



شرح الجامع الصغير لم الدين النجار
الشهيد رحمه الله تعالى عليه

دفتره ادریس نامادنی

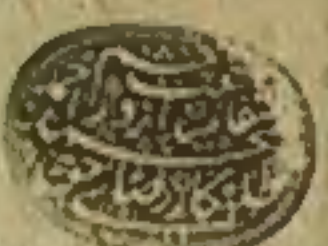
بکشفک قول الناس فها مکمل
مکمل امره لفلان

1

مکمل الکمال

سعد مطالعہ العبد المذنب
لعماد المولى حسن صی
على عمها وعمها

من نفاذ القلوب



197

197



AMCA ZADE
HUSEYIN PASA
196

باب ما ينقض الوضوء

وقال يعقوب بن يوسف رحمه الله ان كان المراد من قوله تعالى فاصبح معكم

مستحاضة توفيت لوقت صلوة اجزاها حتى يدخل وقت صلوة اخوي

مسئلة في اطلاق باب ————— يا يجوز الوضوء فيما لا يجوز

...الحاكم في ...

Handwritten text in Arabic script, likely a list or inventory, written on aged, stained paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be repeated or listed in columns. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is written in a dark ink and appears to be a continuation of the same script as the previous page.

و هو من اهل البيت و هو من اهل البيت و هو من اهل البيت

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, stained paper.

باب الخامسة في الم...

[illegible]

فانما لوصل بالسم وعلى ظهره قد
نقش عليه او كان عالما لا اخطى
بالوكان عليه كمان السم وهو فطر
معموم وفي ملكه عبد يدعى
ت مورثا نور

مات

عقرب أو نحو مما لا دم له يموت في قعر الماء كما ينسد الماء وإن كان الماء قليلاً لقوله عليه السلام إذا وقع الذباب في طعام أحدكم الحديث وطمان الحيوان إنما يعيش بالموت بسبب الدم أقام الله لهم له فلا ولا لك ضعف أو سئل أو نحو مما يعيش في الماء يموت في جيب الماء بإقنانه وكذلك بعور أو بعرتان من بعور الممل أو الغنم يستقطن في بئر وهذا استحيان في القناس أن يفسد طعم النجاسة في الماء القليل ولا يستحيان في جهاز ملجدها أن في القليل ضرر وإن كان الماء في القنات ليس لها روض حارة في جدار الفاضل بين القليل والكثير الاعتماد على الروي عن أبي حنيفة أن يموت من إلى رأي البتلي به في شارب هذا إلى الثالث وسوى الكاهن بين الرطب واليابس في الصحيح والمنكسر في الروي والثاني أنه سئل صلبك وعلى ظاهره رطوبة الماء فلا يتداخله الماء وعلى هذا يفرق بين الرطب واليابس في الصحيح والمنكسر في البعور والرويت حر الحرام والعصفور يقع في أناء الكاهن في سبيل الماء خلافاً للشيء حتى لجامع المسلمين على اقتناء الحمامات في الكاهن بشاة بالمتن فاهم انتج وقال محمد لا يخرج وأصل هذا أن يقول ما يؤكل لحمه عند ما طاهر عند محمد الحديث العريضي كما قوله عليه السلام استسرها من البيوت المروءة إلى آخره عصفور في الكاهن ماتت في بيوتها حين ماتت يخرج منها عشرين في أولها ثلاثون في أولها عشرين

او ستر رينج اربعون وخمسون فان كانت ثمانية حتى يغليهم الماء
 ولكن لكل ان اتغ او تفسخ شئ من ذلك اصل هذا ما روى ابن
 مائل رضى الله عن النبي عليه السلام انه امر في انظار يوت في برار رينج
 منها عشرين لو او ثلثون ولو او ان تفسخ رينج ماء البير كله لمات
 النجاسة خلصت الى كل الماء وان كان الواع له جثة عظيمة فكذا
 لحدثا بن عباس رضى الله عنه في الزلجي الذي وقع في بئر زم
 وآشار في الكتاب ان رينج حتى يغليهم الماء وهو الصحيح وعمل
 روايان عن لي سيف كذلك عن لي حنيفة انه يقول ان الراي
 المشدود في الماء والى من ماء الى ماء

يتعجب اصابه من دم السمك اكثر من قلبه الدم لم يجسه فلا يخ كل ليس
 ثم وان اصابه من الروث واحشاء البقر اكثر من قلبه الدم لم يجس
 الاثوة وقال البريقي ومحمد بن سالم بن الحسن بن علي بن ابي بصير وعنه محمد
 بن ابي بصير ومحمد بن ابي بصير بن شيبان بن شيبان بن شيبان بن شيبان
 موقوف به فتشابه العذرة في الدم من خرو الدجاج اكثر من قلبه
 الدم لم يجس الاثوة بل لا يباع قوب اصابه بول الفرس لم يمنع جوان
 الاثوة فيه حتى يفوت عن ابي بصير بن شيبان بن شيبان بن شيبان بن شيبان
 فيها قال محمد بن ابي بصير وان خسر لم يضره ظاهر عذره وان اصابه من بول
 الحمام اكثر من قلبه الدم لم يجس الاثوة بل لا يباع قوب اصابه بول الفرس لم يمنع جوان
 الاثوة فيه حتى يفوت عن ابي بصير بن شيبان بن شيبان بن شيبان بن شيبان

[illegible]

[Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

This detail shows a figure, likely a saint or scholar, seated and engaged in writing or reading. The figure is surrounded by dense, stylized floral and foliate patterns. The text is written in Persian script, with some words appearing in red ink (rubrication). The overall style is characteristic of the Ilkhanate or early Timurid manuscript illumination.

[illegible]

بول او عدته او دم او شئ فيفسد حكمة اجزاءه في قول لي حنيفة و لحي
وقال محمد بن يحيى حتى يفصله الله في المتى في الرطب لم يجزه كما الفصل بالاجماع
والثوب لم يجزه فيه كما فصل في آية ليس لما في المتى بالاجماع محمد قاس اليك
بالرطب في الخف قاس الخف بالثوب في الباب من هاتين قافوا قال الجليل
والظاهر انه لم يشر فيه الى القليل ثم يعود ذلك الى جرم النجاسة
اذا يثبت واما كذلك الثوب في الرطب وهذا كله اذا كانت النجاسة
مستحسنة في اما اذا لم تكن كالبول اذا اصاب الخف لم يطهر الا بالخل
وان ليس له طاهر له ثوب اصابه من خرف مالم يترك له من الطين
الكثير من قدامه جازت الصلوة فيه عند ما قال محمد بن يحيى
على قولهما ان جوان الصلوة فيه كان طهارة او لم تكن بالكثر
الفاشوش او الصحيح انه نجس لان التفتيش بالكثر الفاشوش لم يطهره حتى
لو وقع في الماء القليل افسد الماء وقد قيل لم يفسد لتعد صوته في
عنه فعلى من شرف الدجاج لو شرب الماء افسد لانه يمكن ان يكون
عنه ثوب اصابه من اجاب الحمار او كثر من قدامه اجزاءه
فيه لانه مشكل فلا يتنجس به الطاهر بول ثم خرج على الثوب من
اجزاءه فذلك ليس بشئ لانه يمكن ان يخرج عنه
باب المرأة التي تفضل ويرى ساقها
امرأة تفضل ويرى ساقها مستشفة او ثلثة رجا
وقال ابو يوسف اذا كان اقل من النصف مستشفة

هذا الحديث في ساقها مستشفة او ثلثة رجا
وقال ابو يوسف اذا كان اقل من النصف مستشفة

هذا الحديث في ساقها مستشفة او ثلثة رجا
وقال ابو يوسف اذا كان اقل من النصف مستشفة

ان قليل لم يكشف ليس عما في والكثير ما في فها قد بالكثير بالبرع لم كان البرع
فانهم مقام الكل في بعض المواضع و اراد بالبرع العضو الذي اصابه لم
تكشاف دون جميع البدن حتى قال في الثوب ربع الذيل في الكم
و ابو يوسف قد قال بالزيادة على النصف اعتبار الحقيقة وفي المنصف
عنه و ايتان في الشعر والبطن والفخذ على هذا الاختلاف و اراد
بالشعر ما على الراس و اما المسترسل فله هو عورة فيه و ايتان
وقوله في الجنابة موضع في هو المختار و جنب اخذ من من الدرام
فيها سورة من القرآن او المصحف بخلافه ما يشرع ولم يلاحظها
في غير سورة في المصحف بخلاف وكذا المحدث في الجنابة
و الحديث بخلاف اليد و الجنب لم يقرأ الحديث يقرأ في الجنب طبت
اليوم الحديث و المحدثان كان مشرزا لم يجل اخذ وان لم يكن مشرزا
في حديثه و هذا اخذ من الخريطة و الكلاف ويكره استقبال القبلة
بالفرد في الخلا و في الاستسناد بالبرع ايتان في الحديث ايتان في
و هو انما يستند من القبلة ايتان وجهه موازيا بالكبيرة

الاذان

للفضل المؤذن ان يخل اصبغ في اذنيه و به ايسر بلال رضي الله عنه
وان لم يفعل فحسن لانه ليس من السنن المصلحة في مستقبل الشهادتين
الافضل انه دعا الى الصلوة فكل من شربها بها و يجوز له شربها بها
الصلوة بخلاف روي حديث بلال ان اذنا في صوته

هذا الحديث في ساقها مستشفة او ثلثة رجا
وقال ابو يوسف اذا كان اقل من النصف مستشفة

هذا الحديث في ساقها مستشفة او ثلثة رجا
وقال ابو يوسف اذا كان اقل من النصف مستشفة

هذا الحديث في ساقها مستشفة او ثلثة رجا
وقال ابو يوسف اذا كان اقل من النصف مستشفة

عن النبي عليه السلام انه قال لا يقطع الصلوة من ركني في يد ركني قوله عليه السلام
ان راوا اما استطعن **باب التكبير**

يكن مع الخطاط من النبي عليه السلام كان يكبر مع كل خفض ورفع فيقول
سمع الله لرجلكم ورجلكم خلفه رتبائل الحمد ولم يقلها هو وقال ابو
في قول له في قول ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه
من الركوع في الفريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول رتبائل الحمد
ويسكت في ذلك بين السجدين يسكت في مذهبه ما هو واحد الروايتين
عنه انه حين يرفع على الجنب في حال ان ينسى نسيته في مذهبه الحيات
العرف ولم ينشد في هذه حالة الانتصاب مقارنا بانه لا يرفع في حال
فلن حمل الإمام فيقول الحمد بعد حمد المتعدي فيصير تعاقب هذا خلاف
لإمامة من قبل الإمام فادركه الإمام في الركوع او في السجود
اجزاء من حال من لم يجز له انه بناء على الناسك وكنا ان الشك في
المشاركة في جن وواحد وقد وجد رجل انتهى الى الإمام في
راكم فكن في وقت من وقت الإمام في سجد ركعة في ركعة
فقد باخلافا من لم يدر انه ادركه في حكم القيام فصلا في الركعة
حقيقة القيام وكنا ان المتعدي مشاركة في القيام ليس من جنس الركوع
فلا يخفى الشك في رجل احدث في ركعة او في سجدة توشا وتي
ويبعد احدث فيه لم ينقل مع الطهارة فمن لم يوج
رجل ذكر في ركوع او ساجد في سجدة فخط من ركعة سجدة

هذا الحديث يدل على ان التكبير في كل ركعة واجب
ولا يكتفي بالتكبير في الركعة الاولى فقط
والمتعدي في الركعة الثانية ليس بمشارك في القيام
بل هو متعدي في الركعة الاولى فقط
والمتعدي في الركعة الثانية ليس بمشارك في القيام
بل هو متعدي في الركعة الاولى فقط

هذا الحديث يدل على ان التكبير في كل ركعة واجب
ولا يكتفي بالتكبير في الركعة الاولى فقط
والمتعدي في الركعة الثانية ليس بمشارك في القيام
بل هو متعدي في الركعة الاولى فقط

او رفع رأسه من السجود فسجد ما فانه يعيد الركوع والسجود ليقع
الصلوة من ثمة وان لم يعد اجزاء من الترتيب ليس يرفع
باب الرجل يدرك الفريضة في جماعة

رجل صلى ركعة من الطهر ثم اقيم الصلوة فانه يصلي اخرى ثم يدخل مع
للمام اما كونه يصلي اخرى اجزاء للفصل ثم يقطع ويدخل مع القوم
احرار الفصل الجماعة وان صلى ثلثا يمتهم يدخل مع القوم والذين
معهم باقلا لانه ثبت شبهة الفراغ وبعد حقيقة الفراغ لا يحمل النقض
فكذلك بعد شبهة وان صلى ركعة من الفجر ثم اقيم يقطع ويدخل
معهم لانه اضاف اليها اخرى ثبت حقيقة الفراغ وكذا الغرض في كل
فراغ فصل الجماعة رجل دخل مسجد اذ كان فيه بكرة له ان يخرج
يصلي لقوله عليه السلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الى الصلاة
يخرج جماعة من يد الركعة وان كان قد صلى من غير الإمام في اول
الركعة لافادة لانه خالف الجماعة عينا فذكر في الإمام في العصر
والناس في صلوة الفجر ان خشي ان يعود ركعة ويدرك اخرى فانه
يضام بركعة الفجر عند باب المسجد وان خشي ان يفوته الركعتان
تجمل في رجل مع الإمام ولم يصل ركعتي الفجر لم يقضيهما وهو قول
ابن ابي شيبة قال محمد بن ابي ابي حنيفة فيهما اذا ارادوا
اليه في وقت من وقت الصلاة ليس فيهما ان السنة جائز

هذا الحديث يدل على ان التكبير في كل ركعة واجب
ولا يكتفي بالتكبير في الركعة الاولى فقط
والمتعدي في الركعة الثانية ليس بمشارك في القيام
بل هو متعدي في الركعة الاولى فقط
والمتعدي في الركعة الثانية ليس بمشارك في القيام
بل هو متعدي في الركعة الاولى فقط

هذا الحديث يدل على ان التكبير في كل ركعة واجب
ولا يكتفي بالتكبير في الركعة الاولى فقط
والمتعدي في الركعة الثانية ليس بمشارك في القيام
بل هو متعدي في الركعة الاولى فقط

تبعاً للفرق فان اقصاها مقصود الم يكن استثنائاً بالسنة وانما يقصدها
تبعاً للفرق قبل الزوال رجل ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك من الثالثة
فلا فانه لم يصل الظهر في جماعة قال تعالى فادرك فضل الجماعة
لمن شرط اجر ان ثواب الجماعة ادراك شئ منه وقلد جك رجل الى
مسجد فادرك في فيه فلا باس ان يتطوع قبل المكتوبة مادام في الوقت
ومن المشايخ من قال بربده اذا كان الوقت متسعاً اذا اضاف الوقت
ترك لكن في العصر والعشاء في الفجر والظهر في سنة الفجر واجبة
عملاً في ترك سنة الظهر وعند عروفتهم من قال لم يل اراد به
الكل ان النبي عليه السلام لم يأت بهما الا عند ادراك المكتوبة جماعة

باب فيفسد الصلوة بالفساد
رجل ان صلى به او تبا او بكي فان نفع بكان فان كان ذلك من
المادة والناس لم يتطعمها لانه في معنى التسبيح ولانه يعظم الله تعالى
في ان كان من سجود او مضية فطعمها لانه من كلام الناس رجلا ففسد
فقال له رجل في الصلوة من حمل الله بفساد صلوة له حديث
الحكم السلمي رضي الله عنه قال ان المستفتح ففتح عليه في صلوة برب
ان المستفتح ليس في الصلوة والفتح في الصلوة ففسد صلوة لانه
جواب له فكان كلاماً من كلام الناس وقد ذكر في الاول
بفساد الصلوة بالفتح من راقم بشرط هذا وان فتح على الامام بين
كلامه ففسد الحديث على من صلى به وفتح عليه من راقم في كتاب الله

فان كان من سجود او مضية فطعمها لانه من كلام الناس رجلا ففسد
فقال له رجل في الصلوة من حمل الله بفساد صلوة له حديث
الحكم السلمي رضي الله عنه قال ان المستفتح ففتح عليه في صلوة برب
ان المستفتح ليس في الصلوة والفتح في الصلوة ففسد صلوة لانه
جواب له فكان كلاماً من كلام الناس وقد ذكر في الاول
بفساد الصلوة بالفتح من راقم بشرط هذا وان فتح على الامام بين
كلامه ففسد الحديث على من صلى به وفتح عليه من راقم في كتاب الله

من لم يركع من الظهر ركعة ولم يدرك من الثالثة
فلا فانه لم يصل الظهر في جماعة
قال تعالى فادرك فضل الجماعة
لمن شرط اجر ان ثواب الجماعة ادراك شئ منه
مسجد فادرك في فيه فلا باس ان يتطوع قبل المكتوبة
مادام في الوقت
ومن المشايخ من قال بربده اذا كان الوقت متسعاً
اذا اضاف الوقت
ترك لكن في العصر والعشاء في الفجر والظهر في سنة الفجر
واجبة عملاً في ترك سنة الظهر
وعند عروفتهم من قال لم يل اراد به
الكل ان النبي عليه السلام لم يأت بهما الا عند ادراك المكتوبة
جماعة

منا في امانتي فحمد يقول هي قرية ليست بمصر والمصري
وما يقولون في في عامة السنة لكنها تمصرت في ايام الموسم
لوجود شرائط الامان امام خطيب يوم الجمعة بتسبيحه
اجراته وقال ابو يوسف ويحل لو لم يحن حتى يكون كلاماً يسبي
خطبة وقال الشافعي لم يحن حتى يخطب خطبتين كما هو للحن
اعتبار اللعانة وما يقولون الواجب خطبة وليس كل كلام
خطبة ولا حتى حنيفة قوله تعالى فاستمعوا الى ذكر الله وهو
مطلق فوجب القول بالسنة في حق التكبير دون التسبيح

باب في العبد من ما يتصل به
فان ارجعنا في يوم واحد فلامول سنة والثاني قريضة
من لم يترك احد منهما اما قريضة الثاني فلا تهاجم في الامور واجبة
والثاني سنة لانه ثبت وجوبها بالسنة في جميع الاوقات
العيد من الجمعة وانه نعمان بن بشير وزيد بن ارقم رضي
الله عنهما في لم يحن بالظهر والعصر يوم عرفة خلافا لما ذكر
لانهما شرعا كذلك في وقتها فلا يتغيران في الصلوة بعرفات
بغير خطبة جارية لانهما لم تشرع خلفا عن شئ من الامور كان
يجزئ صلى الظهر بعرفة في منزله والعصر مع الامام لم يحن
العصر وقال ابو يوسف ويحل تخينه لم يحن فقدم العصر كان يحن
الوقت في كان في وقت الوقوف والمنع من الجماعة

فان كان من سجود او مضية فطعمها لانه من كلام الناس رجلا ففسد
فقال له رجل في الصلوة من حمل الله بفساد صلوة له حديث
الحكم السلمي رضي الله عنه قال ان المستفتح ففتح عليه في صلوة برب
ان المستفتح ليس في الصلوة والفتح في الصلوة ففسد صلوة لانه
جواب له فكان كلاماً من كلام الناس وقد ذكر في الاول
بفساد الصلوة بالفتح من راقم بشرط هذا وان فتح على الامام بين
كلامه ففسد الحديث على من صلى به وفتح عليه من راقم في كتاب الله

من لم يركع من الظهر ركعة ولم يدرك من الثالثة
فلا فانه لم يصل الظهر في جماعة
قال تعالى فادرك فضل الجماعة
لمن شرط اجر ان ثواب الجماعة ادراك شئ منه
مسجد فادرك في فيه فلا باس ان يتطوع قبل المكتوبة
مادام في الوقت
ومن المشايخ من قال بربده اذا كان الوقت متسعاً
اذا اضاف الوقت
ترك لكن في العصر والعشاء في الفجر والظهر في سنة الفجر
واجبة عملاً في ترك سنة الظهر
وعند عروفتهم من قال لم يل اراد به
الكل ان النبي عليه السلام لم يأت بهما الا عند ادراك المكتوبة
جماعة

فهو سائر أو كذا حنيفة أنه كان الحق الجماعة فلم يكن يسكن في حق
المتفردين عند أبي حنيفة الجماعة شرط في الظهر والعصر لانه عن
مؤتبا على الظهر كامل الجماعة فلم يتعد الى ما يوردونه وقال من الجماعة
شرط في العصر لمن المغير هو فكبير اقيام التشرع من صلوة
الغير يوم عرفة الى صلوة العصر من اقل يوم الفجر عند أبي حنيفة
وهو قول ابن مسعود رضي الله عنى قال على صلاته صلى الله عليه الى
صلوة العصر من آخر ايام التشرع من ذلك ليلة وعشر وصالوة
وبه اخل ابو يوسف وتخل لها اكثر وكان احوط في كذا حنيفة
ان الجهر بالتكبير بدعة فاما اخل بالقل او في صلوة ابن
يقول ترو واحدا الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحق تارة ثمان الجمل صلوات الله عليه
وقال ابو حنيفة انما هذا التكبير في الجماعات لفروضات
في المصارع وليس على جماعات النساء ان الم يكن معهن رجل
وجماعات المسافين ان الم يكن معهم بقم وقال ابو يوسف
وتخل على كل من صلى المكتوبة لم يأتبع للمكتوبة في كذا حنيفة
حدث على رضي الله عنه لم جمعة الحديث قال يعقوب
صليته المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فليكن ابو حنيفة
لم نالتكبير مشروع في اثر الصلوة لم في حرم منها وكان الامام
فيه استحباب اخفاء التعريف للمصنعة التي ليس

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

يستويان في سعة الوقت فيستويان في القراءة والعصر والعشاء
بقرايهما بان سبط الفضل في المغرب بقصار الفضل في الاصل
في هذا كتاب عمر رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري رضي
ان اقرا في الفجر والظهر بطوال الفضل وفي العصر والعشاء
او سبط الفضل وفي المغرب قصار جذا في القادر لم تعرف
للمسما قصار المروي عنه كالمروي عن النبي عليه السلام في هذا
كله في جالة الاختيار واما في حالة الاضطراب فيقول فيقول
الوقت ويطول الركعة الاولى من الفجر على الثانية ليدرك
الناس الجماعة وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد بن حنبل
قادة رضي الله عنه وعند مالك بن أنس في صلاة الفجر بالثبوت
لبنو الداعي الى التطويل رجل قرا في العشاء في المولى
مكسورة ولم يقرأ الفاتحة لم يعد لها في المخرين لم يجل المدا
فلا يكون محل القضاء ان قرا في المولى لم يجل الفاتحة ولم يزل
عليه من المخرين فاتحة الكتاب وسورة وقال ابو يوسف
لم يقضى السورة ايضا وقوله جهن منهم من صرفه الى السورة
فحلها في الصبح انه منصرف اليها حتى لا يؤدي الامر غير
شروع في هو اجمع بين الجهن والخافة في ركعة واحدة
بانه صلوة العشاء قضاها بعد طلوع الشمس فان لم فيها جهن
فلم يزل وحده خاف حتما اعتبارا بالمداد قال بعض المشايخ

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

في صلاة الفجر في جماعة
فان كان في جماعة فليكن
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله

يتخير بين الجهر والخاصة كما في الوقت والحق لا يصح له سبب
 الجهر أحد الشئين أما الجماعة وأما الوقت لكن في حق الجماعة حكم
 وفي حق الوقت في الوقت يتخير أمام قرأ في الصلوة من المصحف
 فصلوة فاسدة وقلة هي تامة ويكره لها عبادة انضافت الى
 عبادة فكانت حرة بالصحة وقلة هي حنيفة رحمه الله انه تعلم من المصحف
 وليس من اعمال الصلوة ويكره ان يوقف شيئاً من القرآن
 لتشي من الصلوات ثم ان فيه هو الباقي أمي صلى يتوهم يقرؤون
 ويقوم اثنين فصلوة هم فاسدة وقلة صلو للمام ومن لم يقرأ
 تامة لم يعلو صلى بمعدو رين في بمن له عذراً له يجوز
 صلوة ومن مثل حاله كالقاري اذا صلى يقوم عارفين في كاسين
 في حنيفة ان المام ترك القراءة مع القلة عليها فلا تجوز صلوة
 وصلونهم لها نهايت عليها امام قرأ في المولى يبين ثم لحلت ثم قدم
 في اخرين انما فسد صلوة ثم روى عن أبي يوسف انها
 لم تفسد كما في فرض القراءة صار مؤدا في المولى يبين وان يقول
 استخلف من يصلح اماماً له ولم يفسد صلوة ثم وصلوته
 وان قدم قبل ان يقول قد را التشهد فذلك ان قد يعلو

ما قول قد را التشهد فذلك عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
 ومحمد لم تفسد في مسألة من سابل اثني عشرية ومن مثله
 من قال هذا قول الكل اذا قدمه قبل ان يقول قد را التشهد

في حنيفة ان المام ترك القراءة مع القلة عليها فلا تجوز صلوة
 وصلونهم لها نهايت عليها امام قرأ في المولى يبين ثم لحلت ثم قدم
 في اخرين انما فسد صلوة ثم روى عن أبي يوسف انها
 لم تفسد كما في فرض القراءة صار مؤدا في المولى يبين وان يقول
 استخلف من يصلح اماماً له ولم يفسد صلوة ثم وصلوته
 وان قدم قبل ان يقول قد را التشهد فذلك ان قد يعلو

في حنيفة ان المام ترك القراءة مع القلة عليها فلا تجوز صلوة
 وصلونهم لها نهايت عليها امام قرأ في المولى يبين ثم لحلت ثم قدم
 في اخرين انما فسد صلوة ثم روى عن أبي يوسف انها
 لم تفسد كما في فرض القراءة صار مؤدا في المولى يبين وان يقول
 استخلف من يصلح اماماً له ولم يفسد صلوة ثم وصلوته
 وان قدم قبل ان يقول قد را التشهد فذلك ان قد يعلو

ولو قد يعلو ما قول قد را التشهد لم تفسد عند قول الكل انما عند
 فلا يشك في انما عند أبي حنيفة ولو وجد الصنع منه امام حصره
 غير اجزائهم وقلة لم تجز بهم لانه نادر فاشبهه الجناية ولا في
 حنيفة ان جواز الاستخلاف في باب الحديث للغير عن المضي
 والعجز هنا الزم بخلاف الجناية لانه نادر فاشبهه الجناية ولا في
 تطوعاً لم يقرأ فيها شيئاً اعاد ركعتين عند أبي حنيفة ومحمد
 أبي يوسف يعيدان بها وان لم يقرأ في الثانية والرابعة اعاد ليرجع
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كل ركعتين في أبو حنيفة مع محل فيما
 اذا ترك القراءة في المشغولين مع أبي يوسف فيما اذا ترك احد
 المولى يبين في احد الآخرين فابو يوسف جعل القراءة ركناً زائداً
 جعل القراءة ركناً أصلياً في أبو حنيفة في وسط يديهما في ينسرفونه
 عليه السلام لم يصلي بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقراءة ركعتين
 بفرض قراءة يريده لم يصلي بعد الظهر مثلها ان يقرأ في الركعتين
 في لم يبين في الركعتين فكان هذا المراتباً لقراءة في جميع الركعات
 في صلوة النقل باب

من العمل في الصلوة ولا بأس بقيل العيوب والحيث في الصلوة
 بقوله عليه السلام اقبلوا الياسودين ولو كنتم في الصلوة في المراء
 به العيوب والحيث في الصلوة في المراء

في حنيفة ان المام ترك القراءة مع القلة عليها فلا تجوز صلوة
 وصلونهم لها نهايت عليها امام قرأ في المولى يبين ثم لحلت ثم قدم
 في اخرين انما فسد صلوة ثم روى عن أبي يوسف انها
 لم تفسد كما في فرض القراءة صار مؤدا في المولى يبين وان يقول
 استخلف من يصلح اماماً له ولم يفسد صلوة ثم وصلوته
 وان قدم قبل ان يقول قد را التشهد فذلك ان قد يعلو

قرا في المولى يبين في حنيفة
 قرا في المولى يبين في حنيفة
 قرا في المولى يبين في حنيفة

قرا في المولى يبين في حنيفة
 قرا في المولى يبين في حنيفة
 قرا في المولى يبين في حنيفة

قرا في المولى يبين في حنيفة
 قرا في المولى يبين في حنيفة
 قرا في المولى يبين في حنيفة

علاوة على ما ذكره في كتابه الأول وهو من سنة ١٢٨٥
في كتابه الثاني وهو من سنة ١٢٨٥
وغيره من الكتب المذكورة في المتن

هذا المختصر من الاسفار ويوجه
 على جميع العباد في كل زمان ومكان
 على ان يكون له في كل وقت
 من العباد في كل وقت

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

سجدة سجدة بين طر الشرح جعل التلاوات المكررة المتعددة
 حقيقة تحلة حكم عرف ذلك الخلد لبي عبد الرحمن السلي
 رضي الله عنه لكن عند مكان المحار وهو الحار المجلس
 ويكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها وادع آية السجدة
 لانه يصير كالقار منها في لم يأس ان يقرأ آية السجدة وتزل
 بأسواها لكن لا يستحب لما فيه من وهم الفصل فاذا انقضى
 اليها آية او آيتين زال الوهم **باب**
سجود السهم رجل صلى الظهر خمسا وقعد في الركعة
 قدر التشهد فانه يصيب اليها ركعة اخرى ثم يقتشهد ثم
 يسلم ثم يسجد سجدة في السهم لانه لما قعد قدر التشهد
 فقال تمت صلواته فاستدعى عليه الما صابة لفظ السلام في انها
 واجبة وترك الواجب لم يقصد الصلوة في يضيف اليها ركعة
 اخرى لانه التنفل بركعة عند اليس بمرشوع انتهى النبي
 عليه السلام عن البشير انهم يقتشهد في يسلم واختلاف
 الناس فيه قال بعضهم يسلم تسليمة واحدة من تلقا وجهه
 وقال بعضهم يسلم تسليمتين في هذا الصبح ثم يسجد سجدة
 السهم ولكن عند ما جبر نقصان يكره في الفرض حتى لو كان
 انسان واقف يصلي يستاككن ان انفسد قضاء عليه
 كالمأموم وعند ابي يوسف جبر نقصان يكره في النفل حتى لو

هذا الحديث يدل على ان السجدة الواحدة كافية في السهم
 وانما السجدة الواحدة كافية في السهم وانما السجدة الواحدة كافية في السهم
 وانما السجدة الواحدة كافية في السهم وانما السجدة الواحدة كافية في السهم

اقتدى به انسان في هاتين الركعتين يصلي ركعتين ولو
 انفسد بقضية ما خلاص المأموم وان لم يركع على راس الرابعة
 قدر التشهد حتى قام الى الخامسة ان لم يقيد بها بالسجدة
 يعود وان قيدها ففسد صلواته لكن كما وضع الجبهة عند ابي
 يوسف وعند محمد اذا رفع رجل صلى ركعتين بطوع عاصي
 فيها ثم يسجد للسهم ثم اراد ان يصلي الاخر او من لم يركع
 قوعها في ركعة الصلوة رجل يسلم وعليه سجدة في السهم
 فدخل رجل في صلواته بعد التسليم فان يسجد المأموم كان له ركعة
 في الما فلا عمل لبي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو دخل
 يسجد المأموم او لم يسجد واصله ان يسلم من عليه سجود
 السهم يخرج من حرمة الصلوة على من يسجد بالتوقف عند ما
 لانه سلام على والحاجة تندفع بالتوقف وعند محمد يخرج
 لانه لو اخرج لم يمكن اقامة الواجب رجل يصلي يريد قطع
 الصلوة وعليه سهم فعليه ان يسجد للسهم لانه نية القطع
 بالخلعة عندكم لانهما حصلت فبدلة للشروع فلو غت وتوى
 بالتسليمة المأوى من عن عيته من الرجال والنساء والحفظة
 وكذا في الثانية في هذا في الزمان الاول اما في زماننا فلا ينوي
 الما الرجال والحفظة والحضور وان كان وجد ينوي
 الحفظة لا غير والمأموم لا ينوي لانه يشتر اليهم بالسلام

هذا الحديث يدل على ان السجدة الواحدة كافية في السهم
 وانما السجدة الواحدة كافية في السهم وانما السجدة الواحدة كافية في السهم
 وانما السجدة الواحدة كافية في السهم وانما السجدة الواحدة كافية في السهم

هذا الحديث يدل على ان السجدة الواحدة كافية في السهم
 وانما السجدة الواحدة كافية في السهم وانما السجدة الواحدة كافية في السهم
 وانما السجدة الواحدة كافية في السهم وانما السجدة الواحدة كافية في السهم

رجل فائتة صلاة يوم وليلة او اقل فصلى صلاة دخل في قضا قبل
ان يبطل بما فات له يحز به وان فاتته اكثر من صلاة يوم وليلة اجزائه
التي بطلت بها وهذا مذهبنا بناء على ان الترتيب في الصلوات المكتوبات
فرض وعند الشافعي سنة لا نكفي لكل واحد من الفرضين اصل بينهما
ولا يكون شرط الغيرة ولا التحليل بين عمره في الله عنه وهو الحد
المعروف ثم هذا الترتيب يسقط بالنسيان في ضيق الوقت في
كثرة الغوايت تحل اذ ثبوت فوات الوقتية عن الوقت وحل الكثرة
ان يبطل على يوم وليلة فتصير سنة فيجوز الصلاة السادسة و
روي الباقون عن اصحابنا خمس صلوات فيكون السادسة من كل
صلى العصر وهوذا اگرانه لم يصل الظهر فهو فاسد لكن اذا فاته
الفريضة لم يبطل اصل الصلاة عند لي حنيفة ولي سبق وعند
بعض يبطل ثم فسبحان العصر من قوف عند لي حنيفة حتى لو صلى
بعد العصر خمس صلوات مع ذكر كل الظهر واكمل موقوف فلما صلى
السابعة عاد الكل جوازا وعندنا ما يعود الى الجواز وان
الجمعي هوذا اگرانه لم يوتر فهو فاسد عند لي حنيفة لما ازيل

ان الحكماء يراون العلم في
والعلماء ليسوا العلم ولا في
العلماء ان العلم للعلماء الكثر
وصلى الله عليه وسلم

لم يؤتم القاعد الذي يؤتم قوماً قياماً يركون ويسجدون وقام
 قوماً يؤتمون ثملة وقال فرجاء لم يلصقوا واحدة وكنا
 ان المتمدن ثنائى لم يتحقق الشاعلى المحدث رجل افتتح الطبع
 قايما اعمى الى باس ان يتوكل على عصا او على حارب لم ته لعذر
 وركان خبير على يكون لم تفساه في المارب واذ انوار كان
 يؤتم لم يكن و ان كان ^{تغير} لم يكن فجار صلواته وقالم مجل
 اعتما الشروع بالنذر ^{اذ كان واحدا منها} يقول الشارح يلزمه ما
 نصح فيه وبالم ينفصل عما يشرع فيه عنه والقيام عن الحق في
 ينفصل عن القيام في الثانية فلا يلزمه رجل صلى في السفينة
 قاعد من غير ثل اجزاء والقيام افضل وقالم الخبز به الم من
 جدر لم ان القيام ركن فلا يترك ^{الذي} لم لعذر ^{في} حنفية ان العذر
 في المسفينة غالب ^{في} والغالب بمن لقا ^{في} الواقع ^{في} بوجه للمرض
 القبلة كما يوضع في المجد لم ته في معنى الميت و ان اوجه للصلاة
 وجه في القبلة يعنى مستلقيا على قفاه وقال الشافعي

فقدت

رجل أم يقوم في ليلة مظلمة يخرج القبلة صلى المشرق تحرك
من خلفه فصلى بعضهم إلى الغرب وبعضهم إلى القبلة وبعضهم
إلى دين القبلة وكلهم خلف الإمام ^{فإن لم يعلموا} لم يعلموا ما صنع الإمام
أجزأهم لما رآوا القبلة هي الكعبة حالة الأيمان وعند العجز يتنقل
إلى جهتها وعند العجز عنها يتنقل إلى ما شهد به التحرك ولكن من
شرط الصحة أن لا يعلموا الخلل الإمام فإن علموا الخلل الإمام فسقط
صلواتهم لم تتم رآوا إمامهم على الخطأ رجل صلى ولم يفكر أن يقوم

أما صلى الجمعة فنفر الناس عنه ان لم يقيد الركعة بالسجدة قال
ابو حنيفة يفتح الظهر وقال ابو يوسف ويحكي ثم الجمعة وان قيد
الركعة بالسجدة صلى الجمعة عندنا خلافا لغيره ان الجماعة شرط
فيها فيشترط رواها كالطهارة والوقت وما ينفق لانها شرط
لانعقاد فلا يشترط رواها و ابو حنيفة يقول انها شرط لانها

صَلَوَاتُ الْجَمْعَةِ

والمنعقاد فلا حصل بالشرع في الصلوة والشرع لم يتم
بالتقييد بالسجدة وهذا اذا اضر الناس كلامه وكذلك اذا اضر
من لم يصلح ايمانا كالنساء والصبيان وان في من يصلح كالعبد
المسافر ومن ثلثة فصاعد ابنى على الجمعة خلافا للشافعي لم يما يصلح
ايمانا فيصالحان مقتدا امام امر عبد او مسافرا ان يخطب ويصلي
الجمعة اجزاء ثم لقوله عليه السلام استمعوا واطيعوا ولو اضر عليكم عبد
حبشو اجدع رجل الظهر بيته جان لاداء عندنا خلافا للزفر
لمن القصر في حق المحدث والجمعة وهو الصصح المفعول في الجملة
فلو خرج بعد ذلك من بلد الجمعة انتقض الظهر عند ابي حنيفة عندها
لم ينتقض ما لم يدخل في الجمعة فانه من ينقض الظهر حكما بواحدة
لاداء الجمعة في وقتها لم يعد على المصل من كل فرضه الظهر
وكبو حنيفة يقول على لاداء السجدة في موضعها يوم الجمعة فاقم مقام
لاداء في موضع الاحتياط ويكن ان يصلي الظهر يوم الجمعة
بجماعة في مصر في سجن او غير ذلك في عقد الجماعة الظهر معارضة
الجمعة على سبيل المخالفة والمعارضة على سبيل الموافقة بدعة
فيها ان ابنى ان يصلوا اجزاء لم يستجاء شرائط الجماعة والجمعة
بمعنى قال ان كان امام امير الحجاز او الخليفة مسافرا فجمع وان
كان غير الخليفة ان غير امير الحجاز لم يجمع في قال بحال الجمعة
على كل حال والجمعة بعرفات في قولهم جميعا اثناء فوات فلاها

هذا هو الوجه في الاحتياط في الصلاة في السفر
والجمعة في غير مكة والمدينة واليمن
والحجاز والبلاد التي فيها جماعة
من المسلمين في كل بلد

هذا هو الوجه في الاحتياط في الصلاة في السفر
والجمعة في غير مكة والمدينة واليمن
والحجاز والبلاد التي فيها جماعة
من المسلمين في كل بلد

الله الله في هذا كلام منفسد للصلوة وهو قول محمد بن
سليم ينفسد الصلوة وهذا اذا اراد جوابه وان اراد اعلامه ان في الصلوة
لم ينفسد بالاخلاق كما في يوسف انه بناء بصيغته فلا يتغير بمصداق
وقال الله خرج جوابا في محلة فصار كلاما وصار عن لة قوله انا لله وانا
اليه واجور وقال في ادع في الصلوة بكل شيء من القرآن وما اشبهه الدعاء
ولم يشبه الحديث ففسد في الاصل فقال اذا اراد بما يستحيل سؤاله
من العباد كالغفرة ونحوه لم ينفسد ولو سأل شيئا لم يمنع سؤاله من
العباد مثل قولهم زوجتي فلا تفسد امام قرأ آية الترحيب ان
الترهيب يمنع من خلفه في يسكت وكذلك الخطبة وكذا الوصل النبي
صلى الله عليه وسلم لم يزل في الاستماع من من بالنقص فلا يجوز تعطل الفرض
وان بعد عن الخطبة اختلف المشايخ فيه ولا حوط الحكمة رجل
صلى الفجر خلف الامام والامام يقنت فانه يسكت ولا يتابعه وهو
قول ابي حنيفة ومحمد بن قول ابي يوسف امام الله يتبعه فانه يجتهد فيه
وكما انه مستوخ فلا يجب متابعتها فيه **باب**
في تكبيرة الافتتاح رجل افتتح الصلوة او قرأ القرآن بالمعانية
وهو الحسن العربي حان عند ابي حنيفة في عند المحدثين ولو خرج في
بالفارسية يجوز بالجماع لهما انه امر بالنظم والمحتفي فاذا انزل النظم وجب
ان لا يخرج به ولا في حنيفة تلى في لكن النظم غير لما في في حوز جواز الصلوة
والمعنى انهم قد ذكر ابو بكر الرازي انه رجع الى قولهما في القراءة عليه

هذا هو الوجه في الاحتياط في الصلاة في السفر
والجمعة في غير مكة والمدينة واليمن
والحجاز والبلاد التي فيها جماعة
من المسلمين في كل بلد

قوله في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يصح للمسلم ان يقرأ القرآن في الصلاة
فان كان في الصلاة فليقرأ في غيرها
فان كان في غيرها فليقرأ في الصلاة

هذا هو الوجه في الاحتياط في الصلاة في السفر
والجمعة في غير مكة والمدينة واليمن
والحجاز والبلاد التي فيها جماعة
من المسلمين في كل بلد

باب القراءة في الصلاة
القراءة في الصلاة في السفر يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاءت
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفجر في السفر بالعوذتين في هذا في حالة
الضرورة وإنما في حالة الاختيار يقرأ بخمس سور البروج ويقرأ
في الحضرة الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين آية سوى الفاتحة
وفي رواية الحسن بن سمين الحسني في بكل ذلك ورد في الآثار
وفي الظهر مثل ذلك وقال في الأصل أو دونه بخمسة عشر سجدة
الحديث يضاف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر بالمائة بلعولها

يقوم الذي يصل على جنازة الرجل والمرأة أخذ صدقة الميت لمن
الصدقة محل اشرف الالء و هو القلب قوم صلوا على جنازة ركبنا له محمد
استحسننا والقبائس ان يجزئهم له ثم دعاء وجه المستحسن ان يصلوا
من وجهه ولما يس بالاذن في صلوة الجنازة لمن التقديم في الصلوة حق
فكل ابطاله وفي بعض النسخ لما يس بالاذن وهو ان يعلم الناس
بعضهم بعضا صلى سبى رجة احد ابويه فان صلى عليه
حتى يقر بالسلام وهو يقول ان يسلم احد ابويه وان لم يسببه

أحد ابويه صلى عليه لأنه سلام ثبت بالسنة من أول إل صل في السنة
المعروفة ثم المعروف كان مع المسبوق أحد ابويه لم يعتبر الدار وإذا
لم يكن اعتبرت لأن هنا دار السلام وإذا لم يكن المرأة في ثلاثة
أشياء ثوبان وحمار والسنة أن يكن في درع وإزار ولقافة
وخرقة ثم تدريسا في بطونها هكذا فعل بن قصة بن النبى عليه السلام
وإذا لم يكن الرجل في ثوبين لم حديث بى بكر رضى الله عنه والسنة
في قبض وإزار ولقافة هكذا روى ابن عباس رضى الله عنه
في سنة الله صلى الله عليه وسلم هذا بيان الكفاية والسنة وأما
بيان الضميمة أن يكن فيما يوجد ويضع مقدم الجنان على يمينك

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "والموت" (and death) and "والموت" (and death).

ومؤخرها علي بمسك ثم مقدها علي يسارك ومؤخرها علي يسارك
وتحل علي جوانبها المارح وبمين الحامل بين الميت وايضا يسار
وعند الشافعي السنة ان تحلها وجلا ان يضع السابغ منها مقد
علي عنقه والآخر منها يضع مؤخرها علي اعلي صدرها لان جنازة
سعد بن معاذ رضي الله عنه خلت كذلك وانا نقول كان ذلك
لحذر حام الملائكة حتى كان رسول الله عليه السلام يمشي على رؤس
الاصابع وقال محمد رايته ابا حنيفة يفعل هكذا في هذا دليل
نواضع ويستحيي قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبن على اللبن
ولا يستحيي قبر الرجل وروي عن علي رضي الله عنه ويكره الاخر
علي اللحد فيستحب اللبن والقصب لانه ابرأ من ان يتركه فكلوا
كان ما روي عنه في غسله ويكفنه ويثبته ويدفنه
لذا امر علي رضي الله عنه فكل يغسل غسل القبر الجسد يغسل المسلم
ولم ير اعى سنة الكفن بل يكف في ثوب ولم ير اعى سنة اللحد
واما الحق حقة ولم يوضع فيها بل يلقى فان لم يكن له في مسلم يلقى
اهل دينه **باب** الشهد

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

صلى على شهيد الحية حتى صلى على حية كذلك صلبه وروى في جرحه
فارت فأت بعك من الجراحة غسل ان مات في الحركة لم يغسل
لان الاصل فيه شهيد الحية لم يصبر ميتا وان اكل وشرب او حمل
حيث يصبر ميتا وان اكل وشرب ميتا او اواه فسطاط
او حية كان ان ثانيا عند لبي سيف في عند حمل لم يكن ثانيا في يد
في نيابة وينزع عنه الحشون واللق وهو الجلاء والسلاح والفسوف
لحديث شهيد الحية في يد ان ثانيا للسنة في نقصون الزيادة
ومن في جرح في المصير يغسل في فيه الدية والقسمه لان يعلم
انه قتيل لحد يده ظلمة فيه القصاص والعقاص عقوبة وشهد
احد علي قاتله العقوبة في الدنيا ان فجلد في العقب ان لم يوجد
وعند لبي سيف وتحمل بالمليح بمن لة السيف في جرح شهيد
فانه يغسل في قلمه يغسل ان ما روي سقط بالموت والثاني لم يجد
سبب الشهادة في ما روي حنيفة حديث عظمه ولان الشهادة مانعة
من الخامسة غير مطهرة **باب** في حكم المسجل
رجل جعل مسجدا لخته سجد ابي له فو قه بيت وجعل باب المسجل الي
الطريق وعزله فله ان يبيعه لانه لم يخلص لله تعالى واد اذن للناس
بالصلوة فيه فله ان يبيعه ولو مات بورت عنه وقال محمد بورت
في بيعه لانه مسجد وعند ما سكن رجل اخذ ارضه مسجد لم يكن له
ان يبيعه في بيعه ولم يورث عنه فله ان يبيعه وخلص لله تعالى

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

في غسل الميت
في غسل الميت
في غسل الميت

اشتری

اشتری

[illegible]

باب صدقة السؤلیم

[illegible]

القيمة في معنى مثله ولم لذلك التحذير باب

مثل اليفع و هو من غلظت عظامه و يبي خفيفه فيه العسل و هو لا يبيته م
 و هو و يما يحول على الصدوم و واحد من العاسر من غلظت عظامه و يبي خفيفه فيه العسل و هو لا يبيته م
 بعض الياض العاسر من غلظت عظامه و يبي خفيفه فيه العسل و هو لا يبيته م
 الواحد من غلظت عظامه و يبي خفيفه فيه العسل و هو لا يبيته م

ليس في الحضرات صدقة ولا في حنيفة العمومات قوله تعالى واتوا
يوم حصاده وكل شئ اخرجه الارض مما فيه العشر بخمسة اجزاء
ونفقة البقر اعتبار انصباب الزكوة تغليظ له ارض عليها العشر مضاعفا
فان اشتهر اها منه سلم او ذمى او اسلم التغليظ في حلالها وقال ابن
وتحمل ان اشتهر اها سلم او اسلم التغليظ بسند التصديق لروا الداعي
ولا في حنيفة ان الواجب خراج القاسمة بمعنى قبض كل الوظيف واشترها
في جميع ارض بطل التصديق عندهم جميعا سلم لها لرض معتبرة باعها
من بصرى في قبضها فاحداه سلم بالشفقة في ارض اخرى لتحويل الصدقة
اليه وكذلك لو ردها النصراني على البايغ لفساد البيع لم يجره كالم
يكن مسلم له دار خفية جعلها مستانا فبها العشر يريده اذا استاه من ماء
العشر وان استاه من ماء الخراج فعليه الخراج لم يثب مؤنة لارض من تملك
مع الماء وليس في الجوسى دار شئ فان جعلها مستانا فعليه الخراج وسكن
فيه الماء الخراج والعشر في ارض مشرعة والكفر ينافيه وعلى قياس قولنا ينبغي
ان يفصل في ارض الصبي والراة التغليب ما في ارض الرجل يريده القسمة
لمن الواجب ليس من كون رجل له ارض خراج فعملها فعليه الخراج للتمكن من الخراج
فان رغبنا فاصطلمها افة بطل عنه الخراج لم يثب تعلقا خقيقا وقد ذهب
ويوضع على الزعم ان البستان في ارض الخراج بقدر ما يطبق لم يثب فيها
نصف اعتبار الطافة ونهاية الطافة ان يكون الواجب نصف الخراج لم يثب عليه
وليس في غير القبر والنفقة في ارض العشر شئ لم يثب ليس من ارض الخراج

في حنيفة ان الواجب خراج القاسمة
بمعنى قبض كل الوظيف واشترها
في جميع ارض بطل التصديق
عندهم جميعا سلم لها لرض
معتبرة باعها من بصرى في
قبضها فاحداه سلم بالشفقة
في ارض اخرى لتحويل الصدقة
اليه وكذلك لو ردها النصراني
على البايغ لفساد البيع لم يجره
كالم يكن مسلم له دار خفية
جعلها مستانا فبها العشر
يريده اذا استاه من ماء
العشر وان استاه من ماء
الخراج فعليه الخراج لم يثب
مؤنة لارض من تملك مع الماء
وليس في الجوسى دار شئ
فان جعلها مستانا فعليه
الخراج وسكن فيه الماء
الخراج والعشر في ارض
مشرعة والكفر ينافيه
وعلى قياس قولنا ينبغي
ان يفصل في ارض الصبي
والراة التغليب ما في
ارض الرجل يريده القسمة
لمن الواجب ليس من كون
رجل له ارض خراج فعملها
فعليه الخراج للتمكن من
الخراج فان رغبنا فاصطلمها
افة بطل عنه الخراج لم يثب
تعلقا خقيقا وقد ذهب
ويوضع على الزعم ان
البستان في ارض الخراج
بقدر ما يطبق لم يثب فيها
نصف اعتبار الطافة
ونهاية الطافة ان يكون
الواجب نصف الخراج
لم يثب عليه وليس في
غير القبر والنفقة في
ارض العشر شئ لم يثب
ليس من ارض الخراج

هذا هو الذي لا خلاف فيه
فقد اخرجنا ما في
الخراج لرضه
الذي اخرجنا
على جميعه
هذا هو الذي لا خلاف فيه
فقد اخرجنا ما في
الخراج لرضه
الذي اخرجنا
على جميعه

ظهر على ارض فاحداه صدقات الجبل والبقر والغنم والخراج لم يثب
لمن الامام هو الذي صنعهم لكن ينبغي اهل الصدقات ان يعيدوا اذ كل
بينهم وبين الله تعالى فانا نعلم انهم لم يصرفوا من مزارعها خراجا
مصارف فوصل الحق الى المستحق امرأة او صبي من بني تغلب لسانه
فليس على الصبي شئ وعلى المرأة ما على الرجل يعني فضعيف الزكوة
الواجب كالزكوة ولم يثب على الصبي من ثوب عليها

باب فمن عمر على العاشر

رجل عمر على عاشر مال قال قد اصبحت منذ سنة اشهر او قال شئ من دين
وخطه صدق في انه انكر الوجوب وكذا ان قال ادبت زكوة الى عاشر
آخر في تلك السنة عاشر اخر او قال قد ادبت زكوة انا وخطه صدق
يريد به ادبت في المصداق هذا ما لا يظن في المصداق من خارج المصداق
ولم يثب للمداد في المصداق للعاشر لم يثب لم يثب خارج المصداق في زكوة
الجبل والبقر والغنم الجواب كذلك في ثلثة فصول اما في الفصل الرابع
وهو مال قال ادبتا بنفسى لم يصدق بان حلف وقال الشافعي
يصدق في انه اوصل الحق الى المستحق كذا ان حق المخذ للسلطان فلا
يمكن ابطاله والركون هو الثاني في ذلك الحق وهذا هو الصحيح وقد ذكر في
الجمل اذا قال ادبت الى مصداق آخر في السوايم وامر بالانحاز في
السنة مصداق آخر يشترط ان لا يخط البراءة ولم يشترط فها في ما
صدق فيه المسلم صدق فيه الذي لم يثب يؤخذ منهم بطريق الزكوة في

في حنيفة ان الواجب خراج القاسمة
بمعنى قبض كل الوظيف واشترها
في جميع ارض بطل التصديق
عندهم جميعا سلم لها لرض
معتبرة باعها من بصرى في
قبضها فاحداه سلم بالشفقة
في ارض اخرى لتحويل الصدقة
اليه وكذلك لو ردها النصراني
على البايغ لفساد البيع لم يجره
كالم يكن مسلم له دار خفية
جعلها مستانا فبها العشر
يريده اذا استاه من ماء
العشر وان استاه من ماء
الخراج فعليه الخراج لم يثب
مؤنة لارض من تملك مع الماء
وليس في الجوسى دار شئ
فان جعلها مستانا فعليه
الخراج وسكن فيه الماء
الخراج والعشر في ارض
مشرعة والكفر ينافيه
وعلى قياس قولنا ينبغي
ان يفصل في ارض الصبي
والراة التغليب ما في
ارض الرجل يريده القسمة
لمن الواجب ليس من كون
رجل له ارض خراج فعملها
فعليه الخراج للتمكن من
الخراج فان رغبنا فاصطلمها
افة بطل عنه الخراج لم يثب
تعلقا خقيقا وقد ذهب
ويوضع على الزعم ان
البستان في ارض الخراج
بقدر ما يطبق لم يثب فيها
نصف اعتبار الطافة
ونهاية الطافة ان يكون
الواجب نصف الخراج
لم يثب عليه وليس في
غير القبر والنفقة في
ارض العشر شئ لم يثب
ليس من ارض الخراج

هذا هو الذي لا خلاف فيه
فقد اخرجنا ما في
الخراج لرضه
الذي اخرجنا
على جميعه
هذا هو الذي لا خلاف فيه
فقد اخرجنا ما في
الخراج لرضه
الذي اخرجنا
على جميعه

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

مقدم الاخذ
٣

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the image.

وإن كانت من لدن الخراج فعليه الخراج ^{للملكة} من الزراعة إذا كان راء من مملوك
فإن غلة ينمو الزراعة فيها يخل في أرض خراج فليس فيه شيء من الزكاة ^{في} الأرض
العشر ^{من} الخراج ^{أما} يجب ^{بها} حقيقة أو تقدير ^{بها} التملك ^{والتملك} منها لا يتحقق
حقيقة الربع ^{والمستحق} حقيقة الربع ^{الخارج} عشر النصف ^{خارج} ربع أهل
الامة ^{ليس} المولى ^{الذي} يحتل ^{على} الحصة ^{أثنى عشر} درهما ^{وعلى} الوسيط ^{لربعة}
وعشرون ^{وعلى} الغني ^{ثمانية} واربعون ^{وقال} الشافعي ^{دينار} واثنى عشر ^{درهما}
من غير تقاوت ^{لحديث} حاز ^{رضي} الله عنه ^{ولنا} قضية ^{عم} رضي الله عنه ^{وط}
حاز ^{رضي} الله عنه ^{على} ما ^{وقع} عليه ^{الصلح} ووقع ^{على} من ^{في} التعليل ^{الخارج} عنه
مولى القريش ^{وقال} فرجه ^{الله} بضاعت ^{اعتبار} مولى الهاشمي ^{في} حق حاز
الصدقة ^{في} أنا نقول ^{المولى} بل يخل ^{بالصلح} في حق التخفيف ^{مولى} القريش

مستحقه فی حق الله ورسوله واولی الامر من بعد
 سیدنا الخواجه واولی الامر من بعد سیدنا الخواجه
 علی بن ابی طالب علیهم السلام واولی الامر من بعد
 سیدنا الخواجه واولی الامر من بعد سیدنا الخواجه

المحاذير في الركان

تعدل في هبة ونفقة أو حيايا ورعا من نحاس أو صغر وجب له من خراج أو
عشر نفقه الخمس لقوله عليه السلام وفي البركان الخمس إذا نال بركان المعدن فله منه ما كان
معنوم كالكنز رجل وجب له من معدن ميسر ربعه من قالم فيه الخمس وفي
الارض عن عبد الله بن حنيفة روايتان في هذا الكتاب تروق من الارض في الدار وفي
المصل سوى بينهما إلا انهما لم يثبتان لهما المحدثا لم يثبتا في ارض المعدن
من ارض الارض وقد مكن صاحب الدار الارض في الدار في جميع اجزائها على ارضه
في الدار وفي الارض من ماله فكذا في اجزائها اذ الجزوة في النصف الكل واذ
ركاز وجب الخمس بلا خلاف وله اتماسه للمخيط له عند ابن حنيفة ومحمد

وان كانت من لدن الخراج فليكن من الخراج لثمنه من الزراعة اذا كان راو من مملوك

[illegible][illegible]

وقال ابو يوسف هو للمرجل منه مباح سبقت به اليه من كمال هذا
 ما لم يباح سبقت اليه بل الخصم من هذا الخط له فيفسر بكاله كالمعدن
 رجل دخل دار الخمر بلبان فوجد في دار بعضهم وكان ارده عليهم فان وجد في حمار
 فبوله فلا شيء له انما يوجد في الدار ففي يد صاحب الدار على الخصم من فعل
 التعريف له عندنا ولا كذلك الذي في الصحراء وليس في النهر فيرجح في حمار الجاني
 خمس بالخلاب واما اللؤلؤ والعنبر فلا خمس فيهما عندنا في حنيفة ومجاهد قال في
 فيهما خمس في حنيفة فيسحق من البحر الخمس لمن عمر رضي الله عنه اخذ الخمس
 العنبر في لهما ان باطن البحر لم يرد عليه فخر احد فلم يكن غنيمته متاع وجد وكان
 في الذي وجد فيه وفيه الخمس من يديه من صاعه ملك له لمن في كونه غنيمته هذا

باب
صدقة النظر

صدقة النظر صدقة النظر نصف صاع من بر او دينار او سبعة اشربة
 او صاع من تمر او شعير قال ابو يوسف في رجل ارسلت ثوبه في الشجر في روى
 ايضا مثل قولهما قال الشافعي من الخطبة صاع لخدمته لحي سعيد الخدري
 ولما حدث عبد الله بن ثعلبة رضي الله عنه في اخذ به ابي لم يحد في العا
 رتجهما انه مثل الثمر او انفق في حنيفة ان الزبيب ياكل غير اجزائه
 فتشابه الخطبة **كتاب الصوم**

في الصوم يوم الذي يشك فيه انه من رمضان لم يطعم اذ لم يذكر رمضان الوجوه
 كلها مكره له هذا في يدي بها اللط ان النبي عليه السلام قال بصام يوم الذي
 يشك فيه انه من رمضان لم يطعموا واختلفوا في الاصل في حال اذا كان يولي في صوم

فانظر
 كمنع الزكاة
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

كان يصومه احكم قبله كان الصوم افضل بالجماع الحديث وان ابره بصوم
 التطوع اختلف المشايخ فيه والخيار ان يفتي بالصوم عن التطوع في حوائج
 في يفتي بالصوم ولما نظر الى وقت الزوال في العوام رجل يولي في حوائج
 في يوم الشك فيبصر انه من رمضان فيصوم قبل نصف النهار اجزاها
 لم يبق حتى ان الشمس لم تجز ولم ياكل بقية يومه في قال الشافعي لم يجز به
 لو جهين جميعا لقوله صلوا في صيام لمن لم يبق الصيام من الليل فله انفسد
 الجوز والموقل لفقد النية ففسد الثاني ضرورة انه لم يجز في خلاف النقل له
 يجزى عنك وانما قوله صلوا بعد اشهد الماعز في من به الملال لم ياكل فلا
 ياكل بقية يومه في من لم ياكل فليصم من ما واه يمتنع في الفضيلة والكمال
 وانه يوم صوم فيتوق في المساك في اقله على النية المتأخرة للمقترنة
 بالكترة كالنقل في هذا الصوم ركن واحد من النية لتعينه الله تعالى
 فيخرج بالكترة حنيفة الوجوه في خلاف الصلوة واتج له تمام ار كان في شتر ط
 قر انها بالعقد على ادائها في خلاف القضاء بانه يوقفت على صوم ذكر اليوم
 وهو النقل في خلاف ما بعد الزوال له لم يوجد في انها ما لم يكثر في تحت حنيفة

باب
الرجل يخفى عليه

في رمضان رجل جرب في رمضان فليس عليه قضاء وان افاد شيا منه قضاء كله
 وقال في المشافعي لم يجعل عليه قضاء ما كان يخفى عليه في الامعاء عليه القضاء بكل
 حال استوعب الامعاء الشرا لم يستوعب لم يفصل في قاهر الرأى فيصير الجرح
 الاصل في العار في ان اعمى عليه اول ليلة من رمضان قضاء غير يوم نكل الليلة

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

في الصوم
 في الصوم
 في الصوم
 في الصوم

لم يمسك قلمه فخلع عن نية الصوم في بيان رمضان في العمل بالبيان في المسائل
 لم يمسك قلمه فخلع عن نية الصوم في بيان رمضان في العمل بالبيان في المسائل
 او متمسكا اعيان الكل في رمضان حتى لم يجعل حاله دليلا على الغيبة وقال في بعض
 صاها بغير نية كما المستحق هو المساك وقد وجدنا اننا نقول بل في المساك
 لله تعالى في بصير المساك لله تعالى في بالنية غلام بلغ في النصف من رمضان
 في نصف النهار او نضرا في اسلم لم ياكل نية يومه ولم قضاء عليه فيما مضى
 لعدم الوجوب في تصوم ما بقي لقيام السبب في العمل في ان اكل في يومه لم يكن
 قضاء عليه لم يلزم منه مساق في نوى الافطار فقدم المصطفى في الزوال في نوى
 الصوم اجزاء وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لانه زال المخرج من قار عليه
باب ما يوجب القضاء والكفارة
 رجل اكل او شرب في رمضان او جامع ناسيا شي عليه والقياس ان يفسد صومه
 اخذ لكل وجود المنافي وجه للاستحسان بالجواب وان جعل كل شئ فعلية
 القضاء والكفارة اما القضاء في الفصلين بخلاف واما الكفارة في الفصلين
 فلهما في قال المشافعي في الماكل والشرب كفاية لانه الكفارة شرعت
 في الوقاع بخلاف القياس في رفع الذنب للنية فلا يقاس عليه غيره وكنا ان
 الكفارة تعلقت بحجاية الافطار في رمضان على وجه الكمال وقد تحققت بالاجاب
 المعنا في كثير من ان النية غير مكتملة لهذه الحجاية صام دخل حلقه في باب
 وهو ان لا شئ عليه لانه لم يوجد لفظ في نية ولم يغني وانظر بشبهة
 فامنى فذلك لانه ليس باستمتاع بالنساء وان قلنا ان كل من ملا فيه معاد

بعضه وهو ان كل ذلك لقوله صلح من قاء فلا قضاء عليه فان اعد فسد صومه
 عند حركته في شئ لم يفسد في اكل حجاب في اسنانه متعديا فذلك
 لا شئ عليه وقال في عليه القضاء لانه اكله فصار كما لو اخرج ثم اكل في كنا
 ان القليل مانع للانسان فصار في معنى الزيادة والكثرة في الفاصل الحصة
 فصاعدا وان لم يمس من انة بشبهة فامنى فعليه القضاء لانه موافقه معنى
 وكذلك النايمة او المجنونة في جاسمان وجمها وهي صايمة وقال في الشافعي
 في قضاء عليها لانهما اعد من الناس في لنا ان الحكم في حركته في النقص
 غير معقول المعنى فلا يتعدى الى غيره رجل اكل في رمضان فاسيا به ان يفسد
 فاكل متعديا فعليه القضاء والكفارة ولم كفارة عليه بلعه لانه لم يتعلم ببلعه لانه
 اخلاف العلماء او شمشبهة واذ اكل حصة او نواة وهو ان الصوم فذلك
 لوجود الفطر صوته لم مغنى في ان فاسد فذلك لقوله صلح من قاء فعليه
 القضاء وان تغيبا قل من لا اتم فذلك عند حمل عند الجواب في شئ عليه في كل
 خاف ان تعلم بفطر يزداد عينه وجا او حمة متغلة فانه ينظر لانه يصير شيئا
 للوصول الى النفس في باس في العمل للصائم ودر من الشارب لانه في بيان
 الصوم في صورة ولم مغنى في باس في السؤال الرطب بالقداء والعشيق
 الى ثار جات بالندب الى السؤال من غير فصل في يكون وضع العمل للصائم لما فيه
 من التشبه بالفطر **باب فيمن يوجب الصيام على نفسه**
 رجل قال لله على صوم يوم الحرة فانه ينظر ويقضى في ان قرر الشافعي في يقضى
 لانه لم يصح نذره لانه المنذر به منقضي اننا نقول بل في غيره فلا يمنع حقة النذر

ما وجدنا انما هو في بعض النسخ
 من انما وجدنا في بعض النسخ
 من انما وجدنا في بعض النسخ

المروي ان ابن ابي عمير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير

نذره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بالله و مع غفره
ملاكمه الحرام
ما اوتى العبد
من ربه لعدم

ما صفا وادوا ولم يذكر الهمزة
سما وسمي سال في غلو اسما وادوا ان سال واذا فعل
عزوه الى علم

الميتة ليست من مخطورات الحرام ولو اكل منه حجر ثم آخر فليس عليه
شئ بل اتفاق حجر ثم قلع شجرة في الحرم او شري بيض الصيد في الحرم
او حلب صيدك ان سوى جرارة فعليه الجزاء و من قيمته ما قلع الشجر
من مخطورات الحرم ولهذا الم يكن للصوم في هذه القيمة مدخل فيكون له
بيع هذه الاشياء فان باعها جاز بخلاف بيع الصيد بعد الذبح لانه في بعض

و توجّه بها يريد الحج فدا حرم من التقليد فعمل فاذا توجه تعين انّه من شعائر
الحج كالتبليغ بعينها فالنية اتصلت بفعل الحرام وان بحث بما تم توجه لم يكن محرراً فان توجه
محرراً حتى يكتمها حينئذ يصير فاعلا فعل المناسك المحل في برنة المتعة فانه محرم حين
توجه قبل ان يلحقها الا هذا الهدى نسك من مناسك الحج وصنأ و اصلاً فجعل
المقابل عليه بمنزلة المحقوق وان جلت برنة او اشغى بها او قلر يشاء وتوجه معها
لم يكن محرم لانه من افعال الحرام على الخصوص فيكون له شعائر عند ابي حنيفة في
عند ما حسن لم نه اشتغل على معنى السنة في غير السنة فصارت حسناً و هي
حنيفة انه مثله في البدن من الجبل والبقري والهدى منها ومن القم لقوله تعالى
في المحصر والمتعة فالاستيسار من الهدى فهو في التفتيش مثابة وكان في
البدن من الجبل خاصة في من هبنا حديث بن عباس رضي الله عنه ولا يجوز
في الهدايا والضحايا المخرج العظيم من الشاة والثني من غيره المحرم لغير
ان النبي عليه السلام جاز التهمجة بالمخرج من الضان والثني من غيره والمخرج محرم
لما اتي عليه اكثر الجوز باب

لما أتى عليه أتم الخول باب جري الصيد

تحريم قتل صيد افعليه فبنته يحكم به ذراعيه في المكان الذي اصابه بالنص في العيال
بالخيار ان شاء كفر بالهدى وان شأ بالاطعام وان شأ بالصيام وهذا عند ابي حنيفة
ولي يثبت وعند محمد في الشافعي الخيار الى الحكيم بالصوم هما يقولون ان الخيار
مشرع رفقا فوجب ان يفرده واما التحكيم لمعرفة القيمة فان اختلفا بالهدى
عندما ارا اختيار الحماز عند ما يضمن من حيث المعنى هو القيمة عند لم يضمن

الميتة ولكن يكره ويجعل ثمنه في الفداء ان شئنا ان الثمن كسائر امواله يحرم
 قتل سباعا فعليه جزاؤه ولم يتجاوز فيه دية انا الخاء فلا تله صيد فله حرم
 قتل الصيد بالجماع وعدم المجاوزة من هبنا وقال في جيب الغاما بلغ
 اعتبارا بالصياح لما كور فله هبنا قول النبي عليه السلم الصبي صيد
 وفيه شاة اذا قتله المحرم وان كان فانما فعله جزاؤه لم يتجاوز به دين
 لانه محرم باخر ابي بن قال الشافعي جزاؤه واحد لم يتجاوز عنه محرم باحرام
 واحده وان ابتد السبع لم شئ عليه وقال في جزاؤه لم يتجاوز عنه محرم باحرام
 فلا يستيط بتعدي بقتله محرم وانما ان المحرم لم يوجب حمل الدار فلا يثبت
 للمان في حالة الدار وان قتله محرمات فعلى كل واحد جزاؤه لم يتجاوز به
 وما لم يتجاوز جزاؤه الفعل بتعدد بتعدد الفاعل طال اصاب صيد ثم احرم
 فان سله من يله انسان فممنه له وقال ابو يوسف ومحمد بن بعضه لم ياقام
 حسبة فلا يكون عليه عمدة كما لو اخذه حالة المحرم فان سله انسان
 من يله ولا في حنيفة ان المحرم سأل عنه ليس يوجب قتله في حق الحسبة
 ثم سئلنا ما له فيه من ان اخذ محرم صيدا ثم قتله محرم اخر في يده فكل كل
 واحد منهما جزاؤه لم يتجاوز في كل من الثاني قرر الفوات ثم لا اخذ
 برجح على القاتل بما ضمن عند اخلافنا لم يله ضامن بصنعه وانما نقول
 صنعه صار سببا لقتله رجل احرم ومعه نقص فيه صيد في بيته
 صيد فليس عليه ان يسله وان كان في يده ان سله لكن على وجعله يضيع
 ماله لان الواجب ترك التعرض في ذلك بازالة اليد الحقيقية لم يملك الرقبة

هذا هو الذي عليه الجمهور في
 ما ذكرناه من ان المحرم اذا
 قتل ميتة لم يله جزاؤه
 بل يكره له ويكفي في الفداء

يحرم دخ بطة من يده الناس او دجاجة فلا شئ عليه من الدخ
 فسان بمنزلة الغنم والخن هو الصيد ان دخ صيد مشرقا فعليه
 اجر الدخ صيد يحرم دل حلالا على صيد فاحقه فعلى دل الجرا عذرا
 وعند الشافعي لم ين الجرا لم يجل بالقتل وهو كالحلال اذا دل حلالا
 على قتل صيد الحرم فانه لم ضمان على الدال وجه الفرق مع ما بنا ان صيد
 الحرم اما من بالحرم فكان ضمانه بمنزلة ضمان اهل الناس لم يضمن بالاطالة
 لم يبعد بقوله كالودع اما الصيد فخر الحرم اما من يوقد لانه بلاحرام
 التزم امانة قيارم بالترامه عند الجناية عليه رجل اخرج عن من طباء الحرم
 قول الشافعي ان من اوطد ما فعله جزاؤه من لم يله سادى الفرج الاصل
 في علة الضمان قد هو اثبات اليد على صيد احرم فيساويه في الحكم فان
 ادى جزاها ثم ولد ثم يله عليه في الولد شئ لم يدار الجرا خرجت
 للم من ان يكون صيد الحرم فلا يكون له ولا من صيد الحرم محرم
 بر عتقا او علة او بقة فلا شئ عليه من هذه الاشياء ليست بصيود
 ولا هو من قضاء النفس وان قتل له اهم شئ لانه متولد من البعث
 على البدل **باب** الحرم اذا قتل الظافير او حرم
 محرم خلق من منع المحرم فعليه دم وقلة عليه صدقة وهو اطعام مسكين
 نصف صاع من بن اعتبارا بخلق بعض شجر الكهانة اذ ليس في كل واحد
 منها من بن او نيل احده هو كمن حنيفة ان هذا خلق مقصور لم يقصود
 فتشابه خلق الربط فان من بنيت فعلى هذا الخلاف لما ان هذه

هذا هو الذي عليه الجمهور في
 ما ذكرناه من ان المحرم اذا
 قتل ميتة لم يله جزاؤه
 بل يكره له ويكفي في الفداء

هذا هو الذي عليه الجمهور في
 ما ذكرناه من ان المحرم اذا
 قتل ميتة لم يله جزاؤه
 بل يكره له ويكفي في الفداء

هذا هو الذي عليه الجمهور في
 ما ذكرناه من ان المحرم اذا
 قتل ميتة لم يله جزاؤه
 بل يكره له ويكفي في الفداء

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

باب الحضانة

تحصر بالجماع بعث بمدي واعدتم ان يلهو عنه في اول يوم من الشهر
 ثم قل على الذهاب ولم يقدر ان يسلخ الهدي قبل ان يخرج فقل ان
 يدرك الحج اجزاء ان خل عندا في حنيفة وقاله لخل وهذا بناء على ان
 اراقة دم الحصار هل له وقت معين قال ابو حنيفة يجوز تقديمه
 على يوم النحر قصور ان يذبح الهدي قبل ذلك الحج وكذا الهدي
 فاذا كان كذلك كان عذرا لانه اذا خرج عنه لخل عندا في سنة
 وقت يوم النحر في ادرك الحج فقد ادرك الهدي في محالة فلا عذر له
 فعليه المضى في الحج تحصر بعمره فانه يذبح هدية متى شاء في هذا الدم
 بالحرم كدم المحصر بالحج ولا يتوقف بيوم النحر بالجماع لعدم اختصاص
 العرة بوقت الخلف ما قاله في الفضل الموقوت رجل وقف عرقه ثم احصر
 لم يكن محصرا وهو حرام عن النساء حتى يطر فطواف الزياره لما
 هو الزك في المصل قد صار مؤذنا وقد حل له كل شئ الا النساء وهذا
 دون ان يتدار اصل المحرام فلم يفتح التحلل بالدم عما بقي يحصر
 بعمره او حجة قد ران يدرك هدية فليس يحصر لانه زال الجرح

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

حناية قاصرة فيضمن بالطعام وله انه يعمل عمل الطبيب وانه يوكل فشابه
 الن عنان في هذا كله اذا كانت الحجامة والادها في قبل الخلق بعد رمي
 الجمار يحرم قلم اذا افترق من واحد فعليه دم لانه من فوق كالماء في قلم الكا فعليه
 دم واحد لانه ازالة النفس من نوع واحد ان قلم من يد رجل لم يخالع
 فعليه الطعام لان يبلغ دما فيطعم ما شاء اي ينقص من الدم ما شاء قال
 محمد اذا قلم خمسة اطراف من يد من افترق رجل فعليه دم لوجود الدم
 صور لهما ان النع انما يلحق بالجملة لكمال المعنى في هو الرق في كمال عند
 الفرقان بل يتأذى يحرم اخذ من راسه او لحيته ثلثا او ربعا فعليه دم
 لانه من ثقب من كل وجه وان اخذ من ثقب به فعليه حكومة عدل من يديه
 ينظر ان هذا المأخوذ يكون من ريع الحية فيجب من الصدقة بقدر
 ذلك لانه تبع الحية وان حلق البطيخ او احد ما فعليه دم بالمقتضى
 لان احدهما مشترك في الارتفاق قال ابو يوسف ويحرم اذا حلق عضو
 فعليه دم وان كان اقل فعليه طعام يربد بذلك الصدرة والساق
 العانة فان ذلك ينقص بالتقوى يحرم اخذ من بشارب حلال او قلم
 الخافير المهم ما شاء وقال الشافعي لم شئ عليه لانه ليس باحد من ريق
 ان الانسان قد يتأذى من رية نفث غيره فكان فيه اصل الرق وان
 لم يتكامل فلا يلزم من اصل الجزاء يحرم نظرا الى فوج امرأة بشهوة فامني فلا شئ
 عليه لانه الجماع هو الجماع ولم يوجد وان لم يشهوة فامني فعليه الدم
 لوجود قضا الشهوة بالجماع لكن لم ينسد به الحج كقتل المصير وذكر

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

في الحاصل ولم يشترط في اللبس المنارجل وامرته افسدا جتمها بجماع
 فعاد ايقضيان فليست لفرقة بشئ وقال في عليهما ان ينقرا ازا احريا
 وقال الشافعي ينقرا في الوقاع وهذا باطل لما في يكون نسكا في
 المدا في القضا يحرم حطب راسه بخاء فعليه دم لانه طيب كاط

كون في قديم بعرة في شهر الحج وطاق لها وسوى في ذبح منها ثم خلق وقصر
 ثم الخدمكة او البصرة دارا ثم حج من عامه فهو متمتع اما اذا الخدمكة دارا فلاله
 ان تقرب يسكن في اشهر الحج في سفر واحد واما اذا الخدم البصره وادرك
 وذكر الطحاوي ان هذا قول لبي حنيفة اما على قولها لم يكن متمتعاً
 وجه ما ذكره هنا ان شبهه السفر لما في قايمة ما لم يعد الى وطنه وان
 قدم بعرة فافسها وها في ذبح منها وقصر ثم الخدم البصرة دارا ثم اعتمر في اشهر
 الحج وحج من عامه لم يكن متمتعاً فلام هو متمتع له ابتداء بسفره قد حصل السكان
 في هذا السفر فيكون متمتعاً كما لو رجع الى اهله ثم اعتمر في اشهر الحج وحج
 من عامه فهو متمتع بخلاف ما اذا الخدمكة دارا لانه مكى ولم يتمتع ولم يحنه
 ان السفر الثاني بناء على السفر الاول فبدل كل السفر اذا اتى بالحج والعرف
 لم يحنه متمتعاً فكذا هذا اذا انقطع السفر من كل وجه بالرجوع الى اهله
 وان قدم بعرة في اشهر الحج ولم يفصلها وحل منها ورجع الى اهله
 ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً لعدم حله بجل اعتمر في اشهر الحج وحج
 عامه فانها انسلخ في فيه واستطاع عنه دم المتعة لانه ليس بمتمتع مكى
 قدم متمتعاً وساق الهدى او لم يسبق فليس بمتمتع لما ان التمتع لم يتحقق
 في حق اهل مكة القران عند افضل يعني من كل اجناسه وقال الشافعي
 لم يفراد افضل في هذا بناء على ان المتادن عندنا يوطن في طوافين حتى
 يستعين في عنده طوافاً واحداً وسجياً واحداً ثم قال ابو حنيفة ان دخل بعرة

رجل طاف الطواف الواجب خوف الحرج بان يكتم اعاد كل الطواف
حتى يصير آتيا بكماله وان اعاده على الحرج اجراه له هو المبرور ان
رجع الى اهله ولم يعد الطواف فعليه دم^{الصدقة} انه اذا نزل تقصا في طوافه
فيجزي بالدم رجل طاف طواف الزياره على غير وضوء والصدقه بين
في آخر ايام التشريق فعليه دم^{الصدقة} ان الطواف على غير وضوء جائز لكن
التقصان لما خف شبه ترك شوط او شوطين من الطواف الواجب
وان كان طاف طواف الزياره جنباً وطواف الصدرة طاهر في آخر
ايام التشريق فعليه دمان قال عليه دم واحد هذا بناء على ان
طواف الجنبت اجب له عاره فوجب نقل طواف الصدرة الى طواف
الزيارة فصارت مؤخر طواف الزيارة عن ايام الحج وصار تارك طواف
الصدرة

فما تجل من الاحرام بالحيض فهو افضل يعني تعجيل الاحرام بالحيض له ان الوصل
بينهما افضل فاما كان اقرب الى الوصل كان افضل رجل اراد التمتع فصام
ثلاثة ايام من شوال لم يجز التلبية وان صامها بعد ما احرم بالعمرة قبل
ان يكون اجزاه ^{لا تامة صام قبل} ان الله تعالى امر بصوم ثلاثة ايام في الحج لقوله تعالى
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقد صام في الحج له ان العمرة صحته هي
الحجة الصغرى امرأة تمتعت فحقت بشيئة لم يجز بها عن المتعة ^{او وحقت} ولم يدم المتعة
المتعة مع دم الاضحية غير ان فلا يسقط بها عنها هذا الدم

هذا هو الأصل في إباحة ما لم يرد عليه نص في تحريمه
 والصلوات الخمس والجمعة والعيد والأيام العظمى
 والأيام المشهورة بالعبادة والصلوات الخمس
 والجمعة والعيد والأيام العظمى والأيام المشهورة
 بالعبادة والصلوات الخمس والجمعة والعيد
 والأيام العظمى والأيام المشهورة بالعبادة

فلم يشر عليه وإن لم يكن خلق للاداء لزمته الأخرى وعليه دم إن قصر
 وإن لم يقصر فكل كل عند أبي حنيفة وقوله لا شيء عليه إنما إذا قصر فله
 لما لم يخلق للاداء إلى صان جامعاً بين إباحة الحج في التقصير وتحلل من الحيض
 ونحوه على الثانية وإنما إذا لم يقصر فعند أبي حنيفة يلزمه دم التأخير
 الخلق في إباحة إجماع الأول فعندهما لا شيء عليه بسبب التأخير في
 ذكر التقصير مكان الخلق رجل فرغ من عمرته لك التقصير فاهل
 بأخرى فعليه دم لأنه بالجمع بين إباحة العمرة صان موجلاً للتقصير
 فيها فصار ضامناً بالحرمان قبل الخلق فهل بالحج أحرم بعمرته
 فإن وفية ففقد صار أيضاً للعمرة لم يجمع بينهما فتحقق يجب
 عليه تقديم أفعال العمرة فقد تعدد في قصره أيضاً للعمرة وإن توجه
 اليها لم يقصر رافضاً حتى ينفق من الفادحة المتمنع بحجها تقدم
 أفعال العمرة على أفعال الحج والمكان ياق فأن طيف للحج شوطاً ثم أحرم
 بعمرته بقضى عليها أجزاء فعليه دم لجمعه بينهما كقائه لأنه خالف البنية
 المتواترة كقرآن المكي ويستحب له أن يرضى بها ويقضيها وعليه دم
 لأنه خالف الترتيب في الفعل في بدعة الحاج إذا أهل بعمرته في يوم النحر
 أو في أيام التشريق لزمته لما قلنا من فضله أنه أذى ركن الحج
 نصار هذا خطأ من كل وجه وإن مضى عليها أجزاء وكان عليه
 دم لجمعه بينهما وهذه كفارة أيضاً محرم فاته الحج فاهل توجه وعمره
 فاته برقص لم يثبت الحج في إباحة الحج وأفعال العمرة كالميسر وناب

هذا هو الأصل في إباحة ما لم يرد عليه نص في تحريمه
 والصلوات الخمس والجمعة والعيد والأيام العظمى
 والأيام المشهورة بالعبادة والصلوات الخمس
 والجمعة والعيد والأيام العظمى والأيام المشهورة
 بالعبادة والصلوات الخمس والجمعة والعيد
 والأيام العظمى والأيام المشهورة بالعبادة

هذا هو الأصل في إباحة ما لم يرد عليه نص في تحريمه
 والصلوات الخمس والجمعة والعيد والأيام العظمى
 والأيام المشهورة بالعبادة والصلوات الخمس
 والجمعة والعيد والأيام العظمى والأيام المشهورة
 بالعبادة والصلوات الخمس والجمعة والعيد
 والأيام العظمى والأيام المشهورة بالعبادة

فلم يشر عليه وإن لم يكن خلق للاداء لزمته الأخرى وعليه دم إن قصر
 وإن لم يقصر فكل كل عند أبي حنيفة وقوله لا شيء عليه إنما إذا قصر فله
 لما لم يخلق للاداء إلى صان جامعاً بين إباحة الحج في التقصير وتحلل من الحيض
 ونحوه على الثانية وإنما إذا لم يقصر فعند أبي حنيفة يلزمه دم التأخير
 الخلق في إباحة إجماع الأول فعندهما لا شيء عليه بسبب التأخير في
 ذكر التقصير مكان الخلق رجل فرغ من عمرته لك التقصير فاهل
 بأخرى فعليه دم لأنه بالجمع بين إباحة العمرة صان موجلاً للتقصير
 فيها فصار ضامناً بالحرمان قبل الخلق فهل بالحج أحرم بعمرته
 فإن وفية ففقد صار أيضاً للعمرة لم يجمع بينهما فتحقق يجب
 عليه تقديم أفعال العمرة فقد تعدد في قصره أيضاً للعمرة وإن توجه
 اليها لم يقصر رافضاً حتى ينفق من الفادحة المتمنع بحجها تقدم
 أفعال العمرة على أفعال الحج والمكان ياق فأن طيف للحج شوطاً ثم أحرم
 بعمرته بقضى عليها أجزاء فعليه دم لجمعه بينهما كقائه لأنه خالف البنية
 المتواترة كقرآن المكي ويستحب له أن يرضى بها ويقضيها وعليه دم
 لأنه خالف الترتيب في الفعل في بدعة الحاج إذا أهل بعمرته في يوم النحر
 أو في أيام التشريق لزمته لما قلنا من فضله أنه أذى ركن الحج
 نصار هذا خطأ من كل وجه وإن مضى عليها أجزاء وكان عليه
 دم لجمعه بينهما وهذه كفارة أيضاً محرم فاته الحج فاهل توجه وعمره
 فاته برقص لم يثبت الحج في إباحة الحج وأفعال العمرة كالميسر وناب

هذا هو الأصل في إباحة ما لم يرد عليه نص في تحريمه
 والصلوات الخمس والجمعة والعيد والأيام العظمى
 والأيام المشهورة بالعبادة والصلوات الخمس
 والجمعة والعيد والأيام العظمى والأيام المشهورة
 بالعبادة والصلوات الخمس والجمعة والعيد
 والأيام العظمى والأيام المشهورة بالعبادة

هذا هو الأصل في إباحة ما لم يرد عليه نص في تحريمه
 والصلوات الخمس والجمعة والعيد والأيام العظمى
 والأيام المشهورة بالعبادة والصلوات الخمس
 والجمعة والعيد والأيام العظمى والأيام المشهورة
 بالعبادة والصلوات الخمس والجمعة والعيد
 والأيام العظمى والأيام المشهورة بالعبادة

في حق المحرمات تنقذ في حق المأفول فان احرمت بالتحريم دفع احرام الحج والعمرة واذا احرمت بالعمرة دفع افعال العمرة فان من يرضى كل واحد منهما بعد صحة التمام

باب في الحلق والتقصير

فمن طاف وسعى وخرج من الحرم فقصر فعليه دم وهو قول الجمهور في حاله فيكون يوسف على عليه وان لم يقصر حتى وجع فقصر في الحرم لم يكره عليه شيء بالاتفاق في يوسف ان الحلق محلل من حيث انه جناية فلا يتعلق ذلك بالاحرام وما يقوله من لا محل محلل الاصل شكا كالنعل الذي يكون في يده بنفسه فاخصر بالحرم كالنعل فان زحلق قبل ان يذبح فعليه دم بارق قال السبكي ويحكم عليه دم لجنايته على احرامه في كل يوم حنيفه انه يلزم التأخير الذي من الحلق طح خلق في ايام النحر في غير الحرم فعليه دم ولم يذكر خلافه في يوسف منهم من قال على خلاف طه به في وقت الحج والعمرة ومنهم من قال هو على خلاف طه في السنة جرت في الحج بالحلق مائة من الحرم

باب الرجل يحج عن اخيه

رجلان من اجل ان يحج عن كل واحد منهما حجة فاهل حجة عنهما في حق الحاج ويضمن النفقة ان انتق من مالهما فانهما رجلان من اجل ان يقرن عنه فالدوم على الذي احرمت وكذا اذا ابره رجل انتح عنه واخر ان يحرم عنه وان ناله بالقران فالدم عليه لانه دم شريك في هذا اجل التناول من دم المتعة والقران كله اضاخ في ما كان من المناسك فعلى المأمور ودم لا يحصر على المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه

ولا يكره ان يحج عنه غيره من غير المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه ولا يكره ان يحج عنه غيره من غير المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه ولا يكره ان يحج عنه غيره من غير المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه

هو الذي ادخله في هذه العمدة وقال ابو يوسف يجب على الفاعل لانه وجب التحلل كدم القران في المتعة ودم الجماع على الحاج لانه هو الجاني رجل ابره في الحج عنه فاجوز عنه رجلا فلما بلغ الكوفة ما فاتته فخرج عن الميت من منزله عند ابي حنيفة وقاما من حيث مات لانه من قبل ان يخرج وجه لم يطل بموته بالنظر في كل يوم حنيفه ان ابره من الحج بطل الحديث وان سرق نفقته وقد انتق النصف حج عنه عن الميت بثلث ما بقي عند ابي حنيفة لانه الذي انتق الى حيث مات بمنزلة الضايغ بل ليل انه لم يعتبر هذا الخروج عندك وعند ابي حنيفة من الذي يوسف التمسك لانه ان وصي ان حج عنه بثلث ما بقي وان وصي ان حج عنه قال ابو يوسف قل ذلك في قال محمد ما بقي من المقرر للحج ان يبرق ولا يطلت الوصية رجل اهل حجة عن ابيه اجزاء ان يجلها عن اجزاء لانه لم يصح جعله عنها قبل ادراج فصع جعله عن اجزاء **باب مسائل**

اهل عرفة وقنوا في يوم تشهد قوم انهم وقنوا يوم النحر اجزاء لانه في هذه السنين قامت على النفي فلا تقبل نجل في اليوم الثاني الجزء الوسطى والثالثة ولم يبرم الاول ثم اسبغ في يومه فان من الاول ثم عاد على الثانية والثالثة من رعاية للترتيب وان ماها وحدها اجزاء عندك وعند المشافعي لانه ما شئت من ثبتهما في اليوم الثاني من لئلا ان كل جزء فدية فلا يتوقف الجوار على عدم رجل جعل عليه ان حج ما شئت فانه لم يبرك حتى يطوف للزيارة لانه التزم القرية بصفة الكمال فله منته بذلك الوصف رجل باع جارية فحج عنه انزلها

ولا يكره ان يحج عنه غيره من غير المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه ولا يكره ان يحج عنه غيره من غير المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه ولا يكره ان يحج عنه غيره من غير المحجج عنه عند ابي حنيفة ومحمد طه

في حق المحرمات تنقذ في حق المأفول فان احرمت بالتحريم دفع احرام الحج والعمرة واذا احرمت بالعمرة دفع افعال العمرة فان من يرضى كل واحد منهما بعد صحة التمام

في حق المحرمات تنقذ في حق المأفول فان احرمت بالتحريم دفع احرام الحج والعمرة واذا احرمت بالعمرة دفع افعال العمرة فان من يرضى كل واحد منهما بعد صحة التمام

وأيضا الروح القدس الذي يخص بالنعمة والمحبة والنعمة
والنعمة ونقصان المبرور

الخصم الآخر في هذين الفصلين ليدفع ضرر ظاهر في هو زيادة الملك فلا
 ينتقل الدفع إلى القصار جل ن ذبح ابنته وهي صغيرة على عشرة دراهم ومن
 سلبها ألف درهم أو ذبح ابنه وهو صغير امرأة على ألف درهم ومن سلبها
 عشرة دراهم فهو جائز وقال المجتهدان لم يخطئ من سلبها ولم يذبح على الجرح
 إلا ما يتقارب الناس فيه لا في الودية للأباء ما ثبتت له بشرط النظر وليس فيه
 تنطوق كما أن النظر في الضرر من يأتى فيبيح في كل على السبب للداعي
 إلى التطويق هو قرب القرابة وبعدها وجل امر رجلان من ذبح ابنته
 وهي صغيرة فن قبحها والابن حاضر بشهادة رجلين لم يتولا مما جان
 النكاح وإن كان الابن غائبا لم يجر له أنه إذا كان حاضرا أمكن جعله مباشرا
 من كل وجه حكاه عنه تصور منه حقيقة وإنما كذلك إذا كان غائبا نظر في
 له ابنة مسلمة فن قبحها لم يجر له أن الكفر يقطع الولاية على المسلمة ورجل ذبح
 ابنته وهي صغيرة عمدا وإن ذبح ابنه وهو صغير أمه فهو جائز وعلى
 قولهما المجتهدان وعلى هذا الخلاف الترتيب في غير الكفر هو نظير الإغلاف

فی الخلفاء

قرئ بعضهم ألقا لبعض من العرب ألقا لبعض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قرئ بعضهم ألقا لبعض من العرب بعضهم ألقا لبعض قبيلة بقبيلة وألقا بعضهم ألقا لبعض فجل رجل فجلت قبيلة بقبيلة ابن الفضيلى بن النضر بن الهاشمي ساقط العبارة في هذا الحكم أما الموالى فيمكن أن له ابن ابى المصطفى فصاعدا فهو كقولنا كان له عشرة أبا في الإسلام وكذلك من كان له ابواب

[illegible][illegible]

والكلية تعبر في النصف والثلث والثلث
والصالح و...
مع البزار فاما بعد فليس يكون البزار مع الحما

في الحرية فهو كقولنا كان له عشرة ابناء في الحرية لان النسب ثبتت بالاب فتماه بالجد
ولا يكون كقولنا في شيء ان لم يجد من له نفقة لان النفاذ يقع به قائم من غير
بالفناء ويعبرون في الفقر فيقال ليس في نفسه الكفاة في المال يعبرون اما الكفاة
في الحرية فعمل هذه الحالات **باب الوكالة في النكاح**
رجل قال اشهدك اني قد تزجت فلانة فبلغها فاجازت من باطل ان قال رجل
آخر بعد ما قال هو ما قال الحق وجهها مثل فبلغها فاجازت جاز بالمتفاق لذلك
ان كانت المرأة هي التي قالت جميع ذلك يعنى فهو باطل لوقال رجل آخر بعد ما
قالت هي ما قالت فثبتت على ايجازة بالمتفاق فيقال ليس في نفسه اذ اذن
نفسها عما يبا فبلغه فاجازت بحون والغاية اذ اجازت بحون فالحاصل ان الولد
يصلح وكلاهما اصيلا من الجانبين حتى ينكح العقد فيهما الواحد هل يصلح فليس
من الجانبين ان اصيل من جانب فصولها من جانب حتى يتوقف العقد وراء
المجلس على ايجازة عند لبي حنيفة ونحوه لم يصلح في عقد لبي سيف يصلح
لما في سيف ان الواحد من الجانبين في باب النكاح المبرور انه
لو كان ما ثورا ينفذ فاذا كان فصولها يتوقف على قبولها وصار كالحال في الطلاق
بما في لهما ان هذا شرط العقد فلا يتوقف وراء المجلس كالباع اذا صار
كل العقد حكما على الولية والحر من خلاف اذا جرى العقد في القول من
الفضولي يترجم حيث يتوقف على ايجازة لانه عقد تام رجل ام رجلا ان يزوج
امراة فزوجها اثنين في عقد واحد لم يلزمه واحد منهما لعدم الرولية امير امر
رجلا ان يزوجها امرأة فزوجها لغيره جاز في قوله يجوز ان يزوجها

في الحرية فهو كقولنا كان له عشرة ابناء في الحرية لان النسب ثبتت بالاب فتماه بالجد
ولا يكون كقولنا في شيء ان لم يجد من له نفقة لان النفاذ يقع به قائم من غير

بالفناء ويعبرون في الفقر فيقال ليس في نفسه الكفاة في المال يعبرون اما الكفاة
في الحرية فعمل هذه الحالات باب الوكالة في النكاح رجل قال اشهدك اني قد تزجت فلانة فبلغها فاجازت من باطل ان قال رجل

آخر بعد ما قال هو ما قال الحق وجهها مثل فبلغها فاجازت جاز بالمتفاق لذلك
ان كانت المرأة هي التي قالت جميع ذلك يعنى فهو باطل لوقال رجل آخر بعد ما

كقولنا حملنا لفلان على المتعارف في كونه حنيفة ان الكلام صلب مطلقا فيجوز
على الخلاف في غير موضع التهمة والضربة بان لم يكن يجب الوكيل حرة
باب النكاح الفاسد
امرأة تزوجت بها قبل من النكاح فالتكاح جائز ولم يبطأ ما حتى يضع حملها وهو
محل قال لبيس في النكاح فاسد لحرمة الجبل في صيانة كالمكان الجبل ثابت
النسب لهما ان حرمة العقد لو كان لكان لخص صاحب الماء لمكان الجبل وجاز
الماء لحرمة له هنا فلا يلزم حرمة العقد رجل تزوج امرأة من النسب حاملا
فالتكاح فاسد لانه ثابت النسب رجل تزوج ام ولد وهي حامل منه فالتكاح
باطل لانه فاش لولدها فلو صح النكاح حصل الميراث بين الفرائضين فخلافا اذا
لم يكن حاملا حيث يصح له وهذا الفرائض ليس بمالك رجل تزوج اختا في عقد
متفق فيرث لبيد في ايتهما ان في ذرية بينهما ولها نصف المهر لانه في
للا في نصف المهر في ليست احدهما اخرج فصار بينهما رجل تزوج امرأة
على حرة في عقد من طلاق بين لم تجز في قوله يجوز ان النكاح الحرة
على الحرة ولم يوجد في كونه حنيفة ان العدة من النكاح تعمل عمل النكاح في
التحريم كتحريم نكاح الاخت رجل تزوج امرأة بشهادة ساهدين بمسرة
درهم فهذا باطل في هذا عقد المتعة وقال في ربيع لانه انما يزوج
والشرط فيصح الاجازة بطل الشرط رجل تزوج صغيرة وصغيرة فانضت
الكبيرة الصغيرة ولم يدخل بواحدة منهما قد علمت الكبيرة ان الصغيرة
امرأة فعليه للصغيرة نصف المهر ولم يرجع على الكبيرة لانه ان يكون

كقولنا حملنا لفلان على المتعارف في كونه حنيفة ان الكلام صلب مطلقا فيجوز
على الخلاف في غير موضع التهمة والضربة بان لم يكن يجب الوكيل حرة

على الحرة فهو كقولنا كان له عشرة ابناء في الحرية لان النسب ثبتت بالاب فتماه بالجد
ولا يكون كقولنا في شيء ان لم يجد من له نفقة لان النفاذ يقع به قائم من غير

بالفناء ويعبرون في الفقر فيقال ليس في نفسه الكفاة في المال يعبرون اما الكفاة
في الحرية فعمل هذه الحالات باب الوكالة في النكاح رجل قال اشهدك اني قد تزجت فلانة فبلغها فاجازت من باطل ان قال رجل

آخر بعد ما قال هو ما قال الحق وجهها مثل فبلغها فاجازت جاز بالمتفاق لذلك
ان كانت المرأة هي التي قالت جميع ذلك يعنى فهو باطل لوقال رجل آخر بعد ما

هذا هو الوجه الثاني في دفع ما قيل من ان قوله تعالى
فانكحوا ما بين يديكم مما رزقناكم هو الزنا بالطلاق
فانما هو الزنا بالطلاق

تقول في العسان ولا شيء للكثرة في الوجهين اما النسيان فلا ينافي
اما نكاحا واما بطلان من الكثرة فلا ان الفرقة جاءت من قبلها واما
وجوب نكاح المهر للمستقر فلا ان الفرقة من قبل غيرها واما الرجوع
فلا ينافي في ضمان التمسك بنفي على صفة التعدي امرأة او تمت
على رجل انه تزوجها واقامت على ذلك بينة فجعلها القاضى امراته ولم يكن
تزوجها وسحبها المقام معه قل لها ان قد عيه نكاحها وهو قول
للمؤلف في قوله للآخر هو قول محمد بن الشافعي لم يستعنه ان يطأها
لمن القاضى اخطا الحجة ان الشهر وكذا في قصاص كما ان اظهر ابراهيم عبيد
ان كفاها في ما يوجب حنيفة ان الشهر وصدقة عنده وهو الحجة لتعد التي
على حقيقة الصدق بخلاف الكفر والترك لم يوافق عليه سيئس
وان ابني القضاء على الحجة امكن تنفيذها بالثبوت في النكاح فينفذ
قطعا للملأنة بخلاف الملاك المرسله في الامسباب تراخا فلا
امكان في الام لا يباع ومثله في جميع امراته وجب عليها الغسل في كل ما لا يزوج
للكون في نكاحها بالجماع وقد وجد امرأة مستترة رجلا بشهوة
حرمت عليه امها وابنتها لوجود سبب الوطى كالرجل من رجل تزوج
اختامة له قد وطئها لم يطأها التي تزوجها حتى يخرج الوطى من
ملكه ولم يطأ المقلد المنة من طرة حقيقة والمنكحة من طرة حكماء الجمع
بين المختارين وطأ حراما لان من بل المنة عن ملكه فيسقط اعتبار
وطئه فيطأ المنكحة وان كان لم يطأ المملوكة يطأ التي تزوجها

هذا هو الوجه الثالث في دفع ما قيل من ان قوله تعالى
فانكحوا ما بين يديكم مما رزقناكم هو الزنا بالطلاق
فانما هو الزنا بالطلاق

فان قيل لو كان
الملك من طرة
فانما هو الزنا
بالطلاق

لم يصير جماعا بينهما رجل تزوج امرأة فاعلقت باوا او خاسترت ثم طلقها وقال
لم اجامعها فصدقه او كذبته لم يزوج اخبر حتى تنقضي عدتها لم يزوج
قامت مقام الوطى في ترك نكاح المهر وقول الحدة **باب المهر**
رجل تزوج امرأة ثم اختلفا في المهر والقول قول المرأة الى مهر من ماله والقول
قول الزوج فيما زاد من طلقها قبل الدخول بها والقول قوله في نصف المهر
وهو قول محمد بن علي بن مسعود لقول قوله في الوجهين انما ياتي بشي
يسنين فيما خلا من المثل كما لو يزوج سفل يجعل في نكاح المهر من مهر
فلا يضر ان يهر ما امكن في ما يقول من اختلفا فيما له قيمة شرعا فوجب الرجوع
الى ما هو اصله كالصباغ مع صاحب الثوب وان طلقها قبل الدخول بها
فان في قياس قول أبي حنيفة ومحمد بن الحكم بثلاثة شلها هو جواب الجماع
الكبير وجواب هذا الكتاب ان القول قول الزوج لم يزوج هذا الكتاب
سألت عن ذكر المقدار فيحمل الاختلاف في المهر في ولا يصح تحكيم
المتعة في الزوج معترف لما بالزيادة من قول أبي مسعود ان ياتي بشي
قليل المراد بالمتعارف من رجل تزوج امرأة على هذا من العبد من قار
احدها من فليس لها المهر العبد الباني اذا سوى عشرة دراهم وكما قول
أبي يوسف العبد وقيمة الحر لو كان عبدا قال محمد لما عباد الباني في تمام
مهر متلها ان كان من مثلها لكن من قيمة العبد وكذلك ان تزوجها على
بنت حادم والحادم حر فهو نصف اختين التسمية ولو حنيفة اعتبر
المشاة ويحمل بعين المشاة في هذا الفصل ايضا لانه يقول لو كانا

هذا هو الوجه الرابع في دفع ما قيل من ان قوله تعالى
فانكحوا ما بين يديكم مما رزقناكم هو الزنا بالطلاق
فانما هو الزنا بالطلاق

هذا هو الوجه الخامس في دفع ما قيل من ان قوله تعالى
فانكحوا ما بين يديكم مما رزقناكم هو الزنا بالطلاق
فانما هو الزنا بالطلاق

[illegible]

الحق حقا

[illegible]

لان الكرماء عالميت طاعتهم
 واداء عظام الوفاء في حق
 كل احد من اهل البيت
 واداء عظام الوفاء في حق
 كل احد من اهل البيت
 واداء عظام الوفاء في حق
 كل احد من اهل البيت

ان لا تعبت اخلايا الجنيات عند حصول
العضوة وهو انه قد عرفت من الاصل
ان من ادعى انه عفت من الذرعي وكان
المعنى عليه بل استقرضها لا يضر هذا الاصل
لادع الا اتفاق على ما هو المفضل وهو وجوب
الالفة

23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هذا هو الوجه الثاني في صحة التسمية
فان قيل لو كان جازما في صحة التسمية
لما احتجوا به في صحة التسمية
فان قيل لو كان جازما في صحة التسمية
لما احتجوا به في صحة التسمية

المثل وان كان محال فلما خذته وقال هو من سب وتكلم بها في آخر قيمة فذلك
لما ان التسمية بالمتقوم فصحت التسمية فقامت القيمة معامها وكذا في حصة
ان التسمية لم يصلح استحقاقا محال فلا يقوم الخلف معانته وجل في امراته مانا
وقد سمي لها من اقلها ان ياخذ ذلك وان لم يكن سمي لها شيئا فلا
شيء لو رتبها في قول لبي حنيفة وفي قول لبي يوسف وتكلم لبيها المهر
في الزوجين جميعا لان من المثل في حب النكاح فبقى بعد موتها كما سمي وصار
هذا كما اذا مات احداهما وفي حصة ان القاضى يحجز عن القضاء به المثل
لانهما اذا اقاما فالظاهر موت اقرانهما فبهم من يقدر والحكم كذلك اذا مات
رجل بعث الى امراته شيئا فوات هو هذه وقال الزوج هو من المهر فالقول
الزوج انه من المهر لا في الطعام الذي يוכל فان القول قولها في الزوج
هو المملوك فيكون هو العالم لجهة التملك فوجب المصير الى قوله انه فيما صار
ملك باعرا من نصرة في تزوج نصرانية على ميتة او يعيش من ذلك دينهم
جائز وقد دخل بها او طلقها قبل الدخول او مات عنها فليس لها مهر وكذلك
الحريتان في دار الحرب وهو قول لبي يوسف ويحجز عن الزوجين اما في الذمة
فلها مهر مثلها والمتعة ان طلقها قبل الدخول بها قال في الحرية
ايضا لها المهر فزفر سوي بينهما ولو حصة نسوي بينهما فها فوا وقال
لو وجب المهر اذا سكنت او بقى لانه من احكام الاسلام وحكم الاسلام جائز
وعلى اهل الذمة في دار الاسلام غير جار على اهل الحرب في دار الحرب
ذمتي تزوج ذمية على حرام وخير بم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض

لان الزوجين في دار الاسلام غير جار على اهل الحرب في دار الحرب
ذمتي تزوج ذمية على حرام وخير بم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض

هذا هو الوجه الثاني في صحة التسمية
فان قيل لو كان جازما في صحة التسمية
لما احتجوا به في صحة التسمية
فان قيل لو كان جازما في صحة التسمية
لما احتجوا به في صحة التسمية

ان كان اخر بعينها والخنزير بعينه فلها غير ذلك عند لبي حنيفة وان كانا بعينهما
فلما في اخر القيمة في الخنزير من المثل وقال لبي يوسف لها مهر المثل في الزوج
كلها وقال محمد لها القيمة في الزوج كلها واما الكلام في العين هما بقول القرض
مؤكد للملك فممتنع فيها بسبب الاسلام وفي حصة ان التسمية ان التثبيت بالقبض
صحة اليد فلا باس بها بعد الاسلام واما الذي يربط بالجماع قال لبي يوسف
لتسليم حكم المبتدأ والتسمية بعد الاسلام باطل فوجب للمثل وقال
محمد التسمية صحت في غير التسليم شرعا للشبهة المبتدأ فقامت القيمة
مقاهها وقال لبي حنيفة القياس ما قال محمد في الخنزير اما في الخنزير فلا يثبت
قيمة الخنزير بما حكم الخنزير من وجوه وان بطل الخنزير فكذلك القيمة في
من المثل من اجل خلا بامرته واحدهما محرم بغيره او تطوع ثم طلقها فلها نصف
المهر لان المهر اثم لم يزوجها فكانت ان فلا يمنع صفة الخلو وكذلك في صوم
ومصان لانه لم يحل له ابطاله واما صوم النفل فلا يمنع صفة الخلو لانه
لم يحل له ابطاله فمنهم من قال يمنع لانه لم يحل له ابطاله بل يؤخذ واما المهر
ان كان يلحق المهر بذلك فمؤكد كان ما لو اصة الخلو لانه مانع عن الجماع
طبعيا وكذلك الحيض لانه مانع طبعيا وشرعا مجبوب خلا بامرته ثم طلقها
فلها المهر كما لا خلاف لبي يوسف ومحمد لها نصف المهر لان عجز المجهوب
فوق عجز المريفوق لبي حنيفة ان الجب لم يمنع تسليم المبتدأ في حق
المستأثر عليه العدة في هذه المسائل احتياطا استحسانا لوجوب المهر
حق الولد باب

لان الزوجين في دار الاسلام غير جار على اهل الحرب في دار الحرب
ذمتي تزوج ذمية على حرام وخير بم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, with some words appearing in red ink, possibly indicating a title or a specific section. The handwriting is dense and characteristic of the Ottoman period.

والمعاني التي يكون تحتها من المعاني
والمعاني التي يكون تحتها من المعاني
والمعاني التي يكون تحتها من المعاني
والمعاني التي يكون تحتها من المعاني

مع آد المسند في المادة في الموروث
مال الامور فمما جرد المال اسوة للمورث
لونه على العلم ملكية يستقر فاشارة الى

فلا يلزمه العقر فان كان له بطن فزجها فولدت لم يصح له ولها له لعدم الملك فيها
 وله قيمة عليه وعليه المهر لصحة النكاح وولدها حرة بغير يد به انه يعتق على المخ
 بالقرابة لانه نكاحا حرة تحت عبد قالت لم يولد له اعتقه عني بالف ففعل فسد
 النكاح والولد لها خلافا لفرقة ثبوت الملك سابقا بطريق المقتضا وهي
 لم يقول بالانقضاء ان قالت اعتقه عني ولم يمتح ما يفسد النكاح والولد
 للمقتضى قال يمين يفسد الولد لها فزج ولها يمين يفسد سوتى
 بينهما فيهما فزج يمين طلب العتق بعوض فبعوض عوض فزج اية طلب ان يعتق
 المامور عبد في هذا حال لانه لم يعتق فيما لم يملك ابن آدم فلم يصح الطلاق في
 المامور ولها يمين يفسد انه يعلم القليل بعوض عوض فبعوض عتق ففسد
 يستقط اعتبار القبض كما اذا كان عليه كفارة طهارة فامر غيره ان يطعمه
 ولها ان الهبة من شرطها القبض بالنقص فلا يمكن استقاطه وله اثباته اذقاء
 لانه فعل حسبي فلابد البيع لانه تصرف شرعي وفي تلك المسئلة العسر
 ينوب عن المهر في القبض اما العبد فلا يقع في يد من يمتدح عنه
كتاب طلاق السنة
الطلاق
 رجل قال لمراته وقد دخل بها وهي من ذوات الحيض انت طالق ثلاثا للسنة
 وله نية له في طالق عند كل شهر بطلقة لانه السنة في الطلاق تفريقها
 على الطهارة وان نوى ان يقع الثلث لساعة صح لانه نوى ما يحتمل لفظه
 وقال بفرقة يصح لانه نوى هذا السنة وكذلك ان نوى ان يقع عند رات
 كل شهر واحدة لانه نوى السنة من طريق الوقوع وان كانت ايسرة

مدحور بها ان من ذوات الشهر وقت الساعة واحدة وولد شهر آخر
 شهر آخر من الشهر في حقها اقيم مقام القر فان نوى ان يقع الثلث لساعة
 فهو على الخلاف وتطلق الحامل للسنة واحدة وولد شهر آخر وولد شهر
 اخرى وهو قول يمين يفسد وقال محمد بن طلق واحدة وهو قول
 لهما ما روي عن ابن مسعود وجابر والحسن من منى الله عنهم مثل من هبنا في لانه
 طهر واحد فلا يصح للشفر يمين كالطهر المبتدئ لانه مدة عذبة كاملة فيفصل
 بين كل طلاقين بشهر كامل يمينه والصغيرة في الجامع بينهما اقامة شهر مقام
 طهر لانه من ما وجد في الرغبة في اما الحديث قلنا المروي عنهم ان احسن
 ان تطلق الحامل واحدة وبه نقول رجل قال كل امرأة اتزجها في طالق
 فترج امرأة طلقت من وجها لم تطلق المرة اخرى لانه كلمة كل او جيت
 عموم النساء عموم التزج وان قال كلما تزجت امرأة في طالق طلقت
 في كل مرة تزجها لانه اوجب عموم التزج فان طلقت شاكمت تزجها بعد
 زوج آخر طلقت لخلاف ما اذا قال لمراته كلما دخلت الدار فانت طالق
 وطلقها ثلثا ثم تزجها بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم تطلق رجل قال
 ان تزجت فلانة في طالق فترجها فانت بول لسنة اشهر منك
 تزجها فهو ابنه لانه ما فرشته وعليه مهر واحد لانه جعل واما قبل
 الطلاق وحكمه رجل قال لمراته ان تزجت عليك فانت طالق تزجها طالق
 فترج عليها في العدة من طلاق باين فلا تطلق حتى تزج لانه لا يفسد الشرط
باب ايقاع الطلاق

رجل قال لمراة انت طالق اي شئ نوي لم يكن له واحدة ويمك الرجعة وقال
الشافعي يقع نية الثنتين والثلاث واجمعوا انه لو قال انت طالق او طالق
طلاقا او طالق الطلاق ونوي الثلث صح وان نوي الثنتين فعلى هذا الخلاف
انه نوي محتمل لمظة فان ذكر الطالق ذكر للطلاق اذ كبر العالم ذكر للعالم
وكذا يقع قران العدد به فيكون نصبا على النفسين لانه نعت فرد حتى
قيل للثني طالقان ولثالث طالق فلا يحتمل العدد لانه صفة وذكر الطالق
لطلاق هو صفة للمرأة لا لطلاق هو تطلق العدد الذي يقرن به نعت المصدر
محمذ وف معناه طلاقا ثلثا لقوله اعطسته جزيل اي عطا جزيل رجل قال
لمراة انت طالق واحدة او طالقين شئ وهذا قول أبي حنيفة والشافعي
اما على قول محمد بن يحيى ان تطلق وان كان المذكور هنا قول الكل يكون
من محمد بن وايتان وجه قول محمد انه ادخل الشك في كلمة واحدة وهو
يستغنى عنها في ثمانا انه ادخل الشك في اتياع الواحدة وجعل قال لمراة ولم
يدخل بها انت طالق واحدة معها واحدة او مع واحدة في اثنتان طالقان
وكذلك ان قال قبلها واحدة لمن التولية صفة الثانية وليس في وسعه تعدد
فثبت فرد ما في وسعه وهو الفران وكذلك ان قال واحدة بعد واحدة
لمناصفة الاولى فان قال واحدة بعد واحدة فهي واحدة من ذلك
صفة الثانية وهي متأخرة وكذلك ان قال واحدة قبل واحدة من ذلك
صفة الاولى في رجل قال لمراة انت طالق ثلثة انصاف تطليقتين في
ثلاث لمن نصف تطليقتين واحدة وجمعه يكون ثلثا في لو قال لها طالق

ثلاثة انصاف تطليقة اختلاف اية قال بعضهم هي ثنتان لانه متى جمع
ذلك في تطليقة نصف فكانه طلقها تطليقة ونصفا ابتدأ وقال
بعضهم هي ثلث لمن الطلاق لا يتجزئ فيكمل في ثلثة انصاف متى
كملت هي ثلث كوامل ولو قال لها انت طالق من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين هي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث
او ما بين واحدة الى ثلث هي ثلث في ثلثان قال الجويني ومنه في الفصل
للموقل مع ثلثان في الثاني تقع الثلث قال من تقع ما بين الثنتين
ان بقي شئ في ثمانا في باب الحساب بمثل هذا الكلام يراد الكل في كل
حينفة ان هذا الكلام متى ذكر يراد به الماقل من اكثر من الكل من
المال رجل قال لمراة انت طالق واحدة في ثلثين ونوي الضرب
والحساب ولم يكن له نية في واحدة وان نوي واحدة وثلثين في
ثلث وان قال ثلثين في ثلثين نوي الضرب في ثلثان في قوله
في الموقل اذا نوي الضرب في ثلثان في الثاني الثلث واعتبر
بحساب الضرب وكتنا ان ضرب العدد في العدد فيمال طول فيه
ولم عرض مراد به تكثير الجزاء والطلاق الذي هو التكرار
مثل طلاق هو جزاء واحدة وان قال لها انت طالق امس وقا من قجها
اليوم لم تقع لانه يقع اخبارا وان نوي قجها ان امس وقع السبا
لانه يقع انشاء وان قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم فانه يقع
باول الوقتين الذي يقع به لانه في الموقل لا يقع في الحال

فان قال لمراة انت طالق واحدة وجمعه يكون ثلثا في لو قال لها طالق
ثلاثة انصاف تطليقة اختلاف اية قال بعضهم هي ثنتان لانه متى جمع
ذلك في تطليقة نصف فكانه طلقها تطليقة ونصفا ابتدأ وقال
بعضهم هي ثلث لمن الطلاق لا يتجزئ فيكمل في ثلثة انصاف متى
كملت هي ثلث كوامل ولو قال لها انت طالق من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين هي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث
او ما بين واحدة الى ثلث هي ثلث في ثلثان قال الجويني ومنه في الفصل
للموقل مع ثلثان في الثاني تقع الثلث قال من تقع ما بين الثنتين
ان بقي شئ في ثمانا في باب الحساب بمثل هذا الكلام يراد الكل في كل
حينفة ان هذا الكلام متى ذكر يراد به الماقل من اكثر من الكل من
المال رجل قال لمراة انت طالق واحدة في ثلثين ونوي الضرب
والحساب ولم يكن له نية في واحدة وان نوي واحدة وثلثين في
ثلث وان قال ثلثين في ثلثين نوي الضرب في ثلثان في قوله
في الموقل اذا نوي الضرب في ثلثان في الثاني الثلث واعتبر
بحساب الضرب وكتنا ان ضرب العدد في العدد فيمال طول فيه
ولم عرض مراد به تكثير الجزاء والطلاق الذي هو التكرار
مثل طلاق هو جزاء واحدة وان قال لها انت طالق امس وقا من قجها
اليوم لم تقع لانه يقع اخبارا وان نوي قجها ان امس وقع السبا
لانه يقع انشاء وان قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم فانه يقع
باول الوقتين الذي يقع به لانه في الموقل لا يقع في الحال

هذا هو الصحيح في قوله طالق واحدة
فان قال لمراة انت طالق واحدة وجمعه يكون ثلثا في لو قال لها طالق
ثلاثة انصاف تطليقة اختلاف اية قال بعضهم هي ثنتان لانه متى جمع
ذلك في تطليقة نصف فكانه طلقها تطليقة ونصفا ابتدأ وقال
بعضهم هي ثلث لمن الطلاق لا يتجزئ فيكمل في ثلثة انصاف متى
كملت هي ثلث كوامل ولو قال لها انت طالق من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين هي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث
او ما بين واحدة الى ثلث هي ثلث في ثلثان قال الجويني ومنه في الفصل
للموقل مع ثلثان في الثاني تقع الثلث قال من تقع ما بين الثنتين
ان بقي شئ في ثمانا في باب الحساب بمثل هذا الكلام يراد الكل في كل
حينفة ان هذا الكلام متى ذكر يراد به الماقل من اكثر من الكل من
المال رجل قال لمراة انت طالق واحدة في ثلثين ونوي الضرب
والحساب ولم يكن له نية في واحدة وان نوي واحدة وثلثين في
ثلث وان قال ثلثين في ثلثين نوي الضرب في ثلثان في قوله
في الموقل اذا نوي الضرب في ثلثان في الثاني الثلث واعتبر
بحساب الضرب وكتنا ان ضرب العدد في العدد فيمال طول فيه
ولم عرض مراد به تكثير الجزاء والطلاق الذي هو التكرار
مثل طلاق هو جزاء واحدة وان قال لها انت طالق امس وقا من قجها
اليوم لم تقع لانه يقع اخبارا وان نوي قجها ان امس وقع السبا
لانه يقع انشاء وان قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم فانه يقع
باول الوقتين الذي يقع به لانه في الموقل لا يقع في الحال

فان قال لمراة انت طالق واحدة وجمعه يكون ثلثا في لو قال لها طالق
ثلاثة انصاف تطليقة اختلاف اية قال بعضهم هي ثنتان لانه متى جمع
ذلك في تطليقة نصف فكانه طلقها تطليقة ونصفا ابتدأ وقال
بعضهم هي ثلث لمن الطلاق لا يتجزئ فيكمل في ثلثة انصاف متى
كملت هي ثلث كوامل ولو قال لها انت طالق من واحدة الى ثنتين
او ما بين واحدة الى ثنتين هي واحدة وان قال من واحدة الى ثلث
او ما بين واحدة الى ثلث هي ثلث في ثلثان قال الجويني ومنه في الفصل
للموقل مع ثلثان في الثاني تقع الثلث قال من تقع ما بين الثنتين
ان بقي شئ في ثمانا في باب الحساب بمثل هذا الكلام يراد الكل في كل
حينفة ان هذا الكلام متى ذكر يراد به الماقل من اكثر من الكل من
المال رجل قال لمراة انت طالق واحدة في ثلثين ونوي الضرب
والحساب ولم يكن له نية في واحدة وان نوي واحدة وثلثين في
ثلث وان قال ثلثين في ثلثين نوي الضرب في ثلثان في قوله
في الموقل اذا نوي الضرب في ثلثان في الثاني الثلث واعتبر
بحساب الضرب وكتنا ان ضرب العدد في العدد فيمال طول فيه
ولم عرض مراد به تكثير الجزاء والطلاق الذي هو التكرار
مثل طلاق هو جزاء واحدة وان قال لها انت طالق امس وقا من قجها
اليوم لم تقع لانه يقع اخبارا وان نوي قجها ان امس وقع السبا
لانه يقع انشاء وان قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم فانه يقع
باول الوقتين الذي يقع به لانه في الموقل لا يقع في الحال

وفي الثاني مضاف في المضارع ليعبر انقاعة ولو قال لم يرته ان يطلع ما لم
 اطلق ان متى لم اطلق او متى ما لم اطلق وسكت طلق لوجود الوقت
 الحالى عن التظليل ولو قال انت طالق ان لم اطلق لم يطلق حتى يموت
 لم يترك لعدم التثبت لم باليأس عن الحياة ولو قال انت طالق ان لم اطلق
 او ان ما لم اطلق لانيته له قال لم يحنينه لم يقع حتى يموت هو او هي
 وقال لم يموت سكت ويحل يطلق حين سكت لم يرد الوقت مثل متى في كل
 حنية ان كلمة ان ليست محل شرط لخالصا مثل كلمة ان ولو قال انت
 طالق ثلاثا ما لم اطلق انت طالق موصولة في طالق هذه التظليقة لم يعلم
 الوقت الحالى عن التظليل فوجد شرط البين رجل قال لم يرته ان يطلع
 في غل ولو قال نويت آخر النهار فيتر في القضاء وقال لم يموت سكت
 لم يترك في القضاء خاصة لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصح ان قال
 انت طالق غدا لم يحنينه انه جعل الذي ظرفا وانظر في مقتضى وجود
 المظنون فيه كما استيعابه له لانه ان لم يكن له نية يقع في اقول الغد
 لانه من الغد خلاف ما اذا قال انت طالق غدا لانه او وقع في كل الغد
 ولو قال لم يرته انت طالق وانت مريضة يعني اذا مرضت لم يترك
 في القضاء خاصة لانه عطف على الموقول فلا يغير به حكم الموقول ان
 قال انت طالق يا برة او البتة فهي واحدة باينة ان لم يكن له نية سوكا
 دخل بها او لم يدخل في قال الشافعي يقع واحدة رجعية ان دخل بها لانه
 لم يملك الزرع كما بانته بعد الدخول عند المبطون في الجمع ان بالثالث

في الثاني مضاف في المضارع ليعبر انقاعة ولو قال لم يرته ان يطلع ما لم اطلق ان متى لم اطلق او متى ما لم اطلق وسكت طلق لوجود الوقت الحالى عن التظليل ولو قال انت طالق ان لم اطلق لم يطلق حتى يموت لم يترك لعدم التثبت لم باليأس عن الحياة ولو قال انت طالق ان لم اطلق او ان ما لم اطلق لانيته له قال لم يحنينه لم يقع حتى يموت هو او هي وقال لم يموت سكت ويحل يطلق حين سكت لم يرد الوقت مثل متى في كل حنية ان كلمة ان ليست محل شرط لخالصا مثل كلمة ان ولو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلق انت طالق موصولة في طالق هذه التظليقة لم يعلم الوقت الحالى عن التظليل فوجد شرط البين رجل قال لم يرته ان يطلع في غل ولو قال نويت آخر النهار فيتر في القضاء وقال لم يموت سكت لم يترك في القضاء خاصة لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصح ان قال انت طالق غدا لم يحنينه انه جعل الذي ظرفا وانظر في مقتضى وجود المظنون فيه كما استيعابه له لانه ان لم يكن له نية يقع في اقول الغد لانه من الغد خلاف ما اذا قال انت طالق غدا لانه او وقع في كل الغد ولو قال لم يرته انت طالق وانت مريضة يعني اذا مرضت لم يترك في القضاء خاصة لانه عطف على الموقول فلا يغير به حكم الموقول ان قال انت طالق يا برة او البتة فهي واحدة باينة ان لم يكن له نية سوكا دخل بها او لم يدخل في قال الشافعي يقع واحدة رجعية ان دخل بها لانه لم يملك الزرع كما بانته بعد الدخول عند المبطون في الجمع ان بالثالث

ولو قال انت طالق اشهد الطلاق او كالتى او لا البيت في واحدة
 باينة ان ينوي الثالث ولو ذكر المصدر من غير وصف الشك
 احتل الثالث فهذا الحق ولو قال انت طالق تطليقة شديدة او
 او طرية فهي واحدة باينة لانه يحتمل المكان في ذلك يكون في حله وفي
 البينونة وان ينوي الثالث في الفصل كلها صححت نيته ولو قال انت
 طالق من هنا الى الشام فهو واحدة يملك الرجعة وقال من باينة لانه
 وصفه بالطول في كنانته وصفه بالقصر ولو قال انت طالق مروي
 او م من كل فليس بشئ لانه اضاف الطلاق الى حال مروي الى الملك اذا
 قال لها وهي امة انت طالق يتبين مع عتق موكل فاعتقها الموكل فانه يملك
 الرجعة ولو قال اذا جاءك غدا فانت طالق اثنتين وقال الموكل اذا جاء
 غدا فانت حرة فجاء غدا عتقت لم يملك للزوج حتى يملك وجا غيره وعدا
 ثلث حيف وقال محمد بن وهب يملك الرجعة بمحك يقول العتق بقاوت
 المعقود التظليل مع المعقود جفتان معا فيصان فيهما التظليقتان
 وهي حرة وما يقول ان على التظليل مع المعقود جفتان معا فيصان فيهما
 يصادفهما وهي امة فذلك كل التظليل من اجل ان الميراث انت طالق هكذا
 يشترط بالبهام والسبابة والوسط في ثلث يريد به الاشارة
 ببطون الى صايح لم يظهر رها لكان الكلام مع الاشارة ببطون الى
 صايح اقيم مقام التلطف بالعد عند الحاجة بالسنة رجل قال لم يرته
 ولم يدخل بها انت طالق واحدة فانت بعد قوله انت طالق قبل قوله

في الثاني مضاف في المضارع ليعبر انقاعة ولو قال لم يرته ان يطلع ما لم اطلق ان متى لم اطلق او متى ما لم اطلق وسكت طلق لوجود الوقت الحالى عن التظليل ولو قال انت طالق ان لم اطلق لم يطلق حتى يموت لم يترك لعدم التثبت لم باليأس عن الحياة ولو قال انت طالق ان لم اطلق او ان ما لم اطلق لانيته له قال لم يحنينه لم يقع حتى يموت هو او هي وقال لم يموت سكت ويحل يطلق حين سكت لم يرد الوقت مثل متى في كل حنية ان كلمة ان ليست محل شرط لخالصا مثل كلمة ان ولو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلق انت طالق موصولة في طالق هذه التظليقة لم يعلم الوقت الحالى عن التظليل فوجد شرط البين رجل قال لم يرته ان يطلع في غل ولو قال نويت آخر النهار فيتر في القضاء وقال لم يموت سكت لم يترك في القضاء خاصة لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصح ان قال انت طالق غدا لم يحنينه انه جعل الذي ظرفا وانظر في مقتضى وجود المظنون فيه كما استيعابه له لانه ان لم يكن له نية يقع في اقول الغد لانه من الغد خلاف ما اذا قال انت طالق غدا لانه او وقع في كل الغد ولو قال لم يرته انت طالق وانت مريضة يعني اذا مرضت لم يترك في القضاء خاصة لانه عطف على الموقول فلا يغير به حكم الموقول ان قال انت طالق يا برة او البتة فهي واحدة باينة ان لم يكن له نية سوكا دخل بها او لم يدخل في قال الشافعي يقع واحدة رجعية ان دخل بها لانه لم يملك الزرع كما بانته بعد الدخول عند المبطون في الجمع ان بالثالث

في الثاني مضاف في المضارع ليعبر انقاعة ولو قال لم يرته ان يطلع ما لم اطلق ان متى لم اطلق او متى ما لم اطلق وسكت طلق لوجود الوقت الحالى عن التظليل ولو قال انت طالق ان لم اطلق لم يطلق حتى يموت لم يترك لعدم التثبت لم باليأس عن الحياة ولو قال انت طالق ان لم اطلق او ان ما لم اطلق لانيته له قال لم يحنينه لم يقع حتى يموت هو او هي وقال لم يموت سكت ويحل يطلق حين سكت لم يرد الوقت مثل متى في كل حنية ان كلمة ان ليست محل شرط لخالصا مثل كلمة ان ولو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلق انت طالق موصولة في طالق هذه التظليقة لم يعلم الوقت الحالى عن التظليل فوجد شرط البين رجل قال لم يرته ان يطلع في غل ولو قال نويت آخر النهار فيتر في القضاء وقال لم يموت سكت لم يترك في القضاء خاصة لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصح ان قال انت طالق غدا لم يحنينه انه جعل الذي ظرفا وانظر في مقتضى وجود المظنون فيه كما استيعابه له لانه ان لم يكن له نية يقع في اقول الغد لانه من الغد خلاف ما اذا قال انت طالق غدا لانه او وقع في كل الغد ولو قال لم يرته انت طالق وانت مريضة يعني اذا مرضت لم يترك في القضاء خاصة لانه عطف على الموقول فلا يغير به حكم الموقول ان قال انت طالق يا برة او البتة فهي واحدة باينة ان لم يكن له نية سوكا دخل بها او لم يدخل في قال الشافعي يقع واحدة رجعية ان دخل بها لانه لم يملك الزرع كما بانته بعد الدخول عند المبطون في الجمع ان بالثالث

بعد الطلقات الثلاث والحرية وجه ظاهر الرواية ان الجماع ادخال الفرج
 بالفرج ولم يوجد ذلك بعد المطلق الحرية رجل قال لم يبرأه اذ اخصت
 فانت طالق طلقته حين ترى الدم لوجود فعل الحيض وان اقال اذ اخصت
 خيضة لم تطلق حتى يظهر من كمال الحيض بانيها وذلك بالظهور وان قال
 انت طالق اذ اخصت يوم اطلقت حين تعرب الشمس لم يبرأ اسم لبياس
 النهار اذ اقرض به ما يمتد رجل قال لم يبرأه ان كنت تحبين ان تقولين
 الله بنان جهنم فانت طالق ثلثا وعبدى حين فقالت اجبت تطلق ثلثا وعبدى
 عبدى ان كان الزوج يكذبها لانهما في حق نفسيهما في حق الزوج ائنة
 وفي حق العبد في حق الزوج شاهدة وشهادة الفرد مردودة
 وكذلك اذ اخصت فانت طالق هذه فعل فقالت اخصت تطلق هو ولم
 تطلق صحتها ان كان الزوج يكذبها وكذلك اذ اقال لها ان كنت تحبين
 فانت طالق وهذه فعل فقالت انا ارجل وكذبها الزوج **باب**
الاختيار رجل قال لم يبرأه اختارى فقالت انا اختار نفسي هي
 طالق هذا اذا اتى الزوج اختارى ان يختار نفسها او ايتاه والقيام
 ان لم يطلق لم يمتد الحمل الوعد فلا يصح جوابا مع الاحتمال وجهه ان
 ان هذا اجل جوابا واجبا في الشرع وان قال اختارى اختارى اختارى
 فقالت اختار ثلثا والى او الوسطى او الخيرة فقلت ثلثا في قول
 ولو احتاج الى نية الزوج لم يمتد الكلام لم يمتد على وجه التكرار لا
 في حق الطلاق ولا في حق العبد في حق الزوج

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

غير مفيدة في حق الترتيب لكن مفيدة في حق الفراد فيعتبر فيما يفيد
 في حق خيضة ان المرأة انما تنصرف لحكم الملك لم يبرأ فاما ملكته فلتفي
 في حقها اختارت ولو قالت اختارت وسكنت ومع الطلاق الثلث
 فذلك هنا وان قالت قد اختارت اختياري هي ثلث في قولهم جميعا
 لم يبرأ اختارت برة والاختيار مرة انما يتحقق ان الاختيار نفسها
 ثلث وان قالت طلق نفسي بواحدة او اختارت نفسي بتطبيق
 فهي واحدة بائنه ان الزوج خيرها نفسها واختيارها نفسها
 انما يحصل بالباين لها بالرجوع وان قالت امرك بيدك في تطبيق
 او اختارني بتطبيق فاختارت هي واحدة بكل الرجعة لم يبرأ
 التطبيق مفيدة للرجعة وان قال اختارني فقالت قد اختارت
 فهذا باطل لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق في الحقيقة
 وانما اجل للافا بالسنه وان قالت قد اختارت نفسي وبني
 الزوج الطلاق مع انه مفسر من قبلها وان قال الزوج اختارني
 نفسي فقالت اختارت وقع الطلاق لم يمتد خراج جوابا له فصان
 مفسر اياه ولو قال اختارني اختياري فقالت اختارت ومع ايضا
 لان الاختيار عبارة عن التجاب وذلك دلالة على الطلاق
الكتابيات ثلثة اقسام في هذا الباب ما يصلح جوابا لا غير
 ثلثة امرك بيدك اختارني اختياري وما يصلح جوابا لا غير
 تسبعة اخرى ان هي اغوي قومي تقتني استتري تخدي

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

هذا هو الوجه في الاختيار
 ان يختار المرأة نفسها
 او يختار غيرها
 وان اختارت نفسها
 فانت طالق

وما يصلح جوابا ومنه خمسة خلية بنية بنية باين حرام وروي
عن أبي بن شبة انه الحق القسم الاول خمسة اخرى خلت سبيل
سرحل لم يملك على سبيل على الحق بامكن في الاحوال الثلاثة
حالة مطلقة وهي الرضا وحالة مذكورة الطلاق وحالة غضب
اما في الحالة المطلقة لم يعتبر بشئ من الاقسام الثلاثة طلاقا
بالنية والقول قول الزوج في ترك النية لم يمتحمله في حاله
مذكورة الطلاق لم يدين من الاقسام الثلاثة لانه فيما يصلح جوابا ورواه
لانه يحمل الجواب والرد فيثبت له كذا وهو الرد في حالة الغضب
يدين في الاقسام الثلاثة لانه فيما يصلح جوابا لم يمتحمله في حالة الغضب
الذي يدل عليه الغضب فيجعل طلاقا وان قال له منه انت طالق
او باين بنوي الحرية لم يعق وقال الشافعي تعنى له نوى ما يحتمله
لفظه لم يدين للكتين من اذنة اكل واحدا منهما مكل العين حتى كانت
التأييد من شرطه والنافته بطلاله ولهذا يصلح التعليق فيه بالشرط
وطنا يصلح لفظ العتق والتحرير كناية عن الطلاق فلذا عكسه
وكنا انه نوى ما يحتمله لفظه لان المتاني لغة اثبات القوة والطلاق
رفع القيد ولان لكل ايمان فوق مكل النكاح فكان استفاضة اقول
واللفظ يصلح مجازا عما هو دون حقيقته لانه مما هو فوقه فلهذا امتنع
في المتنازع فيه وانساع في عكسه ولو قال اعتدي اعتدي اعتدي
وقال قويت بالاول طلاقا بالباقيتين حيثما رتب في القضاء لانه

والمصلحة جوابا ومنه خمسة خلية بنية بنية باين حرام وروي
عن أبي بن شبة انه الحق القسم الاول خمسة اخرى خلت سبيل
سرحل لم يملك على سبيل على الحق بامكن في الاحوال الثلاثة
حالة مطلقة وهي الرضا وحالة مذكورة الطلاق وحالة غضب
اما في الحالة المطلقة لم يعتبر بشئ من الاقسام الثلاثة طلاقا
بالنية والقول قول الزوج في ترك النية لم يمتحمله في حاله
مذكورة الطلاق لم يدين من الاقسام الثلاثة لانه فيما يصلح جوابا ورواه
لانه يحمل الجواب والرد فيثبت له كذا وهو الرد في حالة الغضب
يدين في الاقسام الثلاثة لانه فيما يصلح جوابا لم يمتحمله في حالة الغضب
الذي يدل عليه الغضب فيجعل طلاقا وان قال له منه انت طالق
او باين بنوي الحرية لم يعق وقال الشافعي تعنى له نوى ما يحتمله
لفظه لم يدين للكتين من اذنة اكل واحدا منهما مكل العين حتى كانت
التأييد من شرطه والنافته بطلاله ولهذا يصلح التعليق فيه بالشرط
وطنا يصلح لفظ العتق والتحرير كناية عن الطلاق فلذا عكسه
وكنا انه نوى ما يحتمله لفظه لان المتاني لغة اثبات القوة والطلاق
رفع القيد ولان لكل ايمان فوق مكل النكاح فكان استفاضة اقول
واللفظ يصلح مجازا عما هو دون حقيقته لانه مما هو فوقه فلهذا امتنع
في المتنازع فيه وانساع في عكسه ولو قال اعتدي اعتدي اعتدي
وقال قويت بالاول طلاقا بالباقيتين حيثما رتب في القضاء لانه

قوي حقيقة ما تكلم بالتانيق والثالثة لما ان الحسان بعد الطلاق
فتعنت للطلاق بدالة الحال ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد
فلم يدخل الليلة في ذلك وان ردة الممر في يومها ظل امرك ذلك
وكان في يد ما بعد غد وان قال امرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل
وان ردت الممر في يومها لم يبق الممر في يد ما في الغد لان في
الفصل الاول جعل الممر بعد ما في وقتين منفصلتين وعند
اختلاف الوقت لم يمكن القول باجاء الممر فابطال احدهما لم يتعد
الى المخرود في الفصل الثاني الممر متحد فاذا ردت في اليوم
يبقى في الغد رجل قال له مؤاته امرك بيدك يوم يقدم فلان فقلتم
فلان ولم يعلم بقدره حتى حق الليل له خيار لما لم يمتحمله بعد
انقضاء الممر ولو قال له يوم اتزوجه فانت طالق فتر وجهها ليل
تطلق لان اليوم يستعمل للوقت المطلق فعمل على الليل والنهار فعمل
واقعا على الوقت المطلق في الطلاق وعلى بياض النهار في الممر باليد
واذا جعل امر امره سدا وحرا فلها الخبر ما دامت مجلسها
وان مكثت يوما لجماع الصحابة رضي الله عنهم فان اخذت في عمل
اخر خرج الممر من يد هالة هذا تعليق الطلاق والتعليق يقتصر
على المجلس وقد اختلفت المجلس وان كانت قلعة فعدت اذ قاعد
فانكأت نوى على خيارها لان ذلك دليل الممر في ردة الممر عراض
وكذلك قالت ادع ابي استشيره او شهودا استشهدكم لانه دليل

والمصلحة جوابا ومنه خمسة خلية بنية بنية باين حرام وروي
عن أبي بن شبة انه الحق القسم الاول خمسة اخرى خلت سبيل
سرحل لم يملك على سبيل على الحق بامكن في الاحوال الثلاثة
حالة مطلقة وهي الرضا وحالة مذكورة الطلاق وحالة غضب
اما في الحالة المطلقة لم يعتبر بشئ من الاقسام الثلاثة طلاقا
بالنية والقول قول الزوج في ترك النية لم يمتحمله في حاله
مذكورة الطلاق لم يدين من الاقسام الثلاثة لانه فيما يصلح جوابا ورواه
لانه يحمل الجواب والرد فيثبت له كذا وهو الرد في حالة الغضب
يدين في الاقسام الثلاثة لانه فيما يصلح جوابا لم يمتحمله في حالة الغضب
الذي يدل عليه الغضب فيجعل طلاقا وان قال له منه انت طالق
او باين بنوي الحرية لم يعق وقال الشافعي تعنى له نوى ما يحتمله
لفظه لم يدين للكتين من اذنة اكل واحدا منهما مكل العين حتى كانت
التأييد من شرطه والنافته بطلاله ولهذا يصلح التعليق فيه بالشرط
وطنا يصلح لفظ العتق والتحرير كناية عن الطلاق فلذا عكسه
وكنا انه نوى ما يحتمله لفظه لان المتاني لغة اثبات القوة والطلاق
رفع القيد ولان لكل ايمان فوق مكل النكاح فكان استفاضة اقول
واللفظ يصلح مجازا عما هو دون حقيقته لانه مما هو فوقه فلهذا امتنع
في المتنازع فيه وانساع في عكسه ولو قال اعتدي اعتدي اعتدي
وقال قويت بالاول طلاقا بالباقيتين حيثما رتب في القضاء لانه

التأمل دون المبرأض ان كانت تسمى على الدابة ان في حمل فوكتت
فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها لتبدل المجلس في السفينة بمنزلة
البيت لم تسمى السفينة لم يضاف اليها ان قال لها امرك بذكر
بنوي ثلثا فقلت قد اخترت نفسي واحدة في ثلث لم يقل لها بواحدة في
منه واحدة فلو كان مختاراً للثلاث وان قال قد طلقت نفسي بواحدة ان
اخترت نفسي بتطليقة وقعت واحدة باينة لم تفت فرء فوجبت اثبات
المصدر على موافقة ثابتة الطلقة لكنها باينة لمن هذا لم يسل الطلاق
الباب ان قال لها انت واحدة بنوي الطلاق في واحدة يملك الرجعة
وقال الشافعي لم يقع شيء من الواحدة صفة شخصها فلا يحمل الطلاق
وكنا ان الواحدة تحمل ان يكون فعلا المصداق كذا في كذا في كذا في كذا
وصفا لشخصها فصار كما قال انت طالق طلقة واحدة عند النية **باب**
المشبهة رجل قال امرأته طالق فقلت بنوي ثلثا فقلت قد طلقت نفسي
ثلثا في ثلث لم تفت مختص من الكلام ومطوق له اسم جليس يقع على الحق
الكل لو طلقت نفسها واحدة ولم يبه للزوج في العدد او بنوي واحدة
في واحدة يملك الرجعة من التطليق بعد الدخول بعقب الرجعة ولو قال
طالق فقلت قد طلقت نفسي تقع تطليقة رجعية ولو قال قد اخترت
نفسى لم تطلق لم يأت به من الفاظ الخلاص صفا ولم اصلا الا اذا
خرج جوابا للتخيير باجماع الصحابة رضي الله عنهم فصارت مخالفة للشافعي
اصلا وصفا ولو قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

عليك وان قامت من مجلسها بطل الامر لم تبه بعين المجلس ولو قال طالق فقلت
قله ان يرجع عنه ولم يقتصر على المجلس في ذلك ان قال بواحدة فقلت
ان يرجع عنه ولم يقتصر على المجلس في قوله طلقها انا به واحدة لم يقتصر
على المجلس فيقبل الرجوع عنه ولو قال لها طلق نفسك ثلثا وطلقت نفسها واحدة
تقع واحدة بالاجماع لم تها مملكت في يقع الثلث فيقع الواحد ولو قال
لها طلق نفسك واحدة وطلقت نفسها ثلثا قال ابو حنيفة نية الله لم يقع شيء
وقال ينع واحدة لم تها انت بما ملكته وديان فصار كما ان اطلقها الزوج
الفاق لم يحنيفة انها انت بغير ما فوض اليها فكانت مبتدأة في هذا لمن
الزوج ملكها الواحدة والثلث غير الواحدة في اسم الثلث اسم واحد في
يجمع وللواحدة فرد ولم تتركيب فيها فكانت بينهما مغايرة على سبيل المفا
تخالف الزوج لم تبه يتصرف في حكم الملاك ان امرها بطلاق يملك الرجعة
فطلقت باينة او على العكس وقع ما امر به الزوج لما قلنا وان قال لها
طالق فقلت ثلثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع شيء من وقوع الطلاق
معلق بمشيتها الثلث ولم يوجد فتقدم به كانه قال ان شئت فطلقت
نفسك ولم يوجد ذلك ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت
نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابو حنيفة وعند ما يقع واحدة في وقوع الطلاق
معلق بمشيتها الواحدة وعند ما مشيتها الثلث مشية الواحدة وعند
ولو قال انت طالق ان شئت فقلت شئت ان كان كذا لم يتر ما طلق
لم تعلق الطلاق بتخيير المشية والمعلق بالشرط الكاين تخيير وان قالت

ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق
ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

ان طلق نفسه فليس له ان يرجع عنه لم يقل طالق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قد ثبت ان كان كذا بشئ لم يجز بعده فهذا باطل لانه تعليل وخرج الامر
عن دليل هالهما استغفلت به لاي عنهما ولو قالت قد ثبت ان كذا بشئ فقال
الروح مجيب لما قد ثبت معنى المطلاق لم يقع المطلاق الا ان يعارض روح
ثبتت طلاقا فحينئذ يكون هذا ايقاعا مستندا فيقع ولو قال لها اني طلق
متى ثبتت وبنى ما ثبتت فردت بالمر لم يكن رد او لم يقتصر على المجلس
ولم يكن لها ان يطلق نفسها الواحدة لم تكن كلمة متى تتم الاوقات دون
الافعال فتملك التطبيق في كل زمان في كل توقيتا بعد التعليل ولو قال
لها طلق نفسك اذا ثبتت او اذا ما ثبتت فكذا كل افعال على اصلها وظاهر
واما على اصل اي حينة فلانه يستعمل للوقت والشرط وقد صار
المر في دليلها فلا يخرج من دليلها بالقيام عن المجلس بالشك ولو قال لها انت
طالق كلما ثبتت فلما ان يطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى يطلق نفسها
ثلاثا لم تكن كلمة كلما اي في كل وقت عن المجلس بطل في ذلك المجلس
لما شئت اخرى وان ثبتت الثلث جملة لم يقع له انه لم يقع في المباحل
يقع واحدة فعلى الاختلاف ولو قال لها انت طالق حيث ثبتت او اين
ثبتت لم يطلق حتى تنشا وان قامت من مجلسها قبل ان تنشا فلا مشية
لها ان المطلاق لم يختلف باختلاف المكان فكذا لو كان في وقت المشية
في المطلاق بخلاف الزمان ولو قال لها انت طالق كيف ثبتت طلق تطبيقه
تملك الرجوع كما قال هذه المقالة ولم تحل خلافا ذكر في المباحل ان هذا
قول اي حينة اما على قولها فلا يقع مالم يقع المراء كما ان هذا انقضى

الخلاوة في اليوم
المصروفين وهو ما
الحلال والمصرف في اليوم
في الايام التي

انهم ما غفروا من الكلب وبيع الفرس وكل من اراد من العرب ان يبيع
سبائك من لسان العرب او اقيم من العرب وكل من اراد من العرب
ويعتبر الكلب في الكلب يعلم بالفرس وكل من يعرف ما يعرف العرب

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الطلاق اليها على أي وصفت كانت كمن حنيفة أن المشية دخلت في وصف الطلاق
أصله بلام مشية في قولهم وإن قلت قد شئت لحد بآينة أو ثلثا وإن كان نوبت فهو كما
قال يريد به أن الزوج يقول نفيته به ذلك لو قال لها انطليق لم شئت أو ما شئت
طلق نفسها ما شئت لهما يستعملان في العدين ويقع على المجلس إذا ارتد للمرأة
يرتد أصلا من المهر ولحد لو قال لها طليقتك من ثلث ما شئت لهما أن يطلق نفسها
واحدة وتبين أن لا يطلق ثلثا وقوله تطلق ثلثا إذا شئت فمما يجعل كلمة من مائة
للتفسير في جعلها للتبعيض **باب الخلع** ^{خبره ليس هو وما يقع بعد}
رجل خلع امرأته على خمس بعينها أو على خنزير بعينه أو ميتة فالخلع واقع بوجود القبول
منها ولو شئ علمها أن الملك الذي سقط عنها بالطلاق ليس بالمتقوم فلا خير البند
إلا باعتبار التسمية والمسمى ليس بالمتقوم وإن كاتب عبده على ذلك فالكاتب ^{سئل}
فإذا أراد أن يجره أو أراء المشرط وعليه قيمته لمن الملك الذي يسقط عنه
بالعقاق بالمتقوم فإذا لم يسلم له العوض المشرط ^{أو ليس} ليس بأمره مع بقاء الحق
رجل خلع ابنته وهي حرة من المهر لم ينظر في الخلع وهل يقع الطلاق فيه وإذا
للمصارع مع ما خلعها على الف على أنه ضامن المثل فالخلع واقع والمثل على المهر
لأنه أشد المهر بالخلع على الأجنبية معصية فعلى المهر أخرى بل قال لا ترأيه إن
طلاق المهر من قبل طلقته عليها المثل من كونه أن يطلقها المثل لو قال
أنك حر وعليك الف قبل أن قال لبعده أنت حر وعليك الف قبل أن قال لبعده خلقت
الرأه ولو شئ علمها وقوله على كل أحد منهما الف لانه كلام يستعمل في موضع العاض
ولو بني حنيفة أن هذا الكلام جملة تامة فلا يجعل متصلا بما قبله إلا بدله أو فلم يؤخذ

ولو قال انت

كالباع امرأة قالت إزوجهما طلقني ثلثا ما نفعت فعلقها واحدة بفمها بابتنة ثلثا ما نفعت
لأن الباء تصحب المعوض والعوض ينقسم على المعوض وان قالت طلقني ثلثا على الف

الفاسد باب في بيان شهرين من شهرين بعد هذين الشهرين من شهرين
رجل قال لمراته والله لا أقربك شهرين من شهرين بعد هذين الشهرين من شهرين
لما جمع بينهما حرف الجمع وكون جمع بلغة الجمع كان مؤنثا فكذلك إذا جمع حرف الجمع
فإن مكثت مؤنثا قال والله لا أقربك شهرين من شهرين بعد الشهرين من الشهرين
مؤنثا لما مكثت بينهما كان هذا إيجابا آخر فصار أحلن فلم يشك كل واحد
من البيتين أربعة أشهر والميل إلى يعتقد على أقل من أربعة أشهر ولو قال
والله لا أقربك سنة أو ما لم يكن مؤنثا علامة المؤنث أن لا يمكنه العزبان
أربعة أشهر إلا تحت يده ولم يوجد قال فليكن مؤنثا إلى الاستثناء
ينصرف إلى آخر السنة كما جاز فلا يمكنه قربها الش من أربعة أشهر الكفارة
ثلاثة ولو قال جنبية والله لا أقربك ثم تنزهه ما لم يكن مؤنثا وإن قربها
لغير تكاثر ليمين منعقدة في حق الكفارة دون الطلاق لأن الميل إلى يمين أو قل
وحد في غير الكل في غير مضاني إلى سبب الملك في طلاق الطلاق في قبض
مينا مطلقا فإذا قربها منته الكفارة وكذلك لو قال جنبية أنت في كل
أمر ثم تنزهه ما لم يكن نظاه إلى التخييم الوقت حرام شبهة هو كذب محض

الفاسد باب في بيان شهرين من شهرين بعد هذين الشهرين من شهرين
رجل قال لمراته والله لا أقربك شهرين من شهرين بعد هذين الشهرين من شهرين
لما جمع بينهما حرف الجمع وكون جمع بلغة الجمع كان مؤنثا فكذلك إذا جمع حرف الجمع
فإن مكثت مؤنثا قال والله لا أقربك شهرين من شهرين بعد الشهرين من الشهرين
مؤنثا لما مكثت بينهما كان هذا إيجابا آخر فصار أحلن فلم يشك كل واحد
من البيتين أربعة أشهر والميل إلى يعتقد على أقل من أربعة أشهر ولو قال
والله لا أقربك سنة أو ما لم يكن مؤنثا علامة المؤنث أن لا يمكنه العزبان
أربعة أشهر إلا تحت يده ولم يوجد قال فليكن مؤنثا إلى الاستثناء
ينصرف إلى آخر السنة كما جاز فلا يمكنه قربها الش من أربعة أشهر الكفارة
ثلاثة ولو قال جنبية والله لا أقربك ثم تنزهه ما لم يكن مؤنثا وإن قربها
لغير تكاثر ليمين منعقدة في حق الكفارة دون الطلاق لأن الميل إلى يمين أو قل
وحد في غير الكل في غير مضاني إلى سبب الملك في طلاق الطلاق في قبض
مينا مطلقا فإذا قربها منته الكفارة وكذلك لو قال جنبية أنت في كل
أمر ثم تنزهه ما لم يكن نظاه إلى التخييم الوقت حرام شبهة هو كذب محض

ولم يوجد في قوله هو بالبصرة والله كما ان كل الكوفة وراثة بهالم يكن ليلا
بكله قريتهما من غير سوي يله به بالخارج من الكوفة ولو الى منها وهو من يخلو
على الجاع او امرته رقا او صغيره لم يجمع او يثبت بينهما اية اشهر فقيه ان
يقول بلسانه فثبت اليها وقال الشافعي في ذلك الجاع واليه ذهاب الطائفة
لمن الخنثى يثبت باللسان فلو كان قضا كان جنسا في ثنائنا ان الجاع من الجاع فلو
بالهلا بل ذكر المنع في الفقه باللسان رجوع عنه فصل في ما قيل من العهر بفسنه
الظلم فثبتت يمينها بلا ظلم من ليل قبل النكاح فان قلبه على الجاع في الية
للمشهر بكل الفقه باللسان ولم يكن الفقه الجاع له انه قد على المصالح الفرج
عن حكمة فبطل الخلاف في الملتصق وكذا في المصنف الملتصق مع العهر فثبت
الخلاف فلا يطل من بعد **باب الطهار**
رجل قال لمرأته ابرأ مني لظهار ابي لم يكن لظهار امة صريح في الطهار وقال
ان عني كفر امة لانه لانه من ظاهره ان حرمة النزع اشك في ان يمتحن
كأني او مثل ابي في نوى طهار او طلاقا فهو على ما نوى لم نؤى ما يحمله كلامه
فيصح نيته وان لم يكن له نيته فعلى قول لي حنيفة ولي يثبت له يله في شيء
حلا للفظ على معنى الكرامة في قول من هو طهار ككاف التشبيه واكفي
التحريم بهما فعلى قول لي يثبت ايملا على قول من طهار ولو قال انيت
على حرام كأني في نوى طهار او طلاقا فهو على ما نوى لما قلنا وان لم يكن له نيته
فعلى قول لي حنيفة ولي يثبت هو ايملا لكونه الثابت في الحنيفة وقول
قول من هو طهار ككاف التشبيه ولو قال انيت على حرام كظهار ابي ونوى

في قوله هو بالبصرة والله كما ان كل الكوفة وراثة بهالم يكن ليلا
بكله قريتهما من غير سوي يله به بالخارج من الكوفة ولو الى منها وهو من يخلو
على الجاع او امرته رقا او صغيره لم يجمع او يثبت بينهما اية اشهر فقيه ان
يقول بلسانه فثبت اليها وقال الشافعي في ذلك الجاع واليه ذهاب الطائفة
لمن الخنثى يثبت باللسان فلو كان قضا كان جنسا في ثنائنا ان الجاع من الجاع فلو
بالهلا بل ذكر المنع في الفقه باللسان رجوع عنه فصل في ما قيل من العهر بفسنه
الظلم فثبتت يمينها بلا ظلم من ليل قبل النكاح فان قلبه على الجاع في الية
للمشهر بكل الفقه باللسان ولم يكن الفقه الجاع له انه قد على المصالح الفرج
عن حكمة فبطل الخلاف في الملتصق وكذا في المصنف الملتصق مع العهر فثبت
الخلاف فلا يطل من بعد

في قوله هو بالبصرة والله كما ان كل الكوفة وراثة بهالم يكن ليلا
بكله قريتهما من غير سوي يله به بالخارج من الكوفة ولو الى منها وهو من يخلو
على الجاع او امرته رقا او صغيره لم يجمع او يثبت بينهما اية اشهر فقيه ان
يقول بلسانه فثبت اليها وقال الشافعي في ذلك الجاع واليه ذهاب الطائفة
لمن الخنثى يثبت باللسان فلو كان قضا كان جنسا في ثنائنا ان الجاع من الجاع فلو
بالهلا بل ذكر المنع في الفقه باللسان رجوع عنه فصل في ما قيل من العهر بفسنه
الظلم فثبتت يمينها بلا ظلم من ليل قبل النكاح فان قلبه على الجاع في الية
للمشهر بكل الفقه باللسان ولم يكن الفقه الجاع له انه قد على المصالح الفرج
عن حكمة فبطل الخلاف في الملتصق وكذا في المصنف الملتصق مع العهر فثبت
الخلاف فلا يطل من بعد

في قوله هو بالبصرة والله كما ان كل الكوفة وراثة بهالم يكن ليلا
بكله قريتهما من غير سوي يله به بالخارج من الكوفة ولو الى منها وهو من يخلو
على الجاع او امرته رقا او صغيره لم يجمع او يثبت بينهما اية اشهر فقيه ان
يقول بلسانه فثبت اليها وقال الشافعي في ذلك الجاع واليه ذهاب الطائفة
لمن الخنثى يثبت باللسان فلو كان قضا كان جنسا في ثنائنا ان الجاع من الجاع فلو
بالهلا بل ذكر المنع في الفقه باللسان رجوع عنه فصل في ما قيل من العهر بفسنه
الظلم فثبتت يمينها بلا ظلم من ليل قبل النكاح فان قلبه على الجاع في الية
للمشهر بكل الفقه باللسان ولم يكن الفقه الجاع له انه قد على المصالح الفرج
عن حكمة فبطل الخلاف في الملتصق وكذا في المصنف الملتصق مع العهر فثبت
الخلاف فلا يطل من بعد

طلاقا او ايملا لم يكن لظهار عند لي حنيفة لوجود الصريح به وعندهما هو على ما
لوجود الصريح بل يله الحرة والله تعالى ما نوى ولو طاهر من امره لم يكن من طاهر
لمن الخنثى فماتابع فلم يكن له كونه منكرا مثل الزوجة ولو امر الله تعالى ان يطعم عنه
ظهار ففعل اجراه لم ان المسكين بخصب ثابعا عن امره في القرض اجملا ثم يصير فافضا
لنفسه ولو اعتق عبد من طهار امراته لم يجز عن الطهار بقرن لكن يجز بان
يخلعه عن اجد ما قال في المخرج واجرنا على انه لو اعتق عن طهار وعن قتل المخرج
عن اجد ما هو يقول خرج المخرج عن اجد ما كان لو اعتق عن طهار
ولنا ان نية الطهارين بطلت في نية التعبد في الجنس المتحد فلو لم يبق عليه الا التكليف
الذي يختلف كفاية الطهار مع الفتل في الجنس قد اختلفت فاعتبر نية التعبد في وقوع
عن كل واحد منهما اعتق نصف العبد ولو اعتق نصف عبيد عن طهار ثم اعتق النصف
الآخر ايضا عن ذلك الطهار اجراه لانه اعتق الكل عن الطهار بولا يقرن لو اعتق
نصف منه ومن سركه وهو من سركه ونحوها بغير نصف من اعتق النصف
لآخر عن كل الطهار لم يجزه وقالا تجز به لانه لما اعتق النصف وهو من سركه
اعتق الكل في حنيفة ان الكفاية انما يسقط بضره في رتبة المملوك او العبد
ولم يوجد لانه لما اعتق النصف ففعل اعتق الكل من وجوه وكذا ابطال
تنفاج للشيرك عن هذا العبد بل ليل انه يمنع من بنيه فاذا اعتقه من وجوه يسقط
بعض الرق والكل ولم يكن ذلك على ملك من عليه الكفاية فحين اعتق النصف الباقي
لم يصح ما قال الرتبة الى العبد في الكفاية ولو اطعم عن طهارين بيمينين
في كل يوم بيمينين صاعا لم يجز الا عن اجد ما عند لي حنيفة ولي يثبت وقال

في قوله هو بالبصرة والله كما ان كل الكوفة وراثة بهالم يكن ليلا
بكله قريتهما من غير سوي يله به بالخارج من الكوفة ولو الى منها وهو من يخلو
على الجاع او امرته رقا او صغيره لم يجمع او يثبت بينهما اية اشهر فقيه ان
يقول بلسانه فثبت اليها وقال الشافعي في ذلك الجاع واليه ذهاب الطائفة
لمن الخنثى يثبت باللسان فلو كان قضا كان جنسا في ثنائنا ان الجاع من الجاع فلو
بالهلا بل ذكر المنع في الفقه باللسان رجوع عنه فصل في ما قيل من العهر بفسنه
الظلم فثبتت يمينها بلا ظلم من ليل قبل النكاح فان قلبه على الجاع في الية
للمشهر بكل الفقه باللسان ولم يكن الفقه الجاع له انه قد على المصالح الفرج
عن حكمة فبطل الخلاف في الملتصق وكذا في المصنف الملتصق مع العهر فثبت
الخلاف فلا يطل من بعد

في قوله هو بالبصرة والله كما ان كل الكوفة وراثة بهالم يكن ليلا
بكله قريتهما من غير سوي يله به بالخارج من الكوفة ولو الى منها وهو من يخلو
على الجاع او امرته رقا او صغيره لم يجمع او يثبت بينهما اية اشهر فقيه ان
يقول بلسانه فثبت اليها وقال الشافعي في ذلك الجاع واليه ذهاب الطائفة
لمن الخنثى يثبت باللسان فلو كان قضا كان جنسا في ثنائنا ان الجاع من الجاع فلو
بالهلا بل ذكر المنع في الفقه باللسان رجوع عنه فصل في ما قيل من العهر بفسنه
الظلم فثبتت يمينها بلا ظلم من ليل قبل النكاح فان قلبه على الجاع في الية
للمشهر بكل الفقه باللسان ولم يكن الفقه الجاع له انه قد على المصالح الفرج
عن حكمة فبطل الخلاف في الملتصق وكذا في المصنف الملتصق مع العهر فثبت
الخلاف فلا يطل من بعد

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في الفقه
 وهو من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

يخرج به عنهما من اطم ذلك عن افطار وظهر اجزاء عنهما بالجماع
 يقول المؤدّي يصلح وفاء بما عليه والمصدق له يصح تحلاً فوجب ان
 يجوز كما اختلف السبب فيهما يتولد من الجنس ان الحد بطلانية الجماع حقيقة
 فصار عبارة عما عليه والمؤدّي يصلح كفارة واحدة بخلاف ما لو اختلفت
 السبب لانه يختلف الجنس فيعتبر بنية التبعين **باب**

طلاق المريض من يضر طلق امراته ثلثاً بائناً قال لها اختاري
 فاختارت نفسها او اختلفت به ثم ماتت وهي في العدة لم يربط بها نصيب
 يعمل المبطّل فظهر عمل المبطّل ولو قال طلقني للرجعة فطلقها ثلثاً وثبت
 ان ماتت وهي في العدة لم يزل الطلاق الرجعي ليس بمبطل فلم يضر من عمل المبطّل
 فلا يضر عمله ولو قال طلق ثلثاً في صحتي وانقضت عتدي فصل فمته
 ثم اقر لها بك من اقرضها بوضعية فلها المقل من ذلك من الميراث
 عتدي في حينة وعند لي سنن ومثل اقراره في وضعية له جائز وان
 طلقها من من ضيق ثلثاً بائناً ثم اقر لها بك من اقرضها بوضعية فلها المقل
 من ذلك من الميراث بالجماع هما يتولد من اقراره والوضعية وجب
 وليس بينهما سبب يدور عليه حكم التهمة في النكاح وفي العدة فوجب
 ان يصح وان حينة يقول التهمة تمكنت في اقرار الزوج في المرض بالطلاق
 في حالة الصحة فوجب اثبات المقل وجعل محصوراً في صنف الثقات
 طلق امراته لم تشرث له في الغالب من حاله السلامة فصار حكمه حكم الصحيح
 وان كان قد بارز رجلاً او قد لم يفتل في قصاص او رجم وشرث اذا

او ما سئل من المراه قال الروح اذا اوصى
 في حقها ان افنته الارواح
 او ما سئل من المراه قال الروح اذا اوصى
 في حقها ان افنته الارواح

ماتت من ذلك الوجه من الغالب من حاله الهلاك فصار حكمه حكم المريض رجل قال امراته
 اذا جاء رأس الشهر او ان دخلت الدار فابتذلت قال الشيخ رحمه الله
 ان هذا على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كلاهما
 في المرض وكل واحد منهما على ثلاثة اوجه احدها ان يكون التعليق بفعل المجنبي او
 بفعل احد الطرفين او الثاني ان يكون التعليق بفعل الزوج والثالث ان يكون بفعل المرأة
 اما التعليق في الصحة والشرط في المرض فان كان التعليق بفعل المجنبي بان قال
 ان دخلت الدار او لم يفعل احد بان قال اذا جاء رأس الشهر لم تشرث ولم يزوج
 لم يفسخ في مرض الموت شيئاً وان كان التعليق بفعل نفسه صار فاقسوا كان
 له منه بك او لم يكن له بانه باشر الشرط في مرض الموت فصار كما لو باشر الطلاق
 من وجوه وان كان في التعليق بفعلها فان كان لها مدة بكلام زيد لم يصرف فان لم يكن
 رخصت فان لم يكن لها منه بك صار الزوج فاراً عند لي حينة ولو لم يكن
 في حال محله يصير فان كانها انما مكروهة من قبل الزوج لم يحد لك ان يكون
 مضطراً اي شبيهاً من المرأة كذلك لم يكن لها ان يترك الشرط بتضرر وقوع الطلاق
 وان امتنع تعاقب داراً الاخرى في هذا الموضع ارجاء من قبل الزوج فكانت
 مكروهة لمن اكره انسا فاعلى اقراره فانه لا يملك ان كان في تناقض الشرط في امر
 فان كان التعليق بفعل المجنبي او لم يفعل احد بان يقول ان يفعلها الذي لم يملكه
 يصير فان كان يفعلها الذي لم يملكه يصير فان لم يفعلها انشأ الشرط يصير
 واضية بالطلاق من يضر طلق امراته ثلثاً ثم ماتت وهي في العدة لم تشرث
 في الرجعة نية ان حقها لم يكن متعلقاً بما له ولو طلق المريض امراته ثم ارتد

ان يكون التعليق

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في الفقه
 وهو من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

ثم أسلمت ثم جاءت الزوج في مرضه وهي العدة لم ترث لهما بالردّة خرجت
اهلية الوراثة بقاء الحى في غير الماهل مستنق وان لم تر تدبيل طارعت ابن زوجها
في الجماع ورثت لهما ما ينافى المحرمية زال بالطلاق فما بقى لينا فيه المحرمية
تلك الوردّة لهما ثانيا الكا رجل قد فاسداة هو صحيح ولم ير في الرض
ورثت وقال محمد لم ترث وان كان القدرت ان ترث قبل الجماع لم ان
القدرت تعليق الطلاق بفعلها الذي لم يد لها منه وهو اللعان فكان هذا فرع
ما تقدم وان الى وهو صحيح ثم بان ان بل لا يلا وهو من غير لم ترث ولو كان
لا يلا في مرض من ترث ورثت لاق الابل اقل الطلاق بفعل الزوج فكان
هذا فرع ما تقدم وكل ما ذكرنا انها ترث اذا مات الزوج وهي في العدة
وهو قوله اذا جاء راس الشهر وانت طاهرة لم ترث

رجل طلق امرأته ليس له ان يشهد في ما حثي يشهد على رجعتها لان الله تعالى
 في النكاح عن ارجاعها في العدة وفي المسافرة بها الخراج فلا يباح له الا
 ان يشهد على رجعتها قبل الطلاق فلا يكره المسافرة بها فان طلقها وهي حلال
 وقال لم اجامعها فله عليها الرجعة لانه لا يظهر الحمل في مدة يتصور الحمل منه فجعل
 وطيا شرعا وكذا الولد ولدت منه وقال لم اجامعها في بعض المسئلة انما ولدت
 قبل الطلاق فلما اذ ولدت بعد الطلاق ينقض به العدة فلا يتصور الرجعة
 ولو خلاها واعلق بابا او ارحى مسترا ثم قال هالم اجامعها فلا رجعة له عليها
 لانه لم يوجب الوطئ فلا يملك النكاح في البضع فان اجامعها ^{في غير} حائض ^{فان} ولدت
 لم قل من مستترين ^{من} تحت فللرجعة لانه ثبت بسبب الولد منه

بوطي كان قبل الطلاق فثبتت أنه راجع وبكلمة في البضع مثلاً رجع قال المهر
 إذا ولدت ولداً فانت طالق فولدت ثم أنت بوليد آخر فهي رجعة سواء
 ولدت ولداً الثاني رجع قل من ستينين أو مائة كثر فهي امرأة لم يولد الثاني
 من غير عارث بعد الطلاق فيكون رجعة ولو قال كلما ولدت ولداً فانت
 طالق فولدت ثلثة أو لم يولد في بطون مختلفة فالولد الثاني رجعة والولد
 الثالث كذلك لها ولد ولدت المولود وقع الطلاق وجبت العدة
 فلما ولدت الولد الثاني جعلناه وأطبا قبل المولود بعد الطلاق قصار
 به مراجعاً ووقع طلاق آخر بالمولود وجبت العدة فلما ولدت الولد
 الثالث صار مراجعاً بالوطي بعد الطلاق الثاني فوقع طلاق آخر بالمولود
 وجبت العدة ولم رجعة بعد ذلك ثم ثلثاً وكنه لم يوجد الرجعة لم يكره
 ولم يله **باب العدة**

الطلاق بالرجاء في العدة بالنساء عند المشافعي وعندنا الطلاق في العدة بالنساء
بقوله صلح الطلاق بالرجاء في العدة بالنساء لم يرد فيه ما لا يكره من العدة والعدة
مستندعية لها معنى لمدمية في الحر اكمل فكانت ما كتمته ابلغ في البر
ولما قوله صلح طلاق لمة ثنتان في عدهما حيضتان في رجل الحلية بعه
في جهار للرق اثر في تصحيح النعم الى ان العدة لم يخرج في تكاملت
فقد يترجم تأويل ما روي ان لا يقع بالرجاء في العدة اذا قال انقضت
فقد في وكذا بها الزوج كان يقول فوالها مع اليقين لهما امينة اتممت
الذي فيفسد خلف كالودع امرأة طلق قد است عليها ثلثي سنة ولم يحسن

فذلك ما بالشهور لقوله تعالى والى لم تحض صبي مات عن ابيه وهي
 حامل فعلى ما ان تضع حملها وان حملت بعد موته فعلى ما اربعة اشهر وعشر
 ولا يثبت نسب الولد في الوحد من جميعا وقال الشافعي عدلها بالشهور
 في الوحد من جميعا هو قول ابن حنبل لا يثبت نسبه من الميت يتيقن فلا يثبت
 به انقضاء العدة كما ان احدث بعد الموت ولنا قوله تعالى واولدت له
 خال احل من ان يضع حملها من غير فصل وهي قاضية على الشهرين
 ابو يوسف رضى الله عنه قال ليعوب سنة ومحمد روجه الكبي
 يأتي مولد بعد موته اكثر من سنتين وقد ثبت بعد موته اربعة
 اشهر وعشر ان النكاح جائز له في الولد لم يبق في البطن اكثر من سنتين
 فكان النسب من الزوج الحي حرة دخلت اليها سنة في ما زوج فلا علة عليها
 وقال ابو يوسف في حملها العدة لانه لو وقعت الفرقة بينهما بعد النكاح
 بسبب اخر وجبت العدة فلما اذا وقعت الفرقة بسبب التباين والحيضة
 قوله تعالى احياي عليكم ان ينكح من نفي الجناح عمر تنقحها بعد العدة من غير
 فصل فهذا دليل على عدم وجوب العدة فان تنقحت جاز ان لم يكن طلاقا
 حالها في حال العدة في روى ابو يوسف عن علي حنيفة نكاح المباحة تجوز
 مع الحمل لكن لا يقرها زوجها الصحيح جواب الكتاب ولم يخرج المطلقة لئلا
 ولم نهار ان النكاح في غيرها زوجها يخرج نهارا ولم يخرج لئلا لانه لا نفقة لها في نهار
 الزوج فيضطر الى الخروج لها شهاخلاف المطلقة لا نفقة لها اذ ان عليها
 من مال زوجها امرأة خرجت مع زوجها الى مكة فطلقها تلكا او مات عنها في مصر

فان كان بينهما وبين نصرهما اقل من ثلاثة ايام رجعت الى محرما بحرم وغير محرم
 لانه ليس فيه معنى ابتداء الخرج فلا يمنع بسبب العدة وان كانت ثلثة ايام
 فان شئت رجعت ان شئت فمست محرم او غير محرم لان ما في ذلك
 الوضع اعظم مما يخاف عليها في الخروج وان كانت مصر لم تخرج بغير محرم وان كان
 معها محرم لم تخرج عند اي حنيفة في العدة وتخرج محرم اذا انقضت عدتها
 وعند ما خرج في الوحد من جميعا لانه في غير من لها فلما ان تخرج محرم كما ان
 كانت في غير مصر ولا في حنيفة ان العدة امس الخرج من عدم المحرم وعدم الحرم
 هنا مانع فالعدة او في الميتة والميتة في غيرها اذ جهل ما قد عاين بيت
 مطبق لم يغير بطريق من المذاهب المبررة في ذلك ان الميتة
 زوجها يلزمها الجدار وهو ترك الزينة في العدة بالاجماع للسننة المشهورة
 واختلفوا في الميتة قال اصحابنا يلزمها وقال الشافعي يلزمها في كل اثم
 يلزمها نكاحا على ما فاتها من حسن عشره الزوج وهو ما قد اختلفوا
 فلا يلزمها ذلك ولنا ان الجدار اشر المصيبة لنكاح الذي شرع
 نعمة خالصة في حق النساء لما فيه من صيانة ترفع دور النفقة عليهم في
 الانتفاع في حاله الحيوان الكثر فكان الداعي الى وجوب الجدار اتمنة
 طلقتم تنقح فانها تجتنب كما تجتنب الحرة من الزينة لما قلنا واما الصغيرات
 فلا تجب عليها الجدار وان كانت في العدة لانهما غير مخاطبة وكذلك العدة من
 نكاح فاسلح تجب عليها الجدار وان كانت في العدة لعدم العلة وهو فوف النعمة
 وليس على المعتدة من كراهي رجعي اجتناب من ما قد ذكره

باب بؤن النسب

لها ان كانت عروفة انها ام الغلام وهي حرة فافراد الزوج ان هذا الغلام
 ابنه اقرار منه انه منها وانته منها لم يكن له بالنكاح الجائز على ما عليه وضع
 الشرع ذكره في النوازل وجعل هذا جوابا للاستحسان والقياس ان لم يكن
 لها الميراث في مجوز ان يكون وطئها بشبهة او بنكاح فاسد واما اذا لم يعلم
 انها حرة وقالت المورثة انت ام ولد فاميراث لها ان لم يكن لعمل الزوجين
 فلا يحكم بغيرها بظاهر الحال **باب الولد النكاح**
 ان اقال له المطلق ان ارضعته بغير اجر او بدل بمنزلة اراد الزوج ان
 يرضعه عينها بدله من غيره فله ان يرضعها على حضنة الولد اقله كان
 يدفع اليها او لم يدفع في حق المصبي انظر وان استسلمت بغير علمي ذلك
 لها عتسي ان لم تغدس فان لم يار للولد ام او من زوجت بزوج آخر
 يترك له الى الجدة التي من قبل المم وان بعدت عن هذا المثل لا يملكها
 فان لم يكن من جانب المم واحدة من الامهات يدفع الى الجدة التي
 من قبل المم فان لم يكن كذلك فلهما وقال يدفع الى الحالة وفي بعض
 المواضع ذكره وقال يدفع الى الممختصة بام فان لم يكن فلهما
 ام فان لم يكن فلهما اخت بام وفي تغلغ الممختصة بام على الحالة
 روايتان فان لم يكن فالحالة بام وام او بام فان لم يكن يدفع الى
 العمة بام فان لم يكن فوالدة المم فان لم يكن فوالدة المم
 الصغر انما يكون عند من هو او في بعضه حتى يستغنى فيها كل واحد
 ويشرب من حله لانه بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب الرجال

وللباب اهذه اليه واما الصغيرة اذا كانت عند المم او عند الجدتين
 او في بها حتى تحيض او كانت عند غير المم والجدتين كن في بها حتى
 تستغنى لم تكن تعلم ارباب النساء استعمل امها وللمم والجدة ذلك فترك
 عندها وليس لغير المم والجدة ذلك فلا تترك عند من لا يملكه من المم او ام
 الولد اذا اعتنت مع المولى مثل المسئلة والحق المصلحة لانه مبني به
 على الشفقة والصغير والصغيرة عند المم بالحق وعند الشافعي تحجز في
 يوق في ذلك حديثا لكننا نقول ان الصحابة رضي الله عنهم لم يحجزوا رجل
 تزوج امرأة من اهل السلام بالشام فقدم بها الكوفة فولدت منه اولاد
 ووقع التركة بينهما وانقضت العدة لها ان يخرج بالمولى الى الشام من غير
 رضا المم بل من هذا حتى يمتحن على عقد النكاح وعقد النكاح وجده فان
 كان يرضعها بالكوفة وهي من اهل الشام لم يكن لها ان تخرج بالمولى الى
 الكوفة لما قلنا وان ارادة الانتقال الى غيرها كان النكاح وليس ذلك
 بمصرها لما ذكر في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب الطلاق
 ليس لها ذلك ما لم يجمع الممران مهرها والعقد وهذا مع رجل وامرأة
 احدهما واختلفا في مشاع البيت فاما يكون للرجال فهو للرجال ما يكون للنساء
 فهو للنساء ما يكون لهما كالغراش والامعة فهو للنساء وان كانا حيزين
 والنكاح بينهما قائم او ليس بقائم فاختلعا فهو كذلك كما يكون لهما فهو للرجل
 وقال محمد ما يكون لهما في الزوجين من المثل قال ابو يوسف في الزوجين
 يعطى للمرأة ما يجزىه مثلها وما بقي للزوج مع اليمين فهاستقيا بينهما ما لا

وان ارادت
 بآه
 بالاختلاف في مشاع البيت

يقومون مقام البيت فكان الوجهان وجهاً واحداً أبو حنيفة فرى
وقال اذا كانا جثتين فالمرأة وما بقي في يدها كله في يد الزوج فكان القول
قوله مع اليمين انما بعد من يد الزوج فالمال في يدها هو ليس في يد الزوج
حتى يكون ربا لها في يد الزوج فيكون القول قولها مع يمينها واما اذا كان
أحد الزوجين قتيلاً فان كان قاتلاً من ياله في التجارة او مكاناً على قول
يوسف ومحمد الجواب فيه كالحرين سواء لم يكن لكل واحد منهما يد احكية على
قول أبي حنيفة اذا كانا جثتين القول قول الحرة من يده اقوى فاما
اذا كان احدهما ميتاً فالقول قول الحي منهما اذا كان او بعد المدة لم يثبت
حتى يبطل الحد في **باب الحيف**
الصغرة والحرة في ايام الحيض حيضاً بالجماع وكذلك الكلدنة عند أبي حنيفة
ومحمد تقدم ان تأخر وقال ابو يوسف ان تقدم لم يكون حيفاً اعتباراً بالعادة
ومدحها احد لم يعيشه ربي الله عنها انها حلت انما يسوي اليها من الحيض
حيض امرأة ايامها خمسة قرأت الدم عشرة ايام فهو حيض لم يمارا الدم في
وقت الحيض وان اذنت فهو استخاضة لانه في ايامها الخمسة لم يخرج
المستخاضة ايامها العروقة بالنقص جاز ان لا الدم فليس بشئ وقال
الشافعي هو حيض اعتباراً بالحامل وكنا ان الحيض دم رجم وخروج الدم
من رحم الحامل لم يصود وان جاءت بولاً وفي بطنها ولد اخر فالنفاس
من الولد الاول وان كان بين الولدين اربعون يوماً وهذا عند أبي
حنيفة وأبي يوسف وقال محمد النفاس من الولد الاخير والعلة يتحقق

بالولد الاخير بالجماع وما يقوله ان دم الحامل ليس بحيض فلا يكون نفاساً اما سوا
وكما ان النفاس هو الدم الذي يغيب البول ودمه وسعر الرحم وقد يختلف
انقضاء العدة لانه متعلق بالفرج **باب الغين**
الغين اذا اجل سنة وقال قد جامعتهما وانكرت فظهر اليها النساء فان لم يكن
خيرت له البكارة اصل علم الوصول اليها بنا عليه وان كانت ثيباً في الحبل
فالقول قول الزوج مع يمينه لانه انكرت في الفرقة وهذا كله اذا قال قد جامعتهما
في هذا الحول فان قال بعد الحول لم اجامعهما خيرت فان اختارت نفسها بقول
الفاضي للزوج فارقها فان فعل في المفرق الفاضي بينهما وكانت الفرقة تلبية
بأينة عند علمائنا عند الشافعي فمسخ بناء على ان النكاح لم يحتمل الفسخ عند
وعنده محتمل فان اختاره المقام لم يان لها بعد ذلك خياراً لانهما رخصت مسقط
حقها رجل امرأته لم يكن فرقة حتى يفرق الفاضي بينهما لم يحكم اللعان
بجردهما المستمتع بالفرقة فان قد بينهما في تلبية تامة فهو خاطئ
اذا اكدت نفسه وهو قول محمد بن قال ابو يوسف لم يجتمعان في الجماع
واعتمد ابو يوسف بظاهر قوله صلح المتلاعنان لم يجتمعا ان اياهما يقران
بالجماع يخرج من ان يكونا متلاعنين فلا يجرم نصراني تحت مسلمة صغيرة
لوحجبن على نفقتهما لانهما ورائه بينهما فلا يستحق عليه النفقة رجل اشترى
امه ولم يقضها حتى حاضت فعليه ان يشتريها بخيضة اخرى اذا قبضها لانه
نسبية ارادة الوطى بتملك البهره وذلك لا يتصور لانه بعد القبض فلا يقرب
لانه اعنفه وروى عن أبي يوسف انه ينويه والله اعلم بالصواب

كتاب العتاق

عبد بين اثنين اعتقه أحدهما وهو عسر فإن شئ الآخر اعتق نصيبه وإن شئ
استسعى في قيمته نصيبه والوجه بينهما نصفاً في الوجهين وإن كان متوا
أن شئ اعتق نصيبه وإن شئ استسعى في قيمته نصيبه وإن شئ آخر للعتق
قيمة نصيبه فإن اختار العتق أو السعاية فكذا كان فإن اختار التضمين
رجع الحق على العبد والوجه للعتق خاصة وهذا كله قول أبي حنيفة
وأما على قولنا أن كل من العتق هو مبرأ يصير نصف قيمته وإن كان عسر استسعى
العبد في ذلك فإنه يرجع العبد على العتق ولا العتق على العبد والوجه للعتق
خاصة وهذا المذهب يرجع إلى حرفين أحدهما أن العتق عند أبي حنيفة
يتجزئ في قيمته المأثورة الثاني أن يسار العتق عند أبي حنيفة لا يمنع استسعا
العبد عند ما يمنع وهذا يرجع إلى الحرف الأول أي أن العتق إثبات
العتق هو قوة حكمية وإثباتها بإزالة ضدها هو الرق الذي هو صفة
وهما لا يتجزيان في صار كالطلاق في العفو عن القصاص والاستيلاء
في حنيفة أن العتق إثبات العتق بإزالة الملك لأن الملك حقه والرق حق
الشرع أو حق العامة وحكم التصرف ما يخل تحت يدية المتصرف وهو
إزالة حقه لا حق غيره والاصل أن التصرف يقتصر على موضع المضافة في
التفكيك إلى ما دونه ضرورة عدم التجزئ في الملك متجزئ كما في البيع المدة
فيبقى على المصلح ليس في الطلاق والعفو حالة مترسطة وأثبتناه
في الكل ترجيحاً للمحرّم والاستيلاء متجزئ عند حتى لو استولد نصيبه

في المذهب

من ملك به يقتصر عليه عتاقين ثلاثة نفر دبره أحدهم وهو من ستم اعتقه
آخر وهو من ستم فأرادوا الضمان فللذي لم يعتق ولم يكن من ستم
الذي دبره قيمة نصيبه ولم يفهم الذي اعتق لم يملك من ستم اعتق
للضمان في نصيبه بشرط ملك المضمون له نصيبه يؤيد بحتم التملك
والعتاق انعقد سبباً للضمان في نصيبه لا بشرط ملك المضمون
وأما خالف ضمان العبد وإن قد ذكرنا أن الأصل عند الضرورة للذي
دبره أن يفهم الذي اعتق ثلث قيمته مذهبنا أن العتاق جناية
على نصيبه بطريق الحيولة كالغصب ولم يفهم العتق الثلث الذي
ملكه على الساكنة من ملك المدين لأن الثلث لم يظهر في حق العتق
ن هذا قول أبي حنيفة وأما على قولنا العبد كله مدين للذي دبره
أول مرة ويضمن ثلث قيمته لشريكه من ستم كان أو عسر فإنه ضمان
التملك فلا يختلف باليسار والعسر بخلاف ضمان العتق جارية بين
رجلين نعم أحدهما اتهاّم ولي لصاحبه وأنكر صاحبه ذلك في يمين
يؤمّا ويخلف المنكر يؤمّا وليس لها غير ذلك وقالا إن شئ المنكر استسعا
في نصف قيمتها ثم يكون حرة لا سبيل له عليها وأختلف المشايخ في ذلك
للمنكر يؤمّا هل هو ثابت عند ما قلنا مع أنه غير ثابت أي أن هذا الحق
لما لم يصدق على الشريك انتقل إليه فصار كانه بمنزلة المستولده
ولا يبي حنيفة أن الحق ان صدق فالخدمة كلها للمنكر وإن كذب
فله نصف القيمة فيثبت النصف بيمين أم ولي بين رجلين اعتقها

أحدهما وهو موسى فلا ضمان عليه وقال البيهقي يضمن نصف قيمتها
 للسالكين المسئلة تبني على مالبة أم الولد غير متقوية عندنا وعندهما
 متقوية لأن الدليل الموجب للتقوم بعد الاستيلاء قائم وهو الانتفاع
 والخراج فيبقى المدلول كما في المدبوعين بحسب حنيفة أن التقويم للأجزاء
 وهذه بحسب النسب المستتمتع فصار للحرار في حق التقوم بقا فلم
 يبق مضمون عبد بين رجلين قال أحدهما إن لم يدخل داره على هذه الدار
 فهو حر فقال الآخر إن دخل فهو حر فمضى عبد ولم يدركه رجل أم لا يتقوا
 أنه لا يدريان في كل عتق نصف العبد ويسعى لهما في نصف قيمته بينهما
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يسعى في جميع قيمته بينهما لغير
 له والمقتضى عليه بسقوط السعاية بمجهول فلا يصح القضاء على المجهول
 ولما أناشأنا بالبراءة عن نصف السعاية والقضاء بالسعاية مع العلم
 بالبراءة باطل به الجمالة نزول بالتوديع وإن كان الحلف فحلف هذا يفتق
 عتقه على حدة وهو يعتق عبد على حدة لم يعتق واحدا منهما لم يقتضى
 له والمقتضى عليه بمجهول فبطل القضاء أصلاً رجلاً أو اثنين أو أكثر
 والموت من سرق شريكه لم يعلم أن العبد ابن شريكه أن يعلم فلا ضمان
 على المالك عند أبي حنيفة ولكن يسعى العبد أو يعتق وعند ما يضمن ثلاث
 نصف قيمته أن كان موسى أو يسعى المبرع نصف قيمته لشريكه إن كان
 مفسراً وعلى هذا الخلاف أن يباع الرجل نصف عبد من أبي العبد يضمن
 المالك لبايعه شيئاً وإن كان موسى أو عند ما يضمن أن كان موسى

الاب

٥٢
 وأما إذا كان العبد بين اثنين فاشترى المالك نصيب أحدهما يضمن
 لشريكه بايعه نصف قيمته أن كان موسى أو يسعى العبد نصف قيمته
 لشريكه لبايعه أن كان مفسراً بالجماع كما أنه ابطال نصيب صاحبه بالمعاقبة
 لم يشرى القريب اعتاقه ما دام أن كان العبد مختصين وأعتق
 نصيبه وله أنه رضى بفساد نصيبه فلا يضمنه كما أن الذي له بالتمام
 نصيبه مبرحاً ولم يختلف بين العلم وعلمه أن الحكم يدار على السبب
 كما أن قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك للأبوين لم يعلم

باب المذنبات

رجل قال إن دخلت الدار فكل عبد لي يومئذ فهو حر وليس له عبد ثم
 عبد ودخل الدار فعتق قوله يومئذ أي حينئذ فعتق ما ملك بعد اليقين
 أن يقي على ملكه يوم الدخول ولو لم يكن قال في يمينه يومئذ لم يعتق قوله
 كل عبد لي اسم للعالم أنما دخل الشوط في الخزانة هو قوله فعتق آخر الجراء
 التي وقت الدخول فكل قال كل مملوك ذكره من حره جارية حامل
 قولك ذكر لم يعتق أن ذلك بعد اليقين لم قل من سنة أشهر
 له أن المملوك مطلقاً ولو قال كل مملوك أفكته حر بعد عبد وله
 مملوك فاشترى آخر ثم جابعد عليه عتق الذي ملكه يوم خلفه غير
 قوله ملكه للمال حق باب
 رجل له ثلثة أعقاب دخل عليه اثنا فقال أحدكم خذ خذ واحد دخل آخر
 فقال أحدكم خذ مات لم يبين فالله ولي يسمي خازناً والثاني يسمي ثانياً

عنوان العتق

والثالث يسمى واخلأوا أجوا انه يعتق من الخارج نصفه لانه يعتق في حال
 دون حال فينتصف من الثابت بأربعة نصفه بالجاب الأول في رتبة
 بالجاب الثاني من اختلفوا في الداخل قال ابو حنيفة ولبس يوسف
 يعتق نصفه وقال محمد يعتق ربعه من الجواب الثاني دايرين الثابت
 والداخل ثم الثابت صاب منه الربع فكل ذلك الداخل كما ان الجواب
 الثاني في حق الداخل صحيح من كل وجه فوجب اعتق رتبة الداخل نصفه
 وفي حق الثابت صحيح من وجهين فوجب اعتق النصف فالصواب
 الثابت رتبة فان كان هذا القول في المرض قسم الثلث على هذا رجل
 قال لعبدية احد كاخترت باع احدهما او مات ردت ثمنها الاخر للعتق
 وكذلك ان قال لمراثة احد يلما طلق ثم ماتت احدهما فعينت الاخرى
 للطلاق ولو طلق احديهما وكانا اميين لم يتعين الاخر للعتق عند
 لبي حنيفة في عند ما يتعين في الوطى في رجل في الملك في احديهما
 حرة فكان بالوطى مستيقنا الملك في الموطوعة فتعينت الاخرى لرد الوطى
 بالعتق كما في الطلاق في انه ان الملك قائم في الموطوعة لم ينعقد في المنكحة
 وهي معينة بخلاف الطلاق في ان المقصود الاصل من النكاح الولد
 وقصدا للولد بالوطى يدل على استنباط الملك في الموطوعة صيانة
 للولد اما الامة فالمقصود من طهرها قضاء الشهوة فلا يدل على استنباط
 رجل قال لحيته ان كان اول ولد يلد بینه غلاما فانت حرة في ذلك
 غلاما وجارية لم تدري ايتهما اول فتصادق على ذلك عتق نصف الم

حيث الآخر للعتق

ونصف الجارية لكل واحد منهما يعتق مرة وتروق اخرى واللام عبد الله
 يروق بكل حال رجلان شهدا على رجل انه اعتق احد عبديهما بالشهادتين
 باطلة وقال الشاهد جارية ويؤمر على ان يوقع العتق على احد هاتين
 شهدا الله طلق احدى مسايه جازيت الشهادتين فنجبر ان يطلق احدهما
 وهذا الخلاف يرجع الى حريق هو ان الدعوى في عتق العبد شرط
 عند من امتنع بسبب الجمالة فطلبت الشهادتين يدونهما في عند ما ليس
 بشرط في اما ان شهدا في مرض منته انه قال ذلك او شهدا بعد
 برته انه قال ذلك في مرضه فان القياس على يد هب لبي حنيفة ان
 لا تقبل الشهادتين في المستحسن تقبل في حقهما في عتاق المصلح
باب العتق على جمل
 رجل قال لعبدية انت حر بعد مني على الف القبول بعد فلو لم يزل الجواب
 اضيف الى ما بعد الموت ومن المتأخرين من قال ان وجد القبول بعد
 الموت ينبغي ان لا يعتق ما لم يعثر الورثة لان العتاق من الميت يتصور
 وهو المصحح في المذكور في الكتاب مستكوث عنه رجل اعتق عبدا على
 خديته اربع سنين فقبل العبد عتق من ساعته لانه اعتقه في الحال
 وعليه ان يخدمه اربع سنين فان مات المولى قبل ان يخدم الغلام شيئا
 فعند لبي حنيفة وكسوف عليه قيمة نفسه وعند محمد قيمة خديته
 اربع سنين وهذا فرع بسئلة من باع نفسه العبد منه بجارية بعينها او
 اعتق عبدا على جارية بعينها ثم استحق الجارية رجع المولى على العبد

بقيته عندنا وعندك برجع بقيمة الجارية فهذا كذلك يجعل قال آخر
 أشكل على ارف على ان بين وجنيتها ففعل فابت ان بين وجهه فالعق جاز
 ولا شيء على الميراث ان بين قال آخر اعق عبدك على الكسب منهم على
 تفعل فلا شيء عليه بخلاف الطلاق فان قال اعق أشكل على انهم
 والمسئلة تخالفها فسميت المنة على فمها ومن ثلها فاصاب القيمة فعلى
 الميراث ما اصاب من ثلها بطل عنه لانه قابل المنة بالرقبة والبضع
 فانقسم عليهما فكله حصه ما سلم وسقط حصه ما لم يسلم رجل دين
 ثم كاتبه على مائة درهم وقيمه ثلثمائة درهم وذلك في حصته ثم مات مولا
 وله مال له غيره قال ابو حنيفة ان ثلثي القيمة وان ثلثي
 في جميع الكتابة وقال ابو يوسف في خياله لكن يسوي في المقل منها وان
 يحمل يسوي في المقل من ثلثي القيمة وثلثي الكتابة وان كان التدبير
 بعد الكتابة قال ابو حنيفة ان ثلثي القيمة وان ثلثي
 في ثلثي بدل الكتابة وقال يسوي في المقل منها اما مسئلة الخمار فرفع
 ما سبق من تجزى المنة في اما مسئلة الخط اذا خربت الكتابة فطريق
 محمد ان ثلث الرقبة سلم للتدبير بالتدبير فيستحيل ان يحجب عليه بدله
 وطريقهما ان المال كله بدل ثلثي الرقبة وقد سلم ذلك بالكتابة فيستحيل
 ان يحجب عليه بدله **باب الولاء**
 بنطلي كما فرقت وج بمحنة ثم اسلم الشطي ود الى جلائم ولدت اولاد
 قال ابو حنيفة ويحملوا اليهم موالى ابيهم وقال ابو يوسف موالى ابيهم

او موالى ابيهم

لمت الولاء في معنى النسب فيجب الحاقه بالاب كالمولود كما فاما معتق
 ولما ان ولد العتق اقوى بالجماع قصار المضعف في ماله بلته عدنا
 ومولى العتاقة اقل بالميراث من العمة والخالة ومولى العتاقة من
 العصبات وهما من جملة ذوى الميراث ثم الخالة والعمة اولى بالميراث
 من مولى المولى لانه صار مولى بالمعاقلة ومعاقدتهما لم يلزم غيرهما
 معتقة من وجبت بعبد فولدت منه اولاد اخرجت المولى من عقدهم على
 موالى المولى لانه معاقله للاب ولله مولى وان اعق العبد جرة
 ولله المولى ولله المولى نفسه لانه صار له ولله ولله مولى على عاقلة
 للاب بما عقلا لانه قتل الجناية عاقلة لهم كانوا موالى المولى

كتاب الهيمان

رجل قال ان لي بنتا اكلت او شربت فاسرانه قال عنت بشا
 ذون شيء لم يكن في القضا وغيره لانه نوى الخصوص فيما لم يعموم
 ولو قال ان لي بنتا او اكلت طعاما او شربت شرابا والمسئلة لجاما
 لم يكن في القضا لانه اراد الخصوص من العموم وانه يحمل لكته خلا
 الظاهر وكو حلف ان لا يأكل لهما فاكل لحم السمك لم يحنت لانه ليس
 بلحم لانه يشاء ليس من اللحم وان اكل لحم خنزير او لحم انسان حنت
 لحمه ويشاء من اللحم وكو اكل كرسيا او كيدا حنت وهذا في عرفهم
 اما في عرفنا لانه لهما بعدان لحم وكو حلف لا يأكل او لم يشرب
 مشحما لم يحنت في شحم البطن وقال يحنت في شحم الظهر وهذا المختلا

أما يتحقق في عرفهم آتاني لسائر الفارسية اسم يهيم لم يقع على شيء الظاهر بحال
 ما ذكره كونه لا يشتري أو لم يأكل لهما أو شحما فاشترى البينة لم يثبت لفعل
 الشطر ولو حلف لم يشتري أو لم يأكل أسامه على رؤوس الغنم البقر
 وقال على رؤوس الغنم خاصة في هذا الاختلاف عصفور زيار لم يثبت في حجة
 وبرهان ولو حلف لم يأكل هذا الدقيق فأكمل حنيفة لم يثبت أن أكل الذئب
 في العادة اسم لم يثبت منه ولو حلف لم يأكل من هذه الحنيفة لم
 يثبت حتى يضمنها قال أبو يوسف ومحمد إن أكلها حنيفة أصلا
 لم يثبت اسم أكل الحنيفة في العادة اسم لم يثبت في الحنيفة وكذلك قام يتناول
 الكل في حنيفة أن هذا الكلام له حقيقة مستعملة وبجاءت في
 فصادرت الحقيقة أن لو حلف لم يأكل فأكلة فأكلة أو خيار لم يثبت
 لهما من الحضرات ولو أكل تفاحا أو بطيخا أو شمشيا حنيفة لم يثبت
 فأكلة أما الرمان الحنيفة الرطب قال أبو حنيفة لم يثبت في قوله لم يثبت
 فأكلة وهي كلها في حنيفة أنها فأكلة مقيدة في الكلام مطلقا يتناول
 المقيدة ولو حلف لم يأكل وكل شيء اصطغر به فهو أدام والملاح أدام والنساء
 ليس بأدام وهذا قول أبي حنيفة وقال كل شيء يؤكل بالخمر غالبا فهو أدام
 مثل اللحم والبيض والجبن والعنب والبطيخ لكان أدام ما أخذ من المواد
 وهي المرافقة يقال أدام الله بينكما أي وفق الله في هذه الأشياء التي
 الخبز لم يثبت حنيفة أن حنيفة المرافقة أن يصير شيئا واحدا وقد ثبت الحقيقة
 مراد أن يطل الحمار ولو حلف لم يأكل لهما ولو بشر فأكمل مذنباً حنيفة

أكل مذنباً مذنباً أو بشر مذنباً الرطب المذنبان يكون في ذنبه شيء
 من البسوق البسوق المذنب على عكسه فإن أكلها فقد أكل الرطب في الجملة
 ولو حلف لم يشتري لهما فاشترى كياسه بشر فيها رطب لم يثبت
 تابع في حكم الشراء فغرض المشتري لغلبة غيره عليه ولو قال إن أكلت
 من هذا البسوق من هذا البسوق شحما فأكلة طالق فصار تمر أو اللبن
 مشرازا فأكله لم يثبت لم يثبت على الذات بصفة فتقيدت
 إليمن بكل الصفة وإن قال إن لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم
 فأكلة طالق ليس في الكوز ماء لم يثبت فأكلة فيه ماء فأكلة قبل الليل
 لم يثبت هذا قول أبي حنيفة ومحمد قال أبو يوسف لم يثبت في ذلك كله
 أن أمضى اليوم لم يثبت أن البر الواجب يتأذى بالكفارة فوجب أن يتقيد
 إليمن في حق البر في حق وجوب الكفارة وكما أن الكفارة لما تجب في غير مقود
 البر حتى يصير بالكفارة كالباء **باب إليمن**
في الدخول والخروج والسكنى رجل حلف لم يدخل هذه الدار
 فصادرت ممرها فدخلها أو ببنت دار أخرى فدخلها حنيفة لم يثبت أن الدار
 اسم للعرضة في كلام العرب والعجم وإن جعلت سجدا أو حماما فدخله لم يثبت
 لأنه تبدل أصلها بدلالة بطلان اسم عينها لو كان مكان الدار بيت
 لم يثبت في الفصول كلها في البيت اسم مشتق من البيتة ولم يثبت في
 بيتانه فصار البناء من ذاته وعينه لم يثبت أن صانه ولو حلف لم يدخل
 بيتا فدخل الكعبة أو مسجدا أو بيعة أو كنيسة أو ظلة باب لم يثبت أن البيت

اسم لما يباين فيه عادة ونحوه وكذلك لو دخل دهليز أو هذا إذا كان محال إذا
أغلق الباب حتى خرجنا أما إذا بقي داخل هو مستقيم بحيث ولو دخل
صفة حنث وهذا في غيرهم أما في عرفنا الصفة ذات حوايط ثلاثة فلا
يكون حنثا لا يحنث لو قال لم نر أنه ان دخلت الدار فانت طالق وهي داخله
فلا منته على ذلك لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل استحسانا في قياس الحنث
لأن الدوام حكم للبداية وجه الاستحسان الدخول انتقال من الخارج
إلى الداخل في ذلك لو لم يركبها ولو قال لها وهي رابطة ان ركبته فانت طالق
أو لم يستوي هي بسطة فلبث ساعة طلقت لم يركب عبارة عن العلق
على الدابة فيكون للثبات عليه حكم للبداية وإن أخذت في النزول
أو النزاع لم يحنث نه مستثنى عن حكم اليمين ولو حلفت بخروج من المسجد
فأمرنا نساها فحمله وأخرجه حنثا ففعله مضاف إليه فإن أخرجه مكرها
لم يحنث نه لم يصف اليه ولو حلفت بخروج من داره إلى جنازة فخرج إليها
يريد هاتم التي حاجة أخرى لم يحنث ولو حلفت يا أيها لم يحنث حتى يذهب
لأن الخروج اسم للانفصال عن وطنه والتميز برأيه الوصول إلى المكان
المحلف عليه ولو أراد أن المرأة الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق
فجلس ساعة ثم خرج لم يحنث وكذلك إذا أراد ضرب عبده فقال له جل
أو ضربته فعبدي حر فتركه ثم ضربه لم يحنث وكذلك لو قال تعالى تغد عنيك
فقال ان تغديت فعبدي حر فخرج إلى منزله فتغدي لم يحنث نه مطلق
يقتد به بدالة الحال إذا حلفت ان يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه

وترك أهله ومناعه ولم يرد العود إليها حنث في يمينه أنه يعد ساكنا
فيها باعتبار الوطن في المأهل ولو حلفت يركب دابة لرجل فركب دابة
عبد يركب دابة لم يركب دابة ولو حلفت لم يركب دابة لم يحنث عنك في حنيفة وهذا
أما لم يركب دابة ولو كان مديونا مستغنيا لم يحنث نه لم يركب عليه
وان لم يركب مديونا حنث نه في المضافة اليه قصور أفيد في المطلق
من المضافة أن نوى عند يمين في الوجهين جميعا إذا نوى حنثا كان
لم ينو لم يحنث لما قلنا وعند محل في الوجهين جميعا نوى أو لم ينو حنث لقيام
الملك فيها ولو قال لرجل ان لم أكل غدا ان استطعت فمراة طالق فلم يركب
ولم ينفه سلطان ولم يعثر من أمره بقدر على إتيانه فلم يانه حنث نه
مستطيع فان نوى استطاعة القضاء بين قباينه وبين الله تعالى لم يركب
ذلك مما يقع عليه اسم المستطاعة بالنص ولكنه خلاف الظاهر
باب اليمين في الكلام
رجل حلف لي تكلم فلانا شهرين فهو من حنثا حلف له في ذكر الشهرين خارج
ما رواه عن مطلق اليمين فيبقى الشهر تحته ولو حلف لي تكلم فقرأ القرآن
صلوته لم يحنث أن قرأ في غير صلوته حنث من أعياننا من قال هذا في غيرهم
أما في عرفنا لم يحنث في الوجهين جميعا أنه لم يسم شيئا أو لو قال يوم الحكم فلانا
فأمرأة طالق فهو على الليل والنهار لم يسم شيئا أصيب إلى فعل لم يمتد براد
به مطلق الزمان فان نوى النهار خاصة دبر في القضاء نه نوى حنيفة كلامه
ولو قال ليلة الحكم فلانا فهو على الليل خاصة نه لم يستعمل لغيره ولو قال

ان كنت فلانا لما ان يقول فلان احبني بغير فلان او لما ان ياذن فلان
او حتى ياذن فلان فامراته طالق فكله قبل قدوم فلان ^{فلان} حنت
لما نهما للغاية فينتهي بذكر عيینه عند ما واذ اكلم قبل وجودها فقد وجب
شرط الحنث اليه بواقية فحنث فلان بقطع اليه بقطعة تفتقر
البرون لو حلف لي تكلم عبد فلان ولم ينو عبد بعينه او امره بغيره او صدق
فلان فباع فلان عبد او طلق فلان امراته فبانت منه او عادي صدقيه وكله
لم يحنث به عتق عيینه على فعل واقع في ملك فلان في غير مضاف اليه ولم
يوجد ان كانت عيینه بعينه او امره بعينها او صدق بعينه لم يحنث
في الجدل وحنث المرأة والصدقة عند لي حنيفة ولي ينفق عند كل
حنث في العبد ايضا كما ان بالشارة فوق النسبة في التعريف فلا يعتبر
ذكر النسبة في كمال المراد بالشارة التعريف وذكر النسبة بحرف
صاحبه فتختلف المراد فوجب اعتبارها ولو حلف لي تكلم صاحب هلك
الطيلسان فباع الطيلسان ثم كله حنث وذكر النسبة لم يحتمل معنى
آخر غير التعريف فلا يعتبر **باب الحنث**
في اليمين على الحين والزمان جل حلف لي صوم حينا او زمانا
فهي كالتوى وان لم يكن له نية فهو على ستة اشهر انه هو الوسط فيما يتعلق
له الحين اما الدهر بلام التعريف عندهم يراد به المدة كقولهم في ايام
الكبير قال الله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وما ادرى احد ما
يقع على ما يقع عليه الحين والزمان لم يستعمل استعمالا قال ابو حنيفة

لما ادري ما الدهر من يده منكرا لم يعرف بالام التعريف لمن ذكر اللغات
ليس من باب القياس بل قال لعبد ان خلدتني اياما كثيرة فانت حر
فعد لي حنيفة الياام الكثير عشرة ايام وعندها سبعة ايام وهذا
للمخلاف تجي بلسان العربية اما بلساننا ينصرف الى ايام الجمعة بلا خلاف
باب الحنث في اليمين في العتق
رجل قال لمراته اذ اولدت ولد فان طالق فولدت ولدا ميتا
طلقت وكذلك لو قال له متي ذلك فعق لي الميت فيتم ولدان لو قال
له متي اذ اولدت ولدا فهو حر فولدت ولدا ميتا ثم اخرجت عتق
الحى وحده عند لي حنيفة وعندها لم يعق وحدها لم ينشأ له الشرط وقد تحقق
بطلان الميت فيدخل اليه الى حر اما ان الميت ليس بحمل للحية ولا حنيفة
ان يطلق اسم الولد يقيد بوصف الحيوة لانه قصدا لاثبات الحرية حر اذ في
حكمته تظهر في دفع تسلط الغير كقول قال اذ اولدت لي ولدا حيا
بخلاف جزاء الطلاق وحرية ام الولد لانه لم يصح مقيدا لوقال
اول عبد اشترى به من حر فاشترى بي عبد عتق له ان الاول اسم لفرد سابق
وقد وجد وان اشترى بي عبد من مخاتم اخر لم يقفوا لانه لم يتصف بصفة
للاولية وكو قال اول عبد اشترى به وحده فهو حر عتق الثالث لانه
اتصف بالاولوية وحده في الشري لم نه لم يشاؤك غيره في الاولوية
وحده في الشري وكو قال اخر عبد اشترى به فهو حر فاشترى عبد
ثم عتق ثم مات عتق له اخر يوم اشتراه حتى يعتبر من جميع المال وقالا

يعتق يوم مات حتى يعتبر من ثلث المال لمن صفته الأخيرة لم تثبت له الجدم
بشرًا آخر بولد فصار العتق حلقًا به وإنه لم يثبت له عند الموت ولا في
حقيقة أن المخراسم لغز لم يشار له غير من جنسه وقد اتفقت
لكنه يبطل بشرًا آخر فإذا الوصف من حين الشرع ولو قال كل عبد يعتق
بولد فلانة فهو حر فيعتق ثلاثة متفرقون عتقوا ولو قال بشران
حصلت منه وإن بشر واحد اعتقوا منهم جميعا فلولو ولو قال إن اتفقت
فلانة فهو حر فاشتراه ينوي به كفاة بيمينه لم يجز له عتق بقوله فهو حر
لم بشرائه ولو اشتري أياه ينوي عن كفاة بيمينه اجزاه وقال لفرق
الشافعي لم يجز به لأن الشرعي شرط العتق فأما العلة هي القرابة وهي
لأن الشرعي أثبات الملك في العتاق أزالته وبينهما منافاة وكذا أن
بشرى القريب اعتاق ليق له عليه السلم لن يجزى في الداء الداء أن يجد
ملكًا فيعتقه فيعتقه جعل نفس الشرعي اعتاقًا له لم يشترط غيره
وصار نظير قوله سقاء فأرواه وإن اشتري أم ولد لم يجز به بريد
أنه قال لم ولد له وهي ليست في ملكه أن يشتري بقل فانت حرة عن كفاة
يمينه فاشتراه أعتق ولم يسقط عنه الكفارة لم يملكه بعتق كلهما بالاعتاق
الحاصل باليمين السابقة فلا تستقط به الكفارة رجل قال إن اشتري جارية
فهي حرة فبشرى جارية كانت في ملكه عتقت وإن اشتري جارية فبشرى
لم يعتق قال زفر عتق في الحالين لأن الشرعي يقصر فلا يستغنى
عن الملك فيصير ذكره ذكر الملك ولنا أن الملك المذكور مقتضى صحة الشرعي

60
فلم يعتد عنه إلى صحة الجرا في غير ملكه **باب اليمين**
في البيع رجل قال إن خزان بعث كل هذا الثوب فأمر أنه طالق فذبح
المخوف عليه ثوبه في ثياب الحالب فباعه ولم يعلم لم يثبت له اللام جاوزت
الفعل فأوجبته ملكه وذلك أن يفعل به رجل قال هذا العبد حر إن بعته
فباعه على أنه بخيار عتق لم يشرط العتق قد وجد العبد في ملكه وكذلك
لو قال المشتري إن اشتريته فهو حر فاشتراه على أنه بالخيار عتق
لم يشرط العتاق قد وجد فينزل إلى محاب فصار موجبًا تقديم الملك
ولو قال أبيع هذا العبد وهذه الجارية فأمر أنه طالق فاعتق أو ذبح
طلقت كعتق العدم **باب اليمين في الحج**
رجل قال في هذه الكوفة على المشي إلى بيت الله تعالى أو إلى الكعبة فعليه
حجة أو عمره ما يشاء وإن شارك وأهراق دمه في هذا في عمر فم
إلجاب الحج أو العرة ما يشاء ولو قال على الخروج أو إلى الكعبة إلى
بيت الله تعالى أو إلى الكعبة فلا شيء عليه لعدم العرف فيها ولو قال
على المشي إلى الحرم أو إلى الصفا أو إلى المروة فلا شيء عليه وقاله هو
مثل قوله على المشي إلى بيت الله تعالى لم يشرط شامل للبيت ولحي
حينئذ أن التزام الحج بهذه العبارة غير متعارف رجل قال عتق حر إن
أحج العام فقال حجج فشهد شاهدان أنه فعل العام بالكوفة لم يعتق
وقال حجج فشهدان بما ثبت أمر معلوم ومن ضروريته أن الحج
والعبد حر وهذا لما شهدا على الثبات لفظًا ومعنى فاللفظ

بشرط الحنث مكن يارة شئ على المائة وكذلك لو قال غيرة او سوى مائة
 ولو حلف لم يشتر ان يحنث وردد او يامينا لم يحنث لان الرجاء اسم لما
 مودة طيب الرائحة وورقه ايضا وهذا ليس بموجود في غير النجاشات
 عن فهم اسم لما يقوم على الساق ولو حلف لم يشتر ان يحنث او لم يشتر ان يحنث
 على ربه ولو حلف على الورد فاليمين على الورد لتسميته ثمن ثمن
 البنفسج بنفشجان وورد من الورد وورد المرأة قال ابن جبريت
 على فقال كل امرأة لي طالق ثلاثا طلقت هي التي حلفه في القضا وعن السب
 انما لم تطلق لم يخرج جوابا وجه ظاهر الرواية زاد على الجواب فتطلق

كتاب الحدود

رجل شهد عليه الشهود بعد حين بسرقة او زنا او شرب خمر لم يحنث بشئ من ذلك
 الا ان يضمن السرقة والشهادة بالحد وتبطل بالتقادم لثمة زانية تمكنت
 في الشهادة ان في الدعوى وان لم يحنث بحد كل حلفه الا في شرب الخمر في قول
 ابو حنيفة ولى يوسف وقال محمد بن حنبل في اعتبار ابسائر الحدود واما
 يقول لم يقام الحد عليه الا ان يقردها بوجدها اتباعا لقول ابن جبريت
 رضي الله عنه فان ثبت حمل الشرب بالبيمة بطل بالتقادم بالاجماع لكن
 اختلفوا في حد التقادم فعند ما بانقطاع الرائحة اتباعا لقول ابي عبيد
 رضي الله عنه وعند محمد بن الزمان في سائر الحدود وردد ذلك بشئ ولو
 كانت الرائحة ترجل عند الحمل فلان هو ايه الى امام انقطعت الرائحة
 بسبب علة المسافة لم تبطل في هذا موضع الحد من السكران الذي يحنث

هو السكران يفعل قليلا او كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة ولا من السماء
 وقال ابو يوسف ويحنث ان يهدى في حنثه كلامه وما قاله ابو حنيفة
 وهو الاحتياط في سبب العقوبة فيسرى اوصاه في هذه اكله في غير الخمر
 من المشربة ولا يحنث السكران ان يقرأه على نفسه لم يحنث لانها لو
 كذلك سائر حقوقه فانه يؤخذ بان يقرأه على نفسه لم يحنث لانها لو

باب الحصان

لم يكن في الحصان لم يحنث من المسلمين الباقين في جامعها
 وهما على هذه الصفة ليكمل النعمة ويتم الاستغناء عن الحرام اربعة شهداء
 على الرجل بالزنا فانكر الحصان هو الدخول في النكاح وكه امرأة
 قد ولدت منه فانه يجرم لانه ثبت دخوله شرعا فان شهد على الحصان
 رجل او امرأتان ثبت الحصان وقال قسوان الشافعي لم يثبت فينفرج على
 هذا اشتهر في الحصان لو رجوع الى شئ عليهم وقال ابن جبريت فيهما
 انه شرط في معنى العلة من الحناية بتغلط عند قيضات الحكم اليه
 فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء فيه احتياكا للحد فصار
 كما ان اشتهر ببيان على ذي في عبد المسلم انه اعتقه قبل ان يلقاه
 ولنا ان الحصان عبارة عن الخصال الحميدة وانما مانعة من الزنا فلا
 يكون في معنى العلة فصار كما ان اشتهر بانه في غير هذه الحالة فكلان
 ما ذكره من العتق يثبت بشهادة ما ولا يثبت بشئ التام لانه ينكره المسلم
 او يضر به المسلم

باب الرجل الذي يوجب الحد

رجل طهر امرأته ثلاثا وطهر في العدة وقال عليهما على حرام حد لم يحنث

بشئ من ذلك
 بيمينان صحيح
 فلا يحنث عليه

الوطي منوط بالملك وقلد الثالث وكونا انت بنية او انت خلية او امرت
فاختارت نفسها فوطها في العدة وقال علمت انها على حرام لم يخل من
اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيه او رث شبهة رجل ووطي امه او ابنة
او امه امراته وقال طنت منها كل فلا حاكم عليه لانه اشتبه في موضع
ولم يحكم على براءة زنا وان قال علمت انها على حرام لم يثبت
النسب كحال لانه زنا واما ان او طي امه ابنة وقال علمت انها على حرام
لم يخل في يثبت النسب ان ادعاء ويصير الجارية ام ولد له وعليه جنة
ولم يحكم عليه خلافا لفرق الشافعي وقد مر هذه المسئلة في النكاح
من هذه الكتاب بتعليقها صبي ان يجزئ في براءة طارعه لحد عليه
ولم عليها وان في صحيح بجنونة او صغير فجامع مثلها حد الرجل خالصة
وهذا لما ذهبنا الى ان في الشافعي تحت المرأة في الفصل الاول
لان الحد من جانبها لا يوجب سقوط الحد من جانبها فكذا العذر من جانب
المرأة كل واحد منهما من اخذ بفعله في كذا ان فعل الزنا يتحقق منه وانما هي
محل الفعل وهذا يسمى في اطلاق زانيا والمرأة من طوع ومن نياها لانهما
سميت زانية مجازا تسمية للمفعول باسم الفاعل كالراضية بمعنى الرضوية
او لكونها مسببة بالتكثير فيتعلم الحد في حقها بالتكثير من قبح فعل
وهو فعل تزني هو مخاطب بالكف عنه يات بمساربه وفعل الصبي ليس
بهذه الصفة فلا ينافيه الحد حتى دخل او نيا ما يات في براءة
لم يخل الحد من يحد الذمية وقال لبيد يوسف جرحه لم يحد ان قال يحد

طاعته

في زنا

في الحد

لم يحد ان لم يثبت له التزم احكامنا مدة مقامه بدان وانما انه لم يصرف
اهل اذ ياق يحد يقول فعل الرجل اصل فان لم يجب عليه الحد لما قلنا في جرحها
الفصل الثاني في اوجبة يقول حكم الفعل في الموقل امتنع في حق الرجل لما ينج
والمرأة تتبع في نفس الفعل دون حكمه رجل اكرهه السلطان حتى لم يحد
اعليه لقيام السبب المبيع وان اكرهه غير السلطان جحد وقال لم يحد وقال
هذا اختلاف عصفور في ان رجل اقرا بغير مرات في مجلس مختلفة انه
رؤي فلانة وقالت هي تزني حتى او كان على العكس فلا حد على واحد
وعليه المهر لان النكاح اذا تحقق تحقق من الجانبين فاذا توهم كان من الجانبين
رجل عمل عمل قوم لوط فانه يعز في يودع في السجن حتى يتوب وقال
يحد هو احد قولي الشافعي في قول يقتل لقوله عليه السلام اقتلوا
الفاعل والمفعول في رواية يقتل الماسفل والماعلى لانه في معنى الزنا
لانه قضا الشهرة في محل مشتهى على سبيل الكمال على وجه محض حراما
لفصل منفع الماء وانه ليس بيننا خلافا للصحابة رضي الله عنهم
في توجيه من المهر او بالنار وقدام الجدار هو التكريس في مكان من تغ
باتباع المجرار وغير ذلك وهو في معنى الزنا لانه ليس في اضاءة اللد
واشتباهه بالنسب وكذا هو اندب وقوله نودام الداعي في احد
الجانبين في الداعي الى الزنا من الجانبين وما رواه محمول على السياسة
او على المستحيل رجل في بخارية فقتلها فانه يحد عليه القيمة لانه حتى
جنايتين في كل شيء صنعه الامام الذي ليس فوقه امام فلا حد عليه لانه

القصاص و حقوق العباد من الحد انما اقامه امام المسلمين فلم يكن الجنا
 بفيها **باب الشهادة في الزنا**
 اربعة شهداء اعلى رجل انه زنى فثلاثة وفلانة غايبة فانه يجزى ان يشهد
 انه سرق من فلان وهو غايب لم يقطع له ان لا يدعى شرط لشون السرقة
 دون الزنا ولو شهدوا انه زنى بامرأة لم يعرفونها لم يجزى ان اقر
 بذلك حلف ان امراته لم تخفى عليه فلا يثبت في اقراره بخلاف الشهادة ولو
 شهد اثنان انه زنى فثلاثة فاستكرهها وشهد اثنان انها طارعت
 ذرى الحد عنهما وقل الحد الرجل حصة لم تفاهم على الزنا الموجب للحد
 في حق الرجل من كل حي حينة ان المشهود به يختلف في حق الرجل وليس على
 احدهما حجة كاملة ولو شهد اثنان انه زنى بامرأة بالكوفة واخران انه
 زنى بها بالبصرة ذرى الحد عنهما منهم شهدوا على زنيين مختلفين ولو
 اختلفوا في بيت واحد الحد الرجل والمرأة له اختلاف محتمل للتوفيق
 ولو شهد اربعة انه بمكة المرأة بالخيلة عند طلوع الشمس واربعة
 انه زنى بها عند طلوع الشمس يدس هند ذرى الحد عنهما لم ناسقيا
 يكذب احدا الفريقتين اربعة شهداء اعلى امرأة بالزنا وهي بكر ذرى
 الحد عنهما لم يثبت بكانها بشهادة النساء وهي حجة وذرى الحد
 عنهم لم تن قول النساء ليس حجة في حق اقامة الحد اربعة شهداء اعلى
 رجل بالزنا ومم عيان ان محمدا ذرى الحد واحد منهم عبد او محمدا
 فانهم يحدون الزنا يثبت له داء وليس لهم اداء فلم يثبت شبهة الزنا

قصاص و اذلة وان شهدوا بذلك وهم فساق لم يجزى ان يحدوا لانهم من
 الهداة فيثبت شبهة الزنا فكانوا صدقة من وجه اربعة شهداء اعلى
 رجل بالزنا فضر بشهدائهم ثم وجد احدهم عبدا او محمدا ذرى الحد
 فانهم يحدون الزنا يثبتون ان الشهود ثلاثة وليس عليهم عالم على بيت المال
 ان يشي الضرب وان رجم فليديه على بيت المال قال ابو يوسف يحد
 ان يشي الضرب على بيت المال ايضا وموضوع المسئلة ان الضرب جرحه
 كما ان الجرح مضاف الي شهادتهم فكان مضافا الى قضا القاضي كالرجم
 ولا يبي حينة ان الحد ضرب مؤلم غير جارح فيكون الجرح مقصورا على
 الضارب اربعة شهداء اعلى شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يحد له
 يمكن التهمة في موضعين ان رجمه فان جاء المصور في ذلك المكان
 فشهدوا اعلى العائنة لم يحد ايضا وشهادتهم في هذه الحادثة فلا
 تقبل فيها اربعة شهداء اعلى رجل بالزنا فرجم فكلما رجم واحد عزم
 ربع الدية له انه اذلف ربع النفس في حد عندنا خلافا لغيره انه ان
 قذف حيا فقد بطل بالوفاة كذا ان الشهادة انقلب قذف قال الحارثي
 فان غاليت هو لو رجم واحد قبل القضا بالحد حد واجمعان قال
 زفر بن محمد الراسم وحده له انه لم يصدق على اصحابه في لنا ان الراجح منع
 كلامه من ان يصير شهادة فلم يفسر جانيا عليهم كالم يشهد اصلا فان
 كانوا خمسة فرجع احدهم بعد الرجم فلا شيء عليه ان قضا القاضي يكونه
 زائبا باق فان رجع اغير ما رجم الدية ان الثالث ثلاثة اربع الخ

فكلما رجم

في غرة العلة

ببقا الثلثة وعليهما الحد من القاضى انفسخ في حقهما ان يعمدوا على رجل بالزنا
 فنكونا في حقهما الشهود بجور ابن عبيد قال لا يدعى على الزاني من يدينه اذ قالوا
 نعمنا قال ابن يوسف ويحمل الدية على بيت المال لان الزاني يدين ما ظهر واعليه
 الثلث هو الزنا ابن حنيفة يقول بلى لكنهم اظهروا على الظهور وهي الشبهة
 والحكم يضاف الى علة العلة ان يعمدوا على رجل بالزنا فاسر امام برجه فطرب
 رجل عنقه ثم وجد الشهود عبيد فطلبه الدية لانه قتله بخير حتى وان
 رجم ثم وجد ابن عبيد فالدية على بيت المال لان التلف اضيف الى
 قضائه وهو عامل للعامة ان يعمدوا على رجل بالزنا وقالوا نعمنا
 النظر فيك شهادتهم لانه مطلق في قامة الحسنة **باب**
الحكم كيف يقيم لا يبلغ التعزير ان يجر سوطا في قول ابن حنيفة
 ويحمل قال ابن يوسف لا يبلغ التعزير ثمانين سوطا في الاصل فيه نهى النبي
 عليه السلام عن تليغ غير الحد الحد ابن يوسف بناء على حد الحران
 وهاهنا على حد العبيد وهذا الاختلاف في أقصى التعزير وما
 ادناه فعلى ما يراه الامام وضرب التعزير اشد الضرب كله لا يخف
 فيه عدد اتي غلط وصفا وضرب الزنا اشد من ضرب الشرب لان
 شبهة اعظم وضرب الشرب اشد من ضرب القذف لا يشبهه
 ثابت يقيرون يضرب في ذلك كله قايما بجراد غير ممدودة ووزن
 السنة في الحد وكلما ازيد القاذف فانه يضرب عليه ثمانية ويزن
 الحشون والفرق لا يزدن لكن يمنع اثر الضرب صلا والفرق الحد والحد
 اعضا

لاعضاء كلها

المراسم والوجه والفرج وهو قول محمد قال ابو يوسف يضرب الرجل
 ايضا الحد يدين بكر رضى الله عنه اضربوا الرأس فان القاضى فيه
 ولها ان الرأس يجمع الحواشي كالوجه والحد يدين على قتل حزن
 يحل في وسط الرأس والمرأة بمنزلة الرجل اما انها تضرب قاعدة اتباعا
 لقول علي رضي الله عنه حيث قال تضرب المرأة جالسة ولا يجر دعائها
 ثيابها عير انها تخرج عنها الفرق والحشون لتتالم وتحفر للرجومة الحد
 سراحه الهداني رضى الله عنه وان لم يحفر لها جاز الحد يدين
 رضى الله عنه وكل واحد منهما احسن ولا يحفر الرجل لانه لم يرد له السنة
 في حق الرجال **باب** **القذف**
 رجل قذف امرأة لها اول او لا يعرف لم اب لم حله عليه لو وقع الشبهة
 في العفة عن الزنا وكذلك لو قذف امرأة لم عنت بولد لقيام ولد
 له اب له وكذلك لو قذف رجلا وطى جارية بينه وبين آخر لانه زان
 من وجه وكذلك لو قذف سلة زنت في نصرانيتها لانه زانية من كل
 وجه وكذلك لو قذف مكاتبات وترك فاء لانه اختلاف الصحابة
 رضى الله عنهم في منتهى حد او عبد او رث الشبهة في لو قذف ولا
 اني امته المجنونة او امرأة الحايض او مكاتبة ثلث الحد ولو طهه ليس
 بزنا وكذلك لو قذف امرأة لم عنت بغير ولد لان اللعان بلا ولد
 اقيم مقام حد القذف في جانب الرجل فكان من كذا القذف كذلك
 لو قذف بجور مستان في جبانته ثم اسلم وقال له حد عليه وهذا بناء على

ان ابا حنيفة جعل هذا النكاح حكم الصحة ويثبت عليه القضايا الثقة رجل ان
 يولد ثم لقاه لم يعرفه فافانته وانفاهم ان يولد له لما اكد بنفسه
 بطل اللعان فوجب الجحد والولد له في الوجهين جميعا لقرانه بذلك ولو
 قال ليس بابني ولا ابنك فلا حد ولا لعان له انه اكل الولد اطلاقا لا يكون قاضيا
 امه رجل قال له خريان قال له بل انت فانهما يحدانك في كل واحد منهما
 قذف صاحبه ولو قال له مرانية يارانية فقال له بل انت حدك المرأة ولو قال
 له ان اللعان لم يجري من المحذورة في القذف في بين وجهها لا يشهدان
 فلا يصح من المحذورة في القذف ولو قال له ذنبت بك فلا حد ولا لعان
 له ان قولها ذنبت بك يحتمل المارة قبل النكاح وبعده فيقع الشك في وجه
 كل واحد منهما فلا يجب رجل قال له خري عني لست بابن فلا حد ولا لعان
 يدعي اليه فانه يحد او يلعن هذا في غير غضب له يحد له في حالة الغضب
 يرايه القذف في غير حالة الغضب يرايه المعاتبة ولو قال انت
 ابن فلان لعمه او خاله او زوج امه لم يحد له منهم مستحقون ابا حنيفة ولو
 قال لست بابن فلان يعني جده لم يحد له انه صار في علي التحقير رجل
 قال له خري ذنبت في الجبل قال عنييت به صعود الجبل وقال محمد
 له يحد له ان الزنا بالعمه هو الصعود وكما ان الزنا محتمل وقوله في الجبل
 لم يحتمل الصعود قصار المحتمل محمول على الحكم رجل قال له سبه او لم
 ولكه لرجل يارانية فانه يعزر له قذف بالزنا انما لم يوجب الحد
 لعدم الاحتصان في وجه نهاية التعزير ولو قال لمسلم يا فاسق او يا خبيث

قذف شريك

اولا ثم ولد

او يا سارق فانه يحد لكن اختيار التعزير في التعزير الى امام كل
 قذف ام عبد قذف انت خرة او قذف ام نصراني قذفك مسلمة فلا حد
 ان يحد الجحدان قال من يحدك ان يحدك يحدك له بقذفه وبقذف غيره
 اخرى وكما انه غير بقذف محصنة فكن به الحد وكذا كل قاذفة وان
 كان انتاذف من الى العبد لم يحد له انه يعاقب لمن يقتل عبده فبذلك
 اخرى من رجل قذف شيئا محصنا يحد به يحد بالحد الى الولد ان
 العار انما يحصل من نسب الى الميت ونسب الميت اليه بالولد ولو
 قذف رجلا فانت لقتل وف بطل الحد له انه لم يورث وقال الشافعي
 لم يطل له انه يورث له ان الغالب حق العبد بعد تمام حق العبد باعتبار
 حاجته وغنا الشري في نحن نقول الغالب حق الشري لم يورث للعبد ولو
 مو له فيصير حق العبد من عيابه وكذا كل عكسه له انه له ولية للعبد
 في استيفاء حق الشري في النيابة وهذا هو المصلح ثم يخرج عليه الزرع
 المختلف منها المورث من منها العتق ومنها المورث من العتاق عنه ويجوز فيه
 التداخل خري رجل ارنا بامان فقتل مسلما حد له فيه حق العبد
 والمستأمن يورثك بحق والعباد ذمي قذف فحد لم يجر بشهادته
 على اهل الذمة لم يطلان شهادة التاذف من تمام الحد وهو من اهل
 الشهادة فان اسلم جازت شهادته على المسلمين لم هذه شهادة
 حادثة لم يلحقها رد ويجوز عليهم تبعاله وان ضرب سوطا في قذف
 فاسلم ثم ضرب يابو جازت شهادته له ان الذي ضرب بعد الاسلام

تجزي

وحده ليس بخيل فلا يصلح ان يجعل الرد وصفه **باب مسائل متفرقة**
 رجل قلد في زني او سرق عمن ترق فخذ هو لذكر كله لان الخلاف يقيم
 نجر افلا يمكن فيما زار على الواحد بشبهة فتر المقصود في احتمال الحصول
 بالحد في قول الشافعي ان ذلك بن ثا آخر لم يتدخل في هو مبنية على المسئلة
 المتقدمة وقد بينا بها رجل سرق سرقاين فقطع في احد هما فهو لجمعها
 ولم يضمن شيئا له ته وجد من كل في احد منهم خصومة وان حاصمه احد
 فقطع له قال ابو حنيفة الملقطع للسرقاين كلها ولم يضمن بشئنا وقاله
 يضمن السرقاين كلها التي قطع فيها رجلان اقر اسرقه مائة درهم
 ثم قال احدهما هو من لم يقطع الاخر له كما بطل الحد عن الراجح يثبت
 الشبهة في حق الاخر حكم الشركة رجلان سرقا سرقه ثم غاب احدهما
 شاهدا على سرقتهما يقطع الاخر في قوله الاخر هو قول لبيد
 ومحمد بن القينة تمنع ثبوت السرقة عليه والعدم لم يصلح شبهة كل
 سرق ثوبان قطع فيه لم يقطع ثانيا وان سرق ثوبا قد قطع في غزله
 قطع وقال الشافعي يقطع فيها لقوله صلعم فان غار فاقطعوه من غير فصل
 وكل في الثانية متكاملة كالمال بل ايج لتقدم الزاجر وصار كما اذا باعه
 المالك من السارق ثم اشتراه منه ثم كانت السرقة وكذا ان القطع اوجب
 سقوط عصمة المحل وبالرد الى المالك ان عادت حقيقة العصمة بقيت
 شبهة السقوط نظر الى اتحاد الملك والمحل وقيام الموجب وهو
 التطلع فيه بخلاف ما ذكره ان الملك قد اختلف باختلاف سببه حاكم

قال للجلاذ اقطع بين هذا في سرقة سرقها فقطع يساره عن الشئ عليه
 وقال ابو يوسف ومحمد لم يضمن في الخطا ويضمن في العمل لان المجتهد
 يحد في عمل الظلم في لم يضمنه انه اخطاه ما هو خير له فلا يضمن مجتهد
 اقر سرقة عشرة درهم بعينها فاقطع ويرد السرقة الى المسرقة
 في هذا قول ابو حنيفة في قول ابو يوسف اقطع والعشرة للمولى وقال محمد
 لم اقطع والعشرة للمولى في هو قول من لم يضمن المال اصل ولم يضمن فلا يثبت
 البيع في لم يضمنه ان الحد قران بالشئ لم يلا في بقائه والقطع في البقا
 اصل في المال سرق والعبد اصل لما هو المصل فثبت المصل في يتبعه ما كان
 من ضروراته في هو كوز المال لغير المولى في هذا حجة على لبيد
 رجل سرق سرقة فقصى عليه بالقطع فوهب له لم يقطع وقال الشافعي يقطع
 لان السرقة قد تمت فعاد ان ظن ان هذا العارض لم يبين قيام الملك
 وقت السرقة ولا شبهة في كذا ان المضامين القضا في هذا الباب لرفع
 المستغنا عنه بالامستغنا ان القضا للاظهار والقطع حق الله تعالى
 وهو ظاهر عند قيس شرط قيام الخصومة عند الامستغنا وصار كما اذا
 ملكها منه قبل القضا رجل سرق من ابيه من الرضا يقطع له انه لم يشبهه
 في الملك في الحرز رجل خسر جلا حتى قتله فالدية على عاقلته وهذا
 قول ابو حنيفة وقال محمد في القضا من فان خنق في المصغر غير مرق قتل
 يريد به سياسة بالامحاج لتسعيه في الموضع بالنفسار

السرقة

فصل في السرقة

رجل سرق صيدا او طيرا لم يقطع لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الطير
وكذلك لو سرق كائنة او حيا لنقصان اجزانها وكذلك لو سرق حشبا او
او مصحفا منفضا او زنا او عورة او ثوب او ارباب المسجد او
بن يظا او طبلا لنقصان اجزانها لو سرق من خشب السراج ما يسهل
عشرة دراهم قطع لانه اعن الخشب بالحرق وكذلك لو سرق ثوبا من
خشب لانه صار بهذه الصفة للحق بالذي يحرق على الكمال وكذلك
لو سرق من النقص من الحضر والباقيات والزبد لم يقطع لانه محروقة على
الكمال جل له على رجل درهم سرق منه مثله لم يقطع لانه لم يقطع
التملك الحديث هذير رضي الله عنه ولو سرق منه عرضا يقطع لانه
ولم يقطع لانه سرق سرقه فزاد ما قبل المار تناف الى الحاكم لم يقطع
لنوات الخصومة ولم يقطع في اقل من عشرة دراهم وقال الشافعي لم يقطع
في اقل من ربع دينار واختلف في مقدار في المقدار فاخذنا بالكثر احيانا
في الحدود لو اقر قمارا سرقه يقطع وهذا قول محمد وقال ابو يوسف
لم يقطع ما لم يقر مرتين امتياز اعني سائر الخوارث استدلوا بالبيعة و
حديث صفوان رضي الله عنه وليس فيها شرط العدد ولو سرق من ذلك
رجل محرم لم يقطع لنقصان الحر ولو سرق من اجماعه اليسرى متطوعة او
شلاء او اصبعان منها سوى اليهام لم يقطع وان كانت اصبع او احدى
سوى اليهام يقطع لانه اصبعين منها سوى اليهام يقطع لانه منزلة
اليهام في نقصان البطش وكذلك اصبع واحد رجل سرق سرقه

لانه اعن الخشب

للدائر
ولم يخرجها من الدار لم يقطع لنقصان في ركن السرقة فان كانت اربعا
فاخرجها من بقصورة الى الدار قطع لانه كل بقصورة بمنزلة دار على حد
ولو اغار انسان من اهل المقامير على بقصورة فسرقت منها وقطع لما قلنا
رجل سرق سرقة فرمى به خارجا ثم اتبعه فاخذه وقطع لانه مجهول في فعل السرقة
ولو سرق من ارباب الدار لم يقطع واحدا منها لعدم كمال التملك من كل واحد
رجل سرق من القطار يقطع لانه السارق والقايد يقصد قطع القطار
والسوق وروى الحنفية فلم يصححوا به بقصورة او لو سرق من القطار
فيه مناع وصاحبه تحفظه او هو يبيع عليه وقطع لانه صار محرزا ببيعها
ولو طرقت خارجة من الكم لم يقطع لانه لم يملك الحر وهو الكم وان
ادخله في الكم يقطع لانه قد هلك الحر من الكم ولو سرق قوم ترك
احدهم اخذ المتاع فطعنوا استحيانا والقياس ان يقطع الجامل وحده
لو جرد فعل السرقة منه حقيقة وجه الاستحسان ان هذه سرقة مجهولة
فوجب بها الحد كما لو تولى الكل رجل سرق ثوبا فاشقه في الدار نصيبين
ثم اخرجوه وهو يساوي عشرة دراهم قطع ويمنع ليعتد الله لانه يقطع لانه
اخرجوه وله فيه سبب الملك وكما ان الشق انما يصير سبب الملك اذا اوجب
الملك في القيمة ومثله لم يقطع لانه كنفيس المخلوق لو سرق ثوبا فزادها
ثم اخرجها لم يقطع لانه انتمت السرقة وهي لم تملك المستودع وصاحبها
والقاصبان يقطع السارق منهم وقال من لم يقطع واجمعوا ان يقطع
الوديعة ان يقطع واجمعوا ان السارق من السارق بعد قطع يد السارق

في الدار

لا يقطع

الحق لا يقطع له آثار في حيازة الخصة في حق المسترد ارضه
الخفط فلا يقطع له في ثوبه تفويت لصيانته وكذا ان السرقة حية
للقطع في نفسها قد ظهرت عند القاضي فحجة شرعية وهي شهادة
والمقصود من الخصة احياءه وتسقوط العصة ضروري للاستيفاء
فلم يعتبر لشبهة من هومة المعتبر في حق المالك في غاب الموقوف
يقطع خصومة وان كان فيه شبهة المذنب في دخول الحرم والمأيقظ فيه
تجل سرت هيا او فضة يجب القطع فيها فان صيغها دراهم او دنانير فانه
يقطع ويرد الدراهم والدنانير الى المصدق منه عند ابي حنيفة وقاله
المسبيل للمصدق منه عليها بناء على انه لو كان مكانه غاصبا لم يقطع حق
الغصب منه عند خلافا لما اقامه القطع عند ابي حنيفة لا يشكلك له
لم يملك في اختلاف المشايخ على قولهما ان المأيقظ انه يقطع لانه لم يملك من المصدق
ولو سرق ثوبا فصبغه احر فقطع لم يوجب منه الثوب ولم يضمن قيمته في
محمد يوجب منه الثوب ويعطيه ما زاد الصنع فيه اعتبارا بالخاصة لهما
ان صنع السارق في الثوب قيم صورة ومعنى في حق المالك فيه قايم صورة
المعنى فاستويا في الوجود فلا ينجح بالبقاء لذلك الخاص ولو
صبغه اسود اخذ منه الثوب في المذهبين اراد به مذهب ابي حنيفة
ومحمد لم يوجب السواد نقصا في عند ابي حنيفة هذا القول سواء
له عند السواد زياره كالحرة فاستويا رجل يقطع في سرقة وهي قايمه
ردت على صاحبها وان كانت ستملكة لم يضمن قال الشافعي يضمن بها صاحب

مخسومته

أخذ المالك شيئا من ثوبه

وقد اختلفت سببها فلا يمنع ان يقطع حق الشرع وسببه ترك الانتباه
عما نرى عنه والضماني في العبد وسببه اخذ المال بقصار كاهلاك صيد مملوك
في الحرم او شرب خمر مملوكه للذي كنا قوله صلعم لم نغرم على السارق بعد
ما وطعت يمينه وان وجب الضمان بنا في القطع وما يؤدى الى انتباهه من

باب قطع الطريق

رجل قطع الطريق ليلا او نهارا بالمصر او بين الكوفة والحيرة فليس يقطع ^{سببا}
لحقه قطع الطريق بانقطاع المارة يكون ذلك لا يتحقق له في القارة والقياس
يكون قاطع الطريق لوجود حقيقة رجل قطع الطريق واخذ المال ولم يقل يده
ورجله من خلاف وان قتل ولم يأخذ المال قتله للمام فلذا قضى بمسؤول الله
صلعم في اصحاب ابي بردة وان اخذ المال وقيل قطع يده ورجله من خلاف
وقتل او صلب وان شتا للمام لم يقطع وقته او صلبه وقال محمد يقتل ^{بقتل}
ولا يقطع له جناية واحدة فلا يلحق بين المذنبين كما ان قطع الطريق واحد في
التقديس لكن الذي انقطع به الطريق متفروق بوجوب التحريم وان اقبل وقطع
فلا ضمان عليه في مال اخذ لانه من جنس السرقة فان اوجب له الحد بطل حق
العبد في النفس والمال جميعا ولو قتل في القتل واحد منهم قتلوا جميعا لانه شرط
فيكفي بوجوده من البعض فان كان في الذين قطعوا عليهم الطريق صبي او جنون
او ذرهم محرم من ادرهم لم يقر عليهم لان الجناية واحدة فان لم يكن موجبه
في حق ادرهم لعنى لم يكون موجبه في حق الباقيين وان لم يعلم الحد فان كان
موجب القصاص فيجب القصاص ويستوفيه الولي وان كان لمان هلك

في يد من ولو كان القتل بعضا ان يجر او بسيف فهو سواء هذا القتل
لم يجب قصاصا سقوط التساوي ولو لم يقتل ولم يأخذ المال حتى اخذ وقد
خرج اقتصر منه فيما فيه القصاص واخذ منه المهرش فيما فيه المهرش وذلك
الى المولى له ثم لم يجب الحد فظهر حق العبد في النفس والمال جميعا ولو
اخذ ماله ثم جرح قطعت يده ورجله من خلاف وبطلت الجراحات لماله ولو
لم يخرج ولم يأخذ المال او جرح ضرا ولم يبلغ به اربعين سوطا وادع السخن
حتى جلت التوبة تحقيقا لمعنى الذبح وكما اخذ بعد ما تاب وقد قتل
تخلده عمدا فان شاء المولى قتلوه وان شاء اعفوا الحد قد بطل
فظهر حق العبد فيه رجل مشر على رجل سبلا خاليا او نهارا او شهر عليه
عصا ليلا في مصر او في غير مصر نهارا فقتله المشرك عليه عمدا فلا شيء عليه
وان مشر عليه عصا نهارا في مصر فقتله المشرك عليه عمدا فقتله به في
السلاح لم يلبس والعصا يلبس لكن في الليل لم يعقبه والطريق مثل الليل
بكل حال **كتاب السبي**
رجل وامرأته ارتدا والحياء بالله ولحقا بدار الحرب فحبلت المرأة في دار الحرب
وولدت ولدا ولدت لولدها ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في دار الحرب
المرتدة تسبى والولد يتبع المأم في الرق والجزية وتجبر الولد المقل على
المسلم لماته تبع الوالد الذمي لم يجبر ولد الولد لماته لم يتبع الجل قوم عرب
من اهل الحرب من اهل الكتاب ارادوا ان يؤدوا الخراج ويكونوا ذمة
لنا فلا بأس بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم بنى نجران على الف وماتى حلة وم

شهر

نصارى العرب وان ظهر عليهم قبل ذلك فم و نساؤهم وصبياتهم في طمته
لما فتح تغربهم على الكفر بالجزية مع تغربهم بضرب الرق لهما سواء في المعق
وان اراد مشركوا العرب ان يعطوا الجزية ويكونوا ذمة لنا لم يفعل ذلك
لنبي صلى الله عليه وسلم يقبل من مشركي العرب اهل الاسلام او السيف وان ظهر
عليهم فتبنياتهم ونساؤهم في دار الحرب ومن على الاسلام لان النبي صلى
الله عليه وسلم في دار الحرب ومن على الاسلام فقتلوه او اهل الجزية مع تغربهم على الكفر
بالجزية لم يجز تغربهم عليه بالمشركين وكذلك المديون اذا اغلبوا على
مدينة فم ومشركوا العرب سواء ونساؤهم وصبياتهم تجربون على الاسلام
بخلاف ذراري المشركين لما قلنا ولوداى الامم مؤازرة اهل الحرب
وان يأخذ على ذلك ماله فلا بأس بقتلها ثابتة بالسنة لكن انما يجوز عند الحاجة
الى الاستعداد للقتال واما المرتد فم حتى ينظروا الى
امورهم ان اطلبوا له وقع رجاء الاسلام لكن لا يأخذ على ذلك ماله لماته
سنة الجزية فان اخذ لم يركه لماته ماله عمة له رجل ارتد والعيان
بالله وحج بدار الحرب فللقاضي ان يعطي بحق امته او لغيره حتى
مدبر به من الثلث واذا قضى بذلك تحل ديونته ويقسم ماله بين ذمة
لمنه بالحق بدار الحرب مصاد كالميت لكنه غير مستحق فاذا اتصل
القضا بحق امته او لغيره ومدبر به استقر فثبت احكامه فلو جاء
مسلم بعد ذلك فاما كان قائما من ماله في يد ذمة له ان يأخذ منهم لم

الوارث خلفه لم يستغنايه عنه فلا جاء مسلماً احتاح اليه وما ازاله الوارث
 عن ملكه لم يسبل له عليه ولم على اتمات او لم يرد و مدبريه لم ينال القاضي
 قضى بعقوبته في وقت كان القضاء جازاً فنفذ قضاءه وكوجاه مسلماً قبل ان
 يقضى بذلك فكانه لم يزل مسلماً لما قلنا من تلحق بدار الحرب بما له ثم ظهر
 على ذلك المال فهو في مال الحرب فان لم يرجع واخذ ما كان يظهر على
 ذلك المال فوجد به الورثة قبل القسمة رد عليهم لانه لما قضى بالحاقه و
 قسم ماله بين ورثته الموجودين صار ملكاً لهم فيصير المرتد اخذ مال الورثة
 وهذا حكم الحرب متى اغل مال المسلم مرتداً اعتق من هب او باع او شوى
 ثم اسلم جاز ما صنع وان قتل او مات على رقبته ان لم يدار الحرب
 وقضى بالحاقه بطل ذلك كله وقال ابو يوسف ومحمد يجوز ما صنع في
 الوجهين لكن عند محمد كما يجوز تصرف المرتد في نفسه في بيت كايون
 تصرف الصحيح كما ان الصفة يعتمد الاهلية والنفاد يعتمد الملك وقد
 وجد فوجب ان ينفذ في حقيقته ان المرتد حرم في نفسه ويجب ادبنا
 والحرم في متى فمضى قفت يده حتى ينفذ تصرفاته بالجماع فلما
 هذا ويخرج عن المرتد للسلام خرا كان او عبداً فان لم يقتل لقوله علم
 من يدل ديناً فافتلوه ونجس المرأة المرتدة على الاسلام ولم يعقل خرقه كانت
 او امة وقال الشافعي يقتلان لم يردوا الرجل مبيحة للفعل من حيث
 انها جنابة متغلظة فيسأطرها عقوبة متغلظة وردة المرأة تشاركها في
 ذلك فتشاركها في وجبها وكنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النساء ولم يمت

ارتداد بيته
 عند من يقتلان

محل مني الامتلاء بيته

المصل تأخير المجزئة الى دار الحرب اذ تجهلها محل مني الامتلاء او انما عدل عنه
 دفعاً لشربنا خرقه والخراب ولم يوجه ذلك من النساء لعدم صلاحية البنية
 بخلاف الرجال فصارت الزندة كالمصلحة في المدة جرحاً من له ما جرحاً
 في الشرع وحق المولى في المراجعة واذ ارتد الصبي الذي بعث ارتداد
 عند أبي حنيفة ومحمد وجب على الاسلام ولم يقتل وقال ابو يوسف
 ارتد او ليس ما ارتد او اسلامه وقال بقدر الشافعي اسلامه ليس بالسلام
 كما في الاسلام انه تبع لم يوتيه فيه فلا يجعل اصلاً له لانه تلزمه الاحكام بشروطها
 المضرة فلا يوهل له ولتأدية علياً رضى الله عنه اسلم في صباه وقبح النبي صلى الله عليه وسلم
 وافتحانه بذلك مشهور ولم ينفذ في حقيقته الاسلام والخفايوس لم ترق وما
 يتعلق به سعادة ابدية ونجاة بعقوبة وهي من اجل المنافع وهو الحكم للملك
 ولم في البرقة انها مضرة محقة بخلاف الاسلام على اصله لم ينفذ لانه
 يتعلق به اعلى المنافع ولما في حقيقته ومحمد انما هو جرح حقيقة ولم يرد في حقيقته
 كما في الاسلام انه لم يجز على الاسلام لما فيه من النفع ولم يقتل لانه عقوبة
 والعقوبات موضوعة من الصبيان من جهة علمهم ذنبهم ففرض العهد في حق
 بدار الحرب فمن من له المرتد لما قلنا انه اذا ايسر صار كذا بخلاف المرتد
 لم ينفذ على الكفر جازاً لانه لم يلزم الاسلام مرتداً حتى يدار الحرب
 وله عند قضى به لم ينفذ فكانه ثم جاء المرتد مسلماً فالكفاية جازية لما قلنا والكا
 والوجه المرتد الذي اسلم لانه لما ثبت له حكم الحيا وصار للمسلمين بحكم الخلافة
 كوكيله فيما يصرف في ماله مرتداً له مال الكسبه في حال الاسلام ومالك

ان يقاتل الاسلام

الكتسبة في حال الرقة فاسلم فهو له وان لم يرد الحرب ومات على
الرقة فمات له في حال الاسلام فلو رثته من المسلمين وما كان له في حال
الرقة فهو في حال ابو يوسف ومحمد الكسبان للورثة وقال الشافعي
الكسبان في قوله صلعم لم يرث المسلم الكافر وكما انه لما صرته رقة
عنده ما بلا توقف مع ملكة فوجب النقل الى الورقة وكل في حنيفة
ان المذنب مستند الى حالة الرقة ليكون فيه ثوريت المسلم بالاسلم
وهذا لما يتاقي فيما اكتسبه بعد الرقة مرتد وطى جارية نصرانية كانت
في حال الاسلام فمات بولدها كثر من خمسة أشهر منذ ارتد فادعاء
في ام ولد له والولد حر هو ابنه ولم يرثه فان كانت الجارية مسلمة
ورثه الميراث من مات على رقة او لم يرد الحرب لم يرثه اذ كانت
نصرانية كانت الولد مرتدا تابعا له بيه والمرتد ليس باهل للارث وان
كانت مسلمة كان الولد مسلما تابعا لها والمسلم اهل للارث مرتد قتل
رجلا خطا ثم لم يمت او قتل على رقة فالدية في مال الكتسبة في الاسلام خاصة
وقال الدية فيما اكتسبه في الاسلام والرقة لم يرثه العاقله لم يخل من
المرتدة وانما يجب في ماله وعند بي حنيفة ماله كسب الاسلام وعندهما
الكسبان جميعا ماله مسلم قطعت يده عمدا ثم ارتد ثم مات من ذلك على رده
او لم يرد الحرب ثم جاء مسلما ثم مات من ذلك على القاطع نصف الدية
في ماله لورثته فان لم يلحق ثم اسلم ثم مات فعليه الدية كاملة وقال محمد بن
يحيى لم يجز نصف الدية لان اعتراض الرقة او جبا هذا الجناية فاذا اسلم

عنه

وجب ان لا يتقلب الى الضمان فكما ان الجناية وقعت في محل معصوم من
في محل معصوم فوجب ضمان الدية كما اذا لم يتقلب الرقة كتاب ارتد ولم يرد
بل راد الحرب والتسبعا والاطاع المالك واني ان يسلم ويقتل فانه يوتي
بالمعكاسه وما في فلورثته لان المكاتب انما يملك الكسابة بسبب الكفاة
والكفاة لم يتوقف بالرقة فلا يتوقف المالك اذا ارتد الزوجان ثم اسما
مخافهما على نكاحهما وقال في بطل النكاح لان المرتد ليس من اهل
وبقا الشيء لغير اهل مستحيل في لنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم
فلو ارتد احدهما قبل الآخر او ارتدا ثم اسلم احدهما قبل الآخر فسلك
النكاح لانه ان الرقة يتقبل النساء قبل الدخول فبعده في الاسلام
احد الزوجين لم يتقبل قبل الدخول فبعده غيراته ان كان في دار الحرب
سلام يتوقف على قضاي القاضى انهما اسلم وان كان في دار الحرب في
على قضى ثلثي حيزه وهو مسئلة آخر الباب وعند الشافعي في الفضلين
يتقبل ان كان قبل الدخول بها وان كان بعد الدخول لم يتقبل حتى
ينقضي العدة وهي ثلثي حيزه في كتاب النكاح ثم الفرقة بالرقة والمباة اذا
كان هو المرتد او هو الميراث عند بي حنيفة في الوجه الاول فرقة بغير
طلاق في الوجه الثاني فرقة بطلاق وعند بي يوسف هاجمها فرقة
بغير طلاق وعند محمد بن فرقة بطلاق بغير طلاق ان هذه فرقة في وقت
بسبب يشترك فيه الرجلان فلا يكون طلاقا ولا حيزا هذه فرقة من
جهة الزوج فصار طلاقا ولا في حنيفة ان الفرقة بالرقة تقع بمعنى

اسلما

فرقة بالرقة
بغير طلاق او بغيره

الثاني والثاني لم يصلح مستفاد بالملك ليكون طلاقاً في الإبراء
 وقعت بسبب غوات ثم اتت في ذلك يضاف الى الزوج فتشابه
 الفرق بسبب الحب والعنة **باب في الأرض**
 التي سلم عليها أهلها أو دفع عنوة جيش ظهر أو لا يظهر
 من الروم فان شأنا الإمام جعله زينة ووضع عليهم وعلى أراضيهم كرامة
 وان شأنا حشمهم وقسم ما بقي بين الذين اصابوه من المداول فقله عمر
 رضي الله عنه باهل السواد والثاني فقله رسول الله صلى
 باهل خير فكان كل واحد منهما مأثوراً وكل أرض فتحت عنوة ما
 بالقتال فوصل اليها ماء النهار فهي أرض خراج استدل السواد
 العراق وما لم يصل اليها ماء النهار واستخرج منها عين في
 أرض عشرة لقوله صلى ما سقته الساقية الحشر وما العيون
 بمعنى ماء السماء وما استلم عليه اهل الذمة فهي أرض عشرة
 يريد به إذا لم يسق بماء النهار التي يكون تحت ولاية السلطان
 لما قلنا في كتاب الزكاة ومن احيا أرضاً بغير اذن الإمام لم يكن
 له الا ان يجعلها له الإمام وقال في له وان لم يجعلها له الإمام له
 لقوله صلى من احيا أرضاً ميتة فهي له ولا في حنيفة قوله صلى
 ليس للمراة ما طابت به نفس امارة وبه تبت ان الحد يشك ان
 اذا نال شرعاً للحكم **باب استيلاء الكفار**
 بمبدأ من العدو فاشترى رجل فاخرجه ففتحت عينه فاجازوا

فان المولى ياخذ بالثمن الذي اخذ من العدو وان شأنا المولى
 الله صلى جعل للمالك القديم حق المخذل بالثمن ان يشأ ولم يأخذ المداول
 له لو ثبت ثبت ابتداء بالدرهم والدرهم لم يؤخذ بمثلهما لانه
 لم يثبت في الزيادة والنقصان ابتداءً ربوا ولم يخط شئ من الثمن
 له ان القايث ومنك لم يقابل ثم عتق ابق الى دار الحرب وذهب
 معه فرس في متاع فاخذ المشركون في كل كره فاشترى رجل فخرجه
 فان المولى ياخذ العبد بغير شئ من الفرس في المتاع بثمنه ان يشأ
 وهذا قول ابي حنيفة وقال ياخذ المولى العبد وماله بثمنه ان
 شأنا في العينة لحي المالك لقيام يده وقد زالت وهذا لو اخذ
 من دار الاسلام ملكوه وكه الله ظهرت يده على نفسه بالخروج
 من دارنا ان سقوط اعتباره لتحقيق يد المولى عليه فكيف له من
 الانتفاع وقد نزلت يد المولى فظهرت يده على نفسه فصان
 معصوماً بنفسه فلم يبق محلاً للملك بخلاف المتردد له في يد المولى باقية
 فيه لقيام يد اهل الدار فمع ظهور يده وكذلك البعير اذا نزل اليهم
 فاخذ فاشترى رجل آخر بالف فليس للمولى الاول ان ياخذ
 من الثاني في المشتري الاول ان ياخذ من الثاني بالثمن لم يبق له سر
 المرة الثانية في يد المشتري الاول ثم ياخذ المالك القديم بالثمن ان
 شأنا في العبد انما قام عليه بالثمن حتى يدخل دارنا بما فاشترى
 عتق مسلماً فاخذ دار الحرب عتق وقال لم يعتق له ان استحقاق

لهذا لو كان بطريق البيع وانتهى ذلك بالرجوع الى دار الحرب لعجز
 للمسلم ولا في حنيئة ان تغير البيع كان لقيام الامان فلما انتهى امانه
 تغير العتق مخلصا للعبد عبد حر في اسلم ثم خرج اليها فهو حر لانه
 ملك نفسه وكذلك لو ظهر المسلمون على تلك الدار بعد ما اسلم هو
 لم ان اجراءه اسبق فكان اولي **باب المستأمن**
 مسلم دخل دار الحرب بامان فادانه حر في اوار ان هو حر بتمام حرج
 الحر في ايمنا مستأمن لم يقض لواجبها على صاحبه له نقطاع
 الولية وكذلك لو كان حربيين اذ ان احدهما صاحبه ثم خرجا
 مستأمنين فخرجوا مسلمين قضيت بينهما لقيام الولية ولو
 اعتصب احدهما من صاحبه غصبا في المسلمين جميعا ثم خرجا مسلمين
 لم يقض بشئ من حله في الغصب صان وماله مباحا فصار ملكا له الا انا
 امر المسلم الذي دخل اليهم بامان واعتصب شئ من اموالهم
 من رجل منهم ثم خرجا مسلمين ان يرد عليه ولم اقض عليه لم
 الملك ثمن لما قلنا لكنه فسد لما فيه من نقض العهد فان شيه المشتري
 شرافا فاسد اخر في اسلم في دار الحرب فقتله فيها مسلم عمدا او خطأ
 وله ودية مسلمون هناك فلا شئ عليه له الكفارة في الخطا وقال
 الشافعي عليه الدية في الخطا والقصاص في العهد لانه اوقد ما معصوا
 لوجود العاجم وهو الاسلام لكونه مستجلبا للكرامة وهذه لامت
 العصمة اصلها المؤتمنة لخصول اصل الزوج ما في تناقوله تعالى فاذا كان

عبد

شراء

من قوم عدو لكم وهو مؤمن بدين ربكم مؤمنة لدية جعل التعزير كل التعزير
 يوجبها الى حرف الفاء او الى كونه كل المذكور يفتى فيه ولو ان العصمة
 المؤتمنة بالدية لم تكن لادبي خلق بتجلا اعياء التكليف والقيام بها تحريم
 التعزير في الاموال تابعة لما اتا المفارقة فلما صل فيها الاموال لم ان التعزير
 يؤذن بخبر الغاية وكذلك في الاموال دون النفس من ان من بشرطه
 التماثل في هو في المال دون النفس فكانت للنفس تابعة ثم العصمة
 المفارقة في الاموال المخران بالدار لانه في الغرة بالمنفعة فكان لكل في النفوس
 الى ان الشرح اسقط اعتبار منعة الكفر لما اتا الله اوجب ابطالها والمرتكب
 والمستأمن في دار ما من اهل دارهم حكما بقصدهم الى انتقال اليها رجل
 قتل مسلما خطأ او لدية او قتل حربيا دخل دارا بامان فاسلم والدية
 على عاقبته ياخذها المام وعليه الكفارة اما الوجوب فللعصمة والشرع
 في بيت المال لعدم الوارث وان كان عمدا في المسلمين بجهل لقصاص
 لم ان المقتول محصون والو في معلوم فان شأ المام قتله لم تده ماله
 له على العامة وان شأ اخذ الدية لم تنفعهم فيها الكفر وليس له ان يعفو
 لم ان القود للعامة لدية مسلمان دخل دار الحرب بامان فقتل احدهما
 صاحبه عمدا او خطأ فعلى القاتل الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطا
 فان كانا اسيرين فلا شئ على القاتل له الكفارة في الخطا عند لي حنيئة
 ق قالا في الاسيرين ايضا الدية في العهد والخطا لم ان هذا امر عارض
 وليس باصلي فلا يبطل العصمة كال دخول بامان ق قالا في حنيئة ان الاسير

مقبول في دار الحرب فصار تابعاً لهم فبطل به المجرأ أصلاً حتى دخل داراً
بأمان فأودع رجلاً ملكاً أو أقرضه ثم حوّل دار الحرب فأخذ أسيراً أو ظهر على
الدار فقتل فالوديعة في يده صار يبيع ما فلكل ماله والقرض باطل له حتى
يذكر عليه إليه فكل فسقط عنه ولو قتل ولم يظهر على الدار فالقرض
والوديعة لو رتبته لم يصر يبيع ما فلكل ماله حتى دخل داراً بأمان
وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أودع بعقده حتى
وبعضه ذميّاً وبعضه مسلم فأسلم ههنا ثم ظهر على الدار فذلك كله في
أما المالك فلا يتم لیسوا تحت ولاية أبيهم ليصيروا في معنى نفسه وأما
الموال فلا يملك لیسوا مضمومة ولو أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على
الدار فذلك الصغار أحرار مسلمون تبعاً لهم وما كان من ماله أو وديعة
في يده مسلم أو ذمي فهو له لم يدر لها حتى فلا يصير ذميّاً ما سوى ذلك
فهو في يده لم يصر يبيع ماله ولو أسلم في دار الحرب ولم يهاجر الدنيا حتى
ظهر على الدار فأكان في يده من ماله فهو له لم يدر سبقت يده المسلمين
للم العتق فانه في يده تبع لدار الحرب محفوظ بيد سلطانهم والتابع لا يواد
المال فما ليس في يده ان كان في يده مسلم وديعة او في يده ذمي فهو له ايضاً
لان يدر منها حتى يه كيد فيكون ما في ايديهما كما في يده وان كان في يده الحرب
يكون في يده فلنا وان كان في يده المسلم عصياً او في يده الذمي فهو في يده
اي حبيفة وعنده ما يكون في يده الكبار وامرأته وما في يدها من
في آتاء اولاد الكبار فانهم كفار حتى في آتاء الراهة فلا تملك ذمة حربية وأما

الجنين فعندنا في يده قال الشافعي لم يكون في يده الا لو ولد مسلم تبعاً لبيه
قلنا بلى ولكنهم يفتون تبعاً لبيته والمسلم محل للكل في الجملة اذا كان ذميّاً
ومن قال من عبيد فهو في يده لما تمتد على من له ماله ماله ماله
في يده الصغار أحرار مسلمون لان المنفصل لا يبيع الماله في الرق
رجل قتل رجلاً مسلماً ومما من عسكر أهل البقي ثم ظهر عليهم فليس عليه
شيء لانه حين قتله لم يكن نوا تحت يد امام أهل العذر ولو غلبوا
على مصر فقتل رجل من أهل مصر رجلاً ثم ظهر على مصر فانه يبيع
له لم يدر يقطع ولا يه أهل العدل عنهم يرد به اذا لم يجر فيها احكامهم
رجل من أهل العدل قتل باعياً فانه يرثه لانه لم يدر ان قتل الباع
العاذل وقال كنت على حق وانا المالك على حق فدرته وان قال قتلته
وانا اعلم اني على الباطل لم يرثه وهو قول محمد وقال ابو يوسف
لم يرث الباع في الموجهين جميعاً لان التاويل النابك لم ينزل منزلة
المعص في حق استحقاق الميراث ولها ان هذا القتل يشاوي الحق
في حق احكام الدنيا حتى لم يجب به الضمان فلا يجب به الحرمان ويكره
بيع السلاح من أهل الفتنة وفي عسكرهم لم يدر اعانة على المعصية ويكره
ان يبتدأ الرجل اباه من المشركين فقتله لم يدر امر بالمعروف في مصاحبه
ينقض الكتاب فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره كيلا يلحقه ما ثم قال
بان يفسر بالقران في دار الحرب لم حاجته اليه قال الطحاوي في النهي
كان عند قلة المصالح **باب الاستهانة بالجنين**

رَجُلٌ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارْتَسَا فَنَقِيَ قُرْسَهُ اَتَمَّطَى لَهُ سَتَمٌ فَارِسٌ وَان
 كَ حَلَمًا رَجُلًا ثُمَّ اشْتَرَى قُرْسًا فَلَهُ سَتَمٌ رَاجِلٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ عَلَى الْعَكْسِ
 لَمْ يَلْ سَبَبٌ مِنَ الْقُرْسِ وَالْقَتَالِ فَيُعْتَبَرُ خَالُ الشَّخْصِ عِنْدَهُ مِنَ الْمَجَاوِزَةِ وَ
 سَبِيلُهُ إِلَى السَّبَبِ كَالْخُرُوجِ مِنَ الْبَيْتِ وَكُنَّا انَّ الْمَجَاوِزَةَ نَفْسُهَا تَقَالُ
 لَمْ تَهْ يَلْحَقْهُمُ الْخَوْفُ بِهَا وَالْحَالُ بَعْدَ مَا حَالَهُ الدَّوَامُ وَلَمْ يُعْتَبَرْ بِهَا عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَتَحِلُّ يَسْتَمُّ لِقَرْنٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَسْتَمُّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ
 يَسْتَمُّ لِقَرْنٍ سَبْعِينَ وَلَمْ يَسْتَمُّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ نَظِيرُ سَبِيلَةِ الْمَرْأَةِ مَعَ خَارِجِهَا
 فِي النِّفَقَةِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ رَجُلٌ مَاتَ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَا
 شَيْءَ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ الْخُرُوجِ فَلَهُ شَهْمَةٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا
 مَاتَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ أَمْرِ الْبَيْتِ يَوْمَئِذٍ لَمْ تَنْسَبِ الْمَلَائِكَةُ اسْتِغْلَاءً إِذَا
 وَرَدَ عَلَى يَدِ الْبَاحِ كَمَا فِي الصُّيُورِ وَلَمْ يَنْسَبِ الْمَلَائِكَةُ اسْتِغْلَاءً سِوَى اثْبَاتِ الْيَدِ
 وَقَدْ تَحَقَّقَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاتَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْحَقُّ
 ثَابِتٌ فِيهِ وَالْقِسْمَةُ تَبَعُ مَعْنَى قَبْلَ دَخْلِ تَحْتَهُ وَلَمْ تَنْسَبِ الْمَلَائِكَةُ اسْتِغْلَاءً اثْبَاتِ الْيَدِ
 الْحَافِظَةِ وَالنَّاقِلَةِ وَالْثَّانِي مِنْهُمْ لَمْ يَنْسَبِ الْمَلَائِكَةُ اسْتِغْلَاءً وَوَجَّهَ
 ظَاهِرُ رَجُلَاتٍ فِي بَيْتِهَا سَنَةً فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الْعَطَايَةِ تَبَعُ فَلَا يَمْلِكُ
 قَبْلَ الْقَبْضِ وَأَهْلُهُ مَنْ يَعْمَلُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَاضِي وَالْمَدِينِ وَالْمُعْتَقِ
 وَهَذَا فِي زِمَانِنَا فِي الْإِسْلَامِ يُعْطَى لِمَنْ كَانَ لَهُ مَرْئِيَّةٌ خُزْمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ
 مِثْلُ زَوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَوْلَادِ الْهَاجِرِينَ وَالْمَنْصُورِينَ وَيَكُونُ الْجَعْلُ
 مَادَّةً لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ يَرِيدُ بِهِ أَنْ يَضْرِبَ إِلَى مَامِ الْجَعْلِ عَلَى النَّاسِ لِشَهَادَةِ

رَجُلًا

عليه السلام

قاضي مدبر بن

بدر بن زنا فاعلمت بغيره

وَأَمَّا كَرُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ شَهْمَةِ الْحَرْبِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَنْ يَبْأَسُ بِأَنْ يَقْدِرَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ
 بَعْضًا لَوْ قَوِيَ الْحَاجَةُ إِلَى الْجِهَادِ **بَابُ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلَ بِلَادُهَا**
 حَرْبٌ دَخَلَ دَارُهَا بِلَادُهَا فَيُقَدِّمُ لِلْمَامِ فِي أَنْ تَخْرُجَ أَوْ يَكُونَ ذِي مَتَا تَمَلَّكَ لَجَدَ
 ذَلِكَ سَنَةً فَهُوَ ذِي فِيهِ عَلَيْهِ الْخُرَاجُ وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الْحَرْبَ لَمْ يَكُنْ لَنْ يَطْلُ الْكَلْبُ
 فِي دَارِهَا فَيَصْرُحُ خَرَّبًا لِلْكَفَّارِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَنْ يَقْدِرَ مَا يَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ
 فَإِذَا دَخَلَ يَنْبَغِي لِلْمَامِ أَنْ يَقْدِمَ إِلَيْهِ فِي أَوَّلِ مَا دَخَلَ أَنْ يَضْرِبَ مَدَّةً مَعْلُومَةً عَلَى
 مَا يَقْضِي رَأْيَهُ وَيَقُولُ لَهُ إِنْ حَاضَرَتْ هَذِهِ الْمَدَّةُ جَعَلْتُكَ مِنْ أَهْلِ الدِّينَةِ فَإِذَا
 جَاوَزَ مَدَّةَ جَعْلِهِ نِمْطًا لَهُ التَّزَمُّ أَحْكَامُنَا فَاسْتَأْنَفَ الْجُرْيُوتُ لِحَوْلِ بَعْدِهِ
 لِمَا أَنْ يَكُونَ شَرْطُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ كُنْتُ سَنَةً أَخَذَ مِنْهُ الْجُرْيُوتُ فَيَأْخُذُهَا مِنْهُ جَنِيدٌ
 حَرْبٌ دَخَلَ دَارُهَا بِلَادُهَا فَاشْتَرَى أَرْضَ خُرَاجٍ فَإِذَا وَفَّعَ عَلَيْهِ فَهُوَ ذِي لَمْ يَنْسَبِ
 إِذَا وَفَّعَ عَلَيْهِ فَقَدْ لَمْ يَنْسَبِ عَلَيْهِ تَعْلُوقُ الْمَقَامِ فِي دَارِهَا خَرِيبَةً دَخَلَتْ دَارُهَا
 بِأَمَانٍ فَيَتَزَوَّجُ ذِي مَتَا صَارَتْ ذِي مَتَا لَمْ يَنْسَبِ عَلَيْهِ التَّزَمُّ الْمَقَامِ نَعْمَةً وَأَنْ دَخَلَ خَرِيبَةً
 فَتَزَوَّجُ ذِي مَتَا لَمْ يَصِرْ ذِي مَتَا لَمْ يَنْسَبِ عَلَيْهِ الْمَقَامِ نَعْمَةً

كتاب البيع باب السلم

رَجُلٌ اسْلَمَ إِلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ دِرْهَمًا فِي كَرْحَنَةِ فَقَالَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مَشْرُطَةٌ كَرْدِيَّةٌ
 وَقَالَ رَبُّ السَّلْمِ لَمْ يَشْرُطْ شَيْئًا فَالْعَوْلُ قَوْلُ السَّلْمِ إِلَيْهِ لَمْ يَنْطَلِبْ مَعْتَقٌ
 لَمْ يَنْتَكِرْ مَا هُوَ حَقٌّ فَإِنْ قَالَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجَلٌ وَقَالَ رَبُّ السَّلْمِ كَانَ لَهُ أَجَلٌ
 فَالْعَوْلُ قَوْلُ رَبِّ السَّلْمِ لَمْ يَنْطَلِبْ مَعْتَقٌ تَكَرَّرَ مَا هُوَ حَقٌّ رَجُلٌ اسْلَمَ
 لِرَجُلٍ مِائَةَ دِرْهَمٍ فِي كَرْحَنَةِ مِائَةِ مَنَاهِدٍ مِنْ عَلَى السَّلْمِ إِلَيْهِ وَمِائَةُ نَقْدٍ

قال سلم في حصة الدين باطل لعدم القبض رجل اسلم الى رجل في كونه
 بغيره لم يعرف خياره فلا خيار فيه وانما عاين هذا التفتيش جاز لم يلم
 يتاخر التسليم فربما يملك التفتيش فيؤدي الى المنازعة بخلاف البيع فان
 القبض يوجب في الحال وكل شيء اسلم فيه وله حمل في مائة ولم يشترط
 مكان لم ينفى فهو فاسد ما لم يكن له حمل في مائة فهو جائز ويؤديه
 في المكان الذي اسلم فيه وقوله كذلك فيما له حمل في مائة لو جرد سبب
 وجوبه وان التفتيش يوجب التحيين او ضرره وجوب التسليم
 ولم يوجب فلا يتعين فيما له حمل في مائة ذكر ايضا في كتاب الجارات
 انه يؤديه في اي مكان شاء به اخذ مشايخنا رحمهم الله ولم يأت
 بالسلم في البيض والجوز عدا او صخر البيض وكبره سواء لمصطلاح
 الناس على اهدار التفاوت وله بائس بالسلم في العلوس عدا لالة
 ثمنه بطلت بمصطلاح المتعاقدين وهو قول ابي حنيفة وروي
 وقال محمد لم تبطل فلا يجوز السلم وله بائس بالسلم في السمل المالح
 وزنا معلوما او ضررا معلوما على جميع شرائط السلم والخبير في السمل
 الطري وزنا معلوما او ضررا معلوما له فلا ينقطع في زمان الشراء
 وله خير في السلم في اللحم وقال ابو يوسف ويحل اذا وصف من اللحم
 موضع معلوما بصفة معلومة جاز له اسلم في موزون معلوم وله في
 حنيفة ان السلم فيه مجهول لتفاوت تقع باختلاف العظم وله بائس بالسلم
 في الطشت والتمرة والخمين ويحد ذلك ان كان يعرف بالوصف

هذا بغيره

كان لم يعرف فلا خيار فيه لم يباع دينارا والدين لم يعرف الا بالوصف
 ولو استثنى من رجل شيئا من ذلك بغير اجل جاز استحسانا لجماع السلم
 فاذا رآه فهو بالخيار وان شاء اخله وان شاء تركه لم يشره اشترى شيئا لم يبر
 والمشتري في حكم كونه معلوم مع العقد عليه فالحق بالوجوب فيشتري الخيار
 واما الصانع قال ابو يوسف قدوة هو قول الصانع في المبسوط
 لم يخير ولا يختير على العمل لم يباع شيئا لم يبر رجل اسلم في كونه اخل الاجل
 اشترى المسلم اليه من رجل كذا فامرت بالسلم بقبضه فقبضها لم يكن
 قبضا حتى يكمل مائة من السلم اليه بامر من نفسه لم يجمع صفت
 بشرط الكيل وان لم يكن مسلما وكان قرضا فامر المستقر بقبض الكيل
 جاز له ان الفرص امانة فكان المقبوض من عين حقه في التقدير بقبض التفتيش
 من غير كيل فوجب كيل واحد للمشتري بحق الوكالة رجل اسلم في كونه
 فامرت بالسلم ان يملكه المسلم اليه في غير ايجاز لم يفعوله وهو غايب
 لم يكن قبضا لان الامر يتناول عينه معلوما للمسلم اليه فليبيع قبضا المسلم اليه
 مستغيرا للمورد فاقطع يد رب السلم عن الغرائر رجل اسلم جارية
 في كونه قبضا المسلم اليه ثم تقايل فافتت في يد المسلم اليه فعليه قيمتها
 يوم قبض لو تقايل بعد هلاك الجارية جاز وعلمه قيمتها للمسلم فيه
 بيع فصوت اضافة الم قاله التي بعد هلاك الجارية ابتداء بقا فتنسخ
 السلم فيه فيفسخ في الجارية ضرورية هو عاجز عن رد هاتين عليه
 قيمتها ولو اشترى جارية بالف درهم ثم تقايل فافتت في يد المشتري

ان يبر من سلمه فافتت
 ان يبر من سلمه فافتت
 ان يبر من سلمه فافتت

بطلت له قاله وان تقايلا بعد موتها فاله قاله باطله لان محل العقد
الحالية فان ماتت فلم يبق محل للعقد فلا يصح النسخ ابتداءً وبقاءً
اسلم عشرة دراهم في كرم تقايلا لم يكن له ان يشتري من المسلم
اليه براس المال بشئ حتى يقبضه لقوله عليه السلام لو لم تأخذ
المسكوك او راس ما كل قبضت اس المال اخذت بشئ بالبيع فثبت
خرجه للاستبدال في او غلظ وجوب القبض في المجلس رجل باع دينار
بعشرة دراهم وسلم الدينار ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوباً
فالباع في القبض فسلط القبض واجتهد في يد المصرف والاستبدال
يبطل القبض فجل له على آخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة دينار
بعشرة دراهم يريد به مطلقاً بها وفي الدينار ولم يقبض العشرة
تقاضي العشرة بالعشرة فهو جائز لان بشرطه صحة المقاصة فصح العقد
الاول فاضاه العقد الى الدين فثبت بطريق المقضا فصار كالمبيع بها
ولم يباع صح له فله يبيع قبض معين فكذا هنا **باب**
ما يجوز بيعه وما لا يجوز ولا يجوز الدرعي ولا يبيعها لهما
رد اعلى ما ليس بمالك للبايع ولا جاز ولا يجوز بيع سلع حطيرة لا يسطع
الخروج منها ولا يؤخذ له بصيلة به غير مثله في التسليم وتسمى السلة
او الخذة البايح ثم التاه في الحظيرة فان قدر عليه بغير حيلة جاز بيعه
له منه مقدور التسليم ولا يجوز بيع الخلل له من الهوام فتشابه الزاير
وتحوز عند محله والشاقي اذا كان محزاً له منه منتفع به وان كان

اجازة

له بئوكل كالحمار ولا يجوز بيع درو القز عند لي حنينة ويجوز عند محله
وكذلك عند لي سيف ان اظهر القز فيه وبيع بزره عند لي حنينة
لا يجوز عند لي الجوز مكان العانة والضرورة وكذلك بيع المثلج
التي صلح مني عن كل قلمه بغير التسليم وكذلك بيع لبن امرأته
قدح وقال الشافعي يجوز له مشروطاً من لثامه جزو المردى
وهو نجس اجزائه مكرم مصون عن المبتذل بالبيع وله فرق في ظاهر
الرواية بين لبن الحرة ولبنه وكذلك بشر الحنيزر في تحوز الانتفاع
للخوز له وفيه ضرورة لم يزل كل العمل بينا في غيره وله ضرورة الى
يجوز البيع وكذلك بيع شعور الناس له جزو من المردى كاللبن
وكذلك كل الانتفاع به له له دمي مكرم فلا يجوز ان يكون شئ منه منتفع
وكذلك بيع جلود الميتة قبل ان يذبح له منه محرم الانتفاع فاذا ذبحت
فلا بأس ببيعها والانتفاع بها اتخذت يمينه رضي الله عنها ولباس
بيع عظام الميتة وعصبتها وعقبها وصونها ومنها وشعرها والى
انتفاع بذلك كله له منه حيوة فيه ولا تحلها الموت فلا ينجس بمثل
فباعه من جل نغم ابه عند جاز له الذي ورد في المثلج المطلق
المأخوذ ليس بائع حتى لا يخذل وان قال هو عبد فلان فباعه وصلة
فباعه منه لم يجوز له ان يبيع حقهما رجل باع جارية فاذا هي غلام فلا بيع
بينهما لان الذكر والحيث من بني آدم جنسان فيعتل بالمستحقين بعد
تجارتهم الى النير وان كان من جاز الى الحصاد او الى الدباس او الى

لا يشتريه عن ابائه ولا ذواته بغير اذن الباع
ولا يشتريه عن ابائه ولا ذواته بغير اذن الباع

اجزائه

الجزاز فالبيع فاسد فان كفل الى شئ من هذه المواقف فهو جائز الى
صفة الدين في المصلح البيع هو التمرق وهو لا يحمل شئ من الجمالة هكذا
ما جعل في صفاته والدين في الكفالة يحمل جمالة مستند ركة قلنا
ما جعل في صفاته لعل في سفل في فسق طابع صاحب العلو على المهر
لم ان الهوا ليس على عند الناس في بيع الطريق هبة جاز له ما لم يعلم
وبيع مسيل الماء هبة باطل انه مجهول قبل بيع حق المور فيه روايتا
رجل اشترى عبد اخيرا وخبره فقبضه فاعنته او هبة فهو جائز
القيمة وقال الشافعي هو باطل في هذه المسئلة مبنية على ان البيع
الفاسد بعد القبض باذن البائع هل يقيد الملك عند لا يقبل له يجوز
فلا يملك به نعمة الملك في ان النهى سحر للمشرعية للتضاد وهذا لا ينفذ
قبل القبض فصار كما ان اباغ بالميتة او باع بالخمر للدراهم وكنات
ركن البيع صدق من اهله مضافا الى محكة فوجب القول بانفساده
والخفاء في المصلحة والمحلية والنهي يقرر المشرعية عند ما لم يقضائه
التصور فنفس البيع مشروعة وبه تنال نعمة الملك انما المحل هو ما جاز
كما في البيع وقت النداء وانما لا يثبت الملك قبل القبض كذا يؤول الى
تقرير النصار المجاور ان هو واجب الرفع بالمرستردار فيا المشتاع
عن المطالبة او في مسلم امر نصرانيا ببيع خمر او شرها فهو جائز وقال
ابو يوسف وسئل عن رجل اشترى من رجل مسلم ليس من اهل عميل الخمر والخمر
وتملكها وحكم تصرفه لو كيل ببيع للموكل فلا يجوز كما اذا وكل بشراحي

سنة

مخوسية وله ان التملك من وجهه للذي في هو اهل ذلك في انما ثبت
للمسلم حكما لم قصد بتملكه والمسلم من اهل ذلك كما ان اوردت الخمر والخمر
وصار كما ان كان للمسلم عبد فاذن نصراني او مكاني فاشترى الخمر
والخمر من يثبت الملك للموكل ببيعة رجل اشترى جارية ببيع فاسدا
فليس للبائع ان يأخذها حتى يودي الثمن فان مات البائع فاشترى من
اخرى باحتي يستحق في الثمن لم يبيع متباين بالثمن فيصير محبو متباين
رجل باع دارا ببيع فاسدا فبناها المشتري فعليه قيمتها ثم يبيع يوثق
في هذه الرواية وقال ابو يوسف ويحل ينقض البناء ويرد الدار على
صاحبها لم يحن البائع فوق حق الشفع ثم ذلك الحق ينحل بالبناء بل
ينقض حق الشفع فهذا اولى في كذا في حينة ان هذا امر حصل بتسليم
البائع وهو من جنس ما يردم فينقطع الاسترداد ولا كذلك الشفع
رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض فهو جائز وهو قول لي يثبت
وقال محمد بن زفر والشافعي رحمهم الله لا يجوز ان يبتى صاع نهى عن
بيع ما لم يقصر رجوعا الى اطلاق الحديث واعتبارا بالمنقول وصار
كالم جاز وكما ان كره البيع صدق من اهله الى محكة ولا غرر فيه لمن
الهلاك في القمار نادرا بخلاف المنقول في الغرر المبيح غررا انفساخ
العقد والحديث معلول بعملا بل الجواز والجاراة قبل على هذا
الحلاف ولو سلم بالمعقور عليه في الجارة والمناخر وهلاكها غررا نادرا
صراطان كره رجلا حتى باع عبد الممحر وان كرهه على طلاق او عتاق

وتقفا بضنا ساه

بيع

او كراج جازون قال الشافعي لم يجوز واذن المخرج البيهقي عندنا فان اتصل به القبض
افان الملك قال منعه فله في البيع وقع فاسد فلا ينقلب حراً كما اذا باع
وشرط فيه الحر استطعنا في كذا ان يقتض في البيع الفاسد فيفيد الملك وقيل
مترتلية وللشافعي في الطلاق في غيره قوله صلح لم طلاق في اغلاق والمغلاق
هو المكره هكذا فسر ابو عبيد رضي الله عنه في المعنى ان المكره يسلب
القصد والطراعية فصارت كالنائيم وكذا قوله صلح كل طلاق جائز لم
طلاق الصبي والمجنون والمعنى ان الطلاق مشروع في حق المكره بالذليل
الطلقة من النقص العقل وما روي من الحديث قلنا فسر غير في عبيد
بالمجنون فاما المكره رجل اشترى جارية فحسبناه وبقيها ثم باعها واخرى
معها من البايع قبل ان ينفك الثمن فحسبناه فالبيع جائز في التي لم يشترها
من البايع وبطل في الاخرى لان الفساد في التي اشترها كان محل الرد
من حيث الشبهة على ما يعرف في المختلف فلم يظهر ذلك فيها فتم البها
رجل اشترى جارية شراً فاسداً وقباضاً فباع الجارية ورجع فيها
تصدى بالرجوع ونظير البايع ما رجع من الثمن لم يشبهه الخنس بسبب
الفساد محل فيما يتبين كذلك لو اذن جلا اذ عي على آخر الفاقضاء
ايام ثم تصاد قائمه لم يكن عليه شيء وقد منح المذموم في الدرهم فالرجوع
يطبق له منه ملك فاسد له بمنزلة بدل المستحق رجل اشترى جارية وفي
منها طوق فيه الف فقال في قيمه الجارية الف فقال يا لقي درهم فضة
فقد من الثمن الف فقال ثم افترقا قال الذي فقد من الفضة لم يبق

حصّة الفضة في المجلس واجب شرعاً ولا تعارض بين الواجب وغيره وكذلك
 لو اشتراها بالفي متعال فضة ألف منها نسنة وألف نقداً فالنقد من الطوق
 لما قلنا بجواب أم ولد أو مبدرة فإنا في يد المشتري فلا صار عليه ولا يصحّ فيها
 له أن يهلّ بمقبوض الخصة البيع فكان مضبوطاً كسائر المموك فحكم في حقيقته أن ي
 جهة البيع بلحقة بالحقيقة لكن فيما يجمل حكم الحقيقة خلفاً عن ذلك لما فيها لاجل كالكفا
 باب فيما يكال أو يوزن أو يندرج أو يعد

فيا كمال اويوزن اوپنرج اوپنرج

فجاء برطلين من شحم برطل من البقرة فباس به وكذلك لوباع برطلين من شحم
برطل من شحم البقرة فباس به اجناس مختلفة وكذلك لوباع بيضة بيض من اوجون
يخوذ بين لهما عدد ثمان في ذلك لوباع فلسا بفلسين ان تمرقة بقرتين في ابيد
باغبانها وهو قول لبي سيب وقال يحمل ليخوذ فلسا بفلسين ويجوز تمرقة من
لوان الثمنية ثم بامصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاحها واذ انقيت اغانا لثمنيتين
فصار كما اذا كانا بغير اعيانها وكيع الدرع بالدرع من كمان الثمنية في حتما
تمش باصطلاحها اذ لمولية للغير عليها فتبطل باصطلاحها واذ ابطل الثمنية
يتغير بالتغيير من لم تعود وزنيا لبقا لمصطلاح علي الحد اذ في نقصه في حق
الحد فساد العقد فصار كالجوزة بالخوذتين فخلاص المفردة بها للثمنية خلقة
وخللاف ما اذا كانا بغير اعيانها لم ياتي بالكال في قوله عن خللاف
اذا كان اجلها متغير عنه لم يان الجنس بانفراد يحرم النساء وكل شيء ينسب
الى الرجل فهو زني ابد او تفسير هذا كل شيء يباع بالمال واتي هو وزني
شحم المواني قد رت بطريق الوزن فصار وزنيا دخل اشترى ما يكال

خلفت

او يؤذن ان يعطى فباعه قبل ان يكيله او يزينه او يكد فالباع فاسد فيما كان
 او يؤذن في المعنى انه اذا اشترى على انه كذا قفيز او كذا مثاق ومشار اليه
 وانما فسد له في النبي صلح عن بيع الطعام حتى تجرى فيه صاعان صاع البائع
 وصاع المشتري فلهما لم يجز فيه صاع المشتري ان الكيل من تمام القبض
 فيفسد القبض قبله ولو اشترى شيئا مائة رعة فباعه بعد القبض قبل الدفع
 جاز له ان يدفع منه واما الورديات لم يذكروا فيها في الكتاب قد روي
 عن ابي حنيفة انه ابطال البيع قبل الدرة وروي عنهما انها اذا رجع المشتري
 ما يكال او يؤزن موزن موزن بخصه عينا رة كلة او كلة كلة واما ويلة اذا كان
 في دعاء واحد لم يوزن بميز الميز غيره يوجب زيادة عيب في البيع فيصير
 ردا بغير حادف اما اذا كان في دعائين فوجد بلحاها فلا بأس ان يرد
 اذا كان قبضهما واد الخد الوعاء فاستحق بخصه فلا خيار له في رد ما في
 الشركة فيه لم يعد قبيحا حتى لو كان ثوبا كان له الخيار رجل اشترى زيتا
 على ان يترنه بطر و فيه و يطرح عنه مكان كل طرف حمسين و طلاف فاسد
 لم ين هذا شرط مخالف حكم العقد ولو اشترى على ان يطرح عنه بوزن
 الطريق جاز له شرط يوافق حكم العقد رجل اشترى عشرة اذرع من ثياب
 ذراع من دار او حمام فالباع فاسد وقاط هو جاز ان اذا كانت الدار
 مائة ذراع ولو اشترى مائة من عشرة اسهم فهو جاز بالاجماع كما انه
 عبارة عن ميع عشر الدار وبيع عشر الدار جاز في حنيفة ان الذراع
 اسم لما يندرع به المشوح وقد استعمل بالحقلة الذراع وهو البيع

وانه مجهول ولا كذلك السهم رجل اشترى دارا على انها الف ذراع
 فوجدها اكثر من ذلك فلهما ولو اشترى على انها الف ذراع بدينهم فوجد
 فهو بالخيار ان شاء اخذها واد في الثمن بحسب ذلك وان شاء تركها اصله
 ان الذراع في ما يدرع بمنزلة الصفة في المعيار لم ينع طول الدار وطول
 الشيء صفة والصفة تابعة فتستحق بالاستحقاق المبيع لكنه يحتمل ان
 يصير مقصودا فاذا قابل كل ذراع بكذا امارا فلا فاد اذ خسر
 المشتري لم ينع يشوبه ضرر وان انقص خسر المشتري لم ينع وان
 قل الثمن فقد انقص المبيع فكان نفعاً يشوبه ضرر وكذلك هذا في الثوب
 والخشب وسائر ما يدرع فان لم يقابل كل ذراع بدينهم بقي نفعاً فان اد
 في الدار عان سلم للمشتري من غير خيار وان انقص خسر المشتري من غير
 خط ورجل باع ذراعا من ثوب من اقله على انه يقطع البائع او المشتري او لم
 يذكر قطعهما فالبيع باطل لم يذرع البائع لم يذرع على تسليمه لم يضر رجل
 اشترى ثوبا بكل ذراع بدينهم ولم يعلم قبل الدرع فهو فاسد فان اعلم
 فهو بالخيار ان شاء اخذ ان شاء ترك وقاط يذرع الثوب بكل ذراع بدينهم
 علم او لم يعلم لم يضر طريق المرفة فامر لم يضر حنيفة ان الثمن كله مجهول
 اعتبر طريق المرفة و ابو حنيفة اعسر حقيقة المرفة رجل اشترى طعاما كل
 فبين يدينهم فالباع واقع على قبض واحد فان كاله و دفعه اليه كل قبض بدينهم
 جاز وقاط البيع جاز في جميع الطعام كل قبض بدينهم فابو حنيفة جاز البيع
 في قبض واحد فاسد البيع ثمة في الدار عان ثمة لم ينع البيع في الكل في الجوز

كل ذراع

المبيع

جميعا وجب صرفه الى المدينين الى ان البيع في ذراع من ثوب يبيع وفي ثوبين
 طعام يبيع وتجبر المشتري في مسألة القفران بغير ثوب المصنعة عليه رجل
 اشترى ثوبا في ذق فرق الطرف وهو عشرة اوطال فقال الباي غير هذا
 وهو خمسة اوطال والقول قول المشتري لان الاختلاف وقع في تعيين
 المقبوض فكان القول قول البايع كالمروي والعاصب **باب**
اختلاف البايع والمشتري رجل اشترى عبدين وقبضهما فادخلهما
 واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة القول قول المشتري مع لما ان يشاء البايع ان
 ياخذ الحق وله شئ له من ثمن الميتة قال ابو يوسف القول قول المشتري
 في حصة المالك فيهما الفارق على البايع فيتراد ان وقال محمد بن الحسن عليهما
 ويرد القاييم وقيمة المالك محمد بن علي اصله ان المالك لم يبيع الثمانين
 ان المانع هو المالك فيكون الامتناع بقدره ولو لم يبيع حنيفة ان الثمانين بعد
 القبض ثبت نقضا عند قيام السلعة وهو اسم لجميع اجزائها ولم يوجد الا ان
 يشاء البايع ان ياخذ الحق وله شئ له من ثمن المالك فيخذ البايع ثمنه حينئذ
 صار الحق كل البيع ثم تنسب المستحقا على قول ابو يوسف ان المالك
 بالله ما اشتراها بما يدعيه البايع فان نكل ثبت ما ادعاه وان نكل تخلف
 البايع بالله ما باعها بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكل فبسخان العقد
 في القاييم ويستقط حصة من الثمن ويلزم المشتري حصة المالك رجل
 اشترى جارية وقبضها ثم نقلا ثم اختلفا في الثمن فانهما يتحالفان في يهود
 البيع الموكل ان التحالف قبل قبض البيع معقول المعنى فيعدي الى ما هو مفاد

خلافه

وقال

سنة ثمانين

رجل اسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم نقلا ثم اختلفا في ثمن المال والقول قول السلم
 ولم يعود السلم لان المقالة في السلم لا يحتمل الفسخ لان المعقود عليه قد سقط
 فاحتمل العود **باب** **الخيار**
 رجل اشترى طعاما لم يره فقال قد مضى له ان يره لان الرضا بالشئ قبل العلم
 باوصافه لا يتحقق فلم يعبر فلم يلزم له ثمنه بناء عليه ولو وكل كيلا بقبضه فقبضه
 ونظر اليه لم يملك ان يرده للمهر عيب وان ارسل سورا فقبضه فله ان يره
 وقام الوكيل بمنزلة الرسول فله ان يرده لانه وكيل بالقبض وابطال الخيار
 ليس من القبضة ولا من حنيفة ان الوكيل بالقبض يملك القبض فيملك اتمامه وتمام
 القبض ههنا بابطال الخيار في بطلان الخيار مقتضى تميم القبض على الوكيل الموكل
 وهو يطر اليه ولا كذلك الرسول لانه نائب عنه فصار اليه اتمامه رجل اشترى
 عبد رطلي ولم يره فباع منه ثوبا او وهدبه فسله لم يرد منها شيئا لم يبيع
 وكذلك خيار الشرط في خيار الرؤية والشرط يمنع تمام التي حقيقة فيجوز ان
 التفريق لم يرد ذلك خيار العيب لا يبي اذا اشترى شيئا جاز له خيار الرؤية
 وانما يبطل خيار الرؤية بما جعل عمل العيار في حقه واختلفوا فيه قال ابي حنيفة
 في جعل الجنس فيما يخص والشرع فيما يشترط والذوق فيما يذوق فله ان يرد هذا للشيء
 تعمل عمل العيار في حقه وقال ابو يوسف اذا وقف في مكان لو كان يري
 لراه وقال قد مضى يعني بعد ما وصف له بطل خياره ولم يعبر الجنس لانه ليس
 يعرف حال المعقود عليه لانه لم يوقف به على صفته فلا يصح معنى الرؤية
 رجل اشترى عبدا وشرط الخيار لغيره ثلثة ايام فايهما اجاز جازوا ايها

خيار الرؤية بشرط
 الكسفة

نقص انتقص لانه شرط الخيار للاجتناب لم ينع لم يطرق النية عن العاقد
تعلقه عليه مقتضى صحته ثبت لكل واحد منهما الخيار فأيها اجازا ونقص جاز
رجل باع عبد ا على انه بالخيار ثلثة ايام فقال في الثلث ود رة بعين محض من المشتري
يريد به تغيير علم من المشتري لم يكن ذلك نقضا وهو قول محمد وقال ابو
هو نقص لانه مسلط على الفسخ من جهة صاحبه فلا يتوقف على اذاجارة
ولهذا الميثاق رضاه وصادكا الوكيل بالبيع وكما ان الفسخ نوع ضرر فيق
على علمه وصادك فعل الوكيل بخلاف الاجارة لانه لما الزام فيه وكيف يقال
انه مسلط وصاحبه لم يملك الفسخ فلا تسليط في غير ما يملكه المسلط فان
مات في الثلث جعل القبض فعلى المشتري القيمة وان مات بعد الثلث جعله
التمن وان كان الخيار للمشتري مات في الثلث او مضت الثلث ولم يزل
او اجاز في الثلث فعليه التمن وحقها كباية البيع في المبسوط واذ شرط
الخيار اربعة ايام فالبيع فاسد وهو قول نضر وقال ابو يوسف يحل
ان اشترط الخيار عشرة ايام ان اكثر جاز فلو اسقط هذا الخيار قبل مضى
الثلث عند ابي حنيفة يتقلب جائزا خلافا لغيره لانه ان الخيار انما شرع للحاجة
الى السوي لئلا يندفع الغبن وقد بشر الحاجة الى اكثر فصادكا التخييل
في التمن لابي حنيفة ان شرط الخيار يخالف مقتضى العقد وهو اللزوم
انما جوازها بخلاف القياس فيقتصر على المدة المذكورة وانتفت الزيادة
لانه ان اجاز في الثلث جاز عند ابي حنيفة خلافا لغيره لانه انعقد
فاسدا ولا يتقلب جائزا لانه انه اسقط الفسخ قبل تقرر وقوعه جازا

كما اذا باع بالرقم وعلم في المجلس رجل اشترى امراته على انه بالخيار ثلثة
ايام لم يفسد النكاح وان وطئها فله ان يردها ولا يفسد النكاح وان
طئها فابرد لها بناء على ان خيار المشتري لم يمنع دخول السلعة في ملكه عند
خلافه لانه لما خرج عن ملك البائع فدخل في ملك المشتري يكون في ايلا
لم الى ملكه ولم عهد له به في الشرع وكه انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بان
يدخل المبيع في ملكه لم يجمع اليد في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل
له في الشرع لم رعا معاوضة تقتضي المساواة ولو ان الخيار مخرج نظر المتأخر
لشروي فيقتضي على المصلحة فيه وكو ثبت الملك بما يقتضي عليه من غير اختيار
بان كان قرينه فيقوت النظر رجل باع عبدا على انه بالخيار في احد ما ثلثة
ايام فالباع فاسد لجماله المبيع والثمن ولو باع كل واحد منهما خمسين على انه
في احد ما بعينه فالباع جائز لانهما معلومان رجل باع عبدا وشرط الخيار ثلثة
ايام فصداقة الفطر على الذي يصير العبد له وقال في على مرقع الملك يوم
الفطر لهما وظيفة المكن قلنا يلحق لكن الملك موقوف فلما ما يبتني عليه وحل
اشترى ثوبين على ان ياخذ ايتهما شاة بعشرة دراهم وهو بالخيار ثلثة ايام
فموجبان وكذلك ثلثة لم الحاجة مائة والجملة غير مقضية الى المتأخر
وكان بمعنى ما جاءت به السنة وهو شرط الخيار وان كانت اربعة ارباب
فالباع فاسد لان الحاجة اندفعت بالثلث ثم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التقيين وهو المذكور
في الكتاب وقال بعضهم لم يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير رجل

فان دكته كافا اردن تودها
بناء على ان خيار المشتري
لا يمنع دخول السلقة فيه
ملكه خلافا له

اشترى ارأ على انه بالخيار فبيعت دار خبيها فخذها بالشفعة فهو
رضا له ان طلب الشفعة دليل اختيار الملك فجاء ان اشترى بعلاما على
اشتما بالخيار فوضي احد هما فليس للآخر ان يرد وقال ابو يوسف وسئل
له ان يرد وكذا لو كان لهما خيار العيب او خيار الرؤية لم يثبت
الخيار كما اثبات لكل واحد منهما فلا يستط باسقاط صاحبه لما فيه من
ابطال حقه وله ان المبيع خرج عن ملكه عن عيب بعيب الشركة فلورق
احدهما ردة مبيعا وفيه الزام ضرر زاي وكيس من ضرر ورة اثبات الخيار
لها الرضى يرد احدهما لتصور اجتماعهما على الرضى من رجل اشترى جارية على
انه ان لم ينقل الثمن لثلاثة ايام فلا بيع بينهما فحينئذ ان اشترط اربعة
ايام فالبيع فاسد عند ابي حنيفة ولى يوسف اما عند ابي حنيفة اعتبارا
بالمخوفة وهو خيار الشرط فان نقل الثمن في الثلاثة فالبيع جائز اعتبارا بالثمن
به ايضا وقال محمد بن اربعة ايام او اكثر اعتبارا باصله وقال ابو يوسف
انبع السنة فيهما جميعا **باب المراجعة والتمن**
رجل اشترى ثوبا فباعه بدينار ثم اشتراه فباعه بعد ذلك بمائة درهم
عنه كل دينار فله ان يرد كل دينار ويقول اشترته بكذا وانما يقول قام
على بكذا والآن ابيعه مائة فان كان استغنى الثمن لم يده مائة
وقال يبيعه مائة على الثمن الاخير لم يرد هذا شراء جديد فوجب
ان يبيعه عليه المائة لم ان المراجعة بيع لما اشترى قريانا على حنيفة
انه استفاد هذا العقد فاكيد ذلك الرخ مع الثوب بعشرة وثلثا

لم يبيعه مائة

شبهة بالخيار فالحق به كانه اشترى ثوبا وخمسة بعشرة فبيعه الخمسة
بالمائة فبقي الثوب خمسة فبيعه مائة عليه عبد ياذي عليه
دينار فبيعه بمائة فاشترى ثوبا بعشرة فباعه بمائة الخمسة عشر
فان المولى يبيعه مائة على عشرة وكذلك لو كان المولى اشتراه فباعه
من العبد لم ينقض العقد الذي جوى بين المولى وبين العبد صحيح له شبهة العدم
فصار العبد بالعقد الاول مستثريا للمولى كانه اشتراه للمولى بالوكالة
في الفصل الاول وفي الفصل الثاني صار العبد بالعقد الثاني تابعا للمولى
كانه يبيعه للمولى بالوكالة فاعتبر العقد الاول في الثمن الاول مضارب
عشرة دراهم بالنصف اشترى بها ثوبا فباعه من ثوب المائة خمسة عشر
درهما جازا البيع عندنا وعند زفر لم يجز بيع المضارب من ثوب المائة
رب المائة من المضارب يرد به اذ لم يكن في المائة ربح وهي تعرف في الفضا
فاذا جازا البيع لو اراد رب المائة ان يبيعه مائة فانه يبيعه على اثنى عشر
درهما ونصف لم ين المضارب وكيل رب المائة من وجوه فصار يبيعه مع
رب المائة خمسة عشر درهما في حق نصف المائة باطلا لرجل اشترى جارية
فاعوزت فانه يبيعه مائة وثلثين لم يبيعه مائة لم يحبس بشايقا بله الثمن لم يده
بيع ولو فقا عيها بنفسه او فقاها اجنبي فقدم له المار من لم يبيعه مائة
حتى يبين له انه صار مقصودا فصار ثوبا يقابلها الثمن ولو اشترى جارية ثوبا
فوطئها وباعها مائة ولم يبين صح وان كانت بكر لم يبيعه مائة حتى يبين
لمن وطئ الشيب لم يوجب حبس شي يقابلها الثمن ولم كذلك البكر لم يوجب

والجنون في الصغير
حيث بدأ

لأن المخلص
راي يوسف
واختار الخ
التي كانت
السبع بالله
انقذ له

الم عند وجود ما جفأ رجل لشئ بيضا او بطيخا او خبزا او
جوزا كذا فوجد ما سدا فان لم ينتفع به رجع بالشئ كله له بغير العيب
بما قال وان انتفع به لم يرد له ان اكسر عيبا وقال الشافعي يرد له
بتسليم البايع وان لم يرد عندنا يرجع بنقصان العيب رجل لشئ
عيب من صفة واحدة فقبض احداهما ووجد له عيبا فانه يأخذها او
يردها كما يكون تغريقا للصفة قبل تمامها وان وجد بالتبعض عيبا
اختلفت المشايخ فذهب رجل لشئ جارية فوجد بها قرحا فادانها او كانت
رابة فزكها في حاجته فهو راسلته دليل له يساكن ولو ركبها ليرد
او ليس فيها او ليست شري لها علقا فليس برضا فالجواب في الركوب
للرد بجري على الم طلاق وفيها محمول على ما اراد الم يجد بداسها رجل
لشئ ثوبا قطعته ولم يخطه فوجد به عيبا رجع بالعيب فان قال البايع
انا قبله كذلك كان ذلك في حق الرد قايم لقيام البيع لكنه امتنع بحق
البايع فاذا ارضى زال المانع وان باعه المشتري لم يرجع بشئ علم او لم يعلم
له ما صار ممسكا لقيام حق الشئ بمقامه فصارت مبالا للرد وهو الحق
الم صلي فلا يرجع بشئ وان عاظه المشتري ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان
العيب وليس للبايع ان يقول انا قبله كذلك في الرد امتنع حكما
لهذا الزيادة ولو لشئ ثوبا فضضه احمر ثم وجد به عيبا يرجع بنقصان
العيب وليس للبايع ان يقول انا قبله كذلك في الرد امتنع حكما لهذا
الزيادة فصارت بمنزلة المالك ولو باعه بعد ما راي العيب يرجع بالنقصان

لم تن الرد كان متنعاً قبل البيع فلا يصير بالبيع ممسكا رجل لشئ عيبا قد
ولم يعلم فقطع عند الشئ فله ان يرد وياخذ الثمن وقال ليس له ذلك لكنه يرجع
بنقصان العيب بغير قيمته سارقا الى قيمته غير سارقا فالخامس ان البايعة
اجرى هذا الجري المستحقا فكان عيبا في الباقي مضافا الى ضمان البايع
وما جفأ هذا عن العيب وانما يضاف الى ضمان البايع الوجوب لعين
لما ان المؤخر في يد البايع سبب القطع والقتل وانه لم ينال في المالة فينفذ
القدر فيه لكنه متعيب فيرجع بنقصانه عند تخرجه وصادكا اذا
لشئ جارية حاملات في يده بالولد فانه يرجع بفضل ما بين قيمتها
حاملات الى غير حامل وانه ان سبب الوجوب في يد البايع والوجوب في يده
الى الوجوب فيكون الوجوب مضافا الى سبب السابق ما ذكرنا اذا ائتمل
المقصود وانه يقطع بعد الرد بجماله وجذت في يد القاصب وما ذكرنا من
المسئلة ممنوعة رجل رد عليه عبد بنصا قاض باقراره ان باه بغيره ان
تخاصم بايعة لم ين الباع الثاني انفسه حكم القاض فصار كان لم يكن فذلك
المحصنة في مستوى المسئلة الكتاب الجواب فيما يحتمل الحدوث وما
يحقق وان رد عليه بغير مضافا في بيع لم يحدث شئ لم يكن له ان
تخاصم الذي باعه وعلى قياس ما ذكرنا في بعض روايات البيوع انه حق
المحصنة رجل لشئ عيبا فاعنته على ما لم يجد به عيبا لم يرجع به
له ما صار حاسبا له ولو جسر عيبه لم يرجع فذلك اذا جسر يده
باب الوكالة بالبيع والشر

وهي بروت
في المحل

اشترى لي بيا

رجل دفع الى آخره ما قال يشترى بها طعاما فهو على الخطة والدين
 له انه هو المتعارف من الطعام في باب البيع والشرار رجل امر رجلا ببيع دابة
 فباع نصفها وهو جازن وقال له يوجد حتى يبيع النصف الاخر وان امره بشراء
 دار بعينها فاشترى نصفها لم يجزها له جماع وان اصل ذلك ان با حنيقة يفتخر
 العوم في التوكيل بالبيع ويعتبر المتعارف في التوكيل بالشرا وقال ماسوا
 واخرج من الجانيين تعرف في المختلف ولو اراد اربعينها فاشترى ما شقها
 مشتقا جازي يريده قبل ان يرد الموكل وانما جاز له انه قد يتفق الشرا
 من الباعة المستقيمة مشتقا رجل امر رجلا ببيع دابة فباعها
 قد فعلت ومات عندي وقال له من اشترى به لنفسه فالتوق قول
 الممرط ان عرضه الرجوع بالثمن والامر منكرو فان كان قد دفع اليه الثمن
 فالتوق قول المأمور ان الثمن كان مائة وقد ادعى الخرج عن المائة
 فكان القول قوله رجل قال له خري هذا العبد لغدا ان خباعه ثم انكر المالك
 ان يكون فلان امره بذلك ثم جا فلان وقال انا امرته فان فلانا ياخذ له
 قوله يعني فلان اقرار بالوكالة ولو قال فلان لم امره بذلك ان ياخذ المان
 يسلمه المشتري اليه فيكون بيعا له منه ويكون العدة عليه له ان يشتري
 له المأجود المراق له فقد بطل اقرار المرق فلزم المشتري ان يشتري فاذا
 سلمه واخذ صادره ببيع بالتعاطي كمن يشتري لغيره بغير امره لانه المشتري
 فان طلبه المشتري له فسلمه المشتري اليه واخذ كان بيعا بالتعاطي رجل
 امر رجلا ببيع عبده فباعه وبقي الثمن ولم يعرضه فرد عليه المشتري

ولو امره اربعينها
 فاشترى ما شقها

لما جدد بيا

بعيب لم يجد مثله بعينة او بابا يعين او باقرار فانه يرد على المبر
 ان الرد غير مستند الى هذه الحج ليعلم القاضي تعيينا بكونه عند البائع ومعنى
 شرط البينة والمبايع والقرارة الكتاب ان يعلم القاضي انه لم يحدث
 في مدة شهر مثلا لكن يشبه عليه تاريخ البيع فاحتج الى هذه الحجة فكان هذا
 رد على الموكل فلا يحتاج الوكيل الى رد وخصومة واما اذا كان العيب
 لم يحدث مثله ان رد عليه بعينة او بابا يعين فهو له رد للموكل ان البينة
 حجة في حق الناس كافة في الوكيل مضطر في التناول وان رد عليه باقرار
 لزمه المأمور له لعدم العاس لكن له ان يخامر الموكل فيلزمه بعينة
 او بتناول رجل قال له اشترى لي نفسك من موكل فقال له فقال للموكل
 يعني نفسي فلان بكذا فعلم هو له رد للمبر ولو قال يعني نفسي ولم يقل
 فلان فهو حر لم يرد عليه لنفسه لم يصلح للمساكن ما امر به لانه اعترف
 فلم يصير مستحقا عليه بقبول له يته في ذلك فاذا اطلق فالمطلق يصلح
 لهذا وهذا فلا يصلح للمساكن بقبول لنفسه بخلاف ما اذا اضاف ورجل
 وكل وكلا بقبول مال فادعى الزعم ان صاحب المال قد يستوفي فانه يبيع
 المال ويبيع رب المال فيستخلفه جمعا بينهما وان وكله برد جارية
 بعيب فادعى البائع ورضا المشتري لم يرد عليه حتى خلف المشتري لانه التدارك
 ثم ممكن لو وقع الخطا باسترداد ما قبضه الوكيل وهو غير ممكن ههنا
 لانه القاضي لو نسخ البيع ثم ظهر الخطا في التضا بالفسخ كان الفسخ باضحا
 عند لي حسيبة حتى ان عند محدد يجب ان يكونا سواء في التدارك ممكن في

اجتمع المبيع

عَنْتَ بِهَذِهِ الدَّعْوَى هَذَا الْبَاقِي وَتَوَادَّعَاهَا كُلَّهَا فَصَالِحُهُ عَلَى مَا نَبَّهَ بِهِمْ
فَأَسْتَحَقُّ مِنْهَا شَيْءٌ رَجَعَ لِحِسَابِهِ لَمْ تَقُلْ فَيَنْتَقِمْ مِنْكَ فَيَكُنْ فَوْجِبَ الرُّخُوعِ
رَجُلٌ يَبَاعُ عَبْدًا وَلِلْعَبْدِ وَبَاعَهُ الْمَشْتَرِي مِنْ آخِرَتِهِ أَرْعَاهُ الْبَايِعُ الْمَوَاقِلَ
أَنَّهُ ابْنُهُ فَهُوَ جَائِزٌ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ الْمَوَاقِلُ وَالثَّانِي قَالَ لَوْ لَمْ يَصْدُقْ
لَمْ يَكُنْ مَنَاقِصَ قُلُوبًا بَلَى فَيَكُونُ فِيهِ بَيِّنَاتٌ عَلَى الْخُتَاءِ أَغْنَى الْعُلُوقَ وَالتَّنَاقُصَ
عَقُوقَ فِي مِثْلِهِ **بَابُ بَيْعِ عَبْدٍ غَيْرِهِ**
رَجُلٌ عَصَبَ عَبْدًا فَبَاعَهُ ثُمَّ اعْتَقَهُ الْمَشْتَرِي ثُمَّ أَجَازَ لَوَلِيِّ الْبَيْعِ جَازَ الْعَقْدَ
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سُوَيْفٍ قَالَ يَحْمِلُ الْجُوزَ وَلَوْ قَطَعَتْ يَدُ الْعَبْدِ فَأَخَذَ أَرْبَعًا
ثُمَّ أَجَازَ الْبَيْعَ فَالْمُشْتَرِي يَصْدُقُ بِمَا زَادَ عَلَى نِصْفِ الثَّمَنِ وَلَوْ بَاعَهُ
الْمَشْتَرِي مِنْ آخِرَتِهِ أَجَازَ لَوَلِيِّ الْبَيْعِ لَمْ يَحِلَّ الْبَيْعُ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ يَبْعِدْ الْمَشْتَرِي
فَاتَ فِي يَدِهِ أَوْ يَحْتَمِلُ ثُمَّ أَجَازَ الْبَيْعَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ لَنَّهُ لَمْ يَعْتَقِ يَدَ ذِي الْمُلْكِ وَالْوَلِيُّ
لَمْ يَفِيدَ الْمُلْكَ وَلَوْ ثَبَتَ فِي الْآخِرَةِ يَثْبُتُ مَسْتَبَدُّهُ هُوَ ثَابِتٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ
وَجْهِ وَالْمَقْصُودُ لِلْإِعْتِاقِ الْمُلْكَ الْكَامِلَ فَصَارَ كَالْوِاعْتِاقِ الْخَاصِّ وَكَهَذَا الْمُلْكَ
ثَبَتَ مَوْقُوفًا بِتَصَرُّفٍ مُطْلَقٍ مَوْضُوعٍ لَمْ يَفَادَهُ الْمُلْكُ وَلَمْ يَضُرَّ فِيهِ فَيَنْتَقِصُ
لِلْإِعْتِاقِ وَصَارَ كَاعْتِاقِ الْمَشْتَرِي مِنَ الرَّاهِنِ وَاعْتِاقِ الْوَارِثِ عَبْدًا وَهُوَ
مُسْتَعْرِقٌ بِالذِّمَرِ إِذَا أَقْضَى الذِّمَرُ بَعْدَ ذَلِكَ خِلَافَ اعْتِاقِ الْخَاصِّ لَأَنَّ
الْغَضَبَ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لَمْ يَفَادَهُ الْمُلْكُ بِالْجَاعِ رَجُلٌ يَبَاعُ عَبْدًا بِرَجُلٍ غَيْرِ أَمْرٍ
وَإِقَامَ الْمَشْتَرِي الْبَيِّنَةَ عَلَى إِفْرَارِ الْبَايِعِ أَوْ رَجُلًا لِعَبْدَانِهِ لَمْ يَأْتِ بِمِثْلِ الْبَيْعِ
وَأَرَادَ رَدَّ الْبَيْعِ لَمْ يَقْبَلْ بَيِّنَتُهُ لِطُلَانِ الدَّعْوَى بِالتَّنَاقُصِ وَلَوْ أَنَّ الْبَايِعَ

بَدَلَ لَكَ عَنْكَ الْقَاضِي يَبْطُلُ الْبَيْعُ لَوْ أَنَّ طَلِبَ الْمَشْتَرِي ذَلِكَ لَمْ يَنْتَاقِصْ لَمْ يَنْتَاقِصْ
صِحَّةُ الْمَقْرَارِ فَصَحَّ فَكَانَ لِلْخَصْمِ أَنْ يُسَاعِدَهُ عَلَى ذَلِكَ بِمَجْلٍ غَضَبًا أَوْ لَمْ
أَوْ مَدَّ بَرًّا فَإِنِ فِي يَدِهِ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْمَدْرُودِ يَضْمَنُ قِيَمَةَ أَمِّ الْوَلَدِ وَتَحَالُفُ
يَضْمَنُ قِيَمَتَهُمَا وَقَدْ رَوَيْتُ أَنَّ مِنْ الْجَانِبَيْنِ فِي كِتَابِ الْقَاضِي مِنْ هَذَا الْكِتَابِ
رَجُلٌ يَبَاعُ دَارَ الرَّجُلِ فَإِنْ خَلَّهَا الْمَشْتَرِي فِي بَنَانِهِ لَمْ يَضْمَنْ الْبَايِعُ وَهُوَ قَوْلُ
أَبِي سُوَيْفٍ الْآخِرُ قَالَ أَبُو بُوَيْسٍ قَوْلُهُ وَهُوَ قَوْلُ تَحْرِيفِ الْبَايِعِ وَهُوَ
يُتَرَفُّ فِي الْمُخْتَلَفِ **بَابُ الشَّفَعَةِ**
خَمْسَةُ أَشْتَرُوا دَارًا مِنْ رَجُلٍ فَلِلشَّفَعِ أَنْ يَأْخُذَ نِصْبًا لِحَدِّهِمْ بِرَبْدِهِ
إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مَنَقُودًا لَهُمْ حَيْثُكَ يَقُومُ مَنَامُهُ فَلَا ضَرَرَ عَلَى أَحَدٍ فَلَوْ
أَشْتَرَاهَا رَجُلٌ مِنْ خَمْسَةٍ أَخَذَ هَاكُلَهَا أَوْ تَرَكَهَا لَمْ يَنْتَاقِصْ نِصْبُ لِحَدِّهِمْ
تَفَرَّقُوا بِالصَّفَقَةِ عَلَى الْمَشْتَرِي فَلَا يَقَعُ الْمَبْرُورُ رَجُلًا أَشْتَرِي أَمْرًا
وَفِيهَا تَحْلُفُ فِيهِ ثُمَّ أَخَذَ الشَّفَعِ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ يَدِ الْمَشْتَرِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ لَمْ يَنْتَاقِصْ
الْثَّمَنُ كَانَ مُتَصِلًا وَتَابَعًا لِلْعَقْدِ وَكَذَلِكَ لَوْ أَشْتَرَاهَا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ
ثُمَّ فَاثْمَرَتْ فِي يَدِ الْمَشْتَرِي وَلَمْ يَنْتَاقِصْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْتَاقِصَ لَمْ يَبْعَ لِلْعَقْدِ
بَعْدَ فَاثْمَرَتْ قَطْعُهُ أَخَذَ الشَّفَعِ جَمِيعَ ذَلِكَ مِنْ يَدِ الثَّمَنِ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ
أَتَا عَدَمَ أَخْلِ الثَّمَنِ فَلَا تَبْعَ صَارَ أَصْلًا وَآمَنَ عَدَمَ مَسْقُوطِ شَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ
فَلَا تَبْعَ زِيَادَةَ بَعْدَ الْقَبْضِ قَلَمَ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْتَاقِصَ مِنَ الثَّمَنِ بِشَيْءٍ خِلَافَ
الْفَصْلِ الْمَوَاقِلَ رَجُلٌ أَشْتَرَى بِصَفِّ دَارٍ غَيْرِ مَقْسُومَةٍ فَعَاسَمَهُ
الْبَايِعَ أَخَذَ الشَّفَعِ النِّصْفَ لَدَى صَارَ الْمَشْتَرِي أَوْ يَدْعَى لَمْ يَنْتَاقِصْ

لا يمنع

تكميل القبض والشفع لا ينقص القبض فكذلك ما جعل تكميلا له رجل لشرك
 دارا فقال الشفع اشترى بها بالقبض قال المشتري بالقبض قال قول
 قول المشتري ان الشفع يدعي استحقاق الشفعة بالقبض خصمه منكر
 فان اقاما البينة فالبينة بينة الشفع وقال ابو يوسف البينة بينة
 المشتري لما ثبتت الزيادة وكما ان بينة الشفع ملزمة وبينه الشفع
 لما ثبت بعد ما ثبت ذلك كان للشفع الخيار ان يشتري وان يشاء اخذ
 فكانت بينته احق ورجل باع دارا وله عبد ماذون عليه دين فله الشفعة
 وكذلك ان كان العبد من البائع فلم يولد في الشفعة له في معنى الشرا
 ولكل واحد منهما ان يشتري من صاحبه ولا يكون الرجل بالجدوع
 على الحايطة شفع شركة لكنه شفع جوار له في العلة في الشركة في
 العقار ولم يوجد له شفعة في القسمة لما بها يسب بيع يحسن
 وله خيار رد روية يريد به اذا اشترى دارا لم يرها فابطل الشفعة
 ثم رد ها المشتري بخيار الروية لم يجد الشفعة له نه فسخ محض
 وتسليم الملبى والوصي على الصغير جاز في قول لي يوف وقال محمد
 ودف من على شفيعته اذا بلغ له انه ابطال احق ثابت فشا به المقتان
 ولما ان هذا امتناع من التملك ابطال للمكثبات وهذا لم يورث
 والشريك في الطريق احق بالشفعة من الجار والشريك في البقعة احق
 من الشريك في الطريق ان الشفعة بالحوار والجوار متناوت والربح
 بالخشبة التي على حايطة الدار جار لما قلنا **باب الماذون**

الشفعة

عبد ماذون عليه دين يحيط بالرقبة باعه مولاه وقبضه المشتري
 فقيته فان شاء الغرماء ضمنوا البايح قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا
 المشتري وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا الثمن لم يمت هذا حكم
 وهو في معنى الموهوب والجواب في الموهوب كذلك فان ضمنوا
 البايح القيمة ثم رد علي المولى بعيب فلم يولد ان يرجع بالقيمة ويكون
 حق الغرماء في العبد ان سبب الضمان البيع والتسليم وقد قال عبد
 ماذون قيمته الف درهم وله عبد قيمته الف وعليه دين الف فاعتق
 المولى عبد عبد الماذون جاز عتقه فان كان الدين مثل قيمته لم يجز
 وقاله يجوز عتقه في الوجهين جميعا وعليه قيمة فالحاصل ان الدين
 ان اكان يستغنى بالرقبة وكسبه يمنع المالك للمولى عنده خلافا لما لم
 ما هو علة المالك لم يحتل وهو ملك الرقبة وله بحريته ان يملك الرقبة له
 ولكن بشرط الفراغ عن حاجة العبد وقد علم الشرط فلم يصرفه

باب مسائل متفرقة رجل قال له خري عبدك
 من فلان بالف على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن يسوي المثل فهو جاز وبأخذ
 المثل من المشتري والخمسمائة من الضمان وقال قد رد الشافعي جاز البيع بل
 ولمشي على الضامن في فرع الزيادة في الثمن والمثل لو قال على اني ضامن
 لك خمسمائة يسوي المثل ولم يقل من الثمن جاز البيع بالف ولمشي على الضامن
 بالجماع له زيادة في الثمن فلا يستحقه من غير ما يقابله تسمية وصوره
 ولم يوجب رجل اشترى جارية بالف وقبضها ثم اقال البيع خمسمائة او بالف

من الضامن

وخمسة بالمال قاله بالثمن الاول فالحاصل ان المال قاله فسخ عند حينة
المال يمكن ان لا يحدث ما يمنع الفسخ فبطل فلا يكون شيئا آخر وقال محمد
من فسخ المال يمكن جعله جديدا للمال يمكن ان لا يكون فسخا للمال يمكن
فبطل في قال ابو يوسف جديدا للمال يمكن فسخا للمال يمكن
فبطل لمحمد ان لفظة المال قاله من ضرورة للفسخ فوجب الجري على ذلك
ان يتخذ فيقتل للمال البيع له فمحمدا في يوسف ان المال قاله فبطل
المال بالمال بالتراضي فذلك جديدا للبيع فوجب الجري على ذلك المال اذا
تعد فيقتل للمال الفسخ له فمحمدا في حينة ان المال قاله ورفع
استقاط فلا احتمال معنى لم يتبدل الحال اذا ثبت هذا اذا قال بالمال خمسة
صحت المال قاله بالف عند لي حينة وقاله صحيحة بالف وخمسة وان قال
لخمسة ان لم يكن في البيع عيب قاله قاله بالف ويلحق اذ كرم خمسة وان
كان في البيع عيب قاله قاله لخمسة ويصير المخطوط بازاء النقصان
وهذا قول لي حينة في قاله قاله لخمسة في الوجهين من جعل في
دار فاقام بيعة انه اشتراها من فلان بالف ونقد الثمن اقام ثلاث
البيعة انه اشتراها منه بالف ونقد في الذي في يد عند لي حينة
وليوسف وعند محمد هي للمدعي والبيعان جائزان والمال قاله لخمسة
المال اصل عند تعارض الجمع فاما المكن فاما المكن ههنا انه قام دولة
الترتيب لانا ان ابدانا بشري المدعي الخارج لم يفتح بيعة عندي لعدم
اليلدكو قد ناسرا صاحب ليد فتح بيعة فكان الجمع في هذا فتعبر هذا

دلالة

الوجه هو لهما ان الحضير انفق على انهما لم يجز بينهما الم عقد واحد فيكون التقضا
بالعقد من قضا بغير دعوى فتعذر الجمع والتجميع فتعبر التها في قوله الف
بالمالف قصاص فذلك قولها لهما انه لم يفتح البيعان بقبض الما لير فيجب على
كل واحد منهما رد ان كانا قايما في ان كاناها لير في الما لير في تقاضا من رجل
اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطها الزوج فالتكاح جائز وهذا
قبض من المشتري لم لا يلزم استيلاء وقد فعل الزوج بتسليم لير
فصار كفعل المشتري بنفسه فان لم يطاها فليس يقبض من التكاح امر
حكيم لم استيلاء فيه رجل اشترى عبد افغاب قبل ان يفا الثمن قام البائع
البيعة انه باعه اياه فان كان غيبة معي فانه لم يبع في دين البائع لانه يمكن
ايصاله الى حقه من غير بيع فان لم يلد ابن هو بيع وان في الثمن لم العهد
في يد البائع فاذا اقر بذكر ظهر ان الملك لغيره مشغول فحقه لم يمكن
ايصاله الى حقه للمالبيع رجلا ان اشترى عبد افغاب احدهما فالحاضر
ان ينفذ في الثمن كله ويقبضه فاذا حضر الآخر لم باخذ نصيبه حتى ينفذ
شريكه الثمن وهو قول محمد وقال ابو يوسف ان دفع الحاضر الثمن كله
لم يقبض الم خصيبه وكان مطوعا فيما ادى عن صاحبه لانه ادى دين
غيره بغير امر ولهما ان الحاضر مضطر في اداء نصيب شريكه من الثمن
لم يمكن من قبض نصيبه من المبيع لانه الصفة واحدة فثبت له ولاية
للاداء بطريق الضرورة قصاص بمعنى الوكيل بالشر رجل تزوج امرأة
بغير امرها ثم طاهر منها ثم اجازت لنتاح فالطاهر باطل لان الظاهر

تبيين القرينة

ليس بحق من حقوق الملك ليتوقف وينفذ فيه رجل اشترى جارية با
 شئ من ذهب وقضة فها انصفان لانه اصفى اليها سوا فيكون منها
 سواء رجل له على آخر عشرة دراهم جيار فقضاء ذين فاهو لم يعلم
 فانفقها ان هلكت فمن قضاء هو قول محمد بن قال ابو يوسف يرد
 شل ذين فانه يرجع بدراهمه لانه المقبوض غير حقه وكما ان الزهري
 جنس حقه فوقع به الاستيفاء وانما بقي حقه في الجردة ولم يمكن تدراكها
 للأبصار الى اصل القضاء بالضمان على القابض حقه ممنع طير فرج
 في ارض رجل من قبل اخذ لانه مباح سبقت اليه يد الخلف فكون
 اخذ به وكذلك ان تكس فيها طير من اخذ فله لما قلنا عند بين
 رجلين اشترى ابو العبد نصيب احدهما وهو مؤسر فليشريكه الذي لم
 يع ان يفترق لالب وقد ذكرناه في كتاب العناق رجل اشترى دابة
 فرأى خارجها او اشترى ثيابا فرأى ظهر دها او مواضع الطير منها
 فليس له الخيار لان الرؤية لا يستوعب استحالة ذلك وتعذر
 تفسير عيان ما يعرف حال ساير الاجزاء ولو كانت مختلفة فغاب عن
 بصره طرف منها فله الخيار في الكل **كتاب الكفالة**
 رجل اخذ من رجل كفلا بنفسه ثم اخذ كفلا آخر فها كفلان لم يحكما
 التزام المطالبة وانه حمل المتعدد فالتزام الاول لم يمنع التزام الثاني
 رجل كفل بنفسه رجل لم يقل اذا دفعته اليك فانابري قد دفعه اليه
 فهو بري لانه كل من جهة قدمت رجل النفس عليه ام لم ولم كفاله في

صبيك خذ

الحرد والقصاص وقال ابو يوسف يحمل باسره لانه من وجهها التزام
 النفس وتسليم النفس ههنا وجوب له في حقيقته انها شرعت استيفاء
 محضا فلا يلزم القاضى فيما يني على الدد بخلاف ساير الحقوق والملازم
 حصر القاضى اما لو سمحت نفسه بذلك فهو جائز ولا تجبس فيها حتى
 يشاهد ان مستودار او رجل عدك يعرف القاضى لهما يصح لهما
 لاثبات المئمة والرهز الكفالة جائز ان الخراج لانه من رجل كفل
 آخر مائة درهم فكل رجل بنفسه على انه ان لم يواف به عند فعلية المائة
 والكفالتان جائزتان قال الشافعي لم يصح الثانية وهو الكفالة بالمال
 لان الكفالة بالنفس لم تصور عند لانه ان هذا تعليل سبب وجوب المال
 بالشرط فلا يجوز كالبيع ولنا ان الكفالة يشبه الذم ويشبه البيع
 فليشبهه بالذم مع تعليلها بما هو متعارف فتعليل الضمان بعدم الوفاء
 رجل كفل بنفسه رجل على انه ان لم يواف به فعلية المال فالتكفل عنه
 ضمن الكفيل لتحقق الشرط وهو عدم الوفاء رجل ادعى على اخر مائة دينار
 سودا او بيضا او بينهما ولم يبينها فكل رجل ان لم يواف به عند فعلية
 المال فان لم يواف به عند فعلية المال وهو قول ابو يوسف وقال محمد بن
 لم يبينها حتى كفل به رجل لم يلتفت الى دعواه لانه لم يستوجب الاحتضار
 الى مجلس القاضى فلم يصح الكفالة بالنفس ولم يصح الكفالة بالمال لم يثبت
 وكما انه اجمل الدعوى فصحة ذلك على اجمال البيان من جهة قارا
 بين انصرف بيانه الى اصل الدعوى فظهر به صحة الكفالة بالنفس

ثم كفل رجل

خلف
الثانية خلفا عنه **باب الكفالة بالمال**

رجل قبل عن رجل بالمال فآخذه صاحب المال فهو بائع من كلفه وإن أخرج الكفيل لم يكن بائعا عن الذي عليه الأصل اعتبارا بلا براء رجل قبل عن رجل بالب عليه بامر ففضاه للمالك قبل أن يعطيه صاحب المال فليس له أن يرجع منها لأن ذلك صار حقا للقباض على احتمال أن يؤدي الدين بنفسه فلم ينتف هذا الاحتمال براءة الأصل بنفسه فليس له أن يرجع فإن رجع رجا فله في يوم يتصدق به من ملك المقبوض يوم قبض كان ثابتا فالرج حصل على ملك صحيح فان كانت الكفالة بكر حنطه فقبضها الكفيل فباعها ورجع فيها فالرجع له ويستحب له أن يرد على الذي فضاه الكفيل في رواية هذا الكتاب وقال في كتاب الكفالة من الأصل يتصدق به وقال في كتاب البيوع يطيب له في قولهما يطيب له ولا يرد ولا يتصدق به من ملك المقبوض يوم قبض كان ثابتا فالرجع حصل على ملك صحيح ولا يخفى أن اقتضاه قاصر غير خال عن الشبهة لأن المكفول عنه بسبيل من أن يقضيه بنفسه فيسترد منه عينا ما أعطى فتمكنت الشبهة فوجب الخبث إلا أن هذا الخبث يثبت لحق المصيل فسيبيله أن يرد عليه رجل قال للكفيل ضمن له مالا بريت لي من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه لأن البراءة التي ابتدأها من الكفيل وانتهت بها من الطالب لا يكون له بالبراءة فيكون هذا اقرارا بالقبض وكذا قال ابن اقل لم يرجع له من البراءة التي تثبت من جهة صاحب الدين لا يكون له بالاستقلال فيكون هذا اقرارا بالقبض

انظر في

وهذا كله إذا غاب الطالب فلما إذا كان حاضرا يرجع إليه أن قبضت المال أو لم تقبض من رجل قبل عن رجل بالب فبأمره أن يستعير عليه حرجا ففعل قال الشري للكفيل والرجع الذي نحه البائع فهو عليه وتفسير هذا أن المكفول عنه من الكفيل بالعينة في العينة أن يأتي الرجل آخر يستعيره عشرة فلا يرد عليه العرض في المقرض فكمعافي الفضل الذي لم يناله بالعرض فيقول ليس يتيسر لي المقرض ولكن ابيع هذا الثوب يا ثني عشرة إن شئت وقيمه عشرة لتبيعه بعشرة ففعل كذلك فيحصل لصاحب الثوب درهمان بطريق البيع فسمى عينة لأنه أخرج عن الدين إلى بيع العين إذا ثبت هذا فنقول عنه لما أمر الكفيل بالعينة كان الشراء للكفيل لأنه هو المشتري والرجع للبائع عليه رجل ضمن عن رجل ما زاد له عليه أو رجل ضمن عن رجل بما قضى له عليه ففعل المكفول عنه فأقام المدعي البينة على الكفيل بالنقد ثم لم يقبل حتى حضر المكفول عنه ويقضى عليه لأنه ضمن بهذه الكفالة ما يقضى للطالب عليه بعد عقد الكفالة ولم يوجد القضا رجل أقام بينة أن له على فلان كذا وإن هذا كفيل عنه بامر فانه يقضى على الكفيل والمكفول عنه فان كانت الكفالة بغير امره قضى على الكفيل خاصة لأنه لما ادعى الكفالة بامر لم يصح القضاء بغير امره من ضرورة القضاء بهذا بسبب التعدى إلى الغائب لأن امره اقرار بالمال في الفصل الثاني لم يكن من ضرورة صحتها التعدى إلى الغائب كفيل صالح رب المال من لاف على خمسمائة فقد برى الكفيل والذي عليه الأصل لم يكن

اضافة الصلح الى المال اضافة الى ما على المصيل فيرى المصيل عن خمسة
 بلاضافة اليه فيرى الكفيل ثم يربا بابقاء الخمسة ويرجع الكفيل الى المصيل
 رجل باع دارا وكفل رجل بالدار فهو تسليم له لو صح منه الدعي بعد
 ذلك كان المشتري ان يرجع عليه نحو الضمان فلا يفيد مسئلة الحقم قدر
باب شركة المتفاوضين
 متفاوضان ففلا صاحب لك عن ان يخذوا ايتهما شتاوا بجميع الدين
 لمن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بما على صاحبه ولو يرجع احدهما على صاحبه
 حتى يؤدي اكثر من النصف فيرجع بالزيادة له ولا يعارض بيننا عليه بحق
 الكفالة فيسع الاداء بحق المصيل فادار اذ على النصف فليس في الفضل على
 النصف معارضة فوقع ذلك عن صاحبه رجلا ان اشترى بعبدا بالفس درهم و
 كفيل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي الثلث
 من النصف فلما قلنا رجلا ان كفلا عن رجل بمال على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
 يريد به اذ اكل كل واحد منهما بالمال كله عن المصيل ثم عن صاحبه ايضا فكل
 شئ اذاه احدهما يرجع على صاحبه بنصفه ان المؤدى في مع شتاوا عن
 الدينين اذ ليس بعضه قوي بعض بل من كفالة كله فخلاص ما سبق وان شأ
 المؤدى يرجع على المصيل بجميع ما ادى ان ما ادى عن صاحبه ادى دينه
 بامر وكونا ابرار المال احدهما اخذ الاخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن المصيل
 كتابان كتابة واحدة فكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ اذاه احدهما
 يرجع على صاحبه بنصفه ان كل واحد منهما اصيل في الكل كفيل عن صاحبه في

حقه بالكل فان ادى احدهما شيئا وقع من جميع البدل له محالة فيقع عن صاحبه
 نصفه في كل المستويين فان لم يؤدي يا شيئا حتى اعنى المولى احدهما جاز العتق
 له ملكه ويرى عن النصف له في المال في الحقيقة مقابل برقبتهما وانما
 يجزى على كل واحد منهما احتمالا لتصح الضمان فان اجاز العتق استغنى عنه
 فاعتبر بمقابل برقبتهما وعلى الاخر النصف ولو لم يجلد لم يخلصه ايها
 شتاا اما العتق بحق الكفالة والآخر بحق المصالة فان اخذ من العتق يرجع
 على صاحبه له ادى دينه بامر وان اخذ من الاخر لم يرجع على العتق
 بشئ له ادى دين نفسه متعاوضان كفل احدهما بمال لزم صاحبه في
 قالمه بل بصلته دين وجب باليس بجان فشا به ارش الحناية ولا في حنيفة
 ان الكفالة يقع تبرعا ويبي معاوضة له ان الداء لم ينكح عن عرض لزم
 صاحبه يلاقي بقاء الكفالة وكان في معنى الكفالة فاخذ به صاحبه له
باب كفالة العبد
 رجل اذعى على عبده له وكفل له رجل بنفسه فالت العبد برى الكفيل بالبراء
 للمصيل عن تسليم نفسه فيرى الكفيل فان اذعى ربة العبد فالف رجل
 فالت العبد فاقام المدعي البيينة ان كان له ضمن الكفيل قيمته له ثم للمصيل
 قيمة المملوك فغرم الكفيل له فقام مقامه عبد كفل عن مولاه بامر فعتق
 فاداه ان كفل المولى عنه بامر فاداه عبد العتق لم يرجع احدهما على صاحبه
 بشئ وقال ان يرجع كل واحد منهما ان المولى جيب للرجوع وقد وجد للمانع
 عنه قد زال فلنا ان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع فلا يثبت الرجوع

الضمان
لجميع

كن كفل عن رجل يد بين يمينه ثم بلغه فاجان فانه لم يرجع عليه
كتاب الحوالة

رجل احال رجلا على رجل بالف درهم فقال المحيل من مالي قال المحال من مالي
فالتول قول المحيل نعمه ان المحيل قال لم شئ لك علي واما ان يكل
في قبض مالي على فلان قال المحال بل من ديني عليك اجلتي به على فلان
وكل على فلان مثله دين على ان يؤديه الي انما جعل التول قول المحيل
لانه لو حاله قد يستعمل في نقل التوفر على سبيل التوكيل اشاد اليه في
المضاربة وقد يستعمل في نقل الدين فلم يكن حجة للمحال على ان المحيل
صار معتزقا بالدين في رجل اودع رجلا الفان احال بها عليه آخر فهو جابر
فان هلكت برى المودع التزام المودع من غير المال فيبرأه مال العين

كتاب الضمان

رجل باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مضارب ضمن عن المتاع لرب المال ان الضمان
باطل في حق القبض للتوكيل في المضارب فلو وقع الضمان صار ضامنا لنفسه
وانه باطل في كل ذلك بجلال ما عدا صفة واحدة وضمن احد المتاع
حصته من الثمن لم يملك وجهه الى تصحيح الضمان مع الشركة حتى لم يصير
ضامنا لنفسه واما ان يعلق القسم في نفسه الذين قبل القبض باطل
رجل ضمن عن عبد لم يملك عليه حتى يفتق ولم يستم حاله ولم يغير فحوال
لما الذين على العبد غير مؤجل لكن يطالبه بغيره ولم يفتق في الكفيل
رجل ضمن عن اخر خراجة ونوايه ان كان نحن ككرى النهر فهو دين كباير

الدين وان كان بغير حق كالجنايات خلف المشايخ فيه واما القسمة بربها
ما وظف عليه من النوايب الراقية ومن النوايب او لم يات بربها غير
متعارف وانه يحتمل ان يقع رجل قال لآخر لك علي مائة الى شهر فقال
القر له من حالة فالقول قول المدعي ولو قال ضمن لك عن فلان مائة الى
شهر وقال المدعي من حالة فالقول قول الصائم في قال المشافعي الرب
قول المقر في الفصل الاول انه اخر يخلد في المدعي كما في الكفالة وكما
ان لاجل عار في الدين في ذلك لا يثبت بغير شرط فن ادعى العار
فقد ادعى شرطاً زائداً في الآخر يمكن فكان التول قوله ولم كذلك دين
الكفالة في الاجل في الكفالة نوع ولذلك يثبت لاجل في ذلك بغير شرط حتى
لو ضمن ديناً مؤجلاً كان مؤجلاً في حقه من غير شرط فقبل قوله في

رجل اشترى جارية وكفل له رجل بالمدرك فاستحققت لم ياخذ الكفيل حتى
يقضى به على البايع لم يملك لم يملك يقضى به على البايع لم يفتقض البيع فلم يلزم
البايع رضى الثمن فلا يخل ذلك على الكفيل في رجل اشترى عبداً وضمن له
رجل بالعهدة فالضمان باطل لم يملك به من خلاف المدرك لانه صار مستعلاً
في ضمان المستحق خاصة مسلم كسر ليل برطبا او طبالا او دقا او دقا
او اهران سكر او متصفا فهو ضامن في بيع هذه الاشياء جاز قال ابو
ويحيى لم يضمن في بيع من البيع لانه اعلنت للعصية فسقط ما ليتها كالحمر
ولم يضمن في حنيفة انها اعلنت للعصية لكن مع صلاحيتها لغيره فصار كالبهائم

كتاب القضاة

رجل اودع رجلا الف درهم فخلطها بالزيت اخرى فاما الف درهم على المودع
 ولم يسيل له عليها وقال ابو يوسف يحمل شركة ان شئت الله ان تعد باليمين
 من حيث الحقيقة لم يتعد من حيث الحكم بالقسمة والقسمة فيما يكال لا يوزن
 اقرار فلم يتحقق الملاك لكن المخابرة قائمة حقيقة فخير فاه ولا يحرث حثينة ان
 الخلط فيما لم يخل التمييز استهلاك فينقطع الحق الى الضمان والقسمة تسحق
 بالشركة فلا يصح علة لوجوب الشركة رجل في يد صبي يعبر عن نفسه فقال
 انا حر فالقول قوله وان كان لم يعبر عن نفسه وقال انا حر فهو عبد
 للذي هو في يده لانه ان كان يعبر عن نفسه فهو في يد نفسه فلا يثبت
 يد يعبر حجة وان لم يعبر عن نفسه فليس في يد نفسه فتشابه البيعة
 ولو كان يعبر عن نفسه فقال انا عبد فلان فهو عبد للذي في يده
 لانه اقراره ليس في يد نفسه بل هو في يده لانه يكون القول
 قوله ولم ينقطع يد الموجه وشهان القليل من حجة حاربه لرجل
 عليه جدوع او متصل ببنائه ولا اخر عليه فاردى من لصاحب الجذوع
 ولا اتصال له صاحب الجذوع ولا اتصال يستعمل للحايط لما وضع
 له وصاحب الجذوع صاحب تعلق وكان صاحب الاستعمال اخر من
 لرجل الى جنبه مسناة وان من لرجل خلف المسناة تلتن قها وليست
 المسناة في يد واحد منهما يد به انه لم تكن لصاحب الجذوع من
 عليها ولم لصاحب النهر تراث على عليها فهي لصاحب الجذوع ولم
 تحفر ما حتى يسيل الماء وقاله هي لصاحب النهر حريم ملك طينه وغير
 اموال المسناة

ملف

ذلك لما ان الظاهر شاهد لصاحب النهر لانه لم ينتفع بالنهر بل بالحريم وله
 ان الحريم اشبه بالمرفق صرة وحى ايام صرة فانهما مستويا ومن
 فان كل واحد منهما يصلح للغرس والذرع فكان الظاهر يشهد له وان
 عشرة ابيات هما في يد رجل في بيت يد واحد فالساحة بينهما نصفان
 لم تستعمالها الساحة على السواء ارض ادعاهما حلا ان يريد به كل
 واحد منهما يد على انها في يد لم يقض انها في يد واحد ما حتى يقام البيعة
 في ايديهما لم تكن اليد حق مقصود يد عيه كل واحد منهما في كل
 في يد غيرهما وان اقام احدهما البيعة ولم يتم الاخر جعلت يد في كل
 للآخر خارجا فان اقاما البيعة انها في ايديهما تقضي باليد كما لو طلبا
 القسمة لم يقسم حتى يعيم البيعة على الملك في كل شيء في ايديهما يسوى
 العقار فانه يقسم لان القسمة ضربان الحق الملك تكميلا للنفعة في حق اليد
 للحفظ ولم يثبت الملك حتى يكون للتكليف والحاجة الى الحفظ بخلاف
 المنقول فانه يجب قسمته للحفظ والمسئلة على المتنازع لو كان احدهما
 قد سبق له الارض او بنى او حفر فهي في يده لانه استعمال الارض
 ثبوت في يد رجل وطرف منه في يد آخر فمن بينهما نصفان ان كان
 في يد احدهما اكثر من الزيادة من جنس الحجة لم يوجب زيادة في الاستعمال
 علو لرجل في أسفل اخر فليس لصاحب السفلى ان يتد فيه ولم يثبت
 نوة وقال ابو يوسف ويحد يصنع ما لم يضر بالعلو فاحكي عنها نفسيين
 قول ان حثينة انه انما منع لانه من ضرر ظاهر فيكون فضلا لجمع عليه

والذرع ظ

التعليك

لما التصرف حصل في ملكه فيكون المنع بعلقة الضرر زايغة مستطيلة
 تنشعبت منها مستطيلة اخرى غير نافذة فليس حل الزايغة الاولى
 ان يغتور اباها في الزايغة القسوى لانه ليس لهم حق الميرور فيها فان
 كانت مستطيلة قد ليز طرعاها فلم ان يغتور الميرور لهم حق الميرور
 في كل الزايغة عبد في يد رجل اقام عليه البيعة رجلان احدهما بعصب
 والاخر يور يعة فمن بينهما المستويهما في الدعوى في الحجة رجل ادعى
 في دار دعوى فانكره الذي في يده ثم صاحبه منها فاجاب خلافه
 وهي تعرف في المختلف رجل ادعى دار في يد رجل انه وهبها له وقت
 فسئل البيعة فقال تجدني الهبة فاشترى بها و اقام البيعة قبل
 الوقت الذي يدعى فيه الهبة لم تقبل بيعة لانه امر متناقض رجل
 في يد دار ادعى رجل انه اشترى بها من فلان وان له بيعة وقال الذك
 في يد فلان او رغبها فالخصومة بينهما لانهما اتفقا ان الدار ملك الغير
 فيكون من غاصبا او مودعا وكلامهما لا يكون خصما للدعي الملك المطلق
 رجل قال اشترى بيعة مني هذه الجارية وانكر المخر الشرا فاجمع على ترك
 الخصومة ويسعه ان يطأها لان المشتري لما جحد جعل ذلك فسخا في
 حقه فاذا اعزم البايع على ترك الخصومة فقد جحد منه ما يدل على
 الفسخ ان اتصل ذلك بفعله وهو المسأل في النقل فتم الفسخ رجل اقر
 انه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى انها زيفت صدق في الدار
 الدراهم يقع على الجيار والذيف والقبض الاختصاص له بالجيار

قوله

والجوع
في المختلف

فلم ينافي الدعوى فيقبل قوله لانه منك قبض حقو رجل قال اخرجك
 على الف فقال ليس لي عليك شيء ثم قال مكانه بل اعليل الف فليس
 شيء لانه قد اقر اقرارا بتفرد به المقر له فبطل تكذيبه رجل ادعى على
 اخرا مال فقال ما كان كل على شيء قط فاقام المدعي البيعة بمال فاقام
 هو البيعة على القضا قبلت بيعة لوضوح التوفيق لعله قضى دفعا
 لخصومه مع انه لم يكن عليه ولو قال ما كان كل على شيء قط ولم اعرف
 لم تقبل بيعة على القضا لانه لو لم يعرفه لم يمكنه دعوى القضا فبطل
 التوفيق فبطلت البيعة في ذكر القدر في عن صاحبنا ان بيعة
 القضا تقبل في كل ادعى على اخر انه باعه جارية فقال لم ابغها منكم
 و اقام المشتري بيعة على البشري فوجكها اصبحا زايغة و اقام
 البايع البيعة انه برى اليه من كل عيب لم تقبل بيعة البايع لان البراءة
 عن العيب تفيد لصفة العقد فلا تتصور بلا عقد فاذا بطل العقد
 لزم التناقض **باب القضا في الهيمان**
 لم يميز في حد اله ان المسارق يستحل فان كل ضمن ولم يقطع له في اله
 استحلاف شيء للكلول دانه يصلح حجة في اله موال دون الحدود
 ولم يميز في مكاج وله رجعة وله ان عا تسببه في اله وله احوال
 وقاله في ذلك كله يميز اله اللعان لان الكلول اقرار له يدك على
 كونه كان با في اله مكاج فكان اقرارا او يدك عنه والقرارات الجوى
 في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة في الحدود تندري بالشبهة

بذل النكاح

واللعان في معنى الحد ولا يفي حنيفة انه بدل ان معه لم يبق اليمن واجبة
لحصول المقصود وانما لا يباذل او لم يكيلا يصير كاذبا في النكاح والبدل
المعجزي في هذه الامشياء فائدة الاستحلاف القضاء بالنكاح فلا يستحلف
الامان هذا بدل الدفع المضمومة فيملكه الكاتب والعبد المأذون عن له
الضافة اليه امراة اذ عمت طلاقا قبل الدخول استحلف الزوج
لمن المقصود به المال والنكاح حجة في المان فان كل عزم نصف المان
بالجماع وكل شيء ادعى على رجل من عمل دون النفس فكل انقص منه
فان نكل في النفس نجس حتى يقر او يحلف وتكلم في النفس وغيرها
ان اكمل فحق عليه المان بشرط لم يقتصر على النكاح اقرار فيه شبهة
عندها فلا يثبت به القصاص ويجوز به المال خصوصا ان كان امتناع
القصاص لبعض من جهة من عليه كما ان اقرار بالخطا والوحي يذم العمد
ولا يفي حنيفة ان الطرف متسلك بها متسلك كما ان الوال فيجوز فيها البدل
بخلاف النفس فاذا امتنع القصاص في النفس في اليمين حتى يستحق عليه
نجس به كما في القسامة رجل في ريت عبدا فادعاه اخر استحلف على
ان في عب له عبد وقبضة او اشتراه فادعاه اخر فاليمين على البتة
لمن المشتري في الوهب له مال كل بسبب شرعي في دفع له في هذا
ينبغي علما باثباته ملكه دفع تخلفه فان التي تمام مطلق صار بان لما قاما
الوارث فلا علم لهم بما صنع المورث وطولك بعلم ما كان له فاد الميقل
مع المكارن صار بان لم رجل ادعى على اخر ما له فافتدى بعينه او صالح

منها على عشرة فهو جائز وليس له ان يستحلف على نكل اليمين اياها اما لا فذلك
والصلح في روي عن عثمان رضي الله عنه وليس له ان يستحلف على ابطال حقيقته
باب القضاء في الشهادة
رجل في يد شيء سوى العبد والامة وسئل ان يشهد انه له ما رافعي ما
يستدل عليه الملك قيام يد التصرف بلائنا نعة والعبد والامة ان كان
يعرف الله رقيقا كذلك ان الرقيق لم يكون في يد نفسه وان كان لم يعرف
لماله في يد نفسه رجلا ان يشهد ان اباها او صي الى فلان في الوصية يفي
فهو جائز استحسانا ذكره في الوصايا وان اكر الوصية لم يحن ولو شهد
ان اباها وكله بقبض يوفيه بالكوفة وادعى الوكيل او انكر لم يحج شهادتهما
والقياس ان لم يقبل في الايمان ايضا من هذه شهادة قامت للشاهد او
لا يفي وجه الاستحسان ان الوصية يملك نصيب الوصية ان كان طالبا
والعربي في فلا يثبت للقاضي بهذه الشهادة في طرية لم تكن انما استقطا
عنه مؤنة التعيين بخلاف التوكيل لانه لم يملك نصيب الوكيل على الغائب
فلو ثبت انما يثبت بهذه الحجة رجل اقام البينة ان المدعي استاجر الشهود
لم يقبل لمن البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم والخرج المجرى لم يدخل
تحت الحكم وذكر الخصام في الجرح المجرى انه متبول في ثاوية اذ شهدوا
باقرار المدعي بذلك في كل متبول شهادة العمال جازية اراد به عمال
السلطان لم تنفس العمل للسلطان ليس ينسحق جل شهد فلم يبرح حتى
قال او عنت بعض شهادتي فان كان عدله جازت شهادته لم تنال العذر

در النكاح

ظاهر وهو مهابة مجلس القاضي فان خرج ثم عاد لم يقبل له يوم
الزيادة من المدعي بتلبس في جيب الاحتياط في قوله من اي ان يسأل
عن الشهادة يريد به ان يا يوسف وتحمّل لم يقبل قول الخصم انه عدل
يريد به تعدله حتى يسأل عن الشهود عن الخصم ان يزعم المدعي
وشهود ان الخصم في الجور كاذب فلا يصح من كنيته رجلان يشهد على
رجل بقرض البدرهم فتشهد احدهما انه قضاهما فتشهدا تما جارية
على القرض لهما اتفقا عليه مشاهدان يشهد احدهما بالبلد والآخر
بالفي وخسامة والمدعي يقول لم يكن له الا ان تشهد الذي شهد
على الفي وخسامة باطله ان المدعي الكذب في بعض ما يشهد به شاهد
اقر انهما شهدا بقرض لم يضربا وقال ابو يوسف ويحكم بغير بان
لحديث عن رضى الله عنه انه ضرب شاهد الزور وكذا في حق
شركا كان يشهد ولم يضرب وكذا في الضرب ان كان يصلح زاجرا
في حق من لم يباشر يصلح زاجرا في حق من يباشر انه يصدر عن
الرجوع فواجبنا التخفيف باعتبار هذا القسم شاهدان يشهد على
رجل انه سرق بقره فاختلنا في ثوبها قطع وان قال احدهما بقره والآخر
ثوبا لم يقطع وقال لم يقطع في الوحدتين جميعا لم يقطع هذا اختلاف يمنع
الحكم بالمال اعني به الغصب فلا يمنع الحكم في الحد كان او لم يكن خلاف
في الجنس في حنيقة ان البقرة قد تجتمع فيه لوان فكل واحد منهما
اسود في احدهما من هذا الجانب فوقع بصره عليه والآخر ابيض والآخر

تسوية الشهود

عندما يثبت الشاهد فيهما

من هذا الجانب فوقع بصره عليه فيصح التوفيق في الداعي اليه موجز
ق من التحمل في الدنيا من بعيد عن ذلك الغصب فعدل المدعي ولم
لكل الذكورة في المنة كما ان الحيوان لا يشتمل على الذكورة ولا المؤنثة
وشهادة التسامع الرجال في الشهادة على الشهادة وكما ان القاضي الى
القاضي جازي لما في الحدود والقصاص في قال الشافعي الشهادة على
الشهادة حجة في الحدود والقصاص لهما شهادة الرجال فاشبهت شهادة
لما هو في كذا ان هذه حجة فيها مشبهة زائدة فهو انها هل احد من الشهود
ام لا فلا يشبه ما شئ من العقوبات كشهادة رجل ان امرأته في الجور
على الشهادة حتى يكون المسهود على شهادة في مسيرته ثلثة ايام ولما لم
او يكونوا افرضا لم يستطيع اثنان مجلس القاضي لتحقيق العود عن لبي سب
انه قال ان كان مسافة لو غدا الى القاضي للشهادة لم يستطيع ان يثبت
بأهله مع الشهادة احياء لحقوق الناس رجل قال اشهدك في فلان على
نفسه بل لم يسع للسابع ان يشهد على شهادة حتى يقول له اشهدك
على شهادة في فلان الشهادة على الشهادة تميل في قولك فلا تصح من غير تحيل
ولو قال لرجل اشهدك على شهادة في نفسه اخر لم يشهد على شهادة بالثقة
ان التحيل بشرط وكما يسأل القاضي عن الشاهد من جنى يطعن الشهود
عليه لما في شهود الحدود والقصاص في قوله يسأل ذلك كله طعن الخصم
او لم يطعن في الظاهر لم يصلح للاثبات فوجب اثبات العدالة بدل ليلها
يجب الحكم في حنيقة حديث عن رضى الله عنه قوله ان العدالة

شهادة في الجور

عندما يثبت الشاهد فيهما

من كنه سره و علامته

قائمة ظاهرة و انما حجة تامة في هذا الباب فذا طهر قال طهر عاين و دليل
الظاهر فوجب الترجيح بالسؤال الخلاف الحد و القصاص و انما تنادي
بالشبهات في هذا شبهة فذا طهر سأل عنهما في السر و زكاهما في
العلانية و قد نكحوا العلانية في زماننا ليكون المنكر خفيا فلا يندفع و لا يثبت
رجل شهيد لرجل انه اشترى عبدا فلا ينافي و شهد آخر انه اشترى امه بالثمن
و خمسة و المدعي يدعي هكذا فالشهادة باطلة فكل ذلك الكتابة و العتق على
مال اذا ارعاه العبد و انكر المولى في الخلع اذا ارعت المرأة و انكر الزوج
لمن القصور هذه الدعاوى كلها انتساب السبب و هو مختلف فلا
يمكن اثباته لقصور الحجة عن كمال العدد و على يد المدعي و انما النكاح
فسوا كان المدعي الزوج او المرأة اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر
و المدعي يدعي المقتل او لا كثر يقضي بالنكاح باقل المالين و قال لا يقضي
بالنكاح ايضا لما قلنا في تلك المسائل و كذا حنفية ان المال في النكاح تابع
و لا زواج و الملك اصل و الشهادة ان ارتفاعا على المصل و اختلاف في
البيع فوجب القضا بالمتنق عليه كما كان المدعي يدعي ذلك و هو المزدوج
و الملك و جبه الالف لهما نكح فانهما رجلان شهدا على شهادة رجلين
على فلا تثبت فلا ان العلانية بالثمن و قلنا اخبرنا انها يعان بها
و جبه امراة و قلنا لا نلدي اهي هي امه فانه يقال للمدعي هاتوا شاهد
انها فلانة حتى تثبت لها العزبة بالشهادة فيصح الماشاة اليها لا في
الشهادة على الحاضر لا يفتح الم بالاشارة و كذلك كتاب القاضي الى القضا

لانه شهادة على الشهادة فان قال في هذين البابين ثبت فلا ان التيمية
لم يخرج حتى ينسبوا الى فخذها لم تنسب حتى يتم لم تحضن فيكثر المعينات
بهذه النسبة فلا يحصل التعريف ما لم يقيم اليه الفخ و رجل كتب على نفسه
ذكر الحق و ذكر في استغله و من قام بهذا الذكر الحق فهو و لا ينافي ان
شأ الله او كتاب بشر اكتب في اسفله ما اذ ذكر فلا تامين و كل فعلى
فلان خاصة و تسليمه ان شاء الله بطل ذلك كله و قلنا البشرا جازين
والدين لم يرم و قوله ان شاء الله على من قام بذكر الحق على الخلاص
لمن الصل يكتف للاستيفان فصار ذلك دالة الصرف اليه و كذا
ان الصل بمنزلة شيء و لو كان الحق المستثنى يعمل في الكل

باب القضا في الموارث

فصر الى مات و جاءت امه مسلمة فقالت اسلمت بعد موته و قالت
الورثة اسلمت قبل موته فالقول قولك الورثة تمسكا بالحال في معرفة
الماضي في حكم الدخ رجل مات و له في يد رجل اربعة آلاف درهم و
ديعة فقال المستورع هذا ابن الميت و ارث له غيره فانه يدفع اليه
لانه يقرب على نفسه بتسليم غيره له اليه و ان قال الآخر هذا ابنة ايتما
و قال الاول ليس له ابن غيري فقصي لما لا الاول له ثمة شهادة
على الاول بعد انقطاع يد غيره عن المال فلا تمنع بين اث قسم بين العرا
فانه لم يولد لهم كليل و لم يولد و ارث و هذا شيء اخطأ به بعض
القضاة و هو ظلم و قال ابو يوسف و محمد يولد لهم الكليل و يمكن

و جاءت امراة مسلمة

و ان قال الآخر

اصح

المسئلة ان البيعة قامت على الوارث ولم يشهد في انهم لم يكونوا له وارثا فغير
لما ان الموت قد يقع بغيره فلا يخلو الوارثة والفرع من الغايب فكان موضع الاحتياط
ولم يجر حنيفة ان الحق ظهر للحاضر فلا يجوز تعطيله صيانة لمصلحة من هو وارثي
بل رجل اقام آخر البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلا ان
الغايب قضى له بالنصف وترك النصف لآخر في يد الذي هو في يد ولا يستحق
منه وقال ان كان الذي في يد جاحدا لخذ منه وجعل في يد اثنين وان لم يحكم
ترك في يد لهما ان الجاحد متعلق بالحور فيوجب له الخذ منه كالعرف في حق حنيفة
ان القضاء وقع للميت وقد ثبت احتمال التمايز بين الميت فيسقط جوده بقضاء
القاضي في ضرورة الى الخذ لكون العقار محفوظ بنفسه فلا يؤخذ منه ولو
لكذلك الترف في فرضها حاجة الى الحفظ ورجل مات واقام وارثه بيعة على دار
انها كانت له بغير اعارها ان اودعها للذي في يده فانه يخذها ولا يكون البيعة
على انه مات وتركها ميراثا لانه عار ولا يداغ اثبات اليد من جهة
الميت فيصير ذلك اثباتا ليد الميت عند الموت وذلك بمنزلة التصحيح
على الانتقال الى الوارث وان شهدوا انها كانت في يد فلان قضي في يد
جازت الشهادة انهم قد شهدوا ابا المكل له وقت الموت فيثبت النقل
الى الورثة ضرورة وكون شهدوا الرجل حتى انها كانت في يده منذ اشهر لم
تقبل وعن ابي يوسف انه قبل ان اليد حق مقصور فصار كمال الوارث واعلى اقرب
انها كانت في يده ولما ان الشهادة قامت بمجمل وهي اليد فلا تقبل بخلاف
الشهادة على المقر ان الشهادة قامت معلوم ومن المقر بالجهول رجل

قال بالحي في السابق صدقة منهم على ما فيه الزكوة وان اوصى بشئ ماله
فمن على كل شئ من ان الجاهل معتبر بالحياب للشرع والحياب للشرع في
الموت ان ينصرف الى الميراث الفاضلة في الوارث انصرف
الى كل مال فكذا الجاهل العبد رجل اوصى اليه ولم يعلم حتى باع
مشقا من التركة فهو وصي في البيع جاز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يملك
انسان لم ير الوصي يتصرف بحكم الخلافة فمساهم الوارث ثم ان الوارث
يصير خلفا من غير علم فكذا الوصي في الوكيل يتصرف حكم النيابة والكتاب
سريع بمنافعه عن النوب عنه فلا يتصرف له بغيره فاذا اعلمه انسان
بالوكالة صح له انه ليس فيه الزام ليتوقف فاراد عليه انسان بالقول
فلا يصح حتى يشهد عند رجل عدل في حق القاضي او يشاهد ان قالا
تقبل قول واحد عدل كان او غير عدل في حق هذا الخلاف في العبد
الجاهل فلا يعتقه او سعه بعد ما اخبر به هل يصير مختارا للعدا لهما ان
هذا من جنس المعاملات فلا يتوقف على شرائط الشهادة كما لو كان
المخير رسول ولا حنيفة ان المخير بهذه الامور منسوبة للزمامات
من وجوب ما فيه من ضرر يلزم للاجر فوجب ان يسرط احد وجهي العلم
وهو العدل او العدالة ولم كذلك الرسول ان لسانه كلسان الرسل
ولو اخبر بنفسه يقع العلم فكذا هذا **باب من القضاء**
كل شئ قضى به القاضي في الظاهر يتخير من في الماهر بين كل من قول
لبيس اخرا وقول محمد في فرق الشافعي رحم الله ان يكون كذلك

أقرضوا الناس أموالاً

وهي تعرف في المختلف ويقرض القاضى أموال الناس ويكتب ذكر كل حق
فإن أقرض الوصى صحت له القرض تبرعاً حاله في معاوضة مثلاً فاعتبر
تبرعاً في حق الوصى معاوضة في حق القاضى لئلا يمتنع من الاستخراج نظراً
لليتميم والى ذلك في هذا الحكم بمنزلة الوصى من جهة القاضى أن يأمراً إنساناً
يتقضى من أشبه له أن يكون الخليفة جعل النسيئة أن يولى غير القضاة
لأن القاضى جعل رسولاً عن جماعة المسلمين والوكيل له يكمل التوكيل
لأنه باطل لا للموكل فالرسول به أو كفى وما اختلف في القضاة فتقضى به
قاضٍ ثم جاز قاض آخر يرى غير ذلك امتناعاً له أن اجتهاد الأول اتصال
العمل فلا ينقص ما لم يتصل العمل به فإن قال القاضى قد قضيت على
هذا الأمر ثم قاض آخر أو بالقطع أو بالبره أو بالضرورة وسئل
أن يفعل له ثأراً تأبطاً عنه ومن الطاعة تصدقته في منعه من أن يرفع
وقال له يقبل قول القاضى ولا يقول له إلا أن يعاين الحق وبه أخذ
مشايخنا لأن القضاة قد فسدت أفلا يؤمنون قاضٍ عزل فقال
لرجل أخذت منك الفأفد فنها إلى فلان قضيت بهالة عليك فقال الملعون
منه بل أخذتها ظناً فالتقول قول القاضى له المأخوذ منه لما أقرانه فعل
ذلك في حال القضاة صامعة فابشهادة الظاهر للقاضى وكذلك لو قال
قد قضيت بقطع يدك في حق كان القول قول القاضى بكل حال ورسول
القاضى الذى يسأل عن الشهود إذا كان واحداً جاز والمشار أفضل
ومن قول أبي يوسف وقال محمد لا يجوز إلا اتفاقه في التولية بمعنى الشهادة

سأطاعه القاضى

مصدق
يقول قول القاضى
بعد القول
والأختصاص وقت

منه محمد بن الحسن

ولما إن التولية ليست بشهادة محكمة وشروط العدل شرطاً لا بد منها
بالنقص فلا يقع تعدية اليه كلفظة الشهادة كرجل أقر عند قاضٍ يدعى فانه
تجسساً ثم يسأل عنه إن كان مؤمراً أبداً الحبس وإن كان مؤمراً حقاً
ونعناه أن أظهر للقاضى مخوفاً عند غيره أو مخاطبه بعد ما أقر عند من ذلك
الحبس حر الظلم بالظلم يصير ظالماً رجل حبسه القاضى في دين عليه
درامه وله ذنائب يبيعها القاضى في يدي صاحب الملك من دينه فإن
كانت له عرق فحق لم يبعها وقال أبو يوسف ويخرج بيع العرق والحقان
أيضاً من فروج بطلان الحق على الجوع عند أبي حنيفة رحمه الله قاض
أو أمانة باع عند الغريب وأخذ المال فضاغ واستحق العبد لم يصح رجوع
المشتري على الغريب ولو أقر القاضى الوصى ببيعته فباعه للغريب لم يصح
أو مات قبل القبض فصاع الثمن رجوع المشتري على الوصى ورجوع الوصى
على الغريب لأن الوصى عاقل حكم النيابة عن الميتة وحقوق العقل كانت
تخرج اليه لو باشر بنفسه فكذا كل من قام مقامه ثم يرجع على الغريب
لأنه نصر لم قاماً القاضى فتأيب عن المأمور والمأمور تأيب عن العامة لكن
في معنى الرسول كفى بمعنى الوكيل فلا يرجع الحقوق اليه بل يرجع
إلى من وقع العقد له ويكره تلقين الشاهد ونعناه أن يقول القاضى
التشهد بكذا وكذا لأنه إعادته لمحمد الحفيظ وأستحسن أبو يوسف
في غير موضع التهمة لأنه من باب الإحياء كالمشاهير **باب**
مسائل متفرقة وتجوز ذوالحم المحرم على النكحة على قدر

أمرنا في آخره

موارثهم لم تنفق المأكل ما عدا الوالدتين والولدين تغلبت الميراث
 لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فيتقد بقوله الميراث رجل الثمن
 جارية فولدت عنده فاستحقها رجل عزم الميراث قيمة الولد يوم
 تخاضم لونه ولد الغرور ولد الغرور جارية القيمة باجاء الصكابة من
 فلو جاء الولد في قدامات الولد فليس على الميراث شيء من الولد جعل
 عبد عند المستحق انما يصير المنع والقصر حاصل يوم الخصومة حتى
 مات قبل ذلك لم يجز فيه شيء كولد المصوب ولو مات وخلف مالا
 كان ذلك له لانه علق جارية حقة ولم شيء عليه من قيمته له الميراث
 ليس يعرض عن الولد فلم يصير الولد مسلما بسلا مته ولو قتل الولد
 واخذ الميراث بدينه عزم قيمته لم تبدل عنه فصار مسلما بسلا مته
 ادعى ان فلانا وكله بقبض ماله على فلان فصدقه الغريم وادفع المال
 فضاء في يد وجا صاحب المال فانكر الوكالة اخذ المال من الغريم لنفسه
 الميراث ولم يرجع الغريم على الوكيل انه ان يكون منته عند الدفع لانه
 اذا صدقه كان في زعمه ان صاحب المال ظلمني فليس لي ان اظلم غيره
 انه اذا ضمنه لم تنحى المضيق ان يقول انك وكيل في قبض جارية
 لكن لعل يضمنني الغائب واذا فعل صار عاصيا فملا انت كفيل عنه
 مما يجب لي عليه فكانت هذه الكفالة بمنزلة الكفالة بالذکر ولو كان
 كان الغريم لم يصدقه عن الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجع
 صاحب المال على الغريم يرجع الغريم على الوكيل لم تعلم يعترف له

والغرور جارية بالقيمة

وانما اداه رجاء اجازة الغائب فاذا لم يحضره ان قبض بغير حق فما
 صامنا متقا وضار ان احدهما صاحبه ان يشتري جارية ويهاها
 ففعل في له بغير شيء وقام يرجع عليه بنصف الثمن ان العقد وقع
 للمأثور والتمن قضى من مال الشركة فيرجع عليه صاحبه بنصفه ولا
 في حينة ان العقد وقع لعقد الشركة والتمن قضى من مال الشركة
 فلا يشت الرجوع في حل الوطى بحمل ثبوته بعقد البينة في البينة حاضرة
 في الشايح الذي لم ينقسم فاحيل عليه **كأب الوكالة**
 رجل وكل رجلا بقبض عبد له فاقام الذي وكل له البينة ان الموكل
 باعه اياه وقف له مخرج حضر الغائب وكذا ذلك الطلاق والطلاق
 ولم يقضى بهج ولم طلاق في له عتاقا بالجماع ولو وكله بقبض دين
 فاقام المدعى عليه البينة ان قد اوفاه قبلت حينته وبرئ من عليه
 الدين وقام هذا ان الميراث سواه ان الوكيل حصل بالقبض بالخصم
 والبينة قامت على غير الخصم لكن توقف له مراحيضا كما في الفصل
 وكذا في حينة ان هذا توكيل بتبديل الدين في ملك الغريم فصار
 خصما كالوكيل بالشر او لم كذلك الوكيل بقبض العين رجل وكل
 وكلا بالخصومة في مال فاقر عند القاضي ان الموكل قد قبض المال
 قضى على الموكل بذلك وكواقر عند غير قاض لم يقض عليه وهذا
 قول محمد وقال ابو يوسف اقران جارية عند قاض في غير قاض
 وقال زفر الشافعي لم يجوز اقران عند قاض في له عند غير قاض

في يرد
والمحمد

له ما يؤمن بالخصومة وهي منازعة والقرار تضاعف له منه مسألة والامر
 بالشئ لم يتناول ضده في هذا الميكل الصلح والبر او في لنا ان التوكيل صحيح
 قطعاً وجهته تتناول ما يملكه قطعاً وذلك مبطل الجواب دون احدهما
 عينا وطريق المجاز هو في قصده اليه تحرياً للصحة قطعاً له في يوسف
 ان الوكيل قام مقام الموكل في اقراره لم يختص بمجلس القضاء وكذا اقراره بانه
 وكما ان التوكيل يتناول جواباً يستحق خصومة حقيقة او مجازاً والقرار
 في مجلس القضاء خصومة مجازاً ان الظاهر اثباته بالمستحق عند طلب الحق
 ومن الجواب في مجلس القاضي فيختص به رجل كفل عن رجل مال فوكلهما
 المال يقبضه عن الغير لم يكن كلاً في ذلك كله ابداً له لو صح التوكيل
 صار الوكيل عاملاً لنفسه فلا يصح وكلاً في التوكيل بالخصومة وكيل
 بتبضع الدين لكن لا يفتي في زماننا له ان يكون على المال الذي يؤمن على
 الخصومة رجلاً ولا بالخصومة في دين في قبضه فلا حد ما ان محاصم
 وله يقبضان له بخلاف قال في المحاصم ان له ما له تصرف مستقر
 الى الراي فلا يخلو المفراد كالتوكيل بالتبضع ولنا ان المهود بين الناس
 الاجتماع في تسوية الامر والمفراد بالتكلم فيما بين مجلس القضاء فصار
 المفراد مراداً ابداً له العقل في ذلك المقتضى له له من دون فلا يصح
 المفراد رجل دفع الى رجل عشرة دراهم لينفقها على اهلها فانفق عليهم
 عشرة من عند عشرة بعشرته له ان التفات لم يكون له بالشرا الوكيل
 بالشرا يملك في كل ولا يجوز الوكالة في استيفاء حق وقصاص عند غيبه للعد

في المحاصم

وله

لا يفتي في زماننا

منه ما يؤمن بالخصومة

هنا

والمسروق منه وفي المحاصم له منه شرطت خصومة صاحب الحق اخذها
 لذري الحد واما التوكيل بالاثبات باقامة الشهود جاز عند الحنفية
 وقال ابو يوسف لا يجوز في قول محله مضطرب فلم يظهر انه تعيبي خفيفة
 له ان التوكيل بمنزلة البذل عن المصلح ولم يدخل للبذل في هذا الباب
 وكما ان الخصومة شرط محض لخطاها في الوجوب والظهور فاشبهت
 ساير الحقوق **باب** الوكالة بالبيع والشرا
 رجل امر رجلاً بان يشتري له عبداً من باعها لهما ولم يسم ثمنها فاشترى له
 احدهما جاز له ان لا يتفق الجمع ولو امره بان يشتري بالثمن فاشترى
 سواء فاشترى احدهما لهما سواء او باقل جاز ولو اشترى اياه بالثمن من سائبة
 لم يلزم للأمر ان يشتري الباقي بقية المثل قبل ان يختصما وقال
 ان المشتري احدهما بالثمن يصف المثل فيما يتفان الناس فيه وقد
 بقي من المثل ما يشتري مثله الباقي جاز له ان التوكيل حصل مطلقاً
 فيعمل على المتعارفين في ذلك فيما قلنا في تعبي خفيفة ان هذه القابلة او
 جبت التصفيف دالة والنص على حسانه لكل واحد منهما جاز من الزيادة
 فكذا الما ان المشتري الباقي قبل ان يختصما ان العمل بالبيع احق من
 العمل بالدلالة في الموكل مخرج بتحصيل العبدتين بالمثل رجل امر
 ببيع عبده فباعه بقليل او كثير او بعرض او باع بصفة جاز وقال
 لم يبيعه له بالدراهم والدنانير ما يتفان الناس فيه ولا يجوز بيع
 النصف له بخلاف ان يختصما والمخ تعرف في المختلف رجل امر عبداً

تابع يتبع

ارجيت بياه

مخرج من المثل

تجوز عليه او صبياً يبيع عبد فباعه جازي العمد على الامر لم يصح العبد
وطوى العمد ضرر فاطلقنا البيع وقد فطنا العمد عبدك قال رجل اشترى
نفسى من المولى بالفد ففها اليه فان قال المشتري للمولى اشترية
لنفسه فباعه على هذا فهو حر والولد للمولى ان يبع العبد من نفسه
اعتاق ان لم يفتق للمولى فهو عبد للمشتري عملاً بحقيقة اسم الشرى
والملك للمولى انه كسب عبد رجل قال لآخر امرتك ببيع عبدى بثلث
فبعتة فسيئة وقال امرتني ببيعه ولم تفل شيئاً فالقول قول المولى
ليس على احد الوحيين دليل في الامر يستفاد من جهة وان اختلفا
في ذلك المضارب وركب المال فالقول قول المضارب له ان اطلق
فيها اصل فالقول قول من تملك المصل رجل له على آخر الف و امره
بان يشتري به هذا العبد فاشتراه جاز وان امره ان يشتري عبداً
بغير عين فاشتراه فأت في يده قبل ان يقبضه للممرات من مال المالك
فاد قبضه الممر فوله وقاله من لم يذم للأمر ان قبضه المأمور له ان
عقد الشرى له يتعلق بعين الدار لم يفسد التقييد بها في المطلاق
سواء كان الوعين البايع وكله في جنبه ان الدار لم تتبع في الوكالات
فكان هذا توكيلاً بتلك الدين من غير من عليه الدين فذلك باطل
أما ان اعين انصب البايع وكيلاً بالقبض ثم اشترى في القبض حكم
الشرى بعد رجل دفع الى رجل الف وامره ان يشتري به جارية فاشترى
شترها فقال الممر اشترى بها خمسينية وقال المأمور اشترى بها بالف

عبد يفتق اسم

وله

بالمصل

بغير بينة

فالقول قول المأمور يريد به اذا كانت تساوى الفاقالم يريد على
ضمان خمسينية ومنه شكوي ان لم يكن دفع اليه المثل فالمسئلة لها
فالقول قول الممر يريد به انما يجالفت في يدهم الجارية للمشتري
لمن لو كيل بالشرى مع الموكل ينزل منزلة البايع مع المشتري والم
المختلفان بينهما يوجب التحالف ان اختلفا فاصح البيع الجارية للمأمور
رجل امر آخر ان يشتري له جارية ولم يسم ثمن الجارية للمأمور فهو شرى
لنفسه و امر الممر بالمثل وكذلك الدار لم تكن هذه الجهالة بين الجنس
النوع في أنه يحمله الوكالة فان لم يسم الثمن التقييد بالجنس ولم يحمله
الوكالة في ان وكله بشرى الثوب والداية لم يصح وان سمي الثمن
لما اذا وصف جنس الداية والثوب لم تكن هذه الجهالة في الجنس فلا
يحمله الوكالة لم تكن لقد يصح له جناس كثير رجل وكله ببيع عبد
فامر الوكيل رجلاً ببيعه فباعه والوكيل حاضر او باعه رجل فباع الوكيل
فاجاز فهو جازي له فحضر رايه وان وكله بشرا هو دى فامر الوكيل
رجلاً فاشتراه والوكيل حاضر فهو جازي لما قلنا وان كان غائباً لم يخرجه
علم رايه وان في كتاب الوكالة اذا قلنا لوكيلك ان يشتري لثاني جازي
مكاتباً وعبد او ذبي ترقيج ابنته وهي صغيرة حرة سبيمة او باع
او اشترى بها لم يخرجه العقد لفقد المولى وقوله المريد اذا قيل على
وكيله والحرني المستأمن كذلك لما قلنا في كتاب السير من هذا الكتاب
وصى احوال مال اليتيم فان كان ذلك خير اليتيم جازي له من المقصود

فهو مشتري

الموارد

من الحوالة من الترتيب لا يحصل إلا ان يكون المحتال عليه أملي المحيل
رجل امر رجلا ببيع عبده فباعه و اخذ الثمن هناك فباعه في يده ففادى عليه
اعتبارا بالامستيفاء وكذلك لو اخذ به كفيلا وتوى المال على الكفيل
رجل وكل رجلين ببيع عبده فباعه احدهما لم يجز وكذلك الخلع وان قل
الثنى و بدل الخلع له فخرى فاما فان انفرد احدهما بطل فخرى رجل
امر رجلا بان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمن فاشترى فقال المأمور
اشتريت الخمسة وقال المأمور بالثمن فصدقه البائع المأمور فالتول
قول المأمور له لما صدق صار كاشيا البائع قبل الاختلاف وفيما تقدم
البائع غائب فاعتبر الاختلاف كما جاز **الدعوى**
جارية خيلت في بطن رجل فباعها فولدت في يد المشتري فادعى البائع الولد
وقد اعترف المشتري له لم يسم منه ابنة يرد عليه خصمه من الثمن فاذا كان
المشتري اعترف الولد دون المأمور فدعواه باطل والقياس ان لا يقع دعوى
في الوجهين جميعا في بطن رجل فباعه فادعى كلامه و التناقض بطل الدعوى
ولم ينسب بغير دعوى فوجه الاستحسان التناقض موقوف في مثله لاختلاف
امر الخلق من مائة لما ان له اصل في استحقاق النسب لولد له لم يابعه
في الفصل الاول لم يحل بالاصل ما يمنع الدعوى فتفتح في الفصل الثاني حل
ما يمنع الدعوى فلا يصح صبي في يد رجل فقال هو ابن عبدي فلان الغائب
ثم قال هو ابني لم يكن ابنة ابدا وان محمدا لعبدان يكون ابنة وقاله ان
محمد هو ابن المولى ان له قرارا قد بطل بالحجور في التكذيب فصار كان لم
يكن

من نفس رجل العبد

العبدة

وتكفي حنيفة ان هذا امر انما لم يحتمل النقص فلا يبطل بغير المقر له كمن شهد
على رجل بنسب فردت شهادته لم تحق ثم ادعى الساهد انه ابنه لم يقع كذا هذا
رجل في يده غلامان تواما في ذلك اعطاه فباع احدهما فاعتقه المشتري ثم ادعى
البائع الغلام الذي في يده انه ابنه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه فباعه
لما صححت الدعوى في هذا التبعة الآخر لم يرد له ما لم يفصل عن الآخر في حكم
النسب فحرية المصل صبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال
المسلم هو عبدي فهو ابن النصراني له له ثمنان من دعوى الرقيق ودعوى
النسب ليرتفع بالاسلام امرأة ادعت صبيا انه ابنها لم يجز دعوىها حتى تبين
على الولد ان امرأته يريد به امرأة لها زوج لما في تعيين الولد الام النسب عليه
فوجب اثباته بجهة وتجنده بشهادة القابلة وهذا اذا كانت متكررة وان كانت
مقتدة لم يصح دعوى بها المباشرة كاملة عند ابي حنيفة وعند ما يكتفي بشهادة
القابلة فان كان لها زوج وزعمت انه ابنها منه وصدقا فهو ابنها وان لم
تشهد امرأته على الولد لم تكن الحفم قد اعترفت ان كان الصبي في ايديهما
فزم الزوج انه ابنه من امرأة له اخرى وزعمت هي انه ابنها من زوج آخر
فهو ابنها لم تكن كل في احدهما قصدا بطل حقه صاحبه فلا يقد ران جارية
قالت انا ام ولد لولدي وهذا ابني منه وانكر المولى فلا يمين عليه في قول
ابي حنيفة وقال عليه السلام كما جاز **المأفول**
رجل قال له اخراحت غنما لفاو ديرة فملكها فقال صاحب المال اخذها غصبا
فهو ضامن له انه اقرب بسبب الضمان ومن المأفول ان ادعى ما يوجب البراءة ومن

منكر ولو قال اعطيتنيها ودية فملكته فمات صاحب المال فمقتنهما لم يفتن
 له انه انكر سبيل الضمان حيث له ضامن الفعل الي صاحب المال رجل قال هذا
 المثل كانت ودية لي عند فلان فخلت ثمان منه فقال فلان هو لي فانه هـ
 تأخذها ولو قال اعزمت رابتي هذه فلا تأفركها فرت ما او ثوبني هذا
 فلبسته فردت وقال فلان وها لي قال قول قوله و قاله القول قول الذك
 اخذ الدابة والثوب منه لم يفتن المقر باليد له ثم ادعى عليه المستحق
 فوجب الرد واقبات قوله بالجملة كما في الوديعه في حينه ان اليد
 في باب العارية ضرورية فيكون عدا في ما وراء الضرورة فلا يكون هذا
 اقرارا باليد له مطلقا بخلاف الوديعه لم يفتن اليد مقصورة في حق عقل
 الوديعه رجل قال فلان على الف درهم من ثمن متاع او قرض ثم قال هي
 ذبوت او تبهرت لم يصدق وكذلك ان قال اقرضني او قال له الذبوت
 على من متاع و قال يصدق في الفصل الثاني وكذلك لو قال على الف درهم
 ثمن متاع لم انها ذبوت وقال فلان على الف درهم لانا ذبوت و قيل
 لم يصدق في قوله يصدق في ظاهر الكلام ينصرف الى الجياد و تحمل الزبي
 فكان هذا ابيانا فيه معنى التغيير فثبانه المستثنى هو الذي حينه ان الزبي
 عيب مطلق العقد يقتضي السلامة عن العيوب فكان دعوى الزبافة رجحا
 عن دعوى ما اقرض لا يصح وان وصل ولو قال اعزمتني منه الف او قال ان
 ودعني الف لانا ذبوت يصدق وصل ام فصل بالجماع له ليس لها
 منتضى في الزبافة والجودة وان قال في هذا كله الف لانا انه يتفق لكان
 والجودة

هذا
 هو
 الذي
 هو
 الذي
 هو
 الذي
 هو

وصل صلتي من ان فصل لانه استثنى رجل مات وله على رجل مائة
 وله ابنان فقال احدهما قبض الي منها خمسين فلامتس للقرض للآخر خمسون
 لم ان اقرضه على الميت لم يفتن ففعل كالمستحق في من نفسه رجل قال
 لآخر فلان على ما بين درهمين الى عشرة فعليه تسعة ولو قال ما بين
 عشرة الى عشرين فعليه تسعة عشر فله عليه الم اكثر مما اقرضه ولو
 قال له من دري ما بين هذا الحاريط الى هذا الحاريط فله ما بينهما وليس
 له من الحاريطين بشئ وقال في فعلية ثمانية في الفصل الاول تسعة
 في الفصل الثاني وقد يباح في كتاب الطلاق من هذا الكتاب
كتاب الصلح
 رجل قال لآخر الف درهم فقال له اد الى غدا خمسمائة على اقل بردي
 من الفضل ففعل فهو بردي فان لم يلفح اليه خمسمائة غدا عاد عليه
 المثل من قول رجل قال ابو يوسف لم يجوز عليه ان اد او الحسنة
 لم يصلح عوضا فلا يوجب تعلق المبرأ به فيجعل المبرأ مطلقا فتثبت البراءة
 وكما انه لما يملك يتجمل الحسنة و ادائها ففعل له رغبة في ذلك
 وقوله على انك بردي لم يخرج المخرج المخرج فلم يثبت المقتبلا
 والمقابل يصلح ان يكون بشرط لكونه مرغوبا ولم يصلح عوضا محضا
 فلا يصير المبرأ مطلقا بالشك عيب ما ذكر له قتل رجلا لم يجر له
 ان يصلح امر نفسه لم يفتن ليست من التجارة ولو قتل عبد له رجلا
 عمدا فصاحه عنه جاز لم ان عبدك من تجارة فتوفى من التصرف في ذلك اليه

رجل كان له على آخر
 الف درهم فقال له
 اد الى غدا خمسمائة

رجل غصب ثوبا يورد ثا قيمته درون المائة فاستهلكه فصالحه منه على مائة
 جازو قلما يبطل الفضل على قيمته بل لا يتغابن الناس فيه و اجمعوا ان العبد
 اذا كان بين رجلين فاعتقه احدهما و هو موصى فمصلحه الآخر على اكثر من
 نصف قيمته فالفضل باطل و ان صالحه على غير موصى جاز لهما ان حقه في القيمة
 مقدرة فلا يخل الزيادة لانه يكسر بواكفا في مسألة العتق في كل ربع حصة
 ان لهما ان يحكم الصلح بمنزلة التام وهذا المال يصلح عوضا كما يصلح استيفاء
 وقد قام الدليل على حجة المعتاض و هو طلب الزيادة بخلاف العتق
 لانه استيفاء لم يستيفه صار له زنا مشرا فلم يمتح للمعرض عنه الى
 حجة المعتاض و جل قال لغيره ان كل مال حتى توفى في او توطى
 ففعل جاز لانه ليس بغيره فيه كتاب **المضاربة**
 مضارب ان دينا في المضاربة فضل فانه يجبر على النفاذ لانه بمعنى
 لا جبر و ان لم يكن فضل لم يجبر لانه وكيل مخفوف و الوكيل متبرع و جبر رب
 المال على النفاذ ان يوكله ان العبد على العاقبة مضارب معه الف درهم
 بالنصف اشترى بها جارية قيمتها الف فوطئها فحاضت بولد فساوي
 النافان عاه ثم بلغت قيمة العلام الف و خمسمائة و المدي موصى فان شئت
 المال استسقى العلام في الف و مائتين و خمسين و ان شئت اعتق و اذا بقى
 للمدعى من المدي نصف قيمة الم لا في الدفعة اعتدت صحيحة في النظام
 جملة وجه الصفة و هو من النكاح لكن لم يقبل لفقد الملك فيهما لان كليهما
 مشغولان من المال فاذا وجد الملك نفذت الدعوة و ثبتت النسب

و ان كان بين رجلين فاعتقه احدهما و هو موصى فمصلحه الآخر على اكثر من نصف قيمته

وعتق الولد لانه لم يضمن بنصيب رب المال في الولد لان العتق
 يثبت بالنسب في الملك فاضيف الى آخره و هو الملك و انه يثبت بغير
 صنعة فوجب المساواة في نصيب رب المال الف و مائتين و خمسين
 الف و رأس المال و الباقي نصف المخرج فاذا استسقى في رأس المال فله
 ان المدة كلها خرج و صار النصف منها للمضارب و قد صحت الدعوة فاذا
 ذاملك شئانها صادت ثم ولد له في قيم نصف قيمته لانه ضمان
 تمكك فلا يفتقر الى الصنع مضارب معه الف بالنصف فاشترى بها بئر
 فباعه بالدين و اشترى بالدين عبدك فلم ينفذ ما احتضى عاقبه قيم
 رب المال الف و خمسمائة و المضارب خمسمائة و يكون ربع الولد لهما
 للمضارب و ثلاثة ارباعه على المضاربة لانه مال المضاربة امانة في
 يد المضارب و ربعة صار مضمونا عليه بالتقرب ضمان المضارب
 ينافي المضاربة فخرج ذلك الم ربع من ان يكون مضاربة و الباقي بقي
 على المضاربة و صار رأس المال الف و خمسمائة كل من يبيعه من ربعة
 للمدعى الف و لانه اشترى بالدين مضارب معه الف بالنصف اشترى
 بها عبد قيمته الفان قتل العبد رجلا فوطئها فحاضت بولد فساوي
 رب المال و ربعة على المضارب لانه الف و مائة الملك و الملك
 اشترى فاذا افد باخرج العبد كله من ان يكون مال المضاربة لانه
 صار كالزاييل عن ملكها بالحياة ثم اشترى بالدين نفسهما بالقداء فيكون
 ثلاثة ارباعه لرب المال و ربعة للمضاربة يخدم لرب المال ثلاثة ايام

فاذا املك بيا

والمضارب بئام مضارب دفع من مال المصاربة شيئاً الى رب المال
 بضاعة فاشترى رب المال ببيع وهو على المصاربة ان لا يبيع
 ثوباً كبل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصنع الترخيل فلم يكن اخذ
 استرداداً مضارباً عمل في المهر فليست نفقته في المال له ساكن
 بالسكنى المصلحة للمضاربة وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته
 وزكوة في المال فارباع المتاع من اجهة حسنة اتفق على المتاع
 من اجل ان لا يغير لتفاوت الناس الحاقة برأس المال ولا يحسب
 عليه ما اتفق على نفسه لعدم التعارض فيه مضارب معه الذي اشترى
 بها ثياباً فقصرها او حملها بمانة من عنده وقليل له العمل برأيه فمطوع
 له استئذان على المضاربة بعد استغراق رأس المال فلم ينفذ على
 رب المال فصار متطوعاً وارصبها احمر فهو شريك فيما زاد الصنيع في
 الثياب ولا يضمن الثياب لقوله عمله عمل فيه برأيه فادله ولعله
 الخلط والشركة ولو لم كذلك كان لرب المال ان يضمنه فخلط الاستدانة
 له لم يستنداد ولم يته بالتمسك بالتصريح بمضارب بشرط نصف الربح
 وزيادة عشرة فله اجر مثله لانه انتفى عن منافعه عوضاً ولم ينل لكان
 الفساد فيجب اجر المثل لمضارب اشترط عليه ان يبيع ويشترى
 بالكوفة فخرج الى البصرة فاشترى بالمال ضمن ليفيد التقييد في
 الضمان بكونه بالخراج والنفق يرتفع بالشراء فكنى بالضمان عن
 التفرد بمضارب فعمل له عمل برأيه فبان بحت من شيء فيني وبينل

نصف الربح فله المضارب في آخره بالنصف فربح المخرجه نصف الربح
 والنصف بين رب المال والمضارب لقول نصيبان له شرط
 لنفسه نصف ما ينسب الى المضارب الموقول قد ربح نصف
 الربح فيكون بينهما ولو قال رب المال للاول ما كان من فضل بيني
 وبينك نصيبان في المسئلة فالحال ان نصف الربح للآخر نصيبه لرب
 المال في الشيء المضارب لانه شرط لنفسه نصف الفضل مطلقاً
 ولم يسلم ذلك له الا ان يصرّف شرط المضارب لقول النصيب الثاني
 الى نصيبه خاصة ولم يكون المعاوضة للمير حزين مسكين او
 بالغير لانه لم يكمل شرائط المعاوضة للمير بشخصين من ضمن
 هذه الحق صاف لم يكون بين الذي في المسلم وكل ابو يوسف
 يكون لهما سواء في اعمال التجارة وكما ان التجارة في الحزن والخزن
 يملكها الذي مباشره دون المسلم فليس اسوا في اعمال التجارة ولم
 يكون معاوضة حتى يستوي الما قان في دخلهما غرضاً او ربح
 له فهو له ولم يفسد المعاوضة بالتساوي في غير جنس رأس المال
 ليس بشرط حتى لو ورث ذراً لم او دناير او هبت له فسدت
 المعاوضة لم يكون المضاربة له بالدرهم والدنانير وكذلك الشركة
 لم يرع المضارب بتعيينه فيؤدي الى دخله بالم يضمن في يكون
 بمناقيل ذمياً وفقته لهما بساعة في هذه الرواية مضارب بعهه الثاني
 فقال لرب المال دفع لي الفاً ورنحت لك وقال رب المال دفع

او ذميين

لا يجوز

البك النير في القول قول المضارب في المتابع الحق معرفة مقدار
 المقبوض لو قال رب المال في قبض البك القابضاعة وقال د واليد
 هي مضاربة وقد بلغ الثاقل قول رب المال في العاقل ادعى
 تقويم العمل في رب المال بنكر مضارب ثمة البك اشترى بها عبد فلم
 ينقلها حتى ملكته فانه يدفع اليه رب المال البقا فان هلكته يدفع اليه
 اخرى فان هلكته يدفع اليه الثاقل اخرى ابداء رأس المال جميع ما يدفع
 اليه رب المال في قبض المضارب يحمل على جهة الامانة دون الاستيفاء
 نظرا له وليس فيه بضبيع حق رب المال في قبضه بل رأس المال مضارب
 اشترط لرب المال ثلث النسخ ولعبد رب المال ثلث النسخ فهو جابر لم
 اشترط العمل عليه لم يمنع الخلية فلا يمنع الصحة ولم يكن كل اشترط
 العمل على رب المال في المضارب في قبضه ويبطع له تمام دون المضاربة
 فيملكها ضمنا ويدفع مضاربة لها مثلها فلا يملكها ضمنا لها الا ان
 يقول له اعمل برأيتك ثم يكرسلة قد هزت في باب المراجعة في كتاب
 البيع من هذا الكتاب **كتاب الوديع**
 رجل في يد الف رجلان عمل كل في احدى منهما اثمالة او ذمها اثمالة
 فاني ان تخلف كما يريد به لكل في احدى منهما على المنراد فالملف بينهما على
 الثاني بينهما اثمالة او جيل الحق لكل في احدى منهما بئله او باقراره ولست
 ان يخرج بالوديع حيث شاء في قال الشافعي رحمه الله ليس له ان يباين بها
 لمن الحفظ المتعارف من الحفظ في المضارب وصار كالمستحفاظ باجر وكما

اطلاق المبرور والمفارقة محل الحفظ اذا كان الطرف اثنان فلهذا يملكه لا
 والوصى في مال الصبي والجواب عن حرفة فلنا المقاد كونهم في الحر
 لم حفظهم ومن يكون في الفارة تحفظ ماله فيها خلاف لم يستحقا طيل
 لانه عقود ما وصية فيقتضي التسليم في كان العقد وله ان يدفعها الى
 من يشاء في عماله وان منها ان يدفعها الى احد من عماله فلهذا فيهما الى
 بل منه ضمن لمن الذي يملك والعمل به ممكن وان دفعها الى من لم يملك
 منه لم يضمن لانه وان كان ينفذ فالعمل به غير ممكن وله ان يضمنه حيث
 في ملكه من دار وببيت فان منها ان يجعلها في دار يجعلها فيها ضمن لمن
 الذي يختلف في الممنوع شرط وان كان ممان في دار والمسئلة
 لها الم يضمن لمن السبين في دار واحد قل ما يتفارقان فلم يصح الشرط
 ثلثة او ذموا البقا فجاب ثلثان فليس للمضارب ان يخذ نصيبه وقال له
 ذلك لانه طلب منه تسليم نصيبه فصح في حثينة رحمه الله ان
 الحاضر يطالبه بتسليم مال يضمن في لم يضمن ذلك حثالة الله بالتسمية
 والتسمية لم تصح بالاجماع رجل اودع رجلا الفافا ورجل اخر فملك
 فرب المال ان يضمن الحق وليس له ان يضمن الحق وقاله يضمن اثم
 بيان ان ضمن الحق يرجع على الحق لهما انه قبض المال من يضمن مضار
 لهما كودع الغاصب ووجه ان نفس المبدأ الذي ليقطع راي الاول
 مطلق له فلا يضمن به الحق في ضمن به الثاني فان اذ في الحق الثاني
 ضمن بتسليم الحفظ والثاني لم يتوكل الحفظ فلا يضمن **كتاب العارية**

الى من لم يضمن

رجل استعار دابة فله ان يعيرها وليس له ان يجرها فان اجرها فطقت
 من هذا عندنا في عند السائق ليس له ان يعيرها لانه اباحة المنافع والمباح
 له ان يملك المباحة في هذا المنافع غير قابلة للملك لكونها معدومة وانما جعلنا
 ما من جرة في الحاجة للضرورة في قلنا دفعت بالمباحة مهننا لئلا ناة
 تملك المنافع فيملك العارة كالموصى له بالخبرة والمنافع اعتبرت بقابلة للملك
 في الحاجة فتجعل كذلك في العارة دفعا للحاجة رجل استعار دابة فرد ما
 مع عبده او اجيره لم يضمن ثمنه اذ كانت مسانمة او مشامة لانهما في
 عياله والمورد يملك الدفع اليه من عياله فكذلك المستعير لانه في حق المعير
 مورد وكذلك ان رد ما مع عبده ببدل الدابة او اجيره وان رد ما مع اجيره
 ضمن ثمنه اذ اعطيت له لانه يملك المباح ومن الصحيح كالمورد رجل
 اعار ان صابغاء للزراعة يكتسب انك اطعمتني وقال يكتسب انك امرتني لانه
 من الموضوع لهذا العقد وانه العارية انما وقعت للزراعة ومطلوب العارة
 لم يدل عليه ولتظط الطعام يدل عليه فكان اولي بالكتابة **كتاب الهبة**
 رجل وهب لرجل عبدا على ان يهب له عبدا فليس بشئ وكل واحد منهما ان منع
 صاحبه حتى تقابضا فهو بمنزلة البيع برقرار بالعبث وقال في رد الشافعي رحمه الله
 من منزلة البيع ابتداء لان شرط العوض فيها في التبرعات وتختص بالبيع وانما
 ان شرط العوض يختص بالبيع وصناعة العقد تختص بالشرع والجمع ممكن في الحايث
 فجعل تبرعا ابتداء حتى يتم التقيض ويغادرتها حتى يرد بالعيب جمعا بينهما
 ومبطل رجل اذا فوضه من نصفها فله ان يرجع في النصف الذي لم يوفق

كتاب الهبة

لحق المانع من الرجوع خاص فاستغنى فيه عن غيره رجل وهب لرجل ارأى
 تصدق عليه بدرا على ان يرد عليه شئ منها او يوقه شئ منها او يهب
 جارية على ان يرد ما عليه او على ان يهبها او يتخذ سائمة ولان الهبة جارية
 والشرط باطل لانه يخالف من حيث العقد ورجل وهب لرجل ارها فابنت باقية
 منها خلا او بني بيتا او اريا او دكانا كان ذلك ربا فيهما فليس له ان يرجع
 في شئ منها لان الزيادة المتصلة في الموصى به الرجوع ولو باع بنصفها
 غير مقسومة فله ان يرجع الباقي لما قلنا وان لم يبع شئ منها فله ان يرجع
 في نصفها لانه مع الرجوع في الكل ففي النصف حق رجل له على آخر الف
 فقال له اد اجاعل فاعلم لك او قال انت بري منها او قال اد اكرت
 التي بنصف المال فانت بري من النصف الثاني او قال لك النصف الباقي
 فهو باطل لان تملك الدين يملك فيه معنى الاستقاط والبراءة عن الدين
 استقاط فيه معنى التملك فصار التصرف في الدين تملك بغير وجه واستا
 من وجه وانه ان يبرأ من غير قبوله جل قاله اخر دارى لك هبة سكنى
 او سكنى هبة فهو عارية لانه قوله دارى لك هبة ظاهره ملك الرقبة
 ومن يحمل الملك المنفعة وقوله سكنى يحكم للملك المنفعة فجعل الحكم قاضيا
 له ولو قال هبة يسكنها في هبة لانه قوله سكنى مشورة وليس بصنعة
 اتقدم فلا يصلح تغير الصدق بالكلام رجل تصدق على محاجر بعشرة دراهم
 او مائة درهم اجاز فان تصدق على عشرين او مائة درهم لم يجر الهبة للغير
 ايضا فالخامس انه اجاز الصدقة على اثنين لم يجر الهبة لكن جعل الهبة عبادة

واستقاطا من وجه

مشورة

صفة على شئ من الجنة

عن الصدقة اذا صار فقير الصدقة عبادة عن الهبة اذا صار فقير
 قد ذكر في كتاب الهبة ان الصدقة على الشئ باطله عند ابي حنيفة كالهبة لما ان
 مية الجملة منها اذا تمليك واحد فلا يتحقق الشئ بها ان من مربي جليل وانه
 ان هذا مية النصف من كل واحد وكل واحد لو كان فيهما لم ينقسم فقبل احدى
 صح فلو ان الملك ثبت لكل واحد منهما في النصف فيكون القليل كذلك لانه مية
 وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشئ بخلاف الرهن لم يحكم الحبس وثبت لكل واحد
 منها كالأقوال في الرهن من احدى الماستر شيئا من الرهن

كتاب الحجارة

رجل الكثرى الا الى مكة فاراد ان يبعدها عن السفر قد يتعدى بمالك
 اسبابه فلو لم ينقص لزم الضرر فيها لم يستحق العقد ولو اراد الجمال ذلك
 فليس بعقد لانه قادر على ان يبعث بليده رجل الجربعة ثم باعه فليس بعقد
 لانه قادر على المضى على العقد خياط استاجر غلاما فافلس وتزل العمل فهو
 عقد لانه عجز عن المضى على العقد وان اراد تزل الخياطة وان يعمل في الصر
 فليس بعقد لانه ليس بعاجز رجل استاجر غلاما فخل به في المصر ثم سافر فهو
 له قهلا يمكن ان يسافر به والجرع عن السفر يضرب وكل ما ذكرنا الله عز وجل
 جارة فيه يتحقق ذكره في الزيارات ان الحجارة لم ينقص البتة فلو اراد
 فيكون موضع المسئلة منها ان يكون العقد عذرا يمنع المضى في وجه
 شرعا كما ان وقت يله اكلة في العيان بالله فاستاجر رجلا ليقطع يده
 فبرأ وموضع ما ذكره في الزيارات في عذره لم يمنع المضى في وجه العقد شرعا

ولو راي الجمال
 وذكر فليس بعقد

باب الحجارة الفاسدة

لكن يمكنه المضى الى مصر يلزمه **باب**
 رجل راع الى حايك عن يمينه بالنصف فاجارة فاسدة وللحايك اجر شئله وكذلك
 ان استاجر رجلا يحمل له طعاما بغير ثمنه وكذلك ان استاجر حمارا يحمل عليه طعاما
 بغير ثمنه ولحقا وان استاجر فقيرا ففقد انفسا الحجارة لانه جعل الحمار يخرجه
 من عمله فكان في معنى فقير الطمان وانه متى وجوب اجر الشئ لانه سلم له للفقير
 عليه رجل استاجر رجلا خبازا فخر له هذه العشرة المجايم هذا اليوم كله بدينار
 فهو فاسد وقالا في الحجارات انه جائز ان العقود نفس العمل بدينار المقصود
 وذكر الزمخشري في المجلد في ربيع من الغد يستحق الحمار كله في ابي حنيفة
 ان ذكر العمل يدل على استحقاق العمل وذكر الوقت يدل على استحقاق المنفعة
 والجمع غير ممكن فكان المستحق بدينار في جهالة مانعة جواز العقد بدينار استاجر
 ان صاعا على ان يكونها وبين رعاها او يستقيها فهو جائز لانه شرط ما يقتضيه العقل
 فان اشترط ان يثنيها او يكرى انهار ما او يسترقنها فهو فاسد لانه شرط
 ما يقتضيه العقل وهو يستفيع به قصار مفسد قيل فساد الحجارة بالشرط
 التثنية في دينارين ودينارين نصف وبعض دينارين لانه في الموضع يخرج خارجا
 باناء لكرات مرة اما في بعض دينارين فلا وجلا في بينهما طعام استاجر احداهما
 فلو كانا عليه على ان يحمل فمينة تحمل الطعام فالحجارة فاسدة ولو لم اجر له
 قال الشافعي يجوز وانه المستحق من الحجارة بيع فصح في السابع فلو كانا العقول
 عليه جعل في النصف السابع يجوز لانه مستحيل فالعقد ورد على ما لم يحمل
 الوجوه فبطل رجل استاجر ظيما بطعامها وكسوتها فهو جائز استحسانا وقالا

تغير الطمان

فاسدة لا اجرة

لم يجوز قايض الطعام دراهم ونصف جنس الكسوة واجلها وذرعا
 فهو جائز كما ان الجوز بمجرده كأي حنيفة بلى لكن هذه جملة لا تجز
 المنازعة لمن العادة بين الناس التي ميسرة على المطاوعة فمما يبيع قديري
 صبر رجل استاجر ارضاً ليربع بزراعة ارض اخرى فلا خير فيه وكذلك
 اجارة السكنى بالسكنى في حال المشافعي هو جائز لمن هذا بمعنى بيع العين
 بالعين فيجوز لنا ان الجوز بهذا العقد الجملة والخاصة لا يتحقق عند اتحاد
 الجنس والجنس رجل اجر نصف داره مستأجراً لم يجر وقال ابو يوسف
 هو جائز ولو اجر من يشركه جاز بل اجماع كما ان المشاع منفعة وهذا يجب
 اجر المثل في التسليم ممكن في التخلية او بالتمليك فصار كما اذا اجر من يشركه
 او من جليل في قمار كالبيع وكما انه اجر ما لم يقدر على تسليمه لم يفسد تسليم
 المشاع وخله لا يتصور في التخلية اعتبر تسليمه اليه وقوعه تمكينا ولا يمكن
 في المشاع خلاف البيع لوصول التمكين فيه وانما التمهيد فانما يستعمل للعقد
 بواسطة المالك في حكم العقد يقبضه في القدر على التسليم شرط جواز العقد
 وشرط الشيء يسبقه وانما اذا اجر من يشركه فالكمل فحدث على ملكه فلا
 يسوغ في الاختلاف في التشبيه لا يصح في خلاف ما اذا اجر من جليل
 لم يفسد تسليمه بغير جملته ثم الشيوع يفرق المالك فيما بينهما طارئة رجل اجر
 ارضاً ولم يذكر انه ما ينزعها فالاجارة فاسدة لان المعقود عليه مجهول
 فان راعها وصلى لاجل فله المسمى لان المعقود عليه صار معلوماً قبل تمام
 العقد فيصير ارتفاع الجملة في هذه الحالة كارتفاعها حالة العقد وكذا

يستحب
 فانما يستحب
 حكم العقد
 بانه

لو استاجر حماراً الى بغداد درهم ولم يسم ما يحمل عليه فحمل عليه ما حمل النا
 فنقح نصف الطريق ضمراً عليه وان بلغ بغداد فله المجر المسمى لما قلنا
 ولو اختصما قبل ان يحمل عليه فنقضت الاجارة لان العقد فاسد ما لم يحمل
 رجل استاجر بيتاً ولم يسم بشئ فهو جائز لان البيت فوض للسكنى والنا
 لم ينفذ في ذمة غيره وليس له ان يسكن حماراً او قماراً او له طناً
 لان العقود كالمفوض من لو نقص على السكنى لم يملك ذلك وكذا هذا
 استاجر ارضاً ليربعها فله الشرب والطريق في ان لم يشترط لمن
 المنتفع لا يحصل اليها اي المستاجر لا يشترط ما قد خلاصه و
 اجارة انتقضت في كل من رطباً فانما تعلق له انه ليس له اية اعادة
باب الاجارة على الشئ
 رجل اعطى خيلاً ثوباً فقال ان خطه اليوم فكل درهم وان خطه غداً فكل
 نصف درهم فخطه اليوم فله درهم وان خطه غداً فله اجر مثله لا ينقص
 من نصف درهم ولا يزداد على درهم وقام الشرطان ميزان وقال في
 الشرطان فاسد ان فخر جعل ذكر اليوم للتجهيل والاضافة الى الغد
 للترفية فيجتمع في كل يوم قسمين ان في حنيفة جعل ذكر اليوم للتجهيل
 والاضافة الى الغد للتعلق فيجتمع في الغد قسمين متعارضين دون
 اليوم فكل استاجر بيتاً على ان يسكنه فعليه درهم وان سكن فيه
 حماراً او قماراً فعليه درهمان هو جائز وقام الجوز وكذلك
 لو استاجر دابة الى الحيرة على ان يحمل كرشاً فعليه نصف درهم

ليس يسكن حماراً

ان خطته

وان حمل عليها كرجطة قبل ربحهم من على هذا الخلاف وان استأجر رابة
الى الخيرة قبل ربحهم فان جاوز الى القادسية بد ربحهم فهو جائز ولم يخل
خلافا واحتمل الاجماع في الاختلاف كما ان العقود عليه احد شئين فكان
مجهولا ولم يشترط الانتفاع بالمنتفعان المبدل ليرتفع الجهالة عند
العمل في كل حين ان اصل الاجارة المنتفع واذ اجاز الانتفاع لم يشترط
الجهالة في كل حين وجب المتيقن هو المقابل ياد في التملك فلا يملك الجاهل
بكل حال رجل استأجر رجلا ليذهب الى البصرة فيجئ بعالمه فذهب
فوجد بعصم فدايات فجاء بمن بقي قلبه للجر بحساب ذلك يريد ان
يكون مغلوبا بربطه او في بعض العقود عليه وان استأجر ليدب
بكماله الى فلان بالبصرة وتحت الجوابه فذهب فوجد فلانا ميتا فركب
الكتاب فلا اجر له وقال محمله الاجر في الذهاب وان استأجر ليدب
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا فركب فلا اجر له بالاجماع
والفروق لحدان نقل الطعام عمل يقابل للجر في اقامته خرجا وقد
يضمن بيع اما حمل الكتاب فليس يعمل يقابل للجر ليس به وخفة مؤنته
وانما يقابل للجر بتطوع المسافة في قلبه فطعمه في الذهاب وكما انه
قابل للجر بنقل الكتاب وهو الغرض وقد نقضه فظل للجر
في مسألة الطعام رجل استأجر عبدا يحوزا عليه شهرا فعمل فاعطاه
الاجر فليس للمستأجر ان يخل منه له بحوزة عما يضربه المولى ما ذو
فيما ينفع المولى والجواز في البنداء يضرب المولى والجواز في البنداء

واذا اجاز

ينفع المولى فوجب القول به في اذ اجاز لم يكن للمستأجر ان يخل منه وكل
عصب عبدا فاجر العبد نفسه يصف ويجوز للعبد قبض للجر بالاجماع
فان قبض للجر فخل الغاصب منه للجر فاكله فلا ضمان عليه وقاله من
وان وجب للمولى للجر اخل بالاجماع كما انه ائلف بكل المالك بغير اذنه
وكما في حنيفة ان للجر غير محذور في حق الغاصب من العبد ليس بحريته
عنه فلا يكون محذورا ما في يده عنه فلم يكن متقنا رجل استأجر عبدا لهدى
الشهرين شهر اربعة وشهر خمسة وهو جائز والاول منهما بائنة
لانه لما قال شهر اربعة انصرف الى ما يلي الاجاب فتعين الثاني الذي
يلحق كل الشهر رجل استأجر عبدا شهرا بد ربحهم ثم جاء آخر الشهر وهو
ابن او مريض فقال ابن او مريض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك
المقبل ان ياتيني بساعة فالتول قول المستأجر واجابته ومن
صحيح او غير ابن فالتول قول المجر لهما اختلافا في امر محتمل فوجب
الترجيح بالحال لانه يدل على الدوام ظاهر اذ
ما يضمن المستأجر وما لا يضمن فيما تالف رجل استأجر
رابة الى الخيرة فجاوزها الى القادسية ثم ردد ما الى الخيرة فنقلت
الوضامين العارية كذلك فذكر في الوردية ان المودع اذا خالف في
الوردية ثم عاد الى الوفاق بغير اذن الضمان وقيل الفرق بين الوردية
والعارية والاجارة لانه في وضع المسئلة فيهما فيما اذا وقع العقد على
الذهب لمغير وفي الوردية وقع العقد طلقا لرجل التبري حمارا بسج

وقالوا وضامن يياه
امر الغاصب

ابن او مريض

وقد بينا
فيل لا فرق

فنزع ذلك وأسرجه بسرج يسرج بمثله الحمر فلا ضمان عليه ^{بينما} لم يفرق
 فيكون إذا كان له ^{أو} أن أسرجه بسرج لم يسرج بمثله يضمن لم يملك
 أن كان له ^{أو} أن أو كفه بإكاف يوكف بمثله الحمر يضمن عند الحقيقة
 وقال لم يضمن قيمة كل الدابة وإنما يضمن بقليل الزيادة لفقد المذب
 بتلك الزيادة في ^{أو} حنيفة أن لم كاف لم يستعمل لم يستعمل السرج
 فصار في ح الدابة مخالفا إلى جنس غير المسمى فضمن الكل كما إذا ألد
 الحديد كان الخطة رجل استأجر رجلا ليحمل له متاعا في طريق كذا فلتد
 طريقا غير يسلكه الناس فمكّل المتاع له ضمان عليه وأن بلغ فله الجز
 يريد به أن الم يكن بين الطريقين تفاوت ^{أو} أنه حينئذ لم يقع التقييد
 لعدم الفائدة وأن حمله في البحر فيما يحمله الناس فضمن ^{أو} بينهما اتفاقا
 فاحتسبوا أن بلغ فله الجز ^{أو} أنه سلم في التفاوت صورة فلا يمنع وجوب
 المسمى رجل استأجر أرضا ليزرعها خنطة فزرعها رطبة فضمن ما نقصها
^{أو} لم أجر عليه أن ضرر ما ظاهرا بالزرع فصار ضارضا غامضا رجل دفع
 إلى خياط ثوبا ليخيطه فبعضه بدم فحاطه قبا فانتهى عنه قيمة الثوب
 وأرثا أخذ القبا وأعطى أجر مثله ^{أو} لم يجاوز به دمه ما يريد بالقبا
 القروط الذي هو ذ وطا ^{أو} تمكّل نسبه قيصا فكان بخالفنا من
 فان شأنا مال إلى جهة الخلاف ^{أو} أن شأنا مال إلى جهة الوفاق زد
 الحسن عن ^{أو} حنيفة يضمن قيمته ^{أو} لم سبيل له على الثوب **باب**
جناية المستأجر رجل استأجر رجلا ليحمل له دكانا من الثياب

في المثل
 في المثل

فوقع في بعض الطريق فانكسر فان شأنا منه في المكان الذي حمله قيمته
 ولم أجر له وإن شأنا منه في المكان الذي أنكسر أعطاه الجز ^{أو} حنيفة
 وقال فرأى الشافعي لم يضمن له أنه أسره بالنعول مطلقا فينتظمه بنوعيه
 العيب السليم وصار كاجير العبد ^{أو} عيب القصار وكنا أن الداخل
 يجب له أن لا يدخل من الداخل يجب له العقد من العمل المصلح ^{أو} أنه هو الوسيلة
 إلى المثرق من العتق عليه حنيفة حتى لو حصل بفعل الغير يجب الجز
 فلم يكن مانعا في حنيفة ^{أو} المعين لم يمتنع فلا يمكن تعييده بالمصلح ^{أو} أنه
 يمنع عن التبوع فيما أخر فيه يعمل بالجز فامكن تعييده ^{أو} بخلاف اجير
 الوحيد ^{أو} المانع متى صار من مملوكة للمستأجر فإذا أضره بالتصرف
 في ملكه فحق قيصرنا مائة فصار فعلة متوقفة البية كانه فعل بنفسه
 فله الجز ^{أو} حنيفة وكل اجير مشترك في ^{أو} الذي يعمل لو أضره الناس ضامن
 لما جنت يده خالفوا لم يخالفوا على الخلاف الذي قلنا وما مكل فلا ضمان
 عليه ^{أو} لم أجر له وقال لم يضمن ما مكل أيضا أن كان بسبب يمكن التجرع عنه
 وأما ما في المسئلة ثمز على ^{أو} رضي الله عنها ^{أو} حنيفة أن المبرور لمائة
 عنه بدل ^{أو} أن الهدال أن كان بسبب يمكن الاجترار عنه ^{أو} يضمن
 لم يبرح يجب عليه الضمان ^{أو} هذا كل المائة فصار حبس ثوبا بالجرعة قوله
 ذلك وقال فرأى لم يبرح ذلك ^{أو} المبيع وقع مسلما إلى المشتري ^{أو} نصالة
 مملكه فلا يستحق البايع الحبس ^{أو} كنا أن التسليم إلى العير ضرورة ^{أو} اتفاق
 فلا يدل على الرضا بالتسليم فان ضاع فلا ضمان عليه ^{أو} قبل الحبس كان

بحسابه

امانة عنده عند ابرح حنيفة فلما ابدى له اجر له كمال المبيع قبل القبض
استاجر خبازا ليخبز له في بيته فلما اخرجته من المتور احترق من
فعله فله المجرى فصار عليه لانه صرح التسليم بقيام يده على الخبز بامانة
قيامها على منزلة بيطان نزع او حجام حرم فحصل الهلاك فلا ضمان عليه في المخرج
و فرق بين هذا وبين القصار اذا ادق فيجوز الثوب والفرق بينهما انه
لم يمكنه الترخيز عن البضاعة لانه على قوة المصباح وضعها في تحمل الملم
فلا يمكن التقييد بالمصلحة ولا كذلك في الثوب ونحوه لانه قوة الثوب
ورقته تترك بل اجتهاد فامكن القول بالتقييد **باب**
مسائل متفرقة رجل استاجر ارضا واستعان بها فاحترق المحاصيل
فاحترق شيء آخر في ارض اخرى فلا ضمان عليه في تحصيل شرط التلف اذا
كان غير التعدي الى حال التلف عليه رجل استاجر رجلا فافقها الى نفسه
فانقضت الاجارة فرق ما على المورج يربط به مائة الردي على المورج ان ينفعه
تعود اليه في الحقيقة فيكون ضرر النقص عليه وان كان عامرية فرد ما
على المستجير لهذه العلة خياط او صباغ اقع في الدكان من يجرخ عليه العمل
بالنصف فهو جائز وان كان المجرى مجهولا لم ينشركه وليس باجارة رجل
استاجر بيتا شهر ابدى هم فكما سكن يوما فعليه من المجرى حيا به وكذلك
لو ابل الماكة واجارة لا فرق في المعذور عليه مسلم شيئا فشيئا فيجوز
المجرى كذلك لانه سبيل الاعرف في حقيقة فاعتبر المراجلة في الكرا الى
مكة ولما يام في اجارة الدار والبيت طرفة رجل الكرى مؤجل ابل الى مكة

اعتبر المراجلة

بغير اعيانها فكل له رجل بالجلان فهو جائز له ان ياخذ بالجلان ايها اشارة
والمراد من الجلان الحل في انما تجوز هذه الكفالة اذا كانت لجل بغير اعيانها
لانه مضمون بمكر استيفاء من الكفيل رجل استاجر عبد الخدمته فكل
له ليعمل بالخدمة فهو باطل لانه لم يمكنه استيفاءه من غيره

كتاب

رجل كاتب عبدك على مائة دينار على ان يرد المولى عبدك لغير عينه والكتابة
فاسدة وهو قول محمد وقال ابو يوسف مخرجان وتشم المائة الدنانير
على قيمة الكاتب وقيمة عبدك وسط فتبطل حصة العبد فيكون مكاتباً باقياً
لمن العبد المطر يصح ان يكون مكاتباً بدل الكتابة فينصرف الى الوسط فيصلح
ايضا ان يكون مستثنى من بدل الكتابة في كمال العبد فيلزم استيفاءه من
الدنانير وانما يستثنى قيمة في القيمة لم تصلح ان يكون بدل الكتابة فكذا لم
يصلح ان يكون مستثنى من بدل الكتابة رجل كاتب عبدك على قيمته او على شيء
بعينه لغيره لم يجز اما لقل فلا ان القيمة مجهولة الجنس والفرد والوصف
وانما الثاني فلانه لم يفيد مقصوده وهو عيره لانه لم يكتبه لانه
يجوز عليه ان ابدل الكتابة من مكاتبته اذا وقع على شيء بعينه لغيره
لما يصير اخر كاسبه فان اجار نفسه روي اثنان عن محمد وروي عن
ابي حنيفة انه لم يجوز نصراني كاتب عبدك على خمر فهو جائز بربطه اذا
كان نقداً معلوماً فانها اسلم فلكم في قيمة الخمر فاذا قبضها بمن لانه
وقع العجر عن تسليم الخمر فقامت القيمة مقامه فان اقبض القيمة يفتقر

كفالة بغير اعيانها

في جازية

للمخر بالحل ويضرب نصف قيمته مائة كان او مائة كان اعنته احد جافين
 للمخر بالحل ويضرب نصف قيمته ان كان مائة كان او مائة كان اعنته احد جافين
 وهذه الفصول في اصول قديمات في هذا الكتاب **باب**
المكاتيب التي يمتنع بيعها وكاتب عجز فقال اخرجوني فان كان له مال
 حاضر او غائب يربح وجوه اخرى هو يربح او ثلثة لم يزد على كل وهو قول
 محمد و قال ابو يوسف لم يزد رقيقا حتى يتولى عليه لثمان مائة او
 المكاتب اذا اذن بيع كان للولي حق النسخ في قولها ان يكون له مال حاضر
 او غائب فيؤخر ما قلنا في مائة يزد عليه وقال ابو يوسف لم يفسخ حتى يتولى
 عليه بخلاف القول على رضى الله عنه اذا اتى الى على الكاتب بخلاف ذلك في
 الرقعة كما انه لا مفسخ النسخ ما كان له كوتب على ذلك القدر من حاله لو كان
 كذلك لم يؤخر زيادة على ما قلنا كذلك في الحديث اختلف الصحابة فيه
 فلا يكون قول البعض حجة على الباقي ومكاتيب اهل بنم عند غير السلطان
 فخرج فرق مائة برضا هو جائز في كتابة تحمل النسخ بالرضا من
 غير عينة فعند الولد اخرج مكاتبه شترى ابنه ثم مات وترك ذكرا وبنات
 ابنه لم يملكه الا ان يبدل الكتابة حكم بعقوبات الكاتب في اخرجوا من اخرجوا
 بعقوباته في ذلك الوقت لم يفسخ له فمذاخر ما كان عن ابن حجر
 وكذلك ان كان مائة وبنه مكاتبه كتابة واحدة لم يملكه كاشف
 واحد فان احكم بعقوبات احدهما في وقت حكم بعقوبات الاخر في ذلك الوقت
 مكاتبات وله ذلك من حرة وترك ذكرا وبنات بمكاتبته فيجوز للولي

من شرطه ان يكون له مال حاضر او غائب

ففقدت على عاقلة المم لم يكن ذلك قضا بغير المكاتب من القاضي قرر حكم الكفا
 لم تكن قضية كيام الكتابة ان يكون الولد لهما بموالي المم والعقل عليهم اجماع
 ان يفتن المم بغير الولد ولو اختصم موالى المم وموالى المم في المم في المم
 فقضى به لوالى المم هو قضية العجز في المم اختلاف في نفس الولد راجع الى قيلم
 الكتابة وانتفاصها من الولد لم يستقر المم بناء على ذلك فهو فصل في بيع
 فاذا قضى بالولد المولى الى المم كان قضا في فصل في بيعه فينفذ مكاتب الذي
 الي مائة من المصدقات ثم عجز فهو يبيع المولى لانه تبذل الملك في بعد
 تبذل الملك تحمل الصدقة للعقود الهاسي اصل حديث من روى عن النبي
 عبد جني فكاتبه المولى ولم يعلم بالجنانية ثم عجز فانه يبيع او يهدى لانه قال
 المانع من الدفع قبل انتقال الحق عن الرقبة وجب الدفع او الفداء وكذلك
 مكاتب جني ولم يقتصر به جني عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو يبيع
 يباع فيه وهذا قول لبيح حنيفة ومحمد بن قول لبيح بن ميمون المخر وكان يقول
 اذا عجز قبل القضاء يبيع فيه ايضا وهو قول نافع في المانع من الدفع قائم عند
 الجنانية وهو الكتابة قصار ما لم بنفس الوقوع الجنانية للذبح وكذا المانع
 من الدفع قابل للزوال فلما تردد لم يثبت الانتقال اليه بقصا او بضره ولا كذلك
باب ما يجوز للمكاتب ان يبعله
 مكاتب اشترط عليه ان يخرج من الكوفة فله ان يخرج استعساقا لم يملك
 شرط بخلافه وجب العقد وهو استعساقا وبيع فيبطل فيصح العقد مكاتب
 عبده او ذبح امته فهو جائز لانه من جملة المكاتب فيملكه المكاتب لو ائتمته

قضا بغيره فيه نافع

على مال او باع نفسه او زوج عبده لم يجز لانه ليس من المالك كساب وكذلك
الحب والوصى في رقبته الصخرية المالك له يملك المالك كساب والجد
المأذون له يملك شيئا من ذلك وهو قول محمد قال ابو يوسف يملك ان يزوج
امته اعتبارا بالكتاب وكما ان المأذون يملك ما هو من التجارة وهذا ليس
من التجارة بخلاف الكتاب فانه مأذون في المالك كساب مكاتب تزوج امرأة
بأذن مولاه زعمت انها حرة فولدت ثم استحققت في اوله وعبد له بالخدم
بالقيمة وكذلك العبد وهذا قول ابو حنيفة ولي يوسف وقال محمد ان
لمد ما احراز بالقيمة يؤدبها اليه اذا عتق ذكر قوله في المأذون ان العبد
يشارك الحر في سبب هذا الحق وهو الغرور فيشاركه في الحكم فكما ان
هذا ولد بين قيتين فيكون قتيلا كالوكان عالما بما هو قوله بانه يشارك
الحر في سبب هذا الحق وهو الغرور قلنا بلى ولكن حكم الشرع في المأذون
انه نظر للغرور بانقايه على الحرية بترجيح مائه على ماء المرأة ومما لو
وجب العتق لو جيب اثباته ابتداء وليس اذا اوجب لترجيح بمعنى ما يدرك
على جواز الاثبات ابتداء بذلك المعنى مكاتب وطى امته على وجه الملك
بغير اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العتق بخلافه في المكاتبه لم تن
هذا امره في سبب الشراء لانه لو لم يشر الوجب الى قصاره هم
المال من تواج التجارة قلحون بها كالعارية فان وطئها على وجه النكاح لم يجز
به حتى يعتق لانه ليس من تواج التجارة وليس من باب الكسب فلم يكن
الزامة دخلا في ولاية المكاتب بخلاف المولى فصار كدين الكفالة

وكذا المأذون بمنزلة المكاتب في هذين الوجهين مكاتب يشتري جارية بيعة
فاسد ثم وطئها وردها اجد العتق في المكاتبه وكذلك المأذون كما قلنا
باب مسائل متفرقة ام ولد مكاتبها مولاه ما تمها عتق بطلان الكفاية
وسقط بدل الكتابه لم يبدل الكتابه انما يجب اذا عتق الكتابه ومنعت
بالاستيلاء فلا يجب عليها بدل الكتابه ام ولد النصراني اذا اسلمت بقص
عليها باربعين سنة في قيمتها فتعير وقال غير معتق في الحال فعليها التسوية
في قيمتها لم يزل الاسلام او جنت زالة الرقية عن ملكه في الحال في قاصد المأذون
مقامه فوجب تجديده وتماثل المأذون وجبت بطريق النظر والنظر منها في
الكتابة فوجب تعيينها رجل قال العبد فاجعله عليل الفا تودبها الى الجرح
او لما تم كذا فاذا اذيتها فانت حر وان تجرئت فانت قتي فمكة مكاتبه
جائز لانه انما يفسر الكتابة دجل كاتبة عبده على الفرديم الى سنة ثم ما
على خمسة سبعة سبعة فهو جائز لم يزل عتياض عن المأذون وجهه وثمن
من المكاتب شر من وجهه والربو تجري في الشرى فاذا كان هذا مشرا في وجهه
وربو من وجهه فلم يعبر من يفر كاتبة عبده على الفين الى سنة وقيمة الف
ثم مات فلم يزل الورثة فانه يؤدى ثلثي الف لغيره جلا والباقي الى اجله او يرد
فيما لم يزل المكاتب ان يكاتب على الف لم يوجب اذ عليه فاذا كان له
ان يترك ما زاد عليه كان له ان يوتر بالطريق المولى وكما ان البذل كله
بدل الرقية فصار كان الرقية قيمتها الف درهم فاذا اجل مع في ثلثه
فان كاتبة على الف الى سنة وقيمة الف الى ثلثي الف لغيره او يرد رقبته الى
جامع

لم يترع بالملف وأخرى الفاء أخرى قد في معنى التبرع في الثلث
كتاب
 وليس للمأذون في الكتاب أن يترضا فان جعلوا بالملف أنه تبرع رجل منهم
 فقال أنا عبد فلان فاشترى ببيع لزمه كل شيء من التجارة المأذون ابتاع حتى
 لحضر المولى فان حضر من له فقال هو مأذون بيع في الدين والملك فلا يملك
 ملك المولى وليس يحل له فلا يقبل قوله فيه فكل ما كسبه له نه جمعه جارية
 اذن لهما في التجارة فاستدلنا لك من قيمتها ثم دبر ما المولى هو ما دبر
 لما على حاله أنه ليس مجرد له فبقى ما ذنونه والى صا من قيمتها للغيراء
 أنه أثلث حقه بالتدبير ولو طهرها فحاجت بولد فارتفع هذا جرحها دلالة
 ويضم قيمتها للغيراء لما قلنا عبد فأذن ببيع عبد بالثب وخط من التبرع بشيئا
 التجار مثله في العيب هو جائز في هذا من فعل التجارة وأركان من غير عيب
 لم يجوز له تبرع فيحتاج إليه التجار ما ذنونه عليه من بعه المولى من رجل
 وأعله بالدين فالتبرع بالان يرد والبيع وقاويله إذا كانا لا يصلون إلى
 الثمن أما إذا وصل اليهم الثمن في البيع فحاجة ليس لهم ذلك فأن كان البايع
 غائبا فلا خصوصية بينهم وبين المشتري وهو قول محمد وقال أبو يوسف المالك
 خصم ويقتضي بينهم أنه يدعى الملك لنفسه في هذا العبد فيكون خصما له في
 فيه وكما أنه لا فائدة في جعله خصما له إذا جعلناه خصما له ونقصوا إليه
 يعود العبد إلى ملك البايع ولا يكون تبرعه في دينهم ولا البايع غائب في بيع
 قضا على الغائب وأنه باطل كما ج **الغصب**

رجل غصب عبد أباعه فضمن المولى قيمته جازيعة فان اعتقه ثم ضمن
 لم تجز عتقه لأن الملك الثابت بالغصب ناقص فكل ملك البيع دون الحق
 وكل شيء غصب من المكيل والموزون فلم يقد على مثله فعلى الغاصب
 قيمته يوم غصبه قال أبو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الم
 نقطاع فان كان مما يكيل ولا يوزن فعليه قيمته يوم غصبه بالغصب
 محمد أن الغصب إنما يخرج من أن يكون موجبا للمثل في بصر موجبا للقيمة
 يوم الم نقطاع فيعتبر قيمته يوم الم لا يوم يوسف أن الضمان بالغصب
 فيجب اعتبار القيمة يوم الغصب كغير المتلف في حقيقته أن وهم
 الوجود كفي لبقائه من جبال الرز المثل في أنما ينقطع حقه من المثل بالقضاء
 فيعتبر قيمته يوم القضاء رجل غصب مساحة فأدخلها في بنائه ينقطع
 حق المالك لأنه استهلك وعليه القيمة خلافا للشافعي لأن العين باقية
 فيبقى على ملكه ولا يعتبر بطله أنه محصور فلا يصلح سببا للملك في صار
 كما أن إدخال الشاة المخصوصة وتسليخها أو إرساؤها لنا أن فيما ذنوب إليه
 أضرابا بالغصب ينقض بنائه الحاصل من غير خلاف في ضرر المالك فيما
 ذمها إليه مجبور بالقيمة قصار كما أن إخطا بالخط الغصب بطن
 جارية أو إدخال اللوح في سفينة رجل غصب عبد واستغله فنقصه
 الخلة فعليه النقصان لأنه أثلث بعض ما بينه ويتصدق بالخلة له أنه
 وإن ملك الخلة فقد ملك على الغير فكان هذا أشد من أن يملك ما لم يضمن
 وإن غصب أرضا فزرعها كرا فتنقصها الزراعة وأخرجت بلبه الرار

فيهم
 اخلا

فانه يغرم التفصيص لما قلنا وياخذ براس مال له ويتصدق بالفضل
لما قلنا رجل غصب عبدا فغيبه فاقام الغصوب منه بيعة بقيمة العبد
فاخذها ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان لم يتم بيعة على القيمة وحلت
عليها الغاصب ثم ظهر العبد فان شئ المولى رد القيمة واخذ العبد
وان شئ سلمت له القيمة واصله ان الغصوبات تملك عند ادائها
مستند الى وقت الغصب وقال الشافعي لم تملك ان الغصب
عدوان محض فلا يصلح سببا للملك كما في المديون ولنا انه ملك البدل
بكماله في المبدل قابل للنقل من ملك الى ملك فيملكه دفعا للضرورة
تخلاف المديون انه غير قابل للنقل لحق المدين في دفعه التدين
بالقضاء لكن البيع بعد يصادف القبر رجل غصب المغافاشري
بها جارية فباعها بالغير ثم انه اشترى بالغير جارية يساوي
الغير فباعها بثلاثة الاف فانه يتصدق بجميع الرخ واصل هذا
ان الغاصب في المودع اذا تصرف به عند بي حنيفة ويحل عند
ابي سبب كما في الرخ حصل على ملكه وضمانه هو كما ان التودي
ليس من اسباب الملك في انما يصير سببا بطريق الاستنار فيثبت
عدم الملك في وقت التصرف والتصدق حكم يعتني على الشبهات
وظاهر هذه العبارة يدل على انه اشار اليها في نقدهما ولو اشترى
بالملح جارية يساوي الغير فوبها او طحاما فاكله لم يتصدق
بشي من الرخ لم يثبت ان عند اخذ الجنس رجل غصب جارية

نقصت بملكه عند الرضا ان استنادا

فردني بها ثم رد بها فحلت في ما نبت نفاسها فانه يصير بيعها يوم عقلت
وله ضمان عليه في الجسر وقاله يصير في المنة ايضا ان الرد قد
صح فوجب البراءة مطلقا وتكون حنيفة ان الرد لم يصح كما ان الرد قد
وليس بها سبب فيقضي الى التلف في الرد وحده فما ذلك فلم يكن
الرد مثل المخذ فلا يصح تحكاف الحق له ما لم يصير بالغصب ليعفي ضمان
المخذ عند فساد الرد مسلم غصب من مسلم خمر فخلله فله صاحب الخمر ان
ياخذ الخمر بغير ثمن كما ان التحليل بمنزلة الغسل فلا يضاف اليه المالة
والتقوم وحوار الكتاب يحول على التحليل بغير علاج فان غصب
ميتة فله فله صاحب الجلد ان ياخذ مديون ما زاد الدباغ فيه
كما ان الدباغ لما كان بمنزلة الغسل صار بمنزلة الدباغ في حق الزيادة
فتطرح الى قيمته كيكافى الى قيمته ما زاد عليه فضمنه الزيادة في حو
الكتاب يحول على الدباغة بشي متقوم فان استملكها بضمحل
وله يضمن الجلد وقاله يصير قيمة الجلد مديون ما زاد الدباغ
فيه كما ان الجلد ما لم يتقوم للمالك فيضمنه الغاصب بالتلاف
كالخمر كما في حنيفة ان ماله الجلد في بقوه تابع بما زاد الدباغ فيه
كما ان ظهور المالة مضاف الى الدباغ وله يضاف ماله الدباغ الى
ماله المصلح حال من المصلح غير يضمن عليه بغيره فكان البايح ملحا
ولم يملك الخمر **كتاب الشفعة**
قال وما ذكره محمد في كتاب الشفعة المسئلة واحدة وقد ترك كتاب البيع

محل التحليل

محل الدباغ

من هذا الكتاب كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة فان فيه من كل ما فيه يخرج تسافله اجر مثله في
 المزارعة جارية لم ينسب صلح دفع المزارعة الى اهل خير مزارعة
 وبها جرى التعامل بين الصحابة والتابعين وجماعة المسلمين رضي الله عنهم
 ولم يجر حنيفة نهى النبي صلح عن المحاقلة وهي المزارعة ولم ينسب المزارعة
 تنعقد اجازة بالجماع وهذا بشرط تقدير المدة بخلاف الشركة ولو جاز
 الى نحو من باب طهرين لم يجز له ان لا يكون له حصة في العمل والنسبة في العمل
 صلح بامل خير محمول على انه كان خراج مناسمة ثم قال ابو حنيفة
 في قياس قول من اجاز المزارعة لم تجوز حتى تكون له شيئا كلها من
 صاحب الموضع او من قبل العامل ليلكون المستحقان بالعمل او بالمال
 فانه مشروع فاما اذا كان البلد من جهة العامل في البقر على صاحب
 الموضع فلا يجوز له تناقل المزارع يخرج على ملك العامل انه يخرج
 من بلده ثم يستحق ما يستحق صاحب الموضع من الموضع في البقر جميعا
 المستحقان بالبقر غير مشروع واما اذا كان البلد من قبل صاحب الموضع
 بشرط البقر على العامل تجوز عند مالك ان العامل يستحق ما يستحق بالعمل
 واشترط البقر عليه اشتراط عمل جنتين ولا مستحقان بالعمل مشروع
كتاب الخراج قال في ارض الخراج
 على كل حين يصلح للمزارعة درهم ودينار وعلى جريب الكرم عشرة دراهم
 وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم لذلك فعلم عمر رضي الله عنه بسواد

والحنيفة من اجاز

العراق بعث عثمان بن حنيف حين فتح سواد العراق جعل حنيفة عليه
 مشرقا فصح وضع على ذلك ما قلنا وما يصلح للزعمان بوضع عليه
 ما يطيب له انه ليس فيها توظيف عمر رضي الله عنه وقد مر في كتاب الزكوة
 من هذا الكتاب ومن لم يؤخذ منه خراج راسيه حتى مضت السنة
 قال في المصل فاجتبت سنة اخرى لم يؤخذ به وقال يؤخذ به لم يثبت
 الكفر وانه يتغلب بطول المدة في حنيفة ان من عتقه فاذا اجتمعت
 تلك اختلفت كل واحد من اختلاف المشايخ في قول محمد حتى جازت سنة اخرى
 قال بعضهم معناه حتى مضت تحقق اجتماعها لم نهاجب عند الخراج
 وقال بعضهم معناه دخول اهلها ومن المذكور منها انما نهاجب
 في اول الجوارق انما مضى الجوارق للتأجيل في التحنيف عند حنيفة
 واما ما في بعض السنة او عند تمام السنة لم يؤخذ به بل جاز اما
 اذا مات قبل تمام السنة فقد مات قبل الوجوب عندهما وبعد الوجوب
 عند ابي حنيفة على ما بيناه اتفاقا فان كان قبل الوجوب فلا شبهة فيه
 وان كان بعد الوجوب فبطل الموت عندنا خلافا للمشايخ في انها وجب
 بل لا عن العصمة او عن المسكن في قد وصل اليه العوض فلا يستحق
 عنه العوض بهذا العارض في كل في المجرى والصلح عود العود وانا
 انها وجبت عقوبة على الكفر وهذا اسمي جزية وليس في الجزاء واحد
 وعقوبة الكفر لا تقام بعد الموت ولم ينسب العتوبة في الدنيا لكون
 له دفع الشر فقل اندفع بالموت **كتاب الذبايح**

افضل

لانه

وهو من
 في المحلف

قال باسرا بالذبح في الخلق كله وبسطه واعلاه واسفله لما ان النبي صلى
 قال الذكاة ما بين الالبية في المميزين ما بينهما من الخلق كله ولم باس
 بالجزر والشاة والبقر ان اخرج قلناه لا يخل معنى الذكاة وهو انهار
 الدم ولم يستحب هذا الفعل انه ترك السنة المتواترة شاة تحت
 من قنما ما قطع للورداج والخلق قبل ان يموت فلا باس باكله منها
 ماتت بما من ذكاة ظفر منزع او قرن او عظم او من فخرج به فان الدم
 وافر له ودرج لم يكن باكله باس ويكره هذا الذبح وقال الشافعي
 هو ميتة لما ان الذبح حصل بوجه مني فلا يفيد الحلك لو كان غير متروك
 ولما قوله علم افر له ودرج بما شئت ولما انه آلة جارية قبل به
 المذبح ولكن فيه اعسار عليه بخلاف غير المنزع كما نه يقتله بالمثل
 والقوة يدخل تحت قوله تعالى في الخنفة شاة تحت قطع منها نصف
 الخلقوم ونصف الورداج لم يوكل منه ليس للنصف حكم الكل في مخرج
 الحيات كالثلث في النزع وان قطع لك لترين الورداج والخلقوم قبل
 ان يموت اكله وان مات قبل ذلك لم يوكل لما قلنا سبعة اشترى
 بقره ليفقوا بها فان اجدتم قبل يوم النحر فالت الورثة اذ يحرمها عنه
 وعلم اجنهم ان الورثة لما اذ بقوا صار ذلك قرينة لما في نفحة المرء
 غيره مشروع بصنفة القرينة وان كان يشرب الستة نصرا ثيا او لا
 يريد اللحم لم يجز عن اجدتم ان ذلك التقديم يصرفه والثاني لم يصلح
 للنفحية لما ان المراقبة لا تجزى وتجزى الشاة في النفحية وهي

اذا احرق

استنزة

الجنينة لما ان العقل ليس بمقصود وكذلك العرجاء اذا اشت على رجلها الى
 المنسل من الشرع جعل العيب البيّن ما تقا ولم يوجد ان قطع من الذنب
 او المذن او العين او الملية الثلث اقل اجزاه فان كان اكثر لم يجز ومن
 تفسير البيّن في قوله ان ابقى الترمين النصف اجزاء فهذا يدل على انه اذا بقي
 النصف لم يجز ومن تفسير البيّن عند جاري روى عنهما ان العيب اذا زاد
 على النصف منع وهذا يدل على ان النصف لم يمنع وقال ابو يوسف اخبرني
 يقول في خيفة فقال قولي من قولك لهما ان القليل في الصورة ان يكون
 ما يقابله اكثر منه فهذا الجعل ما دون النصف قليلا وكثيرا حنيفة انما في
 الثلث ملحق بالكثير كما جاءت السنة في الوصية فجعل ذلك اصلا للاضحية
 التي لم نقر فيها ويكره ان يدعى اسم الله تعالى اسم غيره بان يقول عبد
 الذبح اللهم تقبل من فلان بن فلان لقول ابن مسعود رضي الله عنه جردوا
 التسمية عند الذبح فان قال ذلك قبل التسمية وقبل ان يفتح للذبح
 فلا باس لما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك **كتاب الكراهية**
 عامة مسائل كتاب الكراهية من خواص هذا الكتاب قال يكره اكل لحم الحمر
 والمثني والبانها لما روي عن علي وجابر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم
 لحم حمر الماعلية يوم خيبر اذ ثبت حكم اللحم ثبت حكم اللبن انه يتولد منه و
 اراد بالكرهية التحريم وكذلك ابوالجبل في لحم الفرس وقاله باس
 بابوالجبل في لحم الفرس وتأويل قول لي يوفى في ابوالجبل انما
 فيها للتداوي وقد روت في كتاب الصلوات لما في لحم الفرس حديث جابر

عنه

بغيره كما احتجوا

انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحم الخيل
يوم خيبر وفي حديث حنيفة قوله تعالى في الخيل والبغال والحمير ليركبوها
وربما خرج يخرج للمنتازح المكل من أعلى منافعها والحكيم لم يتركوا الميتات
بالعلم النعم في يمين ياد ناما ولم نه آله إرماب العلق فيكم اكله احترا
له ولم نه إباحته تقليل الجمان في حديث جابر عارض لحديث خالد
والترجيح للمحرم ويكره اكل النور لم نه من الموزيات وكذلك اكل
السلكيات لها خبيثة وكذلك كل ما في البحر المسموم وقال مالك
باطلاق جميع ما في البحر لقوله تعالى اكل لكم صيد البحر وطعامه من غيره
فصل في كتاب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن دوا يتخذ فيه الضفادع ويكره المكل
والشرب والحد ما نه آية الذهب والفضة لقوله صلى الله عليه وسلم في الذي
شرب في اناء الفضة في الذهب فكانا يخرج في بطنه نار جهنم فاما
الاناء المفضى لم يشرى بالكل في الشرب منه ان لم يكن موضع الغم في
موضع الفضة وكره ما ذكره اما ان من استعمل اناء كان مستعملا كل خير
منه فيكره كما ان الاستعمال بعينه وفي حديث حنيفة ان هذا باع فلا يكره كلجنة
المكفوفة بالحرم يحرم من نفع سلفاة له شيء عليه لانهما من جملة الخيرات المؤدة
وجعل ارسل اجير اله بجوسيا او خادما فاستقا فاشترى لها فقال النبي
من يهدى او نصراني او مسلم وبسعه اكله لم نه قول النبي صلى الله عليه وسلم والفقير
مقبول في المعاملات الحاجة الناس اليه **باب الكراهية**
في اللبس يكره لبس الحرير ولم يشرى بغيره والنوم عليه يرد بالسنة

الذين سئلوا
22

الرجال وقال محمد الكره ذلك كله وقول أبي يوسف مثل قول محمد لما العورات
الواردة ولم نه التعم باللبس مثل اللبس في ذلك عادة المسكين وفي حديث
حنيفة ما روي عن ابي عبد الله رضي الله عنهما انه كان على بساطة
برقعة حريرة ولم نه القليل من الملبوس من جلال قس الامام فلذا
القليل من اللبس والاستعمال ولم يشرى بغيره ما سئل عن حرير وحمته
غير ذلك ويكره لبس ما كان حمته حريرا في غير الحرب ولم يشرى في الحرب
ويكره ما هو حرير كله وقاله لم يشرى في الحرب لما روي الشعبي رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الديباج والحرير في الحرب قوله والحاجة
ما نه اليه لم نه ما خلص منه ان فخر واميب وفي حديث حنيفة عموم النهي
ولم نه الحرير لم نه لعل عند الضرورة وقد اندفعت الضرورة بالمردن
وهو المخلوط لم نه ان كان الخالص من الحرير يزية الخالص فلهذا منية
القوم والثخانة فاستوى يا قبيضي بالرد في عن الله وفي حديث حنيفة
وهذا انقضى على ان التعم بالحرير والحديد الصغير حرام كله والتعم
بالذهب حرام للرجال ايضا لما روي عن علي رضي الله عنه انه نهى عن ذلك
ولم نه ضرورة الترخيص زالت بالفضة بقي الذهب على حكم التعريم
ولم يشرى بغيره الذهب تجل في غير الثقل لم نه قليل فصار كالقليل من
الحرير ولم يشرى لاسنان بالذهب ويشد بالفضة قال محمد لم يشر
بالذهب ايضا وفي قول أبي يوسف ذكره لما ان عمر بن الخطاب رضي الله
اصيب منه يوم الكلاب فالتفتا من فضة فأنش فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان يتخذ انفا من زينة في حبيفة ان الحاجة يندفع بالقصة وفي الحديث
 ان الحاجة ما اندفعنا بالقصة ثم انه ايمن في يكون الحرة التي تحمل ويمسح بها
 العرق لها يلبسها من اجل ذلك ومن اطلق ذلك هو حاصله ان من فعل ذلك كثيرا
 فهو مكروه ومن فعل ذلك حاجته لم يكن من لباس بان يربط الرجل اصبعه
 او في خاتمه الخيط للحاجة ان النبي صلى الله عليه وسلم من بعض اصحابه بذلك **باب**
الكراهية في الوطئ رجل اشترى جارية فانه لا يقربها ولا يلبسها ولا يقبلها
 ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأ بها الحيضة فقال بعض العلماء لا يحرم
 اللداعي ان ينظر في رداء الوطئ ومن يقول بخلافه فله عيبان وعينه في ذلك
 معلوم في اللداعي في ثلثان الوطئ حرام له احتمال الوقوع في ملك الغير هذا
 المعنى موجود في اللداعي لانه ان كانت حامل من المالك في ادعي الولد تصير
 ولد له فظهر ان اللداعي حرام في ملك الغير وانه حرام محقق ولا بأس بان
 ينظر المحرم المرأة منها الى راسها لانه من مواضع الزينة الباطنة والنظر
 الى مواضع الزينة الباطنة من المحرم جائز في ملكه ان ينظر الى بطنها وظهرها
 في ثوبها لانه ليس من مواضع الزينة رجل اراد ان يشتري جارية فلا
 بأس بان ينظر فيها وصدورها وذراعيها وينظر الى كل كنه مكشوف
 لان الحاجة لا اجنبية في المشرق والنظر بمنزلة المحرم لكن انما يباح بشرط عدم
 الشهوة في حال غير الشري في انما عدم الشري يباح النظر في انما يشتهي
 ولا يباح المشرق ولا يقرب المظلم ولا يلبس ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها
 بشهوة حتى يكفر لانه محرم عليه الوطئ ان يكفر بالنظر حرم عليه الداعي

واما عند الشري
 فلا يباح

لا يبعد

ولا يبعد

لانه يبعد عن الوطئ رجل له امتان اخوان قبلهما بشهوة فانه لا يجامع واحدة
 ولا يقبلها ولا يلبسها ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يكفر في ذلك فخرج المحرم
 غيره بملك او كراجه لانه لما قبلها بشهوة نزل من لفرطها وكو وطئها لم يحل
 له ووطئ واحدة منهما لانه يصح جامع بينهما في الحكم المراد بالنظر فكذا هذا
 وان احاضت الحمة لم يعرف في ان اراد واحدة منها ان احاضت فقد يلقى في
 يباح النظر للاجنبي الى بطئ الحمة البالغة وظهرها ويكره للرجل ان يقبل
 من الرجل في اوبده او بشئ من اوبدائه او يباشره ولا بأس بالمصافحة كما ان النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الكاهنة وهي العاتقة والكاهنة وهي التقيبيل فلهذا في العاتقة
 في ازار واحد اما ان كان عليه قميص فلا بأس به **باب**
الكراهية في البيع لا بأس ببيع السرقة في بيع العذرة وقال
 المحققون ببيع السرقة في بيع السرقة في بيع السرقة في بيع السرقة في بيع السرقة
 للمالك لكن لا يمنع الانتفاع والمستفاد به ما ولا يمنع بالعدرة الخالصة
 وغير المنتفع به ليس على رجل علم جارية انها فلان فرأى آخر يبيعها قال
 وكنتي صاحبتها وبيعتها ان يبيعها ويطأها لانه قول الواحد في العالمات
 مقبول على ما كان او فاسعما مستملا كان او كافرا آخر كان او عبدا
 مسلم باع خمر او اخذ منها وعليه دين فانه يكره لمصاحب الدين ان يخل
 منه لانه بطل البيع فيبقى المالك للمشتري في ان كان البائع نصرانيا فلا بأس
 به لانه مع البيع فصار ملكا للبائع وان كان له اختكار التلق في بلد
 لا يضر باهله فلا بأس به وان اخر فهو مكروه لانه ان اتلق به في العامة

ما حلت الى المضر فيما يريد ان يطلع ذلك فلا يطلع لها ذلك ثم لا احتكار
تختص باله قوات عند لي حنيته كالختم والشعر والبر وقال ابو
يوسف كل ما يضر العامة حبيسه فهو احتكار فيمن كان او ثوبا
دوي عن محمد بن صالح انه قال لا احتكار في الثياب ولا بائس يبيع بناء بي
كلمة ويكره بيع ارضها وقال لا بائس يبيع ارضها ايضا ودوي عن علي بن خنيفة
مثل قولنا انما مملوكة لم كالبناؤ كني حنيته ان مكة حرة محتبة لغير
فلا يجوز بيعها لغير بيع الحرام **باب مسائل متفرقة**
جارية قالت لرجل بعثني من ابي اليك مدينة وسبعة ارباخة فلما قلنا
رجل فبعني الى ولية فوجدته غنا او لغيره فلا بائس ان يهدى ياكل
قال ابو حنيفة ابتليت بهذا مرة لمز التناول من الولية ستة و
اللعب باعة فلا يحب ترك السنة لما اقترنت به من البدعة ولا بائس
بعارة اليهودي النصراني لان النبي صلى الله عليه وآله عار يهود يارس في جوان
ويكره ان يقول الرجل في دعائه اللهم اني اسألك بمعاقلة العرين عرشك
له وصف الله تعالى بما هو باطل من خلق العرش بالعرش وعن ابي
انه لم يره بائسا لان العادة جرت به ويكره الصلوة على الجنان في الجن
وقال الشافعي لا يكره له صلى الله عليه وآله على عمر رضي الله عنه في المسجد وله
صلوة واخر الموضع بالقامة فيها المسجد وكنا قوله صلى الله عليه وآله
على الجنان في المسجد فلا شيء له ولان المساجد اعتدت للكنوزات
فلا يقام فيها غير ما قصد اليه بعد ذلك وهذا تاويل حديث عمر رضي الله عنه

ويكره اللعب الشطرنج والنرد والردعة عشر وكل ما له من الخلق عيش
وقال صلى الله عليه وآله كل لعب علي بن آدم حرام الا الثلاثة ولا بائس بان ياكل
الذبة المسجد الحرام وقال الشافعي يكره لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما
الشركون نجس فلا يقرب المسجد الحرام بعد عامهم هذا وكنا قصة وفيل
ثقيب وتاويل انتهى والله اعلم انتهى عن الطواف ولا بائس بقول
هدية العبد الناجي واجابة دعوته واستعارة رابته ويكره كسوة الثوب
وهدية الدرايم والديار يكره هذا استحسان وفي القياس كل دخل
بالله له تبرع فاشبهه له هذا بالدرايم لما انا استحسننا في البسمة
لما من ضرورات التجارة رجل يكره لغيره فانه يجوز قبضه اليه والصدق
له نفع محض فاشبهه المتفاق عليه فكل الذي يجوز له ولا يجوز ان يوجر
وتجوز للام ان يوجر ابنه اذا كان في حجرها ولا يجوز للتم اما الم فلا يملك
اتلاف منافعها بغير ضرر بالمستعمل فلا تملك اتلاف منافعها بغير
بالحاجة كان او لم يكن كذلك المتلف والتم ويكره للرجل ان يجعل في
عنق عبده الرابطة له عقوبة اهل النار ولا يكره ان يقيد له ستة
المسلمين رجل يحمل حمارا الذي فانه يطيب له لاجر ويكره له ذلك في قولها
له اعانة على العصية ولا يوحى حنيته ان العصية انما تحصل من بعد فعل
فاعمل مختار ليس من ضرورات الحمل فاشبهه عصر العنب لا بائس بالحقنة
يريك به التداوي لان التداوي مباح بالجماع ولا بائس برزق
القاضي لان النبي صلى الله عليه وآله بعث عتاب بن اسيد الى مكة قاضيا ورض

ولما نه عن شرب الخمر في الدين والسياسة من اسباب الفقه كالشكاح كتاب
العتق والتدبير رجل قال كل مملوك املكه ان قال كل مملوك في زوج
 متى في له مملوك فاشترى آخر فالذي كان عنده مملوك في له مملوك فاشترى
 وان مات عتق من الثلث وعن كبريائه الله لم يعق ما استغفار بعد عيونه لانه
 لم يدخل في الإيجاب وهذا لم يصير مدبرا وجه ظاهر الرواية ان هذا الكلام في
 وصية وفي الوصايا كما يعتبر الحال يعتبر حال الموت والحال من احوال
 الحالة الراهنة والحالة المترتبة فيدخل ما في ملكه للحال باعتبار الحالة
 الراهنة تحت كلامه في الحال فيصير مدبرا ويدخل ما ملكه بعد ذلك عند
 الموت باعتبار الحالة المترتبة تحت كلامه عند الموت ويصير كانه يقول
 عند الموت كل مملوك في زوج فيعتق بعد الموت لكن لم يصير مدبرا
كتاب المشربة من الخمر أم فليتها
 كثير ما بالكتاب والسنة أما الكتاب فلا ان الله تعالى سماها رجسا واسم
 للحرام الخمر عينا والسنة جاءت متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله تعالى حرم الخمر
 ولم يفصل في السكر وتفسير النبي صلى الله عليه وآله في التمر وتبيع الزبيب وتفسير
 النبي صلى الله عليه وآله في الزبيب اذا غلا واشتد حرام مكررة وتبين الناس من اباح ذلك
 لقوله تعالى يتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ولنا ما روي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما انه سئل عن التداوي بالسكر فقال ان الله تعالى لم يجعل
 شفاكم فيما حرم عليكم والامية تسخت بآية تحريم الخمر والطلاء والبارف
 وهو ما كان المذموم منه اقل من الثلثين فيكون في الحكم مثل السكر وتبيع

ويفسره

النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك من المشربة فلا بأس به وهذا نص على ما يتخذ
 من الخطة والشعر والذرة حلال في قول أبي حنيفة في الجنب الحلال وان
 سكر منه وان اطلق امراته لم يقع قدوي عن محمد ان ذلك حرام الجنب
 بالسكر منه ويقع طلاقه وأما الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم
 رقى بالماء ثم غلا واشتد فهو حلال بشرطه في قول أبي حنيفة وبشرط
 وقال محمد مكررة واجمعوا انه لو سكر منه يحد وان طلاقه وانع فهذا
 حلال عندنا بشرط ان لم يسكر والذي ذكرناه عن أبي حنيفة انه حلال
 ومن الشراب المتخذ من هذه الحبوب فليسكر منه بمنزلة السكر من البنج
 ثم قال في الكتاب قال ابو يوسف ما كان من المشربة يبقى بعد عشرة
 ايام ولم يفسد قال الكرمية ومن قول محمد ثم رجع ابو يوسف الى قوله
 حنيفة فاما مسئلتان اذ رجعت احداهما في الخمرى احداهما ان كل سكر
 خمر عندنا عند أبي حنيفة ثم رجع ابو يوسف الى قول أبي حنيفة والثانية
 ان المشربة نحو السكر وتبيع الزبيب اذا غلا واشتد حرام مكررة عند أبي
 حنيفة ومحمد عند أبي يوسف كذلك لكن بشرط ان يبقى بعد عشرة ايام
 ولم يفسد يعني لم ينفذ ثم رجع الى قولهما ويكره شرب ردي الخمر
 ولم يحد بشأنه ان لم يسكر وقال الشافعي يحد منه شرب جزأ
 من الخمر وكنا انه شراب ناقص لم يدعوا قليلا الى كثير فلا يحد فيه لانه
 كغير الخمر فلام احد ابويه نحو سقي في الآخر من اهل الكتاب هو من اهل
 الكتاب لانه اقرب الى دين الاسلام وان كان احدهما مسلما فهو مسلم

كتاب الصيد

لمنه اجتمع الاسلام وغيره فيطلب الاسلام بكل حال كتاب الصيد
رجل اسل كلبه فزجره بجوسى فانزجر فلا باشر بصيد له ان كان جاز
عقيب الزجر طاعة له وله والد له عند الصبح لغوى كوان سله بجوسى
فزجره مسلم وسبي فانزجر فقتله لم يؤكل في هذا اولى من المذوق وان
لم يمسلمه بجوسى في كل انفلت من يده فزجره مسلم فانزجر فلاخذ الصيد
لم باشر باكله له ان الدله مهمنا فجدث مفرد لم يعارضها صرح في حب
العمل بها كتاب

كتاب الرهن

الرهن بالذکر باطل بخلاف الكفالة لان الرهن يشترع للاستيفاء وله
استيفاء الا في الواجب فلا يحتمل المضافة والتعليق في انا الكفالة فتشبه
ابتداء القرام بغير عوض في ذلك تحمل المضافة والتعليق كالترام الصدق
وكل شيء من غير فليس من شيء حتى يتبعضه لقوله تعالى في هاتين بوضحة
رجل من بني جلا عيصير اقيمة عشرة بعشرة درهم على الراهن
فصار حراما كما يبطل عقد البيع فاذا صار خلا فقد زال العارض قبل
قرار حكمه فجعل كان لم يكن كالبيع ولو دهر من ثمانية عشرة درهم
فك بيع جلد ما فصار يساوي درهما فزجره من درهم لان موت الشاة
يؤكك عقد الرهن لان من ضمان يستوفى فاذا عادت لمالية با
لدياع صار عقد قائما فثبت حكمه ببسطه آية رهنه بالف درهم
وقيمتها الف فثبت لم يصير الرهن في كنهه يبطل الذم عنهما وكذلك
الرهن في السلم انما يبطل بهلاكه وهذا عندنا وعند الشافعي لم يبطل الذين

في الرهن بالذکر باطل بخلاف الكفالة لان الرهن يشترع للاستيفاء وله استيفاء الا في الواجب فلا يحتمل المضافة والتعليق في انا الكفالة فتشبه ابتداء القرام بغير عوض في ذلك تحمل المضافة والتعليق كالترام الصدق وكل شيء من غير فليس من شيء حتى يتبعضه لقوله تعالى في هاتين بوضحة رجل من بني جلا عيصير اقيمة عشرة بعشرة درهم على الراهن فصار حراما كما يبطل عقد البيع فاذا صار خلا فقد زال العارض قبل قرار حكمه فجعل كان لم يكن كالبيع ولو دهر من ثمانية عشرة درهم فك بيع جلد ما فصار يساوي درهما فزجره من درهم لان موت الشاة يؤكك عقد الرهن لان من ضمان يستوفى فاذا عادت لمالية بالدياع صار عقد قائما فثبت حكمه ببسطه آية رهنه بالف درهم وقيمتها الف فثبت لم يصير الرهن في كنهه يبطل الذم عنهما وكذلك الرهن في السلم انما يبطل بهلاكه وهذا عندنا وعند الشافعي لم يبطل الذين

ويرجع به الممنوع على الراهن لقوله صلح لم يعلق الرهن بل الها ملها لقا
عنه وعليه عنقه قال في مقامه يصير ضمنيا بالك ترون له ان الرهن وثيقة
بالك ترون فهذا له يستقط الذين اعتبارا بجلال الصل وكنا قوله صلح
للمنوع من ما تنفق من الرهن عنده ذهب حقل وقوله صلح ان اعمى الرهن
فمن يما فيه والمراد بقوله صلح لم يعلق الرهن على ما قالوا الاحتباس
الكلي بان يصير مملوكا له وله ان الثابت للمنوع من الاستيفاء ومن
ملك اليد والحبس لان الرهن ينهى عن الحبس الدائم قال قائلهم وفا
رقتل من هو له فكذلك له رجل من عبد ايساوي القابال ثم اعطى
عبد آخر بهنا مكان له قول فلما قول من حتى يرد الى الراهن
والمنوع في الآخر امين حتى يجعله مكان له قول له لا جعل الثاني
رهنا مكان له قول فقد قصد تفعل الرهن واقامة هذا امتام الرهن
للمقول لم تنقض لبناء القبر فلا يصير هذا رهنا مكانه رجل من
رجلا عبد ايساوي القابال ثم زان عبد ايساوي القابال فاحل
منها من خمس مائة والزيادة في الك ترون على ان يكون الرهن الموقوف
ن هنا به ايضا باطل وهو قول حلف قال ابو يوسف هو جائز اعتبارا
بالزيادة في الرهن في قياسا على البيع والتمس حنيفة وجماعة الزيادة
في احد بك في العقل تغيير للعقد بين وصف الى وصف وانما يملك
التغيير بالتصرف فيما وجب بالعقد والذين لم يجب بالعقد فلا يملك
التغيير بالتصرف فيه ولم كذلك الزيادة في الرهن في الزيادة في الثمن

وقار تشك

في باب البيع رجل رهن جلا عبد اقيمة الف بالدين فمات ثم استحقه رجل
ومن الراهن القيمة فقلت ان العبد بالدين لم يرد الراهن غاصب فلا ضمانه
ملكه من وقت الغصب فتح الرهن بعه فملك مضمون بالدين وان ضمن
المرتبه يرجع بالقيمة التي ضمنه بل يضمن على الراهن لم يرد المهرين في حق الغير
بمنزلة المورع فكان اقرار الضمان على المورع كالماتة ليقيد الرهن
فكان يجب ان يعد كما اذا ضمن القيمة ابتداء الملك لم يثبت منها متبعا
على العقد فلا يبعد خلافه ان اضمن الراهن ابتداء رجلان اقام كل واحد
منها البيعة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل كله
لانه لم يملك القضايا من الكل لكل واحد منهما لانه مستحيل في المحل
التصاير من النصف لكل واحد منهما لان الشروع يمنع صحة الرهن
فيقذر الفضا بالرهن وان كان الراهن قد مات والعبد في ايديهما
فاقام كل واحد منهما البيعة على ما قلنا يقضى لكل واحد منهما بنصفه
رهنًا ببيعه محقه استحسانا قال ابو يوسف من باطل ايضا ولم يذكر
قوله من ماله ما قلنا انهما ان العقد مطلوب حكمه والحكم بعد الموت استيفاء
للدين في الجسد والشرع لم يمنع صحة الاستيفاء فلا يمنع القضاء بالعقد
رجل وضع على يد عدل في امر ببيعه اذا حل المجل لمحل في ابى ان يبيعه والراهن
غائب اجبر على بيعه وكذلك الرجل لو وكل رجلا بالخصوصية فعاد الموكل في
الوكيل ان خصم اجبر على الخصومة لانه الوكالة صارت تخفها ليلصل بذلك
الى حقهما وما كان وسيلة الى الواجب فهو واجب واشترط الوضع

على يد العدل في البيع في الرهن واشترطه بعه سواء من الصحيح لما قلنا
رجل اشترى متاعا بدين فقال للبائع اسبل هذا الثوب حتى اعطيك
التم قال ثوب رهن لم يرد هذا الكلام يؤدي معنى الرهن رجل رهن عبد
لم يرد صغير له بمال على الجلب فهو جائز لانه جعله مضمونًا على الجارية
ولو جعله مضمونًا غير مضمون بالمبداع فتح هذا الحق رجل رهن جارية قيمتها
الف درهم بالف وكل الراهن ان يساقا ببيعها فأتى الراهن ان المهرين
قال لو كيل على كالتة لانه التوكيل بالبيع متى جعل شرطًا في عقد الرهن
صار له ما تبع للرهن فلا يفرق بينهما فان توكيل انشئت الوكالة
وليس للرهن ان يبيعها لغيره صا الراهن لم يملك الموكل لم يرضى برأى عنه
رجل رهن رجلا عبد بالف يساوي الف فقتض شعرة فوجعت قيمته الى مائة
فقتله رجل فخرم قيمته مائة فان المهرين يتبعن لحقه ولم يرجع على الراهن
بشيء لان الفضل على المائة يؤى ضمان المهرين فصار هالك بالدين ولو
امر الراهن المهرين ببيعه قباهه مائة والمسئلة محال فانه يتقبضه بخوفه
ويرجع على الراهن بتسعة مائة لان المهرين وكيل الراهن بالبيع فصار
بيعه كبيعه ويد كيده فصار كاتته اخذ بان المهرين وباعه بانه
فكان الفضل قايوا على الراهن فان قتله عبد قيمته مائة فافق مكانه
افنكه الراهن بجميع الدين وقال ان افنكه مائة ثم عند لي حينة وكسوف
لخيار الراهن ان ينفكه او يبيعه على المهرين فقال محكم له الخيار
لانه يغير المصل في ضمانه فوجب الخيار كالفضب وكما ان الثاني قام

تمام الاول ولو كان الاول قابلاً وقد يراد به ان لم يبار له خيار فذلك
هذا رجل دهن رجل ابن ثوب فطيرة وزنه عشرة بعشرة فضاغ فهو ما فيه
يريد به ان يكون قيمته مثل وزنه او اكثر من وزنه فان كان اقل فعلى
هذا الاختلاف وتماها في الزيارات رجل سبط المرتين على بيع
المرتين فأتى الراهن فله ان يبيع بغير محض من الرهن فله ان يبيع
بمنه عكس البيع الرهن وان في المرتين ثم استثنى الرهن ففصل العود
فان يشأ العود ضمن الراهن قيمته وان يشأ ضمن المرتين التمسك الذي
اعطاه اياه اما على الراهن فله ان يبيعه فيرجع عليه بما لحقه ونفذ البيع و
صح الاقتضاء فلا يرجع المرتين عليه بشئ من الدين فاما المرتين فله ان
لا يستحق ظمير انه اخذ الثمن بغير حق فله ان يملك العود لغيره
ضمن قيمته ونفذ وصار الثمن له مكانه ان يرجع على المرتين ويطلب
الاقتضاء فيرجع المرتين على الراهن **كتاب الجنایات**
رجل شج نفسه وشجته رجل وعقره اسد واصابته حية فافترق ذلك
فعلى الاجنبى ثلث الدية لانه فعل الانسان في نفسه ليس بمدرى واما
مدر حكه للثنا في فعل البهايم مدر فكان جنسا واحدا فصارت كانه تلف
ثلثة لم يفعل احدا فثلثه بفعل نفسه وثلثه بفعل الاجنبى فليزم للاجنبى
ثلث الدية لانه فعل رجل ضرب رجلا بمر فقتله فان اصابه بالحديد فقتل
به اطلق الجواب في الكتاب فهو محمول على انه اصابه جلد الحديد اما
اذا اصابه ظهره ولم يجرح وجب القصاص عند حماد واختلفوا على قول حماد

كتاب الجنایات

والصحيح انه يجب ان اصابه بالعود فعليه الدية رجل احى ثورا
فالق في انفسا او القاه في نار لم يستطع الخروج منها فعليه القصاص
لان النار تخرج كالسيف رجل غرق صبيا او بالغيا في البحر فلا قصاص
فيه وقاله يقتصر منه لقوله صلح من غرق غرقناه في الماء قاله فاما
استعمالها امانة العبدية والامانة في العمة وله قوله صلح لانه ان قيل خطأ
العبد قتل السوط والقصاص فيه وفي كل خطأ ارش ووطر لانه غير
مودة للقتل ولم يستعمله فيه كقتل راسه فاستعالة فتمكنت شبهة عدم الية
ولان القصاص ينشئ عن الماملة ومنه يقال اقتصر اثره رجل ذبح رجلا
بليطة فقتل عليه القصاص لوجود القتل بصفة الكمال صنفان من
المسلمين هما المشركين النقيض فقتل مسلم مسلما ظن انه مشرك فلا قود عليه
لحمته ومع خطائهم وعليه الكفارة لانه اراق دما محض وما وجب الدية
ومن ملك كود في السير الكبير رجل قتل ابنه عدا فعليه الدية في الم
في ثلث سنين وقال مالك عليه القصاص له العورات من غير فصل وكذا
ان القصاص لو وجب لوجب للمقتول ان يطم به سوى ابنه القاتل من
ورثة ويصير استيفا الورثة كاستيفا المدين وليس ذلك لابن قاتل
لم يجب القصاص وجبت الدية في ماله لانه عمل ولم يحتل العاقلة لانه
العاقلة لم يعقل العود فله يعقل الواجب بالخطا اذا كان الموحى
عن اقرار معتوه قتل في له وله اب فله ان يقتل لانه شرع للشقي
وذلك راجع الى النفس والاب والية على نفسه وله ان يصالح لانه

انشعركم ليس له ان يتفق له ابطال حقه ذلك ان قطع يد المعتور
 فوجب القصاص في جميع ما قلنا والوصي بمنزلة الملب في جميع ما قلنا
 لما انه لا يقتل لما قلنا انه بمنزلة المولى على النفس وليس له هذه
 المولية بخلاف الطرف له انه الحق بالمال وله هذه المولية وذكر في كتاب
 الصلح انه لا يملك الصلح في النفس له بمنزلة الاستيفاء وذكر هنا
 انه يملك ان المتصور بالصلح منعة المالك وذلك حاصل بعقد فصار
 فيه روي اثنان رجل قتل وله اوليا صغار وكبار فلكلهم ان يقتلوا
 القاتل وقال ليس لهم بكل حتى يدرك الصغار ان القصاص مشترك
 بينهم ولا يمكن استيفاء البعض لعدم الجزئ وفي استيفائهم الكل
 ابطال حق الصغار فيؤخر الى ادر اكتم اذا كان بين كبيرين واحدا
 غائب او كان بين المولىين وله حق لا يتجزئ له بسبب لا يتجزئ
 وهو القرابة واحتمال العفو من الصغير منقطع فيثبت لكل واحد منهما
 كلاهما في المولية لا يحتاج في خلاف الكبير من قطع احتمال العفو من الغائبين
 ومسئلة الولي من موقعة **باب الشهادة في القتل**
 رجل قتل وله اثنان واحد غائب فقام الحاضر البينة على القتل ثم قدم القاتل
 فانه يعيد البينة وقال لا يعيد واجمعوا ان القتل ان كان خطا لم يعد
 وكذلك الذن ان كان لهيما على آخرهما ان القصاص يصير ملكا للشئ
 ثم يصير من روى ثاغنه كالدين من اوائهم من ان يعاد البينة كذا هذه
 ولا يبي حينة بل في ذلك فيه شبهة بنوته لم ابتداء الميت لا ينتفع به

عند الوفاة

عند الوفاة

وكو ثبت لم ابتداء يعاد البينة فلذلك اذا كان فيه شبهة الشبهة وكل
 قتل وله وليان واحد غائب فقام القاتل البينة على الحاضر ان الغائب
 قد عفا بالشاهد ختم ويستقط القصاص له انه ادعى على الحاضر حقا ومن
 سقط حقه في القصاص لم يصح دعواه البينة عن الغائب فيقتضيه
 الحاضر خصما عن الغائب بطريق الضرورة وذلك عند بين رجلين قتل واحد
 غائب فقلنا ان اشهد الشهود انه ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات
 فعليه القتل ان كان عمدا لم تن هذه الشهادة منهم انه قتله عمدا وان اختلف
 شاهد القتل في الايام او في البلدان لم تقبل شهادتهما في كل واحد
 بشهادة قتل على حدة ولا يشهد احدهما وكذلك اذا اختلفا في الملة لم تن
 القتل فختلف حكمه باختلاف الملة وكذلك لو قال احدهما قتله بعضا قال
 الاخر لا ادري باي شيء قتله من الذي يشهد انه قتله بعضا فقد شهد
 قتل مقيت وفي الاخر يشهد على قتل مطلق في المطلق غير المقيت فان شهد
 انه قتله وقال لو لم ندري باي شيء قتله فيه الدية استحقا ذكر في كتاب
 الزيار ان القياس ان لم تقبل شهادتهم لم تنهم شهدوا بقتل مطلق
 المستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق واقل من جهة الدية رجلان اقر
 كل واحد منهما انه قتل فلاقا فقالا لو لم يقتل احدهما فانه ان قتلهما جميعا
 لم تن كل واحد منهما اقر بكل القتل فيوجب القصاص عليه والولي
 صدقه في احدهما وكذلك في الاخر وكذلك المقر له المقر في بعضهما اقر
 بقتل اقرانه وان شهد شهد على رجل انه قتله وشهد آخر على آخر

عن

عن

قتلهما بيا

تقر في الخلف فان كان القطع خطأ فعلى من القطع ثم سري كان على المخطئ
 وان كان على من القطع وما يحدث منه أو عن الجناية فتح العفو عن الكل كالعهد
 لكن ان العفو يصح من جميع المالك في الخطأ من ثلث المالك فيكون هذا وصية
 للعاقلة دون الثقات ثم بنى على هذا مسألة التزويج وضربها امرأة قطعت
 يد رجل عمدا وتزوجها الرجل على القطع وما يحدث منه أو عن الجناية ثم مات
 من كل بطلت التسمية فلها مهر مثلها ولم يثنى عليها أو أما وجوب مهر المثل في
 التزويج عليها تزويج على زوجها أو زوجها ليس بما في يده من القطع القصاص
 لم أنه لما جعله مهر فقد رضى بسقوط القصاص فان كان القطع خطأ والمسألة
 كما لما صار تزويجا على زوجها أو زوجها الدينة في كل يقطع مهره غير أنه يقع بمقدار
 مهر المثل لم أنه مرفوع فما زاد على ذلك وصية للعاقلة فيمنع عن العاقلة مهر
 مثلها وما زاد ان كان مخرج من ثلث الماله فانه يرجع عنهم لم أنه وصية للعاقلة
 ومن اجانب وان كان المخرج فلم يزد على مهر المثل قل الثالث يبيع ثم
 ويرد دون الفضل على الورثة وان تزوجها على القطع لم يغير في حاله العبد
 والخطأ تجزأهما كالجواب الذي يتر فيما ان تزوجها على القطع وما يحدث منه
 او على الجناية وتعد اي حنيفه اذا سري بطلت التسمية فوجب مهر المثل لها
 على الزوج في الخالين فوجبت الدينة في الماعن العبد فيتقاضان ان كان
 حرا فان كان خطأ فالدية على العاقلة ولم يتصور التقاض بين المالكين
 منها رجل قطعت يده فاقترض له من الدينة ثم مات فانه يقتصر المقتصر منه لم أنه
 تبين ان المقتصر منه قتل المقتصر له وكان عليه القصاص في النفس و قطع

يدك لم ينج وجوب القصاص عليه وعن أبي يوسف انه لا يقتل لمن لم يقطع على
 كان ابراهيم وراه **باب القتل بوجد في الدار**
 رجل اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على البايع وان كان
 في البيع خيار لم يجدها فهو على عاقلة الذي يده وتعال ابو يوسف ويحمد
 ان المالك فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة
 الذي يصير له فابو حنيفة اعتبر اليد لمن القدر على الحفظ انما يكون
 وهما اعتبر المالك لمن الحفظ انما يملك به قوم باعوا دارا ثم لم يزل يبق له
 شقص فوجد في المحلة قتيل فهو على اهل الحطة الذي صاحب الشقص
 منهم لمن لم يهية حفظ المحلة في العادات لم صاحب الحطة فيكونون هم
 المقصرون في حفظ المحلة وان باعوا كلهم فهو على المشتري بل منهم من لو ان
 اصحاب الحطة في دية الحفظ دار نصفها لرجل ونصفها لآخر
 ما بقي فوجد فيها قتيل فهو على رقبته الرجال انهم في دية الحفظ سوية
 فكانوا في التقصير سواء قتيل من في الغرات بين قريتين فلا يثنى على احد
 لم أنه لا يجب على احد حفظه ليصير جانيا بترك الحفظ فان موت رابعة عليها
 قتيل بين قريتين فهو على اقربهما ويكره القسامة والدية لمن القدر على
 حفظ ذلك الموضع ثابتة لم قريتهما قوم التقوا بالسيوف فاجلوا عن قتيل
 فهو على اهل المحلة لان يدعي ادعاء القتل على اولئك الماتجة رجل
 يده دارا وجد فيها قتيل لم يعقل العاقلة حتى يشهد الشهود انما لذلك
 في يده يريد به ان التكرت العاقلة ملك ذي اليد لمن اليد محتمل فلا يلغى

باب القتل الذي يوجب الجوارح

منفردة

يؤيد به

باب الاستحقاق باب الجراحات التي هي دون النفس

رجل نزع من رجل فخرج المزدوجة سنة من النافع فثبتت من الما قبل
 فعلى الما قبل لصاحبه خمسة لانه لما ثبتت السنة الما قبل تميز ان الفصل
 لم يكن اجبارا جل قتل ولية عمدا فقطع يد الما لانه لم يمت عن النفس وقد
 له بالقصاص او لم يقتض فعلى القاطع ارش اليد ماله عند لي حنيفة و
 عند الما لشي عليه وان تعرف في المختل رجل سبع رجلا موصجة فثبتت
 فلا قصاص في شيء من ذلك ينبغي ان يجب الدية فيها قال ابو يوسف
 ويحد الموصجة القصاص وينبغي ان يجب الدية في الجنين لو قطع اصبع
 رجل من الفصل الما على فمثل ما بقي من الاصبع او اليد كلها قصاص في شيء
 من ذلك وينبغي ان يجب الدية في الفصل الما على فيما بقي حكومة عدل
 وكذلك لو كسر نصف سنة فاسود ما بقي وينبغي ان يجب حكومة عدل
 في السنين كلها ان الفعل وقع في حليلين فاخذ حكم فعلين كل واحد منهما
 مبتدأ فلم يقد الشبهة بخلاف الما صبح الواحد واليسر الواحد لانه شيء
 واحد لم يكن حنيفة ان الفعل واحد صوره لوقوعه بملا واحد صورة
 الفعل الواحد يكون موجبا للقصاص وموجبا للدية رجل ضرب رجلا
 مائة سوط فخر حنة فبرامنه فعليه ارش الضرب وهذا اذا اثنى اثر
 الضرب ان لم يبق لم يجب شيء عند لي حنيفة ويمن لي يوسف انه حكاه
 عدل ويمن بحد مجازة الطبيب فمن الما رية رجل قطع ذكره ولو كان
 فان كان المذكور قد حرك فعليه القصاص في العود والدية في الخطاير يده

22
 اذا قطع من الحشفة عمدا او من اقبله لم يمت في هذين الموضعين اعتبار المساواة المكن
 وان لم يجرل فعليه حكومة عدل ان سلاسته لم تعرف بالدليل فلا يضمن بالعود
 وكما الدية كالة الحصون والغير فان قطع لسان العبي ان كان قد يشمل فيه
 حكومة عدل وان يكلم فالدية في الخطاير لم يترك فيه العود علم انه لم يمت
 الكل والبعض فيمن لي يوسف انه يجب ان الاستعيب والاصح جوارب الكتاب
 ان المستعيبا على طريق المماثلة غير ممكن بخلاف العود انما يقتض بكمال الدية عند
 ظن والسلامة بالنظر وقيل ان يجب حكومة عدل ان منفعة الما عليه يظهر
 فاشبه العود اذ رجل كسر من رجل سنة البر من من الما فانه يقتض منه
 ان اعتبار المساواة ممكن وهو ان يبرد بالمبرد وكذلك اليد ان كانت بيد
 البر من يده لانه قيد في النقص رجل قطع كف رجل من الفصل وليس في الكف
 الما اصبع واحد ففيه عشر الدية وان كان فيه اصبعان فالخمس والمثل في الكف
 وقوله ينظر الى ارش المصبيج واللف فيكون عليه له بشر فيدخل القليل في الكثير
 فمما يوجب الكثرة وآبو حنيفة ترجح بالذات فقال الما صبح اصل في في المنفعة
 فيكون اصلا في الضمان فابن شي من الما جل يظهر حكم التبعية **باب**
جناية المكاتب رجل قال لبعده ان قتل فلانا او دميته او شجته
 فانت حر فمن تخار للقاء ان فعل ذلك لانه بهذا الكلام اعتقه بعد الجناية
 وهو عالم به رجل قطع يد عبد فاعتقه الولي شهات من ذلك فان كان له ورثة
 غير الولي ولا قصاص عليه لاشتهاء الولي وان لم يقتض منه عند لي حنيفة ولي
 يوسف وقال رحمه الله وعلى القاطع ارش اليد وانقصه من ذلك الى ان اعتقه وي

الفضل له انه اشتبه سبب الحق باشتباه الوكي كما ان المشتري يعلم من
 الوكي وجهالة السبب لم يمنع له ان يقضى الى المنازعة وهذا الخلاف يظهر
 ما ذكره بعد هذا ان الكاتب اذا قتل عمدا عن وفاء ار كان له ورثة احرار
 غير الوكي فلا قصاص وان لم يكن له الوكي فعلى الاختلاف ان لم يترك وفاء
 وله ورثة احرار اقتصر منه الوكي بالجماع انه ما ذنوبه استدانته ولدت
 فانه باع الولد معها في الدين لم يترك الدين في حكم تعلق بوقتها فري
 اليه ولدها وان جنت جنابة ثم ولدت ولد لم يدفع الولد معها لم يوجب
 الدفع الذي هو حكم شرعي يلزم الوكي فيكون مفعاله ومنها فلا يسري
 اليه لدها مكاتب حتى لم تجز فانه يدفع او يغدي فان قضى بالجنابة قبل الجز
 بيع فيها وقال ابو يوسف انه من قول من يبيع في المسلمين جميعا
 وقد مر في كتاب المكاتب من هذا الكتاب عبد لرجل ثم رجل ان مولاه
 اعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطا فلا شيء عليه من القربى والعق
 يدعى موجب الجنابة على عاقلة وهم ينكرون ذلك كل رجل قال العبد في احدكما
 حر ثم شحا فان وقع العتق على احدكما فان شهدا الوكي لم يترك العتق ينزل للحال
 بقصورا على الحال فلا يثبت ان الجنابة لم يصار فحق الوكي عبد اعتق
 فقال لرجل قتل خطا وانما عبد فقال ذلك الرجل قتلته وانحر
 فالتون قول العبد انه انكر وجوب الضمان حين نسبته الى حالة
 مجهورة منافية للضمان فكان القول قوله رجل اعتق جارية ثم قال لها
 قطعت يدك وانت مبيعتي فقالت فطعنها وانا حرة فالتون قولها عندى

خبيثة ولي سيف وقال محمد القول قول الوكي فذلك كل واحد منهما الى الوكي
 فان القول فيهما قول الوكي بالجماع واجمعوا الله لولا شئنا وكان قائما بعينه
 يترك اليها محمد يقول بان الوكي لما اضاف الفعل الى حالة مجهورة ينال في
 الضمان كان منكرا للضمان فكان القول قوله كما في الوكي في الغلة بمجالات التام
 له انه يدعى التملك مما يقولون اضاف فعله الى حالة تنافي الضمان لم تن
 قطع الوكي يداه منه وهو يد يوفيه موجب للضمان ولم كذلك الوكي واخذ الغلة
 فانها لم يوجب ان الضمان هو ان كان يد يوفيه محمد قطع يد رجل عمدا فادفع
 اليه بقضا او بغير قضا فاعقه الوكي ثم مات من قطع اليد فالعبد ضار
 بالجنابة له لما اقدم على العتق فقد قصدت تصحيحه ولم جتته له ان
 ان يجعله دفعا عن القطع وبالحديث منه فان كان لم يعتقه روى على
 الوكي ثم يقال للاوليا اقتلوه او اغفوا عنه لم ين الدفء تسليم الواجب
 فاذا بطل الواجب بالسراية بطل التسليم ايضا فلا يبقى ما يصح شبهة
 مكاتب قتل عبد فلا قود عليه انه مملوك من وجه عبد تجوز عليه امر
 صبي آخر اليقتل رجلا فقتل رجلا فعلى عاقلة الصبي الدية وله شيء
 الامر وكذلك ان امر عبد عبد الله ثم اخذ اربابا لها عبد مارد
 عليه دين الفدينهم فجزى جنابة خطا فاعتقه الوكي ولم يعلم بالجنابة
 فعليه قيمتان قيمة له وليا الجنابة وقيمة لصاحب الدية ثم انه انكس
 من المبيع وحق المدفع وثق فير الحقيق كان ممكنا فانه كان يدفع العبد
 بالجنابة ثم يباع بالدين فان ائلفها فبين كل واحد منهما عبد قتل

وفيه نسخة ١٩١

رجلين عبد الكل
 يك فقصه الى الخ
 كله وانقلب نصيب
 نصف الكل رجل فقا
 اشتكه وامشي له

[illegible]

رجل قطع يده ثم غصبه رجل فأتى يده من القطع فعليه قيمته أقطع له الغاصب
يُطْل السراية فصار كأنه ملك له بالقطع فيض من قيمته أقطع ولو غصبه من
عنه قطع المولى يده في يد الغاصب فأتى من ذلك في يد الغاصب فلا شيء على
الغاصب له ثم لم يعترض ما يقطع السراية فصار المولى يتلفا وبالمثل ألف
صار مستتر في اللحد فبطل الضمان تجب تجوز عليه غصب عبد المجور عليه
فأتى يده فهو ضامن له ثم ما أخذ بأفعاله رجل غصب يده الخنزير عند
جناية ثم ردى المولى فخفى عنه جنايته أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان
له ثم صار مبطلا عليهم حكمهم في العبد على وجهه لم يكون مختارا للنفذ أو
يرجع بنصف قيمته على الغاصب له نصف القيمة استحق بسبب كان
في ضمانه ويدفعه إلى ولي الجناية المولى ثم يرجع بذلك على الغاصب
وهذا قول لبر حنيفة ولبريهون وقال محمد لم يدفع إلى ولي الجناية
المولى بل يسلم له له المولى إنما يرجع على الغاصب بنصف القيمة الذي
أخذ وولي الجناية المولى فيكون ما يرجع عوضا عما يستحقه وولي الجناية
المولى فلا يثبت حقه في المصلح والعرض له ثم ينكر الاستحقاق
وكما أن حق وولي الجناية المولى في كل النعمة وقد منع منه النصف

لما حقه في الجناية الثانية فواصل الى المولى من قيمة المذنب شيئا وجب التسليم
الى ولي الجناية الاولى ثم يرجع على الغاصب وان كان جنى عبد المولى او له
ثم غصبه رجل فجنى عند جناية فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لما قلنا ويرجع
بنصف قيمته على الغاصب في دفعه الى ولي الجناية الاولى بالاجماع فيكون
فقال في هذه الصورة في الجناية الاولى استحق كل القيمة ولو تسلم النصف
فان ارجع على الغاصب كان هذا عوضا ما استحق في دفعه اليه ثم يرجع من
على الغاصب في دفعه اليه انما استحق هذا النصف بسبب كان ضمان المولى
بالحلاف الفصل الاول في هذا وفي المسئلة في الجواب في الجواب
كالجواب في المذنب من الموفان والحلاف المان منها المولى يدفع العبد
الى ولي الجناية وفي الفصل الاول يدفع قيمة المذنب رجل غصب مملوكا
جناية ثم رده على المالك ثم غصبه ايضا فجنى عند جناية فعلى المولى قيمته بينهما
نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب في دفع نصفها الى المولى ويرجع ذلك
النصف على الغاصب ثانيا لما استحق هذا النصف بسبب كان ضمان المولى
فيرجع بذلك عليه رجل غصب مملوكا فأتى بغيره فجاءه او لم يجر عليه شيئا وان
مات بصاحبه ان شئت فقل على عاقلة الغاصب الدية وتكال الشاقي يجب
لأن الغصب في الحر لا يجرى في المملوك ولا في العبد ولا في المملوك ولا في العبد
بالنقل الى المستعرة وكان الضمان على المملوك في كل مكان فيكون
كالخفر في الطريق متى أودع عبدا فقتله فعلى عاقلة القيمة وان أودع مملوكا
فأكله لم يضمن وان استملك مملوكا فقتله فعلى عاقلة القيمة وان أودع مملوكا

يضمن في الرجلين جميعا وهي تعرض في الحلاف **باب الجبل**
في شهر صلاح رجل شهروا مسلما سبيها فقتلوه ولشئ عليهم
لأنه صار محاربا فسقطت عصمته رجل دخل ليلا وخرج السرقة فاتبه الرجل
فقتله فلا شيء عليه لقوله صلح قاتل من ماله كل من ماله من رجل سبها فقتله
الشهر وعليه عدا ف عليه الدية في ماله كل من ماله من رجل سبها فقتله
العصمة رجل شهروا مسلما سبها فقتله في المصروضه ثم قتله المخر بعد ذلك
فعلى القاتل القصاص ويرد له أنه ضربه وترك ذلك وانصرف ومضى كان
كذلك خرج من ان يكون محاربا فاداريا للعصمة **باب**
جناية الحارط والجناح رجل اخرج الى الطريق الماعظم كنيفا ان
يترابا او جرح ضيفا او بني دكانا فقتل رجل من غير الناب من ذلك لم يضمن
في حقه ويسع ذلك في عمل ان يمتنع به مالم يقترب بالمسلم لم يضمن حق المقتنع
بالمرور فان لم يقتل اشبه المروء فان اضر بالمسلم لم يضمن ذلك لانه لم يشبه
المروء كذلك البالوعة يحفرها في الطريق فان كان السلطان امر بحفرها
او اجبره على ذلك لم يضمن له بل امر صار مباحا مطلقا وان كان غير امر
فمن لم يضمن به مباح متقيد بشرط السلامة وكذا الجواب في جميع ما مر وليس الجبل
من اهل الذنب الذي ليس بنا فله ان يسرع كنيفا ولم يترابا بالذنب
اهل الذنب لم يضمن له ما مملوكه لهم والطريق الماعظم حقه لم يضمن ما يمل من
خمسة رجال اشهد على احد من سقط على انسان فقتله يضمن الذي اشهد
عليه خمس الدية ويأخذ كل على عاقلة وكذا ان يبين ثلاثة حقرا حلهم

هذا هو الجبل
في الرجلين جميعا
وهي تعرض في الحلاف
باب الجبل
في شهر صلاح
رجل شهروا مسلما
سبيها فقتلوه
ولشئ عليهم
لأنه صار محاربا
فسقطت عصمته
رجل دخل ليلا
وخرج السرقة
فاتبعه الرجل
فقتله
فلا شيء عليه
لقوله صلح قاتل
من ماله كل من ماله
من رجل سبها
فقتله الشهر
وعليه عدا ف عليه
الدية في ماله
كل من ماله
من رجل سبها
فقتله العصمة
رجل شهروا مسلما
سبها فقتله
في المصروضه
ثم قتله المخر
بعد ذلك فعلى
القاتل القصاص
ويرد له أنه
ضربه وترك ذلك
وانصرف ومضى
كان كذلك
خرج من ان يكون
محاربا فاداريا
للعصمة باب
جناية الحارط
والجناح رجل اخرج
الى الطريق الماعظم
كنيفا ان يترابا
او جرح ضيفا
او بني دكانا
فقتل رجل من
غير الناب من ذلك
لم يضمن في حقه
ويسع ذلك في عمل
ان يمتنع به مالم
يقترب بالمسلم
لم يضمن حق
المقتنع بالمرور
فان لم يقتل
اشبه المروء فان
اضر بالمسلم لم
يضمن ذلك لانه
لم يشبه المروء
كذلك البالوعة
يحفرها في الطريق
فان كان السلطان
امر بحفرها او
اجبره على ذلك
لم يضمن له بل
امر صار مباحا
مطلقا وان كان
غير امر فمن لم
يضمن به مباح
متقيد بشرط
السلامة وكذا
الجواب في جميع
ما مر وليس الجبل
من اهل الذنب الذي
ليس بنا فله ان
يسرع كنيفا ولم
يترابا بالذنب
اهل الذنب لم
يضمن له ما
مملوكه لهم
والطريق الماعظم
حقه لم يضمن
ما يمل من خمسة
رجال اشهد على
احد من سقط على
انسان فقتله
يضمن الذي اشهد
عليه خمس الدية
ويأخذ كل على
عاقلة وكذا ان
يبين ثلاثة حقرا
حلهم

بمرأى أو يخرجها بغير إذن صاحبه فوطب إنسان فعليه ثلثا الدية
 وقلة عليه نصف الدية في المسلمين جميعا لأن ماثلثه صدق من الشهيد
 عليه مع غير الله صار جائزا وما نصيب من لم يشهد عليه هلك فلما هلك
 البعض من اعتبر البعض بجل الملك بشا وولده أو المعبر شتا وولده أو لحي
 حينئذ أن الغلة قد رقت الثقل في علة ولحق الحكم فيضاف الحكم اليها ثم
 ينقسم الحكم على أربابها على قدر الملك رجل حمل شيئا في الطريق فسقط
 فوطب به إنسان ثم ضامن لم يكن الحامل فأصل الخلف فلو قيد بشرط الملائمة
 لم يخرج وإن كان رد أو قل ليسه فسقط فوطب به إنسان لم يصح له
 غير فأصل الخلف فالتقييد بشرط السلامة ترقعه في الخرج رجل جعل قنطرة
 على نهر بغير إذن الحاكم فتملك رجل المروء عليها فوطب فلا ضمان على الملك
 بني القنطرة وكذلك لو وضع خشبة في الطريق فتملك رجل المروء عليها
 لم يضمنها استويا في صفة العداوينة وجبت بعد المشي عليها فكانت المضافة
 إلى المباشرة أو في مسجد العشرة على رجل منهم قنديل أو جعل فيها بوارك
 أو حصاة فوطب به رجل لم يضمن أن كان الذي فعل من غير العشرة ضمن
 لأن ولاية التصرف لم يزل المحلة فصار فعلهم مباحا وفعل غيرهم تعديا
 وإن جلس من العشرة في المسجد فوطب به إنسان لم يضمن أن كان المارة
 وإن كان في غير الصلوة صرح قال أبو يوسف ويحمل لم يضمن على كل حال
 لأن الجلوس من ضرر زانت الصلوة فالخرج بالصلوة ولو جلس مصليا
 لم يضمن فذلك هذا أبو حنيفة يقول بلى لكن الجلوس بجل الصلوة مباح

تتبعه

تتبعه

باب السطوة **باب الوصية بثمر البستان**
 رجل أوصى آخر بثمر بستانه ثم مات وفيه ثمرة فله هذه الثمرة وحدها
 لأن الثمرة متى أطلت يراؤها الموجد عن فاقان قال له ثمره بستان
 أبدا فله هذه الثمرة وثمرته فيما يستقبل ما عاش له جعل له الثمرة
 الموجودة وما يوجد فيستحق كل باعتبار معنى الخلافة وإن أوصى له
 بغلة بستانه كان له هذه الغلة وعليه فيما يستقبل لأن الغلة اسم للمصدر
 والمصدر كما يتناول الوجود يتناول ما هو عرض الوجود يقال
 ضرب فلان ضربا فاستغنى عن ذكر التأنييد فيه أمّا الثمرة في اللغة
 فهو اسم للموجود فلا يتناول غيره المبدل بجل أو وصى لرجل بثمر
 غنمه أبدا أو بأولادها أو بوليها ثم مات فله ما في بطنها من الولد
 وما في ضرعها من اللبن وما على ظهرها من الصوف يوم يوت الموصي
 لأن الصوف واللبن والولد الذي هو معدوم وهو يعرض الوجود
 لم يستحق بفقد من العتود فلا يمكنه أن يحمله مستحقا بفقد الوصية
 وليس كذلك الثمرة والغلة **باب وصية الذمي**
 يهودي أو نصراني صنع بيرة أو لينة في حخته ثم مات فهو ميراث
 أمّا عند أبي حنيفة فلان حكمه حكم الوقف ويملكه المأتمين وإن كان
 بذلك ليقوم مستمين فهو من الثلث لأن هذا استخلافهم فيه وكمه وكمية
 المستخلاف وإن أوصى لغير مستمين بأن يجعل دارا كنيسة أو بيتا
 الوصية خلافا لما أئمان هذه وصية للعصبة فتبطل كالوصية للمنفين

ولما جئنا حنيفة ان المعتبر ياتهم في حقم فلكل قرية عندهم
باب بيع الوصيا
 تقاسم الوصي الوصي له من الورثة جائز له ان الوصي خليفة الميت
 والورثة خلفاء الميت فيكون من خليفة وتقاسم الورثة من الوصي له
 باطلا حتى لو قاسم الورثة من الوصي له واخذ نصيب الوصي له ففاد
 رجع الوصي له بذلك ما بقي له من ليس خليفة عن الميت من كل وجه حتى
 يكون خليفة خليفة عن الوصي له وان وصي نجة فقامم الورثة
 ما في يده من الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليحج ففاد
 من يده وقال ابو يوسف ان كان ذلك مستغرا للثلث لم يرجع بشي
 يرجع بنهام الثلث وقال محمد لم يرجع بشي له من تقاسم الوصي الورثة
 جائز وقدر الحج في كتاب المناسك رجل وصي ثلث الف درهم فدفعها
 الورثة الى القاصي قسمها والوصي له غايب فقسمته جائز له ان الوصي
 قد صحت وللقاصي ولاية النظر فكان له ان يفرز رجل وصي الى
 رجل فقتل في حياة الوصي له فقد كرمته له ان الوصي مكل بمحمد على
 قبوله فلو صح رده بعد موته لم يملك حقوق الميت وان رده في حياته
 في غير وجهه لم يكن رده له لو كان ردا وقع الوصي في غرور وان
 رده في حياته فهو رده له ليس له ولاية الزام التصرف عليه وان لم
 يقبل ولم يرد حتى مات الوصي فباع شئ من تركته فقد كرمته له
 دله القبول وان لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصي فقال له اقبل

ثم قال اقبل فله ذلك له لما قال له اقبل لم يبطل له يصاب له لو يبطل
 لوقع الوصي في ضرر له ان يكون اخرجه القاصي عن الميراث حين قال
 ذلك له من اخرجه له لو لم يكن صح لوقع الوصي في ضرر وصي
 باع عبدا من التركة بغير محضر من الغرماء فهو جائز له فاقم بنهام الميراث
 وليس له حيل الوصيين ان يشتري للصغار الكسوة والطعام ومن
 قول محمد وقال ابو يوسف فعل احدكم كنعلمها وان اشترى احد
 او الوارث كنعلم الميت فهو جائز بالاجماع له يوسف ان الميراث نقل
 الولاية والولاية ان اثبت له ثنين شرعا ثبتت لكل واحد منهما على الميراث
 مثل الاخوين في ولاية النكاح فكذا ان اثبت شرطان كما ان الوصي لما
 اثبت الولاية لهما جملة صارت الولاية متحدة بشرط الجماع رايها في
 مقيد فوجب اعتبار خلاف ما اذا اشترى احدهما مال بدك للصغير منه
 كالكسوة والطعام والكفن حيث جاز له ليس من باب الولاية لكن
 من جملة الضرورة وهذا ملكته الميراث في الجيران في الرقعة في الطريق
 رجل وصي ان يباع عبدا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي
 وقبض الثمن فباع في يده واستثنى الجسد ضمن الوصي له من عاقله ويرجع
 في جميع ما ترك الميت له من ثمن الميت فاستوجب الرجوع بما غرمه ديناً
 على الميت ويحل للدين كل المال ان ملك التركة لم يرجع على احد
 له ان البسج لم ينع الميراث ولو قسم الوصي التركة فاصاب صغيراً
 من الورثة عبداً فباعه وقبض الثمن فمكك استثنى الجسد رجع في مال

نقض في الطريق

الصغير لانه باعه له ويخرج الصغير بحصته على الورثة لبطان التسمية
 وحتى احتمال حال اليتيم وان كان خيرا لليتيم جاز وقد مر هذا في كتاب
 الوكالة ولم يجوز بيع الوصي في شرائه الجاهل بخلاف الناس في شكه لان
 الاحراز عنه غير ممكن مع كثرة حوالج الصغير وعن الفاحش يمكن الجدل
 المازون والكاتب يجوز بيعهما وشرهما بالغير اليسير والفاحش عند
 ابي حنيفة لانهما ينصرفان بحكم المصالة وعندهما لم يجوز لانهما يقران
 بحكم النيابة وان كتب كتابة الشرا على وصي كتب كتابة الوصية على
 حله وكتاب الشراء على حله لان هذا احوط وبيع الوصي على الكبير
 الغائب جائز في كل شيء الى العتق وكذلك في بيع التجارة في ماله لانه
 قائم مقام الوصي والوصي وهو الحب لم يمكن بيع مال الكبير الغائب الى
 بطريق الحفظ نظرا لانه قلنا في الوصي وبيع المنقول للنفقة والمجانة
 للنفقة من باب الحفظ فاما التجارة من باب الوصية وبيع العقار ليس من
 باب الحفظ لانه محفوظ بنفسه ووصي المخرج والعم والعم في الصغير
 الكبير الغائب منزلة وصي الحب في الكبير الغائب لما قلنا في قسم الفاحش
 كل شيء بين رجلين من جنس واحد بطلب احدهما الى الرفيق في التفاوت
 فيه فاحش والتسمية شرعت لبحال المنفعة وذلك لم يحصل عند كثرة
 التفاوت وقال يقيم الرفيق جميع حق كل واحد منهما في عياله واحد
 ويستوي بينهما باعتبار القيمة لان جنس المال واحد واما الدور
 المختلفة قال ابو يوسف ويحمد ينظر فيها فان كان الفضل ان يقسم
 فيها

140
 مقتضى بشرط السلامة والجلوس في الصلاة سباح مطلق لنفع الفصل من الفصل
 في المخزبة **باب جنابة البهيمة**
 رجل ساق دابة فوق السرج على رجل فقتله ضمن له ثمة فاصد الحفظ فيقتل
 بشرط السلامة رجل سار على دابة فوفت ليرق وشا وبول فوطب انسان
 بروثها او بولها لم يضم له لان وقتل الدابة لذلك ليس بتوقيف لانه لم يدرك
 ذلك فان وقعها لغير ذلك فوطب بروثها انسان او بولها يضم له لان الوقف
 لم ير آخر تولد او سباح مقتضى بشرط السلامة ورجل سار على دابة فاصاب يدها
 او رجلها حصاة او نواة او انارت غبارا او حجر صغيرا فقتل انسان
 لم يضم له ان كان حجر كبير يضم له لان المصيانة عن المرد على الحجر الصغير
 غير ممكن فلم يضرب ترك المصيانة متعلقا بل كذلك المرد على الحجر الكبير
 ويضم له كل شيء اصاب بيد ما او رجلها او رأسها وكذلك ان كادت ان
 حبطت لانه يمكن صيانة الدابة عن هذه المعاني وان نجت برجلها او ذنبها
 لم يضم له لانه يمكن صيانة الدابة عن هذا فان انقضا ضمن النية لم تن
 صيانة الدابة من الوقف يمكن قصار الوقت تعديا او سباحا مقتضى بشرط
 السلامة في كل شيء ضمنه الركب ضمنه السائق والقائل وعلى الركب الكفارة
 يريد به فيما اذا او طارت الدابة وليس عليها الكفارة لان القتل من الركب
 حصل بنقله ونقل الدابة تتبع له فجعل مباشر او على المباشر الكفارة في الخطاء
 واما مشي بان الاستبابة كفارة عليه رجل ارسل ببيعة يريد به كلبا وكان
 لها سباحا فاصاب في نور ما يريد به طيرا مملوكا ضمن وان ارسل طيرا يريد به

والقائد
 سباحة على

بازيا وكان له سابقا فاصاب لم يصح لم ان الكلب يحتمل السوق كسائر
الدواب فاضيف اليه وانا الباذي فلا يحتمل السوق فهذا السوق
وكذلك ان ارسل كلبا ولم يكن سياقا لم ان الكلب عامل باختياره من حمل
البيعة هكذا انه نسيب الى المرسل في حق اباحة الصيد لحاجته وله
حاجة في حق التعدي في قايده القطار ضامن كالسابق لم ان عليه الحفظ و
لو اصاب نفسا وجب المضان على عاقلة القاتل وان ربط رجل بعيرا
في القطار فوطئ المربوط انسانا فقتله مجرم على عاقلة الناظر الداية وان
كان لم يشعر بالربط لم ان عليه صيانة القطار فصار مستتببا لكن عاقلة
يرجعون على عاقلة الرباط لم انه هو الذي اوقفهم في ذلك شاة لقصاب
فقتل عينا فغنها ما نقصها وفي عين بقر الجرار وفي عين الجريرة ربع
وكذلك في عين الحمار والبغل والفرس لم ان الشاة لم يسكن اليه للاكل فصار
في معنى اللص فلا يحتمل النقصان وهذه الدواب لها منافع كثيرة سوى
الاكل فصار كسائر الدواب لم ان ينتفع بها المار بربع اعين فصار كما لو كان
لها اربعة اعين فيجب في العين الواحد ربع القيمة **باب**
مسائل لم تدخل في الباب رجل وجب عليه رقبة من
قائه تجزئه رضيعا بويه مسلم لم ان السلامة ثابته في الرضيع طامرا على ما عليه
الغالب ولم تجزئه ما في البطن لم انه عضو من وجهه وان كان نفسا من وجهه لم يدخل
تحت مطلق اسم الرقبة رجل صالح من دم عمه ولم يدكر طامرا ولم من جلا فهو حال
لم ان المال الواجب بالعقد اصله الحلو كخرو عبدا رجلا فامر مولى العبد

والحر رجلا ان يصلح من دمها على الف ذل لا على المولى والحر نصفان لم اضيف
العقد الى دمها على السوا فينقسم كذلك رجل ضرب بطن امراته فالت ابنة
ميتا فعلى عاقلة الاب عن عاقلة القاتل فلان في الجنين الذي هو ابنة لانه
موجب للمضان ولم يرش الاب منه لانه قاتل ولم لقان عليه لانه عرض مرق
رجل ضرب بطن امه فاعتن المولى ما في بطنها ثم القته حيا ثم ماتت فنه
قيمة حيا لانه قتله بالضرب السابق وقت الضرب كان فبقا فيضن
القيمة ويضمن قيمة حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي مباح الدم اذا البقي
الى الحرم صار امنا خلا فالتا فحق في تعرف في المختلف **كتاب**
الوصايا
رجل اوصى بثلاث امة له مات اولاده وهو ثلث للفقراء والمساكين فمات
ثلاثة اسهم من خمسة اسهم وللفقراء اسهم وللماكين من سهمين ودرهم من حمل
انه يقسم على ان اربعة اسهم سهمان للفقراء وسهمان للمساكين والثلثة لهم
لما ان الصيغة حصلت بلفظ اجمع واقله اثنان في كل ما ان الصيغة وان كانت
للجمع لانه اوصت بجزا عن الجنس لتعذر القول بالعموم واسم الجمع
يقع على المقل في تحمل الكل وكذلك على هذا اذا اوصى بثلاث ماله لفلان
وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند ما وعده اثنان فدخل
اوصى لرجل بمائة درهم ولم يخبره ثم قال اخر اشركتكم بمها فله ثلث
كل مائة لم ان يطلق الشركة يقتضي النسبة وذلك فيما قلنا ولو اوصى
لرجل بدينار ومائة ولم يخبره ثم قال لثلاث فل اشركتكم بمها فله نصف

والحر رجلا ان يصلح من دمها على الف ذل لا على المولى والحر نصفان لم اضيف
العقد الى دمها على السوا فينقسم كذلك رجل ضرب بطن امراته فالت ابنة
ميتا فعلى عاقلة الاب عن عاقلة القاتل فلان في الجنين الذي هو ابنة لانه
موجب للمضان ولم يرش الاب منه لانه قاتل ولم لقان عليه لانه عرض مرق
رجل ضرب بطن امه فاعتن المولى ما في بطنها ثم القته حيا ثم ماتت فنه
قيمة حيا لانه قتله بالضرب السابق وقت الضرب كان فبقا فيضن
القيمة ويضمن قيمة حيا لانه صار قاتلا اياه وهو حي مباح الدم اذا البقي
الى الحرم صار امنا خلا فالتا فحق في تعرف في المختلف **كتاب**
الوصايا
رجل اوصى بثلاث امة له مات اولاده وهو ثلث للفقراء والمساكين فمات
ثلاثة اسهم من خمسة اسهم وللفقراء اسهم وللماكين من سهمين ودرهم من حمل
انه يقسم على ان اربعة اسهم سهمان للفقراء وسهمان للمساكين والثلثة لهم
لما ان الصيغة حصلت بلفظ اجمع واقله اثنان في كل ما ان الصيغة وان كانت
للجمع لانه اوصت بجزا عن الجنس لتعذر القول بالعموم واسم الجمع
يقع على المقل في تحمل الكل وكذلك على هذا اذا اوصى بثلاث ماله لفلان
وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند ما وعده اثنان فدخل
اوصى لرجل بمائة درهم ولم يخبره ثم قال اخر اشركتكم بمها فله ثلث
كل مائة لم ان يطلق الشركة يقتضي النسبة وذلك فيما قلنا ولو اوصى
لرجل بدينار ومائة ولم يخبره ثم قال لثلاث فل اشركتكم بمها فله نصف

ما اوصى لكل واحد منهما لانه تعالى بالتسوية من كل وجه فانصرف الى
 التسوية مع كل واحد منهما رجل قال سلك من مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس
 او في مجلس اخر لثلاثة مالي واجازت الورثة فله ثلث المال والثلثين
 السدس وكو قال سلك من مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس او في غيره سلك
 مالي فلان فليس له السدس من كل واحد من المعززة والنكحة اذ اعتد على
 سنبل التعريف كان الثاني عن الاول قال الله تعالى فوصى فرعون ابراهيم
 رجل اوصى لرجل آخر من مالي فان الورثة يعطونه ما شاءوا لانه اسم لشي
 مجهول وان اوصى له بسهم فله مثل نصيب احد الورثة وله يزداد على
 السدس وقال مثل نصيب احد الورثة وله يزداد على الثلث كما انه وصيته
 باصل الانصبا بالاجماع لكن انما لم ينفذ ان الميزر اقل الى نصيبا على الثلث
 فان ازاد ليجاز عنة وتكون حقيقته ان السهم اسم للسدس وهو اسم
 لنصيب احد من الورثة ايضا فينظر انهما كان اقل فله ذلك في هذا في
 عرفهم اتا في عرفنا فالسهم والجزء واحد رجل قال فلان عني دين فصدقه
 فانه يصدق الى الثلث لانه قد صدقه من هذا اتقده على الورثة وفي الوصية
 ذلك فكان وصيته فلا يزداد على الثلث اوصى به صابيا غير ذلك عز لنا
 الثلث لاصحاب الوصايا والثلثين للورثة فاذا افرزنا قد علمنا ان الورثة
 ديناشا بقا قاسم وابا لبيان قبل لاصحاب الوصايا صدقوه فيما شئتم
 وللورثة صدقوه فيما شئتم فاذا ايتوا ائخذ اصحاب الثلث ثلث ما اقروا
 والورثة بثلث ما اقروا واخذوا ثلثه الاقرار والفاضل من الدين لاصحاب الوصايا

هذه المسئلة في الوصايا

رجل اوصى لرجل آخر ولورثته فللرجل نصف الوصية ولورثته ثلثها
 ايجاب الى بائعك قبطل ما يملك ومع ما يملك رجل له ثلثه اثواب جياق
 وردى فوصى بكل واحد من رجل وصاع ثوب يدري ايها من الورثة
 يحد في ربح كل الوصية باطلة لانه ان لم يعلم بقا حق واحد منهم بعينه
 لما قيده في بقائه قبطل ما ان سلك الورثة الثوبين الباقيين فان سلكوا فلما
 الجيد ثلثا ثوب لاجور لانه لا خلاف في الردى بينه وبين لصاحبه الوصية
 ثلث لاجور وثلث لاجور في ربحه راي فيها اذ راي رجلين اوصى
 ببيت لرجل بعينه فانه يقسم فان وقع البيت نصيب الموصى فهو للموصى
 عند اي حقيقته وليس بيت وعند من نصفه للموصى له وان وقع في نصيب
 شريكه يعطى للموصى له مثل ذرع البيت غدها وعند مثل ذرع نصيب البيت
 لانه الوصية اضيفت الى المالك ومن المالك فوقع في المالك وفي الآخر
 وكما ان القسمة افرار وتخير للمالك فيما لا يتناوت من غير قضا وفيما يتناوت
 بالقضا فصار البيت اذ وقع في سهمه عي جقة تنفذ لاجابه في كل رجل
 اوصى من مال رجل آخر فالف درهم بعينه فاجاز صاحب المال بدين
 الموصى فان دفعه فهو جائز وله ان يمسح لانه اجاز مكانه تبرع والتبرع
 لم يفيد الملك قبل التسليم فله ان يمسح اثنان اقتساما تركه لاتب القيام اقر
 احدهما الرجل ان المالك اوصى له بثلث ماله فان المقر يعطيه ثلثا ماله بطلبه
 لما اقر به ومن الثلث نصفه في يده ونصفه في يد شريكه فصار له ثلث
 ما في يده رجل اوصى بثلث ماله لثلاثة درهم فكل درهم من يده درهم ومن

لما ان المستحق من الله تعالى فوجب التقييد كما في الحج وانه ان المستحق للموت
 قد يتبدل لما ان المستحق من العبد فلا يجب تقييده بخلاف الحج رجل ترك
 ابنه مائة درهم وعبد او قيمته مائة درهم قد كان اعنته في مرضه فاجاز
 الوارثان ذلك لم يسع في شيء لانه وصية والوصية بالثمن الثلث يجوز
 باجازه الوارثة رجل وصى بعبد مائة مات فجنى العبد جناية ودفع
 بالجنانية بطلت الوصية لما ان المدفع يبطل الملك وان ذل الوارثة كان
 الفداء في اموالهم لتزامهم وجازت الوارثة لما ان العبد فرغ من الجنانية
 فسلم للوصية رجل وصى بثلث ماله لرجل فقال الموصي له والوارث
 ان الميت اعتق هذا العبد فقال الموصي له اعتقه في الصحة وقال الوارث
 اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولم يشر للموصي له ان يفصل
 من الثلث شيء او يقوم له بينة لما ان من نعم الوارث ان يعتاق كان
 وصية وانه مقدم على وصيته فلا شيء له الا ان يفضل على قيمة العبد
 من الثلث فحين ذم الموصي له ان يعتاق لم يكن وصية وهو يدعي حقا
 في التركة والوارث منكرا فالقول قوله مع اليمين رجل ترك عبدا فقال
 للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال رجل لي على ابيك الف درهم
 فقال صدقتما فان العبد يسعي لقيمته وقالا يعتق ولا يسعي في شيء لما ان
 العتق والدين بينهما معا فثبت الدين والعبد قد اعتق ولا يتعلق الدين
 برقيقته وانه ان اقر بالدين اقوى من العتق لما ان الدين يقضي
 من جميع المال بكل حال فدفع هذا العتق لما اذا دفع العتق لم يكن فيكون

رتبة

كل دار على حدة قسمت كذلك وان كان له فضل ان يجمع نصيب كل واحد
 في دار واحدة قسمت كذلك لم تحاد الجنس من وجهه وابو حنيفة الى
 هذا لما ان فيه معنى البيع وليس له ولاية الاجبار على البيع وصلى الاب
 احق بمال اليتيم من الجد لما ان الوصي قائم مقام الاب فوجب تفاديه
 على الجد كما تقدم الاب فان لم يوصر الجد الى الجد فالجد بمنزلة الاب
 وصيان شهد ان الميت وصى الى فلان بهما فان انكر الوصي ذلك
 فالشهادة باطلة وكذا الميثان اذا شهدا بذلك لانهما شهدا لنفسهما
 فاما اذا ادعى الوصي ذلك فالقياس ان لا يقبل وفي الاستحسان
 يقبل وقد مر هذا في كتاب القصاص من هذا الكتاب وصيان شهدا
 لوارث صغير بشيء في مال الميت وغيره فشهادتهما باطلة لانهما شهدا
 بحق التصرف وان شهدا الوارث كبير بشيء في مال الميت لم تجز وان
 عيى مال اليتيم جاز وقاله هو جاز في الوجهين جميعا لانهما اجنيان عن
 المشهور له كما في غير مال الميت وفي حنيفة يوجبان لنفسهما
 حق الحفظ لم يحفظ مال الميت اليها في حق الكبر اذا غاب فكانا شهيدين
 في هذه الشهادة رجلا وشهدا رجلين على ميت بالف درهم وشهد
 الاخران للاوليين مثل ذلك جاوزت شهادتهم عند ابو حنيفة ومحمد
 وعند لي بن يوسف لم تجز شهادتهم وذكر الخصاف في ادب القاضي
 ان على قول ابو حنيفة ولي يوسف لم تجز شهادتهم فحصل عن يمين
 روايتان واجمعا انه لو كانت شهادة كل فريق منهم للاخرين بوصية

وان كانا في غير مال
 اليتيم جاز

اليها
 في مال الخصاف في ادب القاضي
 لا يعتد بشهادتهما

ألف لم يجز وجه رواية الخصاص وهو قول أبي يوسف ان المذنب يتعلق
 التركة على سبيل الشركة فصار بمنزلة الوصية وجه رواية هذا الكتاب
 وهو قول محمد بن الدين انما يحل الذمة ولم شركة في ذلك املا واما الاستيفاء
 من ثمراته فوقف الشهادة لغير الشاهد فثبت ذلك في الوصية لم تن
 الحق في الوصية لم يثبت في الذمة وانما يثبت في غير فصار المال مشترك بينهما
 المسلم اذا وصى الى ذمي فالوصية باطلة وكذلك ان وصى الى عبد من
 و اشار في كتاب القسمة ان الهبة صالحة فكانت باويل ما ذكره هنا
 ان التقاضي يخرج وجهها من الوصية اما صحة الهبة فانهما اهل للتصرف
 واما المخرج فلان الذمي لا يورث من علي المسلم وعبد غير مشغول
 بخدمة مولاه فلا يورث عليه ان يقصر **باب البازي**
 البازي يصيد البازي وان اكل منه والكلب والفهد ان اكل منه لم
 يוכל في حال الشافعي البازي يصيد الكلب والفهد وان اكل منه لم يه
 آله الاصطياد فاكله من الصيد المحرم كالبازي قلنا ان الفهرس
 للتناول طبع السباع والتعليم بتبديل الطبع بالنقل لا غير وذلك
 في قول المالك ليتبدل بامو المقصود في طبعه بفضله وتحقيق هذا
 الشرط يمكن في الكلب والفهد بضرب كل واحد منهما ليدع المكل
 ويقلد تحقيق هذا الشرط في البازي لم يثبت له احتمال الضرب
 فاقيم مقامه ما يدل عليه من الجابة عند الدعوة وكل شيء مكتبة
 من ذى ناب من السباع او ذى مخالب من الطيور فالبازي يصيد

لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين والسباع كلها من الجوارح
 انه استثنى من هذه الجملة المسد والذئب لان المسد لعلو حمة
 قل ما يعمل لغيره والذئب لحساسته كذلك والذئب فها سوى ذلك
 ان يدرك ذكوته فيذكيه يريد به اذا اخذ كل شيء غير محرم

باب مسائل متفرقة ليس لها ابواب

محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضى الله عنهم انه قال اذا احتقن الصبي
 باللبن لم يحرم سائر حرمة الرضاع انما تثبت باللبن الذي يشربه
 الصغار لمعنى النشور والنق والحقة منارة للشرب في هذا المعنى
 آخر من قرى عليه كتاب وصية فقبل له اشد شهد عليه بما في الكتاب
 فادى برأسه اي يغم فاد اجا من كل ما يعرف انه افرا فهو جائز
 ولم يجوز ذلك الذي يحتل لسانه لان المشارة انما تقوم مقام العانة
 اذا صادت معورة ولم يتحقق ذلك في العوارض وانا يتحقق ذلك فيها
 اذا كان اصليا آخر من يكتب ويومى بما يعرف فانه يكون نكاحا في ثلاثة
 وعنته وبيعه وشراؤه ويقتض منه ولية انا الكتاب فلانه من الغائب
 بمنزلة الخطاب من الحاضر بسبب الجزو الجز منها اشد فصار احق
 وذكر في كتاب القراءات ان الكتاب من الغائب ليس حجة في القصاص
 الذي يجب عليه الا بحقيقة الحجة فيحتمل ان يكون منها كذلك ويحتمل ان
 يكون مغاير لذلك وان يكون الكفاية كالمشارة وهو المشبه له ان
 النطق لم يوصل اليه في سلسلته وكذلك الجارة اذا عرفت قامت مقام

العباد في الاحكام كلها ولا يجب في القذف كما في غيره من الحدود لانه لم يشرع له
 بصريح القذف لم يجد له لوقاف له ان السكوت في الخصم التصديق فلو بطل احد
 الشبهة انما تبطل اشارة او كفايته وذلك امر محتمل فيقتضي شبهة التصديق ووجه ان
 المسئلة ان اشارة معتبرة وان كان قادر على الكتابة وان صحت جل بها الى
 الليل لم يخرج من ذلك قال الشافعي يجوز كما يجوز من الخبر من ان العرج جامع لها
 ووجه الفرق بينهما لما قلنا انهم يدعون وجه وفيها شبهة فان كانت المذبوحة اكثر
 تخفى فيها واكثر وان كانت اقلية اكثر او نصفين لم يترك في وقال الشافعي لو
 في الوجهين جميعا لم يترك في دليل ضروري فلا يصار عليه عند الضرورة
 ولنا ان الغلبة تقوم مقام الضرورة في ايجاب الجلبه ببياننا اننا نعلم ان اسواق
 المسلمين لم تخاف من الحرام في مساير الموال في اللعوم جاز التناول بالشر
 ويقر عند الغلبة كما جاز عند الضرورة كذلك هنا الضرورة نتيجة عند
 الحلال الحرام ولكن بواسطة التحري فالغلبة تنزل منزلة ما ويكون ان يلبس
 الذكور من الصبيان الحرين والذهب لان التحريم الثابت بالنص لم يفضل فيه
 والمتم على من التمس ان عليهم حفظ الصغار وجل اجزئنا بالتخفيف في بيت
 نار او كنيسة او بيعة او يباع فيه الخمر بالسواد فلا بأس به وقال ابن ابي
 شي من هذا لانه اعانة على العصية وكما في حنفية ان العقد يقع على منفعة
 البيت ولا معصية في ذلك وهذا في سواد العراف الذي يخلب فيها اهل
 الذمة فاما في سوادنا فلا يتركوز لبيعوا الخمر مجاهرة ولا عتق عن القلام
 وله عن الجارية يريد به انه ليس بشبهة لكنه مباح لما روي ان عمر وابن شبيب
 روى الله تعالى

سفيق

عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال ان الله تعالى يلعن من العتق
 ولذا قاحت ان يسئل فليست عن العلامة يشاير في عن الجارية بشاة فذلك هذا الحديث
 على نسخ العقيقة فذلك ان العقيقة امر في الجاهلية يرق بها من الوجبات وهي
 الولية التي تتخذ عند خلق راس الضبي فكان عاداتهم انهم يفعلونها في اليوم السابع
 من الولادة قاله في المحبة في الحديث في الوجوب والسنة ويكون التعشير
 والنقطة في المحف لما روي عن ابن مسعود انه قال جرد والمصاحف التعشير
 والتقطينا في التبريد قال شيخنا هذا في زمانهم اما في زماننا فالتقط حسن
 وهو لم يرد منه لانه ليس في نسخ النسخة المخراب في غير ذلك على ذلك
 السلطان الكافر يقول لرجل ليكره الله والحمد فقلنا لانه يسعه ذلك بغيره
 ان يظهر له يقينه لقوله عن رجل من آل عمر وقيل مطهر باليمان بوجد كل
 الله باظهار الكسبيحات والربوب على السراج التي لينة المرفع لانه
 من اظهار آثار الدرك عليهم صيانة لضعفاء المسلمين وكذلك في الزنى وادناها اللبا
 حتى يحوا عن ليس شياخ تحق بها اهل العلم واعلاما للراثة الجهاد واجب لعل علم
 الجهاد يرضى الى ان تقوم الساعة ولانه شرع له فلا كلمة الدين في ذلك فذلك
 شرع له خلة لما ان المسلمين في سعة حتى يحتاج اليهم لانه قد كفاية تنادي بالبعض
 وله القصص اذا حصل البعض لم يبق في العدة حتى يحتاج اليهم وذلك في بعض النسخ
 من القصص هناك يحصل بعضهم فيصرون في فرض المغيث والله اعلم
 بالصواب واهم المرجع والمآب وعلى الله تيد القلوب والحقير
 محمد وال ابي جعفر الطيبري

عن النظم

في زماننا

لا يشاير بين المتن والشعر
 كما في قوله ان الله يلعن من العتق
 في قوله ان الله يلعن من العتق

التيتم ارضوا المسجد ومسح المصحف مع وجه الماء يجوز

مشکلات و دروری

وسن و طریق و سبب اوسط را در راه و حاج

جمع اسعاف و الخاف رواله و دن صاحب اروا

محمد اسعاف و اخراج در البرد و صاحب الزاد

جمع استوائ و انجاء در البرد رها شد

۲۲ حکم غنی بود در حکم پخوا بود در حکم روشن

و در هر یک از این دو طرف

الصلوات
 الكائنات
 التي هي
 من صفات
 الله تعالى
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 الملائكة
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 الأنبياء
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 الرسل
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 الحكماء
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 السالكين
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 الصالحين
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 المؤمنين
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 النعمان
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 البركات
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 النعمات
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 النعمان
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 البركات
 والصلوات
 التي هي
 من صفات
 النعمات

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured appearance with visible creases, discoloration, and faint, illegible markings, possibly from a previous page or a watermark. The overall tone is warm and slightly yellowed, characteristic of old paper.

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الطهارة

الطهارة في اللغة عبارة عن النقاثة وفي الشريعة عبارة عن غسل بصفة والوضوء
 في اللغة عبارة عن الوضوء وهو أحسن وفي الشريعة عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة بنية
 نية أهل البيت الذين اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعابدون آمنوا فاعل إذا شئت
 إلى الصلوة مضى إذا أردتم القيام إلى الصلوة وأنتم محدثون وأغسلوا وجوههم
 وأيديهم ورجلهم نساه قال ابن عباس نزل جبريل عليه السلام بحسن عني
 قبل هذه الآية فقرأت بقرأتين قرأه النبي وطاهرها وجب الغسل في هذه الآية
 على المنيبول والتدبير فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم واستحوا بسلكه
 المحرم قرأه الخلف طاهرها وجب المسح لانه عطف على المنيبول والتدبير واستحوا
 وأرجلكم والدليل على أن طاهرها كل واحد من القرأتين ما ذكرناه أن الصحابة
 رضي الله عنهم اختلفوا وكل من قرأها بالنصب اعتقد الغسل وكل من قرأها بالخفة اعتقد
 المسح وكلهم من أهل اللغة فلو لم يكن طاهرها كل واحد ما اعتقدوا بطولها بالنية
 في قولهم من الطاهر وإذا ثبت ما ذكرناه كانت الآية محتملة فافترقت إلى آيتين
 في سبيلها فقيم من خالفه قوم وخليل الحجة ليس بسنة بل هي محبة عندنا
 في حقيقة حكاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل إلى موضع يمسح به يدهما
 في مسح وجهه ورجلتيه من طهر لونه لونه إلى طهارة الأنف وأنه مسدود وإن
 ينسج الطهارة لأن ما في الأنف يلحقه حكم التطهير ولو نزل البول إلى فتحة
 الأنف لم يمسح به فانه لا يفسد الوضوء لأن داخله لا يخلل ليس موضع الطهارة ولا
 من النجس في السبيلين اختلفوا فيه قال أصحابنا إذا خرج وما لا يخرج من
 من غير ما يخرج من الوضوء وقال الشافعي لا ينقض الوضوء ما يخرج من

٢٧
 وضوء خمس متفق على نجاسته وسور مختلف فيه وسور مكروه وسور مشكوك فيه
 أما السور الطاهرة فهو سور بني آدم على أي حال كانوا صفتهم مسلمين أو مشركين
 صفيهم وكبيرهم وذكرهم وأشامهم طاهرهم ونجسهم حائضهم وجنهم كذلك
 طاهرهم إلا شارب الخمر فإن سورة نجس حتى لو شرب الماء من ساعته فالما يتنجس
 إلا إذا ابتلع برفقة ثلث مرات وكذلك سور الحيوان الذي يوكل لحمه كالابن والبقر
 والغنم وغير ذلك إلا الأبل والبقر الجلالة وأما سور الفرس ذكر في كتاب الصلاة
 أنه لا بأس أن يتوضأ به ولم يذكر الاختلاف فيه من نسخ آخر سور الفرس طاهرة لا تنطق
 وروي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن سورة مكروه كل لحمه وهذا أقبح على أهل المال
 فيكون في الروايات كلها لأن لحمه غير مكروه عندها وكذلك سور الطيور
 التي يوكل لحمها طاهرة إلا الدجاجة الحلاله فإن سورها مكروه لا نفس السور
 ولكن الخافه أن يكون على منقارها قد رحت أنها لو كانت نجاسة لكانت
 سورها ولا تقدير في حسان وأما المتفق على نجاسته سورة فهو سور الكلب والخنزير
 الذي سور الكلب اختلف ما لكروا أما السور المختلف فيه كسور سباع الوحش
 سوي الكلب والخنزير كالأسد والذئب والفهد والثعلب وغيرها نجس
 عندنا وعند الشافعي طاهر وروي عن محمد بن سفيان أنه جرح أنه نجس دوناب وأما
 السور المذكورة فهو سور سباع الطير التي لا يوكل لحمها كالباري والنصف والجدات
 وغير ذلك وأما إذا كان مأخوذاً نجساً فسورها طاهر غير مكروه لأنه أمر على كل
 الميتة وكذلك سور سكان البيوت مثل الحية والفأرة والوزغة والعقرب وما
 أسبه فلك فسورها طاهر مكروه وأما سور المرأة فهو مكروه عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله عليهما وقال في كتاب الصلاة أحب إلي أن يتوضأ بغيره ولم يذكر
 الكراهية وذكر في الجامع الصغير قال أبو بكر أن يتوضأ بغيره وروي عن أبي بكر

هذا ما لا يخرج من الوضوء
 طاهرها كل واحد من القرأتين
 ما ذكرناه أن الصحابة
 رضي الله عنهم اختلفوا
 وكل من قرأها بالنصب
 اعتقد الغسل وكل من
 قرأها بالخفة اعتقد
 المسح وكلهم من أهل
 اللغة فلو لم يكن طاهرها
 كل واحد ما اعتقدوا
 بطولها بالنية في قولهم
 من الطاهر وإذا ثبت ما
 ذكرناه كانت الآية
 محتملة فافترقت إلى آيتين
 في سبيلها فقيم من خالفه
 قوم وخليل الحجة ليس
 بسنة بل هي محبة عندنا
 في حقيقة حكاية النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم
 يصل إلى موضع يمسح به
 يدهما في مسح وجهه
 ورجلتيه من طهر لونه
 لونه إلى طهارة الأنف
 وأنه مسدود وإن ينسج
 الطهارة لأن ما في الأنف
 يلحقه حكم التطهير
 ولو نزل البول إلى فتحة
 الأنف لم يفسد الوضوء
 لأن داخله لا يخلل ليس
 موضع الطهارة ولا من
 النجس في السبيلين
 اختلفوا فيه قال أصحابنا
 إذا خرج وما لا يخرج من
 الوضوء وقال الشافعي
 لا ينقض الوضوء ما يخرج
 من غير ما يخرج من

انه قال سالت زابا حنيفه وابن ابي ليلى عن سور الهاء وكراهه وقال ابو يوسف في
الاماني انه لا يكرهه واما السور المشكوك فهو سور الحار والبغل فهذا مجزؤه اما
يهم واما احكامه اذا كان السور طاهرا منفقاً على طهارته جاز استعماله في حالة القدرة
على الماء وفي حالة العجز عنه واما اذا كان نجسا لا يجوز استعماله في حالة القدرة
على الماء ولا في حالة العجز عنه ويسمى الامم كغيره من الماء واما اذا كان مكرهاً وان
كان قادراً على المأفاهة لا يتوضأ به وان توضأ به اجراه مع الكراهية ويتوضأ به
ان كان عادماً للماء ولا يتيمم به لانه لا يجزئ التيمم وجوده واما السور المشكوك
ان كان قادراً على الماء فلا يجوز استعماله وان كان عادماً للماء فيتوضأ به ويسمى
مع ذلك ولو ترك اجدها لا يجوز قايماً قدام على الاخر جان عندنا وقال زفر لا يجوز
الا ان تقدم الوضوء على التيمم وعرق كل شيء مثل سورة فان كان سورة طاهراً
طاهراً فهو طاهر وان كان سورة نجساً فهو نجس وعرق البغل والحار اذا وقع في البئر
الماء ولعابها فانه يصير مشكوكاً فيه ولكن اذا اراد الوضوء ولم يجد غيها فانه يجمع
بينهما واذا اصاب الثوب من لعابها او عرقها فلا يمنع جواز الصلاة وان تحرق طاهر
الرواية وروي عن ابي يوسف انه قال اذا فحش من جواز الصلوة وروي الكرخي
عن ابي حنيفة ان سور الحار نجس لان لعابه لا يخلو عن قليل الدم فان لم يجد
الا يبيد التيمم وضوءه ولا يتيمم عند ابي حنيفة وبه اخذ زفر وقال ابو يوسف لا يتوضأ
به ويسمى به اخذ مالك والشافعي وقال محمد يتوضأ به ويتيمم ولم يرد به الترتيب
وانما اراد به الجمع واهما ترك لا يجزئ وروي نوح بن ابي مريم عن ابي حنيفة انه رجع
القول ان يوسف في الجمع السافعي فهو عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا
والعتان عند غمس قربة كل قربة خمسون مرة وطريقة حل من حشيش خمسة فافترق خمسة
يصير خمسين وعشرين اجعل الكل واحد عشرة فيكون ما تيمم وخمسون منا ويصير خمسين

والباقي اذا شك في ركوع او سجود ان كان في الصلوة بعد فانه يات به وان كان بعد
ما فرغ من الصلاة فالظاهر انه لم يتركه وصورة من الغم تكلموا في ملا الغم قال
بعضهم ان كان حال يمنع الكلام وقال بعضهم ان كان حال لا يقدر على الاسكال وقال
بعضهم اذا بلغ نصف الغم وان كان يتقيا قليلاً قليلاً فقد اختلف فيه ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله عليها فقال محمد يعتبر المجلس فان قارن في المجلس ملا الغم اسقض طهران ثم
وان كان ذلك في مرات كثيرة وعند ابي يوسف يعتبر الغيبان فان سكن الغيبان
ثم قارب ذلك اقل من ملى الغم اسقض طهارته وان وجد ذلك منه مرات كثيرة يسكن
الغيبان فهو طاهر وايجد انه اخرج قليلاً قليلاً قد خد القمقمه اذا سمع الناس
وجد الفحل اذا سمع نفسه وحده التيمم انه لا يسمع نفسه ولا اخر يقل من وجب
للمحيطون والقمقمه في الصلاة ينقض الوضوء والصلاة وعند الشافعي لا ينقض
الوضوء وينقض الصلاة وهذا على ثلاثة انواع فقهمته وفحل وتيمم فلا خلاف ان
الفحل ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء ولا خلاف ان التيمم لا ينقض شيئاً اما الصلوة
واما الوضوء وفي القمقمه خلاف على ما ذكرنا وقال جماعة من الفقهاء ان اصحابنا ان
كل دم لا يكون حدثاً لا يكون نجساً وكذلك التي اذا كان اقل من ملا الغم واما اذا
كان ملا الغم ينقض الوضوء ويكون نجساً وسئل ابو نصر عن المصلي اذا قاء في
صلوته اقل من ملا الغم وتلخ فيه اكثر من قدر الدرهم هل يعيد الصلاة وهل يجب
عليه غسل فيه قال هو زائد على ريقه وذبح عليه غسل فيه ولا يعيد صلوته ولا
اذا بلغ الماء اصول الشعر اختلف المأخرون في اصيل الماء الى جميع الشعر فمنهم
من قال لا يجب ذلك وكنى اجر الماء على طاهر الشعر ومنهم من قال يجب اصيل الماء
الى باطن الشعر ولو ان المرأة لم تنقص شعرها ووصل الماء الى اصول الشعر ولم يبل
ادخله فلم يذكر في طاهر الرواية شيء واختلف المشايخ في ذلك قال بعضهم يجوز وقال

لا يجوز ان اراة صلت وربع سابقها مكشوف او بدنها مكشوف تعبد وان كان اقل
من الربع لا تعبد وقال ابو يوسف لا تعبد ما لم يكن اكثر من النصف مكشوفاً واصل هذا
ان قليل الانكشاف ليس بائع والكثير مانع فما قدرنا الكثير بالربع لان الربع
قام مقامه في بعض المواضع واريد بالربع الذي ربع العضو الذي اصابه الا
نكشاف لربع جميع البدن حتى قال في الثوب ربع الكم والذيل وابو يوسف قد لا
بالزيادة على النصف اعتبار الحقيقة والنصف هل هو عورة فيه روايتان
والشعر والبطر والغزاة على هذا الخلاف واراها بالشعر شعر الرأس والميتة
منه هل هو عورة فيه روايتان وغسله في الخبايا موضوع وهو المختار لان فيه حرجاً
بخلاف شعر الجال لانه لا حرج فيه واما العورة الغليظة فعلى هذا المذهب
مذكورة في النجاسات والذكر يعتبر بانفراده والاشتان كذلك وقيل بالضم والاول
اصح في رواية انه يقدر بالدرهم اعتباراً للغليظة والاول اصح لان الغليظة فيه
ابلق وصفه المنى هو ماء خاثر ابيض ينكسر منه الذكر اذا خرج وصفه الذي
هو الماء الرقيق يضرب الى البياض الذي يخرج عند هيجان الشهوة وصفه الودي
هو الماء الابيض الذي يخرج بعد البول من البردة في قليله كان او كثيراً يعني النجاسة
ومن الماء الذي لا غشال هل يجب على الزوج ام لا ذكر في الفتاوى عن نصير بن يحيى
انه لا يجب على الزوج اذا كانت المرأة غنية وان كانت فقيرة فيقال للزوج اما
ان يدعها حتى تنقل هي الى الماء او ينقل الماء اليها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
يجب ذلك على الزوج كما يجب عليه الماء للشرب لانه لا بد منه والغدير العظيم الذي
لا يتحرك احد طرفيه معناه يتحرك المتوضي وقال الكرخي يتحرك الغسل
وسئل محمد بن الحسن عن الغدير العظيم قال مقدار مسجدى هذا وكان مسجد ثمانية
في ثمانية وبه اخذ يحيى بن سلمة وهكدي ذكر في الفتاوى وقال بعضهم مسجد كان عشرة

وقال بعضهم درعوا داخل المسجد ثمانية ثمان وخارجة عشرة عشرة وقال بطيخ البجلي
اذا كان خمسة عشرة في خمسة عشرة فهو ما يخص قال ولو كان عشرين في عشرين فلهما
جلد في نفس شيئا اي لا اشكر في وروي عن جماعة من اصحابنا مثل المعلى وابي
سليمان وغيرهما انهم قالوا عشرة عشرة والفتوى على هذا وهذا احد الطول
والعرض واما جد الحق لم يذكر في طاهر الرواية واختلف فيه المشايخ قال
بعضهم ان يكون مقدار العمق ذراعاً او اكثر من ذلك وقال بعضهم مقدار
شبر وقال بعضهم زيادة على عرض الدرهم الكبير المتقال وقال الفقيه ابو جعفر
الهندواني ان كان كمال لودفع الارتفاع بكفه احس اسفله ثم التقط ذلك
يتوضا به وان كان لا يجسر ما تحته فليطوف به باس بالوضوء منه ولو ان انسا
نا اعتسل في هذا الجانب فاضطرب وتحرك الجانب الاخر فهو ما يخص بعضه
الى بعض وان لم يضطرب الجانب الاخر فهو ما لا يخص بعضه الى بعض وقال
ابو يوسف ومحمد ان كان كمال لو حرك انسان يده في هذا الجانب لا يضطرب
الجانب الاخر فهو ما لا يخص وقال الكرخي ان كان اكثر رايه ان
النجاسة خلصت الى هذا الموضع فانه لا يتوضا به وهذا القول اصح وقال
بعضهم يلقي الصنع فيه مقدار النجاسة ثم ينظر ان نفذ الى الجانب الاخر وجب
التجسس وهذا ما يخص بعضه الي بعض وان لم يصل الى ذلك النجاسة لا تجب
التجسس وهذا ما لا يخص بعضه الي بعض واحض اذا كان مدوراً فالغنيمة
واربعون ذراعاً حتى ان مادونه لا يجوز التوضي به لانه اقصر قول قالوا فيه منهم
من قال اربع واربعون ذراعاً فكان الحد هذا لحوطه والماء المتعلل لا يجوز
استعماله الماء المتعلل لا يجوز استعماله ثانياً بالاتفاق الا عند فوائدها
عنه هل هو نجس فعلى اي حيف رحمه الله عليه فيه بلك روايات في رواية نجاسة

عليه كالبول والدم والخمر ما وردوا بالحسن من رواية بحسن خاصة خفيفة
حتى لو اصاب الثوب اكثر من قدر الدم لا يمنع اداء الصلوة ما لم يكن كثير
فاحسبوا كبول ما يورث لحمه وهو رواية ابي يوسف وفي رواية طاهر غير ظهور وهو
رواية احمد وحاصلها ان الماء المتعمل بحسن عند ابي حنيفة وابي يوسف وراى
مشايخ بلحن وعند محمد طاهر غير ظهور وراى احمد مسامح العراق وهو واحد
مولى الشافعي سواء في ذلك اذا كان المتوضي يجرى او طاهر عند علمائنا الثلاثة وقال
زفران كان المتوضي يجرى فانه كالصالح وان كان المتوضي طاهرا فهو طاهر
وطاهر وهو واحد قوي السامع ولم يذكر الاختلاف في كتاب الصلوة وانما ذكر
في مواضع اخرى والماء المتعمل هو الذي زال عن البدن واستقر في مكان فاما
دام على البدن لا يلحقه حكم الاستعمال حتى لو بقيت في العضو لمعة لم يصبها الماء
فصرف ذلك البلك الذي في ذلك العضو الى تلك اللعة جاز ولو صرف البلك
الذي في البين الى اللعة الذي في البيرى او من البيرى الى البين يجوز لان الا
عضا مختلفة ولو كان هذا في اجنابة جاز لان الاعضاء كلها في اجنابة لبعضها
حتى لو بقيت في القدم لمعة فلها بالماء الذي في الراس جاز وانما يلحق حكم الاستعمال
استعمال اذا كان من غسله بني آدم فاما ان كان من غسله سائر الجادات
كغسله القدور والقضبان وغسل الاشجار والثمار وغيرها فلا يلحق حكم
الاستعمال ولو غسل بيده للطعام او من الطعام صار الماء متعلا لقوله عليه السلام
الوضوء قبل الطعام بركة ولو غسل يده من الوسخ لا يصير الماء مستعلا وكذلك
المرأة اذا غسلت يدها من الجناء او من العجين لا يصير مستعلا لانهما غسلت
يدها من العجين واختلفوا في سبب استعمال الماء قال ابو حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله غسل اليد اقامة القرية او اسقاط الغرض عن الذمة وقال محمد اقامة

القرية لا غير حتى ان من اغتسل وتوضي يريد به التقرب الى الله تعالى صار الماء
مستعلا بالاتفاق ولو اغتسل الحنبل او توضي المحدث يريد به التبريد يصير
الماء مستعلا عند ابي حنيفة وابي يوسف لو جرد اسقاط الغرض عن الذمة
وعند محمد لا لعدم اقامة القرية وانما عرف هذا الخلاف باختلافهم في الحنبل
الواقع في البير والداخل فيها لطلب الدلو عند محمد الماء طاهر والرجل طاهر
لعدم التقرب وعند ابي يوسف الماء طاهر لا يتنجس والرجل حنبل كاله لا يطهر
لعدم الصب وعند ابي حنيفة كاله ما نجس نفعي اصل ابي حنيفة ان الرجل
حنبل نجاسة الماء المتعمل ام نجاسة اجنابة اختلف المشايخ فيه والصحيح انه
حنبل نجاسة اجنابة لان الماص نجسا باول المذاقة ان الماء يصير مستعلا
باجد الممرين اما باستعماله تقربا الى الله تعالى واما سقوط الغرض عن الذمة
وعند محمد يصير مستعلا باستعماله للتقرب الى الله تعالى ولا يصير مستعلا
بسقوط الغرض عنه وانما ظهر ما بين الاختلاف في سبب البير اذا نكس الحنبل
في البير لطلب الدلو ان كان على بدنه عين النجاسة فان الماء نجس بالاجماع
وان لم يكن على بدنه نجاسة قال ابو يوسف الماء كاله والرجل كاله اما الماء كاله
لم يسقط الغرض عنه خسته ولم يتقرب الى الله تعالى فلا يصير مستعلا والرجل كاله
لان المذهب عند ان الحنبل لا يطهر في البير وقال محمد في الرجل طاهر والماء
طاهر واما الماء طاهر لانه لم يوجده منه التقرب الى الله والرجل طاهر لان المذهب
عنده ان الحنبل يطهر في البير لانه اذا نوى الغسل يطهر بطهره بالثلاث وما هنا
يطهر بالمرة الواحدة لانه اذا نوى الغسل صار الماء مستعلا في كل مرة وبالجملة
تستأصل النجاسة وما هنا الماء لا يصير مستعلا وطهر المرات الواحدة ولو ان طاهر
انغمس في البير لطلب الدلو لا يصير الماء مستعلا بالاتفاق لانه لم يقصد التقرب

ولم يسقط الفخر عن ذمته ولو ان الطاهر وقع في البئر ونوي الغسل صار
الماء مستعمل بالتقاف لانه قصد بذلك التقرب الى قول زفر بن الحنفية اذا اغتسل
في بئر ثم في بئر كذا الى العشرة قال ابو يوسف سبب نجس الماء كلها سوار كانت
على بدنه نجاسة او لم تكن والرجل على حاله وقال محمد يخرج من البئر الثالث طاهر
والمياه الثلثة ينظر ان كان على بدنه عتق النجاسة صار الماء مستعمل والماء المستعمل
عند طاهر واما الرابع وما وراءها ان وجد فيه النية صار مستعمل وان لم يوجد
النية فلا يكون مستعمل والمياه طاهر وكذلك هذا الاختلاف في الوضوء
وفي النجاسة الحقيقية على البدن واجمعوا ان الثوب اذا غسل في اجابة ثم في اجابة
هكذا الى العشرة او اكثر فانه ينظر ان لم يكن على ثوبه نجاسة فالأمر طاهر
لا يصير نجسا ولو كانت عليه نجاسة كان القياس ان تصير المياه كلها نجسة
ولا يظهر الثوب مالم يصب عليه الماء او يغسله في ما جاري وهو قول زفر في
تجسان محرج الثوب من الثالثة طاهر بالاجماع ولو وقع انسان في بئر و
انغمس فيه واخرج حيا اذا كان طاهرا لا يخرج منه شيئا واذا كان محملا يخرج
اربعة دلو وان كان نجسا يخرج اربعة دلو ما البير كله ولو وقع فيه
الابل والبقر وانغمسوا واخرج حيا يخرج منها عشرة دلو وان وقع فيه غنم
وانغمسوا واخرج حيا يخرج عشرة دلو وقال اصحابنا اذا وقعت فيه مائة فخرجت
حية فانه لا يخرج منه شيء وقيل يانه يخرج ما البير كله لانها لا تخلو عن بئلا
على فخذها وبولها نجس وكذلك الابل والبقر واذا وقع فيه دجاجة فخرجت
حية ان كانت محبوسة لم يخرج منه شيء وان كانت محلاة فالاحتياط ان
تخرج كله فاما اذا خرجت الفارة حيا فقليل يانه يخرج منها عشرة دلو وكذا
قالوا في السنور اذا وقع في البئر ثم اخرج لا حي لان سورها مكره ومنهم من قال

يظهر ان كان هربت من سنور او كلب فوقع فيه فانه يخرج ماوه كله لان من عادتها
انها تقول اذا فرغت من كلب او سنور واذا وقع فيه ذئب فانه ينظر ان كان عليه دم
يخرج ما البير كله وان لم يكن عليه دم فانه ينزله جميع الفارة فيخرج منها
عشرة دلو وانما اشيا اذا وقع في البئر يخرج ما البير كله وان اخرجت حيا اذا
انغمس في الماء البغل والحمار والكلب والخنزير والفهد والتمر والاسد والذئب
وكل ذي ناب من السباع والقارتان في البئر كفارة واحدة لان التقدير الو
ارادة عن السلف في اجاب النرج على حسب اختلاف الواقع في البئر دليل اعتبار الحث
والقارتان قد يكونان كفارة واحدة وكذا ذلك وفي رواية الثلثة ينزله الحامة ومن
الاربعة وفي رواية من الخمر الى التسع ينزله السنور وعشر قارات كشاة واما تخرج البير
بعد اخراج الواقع فيها لان الواقع اذا كان باقيا كان النجس باقيا ولا يفيد معه
التطهير ثم قد روي على السنة في باب الوضوء من الماء والصاع في الجنابة والذ
رطلان لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع وتكفي
فيه قال بعضهم معنى قوله يتوضأ بالماء اي بالماء من الصاع ثم يغتسل بثلثة امداد
فيكون جملة اربعة امداد وقال بعضهم يتوضأ بالماء من غير الصاع ثم يغتسل بالصاع
فيكون خمسة امداد وهذا كله ليس من تقدير لازم لانه لو توضأ واغتسل باكثر
من ذلك ولم يبرق فانه لا بأس واما الكراهية في الاسراف وكذلك اذا توضأ واغتسل
بدون ذلك واسبع وضوء بحرين الاول الوسط اذا كان لها دلو معروف فاذا لم يكن
لها دلو معروف يتخذ لها دلو يسع ثمانية ارطال وهو اربعة امنا هكذا ذكر في الفتاوى
عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وروى عن ابي حنيفة خمسة امنا وان كانت البير ممتلئة
لا تخرج وصورة المبكدة تكلم الفقهاء في تخرج ما البير كله قال محمد في النوار اذا اخرج منها
ما يتايد الوصلتاية وفي رواية ما يتايد في سنون ولم يبرق فقد غلبهم كما وروي اياكم في

فهو طاهر ودم المستحاضة وتساخ الجرح السائل بخس لان ذلك الدم يوجب تقصير
الوضوء الا انه انما لا يظهر ذلك للضرورة وهكذا قال الكرخي ان الخارج هو احدث
الذين الوقت رخصة ولو احتلم ولم ينزل فلا غسل عليه ولو استيقظ من نومه فوجد
على فراشه او على فخذه بطلا وهو لا يتذكر كراهة احتلام فهو على طهارة اوجه ان كان متينا
حب الغسل بالاتفاق وان كان وديا يجب الغسل بالاتفاق وان كان مذنيا
قال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله عليها حب الغسل احتياطا بذكر الاحتلام او لم يذكر
وقال ابو يوسف لا غسل عليه حتى يتبين الاحتلام ومسلمان ذلك هما غير رواية
الاصول على هذا الاختلاف منها ان الرجل اذا اغتسل من الجنابة قبل ان يبول فخرج من
ذكر بنية المني فعليه الغسل ثانيا عند ما وقال ابو يوسف لا غسل عليه والثانية
اذا احتلم وشك في ذلك ومنع خروج المني فقام ثم سال المني بعد ما سكنت شهوته فعليه
الغسل ثانيا عند ما وقال ابو يوسف لا غسل عليه وكان الشيخ رحمه الله يقول في هاتين
المسئلتين اتفاق انه يجب الغسل لان الاختلاف في المذي وهذا المني كان الفقيه ابو
جعفر يقول بانه اذا وجد على فراشه متينا فهو على الاختلاف ايضا وكان يقسم على ما
بين المسئلتين ولو سال المني لعله نحو ان يضرب على التتبع فسال المني من ذكره او سقط
من سطح وما اسبه ذلك فلا غسل عليه عندنا قال ومن يتيقن في الطهارة وشك في
احدث فهو على الوضوء ومن يتيقن احدث وشك في الطهارة فهو على الاصل في هذا
ان الشك لا يبطل اليقين وما ثبت باليقين لا يبطل اليقين مثله ولما اختلفا في كثير
منها انه اذا شك في طلاق امراته لم يعتزل امراته ومنها اذا شك في عتاق امته وكذلك
اذا شك في نجاسة الماء لا يستع من استعماله لانه يتيقن بالطهارة وشك في النجاسة وهذا
الاصول يثبت المني موضعين احدهما اذا شك في الصلاة انه صلى او لم يصل ان كان في
الوقت فالظاهر انه لم يصل وان شك بعد ما خرج الوقت فالظاهر انه صلى

رطل بالجراتي قال وسور الحمار والبغل مشكوك فيها فان لم يجد غيرها فوضاها وتيمم
وانما شكوا فيه لتعارض امرين احدهما يقتضي نجاسته والاخر يقتضي طهارته
والذي يقتضي نجاسته هو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان ينادي ان الله تعالى بناكم
عن لحوم الحمير اهلها فانها نجسة وهذه كناية عن النجاسة ولانه محرم الاكل
لا لحمته كالكلب والذي يقتضي الطهارة هو ان النبي عليه السلام ايتوضاها افضل
الحمر فقال عليه السلام نعم وبها افضل السباع ولانه يسكن البيوت مع الادي كالهدية
وهذا يفيد الطهارة فتعارضوا ولم يترجح احدهما على الاخر فوجب التوقف فيه ومن
اصل في حنيفة ان امارات الشرع يجوز ان يتعارض من غير ترجيح ويكون جلال الله
عالي فيها التوقف لانه لو جوب الظن واما الدليل العقلية التي توجب العلم فلا يجوز
ان يتساوى مع التصديق ومن اصحابنا من قال ان جهة الشك ان عرق طاهر
لبنه محرم والقيح يعتبر اكل واحدهما فان الحنفية بالعرق كان طاهرا
وان الحنفية بالبن كان نجسا واذا ثبت انه مشكوك فيه ولم ينقطع فيه نجاسة
سنة ولا طهارة لم يجز الوضوء به مع العذر على الماء الطاهر لانه يودي فضبه
بالشك واما البغل فهو متولد من الحمار والفرس فسورة منزله سور الحمار وليس
مخلطا وكان مشكوك فيه واما سور الفرس فظاهر عندنا يوسف ومحمد لان
لحمه غير مكروه وعنه حنيفة رحمه الله عليه روايتان احدهما انه مكروه
لان لحمه عند مكروه والثانية انه غير مكروه لانه لا يملك الاحتراز منه
لمن الفرغ كونه فجمع عنه وعرفق لها لحمه غير مكروه فكذلك سورة وقد قال محمد
في سورة الفيل انه لسور السباع لانه سبع دوناب اذا قارب بلغا ان نزل من الارض
لا ينقص اصداه وان صعد من الكوف فكذلك عندنا حنيفة ومحمد وعندنا
يوسف ينقص اذا كان ملا لانه قامت به النجاسة مما يقولون انه طاهر

لا يحمي النجاسة للزوجته وان كان دما ان نزل من الرأس وسال نقض الوضوء
لقوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل ولانه دعاف يخرق وان صعد من الجوف
ان كان علقا لا ينقض ما لم يكن منه الدم وان كان ما يعاقد سال فان خرج بقوة
نفسه لا بقوة الهراق نقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا ينقض ما لم
يكن من الدم نفاثا في توضع ولم يرد به الاستحسان ثم اسلم فهو متوضئ لا يستغنيه
عن التيمم وعند الشافعي ليس للتيمم متوضئ لا فتقاره الى التيمم **باب**
التيمم في الشريعة عبارة عن قصد مخصوص وهو القصد الى استعمال التراب
في الأعضاء والميل ثلث فرسخ والفرسخ اثناعشر الف خطوة معتاده ثلث فرسخ
اربعة الف خطوة معتاده واثنا عشر الف قدم والفرسخ ستة وثلاثون الف
قدم وقالوا ان الميل اربعة الف خطوة واثني عشر الف قدم والفرسخ ستة وثلاثون
الف قدم **مسألة** قال أبو يوسف في المال سالت أبا حنيفة رحمه الله عليه عن المسافر
لا يجد الماء يطلب عن لبنه او عن سياره ان طعم في ذلك فليقبل ولا يسعد فيضها به
وبنفسه ولا يطلب الا ان يحب سياره او يطعم فيه فيطلب الغلوة ويجوها ولا
يطلب ميه وقال بعض مشايخنا يطلب في المئمة ميه وفي الميسرة ميه وفي الاقبال
ميلين **واما الكلام** في قرب الماء وبعده روي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله
انه قدره ميل فان كان قدر ميل سباح له التيمم وان كان اقل من ذلك لا سباح له
التيمم وقال الحسن بن زياد من ذات نفسه ان كان الما قد امد فقدر ميلين وان
كانت عن لبنه او عن سياره فقدر ميل **قال محمد** بن الحسن في الابدات لو ان خمسة
قدي من التيممين وجدوا من الما مقدار ما يتوضأ احدهم تيمم جميعا ولو ان رجلا
قال لهم هذا الماء وضاه ايلم شأنا تنقض تيمم جميعا ولو قال الما كجميعا فانه

لا ينقض تيممهم في قولهم جميعا على اختلاف المذهبين اما على قول أبي حنيفة فلا نه لا
قال هذا الما لكم جميعا لم تنقض الهبة لانه مشاع كمثل القسمة ما لا ينفك
لوضوئه وعلى قولهما صححت الهبة الا ان يضيق كل واحد منهم ما لديه كفي لوضوئه
فلو انهم اذ نوا الى الواحدة بالوضوء اسقض تيممهم في قياس قولهما واما في قياس قول أبي
حنيفة لا ينقض تيممهم ولا يصح اذ منهم لان الهبة كانت فاسدة في الاصل فلا
يجوز اذ منهم **واما** اجنب الرجل ومعه من الما قدر ما يتوضئ به فانه لا يتوضأ
ولا كنهه ييم عندنا لانه لا فائدة له في استعمال هذا الما لانه من التيمم واما
احدث بعد ذلك ومعه من الما قدر ما يتوضأ فانه يتوضأ ولا يتييم لانه بالكم
الاول خرج عن احتياجه الى ان يجد الما قدر ما يكفيه الاغتسال والله اعلم ان الجور
في البحر اذا لم يجدوا بايا نظيفا ولا ما يتوضأ به قال أبو حنيفة رحمه الله عليه لا يصلح
وقال أبو يوسف يصلح باليابا ثم اذا خرج لعاد وقول محمد مضطرب في رواية أبي حنيفة
وفي رواية الريادات قوله مع أبي حنيفة وفي رواية أبي سليمان قوله مع أبي يوسف
ولو حبس في السجن ولا يجد ما يتوضأ به ووجد التراب النظيف فانه يتييم ويصلح
عندنا ثم اذا خرج اعاد وقال زفر لا يصلح الا بالتيمم وهو قول أبي حنيفة الاول
وفي الاعادة قياس واستحسان في القبال بعيد وفي الاستحسان بعيد **ورد**
عن أبي يوسف انه لا يعيد ولو نقض لبنة او ثوبه او سرجه او الأشياء الظاهر
فقيم بغبارها جاز سوا كان قادرا على التراب او لم يكن قادرا في قول أبي حنيفة في
يجوز وفي قول أبي يوسف ان كان على التراب لا يجوز وان كان عادما جاز وإذا
اجنب الرجل وعلى جميع جسده او على اكثر جسده جراحة او به جدي فانه يسم
ولا يغتسل ذلك الموضع الذي لا جراحة به لانه يكون بين الغسل والتيمم ولم تشع
ذلك وان كان اكثر بدنه مغطيا فانه يغسله ويربط الجاهر على الجراحة ويح

عليها فيكون المصحح عليها كالغسل لما تجتبه ولو ترك المصحح على الجباير وان كان
 الماء يضره جاز بالانفاق وان كان الماء لا يضره ذكر في الاصل انه لا يجوز على
 قول ابي سفيان ومحمد ولم يذكر قول ابي حنيفة من اصحابنا من حقق الاختلاف
 بينهم وقال على قول ابي حنيفة يجوز ان كان المصحح لا يضره وعلى قولها لا يجوز
 ومنهم من قال لا اختلاف بينهم وتنصيبه على قولها لا يدل على ان قول ابي
 حنيفة رحمه الله بخلافه وكذلك هذا الذي ذكرناه في الصلاة الوضوء اذا كان
 على اكثر الوضوء حرجا فانه يتم ولا يغسل الباقي وان كان اكثر صحيحا
 فانه يغسل الصحيح ويربط الجباير على الجروح ويصح عليها كراهي الفصل في ابي
 التيمم اربعة اشياء النية والصعيد وضربة الوجه وضربة للذراعين
 وسنن التيمم اربعة اشياء اقبال اليدين وادبارهما وتغيير الاصابع وانقا
 ضهان التيمم اذا وجد في صلاة سور الحار فانه يضي على صلاته ثم يعيد
 ولو وجد شيئا التيمم على قياس قول ابي حنيفة يقطع كما اذا راي الماء عند
 يوسف لمضي ولا شيء عليه وعند محمد مضي ثم يعيد كما اذا وجد سور الحار
 الماء اذا اجتب ومعه من الماء مقدار ما يغتسل به فاغتسل به ثم امسح
 ببقية ما به ثم علم ان قد بقيت له من جسده لم يصيبه الماء فانه يقيم لانه لم
 يخرج عن الخباية لبقائه تلك اللعة فلو اجث قبل التيمم فانه يتم شيئا واحدا
 للحدوث واللعة جميعا كما اذا اجث مرارا لا يجب عليه اكثر من وضوء واحد كذلك
 هاهنا ولو ان التيمم على الماء وهو لا يعلم به او كان نائما فانه لا ينقص
 تيممه وذكر محمد بن مقاتل الرازي في تيمم من على ما في موضع لا يستطيع
 النزول اليه لم يفرق عدو او سبع فهذا غير واحد الماء ولا ينقص تيممه و
 هذا قول اصحابنا قياسا ذكره في العيون والغريب اذا دخل في بلدة فاجنب

في

في ليلة باردة وليس عنده ما يستحم به جاز له التيمم في قول ابي حنيفة وفي قولها لا يجوز له
 التيمم وكذلك المبرح اذا كان به حرج يضر استعمال الماء يجوز له التيمم بالانفاق و
 كذلك اذا كان لا يقدر على استعمال فليس ثم احد يوضوء جاز له ان يتيمم ولو كان
 له خادم او كان له مال يدكنه ان يستاجر من احب او كان حفرة احد يعينه
 لو استعان به وهو كمال الوضوء لا يدخل عليه الضر فانه لا يجوز له التيمم ذكره في المسئلة
 في الفناوي مسلم تيمم ثم اراد عن الاسلام والعبادة باله ثم اسلم فهو على تيممه وقال
 زفر بطل تيممه لانه عبادة فتبطل بالكفر كسائر العبادات فان نكح في تيمم
 يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن شيئا عنده حنيفة وهو قول محمد وقال ابو حنيفة
 هو تيمم وان تيمم لدخول المسجد او لتعليم القرآن او لتعليم العلم يجوز اذا اراد الفرض
 وان تيمم لصلوة الجنازة او لسجدة التطوعة جاز اذا اراد الفرض به ولو اما الاجرة الصحيح
 انه يجوز التيمم بها وذكر الكرخي انه انما يجوز اذا مضى فاقا وانما هذا على قولها فاما
 عند ابي حنيفة يجوز وان لم يكن مدفوقا ومن الناس من فرق بين الاجرة والحرف
 كالقصبة ونحوها فقالوا يجوز في الاجرة ولا يجوز في غيرها لانها كالطهارة اخرج عن الرب
 فاما الاجرة فليس فيها شيء الا انه ارض صلبة من النار اياه واما الرايح والصحيح انه لا
 يجوز التيمم به مدفوقا كان او غير مدفوق لانه ليس من جنس الارض وفيه علاج غير
 جنس الارض واما الملح فان كان برقا يجوز التيمم لانه من الارض فان كان بحر او
 بحر لانه ماء جامد في الحقيقة ولو تيمم على جاريته او على حجرة صلبة على اجازة
 قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو سفيان يجوز ان يكون عليه غبار مقدار ما يضر
 عليه يديه يدير الغبار عليه هلكى على هذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله هذه المسئلة
 في اختلاف على الاختلاف ولو كان في المفازة فاصاب المطر التراب حتى صار طينا فانه
 يلحق ببعض ذلك ثيابه واعضاه حتى يجف ثم تيمم وان لم يمكنه ذلك فانه لا يصلي

في ليلة باردة وليس عنده ما يستحم به جاز له التيمم في قول ابي حنيفة وفي قولها لا يجوز له
 التيمم وكذلك المبرح اذا كان به حرج يضر استعمال الماء يجوز له التيمم بالانفاق و
 كذلك اذا كان لا يقدر على استعمال فليس ثم احد يوضوء جاز له ان يتيمم ولو كان
 له خادم او كان له مال يدكنه ان يستاجر من احب او كان حفرة احد يعينه
 لو استعان به وهو كمال الوضوء لا يدخل عليه الضر فانه لا يجوز له التيمم ذكره في المسئلة
 في الفناوي مسلم تيمم ثم اراد عن الاسلام والعبادة باله ثم اسلم فهو على تيممه وقال
 زفر بطل تيممه لانه عبادة فتبطل بالكفر كسائر العبادات فان نكح في تيمم
 يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن شيئا عنده حنيفة وهو قول محمد وقال ابو حنيفة
 هو تيمم وان تيمم لدخول المسجد او لتعليم القرآن او لتعليم العلم يجوز اذا اراد الفرض
 وان تيمم لصلوة الجنازة او لسجدة التطوعة جاز اذا اراد الفرض به ولو اما الاجرة الصحيح
 انه يجوز التيمم بها وذكر الكرخي انه انما يجوز اذا مضى فاقا وانما هذا على قولها فاما
 عند ابي حنيفة يجوز وان لم يكن مدفوقا ومن الناس من فرق بين الاجرة والحرف
 كالقصبة ونحوها فقالوا يجوز في الاجرة ولا يجوز في غيرها لانها كالطهارة اخرج عن الرب
 فاما الاجرة فليس فيها شيء الا انه ارض صلبة من النار اياه واما الرايح والصحيح انه لا
 يجوز التيمم به مدفوقا كان او غير مدفوق لانه ليس من جنس الارض وفيه علاج غير
 جنس الارض واما الملح فان كان برقا يجوز التيمم لانه من الارض فان كان بحر او
 بحر لانه ماء جامد في الحقيقة ولو تيمم على جاريته او على حجرة صلبة على اجازة
 قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو سفيان يجوز ان يكون عليه غبار مقدار ما يضر
 عليه يديه يدير الغبار عليه هلكى على هذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله هذه المسئلة
 في اختلاف على الاختلاف ولو كان في المفازة فاصاب المطر التراب حتى صار طينا فانه
 يلحق ببعض ذلك ثيابه واعضاه حتى يجف ثم تيمم وان لم يمكنه ذلك فانه لا يصلي

عند حنيفة ومحمد ما لم يجد الماء الطاهر أو التراب اليابس وقال أبو يوسف يصلي باليد
 بآتم بعيد الصلوة ولا يجوز التيمم ثمانية عشر راسيا بالدينق والشوكة والراد
 والشقرة والرقا والحناء والوسمة والزعفران والسكر والعنبر والكافور
 وأوراق الأشجار والخشب والاحمر والجديد والذهب والفضة والماء النبات من
 الماء **باب** **المسح على الخفين**
 جاز بالسنة أي ثبت بالخبر من كل حدث موجب للوضوء احتراز عن الجناية
 والحيف والنفاس **قوله** لا يجوز المسح على الخفين لا راجع عليه الفصل صورة رجل ليس
 حفيه وهو على طهارة كاملة فاجنب وعند من الما مقدار ما يكفي للوضوء فإنه قد خل وقت
 الصلوة وهو في مد المسح فإنه سمح حتى يخرج عن حكم الجناية وإذا حدث بعد ذلك وعند الماء
 ما يكفي للوضوء وهو في مد المسح فإنه يتوضأ ولا مسح على حفيه لا راجع وجب عليه الفصل
 نزل الحديث على الرجلين فله بد من دفع ذلك بالفصل فإذا غسله ولبس حفيه لم يحدث بعد ذلك
 قد خل وقت وعند ما يكفي للوضوء فإنه يتوضأ ومسح على حفيه أنه حين حدث استقر
 الحدث على الخفين فإن لم يركب كعبين ولم يغتسل من الجنب مع القدرة على الاعتسال عاد
 جبا كان اجنب الأول فإذا أحدث دخل وقت الصلوة وليس من الماء المقدار
 الوضوء فإنه سمح حتى يخرج عن حكم الجناية وإذا حدث بعد ذلك وعند من الما ما يكفي
 للوضوء وهو في مد المسح فإنه يتوضأ ويغسل رجليه ولا مسح على حفيه فإن كان
 في مد المسح فإن أحدث بعد ذلك وعند من الما ما يكفي للوضوء فإنه يتوضأ ومسح
 على حفيه ولم يركب هذا الحري الباب هذا راجع إلى أن الموقوف يتم بوضوء المسح على الخدين على
 ثلثة وجوه يجوز بالاتفاق وهو أن يكونا خفين متعلين ووجه لا يجوز بالاتفاق
 وهو أن يكونا غير متعلين ولا متعلين ووجه اختلافه وهو أن يكونا
 متعلين ولا متعلين قال أبو حنيفة رحمه الله عليه لا يجوز وحكمه حكم اللقافة وقال أبو يوسف

ومحمد رحمه الله عليها يجوز روي عن أبي حنيفة أنه رجع إلى قولهما في آخر عمره وروي عن محمد
 بن سلمة عن أبي حنيفة رحمه الله عليه أنه مسح على الخدين قبل موته بثلاثة أيام فوجه القول
 وعليه الفتوى ويجوز الخوف من قدم واحد ولا يجمع من قدمين واختلفوا في هذه العمل
 فمنهم من قال أن يكون إلى المكعب ومنهم من قال بمقدار القدمين والكف
 الذي لا سابق له يراد به المكعب وسيل الفقيه أبو جعفر عن الجوز إذا كان
 من الجلد قال يجوز المسح عليه في قولهم جميعا قيل فإن كان يلبس الجوز من الجلد ويلبس
 معه نعلين هل يجوز أن مسح على الجوز قال يجوز في قولهم جميعا وأما اختلافوا في الجوز
 الذي يكون من الصوف أو الشعر لأن ذلك يستعمل استعمال اللقافة فيقع فيه الاختلاف
 وإذا خلع حفيه بعد ما لبسها فإنه ينظر أن كانت الطهارة التي ليس عليها الخفين
 لم ينتقص بعد ولا يضر خلعهما أو خلع أحدهما ولو خلعهما أو خلع أحدهما بعد ما
 انتقصت الطهارة الأولى فإنه يجب عليه غسل القدمين لأنه لما وجب عليه غسل أحدهما
 وجب عليه غسل القدم الأخرى لأنه لا يجوز له الجمع بين البدل والمبدل ولو ترك بعضه
 بعضه اختلافوا فيه على ثلثة أقوال روي عن أبي حنيفة أنه قال إذا خرج أكثر
 العقب من الكف انتقص مسح روي عن أبي يوسف أنه قال إذا خرج أكثر القدم
 من الكف انتقص مسح روي عن محمد أنه قال إذا بقي الكف قدر ما يجوز المسح عليه جاز
 والأول وقال بعض مشايخنا يستحب أن قدر على المشي لا يستقص وأن لم يتعد ريشة
 ولو مسح بأصبع واحد أو بأصبعين فلا حرج ولو مسح بثلاث أصابع فهو وضوء غير نهدود
أجزاء **الحيف**
 الحيف في اللغة عبارة عن خروج الدم وأما الشرع فإنه قد نذر الاسم بدم دون دم
 ومن حفر دون حفر وسمى كل نوع منها باسم وعطقت به أحكام لمجيها بالافق بعد
 أن سأل الله تعالى من مسأله الحيف في الدماء ثلثة دم حيف ودم قاتل ودم استخاضة

اما دم الحيض ذكر الكرخي ان الحيض هو الدم الخارج من الرحم تقيض المرأة بالغة ابتداء
المختللا وقت معلوم وذكر الفضلي ان الحيض هو الدم الذي ينفضه رحم المرأة السليمة
عن الدار والصفرة ودم النفاس اسم لدم يخرج مع الولد او عقبه المختللا وقت معلوم
والاستحاضة اسم لدم خارج من الفرج دون الرحم والله اعلم قال ابو حنيفة رحمه الله لا تصدق
اذا كانت حرة في اقل من شهرين **وقال ابو يوسف** ومحمد لا تصدق في اقل من تسعة وثلاثين
يوما **وعلى رواية محمد بن ابي حنيفة** خمسة عشر طهر ثم خمسة عشر طهر ثم خمسة عشر
طهر ثم خمسة عشر طهر **فذلك** ستون يوما **وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة**
عنه حيض خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض خمسة عشر طهر
فذلك ستون يوما **وعلى قول ابي يوسف ومحمد** ثلث حيض وخمسة عشر طهر وثلثه
حيض وخمسة عشر طهر وثلثه حيض فذلك تسعة وثلاثون يوما **واما الامة** فقال
ابو حنيفة على ما رواه محمد لا تصدق اقل من اربعين يوما خمسة عشر طهر وخمسة عشر طهر
عشر طهر وخمسة عشر طهر فذلك اربعين يوما **وعلى رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة**
عنه حيض ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض فذلك خمسة وثلاثون يوما **وعلى قول ابي يوسف**
ومحمد لا تصدق في اقل من احدى وعشرين يوما ثلثه حيض وخمسة عشر طهر وثلثه
حيض فذلك احدى وعشرين يوما **واما اول الطهر** خمسة عشر يوما ولا غاية ولا كثر فائدة
رجل طلق امراته ثم جاءت بولد عقبه الطلاق بساعة تنقضي عدتها به **ولو طلقها**
عقب الولاد لم قالت قد انقضت عدتي **قال ابو حنيفة** على رواية محمد لا تصدق في اقل من
خمس عشرة يوما **وعلى رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة** انما لا تصدق في اول منية
يوم وخمس عشرة طهر **وقال ابي يوسف** اقل من خمسة وستين يوما **وروي محمد لا تصدق**
في اقل من اربعة وخمسين يوما ساعة **واما النفاس** اذا كانت حرة قال ابو حنيفة
على رواية محمد لا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما وذلك لانه لا يقبض النفاس ولا الكثر

وقال ابو حنيفة في اقل من اربعة وخمسين يوما ساعة

لان كل واحد منهما نادرا فاعتبر الوسط ولم يكن اعتقاد عشرين يوما لانه يكون بعد
خمس عشرة طهر ثم خمسة حيض فيؤدي ذلك الى تفصيل بين دميين في الاربعين يوما
اصله ان الطهر لا يفصل بين دميين في الاربعين وان كثر ويكون الجميع دما واحدا
فاعتبر ان يكون النفاس خمسة وعشرين يوما ثم خمسة عشر طهر لنفاس الدم الاخير
بعد الاربعين ثم خمسة حيض ثم خمسة عشر طهر ثم خمسة حيض ثم خمسة عشر طهر
حيض فذلك خمسة وثلاثون يوما **وعلى رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة** لا تنقضي
عدتها في اقل من مائة يوم لانه يعتد اكثر مدة النفاس ثم ثبت بعد الاربعين عشر
حيض ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض فذلك مائة يوما
واما من قال مائة وخمسة عشر يوما فانه يجعل النفاس اربعين يوما والطهر خمسة عشر
يوما ثم بعد ذلك عدتها ستون يوما فيكون جملة مائة وخمسة عشر يوما **واما على قول**
ابي يوسف لا تصدق في اقل من خمسة وستين يوما لانه عند اقل النفاس احدى وعشرين
يوما ثم ثمانية عشر طهر ثم ثلث حيض ثم خمسة عشر طهر ثم ثلث حيض ثم خمسة
عشر طهر ثم ثلث حيض فذلك خمسة وستون يوما **وساعة** اما على قول محمد لا تصدق
في اقل من اربعة وخمسين يوما وساعة لان عند اقل ما وجد من الدم في كل نفاس
ساعة ثم خمسة عشر طهر وثلثه حيض ثم خمسة عشر طهر وثلثه حيض ثم خمسة عشر طهر
وثلثه حيض فذلك اربعة وخمسون يوما وساعة وهذا اذا كانت حرة **واما اذا كانت**
امة فعلى رواية محمد بن ابي حنيفة رحمه الله عليه لا تصدق في اقل من خمسة وستين يوما
خمس وستين يوما **وعلى رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة** لا تصدق في اقل من خمسة وستين
يوما ثبت خمسة عشر يوما ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض
فذلك خمسة وستين يوما **وعلى قول ابي يوسف** لا تصدق في اقل من ثمانية واربعين يوما

ثبت احد عشر نفاسا ثم خمسة عشر طهر ثم ثلثة حيض ثم ثلثة حيض فذلك
 سبعة واربعون يوما على قول محمد بن يعقوب في اقل من ستة وثلثين يوما وساعة
 يعتبر ساعة نفاس وخمسة عشر طهر وثلثة حيض وخمسة عشر طهر وثلثة حيض فذلك ستة
 وثلثون يوما وساعة واما على قول ابي ابي وثلثة حيض فذلك ستة
 من اثنين وثلثين يوما وكهاتين وبناء على اصوله وهو ان اقل الحيض عند يوم وليلة
 والعدة تنقضي بالمر لا طهار فيجعل الطهر في كانه وقع في اخر الطهر فيكون بعد
 الطهر في حطه طهر ثم يوم وليلة حيض ثم خمسة عشر طهر ثم يوم وليلة حيض ثم خمسة
 عشر طهر ثم في اول الحيض الثالثه فذلك اثنان وثلثون يوما وثلثين **ليلة**
 والطهر اذا اختلف بين الدين وصوره **مسألة** اذا رأت يومين واثني ايام
 في طهر فاعلم ان كل واحد منهن طهر او حيض عند محمد ليس في ذلك حيض وان رأت
 في يومين وما وسبعا ايام طهر او يوما ما فالعشره كلها حيض عند محمد ليس في ذلك
 وان رأت ثلثة ايام وما وسبعا ايام طهر او يوما ما فالعشره كلها حيض عند محمد
 عند محمد الثلثة الاول حيض والباقي طهر وان رأت اربعة ايام وما وسبعا ايام طهر
 ويوماد ما فالعشره كلها حيض عند محمد **مسألة** اقل الحيض مقدار ثلثة ايام في الرواية
 المشهورة ثلثة ايام ولياليها وروي عن ابي يوسف انه قال يوان واكثر اليوم للثلاثة
 رواه عن ابي حنيفة رحمه الله عليه وهكذا قال محمد بن نوادر الصنف واكثر عشر
 ايام وقال الساجي اقل يوم وليلة واكثر خمسة عشر يوما وقال مالك اقل ساعة
 واقل النفاس ما يوجد وان كان ساعة واكثر اربعون يوما عندنا وقال
 الساجي اكثر ستون يوما واختلف فيه المتأخرون وقال بعضهم فارات من الدم
 قبل تسع سنين لا يكون حيضا فاذا بلغت فاحيض والكامل مكن **مسألة** ولا تقدر عن اصحابنا
 المتقدمين في مدة الاياس واختلف المتأخرون فيه قال بعضهم اذا بلغت ستة سنين

صارت ايسة وقال بعضهم اذا بلغت مبلغا لا يحيض منها في العرف والعيان وقال
 وقال بعضهم اذا بلغت ثمانين سنة ولم تحض صارت ايسة والاصح انه لا تقدر لان الاياس
 يختلف باختلاف الحيض والحيض في روي عن محمد بن ابي سفيان انه قال قال ابو
 جعفر اذا لم يعرف سبب نزول ذلك عن امة فهو عن محمد بن يقابل الرازي انه قال حيض الاياس
 خمسون سنة فاذا رأت الدم بعد ذلك فليكون حيضا ويكون استحاضه وكذلك قال
 ابو عبد الله الرعزي ان المرأة اذا رأت الدم بعد الاياس لا يكون حيضا ومن
 استحل النكاح في حاله قبل ثمانين سنة فليكن حراما لان حرمت ذلك ثبتت في الكتاب وهو
 قوله تعالى فاعلموا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ومن جامعها في حال
 الحيض غير مستحل لذلك فقد روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال صدق بي
 او نصف دينار وكذلك روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا سأل عن ذلك فامر
 ان يقدر دينار او نصف دينار وهذا ليس على طريق الوجوب وانما هو على طريق
 الاستحباب والندب وعليه الاستتعار والتوقيف واجماع في البهر حرام في حاله الحيض
 وحالة الطهر ثم ان المرأة انما تصير مستحابة باحد امرين ما يدم فاسدا او يطهر
 فاسدا فالدم الفاسد ما تنقص عن ثلثة ايام او زاد على العشر او زاد على الاربعين **مسألة**
 عن روي الطهر الفاسد ما تنقص عن خمسة عشر يوما **باب الخامس**
 الحرج هو الحرج والاستحاضة سنة باحد شيئين اما الماء او الحرج فان تجاوزت من حرجها
 لم يحرج في الماء بل يرد به اذا تجاوزت حرجها حتى يبلغ اكثر من قدر الدرهم بدون الحرج
 حرجا فالحرج هو الاستحاضة عندنا في باحد شيئين واجب اما الماء او الحرج لقول
 عليه السلام من استحي فليوتر من فعل فحس ومن لا فحرج ولا يستحي فليوتر
 لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستحاضة بالوطء والروت قال اما الروت فتكس اي
 اي يحسن واما الوطء فراد اخوانكم الحرج ثم الاصل عند محمد رحمه الله عليه في غسل النكاح

انه يعتبر فيه العصر فكل شيء اصابه الخجاسة فان امكته عصر بعد الغسل فانه يصير طاهرا
وان كان لا يركنه عصره فانه يبقى نجسا ابدأ وعند محمد راي يوسف لا يعتبر فيه العصر
وعلى هذا القياس مسایل كثيرة ولو انه اذا سقوا السكين بار نجس فعند محمد سقي نجسا ابدأ
لانه لا يصور عصره وعند راي يوسف يوقه ثلث مرات بار طاهر ويجفف لكل مرة فيطهر
وكذلك الخرف الكديد والكوز والجراد اذا تشربت الخجاسة فان عند محمد
يبي نجسا ابدأ وعند راي يوسف يشرب من الماء الطاهر ثلث مرات ويجفف لكل مرة فيصير
طاهرا وكذلك الخبطة اذا غسكت بار نجس فان عند محمد سقي نجسا وقال ابو يوسف
يفعل ثلث مرات طاهرا ويغسل لكل مرة وكذلك البواري من البردي اذا وقع عليها
خجاسة فشرها فانه يبقى نجسا عند محمد وعند راي يوسف يغسل ثلث مرات ويجفف لكل
مرة ولو كان حصيرا من قصب فوقع عليها خجاسة فانه يغسل بالاجراع ويمسح عنه الخجا
سة فيطهر لانه لا يحد الخجاسة ولا ينشفها وروى عن ابي حنيفة انه سئل عن طير وقع
في القدر وهو قتل قال رجل في المجلس سمعت ابن عباس رضي الله عنه يقول في هذا يصب للبرية
ويغسل اللحم فيطهر فقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ينظر ان كان يسكن الغليان يوق
عه فاخرج قبل الغليان فهو كذا وان لم يسكن الغليان يوقعه واخرج بعد الغليان
فان ذلك كله نجس وهذا يدل على ان يكون قول ابي حنيفة رحمه الله عليه مع قول
محمد في انه يعتبر العصر وعلى عكس هذا الخلاف مسایل اخرى منها ان الخجاسة اذا
احترقت فصارت رمادا فان الراد طاهر عند محمد وعند راي يوسف لانه نجس وعلى هذا
الحنابلة والجمهور اذا وقع في الملححة فصارت ملحا صار طاهرا عند محمد وعند راي
يوسف نجس وكذلك للبالوعة اذا اكتسبت فبادت تروا صار طاهرا عند محمد وعند
راي يوسف نجس كما كان و اجمعوا ان الرجل اذا اطلع في ثوبه على خجاسة
كثيرة من قدره ربه ولم يستيقظ وقت اصابته فانه لا يعيد شيئا من الصلوات تلك

قال كحل وما الورق والستور فانه لا ينجس الا بالاصابة بالبرص او غيره من الداء
وهو اذا لم يصب بالبرص او غيره من الداء لم ينجس الا بالاصابة بالبرص او غيره من الداء
ابن طاهر قال ابو يوسف رحمه الله وهو راي ابي حنيفة رحمه الله عليه ان الخجاسة اذا
كانت في الثوب لم ينجس الا بالاصابة بالبرص او غيره من الداء

على ما ذكرنا حتى ان لو صب في الماء الطاهر والظاهر
عالب وانما يصح ان يصب في الماء الطاهر

روي المولى عن راي يوسف عن ابي حنيفة وقال المولى من ذات نفسه ان كانت الخجا
سة رطوبة بعيدة للصلوة يوم وليلة وان كانت رطوبة يابسة بعيدة للصلوة ثلثة
ايام وليا لهما وقال بعضهم ان كانت الخجاسة من قتل الثوب بعيدة للصلوة يوم وليلة
وان كانت من دبر بعيدة للصلوة ثلثة ايام وليا لهما وبعضهم فرق بين الشتاء
الصيف وقالوا ان كان في الصيف وكان يابس اعاد صلوة يوم وليلة وان
كان في الشتاء وكان يابس اعاد صلوة ثلثة ايام وليا لهما وروى هشام
عن محمد بن رجل راي علي بن ابي طالب في بعيد الصلوة من اقرب النوم اليه وروى
عن محمد انه قال لو صب خمر او بوط في اناء جديد من حرق لم يكمل بطهارته ابدأ
ولو اصاب الخبطة حمرا فغسلت ثلثا ولا يجزئ لها طهر ولا راحة ولا لون
فانه يكمل كلها فان كان يوحدا جرد هذه الاشياء الثلثة ولا يكمل كلها
الخجاسة اذا اصابته التوبخيرة انه خفي عليه مكانه ولا يدري في اي موضع اصابته
فانه يغسل جميع الثوب هو كذلك اذا اصابته الخجاسة الكم ولا يدري
اي الكمين اصابته فانه يغسلها جميعا احتياطا ولو ان الخجاسة اصابته البساط
اكثر من قدر الدرهم ولم ينفذ الى الجانب الاخر فغسل على هذا الجانب الذي لم ينفذ
الخجاسة اليه فانه لا يجوز له لو اصابته اللبس والجر والخب فقلبه وصلي
على الوجه الاخر الطاهر يجوز ولو اصابته الخجاسة الثوب الواحد وهي اقل من
قدر الدرهم فنفت الى الجانب الاخر ولو ضم بعضها الى بعض يكون اكثر من قدر
الدرهم فانه يجوز صلاته ولا يضم بعضها الى بعض لان هذا من صلب واحد ولو كان
الثوب ذا طاقين فاصابته الخجاسة فنفت الى الجانب الاخر فانه يضم بعضها الى
بعض منها ثوبا واذا ضم بعضها الى بعض يكون اكثر من قدر الدرهم فنفت
اذا الصلوة فاما للدروات فكما سواها على قول ابي حنيفة رحمه الله سواها كان روث

ما يوجب كل واحد او روث ما لا يوجب كل واحد والمعتبر فيها قدر الدرهم وقال ابو يوسف
 الدروات كلها سواء والمعتبر فيها الكثير القليل وقال زفران **كان روث**
ما يوجب كل واحد فكذا قال فان كان روث ما لا يوجب كل واحد فكذا قال ابو حنيفة **واما**
خز الطيور فعلى ثلثة اوجه خرطامها متفق على طهارته كخر العصفور والحمام
 ونحو ذلك من الطيور الصغار التي ليست خروء رايه حبيشة **وخز** متفق على
 نجاسته كخر الدجاج والبط وما سبه ذلك من الطيور الكبار التي كثر روثها
 رايه كرهية كما يكون كخر الدجاج فانه نجس ايضا **واما** الذي اختلفوا فيه كخز
 ما لا يوجب كل واحد من سباع الطيور كالحيات والبنات وغير ذلك قال ابو حنيفة لا
 يمنع الصلاة ما لم يكن كثيرا فاحشا وقال محمد بن جعفر منع اذا كانت
 اكثر من قدر الدرهم ولم يذكر في قول ابو يوسف قال ابو جعفر الهدوء في قوله مع
 محمد وقال الكوفي قوله مع لحنه **وابو حنيفة** قال في الدروات المعتبر فيها قدر
 الدرهم وقال في خز الطيور التي لا يوجب كل واحد ان المعتبر فيها الكثير القليل
 وما قال في الدروات المعتبر فيها الكثير القليل **وما هنا** اعتبر قدر الدرهم مع
 تنافهم جميعا **والنجاسة** اذا اصاب الارض فصولي عليها ان كان في موضع القيام
 منع الصلاة وان كان في موضع ركبته او في موضع يده فانه لا يمنع الصلاة لان
 وضع ركبتيه منه وكذلك وضع اليدين ففساده لا يوجب فساد الصلوة **واما**
 اذا كان في موضع سجدة عن ابو حنيفة روايتان في رواية تنفسد الصلوة وفي رواية لا
 تنفسد **وقول** ابو يوسف ومحمد لا يجوز لان وضع الجبهة عند اخر من السجدة هو
 قول زفران اعاد تلك السجدة في الصلوة جائز في قول ابو يوسف وفي قول زفران
 يجوز الا باستئناف الصلوة **والنجاسة** اذا كانت على ثوب منع اذا اراد الصلوة في اي موضع
 كانت والفرق بينهما انه مستعمل للنجاسة في الثوب مجبر به في الارض يستعملها بركبته خلعت

ولو انه صلى على بساط في ناحية منه نجاسة ان كان في موضع قيامه فانه لا يجوز
 الصلاة وان كان في موضع السجدة عن ابو حنيفة رحمه الله عليه روايتان في رواية
 يمنع وفي رواية لا يمنع وان كان في غير ذلك الموضع اختلفت شيئا خافيه قال بعضهم
 يجوز سواء كان البساط صغيرا او كبيرا وقال بعضهم ان كان البساط صغيرا
 لا يجوز وان كان كبيرا **اجاز** مقدار الكبيرة اذا كان كالجوارح او في احد طرفيه
 لا يتجزأ الطرف الاخر يكون كبيرا **وان** كان كالجوارح او في احد طرفيه يتجزأ الطرف الاخر
 يكون صغيرا ولو كان البساط متبنا فاصابة النجاسة البطانة فصلي على طهارته
 وهو قائم على ذلك الموضع روي عن محمد انه يجوز وكذا في نوازل الصلاة وروى عن
 يوسف انه لا يجوز وقيل لا لاحتلاف بينهم في الحقيقة لان جواب محمد خرج فيها اذا كان
 تحتها غير مغرب فيكون حكمه حكم النجس فيكون وجوبه لا يوسف خرج فيها اذا
 كان تحتها مغربا فافلح حكمه حكم النجس **وابو حنيفة** روي عن ابو يوسف وغيره رواية الاصول
 لو ان حبة من حبات المامات شرب الما ان كانت كالجوارح لو جرحيت سال منها الدم توجب
 التحجير اعتبر سيلة من الدم واما في طاهر الولية لا توجب التحجير لانها ماتت بمعدنها
 ومضائها والشيء اذا ماتت بمعدنه ومضائه لا يوجب له حكم النجاسة الا ان يوصل
 في كفه بيضه مدنه حال محمدا ما فان صلاته جازية **الرواية** عن ابو حنيفة انه قال
 اذا كانت مضغة لا يجوز ولو صلى في كفه فارورة مصومة فيها دم لم يفسد صلاته
الرواية عن محمد فانه قال ان كان راس القارورة اقل من قدر الدرهم جازت صلاته
 وان كان اكثر لا يجوز لانه ليس بمعدنه ومضائه **صنف** بوي ماتت في الماء او
 اللبن فوطأه الى ان قطع فيه لانه ليس له دم حية بويه ماتت في النار ان كان
 له دم سايل فسد وان لم يكن لم يفسد حتى لو كان للصنفع الهري دم سايل فسد
ايضا حوض فيه عصير وقع البول فيه ان كان عشرة اذ عشرة يفسد لانه لو كان لا يفسد

فكدي اذا كان عصير لا يفسد وكدي بكلمة لو ما يفسد واذا كان عصير يفسد
 من رجل غير يده في من نجس ثم يغسل يديه في الماء الجاري ثلث مرات يغفر من قاتر
 السمن الباق في على يده طهرت يدك لان نجاسة السمن بالمجاورة وقد زال المجاورة فاستغنى
 على يدك من سمن طاهر هذا كما روي عن ابي يوسف في الدمن اذا اصابته النجاسة فجعل
 في اناء فصب عليه الماء ثلث مرات فيعلوا الدمن على الماء فتغسل به كل
 مرة فتطهر في الماء الثالثة من النجاسة اذا وقعت في النهر والماء السحري عليها ان كان
 جريان الماء على النجاسة او على الحيفة او اكثر او نصفه فانه لا يجوز استعماله وان كان
 جريان الماء على اقلها او اكثر على موضع طاهر والماء قوه وقامة يجوز استعماله
 وكذلك العذرة اذا كانت على السطح ان كانت عند الميزاب فان كان الماء
 يجال في العذرة كله او اكثر او نصفه فهو نجس وان كان اقله يله في
 العذرة فهو طاهر وان كان العذرة على السطح في موضع متفرق لم يكن على
 رأس الميزاب لا يصير نجسا وحل حلق الماء الجاري هكذا قال عيسى بن ابيان وروى
 عن محمد بن الحسن ان قال في استنقع ما المطر اذا مر بعد زلات ثم في موضع خاض فيه انسان
 ثم دخل المسجد صلى قال لا بأس به ذكر هذه المسألة في الفتاوى في النجاسة اذا وقعت
 من امها وهي مبتلة في نجاسة وان حملها الراعي اضاب اكثر من قدر الدرهم لا يجوز
 الصلوة معهن ولو وقعت في الماء ذلك الوقت فسد الماء ولو انها ليست ثم وقعت
 في الماء فهو طاهر وسيل نصران يحي عن سيفه وقعت في الدجاجة فوقع من ساعتها
 من ساعتها الماء قال يفتق بالماء ما لم يعلم ان عليها قدر او قال بعضهم اذا خرجت ان
 وقعت في الماء وهي طيبة فسد الماء وان يبيت ثم وقعت في الماء او في المرقعة لا يفسد
 وعن محمد بن ابراهيم صلت وز عنقها وقد دة فيها سن الكلب واسد او نعل ان صلتها
 تامة لانه لا يقع عليه الذكاة ذكره في العيون وروى عن محمد بن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من اناء الذكروا الاثني والقبل والغدة والمرارة والمثانة والدم اما الدم فهو حرام
 بالنظر وغير ذلك مكره لانه يستنجش وكل حيوان اذا مات حنف انفة فانه نجس
 لحمه وشحمه وجلده حتى لا يجوز عليه الصلاة ولو وقع في الماء افساه ولو استهلك
 مستهلك لا يبرم قيمته ولو باعه لا يجوز بيعه الا الشعر والوبر والصوف والريش والرق
 والعظم والعصب واليازر والصلب فان ذلك كله طاهر الا في الخنزير والادي
 فان ذلك نجس وهذا كله عندنا وقال الفقيه في هذه الاشياء كلها نجاسة

كتاب الصلاة

في اللغة عبارة عن الشريعة عن افعال مخصوصة دون ان لم يكن فيها دعاء الا في شري
 ليس فيه معنى واول وقت الفجر فجران في كاذب ومجر صادق وهو ان يرفع اليدين
 طولا كذب السرجان ثم يركع فيعقبه الطلوع ونحوه صادق وهو البياض المنتشر
 في الافق وطلوع الكاذب لا يخرج وقت العشاء ولا يحرم السجود وطلوع الصا
 دق يدخل وقت السجود يحرم السجود لقوله عليه السلام الفجر فجران فجر مستطيل كل يوم الطعام
 ويحرم الصلوة ونحوه مستطير يحرم به الطعام وكل به الصلوة واول وقت الوتر
 بعد العشاء وهذا الذي ذكره قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة اول وقتها اذا غاب
 الشفق لانه مأمور بتقديم العشاء عليه فالخلاف في اول وقتها وظاهر فائدة الخلاف
 بينهم في ذلك فمن صلى العشاء على غير وضوء وتوضاوا وترجم تذكر قال ابو حنيفة بعد
 العشاء دون الوتر لانه صلاها وقتها وانما ترك الترتيب وذلك يسقط بالسيان
 وعلى قولها صلاها قبل وقتها فيلزم الاعادة معرفته في الزوال اذا اردت ان يكون
 ذلك فاغرى خشبه في الارض المستوية او خط في مبلغ ظلمها عظمة فاذا وجدت الظل
 نقص عن الخط فاعلم بان الشمس لم تزل لان الاشياء يقصر في وقت الزوال وان وجدته تطول
 ونجاوز الخط فاعلم بانها قد زالت ودخل وقت الظهر فان امتنع الظل عن القصر لم يباح

في الطول فاعلم بان هذا وقت الزوال وهو اطل المصلي واختلفوا في اخر وقتها قال ابو حنيفة
 اخر وقتها ان تضرع كل شيء مثليه سوي ظل الاصل فاذا صار ظل كل شيء مثليه
 خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وقال ابو يوسف ومحمد اخر وقتها ان تضرع كل شيء
 مثله بعد اطل الاصل فاذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر
 وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه اذا صار ظل كل شيء مثله فقد خرج وقت الظهر
 ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه وسنها وقت مهمل ليس بوقت للمعصية
 كالوقت الذي بين طلوع الشمس ورواقها عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى كما قال
 واختلفوا في الشفق قال ابو حنيفة الشفق هو البياض الذي بعد الحمر لان الشمس اذا غربت
 تدفع الحمره واذا غربت الحمره تدفع البياض فاذا غاب البياض فاستوى الافقان
 فحينئذ خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء في قول ابي حنيفة وفي قول ابو يوسف ومحمد
 والثاني اذا غابت الحمره خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء والشفق هو الحمره
 عندهم وروي اسد بن عمر عن ابي حنيفة مثل قولهما ان على القولين معناه اذا
 اراد على ظل كل شيء مثليه عند ابي حنيفة وعندهما اذا اراد على ظل كل شيء مثله
 سوي في الزوال واختلفوا في التغيير فمنهم من قال ان يتغير الشعاع على المظان
 ومنهم من قال ان يوضع طست فاذا اراد تقع الشمس الى جوانبه فلم يقع فهو وقت
 المكروه واذا وقعت جوفه فهو الوقت المباح ومنهم من قال ان تكن النظر
 الى القمر من غير تكلف ومنهم من قال ان يتغير القرص وهو الصبح ويالف
 عادت كرفق **باب** **الحكم في ان** الاذان

في اللغة عبارة عن الدعاء لهم قال الله تعالى واذن من الله ورسوله اي اعلم من الله
 ورسوله صلوات الحسن والحسين دون ما سواها لاحتراز عن العبد بقر الكسوف
 والوتر والنوافل وصلاة الجنازة لا يردن لها لانهم يروون ان النبي عليه السلام

اذن لما ولا احد من الائمة بعده ويستحب عند الاذان يقول ومن احسن قولهم دع
 الله وعلم صالحا وقال انني من المسلمين ولا ترجع فيه وصورة الترجيع ان يرجع
 بعد قوله اشهد ان لا اله الا الله وقوله اشهد ان محمدا رسول الله فيكسر الشهادتين
 من شئ اخر ولا يرجع فيه عندنا وقال الشافعي يرجع وصورة الترجيع ان يذكر
 الشهادتين بحرفين هما صوت ثم يرجع فيبدا بها والسنه في الاذان الرتل
 وفي الاقامة الكثر وصورة الرتل ان ينقل بين الكلمتين وصورة الكثر
 ان يصل بينهما بوسعي اعلاه اذان اربعة نكرا بحب والماء والسكران والمحيون
 وبحوزة الاقامة معني اخر المصبوط اعلم بان الاذان خمسة عشر كلمة والاقامة مثله
 الا انه يزيد في اخر الاذان قد قامت الصلوة مرتين ولو اما صفة التثويب فروي عن
 ابو يوسف عن ابي حنيفة قال ساد عن ابراهيم ان التثويب الاول كان الصلاة
 حين من النوم مرتين فاحدث الناس حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين

باب **شروط الصلوة من الاحداث**

في كتاب الطهارة في باب النجاسة في القديمين روايتان ومن لم يجد
 ما يزيل به النجاسة صلى معهما ولم يعد وصورة المسكه ان الرجل اذا كان في سفر
 ومع ثوب نجس وليس معه ثوب اخر ان كان ملته ارباعه نجسا وربعه طاهرا
 فانه يصلي في ذلك بالاجماع ولا يصلي عريانا وان كان اقل من ربعه طاهرا او
 كان كله ملوا دما قال ابو حنيفة وابو يوسف هو الخيار ان شاملي في ذلك
 التثويب ركوع وسجود وان شاملي عريانا قاعدا بالايما وقال محمد يصلي في ذلك
 التثويب ركوع وسجود ولو ان ياربعه ثوبان اجد هافيه نجاسة قدر الدرهم
 وفي الاخر اكثر من قدر الدرهم فانه يصلي في الذي نجاسة قدر الدرهم ولو صلى في الاخر
 لكن الصلوة في الثوب الذي نجاسة قدر الدرهم في حالة الاحتياط جارية وفي الاخر

لا يجوز في حالة الاختيار ولو كانت نجاسة احدهما قدر درميين ونجاسة الاخر قدر
درميين ثلثة دراهم جاز له ان يصلي في ايها شاء ولكن لا فضل ان يصلي في اقلها نجاسة
سهل منه لا يتعلق باحد من الحكم خاص ولو كانت نجاسة احدهما قدر ربعه ونجاسة
الاخر اول من رتبة صلته في الثوب الذي نجاسة اقل من رتبة صلته ولو صلى في الاخر لا يجوز
ولو كانت نجاسة احدهما قدر ثلثة ارباعه ونجاسة الاخر اكثر من ثلثة ارباعه
صلته في الثوب الذي نجاسة ثلثة ارباعه جاز له ان يصلي في الاخر لا يجوز له ان يصلي في
طاهر ففيه اتفاق انه لا يجوز له ان يصلي فيه واذا كان اقل من ربع طاهرا
ففيه اختلاف في علم ما يتناوب **باب التحريم**
اما اذا اختلط الدوائى الطاهرة بالوان النجسة فانه ينظر ان كانت الغلبة
للطاهرة فانه يجوز التحريم فيه كما اذا كان معه ثلثة او اثنان طاهران وواحد
نجس فانه يجوز التحريم ولا يجوز له ترك التحريم فيوقع التحريم على النجس
فيجوز له ان يصلي عليه الاثر انما نجس من عمل ما لا يثبت له وان كانت الغلبة
للنجسة او كانا سواء فانه لا يستعمل التحريم وله ان يقيم والفضل له ان يصلي
كل الماء او يخلط ببعضه ببعض فيصير كماء حلي يكون ابعد من
اختلاف لان من الناس يقول انه يتحريم وهو قول النافعي لو كان يخاف على نفسه
الوطش جاز له ان يتحريم في حاله حالة الضرورة ويجوز له ان يتناول النجس
في حالة الضرورة فانه التحريم له اولى وكذلك هذا الحكم في المائعات كالدمن
والدبر والبلل والخل وغيره وانما اذا اختلط الذكي بالميتة فان كانت
بينهما علامة يمكن الفصل بينهما فصل بذلك وان لم يكن بها علامة فانه ينظر ان كانت
الغلبة للذكية فانه يتحريم ويلقى الذي وقع في الكبر رايه انه حرام وياكل الباقي
وان كانا سواء او كانت الغلبة للميتة فانه لا يتحريم الا في حالة الضرورة كما في

فصل الاول في ما اذا اختلطت للشباب الطاهرة بالشباب النجسة ليست
بينهما علامة يميز بينهما فانه يتحريم في ذلك سواء كانت الغلبة للطاهرة او للنجسة
او استويا فان علم الثوب اخف من غيره فلما كانت الصلاة يجوز مع الثوب
النجس في حال التيقن فلا يجوز في حالة الاستنباه اولى بخلاف الماء الطاهر اذا
اختلط بالماء النجس لانه لا ضرورة فيه لان الثوب يقوم مقام الماء ولو وقع وقع تحريمه
في ثوبين على احدهما انه طاهر فصل في صلاية الظهر ثم وقع الكبر اية في الثوب الباقي
انه هو الطاهر فصل في صلاية العصر ثم وقع الكبر اية في احداهما
صلاية الظهر في الاخر صلاية العصر وبالأول صلاية المغرب وبالثاني صلاية
العشاء فصل في الظهر والمغرب جازية وصلاية العشاء والعصر فاسدة وكذلك
على هذا التقدير بشرط ما صلح بالثوب الاول حادته صلاية واما ما صلح بالثوب الثاني
لا يجوز صلايته واما اذا اختلف موضع المسلمين بموضع الكفار فانه ينظر ان كان
موضع المسلمين علامة يمكن الفصل بذلك فصل وعامة المسلمين ثلثة اشياء امكن
والخطاب وليس السواد ولو لم يكن لهم علامة ان كانت الغلبة للمسلمين فانه يصلي
عليهم الا انه ينوي بالدعاء للمسلمين دون الكفار ويغسلون ويكفون ويدفنون
في مقابر المسلمين وان كانت الغلبة للكفار لا يصلي عليهم ويغسلون ويكفون
ويدفنون في مقابر المشركين فان كانا سواء فله رواية في الدفن في المسرطو
ذكر الحاكم الحلي في محققه انه يدفعون في مقابر المشركين واختلف المشايخ في
حرون قال بعضهم يدفعون في مقابر المشركين وقال بعضهم يدفعون في مقابر
كبري وقال بعضهم يتخذ لهم مقبرة على حدة وتسوي قبورهم ولا تسميهم التسمية
اذا مات في الماء القليل فانه لا يوجب التحريم على كل حال سواء مات تحتها
او مات بافة تساوية لقوله عليه السلام احلت لنا ميتتان ودمان قيل رسول الله صلى الله عليه

ما لبث ان قال السك واجراد والدمان الكبدة والطحال والدرجاجة الميتة
 اذا خرج من بطنها بيضة يوك كل عندنا سواء استند قشره او لم يستند وعند
 الشافعي ان استند فيوك وان لم يستند لم يوك ولو ماتت شاة فخرج من مخرجها
 لير يوك كل عندنا جثية وعندنا يوسف ومحمد لا يوك كخاسه الوعاء
 عند الشافعي لا يوك كل الكوناميته ولو كانت انتحى فكذلك اذا كا
 نت مبيعة واذا كانت صلبة يوك ويستعمل عندنا حنيفه في الجوار الكفا
 وعلى قولها ان كان ما يباع لا يستعمل وان كان صلبة يغسل ظاهرها ويغسل
 وقال الشافعي لا يستعمل في الجوار كلها وقد روي عن النبي صلى الله عليه
 انه نهي عن اكل لحوم الابل والكلالة هي التي لا غلب من اكلها الخاسنة
 فهي عنها لا يباع في الغالب كالطعام الميت وقد روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه يشرب البانها لان لحمها اذا اغترق فيها وقد نهي ان تحج عليها وان
 يعتمر وهذا محمول على انها تنبت في نفسها فمن استعملها ليد يتاذي برحمها
 فاما التي يخلط فليست بجلالة وعن ابي حنيفة انها تحبس حتى تطيب رحمها
 ثم يوك ولم توفس ذلك وذلك لانه اذا زال المعنى الموجب للكراهة زال
 الحكم وقد روي في الدجاجة انه تحبس ثلثة ايام وروي ذلك عن النبي صلى الله عليه
 انه كان يفعل ذلك ثم ياكله وسيل عن نصير عن دجاجة او طير كان علفها نجسا
 سمه او عذرة قال روي نصير عن الحسن بن زياد انه قال الطير تحبس ثلثة ايام
 والشاة اذا ربيت بشي حرام حبست عشرة ايام والابل والبقر حبست شهر
 ويعلف علفا طاهرا حتى يطهر ثم يدح من شحم اخر رجل له دجاجة علفها نجسا
 سمه او سمه او ابل او بقره فالدجاجة تحبس ثلثة ايام والشاة اربعة ايام وال
 بقر تحبس ايام ثلثة على الظاهر لان الظاهر ان طهارتهم يحل بعد اكله

فارة ما تشترى السمن ان كان حامدا قور ما جولا واكله البقية وان كان ما يباع
 لم يوك كل وينفع به في غير حمة اكل من الاصبغ وذبح الجلد فاذا ذبح
 اكله به يغسل الجلد بالماء فيطهر والمستشرب فيه معفو ويجوز بيعه مع بيان العيب
 ولو باعه ولم يبين عيبه لم يعلم المشتري بذلك كان له الخيار من شح اخر
 فارة ماتت في سمن حامدا قال كرمي بها وما حولها ويوك كل السمن وهلكى روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بذلك وكذلك اذا ماتت فيها عصفور
 او نحوها او ماتت في غير السمن كاللبن والدبس ونحوها فان الحكم كذلك وان
 ماتت في سمن ذاب لم يوك كل ويستحب به ويذبح الجلد ثم يغسل الجلد بالماء قد روى
 ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك وقيل بان هذا على قول ابي يوسف بانه
 يغسل الجلد الذي يبيع به فيصير طاهرا واما عند محمد فلا يصير طاهرا بل يجمع
 ابداء الطاهران هذه بالثاق ويجوز بيع هذا السمن عندنا وعند الشافعي
 لا يجوز وادبيع المشتري بالخيار رده بعيب الخاسنة اذا علم به لان خاسنة
 نقصان في ثمنه ولو ان الفارة وقوت في الحرمات ثم صار الحرم خلة قال
 بعضهم اكل مباح وقال بعضهم لا يكل اكله وقال الفقيه ابو الليث ان لم ينفع
 فيه جاز ولو تفسخت فيه لا يجوز اكله لانه قد بقي فيه جزء من اجزائها وهذا
 القول اصح وهذا اذا اخرجت منه قبل ان يصير الحرم خلة فاما اذا صار
 الحرم خلة والفارة فيه لم يكل اكله تفسخت او لم تفسخ ولو ان السرقين وقع
 في البئر نجس الماء كله فليلا كان او كثيرا ان السرقين يستخرجن بالماء وروي
 عن ابي يوسف انه قال لا ابالي بتبسة او بتبندير وقبض البئر اذا كانت ملوثة
 بالسرقين ولو ان البئر وقع فيها برة سواء كان من بئر الابل او من بئر الغنم فان
 ذلك لا تكلوا اما ان يكون رطبا او يابس او يابس لا تكلوا اما ان يكون من ذلك

مطلوع
 جوارحه

او غير منكسر اما اذا كان رطبا فانه يوجب التحجير قليلا كان او كثيرا واما اذا
كان يابسا ان كان منكرا يوجب التحجير وان لم يكن منكرا لا يوجب التحجير
ما لم يكن كثيرا فاحشاه وقد تكلموا في الكثرة الفاحشة قال بعضهم اذا غطي
وجه جميع الماء وقال بعضهم اذا غطي ربع وجه الماء وقال بعضهم مقدار ما يستكثر
الناظر وروي عن محمد بن سلمة انه قال اذا كان كمال لا يسلم كل دلو من بصره او غير
تين فهو كثير فاحش وهذا اظهر لان محمدا ذكر في الجامع الصغير في بصره او غير
وقعت في الماء لا يفسد الماء وسكت عن الثلث ولم يورد في الثلث دل على ان
الثلث كثر فاحش وروي عن الحسن بن زياد انه قال اذا كان يابسا لا يوجب
التحجير محججا كان او منكسرا وان كان كثيرا والرطب ان كان قليلا
لا يمنع ايضا للضرورة هذا الكثرة الفاحشة في الماء واما كثر الفاحش في الثوب
قد تكلموا فيه المتأخرون والكثرة الفاحشة هو ربع الثوب فصاعدا وذكر
الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة وعندنا يوسف ذراع ذراع وعنه في
الاملا شبر في شبر واختلف المتأخرون في اعتبار الربع على قول ابي حنيفة
فمنهم من قال ربع جميع الثوب الذي يصلي فيه ومنهم من قال ربع اقل الثوب
الذي يجوز فيه الصلوة كالازار ونحوه ومنهم من قال ربع كل عضو من الثوب
وهو ربع الكم او ربع الذيل وقد قيل في الكثرة الفاحشة مقدار القدرين
الفاره وقعت في البها ولو اعتكفوا من ما ركب هذا البها الذي وقعت فيه الحجا
سة فان ذلك الحبر يطعم البهايم التي لا يبوكل لحمها واما مقدار الدرهم في
الحجا سة قد تكلموا فيه المتأخرون واختلف في قدر الدرهم قال بعضهم اذا
كان اكثر من قدر الدرهم وزنا وقال بعضهم اذا كان اكثر من سبط الدرهم
وقال بعضهم قدر الدرهم الكبير الشهلبي مثل الكف في بعض الروايات

وقال بعضهم ان كان يابسا لا يوجب التحجير

ثم الصلوة يشترك في الافعال والاذكار جميعا فاذا وقع له السهو في الافعال يحجب عنه سجدتا
السهو نحو ما اذا قعد في موضع القيام او قام في موضع السجود او ركع في موضع السجود
او ركع ركوعين او زاد على قراءة الشهادتين القعدة الاولى وصلى على النبي عليه السلام او ترك
ذلك سجدة او ترك سجدة من صلوة الصلوة او ترك سجدة الثلثة في موضعها
فانه يجب عليه سجدتا السهو واما اذا سها في الاذكار فانه لا يجب عليه كما اذا سها في
النساء والتعود وتكبيرات الركوع والسجود او تبيحاتها او ما اشد ذلك
الا فحس مواضع تكبيرات الاعياد والقنوت والشهادة والقراءة وتأخير السلام
اما اذا سها عن ركيزيات الاعياد يجب عليه سجدتا السهو كما اذا زاد او نقص
هيا او اتي بها في غير موضعها والله اعلم ولو سها في سجدة السهو على التحريم ولا
يجب عليه سجدتا السهو ولو سها في صلاة حرارا فانه يكفيه سجدتان قبل ذلك
او كثر ولو سها في صلاة انها الظهر او العصر او العشاء او سها غير ذلك فانه
ينظر ان تفكر في ذلك مقدار ما يودي فيه ركن من اركان الصلوة كالركوع
او السجود فانه يجب عليه سجدتا السهو وان كان قليلا لا يجب عليه وان نسي
في صلوة صلاة ما قبل ذلك فتفكر في ذلك وهو في الصلاة لم يثن عليه سجود السهو
وان طال تفكره في ذلك ولو سبقه الحدث في الصلوة فبادر الى الوضوء ثم سئل
قبل ان يعود الى الصلوة فعليه سجدتا السهو اذا طال تفكره لان حرمة الصلوة
وان كان غير مودي لها **باب جمع المصالح في الصلوة**
لو يصلح مصليا ثم ظن ان المص على راسه لم يمسح راسه بالمسح ثم تحقق انه مسح راسه
فوحس لم يمسح على ذلك الصلوة لانه فسد الظهر على نفسه فيعيد الصلوة من
اوله وان لم يكن له راي في ذلك ولم يقع تحريمه على شيء بناء على الاول واخبره كما اذا
وقع الشك بين الركعة والركعتين فانه يجعلها ركعة وان وقع بين الركعتين والثلثة

يجعلها كغيره وان كان بين الثلث والرابع فجعلها ثلثا ثانيا صلاته
 ذلك وعليه ان يتشهد عقب الركعة التي يقع له الشك لانها اخر صلاته احتيا
 طاً ثم يقوم ويضيف اليها ركعة اخرى وعند الشافعي يعني على الاقل في الأحوال
 كلها ومن فاته صلاة من يوم وليلة ولا يدري ابتداء في فعله ان يقضي
 صلاته يوم وليلة احتياطاً وقال يصلي ركعتين وثلاثاً واربعا ينوي ما عليه
 لان المكتوبات لا تخرج عن هذه الاعداد وقال زفر وبشر ابن مقاتل الرازي
 يصلي اربع ركعات تلك فترات ينوي ما عليه لانه اذا اتى بذلك فقد أدى ما
 ما عليه الا ان ذكر كله مندفع لان التعيين في القضاء شرط ولم يوجد ذلك
 اذا ذكر انه ترك ركوعاً من يوم وليلة او سجوداً ان ترك ذلك بوجوب
 فساد الصلوة وصار كمن تركها وان ذكر انه ترك القراءة في ركعة من صلوة
 يوم وليلة قضى الفجر والوتر وغيرهما من الصلوات لا يبطل بترك القراءة في ركعة
 منها فله يأنه قضاؤها من سنة ابيهم بن رستم عن حماد قال في ثلثة نفرة في
 ام احدهم في الظهر والآخر في العصر والآخر في المغرب فوجد موضع الامام
 ودم وكل واحد منهم يقول ليس مني وعلم انه من احدهم فصلاهم الظهر حائز
 وامام الظهر والعصر بعد ان المغرب وصلاتها العصر حائز وامام المغرب
 فانه يعيد العصر وروى خلف بن ايوب عن حماد في ثلثة نفرة كان من احدهم اكثر
 فلم يتوضأ حتى صلاوا فصل احدهم بها الظهر والعصر والآخر في المغرب
 المغرب قال اجزاء عنهم كل صلاة الظهر ويعيدون كلهم المغرب ويعيدون
 صلاتهم المغرب واليه ايضا قال الفقيه رحمه الله عليه ليس بين رواية
 خلف بن ايوب وبين رواية ابي ابيهم بن رستم فرق في حرف واحد وهو ان
 امام المغرب يعيد المغرب ايضا في رواية خلف بن ايوب ورواية ابراهيم

في الصلوة على خمسة اقوال قال ابو بكر الاعمش القراءة في الصلوة ليست بفرض في الركعات
 كلها وقال الشافعي القراءة في الركعات كلها فرض وقال الحسن البصري القراءة فرض في الركعة
 الواحدة وقال مالك القراءة فرض في ثلث ركعات وقال اصحابنا رحمه الله عليهم القراءة فرض
 في ركعتين يعني عنهما ان شافرا في الاوليين وان شافرا في الاخيرين وان شافرا في الاول
 والرابعة وان شافرا في الثانية والثالثة وافضلها في الاوليين وامام قد اراد ما خرج
 به عن حد الكراهية ان يقرأ الفاتحة وسورة معها او قدر ثلث ايات ولو قرأ الفاتحة
 تحية وحدها او الفاتحة ومعها اية او ايتين فان ذلك مكروه وقال الكسبي في
 مختصره لو قرأ الفاتحة الكتاب ولم يقرأ معها سورة فهو مكروه عندهم وقال ايضا وقال ابو حنيفة
 ان قرأ ثلث ايات مع فاتحة الكتاب لم يبي فقد احسن فذا يدل على انه لو قرأ دون ثلث
 ايات فقد اساء وامام قد اراد المستحب يقرأ في صلاة الفجر اربعين او خمسين او تسعين
 اية هكذا في كل في الجامع الصغير وذكر في كتاب الصلاة يقرأ فيها اربعين اية مع فاتحة
 الكتاب معناه سنوي فاحكم الكتاب او معها فاتحة الكتاب وفي رواية الحسن بن زياد عن
 ابي حنيفة انه يقرأ ما بين السنتين الى ما بين سنين فاحكم الكتاب هو يقول في ركوعه كان
 العظم ثلثا وذلك ادناه واذ في الكمال في ذلك للمنفرد ثلث مرات والفضل ان يردد
 على الثلث ويقف على الوتر على خمس او على سبع او تسع فاما اذا كان اماما فالفضل
 له ان لا يردد على الثلاث حتى لا يطول على اهل الجماعة وقيل بان يردد على الثلاث
 في الخمسة لانه اذا اقتصر على الثلاث فان المأموم لا يتمكن من الثلاث واذ اراد
 الامام حينئذ يتمكن المأموم منها وكذلك سبحانه في الاعتقاد وبقيت في الثالثة قبل
 الركوع في جميع السنة معناه احتراما عن قول الشافعي اذا مضى نصف رمضان
 فانه يفتن القنوت معناه طول القيام قال بعضهم الدعاء والتمجيد طول القيام
 فاذا اراد ان يفتن كبر ورفع يديه هذا الذي نأشرا اصابعه ثم يكفها هكذا في ذكر في المسألة

لقله عليه السلام كفو اليديكم في الصلاة قال ابو بكر الاسكاف يضع يمينه على شالائه
وقال الطحاوي والكشيحي تخفف بهما انه يرسلها وروي عن ابي حنيفة ومحمد انه
يضعها من هذه حالة القيام في الصلاة والسنة في حال القيام ان ياخذ يده
اليمنى مفصل اليسرى ويضعها تحت السرة وكذلك بعد ما كتب تكبيرة الاقشاح
الى ان يفتح القراءة وبعد ما دفع راسه من الركوع الى ان يسجد وبين كل تكبيرتين
في صلاة العيد وبعد ما كتب التكبيرة الاولى في صلاة الجنازة فانه يضع
لازها حالة القيام في الصلاة وليست في هذه الحالات رواه منصوصة وكان
الشيخ الامام بخاري الوضع في هذه المواضع كلها في حالة القنوت مرة كان يضع
مرة كان يرسل ويضع المصلي يده اليمنى على اليسرى وقت القنوت لان هذه اقيام
فيه ذكر مسنون وكل قيام فيه ذكر مسنون فالمختار هو الوضع وكذا في صلاة
الجنازة اما بين الركوع والسجود والمختار هو ارسال الفتوى على هذا وهذا
مذكور في فتاوى الحسام البخاري وان كان الرجل يوتر وجهه فهو بالخيار بين
ثلاثة اشياء ان شاء الله واسمع غيره وان شاء واسمع نفسه وان شاء ابصر القنوت
كما ذكرناه في القراءة وان كان اماما فانه يحرم بالقنوت ويكون ذلك الجهر في القراءة
في الصلاة والقوم يتابعونه كذلك الا عندك بالكفار ما لم يجرى بروي ذلك بدو اثنين
ما لم يجرى الحاء ونصبها وبالكسر اصح واذا دعى الامام فهل للقوم ان يتابعوه ذكر
في الفتاوى اختل فابن ابي يوسف ومحمد في قول لا يوسف يتابعوه ويقرأ
في قول محمد يقرأ ولكنه يوشى وقال بعضهم ان شاء القوم سلكوا فاما الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت قال ابو الصغار لا يفعل لان هذا ليس بصفة
وقال ابن ابي شيبة ياذن به لان القنوت دعاء والفضل ان يكون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فيه ذكر هاهنا الفتاوى ولوان الرجلان لا يحسن الدعاء الوتر يعلم قوله اللهم اغفر لي

ويكون ذلك مرات او اكثر ويوصف الرجال بم الصبيان بم النساء صودة المكه
ولو اجتمع الرجال الصبيان والكنائز والبنات والصبيات والمراعات فارادوا ان
يصلوا جماعة فانه يقوم الرجال صفوا ما يلي الامام بم الصبيان بعدهم بم الكنائز بعدهم
بم البنات بم الصبيات المراعات وكذلك اذا اجتمعت الكنائز وفيهم جنازة الرجل
والصبي والكنثى والكنثى والصبيته المراقة فالقوم في وصفها بالخيار ان شاؤوا
وضعوا جنازة الرجل ما يلي الامام والصبي خلفه والكنثى خلف الصبي والكنثى خلف
الكنثى والصبيته خلفها وان شاؤوا وضعوا الرجل ما يلي الامام والصبي كذا
منكب الرجل والكنثى كذا منكب الصبي والكنثى كذا منكب الكنائز والبنات ولا يمارس
وكذلك في الدفن اذا كان القتل كثيرا وفيهم الذكور والكنائز والبنات ولا يمارس
ان يحفر لكل واحد منهم حفرة فانه يحفر حفرة عظيمة ثم يدفن الرجل ما يلي
القبلة بم الصبي بم الكنثى ثم الكنائز كل اثنين حفر من التراب او من غير
فان قامت امرأة الى جنب رجل وهما متراكان في صلاة ولعل افسدت صلاته وصحت
المكة ولو قامت المرأة وسط الصف فانها تفسد صلاة ثلثة نفر واحد من
بينها وواحد عن شمالها وواحد عن خلفها لو كانت امرأتين او ثلثة روي عن محمد
انه قال المراتان تفسدان صلاة الاربعة واحدا عن بينها وواحد عن يسارها واذا كان
خلفها وان كن ثلثا يفسدن صلاة خمسة واحدا عن امامهن وواحد عن يسارهن وثلاثة
خلفهن الا اخر الصفوف روي عن ابي يوسف روايتان في روايه المرات تفسدان
صلاة الاربعة وثلث تنوء تفسدان صلاة خمسة وفي رواية المراتان تفسدان صلاة
رجلين رجلين الا اخر الصفوف وكذلك الثلث وفي قول السافعي صلاة الرجل لا تفسد
بالمجاذات والله اعلم من نسخ اجر امرأة صلت خلف الامام ووقفت في وسط الصف مع
الرجال قال تفسد صلاة الذي عن بينها وعن يسارها وخلفها ولا تفسد على من

سواء لم يركب الله الذين فسدت صلاتهم صاروا كالحاريط بينهما وبين ال
حرب فلم يفسد صلواتهم وكذلك المرابان على اربعة ايمان خلفها واثان عن كل
جانب ولا يفسد على غيرهم لما ذكرنا من المعنى فان صف قائم من الشار وور من
صفوف من الرجال فسدت صلاته تلك الصفوف كلها استحسانا لان هذا الصف
من النساء صار حاريط بينهم وبين الامام فمنع الاقتداء به كما لو كان بينهم حار
فانه لا يجوز الاقتداء به كذلك هذا وفي القياس لا يفسد لان من جعل في
الحكم حاريط ولو كان بينهم وبين الامام حاريط فانه يجوز صلاتهم اذا كانوا
يقفون على افعال الامام كذلك هذا فاما اذا كانت للنساء فروع من كل صف
لان جماعة فسدت على جميع من خلفهن في الاستحسان عزاء يوسف روايتان
في روايه ابن يونس على خمسة ثلثة من خلفهن واثان من كل جانب واحد
الرواية الاخرى واحد من بينهم وواحد من يسارهن وثلثة من كل صف
يكون خلفهن يخالفن وكذا الروايتان عنه في المراتين والصلوة خارج المسجد
مقتديا بالامام مخرج المسجد جائزة اذا كانت الصفوف متصلة وان كانت الصفوف
غير متصلة فانه لا يصح اقتداء من هو خارج المسجد بالامام ثم المانع من الاقتداء ثلثة
طريق ونوع طر لا يمكن العبور منه الا بالخرج كالتنظر ونحوها وضمنا من
النساء ومقتدرا الطريق العام ذكر في الفتاوى قال سبل ابو نصر عن مقدار الطريق
الذي يمنع الاقتداء قال مقدار ما لم يرف فيه العجلة ولم يرف فيه الاوقار وسبل ابو القاسم
عنه قال مقدار ما لم يرف فيه العجلة يعني اذا كان اقل وذلك جائز ولو اقتدأ بالامام
في اقصى المسجد والامام في الحجاب فانه يجوز لان المسجد مع تباعد مكانه وتباين طرقة
وجعل في الحجاب حقيقته واحدة ولو صلى في الصلاة فانه ينظر ان كان يصلي وحده
فوضع سجوده يكون كالسجدة له وكذلك يساره وخلفه حتى لو تحل

الله انه احدث فانصرف وليتوضأ ثم بين انه لم يحدث فانه ينظر ان لم تجاوز موضع
سجوده فانه بين على صلاته وان تجاوز موضع سجوده لا يجوز له البناء وقد ذكرنا
هذا ولو كانوا يصليون في الصحن بالجماعة فالي ان ينتهي آخر الصفوف له حكم حتى انه
لوطن انه احدث فانصرف ليتوضأ ثم بين انه لم يحدث ان تجاوز الصفوف لم يجز له
البناء وان لم تجاوز الصفوف جاز له ان يبنى ولو تقدم امامه ان تقدم مثل
مالو تخرج لا يجوز له البناء قد ذكرنا هذا ايضا ولو كان بين الامام وبين
القوم فجاءت وهم في الصحن فانه ينظر ان كانت الفرقة قدر الصفين فصاعدا
لا يجوز اقتداء بهم به وذكر في الفتاوى قال سبل ابو القاسم عن امام يصلي في صلاة
من الارض كم مقدار ما بينها حتى يمنع الاقتداء قال ان كان مقدار ما لا يملك
ان يصطف فيه جازت صلاتهم فقبل له لو صلى في مصلي العبد قال حكمه حكم المسجد
واما مقدار المشي في الصلوة اذا مشى في صلاة ذكر في الفتاوى عن محمد بن سلمة
انه ان مشى مقدار صف واحد لا يفسد صلاته واذا مشى اكثر من ذلك يفسد
وكذلك المسبوق اذا قام الا قضائه فتقدم حتى لا يرا الناس من ان شاقدر
صف لا يفسدون مشا اكثر من ذلك يفسد وهو اختيار الفقيه ابو الليث رحمه الله
سواء كان في المسجد او في الصحن او لو مشى مقدار صف ووقف ثم مشى مقدار
ووقف لا يفسد صلاته وقد روي بعض اصحابنا في ذلك موضع سجوده وقد روي بعضهم
مقدار الصفين ان زاد على الصفين فسد وهو اما مقدار ما يمكن المروء بين يدي
المصلي قال بعضهم يمكن في موضع سجوده ولا يمكن ما وراءه وقال بعضهم مقدار
ما بين الصفين وقال الفقيه ابو جعفر ينظر ان كان حال المصلي صلاة خاشع
لا يقع بهر عليه لا يمكن وان كان دون ذلك يمكن لقوله عليه السلام لو علم المار بين يدي
المصلي لو وقف اربعين فقل اربعين سنة ام اربعين يوم ولا يتخذه اي لا يضع يده

ما لا يدري

على الخاصة ولا يسدل ثوبه وصفه السدل ان يجعل وسط ثوبه عاراسة او على
كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه **ولا** يعقصر شعره وتفسر عقصر الشعر
ان يجعه وسط راسه ثم يشده وقيل العاقص وهو ان يشد احدي العقصتين على
الاحرى **ولا** يفتي تفسر القواء ان ينصب رجله ويجلس على عقبيه فوقها
قواء ان يترك يديه على الارض ويجمع ركبتيه الى صدره **ان** الرجل معجرا
او عاقصا شعره واختلاف ذلك فلهذا قال الاعرج ان يلف العمامة على
انب راسه ويبقى وسطا مكشورا وانما كسر ذلك لان هذا من فعل المجانين
ومنه مرفال الاعرج ان يلف العمامة على حنجرته حتى لا تدرك الا العينان
وانما كسر لانه قيل ان هذا من فعل اليهود كناية عن ذلك لا يأتى موضع
الوجه على الارض بعد رقيق اي يسير **باب**

فضائل الفوائت الا ان يزيد الفوائت على ست صلوات فيسقط الترتيب
فيها وصوره للذكر رجل ترك صلاته واحدة ثم صلى شهرا وهو اذا كان عليه ان
يتقضى الصلاه وحدها استحسننا وان كان صلى بقا او اقل وذلك بعدها
عاد ما صلى بعدها ايضا وهذا قول لا حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد في النجس
جميعا بعيد المتركه وصلاه يوم وليله وقد ذكرنا هذه المسئلة ان عندنا
حنيفة يتقف الصلوات حتى تجاوز الترتيب وعندنا لا يقف على هذا
لو ترك صلاه الفجر صلى بعدها الظهر ولو ترك الصلاه لم يصل الفجر وصل العصر
والعشاء والفجر في اليوم الثاني فان ذلك كله لا يجوز في ظاهر الرواية وفي رواية
محمد الفجر في اليوم الثاني يجوز واد اصل الظهر في اليوم الثاني حاز ذلك بالاجماع
وهل ينقلب ما صلى الى الجواز ام لا قال ابو حنيفة رحمه الله ينقلب الى الجواز
وقال ابو يوسف ومحمد لا ينقلب الى الجواز فيقضى المتركه وخمس بعدها

وعلى قياس ما روي عن محمد يفتي المتركه ويعيد اربعين بعدها لان مذهبه ان الصلاه
السادسة يجوز ان يسد رجل ترك العصر والظهر من يومين متلفين لا يدري لعل العصر
الذي ترك اوله من الظهر قال يحيى في ذلك فان لم يكن له راي واداد له خد بالثقة
صل الظهر ثم العصر ثم الظهر من الترتيب سجد عليه فان كان ترك الظهر اوله
فقد صدقها والظهر الثاني يكون نافله وان كان ترك العصر فقد صدقها والظهر الاول
يكون نافله وقال ابو يوسف ومحمد لا ينام بذلك وعليه ان يتخير **ان** اما اذا ترك ثلث
صلوات من ثلث ايام ولا يدري ايها اولي ويعرفها سنيها مثل ان ترك الظهر اليوم
ومن الاخر العصر ومن الاخر المغرب ولا يدري ايها ترك اوله فمن اصحابنا من قال
انه لا يلزمه الا تلك الصلوات يصل تلك الصلوات كيف شالاه سقط الترتيب
مضى عليه ثلثه ايام ومنهم من قال يلزمه سبع صلوات يصل الظهر ثم العصر ثم الظهر
ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر فيصير سبع صلوات فالحاصل انك متى ردت
في الفوائت واحدة صليت قبلها مثل ما صليت في اليوم الذي قبله وبعدها كذلك
وعلى هذا القياس اذا ترك اربع صلوات من اربع ايام وهو ان يترك الظهر والعصر
والغروب والعشاء ولا يدري ايها اولي فانه يلزمه خمس صلوات **الظهر ثم العصر**
ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الغشاء ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر
ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الغشاء ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر
احد وثلاثين صلاه **الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر**
ثم الغشاء ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر
ثم الغشاء ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر
عن ابو حنيفة رحمه الله عليه انه اذا ترك خمس صلوات من خمسة ايام وانه يلزمه صلاه

خمس ايام لانه اذا لم يصل في هذه الايام اصلا فانه لا يلزم اكثر من خمسة وعشرين
 صلوة فكيف اذا كان يصلي فيها رجل صلى في ثوب نجس سهر اوله يصل شهر ثم
 علم بعد ذلك وقصاه من صلى الغداة ثنتين صلوة وكذلك الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء فاحال هذه الصلوات سبيل عن محمد عن هذه المسئلة فقال صلوة البحر الا
 ولي جايزة وصلوة البحر النجس فاسدة وما ورا ذلك كله جايزة والظهر الاولي
 جايزة والناح فاسدة وما ورا ذلك كله جايزة واما المغرب فالاولى جايزة والناح
 والناك والرابع والخامس فاسدة وما ورا ذلك كله جايزة واما العشاء
 كله جايزة لانه صلى جميع الصلوات التي كانت بعضها على عهد الجوان فلكل حازت
 العشاء وهذه المسئلة انما بنوها على خمس صلوات صحاح اني ان يصل به على الولا
 فان كان ست صلوات لا يحتاج الى الولا **باب**

المواقف التي يكره فيها الصلوة لنا حديث عن عبيد بن عامر قال كنت ساعات
 نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نضاضهم وان يقر فيهم موبانا اذا اطلعت
 الشمس حتى يرتفع حين تقوم الشمس الى الرمال للظهور هو اذا اضيقت للغروب
 في حديث عمر بن عبيد اذا صليت الفجر فاحتب الصلوة حتى ترتفع الشمس وتبين
 فان الشمس تطلع بين قرني الشيطان ثم الصلوة مقبولة محصورة حتى ينتصف النهار
 ويقعدل الشمس كنهارج منصوب فتلك الساعة التي تشعرونها الحميم فادامات
 الشمس فالصلوة مقبولة محصورة حتى تصفر للغروب فانها تغرب بين قرني الشيطان
 وتبين لها الكفار فلانه وقف بكبره فيه النفل البتة اوجب ان يكسر النفل
 الذي له سبب اصله صوم يوم النحر الا عصبه به لان النبي عليه السلام قال في ادول ليلة
 من العشر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ولان العصر عند الغروب موكاة وشر
 وجوبها يستحيل ان يكون وقتا للوجوب وقد يكون وقتا لهذا وانه اعلم

باب النوافل في سنة العصر ليس بموكاة
 فاحاصل ان الاصل عند ابو حنيفة الافضل في النوافل اربع اربع بالليل والنهار
 وعند الباقي الافضل شئ شي بالليل والنهار وعند ابي يوسف ومحمد اربع
 بالنهار كما قال ابو حنيفة ومشي بالليل كما قال الباقي والقراء واجبة في جميع
 ركعات النفل وفي جميع الوتر اما الوتر فقد ينساه واما النوافل فلما بينا ان
 القراءة لا تجب اكثر من ركعتين من الصلوة ومحرمة النفل لا يجب اكثر من ركعتين
 والقيام الى الثالثة كتحريمه اخرى فاجب القراءة في ركعتين كما اوجبها الاولي

باب الاوقات اذا اجتمع رحمة
 والجماعة احدهما قوال القرآن والاخر فقه الا انه يقرأ جميع القرآن فقالوا بان الفقه
 اولى اذا كان عند من القرآن ما تحرى به الصلوة من الذي يقرأ جميع القرآن
 وليس بفقه لان بالفقه نعم الصلوة ولا يتم الا به وان كان كل واحد منهما
 قاريا للقران وفتيها الا ان احدهما اورد فله وادعى اولى وان كان كل واحد منهما
 ورعا ايضا فان اكبرهم سنا اولى واذ كان كل واحد منهما في السن سواء فقالوا
 بانه ان كان قد حج احدهما فهو اولى المراد بحسن الوجه البشاشة عند التقا وحسن
 الخلق حتى قالوا بانه لو اجتمع حرم وعبد الا ان العبد قد اجتمع فيه هذه الفضائل
 فان العبد اولى بالامامة من الحر من شح اخر الاصل في باب الامامة ان بنا الامامة
 على الفضيلة والكمال وكل من كان افضل فهو احق بالامامة وذكر محمد بن الحسن
 في طاهر الرواية اربع خصال كونه امرا للامامة وهو ان يكون اقراهم واعلمهم
 واورعهم واكبرهم سنا انا كان هذا من الاول لانهم كانوا يتعلمون القرآن
 باحكامه وكل من كان امرا كان اعلم واما زمانا اذا كان احدهما اقرا والآخر
 اعلم ويقرأ القرآن مقدار ما يجوز به الصلوة فاعلمهم اولى بالامامة ومن لم يقرأ

بغير استحقاق هذه الخصال الأربع نحو ان يكون ولدا او نكاحا او الفاسق او
الاعرج او العبد او الدعي نحو لقوله عليه السلام صلوا خلف كل نبى وحقا **جوز**
وغیرهم افضل لان الناس يكرهون ان يكون امامهم هؤلاء وقال عليه السلام
من ام قوما وهم له كارهون فله صدقة له ولو كان الامام صاحب هوا وبدعت
فانه يكره للصلاة خلفه هكذا ذكر في الفتاوى رواية عن ابي يوسف انه يكره
الصلاة خلف الجهمية والروافضة والمستدعة وقال بعض من ائمتنا ان الصلاة
خلف المستدع لا يجوز وذكر في المستقى عن ابي يوسف انه كان لا يرى الصلاة خلف
المستدع ثم اداء الصلاة بالجماعة افضل من اداء الصلاة وحده ولا بد خص
الحنث عنها الامور عذر الصلاة بالجماعة افضل من صلاة وحده لما روي عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صلاة الرجل بالجماعة تزيد على صلاة وحده
بمخمس وعشرين درجة وفي بعضها سبع وعشرون درجة **واما** الحنثي يجوز
للنساء الا انه يقوم امامهن حتى لا تنسد صلاته بالمحاذات **لان** لا تكلموا اما ان
يكون رجل او امرأة فان كان رجلا فيكون في ذلك اقتدار بالرجل يجوز وان
كان امرأة فيكون في ذلك اقتدار المرأة فيجوز **واما** الحنثي المشكك
للرجال لا يجوز لغيره ان يكون اداء الصلاة خلفها **واما** الحنثي المشكك
الحنثي المشكك الحنثي مشكك لا يجوز لغيره ان يكون الامام اداء والمصدق
رجله فلا يجوز وصحة الامام تامة لانه يصل صلاة نفسه **وقال** صاحب
البيت اولى بالامامة في بيته واخيه ان يكون معه ذو سلطان
كان احق بالامامة منه وانما كان كذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا ياتم الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على عكرته الا باذنه
الا اذا كان مع خبي سلطان او قاضي لان ولاية السلطان والقاضي لا ية عامة

78
فكان اولى من غيره وامامة الصبي المراهق الذي لم يحكم يملو غم للصبيان مثله يجوز
وللبالغين لا يجوز عندنا وعند ابي امامة الصبي للبالغين يجوز فيكون للصبي
نفسه وللبالغين فرضان وروي عن محمد بن مقاتل الرازي انه اجاز امامة الصبي في التزويج
الا ان في ظاهر الرواية انه لا يجوز للتزويج ولا للفرض **سنة** اذا صلى الرجل خلف قاتل
مقتل ويستدع بنال فضل الجماعة لقوله عليه السلام صلوا خلف كل نبى وحقا **لان** لا تكلموا
كايال اذا صلى خلف قاتل او وروع عالم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال من صلى خلف
قاتل عالم فيكون اصابه خلف بني من الانبياء عليهم السلام وقال بعض من ائمتنا ان
المسألة على ان اقتداء الحنثي بشعوى المذهب جائز اذا كان محتاطا في موضع
الحنث ولم يكن متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وانكر الاخرين ذلك فانه روي
عن محمد بن النعمان عن مصنف كتاب اللؤلؤيات عن ابي حنيفة ان من رفع يديه عند الركوع
وعند ارفع الرأس من الركوع تشدد صلاته لانه عمل كثير فضله فاستدع عندنا
فاذا فسدت صلاته فسدت صلاة المقدي ولا يصح هذا الاقتداء عندنا **وليس**
في التزويج رواية منصوصة عليها في ظاهر الرواية انها فرضية ام سنة **وروي** حار
بن زياد عن ابي حنيفة انها فرضية وروي يوسف بن خالد التميمي عن ابي حنيفة انها
واجبة وروي نوح بن ابراهيم انها سنة وهو قولها وقول الثافعي وقال ابو بكر
الاعرج اجعوا ان التزويج درجة فاحط منزلة من الفريضة حتى لو جحد بها
جحد لا يكفر ولو كان فرضه لكان جاحدا يكفر كجحد احد الصلوات
الخمس وان لم يزلها لان ولا اقامة وان حب القراءة في الركعة الثالثة ولو كان فرضا
لما وجبت القراءة في الركعات كلها واعاد درجة من السنة حتى لو تركها ناسيا او عمدا
عليه قضاءها وان طال المدة وانما لا تقوى على الركعة ترغيبا عن تركها وانما لا يجوز
الاجنبية التي تروى كانت سنة لحكمة نية الصلاة كالتطوع والسنة

فابو حنيفة اخرجها بالفراسين وهما الحقا حيا بالسنن وانا يتبين الاختلاف
بينهم بالاختلاف في سلتين احدهما ان اذا اتمعت الفجر وهو ان لم يوتر لم
يجز صلاه الفجر عند ابو حنيفة اذا كان في الوقت سعة في قولها يصل الفجر ثم يقضي
بعدها والثانية انه لو صلى الوتر بطهارة على طين انه صلى العشاء ثم يتبين انه لم
يصل العشاء او صلها بغير طهارة قال ابو حنيفة له ان بعيد العشاء دون الوتر
كل حل صلى العشاء على طين انه صلى المغرب ثم يتبين انه لم يصلها او صلها بغير طهارة
فانه بعيد المغرب لا غير وقال ابو يوسف ومحمد عليه ان بعيد العشاء والوتر جميعا
كل حل صلى ركعتي العشاء على طين انه صلى العشاء ثم يتبين انه لم يصلها او صلها بغير
طهارة فانه يصل العشاء وبعد ركعتي العشاء رجل انتهى في الامام في الفجر والناس
في صلاه الفجر ان حشيت بقوت ركعة ويدرك ركعة اخرى فانه يصل ركعتي السنة عند
باب ويدخل مع الامام وان حشيت ان بقوت الركعتان يدخل مع الامام ولا يصل
ركعتي الفجر ولا يقضيها قبل طلوع الشمس لان صفة السنة قد ماتت بدهاب وقتها
فانتهى مطلق النفل وذلك بعد الصبح مكروه ولا يقضيها ايضا بعد طلوع الشمس
وهو قول ابو حنيفة واح ابو يوسف وقال محمد احب ال ان يقضيها عند ارتفاع الشمس
الوقت الزوال حديث غداة ليلة الترمين ولها ان السنة جاءت بالاضطباع
مع الفرض سوار كان يقضي وحده او جماعة فاذا قضاهم مقصود الم يكن استا
ثابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقضيها بتعام الفرض قبل الزوال واما بعد
الزوال فلا يقضيها بالاجماع هذا سنة الفجر واما سنة الظهر يدخل مع الامام
ان حشيت ان تقوت الجماعة ثم هل يقضيها في الوقت بعد الفرض او لا اخلف العلماء فيه
قال بعضهم لا يقضي لان سنة الفجر ان ورد الشرع بالقضاء غداة الترمين ولم يرد
في سنة الظهر بعد فوات الجماعة وهذا غير صحيح فانه ذكر الاختلاف في النوادر

بين ابو يوسف ومحمد انه يقدم الركعتين ام الرابع قال ابو يوسف يصل الركعتين
اولا ثم يقضي الرابع وقال محمد وهو قوله ابو حنيفة يقضي الرابع ثم يصل الركعتين
وبكلموا انه هل يوتر القضاء ام لا وهذا كله دليل على انه يقضي في الوقت
ولا يقضيها خارج الوقت فاما متعال للفرض لختلف المشايخ فيه والصحيح انما
لا يقضي وكذلك الكواكب في سائر السنن وان صلى الفجر وهو ان لم يوتر
فهي فاسدة عند ابو حنيفة الا ان يكون في اخر الوقت وقال ابو يوسف ومحمد هي حرة
بناء على ان الوتر عند ابو حنيفة واجبه وعندهما سنة ثم عن ابو حنيفة في الوتر ثلث
روايات في روايه قال في ربه وفي روايه واجبه وفي روايه سنة والصحيح انه واجبه وقابل
قوله في ربه اي عملا وما قبل قوله سنة اي ثبت وجوبها بالسنة كما اظهرها
امارات السنن لانه لا اذا ان كان اقامة ولا جماعة وعامة السنة الا في شهر رمضان
ولاح حنيفة ما روي خارجة بن خذافة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال ان الله تعالى زادكم
صدقة وهي خير لكم من ثمر النعم الخ ومع الوتر ولما تصور الزيادة على المقدرات
ولا تصور على النوافل اذا استفتح ففتح عليه في صلاة يريده ان المستفتح
ليس في الصلاة والفاخ في الصلوة او المستفتح في صلاة الفاتح فسدت صلاة
لانه جواب له فكان كما ما ذكر في الاصل بشرط لفساد الصلاة الفتح مكررا
وطاهنا لم يتركه وان فتح على الحمام لم يترك كما ما فسد لقوله عليه السلام
اذا استطعتم الى ما سكنه وما يفتي على رضي الله عنه ملكي لكن هذا اذا كان
فيه اصلاح صلاة بان ارجح الامام وشككت ولم ينتقل اليه اخري اما اذا لم
يكن كذلك قالوا تفسد ولو فتح على الامام بعد ما ينتقل اليه اخري واخذ الامام
قوله تفسد صلاة الكل ولو لم يات الامام تفسد صلاة الفاتح عليه واما في الطلوع
والسنن الموقوفة يقرأ في كل ركعة بقائه الكتاب وسورة لان كل شفع في الطلوع

كيفية على حد ولو ترك القراءة ركعة او ركعتين فسد ذلك الشفع وصح في السبل
مستحب على اصلين احدهما ان فساد الشفع الاول يترك القراءة لرفع التكبير في
فساد الشفع الثاني قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن يوسف التيمم وجوب
فساد الشفع الثاني واصل اخر ان فساد الشفع الاول اذا فسد يترك القراءة فالشفع
الثاني لا يلزمه لمجرد القيام حتى ياتي الشفع الثاني ركعة كاملة بقراءة قول ابي حنيفة
وقول ابي يوسف يلزمه لمجرد القيام اجمع ان الشفع الاول او اصح فالشفع
الثاني يلزمه لمجرد القيام ويتفرع من هذين الاصلين ان سائل منها انه لو صلى
اربعة ركعات تطوعا ولم يقرأ فيها شيئا فعليه قضاء ركعتين في قول ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف يقتضي اربع ركعات في المذهبين اما على قول محمد لما
فسد الشفع يترك القراءة ارفع التكبير ولم يصح الشروع في الشفع الثاني وعلى قول
ابي حنيفة لم يفسد التكبير الا انه لما فسد الشفع الاول فالشفع الثاني لا يلزمه
لمجرد القيام ما لم يات بركعة كاملة ولم يوجد وعلى قول ابي يوسف يلزمه قضا
اربعة ركعات لان الشفع الثاني يلزمه لمجرد القيام وان فسد الشفع الاول عند
ولو قرأه الاولين ولم يقرأه الاخرين فعليه قضاء الاخرين بالاجماع وللأولين
بأنه لان الشفع الاول لم يفسد فالشفع الثاني يلزمه لمجرد القيام وافسد حيث
ترك القراءة فيه فعليه قضاؤه في قول ابي حنيفة واصل اجمع **ولو قرأه الاخرين ولم يقرأه الاول**
فعليه قضا الاولين بالاجماع وما يكون الاخران صلاة ام لا عند ابي حنيفة
وابي يوسف تكون صلاة وعند محمد لا تكون صلاة **ولو قرأه احدي الاولين**
واحد الاخرين فعليه قضا اربع ركعات في قول ابي حنيفة وابي يوسف لان الشفع
الاول قد فسد فالشفع الثاني يلزمه لمجرد القيام في قول ابي يوسف وفي قول ابي حنيفة
وجدت فيه ركعة كاملة فيلزمه القضاء في قول محمد عليه قضا ركعتين **ولو قرأه الاول**

واحد الاخرين فعليه قضا الاخرين بالاجماع لان الشفع الاول قد صح فالشفع الثاني
يلزمه لمجرد القيام **ولو قرأه الاخرين** واحد الاولين يلزمه قضا الاولين بالاجماع
والاخران ان صلاة في قولها وعند محمد لا يكون صلاة **ولو قرأه احدي الاولين**
لاخرين فعليه قضا ركعتين في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف عليه قضا اربع
ركعات **ولو قرأه احدي الاخرين** لا غير فعليه قضا الاربع في قول ابي حنيفة وان
يوسف وقال محمد عليه قضا ركعتين وهذه المسألة استدلت بعض اصحابنا
ان التحريم ليس من الصلاة في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد من الصلاة
حيث اوجب فساد الشفع رفعها وعند ما لم يوجب رفعها ولو لم يقرأه الاولين قرأ
في الاخيرين قضا الاولين لا يكون قضا بالاجماع لانها صلاة واحدة ولا
يكون بعضها قضا وبعضها اذا اراد التحريم جديدا والتكبيرات في راي
الصلاة يوم وليلة تلك وتسعون تكبيرة احدي عشر في صلاة الفجر واثنا عشر
في صلاة الظهر وكذلك العصر والعشاء وست عشرة في صلاة المغرب **والكوع**
في صلاة الفرض سبعة عشر والسجرات فيها اربع وثلاثون اربع سجرات في الفجر وان
سجرات في الظهر وكذلك في العصر والعشاء ست سجرات في المغرب **ولو**

سجود السهو

باب لا يجب الا يترك الواجب منها ان محل السجود السهو بعد السلام في الزيادة والنقصان
عند ابي حنيفة وقال مالك في النقصان قبل السلام وفي الزيادة بعد وقال الساجي قبل
السلام ولو لم يجد عندنا قبل السلام فانه يكون ولا يجب عليه اعادة بعد السلام والسهو
يلزم اذا زاد في صلاة فغفل من جنبها ليس منها والاصل ما روي ان النبي عليه السلام قام
بالا الخامسة فسبح به ورجع وسجد للسهو وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
خمس وسجد للسهو قال ابو تراب فغفرت لنا وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قام الى الثالثة

فصبح به فلم يعد وسجد للسهو معنا اخر او ترك فعله مستويا يعني واجبا وانما سجد
اي بت وجوبه بالسنة وان لم يكن له ظن بتا على اليقين وصورة المسئلة
ويقتدر على اس كل ركعة اذا شغل في الحنين او الثلث لاحتمال ان يكون قعد
الاخيرة **س** له واذا جهل امام فيها خافت او خافت فيها بجهر سجد للسهو
اطلاق هذه يقتضي انه يجب سجود السهو بادخ ما يوجب سجدة من ذلك قل او كره
لان العبرة لتغير الهيئة في الصلوة فتي ما غيرها انها اما بزيادة او نقصار
او غير فانه يلزمه سجود السهو وروي عن اب يوسف ان جهرا في موضع الخافت
فهكدي فاما اذا خافت في موضع الجهر فقد اربطت ايات او اكثر الفاحته وكذا
روي عن محمد وروي عنه عكس هذا انه ان خافت في موضع الجهر فادخ ما يقع عليه السلام
فان جهرا في موضع الخافت فقد اربطت ايات او اكثر الفاحته وهذا كله لا
مام فاما صلاة المنفرد فلا يلزمه شيء لان الخافت والجهر من سجدة واحدة
ليس كذلك **سنة المنفرد** **د** وروي عن محمد انه اذا قرأ الحمد مرتين في الاولين
فعليه سجدة السهو لانه اخر السورة **هـ** ولو قرأ الحمد ثم السورة ثم الحمد لا يجب عليه سجود
السهو وصار كانه قرأ سورة طويلة **و** ولو قرأ الحمد مرتين في الاخيرين لا يجب عليه سجود
السهو واذا شهد مرتين فلا سهو عليه ولو قرأ القرآن ركعة او سجدة او
شهدت بحد السهو لانه ليس بموضع القراءة **ز** ولو شهد ركعة او سجدة
او في حال قيامه لا سهو عليه لان هذا شأن الركوع والسجود موضع الشان من سج
اخر وروي هشام رحمه له فمن نجا حاله فشهد في حال القيام فلا سهو عليه **و** اذا
قرأ الحمد في حال التمدد فعليه السهو قال **الفقيه ابو الليث** رحمه له وهكذا
اجواب اذا صلى قايما لان القعود ليس بموضع القراءة فاذا وجب السهو والقيام
موضع للشان فاذا شهد قايما فالشهادة بمنزلة الشان فلا يجب عليه السهو

الدوام السواد الزرقانية في بعضها مثل الدرع الكبير **المثقال** البير اذا وقعت
فيها الجحاسة فغار ما هاهم عاد وال نصيلين حتى ضارت طامرة وصارت تنزل النخ
وقال محمد بن سلمة هو خشن قول نصيرا وسع للناس وقول محمد او ثوب ولا حوط وروى
عن هشام انه قال هو خشن ذكر هاهم اليهودي ولوانه باشر امرأة فانتشر وليس بها
ثوب قال ابو حنيفة وابو يوسف ينقص الطهارة استحسانا سواء خرج منه شيئا
اولم يخرج وقال محمد لا ينقص الطهارة قياسا ما لم يخرج منه شيء ولم يشترط في طاهر
الرواية من الفرج وروي الحسن بن زياد عن اب حنيفة رحمه الله عليه اذا باشر وانتش
ومس الفرج نقص الوضوء وهكذا ذكر الكرخي في هذا الموضع

باب وصف الصلوة السنية واما كيفية

فرائها فقد اطلق الاطحاوي عن اصحابنا جميعا انه يعيد هالك كل ركعة وغزاة
حينئذ انه يقرأها في ابتداء الصلوة مرة واحدة ولا يعيد هاء وان اعادها في كل ركعة
فحسن وروي عن اب يوسف انه يقرأها في الاول وفي الثانية لان شفع كل صلاة
والطاهر عنه ما ذكره الطحاوي ان يعيد هالك كل ركعة وكذا روي عن محمد
وفي الرواية الاخرى عن اب حنيفة ومحمد انها ان يعيد لكل سورة في الصلوات
التي خافت فيها بالقرآن فاما في صلوات الجهر فانه لا يعيد هاء ويوقع يديه عند
التكبير ولم يذكر في طاهر الرواية كيفية الرفع وذكر الطحاوي انه يرفع يديه
ناشرا اصابعه مستقبلا بها القبلة والشرع ضد الضم اي لا يرفعها مضمومة
بجوعتين ولم يذكر انه يرفع بين اصابعه او لا يرفع والا ففضل ان يكون بين ذلك يرفع
كل التفرع ولا يضم كل الهم لا يرفع يديه جذا اذ يرفع يديه يكون اهلها ما بارا
اذ يرفع واصابعه بارا يرفع يديه وعند الشامي هذا منكبه وعند مالك جذا راسه
والمسوا ان المراء ترفع هذا منكبهان ثم الفاظ التكبير ثم الله اكبر الله الاكبر

الله الكبير فأي لفظ لا تنه في الالفاظ الثلاثة يصير اختلاف في الصلاة عندنا ولو قال
الله ولم يرد عليه قال بعضهم يصير شعارا فيها وقال بعضهم لا يصير شعارا وهذا اظهر
ولو قال اللهم اغفر لي او قال استغفر الله لا يصير شعارا في قولهم جميعا ولو كبر بالفارسية
او قرأ القرآن بالفارسية او حطب يوم الجمعة بالفارسية او شهد بالفارسية قال
ابو حنيفة يجوز سوار كان بحسن العربية او لا بحسن وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا اذا
كان لا بحسن العربية ولو قال مقام الله اكبر الله اجل او الله اعظم او اتي بالنسج
والتمجيد يصير شعارا في قول ابن حنيفة ومحمد وقول ابو يوسف لا يصير شعارا
الا اذا كان لا بحسن التكبير ولو اذن بالفارسية لا يجوز بالمشاق لان الاذان
الاعظم وبالفارسية لا يقع الاعظم الا اذا اعتادوا الاذان بالفارسية يجوز
ولو امن بالفارسية او سمى عند الدعاء بالفارسية او كبر عند الحرام بالفارسية او
بأي لسان كان سواء كان بحسن العربية او لا بحسن جاز ذلك في قولهم جميعا
والتكبير او ما يقوم مقام التكبير فريضه ورفع اليدين سنة فلو انه رفع اليدين
ولم يكبر ويؤي ذلك بقله لا يجوز صفة ولو اذ بالتكبير لم يرفع يديه جازت
صفة ويكون مسكيا فاذا فرغ من التكبير يضع يمينه على شماله ولم يذكر في ظاهر الروا
ية موضع الوضع وقال بعضهم يضع كفه اليمنى على كفه اليسرى وقال بعضهم يضع
على ذراعه اليسرى والاصح انه يضع على المفصل وذكر الاختلاف بين ابو يوسف
ومحمد قال ابو يوسف يتقبض بين اليمنى وسعة اليسرى وقال محمد يضع كذلك قال
الفتية ابو جعفر الهندي في قول ابو يوسف احب الى لان في القبض وضع وزيادة
ذكر الاختلاف في غير رواية الاصول فتقع تحت السرة عندنا وعند الشافعي يضع
على عنقه والمراد تضع يدها على صدرها بالجماع لان ذلك استر لها واما اذا كان يتعدى
قائه لباية اليهود والتسمية لانه لا يقرأ عليه وهذا عندنا اختلاف العلماء في النجاسة

فإن كان لا بحسن التكبير لا يصير شعارا

بحوز الاستحجار على تعلم النجوم واللغة والهيما والخط لا ينافيها معلومة فصار
كالاستحجار على سائر المباحات خلاف الاذان والجموع وتعليم القرآن لانها قرينة
وطاعة فلا يجوز **باب** **الركن**
ومن اعني عليه حسن صلوات فادونها قضاها اذا صح وان فاتة بالاعمال الكثر من ذلك لم
ينقص وصورة المسألة لما روي عن علي رضي الله عنه انه اعني عليه يوما وليلة فقصنا
وعمر ابن ياسر اعني عليه اربع صلوات فتضاها من وعن ابن عمر انه اعني عليه الكثر من
يوم وليلة لم ينقص ولو ان المريض صلى مضطجعا فنام فيها ذكر الاختلاف في بين المشايخ
قال بعضهم لا ينقص الوضوء لا منه نزله القايم والقاعد وقال بعضهم ينقص
مسألة الصلاة في المار والطين قال محمد رحمه الله عليه في القوم يصيبهم المطر فيكثر الطين
قال ان لم تستطعوا ان يتزلوا او موا على حوائهم وان استطاعوا النزول
او موا قيا ماع الارض وذلك لانهم اذا لم يقدروا على النزول سقط عنهم كل
سقط عن الخائف واذا جاز لهم ان يصلوا ركبا نانا كان فرضهم الايمان
الراكب لا يقدر على الركوع والسجود وان قدروا على النزول لم يركب لانهم يصلون
مع الاستقرار فلم يجز لهم الصلاة ركبا نانا من غير استقرار واما قوله يصلون
فيما فانما هو محمول على انهم لا يقدررون على القعود والسجود اجماع الطين فحج
بهم الحرام ان قوم مرضى في بيت بالليل فاتهم احدهم وصل بعضهم الى القبلة
وبعضهم بغير القبلة وهم يطؤون انهم اصابوا القبلة فصبحتهم جائرة وهذا
اذ لم يعلم الموتى انه قد خالف امامه فيها وقع عليه تحريمه ولم يكن امامه وهو كالحج
في ذلك **باب** **السجود** **الثلاثة** ثم وجوب

لا يجوز الاستحجار على الله

السجدة باحد امرين اما بالثلاثة او بالسبعين والسجود واجب في هذه المواضع
وقال الشافعي يسجد للثلاثة ومسنون لنا قوله تعالى فيهم لا يؤمنون واذا قرئ

انه قال صلح المقيم يوما وليلة **والمسافر** ليلة في السفر واليوم ولياليها في السفر **السفر** هو
 البريد وارتباطه سيرة العجالة واوسطه سيرة القافلة وخير الامور اوسطها **والمسافر**
 بعض ما يخاف قد رواه بالفراسخ فقالوا اذا كان مقصده خمسة عشر فرسخا
 فرحافاته يكون مسافرا وجعلوا الكل يوم خمسة فراسخ **وروي** عن ابي سفيان
 انه قال مدة السفر يومان واكثر من يوم **الثالث** في صلاة التخف واما الا
 عراب والاكراذ والركدان الذين يسكنون في بيوت الشعر والصوف فيقيمون
 لان موضع مقامهم المفاراة عادة فاما اذا ارتحلوا في موضع اقامتهم في الصيف
 وقصدوا موضع اخر لاقامة في الشتاء وبين موضعين هذه السفر
 فانهم يصيرون سافرين في الطريق عند احنيفة **واذا دخل** المسافر
 في صلاة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلاة وصورة المسك ودخول المياف
 في صلاة المقيم يلزمه الكمال ان يدخل في اولها او اخرها قبل السلام لانه الزم
 على نفسه تحريم الامام في الحالين جميعا **مع** بقاء الوقت اتم الصلاة والناس
 يسمون بالايام **وقال** مالك ان ادرك معه اتمها وان دخل معه فاقية
 لم يحرم صلوة خلفه وصورته مسافر يقضي صلوة العصر المقيم يقضي صلاة
 العصر لان قعدة المقيم سنة وقعدة المسافر فريضة **ولا يجوز** اقتداء المفسر
 بالمتنفل **باب** **الجمعة** اما المص
 الجامع فقد تكلموا فيه روي عن ابي يوسف انه قال اذا كان فيه سلطان
 او قاضي واقامة الكدود فذاك مصر جامع وقال بعضهم مصر الجامع ان يكون
 كل محترف يعيش فيه يحرفه من سنة الى سنة من غير استغاله بحرفة اخرى
 فذاك مصر جامع **وروي** عبد الله التلمجي انه قال احسن ما قيل في هذا انهم كانوا
 يحالوا لاجتماع الكهنة اجمع لم يتبع لم يندم مصر جامع وهذا اقرب من ذهب

ابو حنيفة وروي عن سفيان ومنهم من قال ان يكون فيه عشرة الاف مقابلة ومنهم
 من قال ان يوجد فيه كل شيء يحتاج اليه الناس في العادة اما الذي لا يفترض
 عليهم الجمعة وهو المريض الذي يخاف على نفسه زيادة علة اذا سعى اليها والذي
 به زمانة والمقعّد والمفلوج والنح القار الذي لا يقدر على المشي والاعمى
 وان وجد قايذا والصبي والمجنون والكافر والمساكين ان كان
 في المصر والنساء والعبيد الا اذا اذن لهم مواليهم الجمعة شرط ان يكون
 ستة خمسة منها معروفة والسادسة ذكرها محمد بن نوادر الصلوة فليكن
 منها لا خلا في فيها وهي الجمعة والخطبة والوقت **والاثنان** منها في خلاف
 ومعنى الوالي والامير عندنا شرط وعند السافعي **والسادسة** الاداء على
 سبيل الاشتباه حتى ان امير الواعظ باب الحظن وصل فيه باهله وكن
 صلاة الجمعة لا يجوز بد الباب بالتفريق على الجماعة **وامام** امر عبد او
 مسافرا ان يخطب ويصلي الجمعة احراما له قوله عليه السلام اسعوا واطيعوا
 ولو امر عليكم عيد حبشي اجدع **باب** **العيد**
 الرجل اذا اصبح يوم العيد يستحب له ست اشياء ان يغتسل ويستألف ويؤتي
 شيئا ويلبس احسن ثيابه جديدا كان او غسيلة وان لبس الطيب كي
 لا يوردى جلسه براكه جديدة وان خرج صدقة الفطر ان كان غنيا
 اختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم في كثيرات امام
 التشريق عقيب الصلاة في البداية واختم جميعا **وانفق** المشايخ منهم
 في البداية يبدأ بعد صلاة الفجر من يوم عرفة وهم عمر وعثمان وعمر وعبد الله
 بن مسعود رضي الله عنهم وبما اخذوا من غير انهم اختلفوا في اختم في قول
 عبد الله بن مسعود الي صلوة العصر من اول يوم النحر وهي ثمان صلوات

وهو اخذ ابو حنيفة في قوله على يكبر اي صلاة العصر من ايام التشرية
وهي ثلث وعشرون صلاة وفيه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليها ولا رواه
عنه في الختم وعن عمر واثبات في رواية كمال علي في رواية كمال في صلاة
الظهر من ايام التشرية وفي حديث علي رضي الله عنه في صلاة
تشرية ولا صلاة الا في مصر حاكم والمراد بالتشرية التكبير وصورة
ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
والله اكبر **باب صلاة الكسوف**

فاذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين هيئة النافلة في كل ركعة ركوع
واحد وقال الشافعي في كل ركعة ركوعان لنا حديث نعيم ابن بشير قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انكسفت الشمس والقمر صلى صلاة
طه في حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة ركوعا
وروي انه صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم ركعة ركعة ركعة
ركن فلا تتغير عدد في الكسوف كالسجود فان قيل في حديث ابن
عباس وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة ركوعين قيل له قد روي
في حديث عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم في كل ركعة ركعتين
بعض الاخبار واخبارنا رويت من غير معارضة وكان الرجوع اليها
اولي وكل شيء يحمل المخالف ما زاد على ركوعين فعليه حمل الركوعين

باب الاستسقاء ولا يقرأ القوم
ارتيتم لان ذلك في هيئة الخطبة والناس لا يشاركون الامام في الخطبة
فكذلك في هيئتها واما صفة الخويل فان كان الرد امر بها جعل اسفل
اعلاه وان كان مدورا جعل الجانب الايمن على اليسار لان النبي صلى الله عليه وسلم يقول

كذلك من فتح اخر وذكر الكرخ في تحفته انه يعتد على سيفه فاذا مضى صدر
من خطبته قلب رداءه وقلبه اياه ان يحول اسفله واعلاه اسفله وان يحول
كان اعلاه واسفله واحدا كالطبلسان او ان يصبه ثقب عليه قلبها يحول
يمينه على شماله وشماله على يمينه والناس مقبلون عليه لا يقلبون ارجلهم
وذكر الطحاوي في قوله ان يوسف مثل قول محمد وذكر في موضع اخر قوله مع ابي حنيفة
انه لا يصلي **باب قيام شهر رمضان**

والاصل في ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج ليلة في رمضان فصلى بهم عشرين
ركعة فاما كانت الليلة الثانية اجتمع الناس فخرج النبي صلى الله عليه وسلم
فاما كانت الليلة الثالثة كثر الناس فلم يخرج وقال عليه السلام عرفت اجتماع
وخشيت ان يفرض عليكم فكان الناس يصلون فواذي الى ايام عمر رضي
الله عنه ثم قال عمر اني ان اجتمع الناس على امام واحد فجمعهم على اي
كعب فكان يصلي بهم خمس بركات فاحسب من كل ثوب يحترق ثوب

باب الجنازة على مساحده
بوضع السجود ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة معناه احترامه من سجدة
اتخذ للجنازة ولا اصل انه اذا وجد الشخص اكثر او نصفه من الارض فانه
يعسل ويكفن ويصلى واما اذا وجد النصف بغير الارض فاقطع
او طرفا من اطرافه فانه لا يغسل ولا يصلي عليه بل يلف في خرقة ويدفن
لانه يودي الى تكرار الصلاة على الميت لانه اذا صلى عليه فلا يؤمن ان يوحى
الباع فيصل عليه وقد قامت عندنا ان تكرار الصلاة على الميت مكروه او يوحى
الموضع الى الصلاة على الحي لجوار ان يزل الطرف منه وصاحبه حي ولان
الصلاة انما شرعت على الميت والميت اسم لكل اولئك والمكروه والمحرمة

في ذلك منزلة الكحل ويصنع به ما يصنع بالحلال على ما وصفنا لا بالموت
نقطع احرامه كيف التكفين ان يسطر الكفاة وهو ان يرتس
الراس الى القدين ولا يزار من الراس الى القدين والقيصر من المنكبين
الى القدين وخرقة تربط بها الشدين فوق الاكفان من الجانبين جميعا
عند الصدر فوق الدين والرجل حتى لا ينتشر من الكفن وكما لا يباح للرجل
لبسه في حاله الحياة لا يباح له تكفينه بعد الوفاة كالبرسيم والحجر
وكذلك حكم الجوراء عن اذن زوجها لغيره في حاله الحياة فلا بأس
بتكفينه به بعد الماهون والتكفين بالبيض افضل لما روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال ان الله تعالى خلق الجنه بيضا وان احب الثياب الى الله تعالى
البيضا فليلبسها لحياتها وكفنوا فيها موتا ثم عسيه او جديلا لما روى
اذ بكى الصديق رضي الله عنه انه قال اغسلوا نومي هذين وكفنوني فيها
فان احب احوح الي اجد من الميت وانما هو للبيد ومن لم يكن له مال
فان كفنه على من يحب نفقته عليه في حال حياته ولو لم يكن له من نفقته
عليه او كان الله معه فان كفنه في بيت المال واما الزوج اذا مات ولا
شي عليه لا يجب كفنه على المرأة بالاجماع والمرأة اذا ماتت ولا شيء لها في قول
الابن سنان يجب الكفن على الزوج كما يجب لسوتها عليه في حال الحيوة وفي
قول محمد لا يجب ان الروحية قد انقطعت اذا مات الرجل في سفره ان كان
معه رجل فانه يغسله الرجل وان لم يكن معه رجل وكانت معه نساة ان كانت
فيهن امرأة غسلة وكفنه وصلين عليه ويقوم امامتهن في الوسط ويؤتى
وان لم يكن معه امرأة ولكن معهن رجل كما في علمته الغسل ويخلين
بينها حتى يغسله ويكفنه ثم يصلي عليه النساء ويدفنه وان لم يكن معه

في ذلك منزلة الكحل ويصنع به ما يصنع بالحلال على ما وصفنا لا بالموت

رجل لا يغسل ولا كفنه فان كانت معهن نساة لم يبلغ احد الشهوة واطاق الغسل علمتها
الغسل ويخلين منها وبينه حتى يغسله وتكفنه وان لم يكن معها من يغسله
ولكن يتمنه فان كانت الميمنة من لا يخل له نكاحها بضمته بغير خرقه وان كانت
من يخل نكاحها بضمته خرقه بغيرها على كفنها ولو ماتت امرأة في سفر غسلاها النساء
وليس لزوجها ان يغسلها وان لم يكن هناك نساة مسلمات غير امرأة كافر يخلها
الغسل ويخلون بينها حتى يغسلها وتكفنها ثم يصلي عليها الرجال ويدفونها وان لم
يكن معها من النساء لا مسلمة ولا كافرة فان كان ثم صبي لم يبلغ حد
الشهوة واطاق الغسل يعلونه الغسل فيغسلها ويكفنها وان لم يكن معهم
ذلك فانها لا يغسل ولا كفنه يتم فان كانت الميمنة محرما لها يتمها بغير خرقه
وان لم يكن محرما فخرقته ولا بأس بان ينظر الي وجهها اذا لم يكن محرما ويعرض
وجهه عن ذراعها كما في حاله الحياة فللمرأة ان تغسل زوجها اذا لم يكن منه في حال
حياته ولا حدث بعد وفاته ما يوجب البيوتة ولو طلقها طلاقا رجعا ثم مات
وهي في العدة كان لها ان تغسله لان الطلاق الرجعي لا يزيل الرجعية الا
تدعى انها يتوارثان ما ماتت في العدة وانه يجب عليها عدة الوفاة وتبطل عدة
الطلاق ولو طلقها تطليقة بائنة او تطليقتين بائنتين او ثلثايات منه
وهي في العدة فانها لا تغسله وان مات طر الى حبه ثم ارتدت المرأة او قبلت
بن زوجها او اباه حرمت عليه ولا تخل لها الغسل عند علمنا الثلثة وقال زفر لها ان
تغسله واما حكم غسلة الحنثي لموات فليس للرجل ان يغسله لجواز ان يكون انثى
وليس للمرأة ان تغسله لجواز ان يكون ذكر ولكن يؤتم والذي يؤتمه سواء كان
رجلا او امرأة ان كان ذارحم محرما منه يؤتمه من غير خرقه وان كان احبها يؤتمه
اخرقه ويكف به من غير خرقه

الشهيد

لا يكونون شهداء ويضلون ولو كان العدو هم الذين فعلوا ذلك حتى سقط
عليهم ما فعل العدو فما نفاقا فانه يكونون شهداء لانهم قتلوا بفعل منسوب اليهم
ولو وجد في المعركة ميت ليس به اثر القتل من جراحة او خنق او خروج الدم فانه
لا يكون شهيدا وان وجد به جراحة او اثر ضرب او خنق فانه يكون شهيدا او
يجعل قتل العدو وان كان قد خرج من موضع بدنه دم فانه يطران يخرج من
عينه او اذنه يجعل قتيلا ويكون شهيدا لانه لا يخرج من مظهر الموضع في الواقعة
من غير ضرب الا عن افة تجل بعد ولو خرج من ذكر او من دون او اشفه فانه لا
يكون شهيدا لانه يخرج من هذه المواضع في العادة بغير ضرب وان خرج وفيه
ان علم انه ارتقى من الجوف وهو دم صانع فانه يكون شهيدا والا فهو ميت ولا
يكون شهيدا ان قال وتغسل المرأة زوجها اذا مات ولا يغسل الرجل زوجته اذا مات
تتو لم يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في قتل احد زناهم بغير
ود ما بهم فما من خرج خرج في سبيل الله تعالى الا ويبعث يوم القيامة واذا جاء
يشجب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك والله اعلم بالصواب

كتاب الزكاة

اللغة عبارة عن النار يقال في الزرع اذا نال في الشريعة عن حق لا حل المال
يعتبر في وجوب الحول والنضاب والاصل في ذلك قوله تعالى اقتموا الصلوة واتقوا
الزكاة اذا ملك نضابا كاملا ملكا تاما وصورة المسكة رجل غصص من رجل
الف دينار مضى عليها سنين فلا زكاة عليها لما مضى عندنا لانه ملك ناقص قال الشيخ
زفر في الزكاة وبه قال الشافعي وصورة اخر رجل له على رجل الف دينار
بحمد فحين ولم يكن له بينة ثم اقام فيها بينة لم يزكها لما مضى عندنا لانه
ملك ناقص وقال زفر والشافعي يجب فيها الزكاة لما مضى وصورة اخر

رجل له عبد للنجارة تساوي الف دينار هرب منه قدر ثلث سنين ثم عاد الى
صاحبه فلا زكاة عليها لما مضى لانه ملك ناقص وقال زفر والشافعي يجب فيها
الزكاة لما مضى وصورة اخر رجل تزوج امرأة على خمسة ابل يعينها فلم يقبضها
حتى حال عليها الحول ولا زكاة عليها لما مضى عندنا لانه ملك ناقص وقال ابو
محمد وزفر والشافعي يجب عليها الزكاة لما مضى وصورة اخر رجل ارث رجل
متاع تساوي الف دينار ولم يقبضها سنين فلا زكاة عليه لما مضى عندنا لانه
ملك ناقص وقال ابو يوسف وزفر والشافعي يجب عليها الزكاة لما مضى
وصورة اخر رجل كانت عبده على الف دينار مضى عليها سنين فلم يقبضها
فلا زكاة عليها لما مضى عندنا لانه ملك ناقص وقال زفر والشافعي يجب عليها الزكاة
لما مضى وصورة اخر رجل قتل رجلا خطأ ففعل العاقلة الدية الف دينار مضى
سنين فلم يقبضها فلا زكاة عليها عندنا لما مضى لانه ملك ناقص وقال زفر
والشافعي يجب عليها الزكاة لما مضى وصورة اخر رجل ورث بالميراث
من الورثة مضى عليها سنين فلم يقبضها فلا زكاة عليها لما مضى عندنا لانه ملك
ناقص وقال ابو يوسف وزفر والشافعي يجب الزكاة عليها لما مضى
وصورة اخر رجل ارصى لرجل الف دينار مضى عليها سنين فلم يقبضها فلا زكاة
عليها عندنا لما مضى لانه ملك ناقص وقال زفر والشافعي يجب الزكاة
عليها لما مضى وصورة اخر رجل تزوج امرأة على الف دينار مضى عليها سنين
ولم يقبضها فلا زكاة عليها لانه ملك ناقص عندنا وقال زفر والشافعي يجب عليها
الزكاة لما مضى وصورة اخر رجل قتل رجلا عدا عليه القصاص
ثم صاحبه على الف دينار مضى عليها سنين فلم يقبضها فلا زكاة عليها عندنا
لانه ملك ناقص وقال ابو يوسف وزفر والشافعي يجب عليها الزكاة لما مضى وصورة اخر رجل خلع امرأته

على الف دينار مضي عليها سنين فلم يقضها ولا ركون عليها عندئذ لما مضى لانه
ملك ناقص وقال لا وزفر والشافعي يجب عليها الزكاة لما مضى ولو
كان المال مدفونا في الصحرا او في مكان مكنى مضي عليها سنين فلا زكاة عليه
عندنا لانه ملك ناقص وقال ابو يوسف ومحمد وزفر والشافعي عليها الزكاة
لما مضى وان كان مدفونا في البيت فهو نصاب بالاجماع لانه طلبه بنفسه
وان كان في ارض او كرم اختلفت مشايخنا فيه فمنهم من يفرق بينه وبين ما له
ثم يسي مكانه وتذكر ذلك بعد ما مضى احواله فانه ينظر ان كان دفنه في
حرره الذي لا يكون مضيعا له بالدفن في مثله فانه يجب الزكاة كالبيت والكنوز
والادارة وان دفنه في غير حرره فلا يجب لانه ملك ناقص ولو سقط عنه
الف دينار فلم يدره الا بعد احواله فانه لا يجب لانه ملك ناقص ولو كان
او دعه عند رجل ففسيه ثم تذكر بعد احواله فانه ينظر ان كان المودع ممن
يعرفه ففيه الزكاة عندنا وان كان لا يعرفه فلا ركون فيه والله اعلم بالصواب
اعلم بان شروط وجوب الزكاة ستة اشياء العقل والبلوغ والنصاب
والاستعداد وجريان احواله واجرة في نفسه نفرا يلبسهم العشرة ولا يلزمهم
الزكاة الصبي والمجنون والمكاتب والغارم وارض الوقف ولا يوجب
في الصدقة الا الشيء فضاغلا وهو الذي ارض عليه حوله واحد ولا يوجب الا كذا
واكذلك في الفتم التي اتت عليه ستة اشهر وله اعلم
باب زكاة المال ليس في اقل من خمس
دود صدقة الدود اسم جمل من ثلثه الى عشرة يسمى الدود والقيمة من
عشرة الى اربعين جمل الحجة الذي اكثر من اربعين والعشرة من غير
الماية فتيده مائة جمل والقيمة مائة الى اربعة اشهر والجدع خمس سنين
دور دورا

التي ست سنين والرابع سبع سنين والسادس عشرة سنين والباقي
تسع سنين والباقي اقل والبن اجمع والمخلف عشر سنين وتفسير ابنه خاضر هي
التي ارض عليها حول واحد عند اهل الفقه هو عند اهل اللغة التي ارض عليها حول
وابنه لبون التي اتت عليها ستان عند اهل الفقه وعند اهل اللغة التي
اتت عليها ثلث سنين والحقه التي اتت عليها ثلث سنين عند اهل الفقه
وعند اهل اللغة التي ارض عليها اربع سنين هو الكدعة التي اتت عليها اربع
سنين عند اهل اللغة وعند اهل اللغة التي اتت عليها خمس سنين
باب صدقة البقر والتميع هو الذي
لست له سنة وطعن في الثانية هو المست هي التي تمت لها سنة وطعن في
الثالثة روى الاربع عشرة سنة روى الخمس من سنة وان سبقت سدس
تبيع روى الستة خمس تبيع روى السبع من تبيع مسنة ونصف عشر مسنة
روى الباقية خمس سنة روى التسع خمس سنة وروى عشرة سنة روى العشرة روى
مسنة واثني عشر ثلث تبيع روى احد خمسين ربيع سنة وربع عشر سنة
روى اثنان وخمسان ربيع مسنة ونصف عشر مسنة وروى ثلثة وخمسين ربيع سنة
وثلثة ارباع عشر مسنة روى اربع وخمسين ربيع مسنة وعشر مسنة روى خمس
وخمسين مسنة ونصف تبيع او ثلثة امان مسنة واثني عشر مسنة ونصف
تبيع وروى عشر مسنة او ثلثة امان مسنة وروى سبع وخمسين مسنة ونصف
تبيع ونصف عشر مسنة روى امان وخمسين مسنة ونصف تبيع وثلثة ارباع عشر
مسنة روى تسع وخمسين مسنة ونصف تبيع وعشر مسنة روى العشرة
تبيعان او تبيعتان **باب زكاة الخيل**
وان كان امانا وحدها ففيه روايتان هو المذكور في الباب الا ان يكون

معها كبار وقال ابو يوسف فيها واحد منها ومنورة المسكة اذا كان له ثياب
من الثوب فلما مضت عليها عشر اشهر ولدت اولاداً ثم هلك الامهات و
الحول على الاولاد وتفسير قول ابو يوسف اذا بلغت خمساً وعشرين فيها واحد من
فيها حتى تبلغ عدد الوكان في الكبار ثمانين فيها ومائتين وسبعون
فيها ثمانون وان كان اقل من خمس في ثمانين فيها ثمانون ورواية
لا شيء فيها حتى تبلغ خمساً وعشرين وفي رواية في الخمس خمس في العشر خمس
فصل في كذا وفي رواية ينظر في قيمة شاة وسط وفي عشر فصل ايها كان اقل
وجب في العشر الى قيمة سائتين وسطين واي قيمة خمس فصل هكذا هذا
من الفصل واما من الحولان الواجب في الكبار موجودا فيها في قولهم مثل ذلك
اذا كان له كبرتان ومائة وتسعة عشر حمة فان الزكوة تجب فيها لان عدد
الواجب موجودا فيها من الكبار ولو لم يكن فيها الا كبير واحد اخذت
عند ابي حنيفة ومحمد وروى غيرها وقال ابو يوسف يوجب في الكبير ويوجب
معها قبل على اصله ان الزكوة تتعلق بالصفة ولو كانت له مائة وعشرون
من الحولان وواحدة سنة تجب الزكوة فيها ويوجب تلك الشاة الواحدة ولا
يوجب غيرها في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يوجب تلك الشاة المنة
وجاء وكذلك هذا الاختلاف ولو كان تسع ومائون حمة وواحدة شاة وسط
تجب الزكوة فيها ويوجب تلك الشاة ولو هلك بعد حولان الحول سقطت
الزكاة على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك اذا كانت له خمسة وسبعون
من الفصلان وواحدة سنة يوجب ذلك المسنة لا غير في قولنا وفي قولنا
يوجب تلك المسنة وفصل في ذلك اذا كانت له تسعة وخمسون من الحول
وواحدة سنة يوجب تلك المسنة في قولنا وفي قولنا يوجب ذلك

المسنة وعمل واحد من باع ما شبه قبل تمام الحول بما شبه سواء استقبلها
حول هذا الحول او اما ان يبيعها بحسبها كبيع الدبل بالذبل والبقر بالبقر او يخف
حسبها كبيع الدبل بالبقر والبقر بالغنم وما أشبه ذلك ولا يخول او اما ان يبيعها
قبل حولان الحول اما اذا باعها بخلاف حسبها قبل الحول بطل حكم الحول
شأن الحول الباطل وكذلك اذا باعها بدرهم او دينار او بعرض ونوي بها الشاة
رأه بطل حول الاول واستأنف الحول على الشاة ولو فعل ذلك فزاد من وجوب الزكاة
عليه بكذا في قول محمد في قول ابو يوسف لا يكره لمن يدين جميع المال حتى لا يملك عليه
الحج فانه لا يكره بالاتفاق وهذا كاختلافهم في الاحتفال لا بطل الشفعة
قبل وجوبها قال محمد يكره وقال ابو يوسف لا يكره والاحتفال بعد الوجوب
الشفعة يكره بالاتفاق واما بحسبها فكذلك بطل حول الاول واستأنف
حول على الباطل عند علمنا بالشك وعند زفر لا بطل الحول ولو باعها بحسبها او خلا
فحسبها بعد حولان الحول يكون زكاتها ديناً عليه ولا يتحول زكاتها الى دينها
حتى انه لا يسقط بهلاك البدل وقال زفر اذا باعها بحسبها يتحول زكاتها الى
دينها حتى يتقايما به وتنفوت بفواته واما في اموال التجاره اذا استبدلها قبل
حولان الحول بالالتجاره فان الحول لا يبطل سواء استبدلها بحسبها او بخلافها
لان الحول في اموال التجاره كان مستقلاً على القيمة والقيمة باقية بخلاف
السواهم فان الحول انفق على العين والعين قد هلكت ولو الزكوة عند ابي حنيفة
وابو يوسف تجب في النصاب دون العفو قال محمد فيجب فيها وصورة المسئلة
فيها اذا كان له سبع من الدبل وحال عليه الحول ثم مات منها اثنان لا يسقط من الشاة
عند ابي حنيفة وروى ابو يوسف وقال محمد في سقط حصتها ولو مات ثلثه منها سقط
عند محمد وزفر حصته ثلثه وعند ابي حنيفة وابي يوسف سقط حصته الواحدة

ولو كان اكثر من نصابين بان اعتبارا بالنصاب الاول اني عشر فوات منها
ثلثة بحب فيها شاه عند ارحسنة وعند ارحسنة شاه واربعه اخامس شاه وعند
محمد وزفر يسقط ربع شائين وان كان له عشرة فوات منها اثنان بحب شاه عند
ارحسنة وعند ارحسنة يوسف ومحمد وزفر شاه وثلثة اخامس شاه ولو كان له
اربعون من الابل وحال عليها الحول بم مات منها عشرة وبنى عند ارحسنة
اربع شاه وعند ارحسنة يوسف يجعل بنت لبون عايسة وثلثين جزوا ويسقط
منها ستة عشر جزوا يعطى للفقير عشرين جزوا وعند محمد وزفر بحب نصف
بنت لبون اعتبارا بالاربعين يعني النصاب واليعقوب جعل له خمس واربعون
من الابل فوات منها خمسة عشر بعد الحول بحب عند ارحسنة بنت كاض وشاة
وعند ارحسنة يوسف يجعل بنت لبون عايسة وثلثين جزوا ويسقط منها ستة
اجرا ويعطى ثلثين جزوا للفقير وعند محمد وزفر يجعل بنت لبون عايسة واربعين
بعين جزوا ويسقط منها خمسة عشر جزوا والباقي يعطى للفقير رجل له تسعون
من الابل فوات منها بعد الحول ستين بحب عند ارحسنة بنت كاض وشاة
وعند ارحسنة يوسف يجعل بنت لبون ست وسبعين جزوا ويسقط منها ستة واربعين
جزوا ويعطى للفقير ثلثين جزوا وعند محمد وزفر يجعل بنت لبون عايسة
يسقط ثلثاه وهوسين ويعطى للفقير ثلثة وهو ثلثان رجل له تسعون
من الابل فوات منها بعد الحول خمس واربعين بحب عند ارحسنة بنت كاض
وشاة وعند ارحسنة يوسف يجعل بنت لبون عايسة وستين جزوا ويسقط منها
احد وثلثين جزوا ويعطى للفقير ثلثين جزوا وعند محمد وزفر يجعل بنت لبون
عشر وسبعين جزوا ويسقط منها خمس واربعين جزوا ويعطى للفقير ثلثين جزوا
والسكة اليعقوب كمالا رجل له ستين شاه وهلك اربعين بعد الحول بحب

عند ارحسنة واربعة عشر شاه وعند محمد وزفر بحب ثلثة شاه اذا
حال الحول على ماين من الغنم فلم يترك حتى هلك اربعون وحيث عليه شاه
عند ارحسنة واربعة عشر شاه لان الزكاة تعلقت بالنصاب وعند محمد وزفر
يسقط خمسة لان الزكاة كانت متعلقة بالنصاب واليعقوب هو على هذا
اذا كانت له مائة وعشرون من الغنم وحال عليها الحول فهلك الكل
الا اربعون وحيث عليه شاه عند ارحسنة واربعة عشر شاه وعند محمد وزفر بحب ثلثة شاه
على ماين ولو كانت له مائة وخمسون من الغنم وحال عليها الحول فهلك
مائة وثلثين بحب عليه عند ارحسنة نصف شاه وعند ارحسنة يوسف يجعل بنت
ثلاثين مائة واحد وعشرون جزوا ويسقط منها مائة واحد جزوا ويعطى
للفقير عشرين جزوا وعند محمد وزفر يجعل بنت لبون مائة وخمسين
جزوا ويسقط منها مائة وثلثين جزوا ويعطى للفقير عشرين جزوا
ولو كان ماين وخمسين شاه وحال عليها الحول فوات منها بعد الحول
ماين وثلثين بحب عليه نصف شاه عند ارحسنة وعند ارحسنة يوسف يجعل بنت
ثلثة شاه ماين واحد جزوا ويسقط منها مائة واحد وثلثين جزوا
يعطى للفقير عشرين جزوا وعند محمد وزفر يجعل بنت لبون ثلثة شاه
ماين وخمسين جزوا ويسقط منها ماين وثلثين جزوا ويعطى للفقير عشرين جزوا
وعلى هذا فخر مساهل **لو** كان عند الف درهم فعمل الزكاة فهلك الكل
الا درهما واحد اتم الثلث في اخر الحول امام الالف اجزائه الزكاة لان النقص
لا يطل حكم الحول ولو كان له مائة درهم وعشرة فحال عليها ثلثة احوال
ثم هلك منها عشرة فعليه زكاة واجلة عند مال النبي صلى الله عليه وسلم
ليس في الجبهة ولا في الكسبة ولا في التخت صدقة وروي التخت بالضم فا

الحجبه الجمل والكسبة الجبر والسخت البقر العوامك والنخت بالضم منقار
الغنم قبل العبيد وان قدم الركاة على الجول وهو مالك للنصاب جاز
ومسورة المسكله قال وجاز تقديم الركوة قبل وجبها عندنا وقال مال كالا
بحوز والجار التجمل بشرائط ثلثة احدها ان يكون الجول منعقدا وقت
التجمل والثاني ان يكون النصاب الذي عمل عنه كاملا في آخر الجول والثالث
ان لا يكون اصله قايما من ذلك وبيانه اذا كانت له من الذهب والفضة
واموال التجارة اقل من مائة درهم او كان له اربع من اقل السبابة
فهذا ما لم منعقد عليه الجول بعد فادخل الزكوة في كمل النصاب بعد التجمل
فيما عمل لا يكون ركاة وانما يكون تطوعا هو لو كانت له مائتا درهم
او عروضا للتجارة قيمتها مائة درهم فتصرف ما تحسنه من الفقراء الزكوة
وانقص النصاب مقدار ما عمل او يستفد شيئا حتى حال عليها الجول
والنصاب ناقص فيكون ما عمل تطوعا لانه حال الجول ولم يكن النصاب كاملا
عنده ولو استفاض حتى كمل النصاب قبل الجول ثم حال عليها الجول
والنصاب كاملا مع التجمل وسقط الركاة ولو استفاد ما يكمل
النصاب بعد الجول ثم حال الجول وجبت الركوة فيها فاعمل عنها يكون تطوعا
لان التجمل حصل للجول الاول ولو كان النصاب كاملا وقت التجمل
ثم ملك جميع من حيث لم يتق معه من جنس ذلك المال قليلا ولا كثيرا لم يلزم الجول
وصار ما عمل تطوعا وان بقي ما انعقد عليه الجول الاول شيئا ثم استفاد
قبل تمام الجول فتم الجول والنصاب كاملا مع التجمل ولو كان عنده
نصاب عنده نصاب كامل فعمل الزكوة الاكثر من النصاب الذي عنده بحوز
بحوان يكون عنده مائتا درهم فيعمل الزكوة الالف خمسة وعشرون درهما ثم

استفاد ما لا اوزع حتى صار له الف درهم فتم الجول وعند الفقهاء مع التجمل
عن الالف كلها قول علي بن ابي النضر وقال رخصت عنه زكاة المائتين لا بحوز
عنه تجمل الزكاة واما تجمل العشرة فيظن ان كان بحيلة قبل الزكاة لا بحوز
لان العشرة في الخارج الا ترى انه لو لم يزرعها وطلها لم يجب العشرة ولو عمل بعد
الزراعة وبعد النبات بحوز لانه ادى بعد وجود سبب الوجود الا ترى انه لو قبله
هلكى يجب العشرة ولو تركه حتى استحصده تجمل العشرة من الساق الا ان يجب
العشرة حبوبه دون البين والساق ولو عمل بعد الزكاة قبل النبات اشبهت
الروايات فيه قال بعضهم بحوز وقال بعضهم لا بحوز وهو الاظهر لان التجمل للحادث
لا للبذر ولم يحدث بعد ولو عمل عشرين الف ان كان بعد طلوع الثمار بحوز وان
كان قبل طلوع الثمار بحوز في ظاهر الرواية وروى عن ابن يوسف انه قال بحوز
وحصل التجمل الا سحار من الزكاة الساق للحبوب واثني حنيفة في حق بينهما او
فالايمان الا سحار من الجول للحبوب لا ترى انه لو قطعها لا يجب العشرة فيها لانها
حطب ولو قطع الساق قبل ان ينعقد يجب العشرة فيه فلو عمل خراج
ارضه او الذي اذاعل جربة راسه جاز لان وجوب الخراج في الارض الا ترى انه
لو عطلها ولم يزرع فيها يجب الخراج والارض موجودة وكذلك الحربة تحت
عن نفسه والنفس موجودة فلو عمل صدقة فطر لم يذكر في ظاهر الرواية
وروى الحسن بن زياد عن ابن حنيفة رحمه الله عليها انه يجوز لسنة او سنتين وقال
خلف بن ابي بجر في رمضان ولا يجوز قبله وروى عن نوح بن مريم انه قال
بحوز بعد مضي النصف من رمضان وقال الكرخي في تحقير بحوز تجمل صدقة
الفطر قبل الفطر يوم او يومين **باب زكاة الفضة**
واذا كان الغالب على الورق الفضة في علم الفضة وان استويا لا يجب

الزكوة بخلاف الصرف فانه يلحق بالدرهم احتياطاً باب الزكاة والورق الفضة سوار
 مكتر او صحيح القطعة الذي سبيله الكثرة يعني الذي اخذ من المعدن التبرع به
 فطبعة سوار من الذهب والفضة الذي اخذ من المعدن للتبرع به المال المستخرج
 من الارض له اسماء ثلثة الكثر والمعدن والركاز اسم للمال دفنه في
 ادم والمعدن اسم للمال خلق الله تعالى في الارض يوم خلقت الارضين والركاز اسم
 لما جتمع فانه يدركه ويراد به الكثر ويذكر ويراد به المعدن معنا اخر المعدن من المعدن
 بالمكان الى اقام به ومنه جنة عدن ايضا لانها دار القامة والذكر عبارة عما
 دفنه به او ادم في الارض فهو مودع فيها وليس من اجزائها والركاز اسم لما اعتبرا
 عن الثبوت يقال ركت الرمح في الارض فارتكز اي اثبت فيها فثبت والمعدن
 والركاز مشتقان في الارض لان المعدن اثبت الله تعالى باصل الخلقه والذكر
 اثبت الله الاميون وروي عن عمار بن شعيب عن ابيه عن حماد بن ابراهيم جاتا
 الى النبي عليه السلام في ايديهما سواران من ذهب فقال لهما اتقوا ديان دكوتيه فقالا
 لا فقال لهما اتقيا ان يسوركما الله تعالى يسوارين من نار جهنم قالتا لا قال
 فاذ يار كاهن ولان من ملك مقدار الفضة من الاثمان ملكا تاما وهو من كل
 الركاه وجب عليه زكاته اصله الاينه والدرهم والدنانير

باب زكاة الخروض بقومها

بما هو انفع للفقراء والمساكين منها وصورة المسئلة ثم عرض التجارة تقوم
 بالدرهم والدنانير قال محمد في كتاب الزكاة ان شاقق قومتها بالدرهم وان شاقق قومتها
 بالدنانير وروي عن ابي حنيفة انه قال في رواية اخرى يقوم بها ما هو احوط للفقراء
 وانفع وروي عن ابي يوسف انه قال يقوم بها باليمن الذي اشتراها به فان كان
 اشتراها بالدرهم يقوم بها به وان كان اشتراها بالدنانير يقوم بها بذلك وان كان اشتراها

بغيرها من الخروض فانه يقوم بها بالنقد الغالب في ذلك الموضع فاما زكاة اليوم
 على كل حال بالدرهم لان النقد عندها هو الدرهم واما زكاة درهم النقود المختلفة
 دراهم ودنانير فلذلك اجاب في الكتاب يقوم بها باياتها شاهد اذا كانت الحليقة
 بحال باياتها قومتها تبلغ نصا باكامه نحو ما اذا ان قومتها بالدرهم تبلغ ما
 درهم وان قومتها بالدنانير تبلغ عشرين مثقالا فاما اذا كانت السلعة
 بحال لو قومت الدنانير بالدرهم لا تبلغ عشرين مثقالا ولو قومتها بالدرهم تبلغ
 ما درهم من الدرهم التي الغالب عليها الفضة ولو قومت بالدنانير لا تبلغ عشرين
 ين فانه يقوم بالدرهم فيجب فيها الزكاة ولا يقوم بالدنانير فيسقط
 الدرهم لا يضمن الا قال درهم بالقيمة وكذا الذهب الى الذهب بالقيمة عندنا
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن الذهب الى الفضة بالقيمة ويضمن بالاجرة او صورة
 الاجرة او يتبعين الخلاف بينهم فيمن له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم
 قال ابو حنيفة رحمه له فيها الزكوة وقال ابو يوسف ومحمد هذا مائة درهم
 ب فلذلك زكوة عليه احمر ان من له ابريق فضة وزنه مائة قوسم وخمسين درهما
 وقيمه مائتان لا زكوة عليه مع كمال القيمة لضعفان الوزن بالانفاق

باب زكاة الخروض وما سقى

بغرب الغرب هو الدلو الكبير يستقى بالبر هو السانية يستقى بالابل والدالية
 الخروف في القولين قول لا حنيفة يجب في القليل والكثير وعندنا يجب
 فيها ثلثة باقية الواسق يصح عندنا حنيفة ومحمد الفين واربعمائة وعند
 ابي يوسف يصح من الف وستمائة الخرق عند محمد يصح من مائة ومائتين من ادخ
 ما يدخل تحت الواسق ادخ الجيوب من الذرة او السعير نفسه يقول محمد في
 خمسة امثال اعلى ما يقدر به نوعه في القطن اعلى نوع هو الحمل لانه يقدر القطن

بالرطل يقال الفلن كذا كذا رطل هو باليمن فيقال كذا كذا مثله ويقال كذا كذا رطل
ويقدر حجمه فيقدر الأول بالرطل والآخر بالكيل وخمسة أمثاله يكون خمسة احوال
في الرغفران يقدر يقدر الأول بالدرهم يقال له كذا كذا درهم زعفران والثاني
بالوقية يقال كذا وقية والثالث بالحل يقال كذا كذا رطل والرابع بالمزنة
في الرغفران اليمن خمسة أمثاله يكون خمسة أمثاله وان كان الخارج ما لا يدخل
في الوسط يختلف ابو يوسف ونحوه فياينهما قال ابو يوسف يعتبر فيه القيمة
فان بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من لاج ما يدخل تحت الوسط من احوال ففيه
العشر والاف لا العسل خاصة فانه روي عنه ايضا انه قال اذا بلغ عشرة ار
طال وهو في ارض العشر ففيه رطل واحد واخذ فيه بالامر وقال الحكم يعتبر
بخمسة امداد مل علام يقدر ذلك التي او تقول يعتبر بخمسة مقادير من اوسق
مقادير في يابه ففيه العشر وفي الرغفران يعتبر بالامثاله فاذا بلغ خمسة امثاله
فيه العشر وفي السكر ايضا خمسة امثاله وفي العسل عنه ثلث روايات في رواية
لا يحسب ما لم يبلغ خمسة افرق كل فرق ستة وثلاثون رطلا فيكون حملته
تسعين مثالا وفي رواية لا يحسب ما لم يبلغ خمس قرية كل قرية خمسون مثالا فيكون
حملته مائتين وخمسين مثالا وفي رواية خمسة امثاله في القطر يعتبر بالاحمال فاذا
بلغ خمسة احوال يحسب والا فكل حمل ثمانية من فيكون حملته الف
وخمسة مائة من فيكون ايضا ثلثة الاف رطل بالعراق **و** وروي موهبة وشرين
الوليد عن ابو يوسف عن ابي حنيفة ان الصاع ثمانية اوطال وزنا فقال ابن
رستم عن محمد بن كبة فان قلت له لو ان رجلا وزن اربعة اوطال شرفا عطاء مسكنا
قال لا يجوز لان البسر يكون خفيفا وثقيل قد روي عن ابي حنيفة رحمة الله ان الصاع
ثمانية اوطال وزنا وقال محمد بن كبة وجه قول ابي حنيفة ان المختلفين في الصاع

قد روي بالوزن واما محمد فقال ان الفرض ورد بالصاع وهو مكمل مختلف
بوزن ما يدخل فيه فكان المعتمد بالكيل المنصور وقد قال الطحاوي
والصاع ثمانية اوطال ما يستوي كيله وورثه ومعني هذا ان العدر والريث
والماش يستوي كيله وورثه وما سوى ذلك تارة يكون الوزن اكثر من
الكيل كالشعير **و** ما به يكون الكيل اكثر من الوزن كما لمع فقد روي بالام
يختلف كيله ووزنه فاذا كان المكمل سبع ما فيه اوطال من العدر والماش
هو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر واذا اخرج ارضه العشرية
فرزها المتاجر فيخرج الخارج على المواجى والخارج للمتاجر فيقول في
حنيفة رحمة الله ان هلك الخارج ان كان قبل الحصاد فلا يحسب العشر
على المواجى ويجب الاجر على المتاجر لانه يمكن من الانتفاع وان هلك
بعد الحصاد فلا يسقط عن المواجى عشر الخارج لان العشر كان يحسب عليه
دنيا دمه ولا يجب في الخارج عنه حتى يسقط به لانه ولا يسقط عن المتاجر
ايضا الاجر وعند ابو يوسف ومحمد العشر في الخارج عما من حصل له الخارج
ولو هلك بعد الحصاد او قبله هلك ما فيه من العشر ولو اعادها
من مسلم فرزها فالعشر على المتاجر قول علي بن ابي طالب في قوله في
على المعين واجمعوا ان الخراج يجب على المعير ثمانية اشبالا فيهما
تخرج فيها الخمس الغير وزح واليوافيت وعين النفط او القير والمخ
والاحجار التي تضاب في الجبال واللؤلؤ والعنبر وقال ابو يوسف يجب
في اللؤلؤ والعنبر ولو اعادها من كافر ففيه روايتان في رواية العشر يجب
في الخارج وفي رواية العشر على عاتق الارض وعند ما يجب العشر في
الخارج على كل حال ولو دفعها مزارعة فعند ما المزارعة جارية والعشر يجب

في الخارج والخارج بينهما في العشر عليها وعند حنيفة المزارعة فاسدة ولو كان
يحبها الحب على مذهبه جميع على رب الارض الا ان حصته تجب في عينه وفي حصة المزارع
يكون ديناً عليه **باب** **زكوة الدين**

واما الدين الضعيف فهو بدل ما ليس بمال كالمهر للمرأة وبدل الخلع للزوج وبدل
القصاص وبدل الكتابة على العبد والسعاية عليه عليه وحكمه انه لا يحجب فيه الزكوة
لما بقي حتى يفيض ما في درهم وكحول الحول عنده بعد القبض واذا كان الحول
ما يتأخر حنطة للتجارة وقيمتها ما يتأخر درهم فحال عليها الحول ووجب فيها الزكوة
ثم زادت قيمتها فصارت تساوي اربعماية فصالحها بالخيار ان شاء ادي زكوتها
من العين وهي خمسة اققرة ان شاء ادي من القيمة يودي قيمتها وقت الوجوب
في قول ابي حنيفة وفي قولها يودي قيمتها يوم الاداء عشرة دراهم وكذلك اذا
انقضت قيمتها في السعير حتى صارت تساوي مائة درهم فان ادي من عينها
يودي خمسة اققرة وان ادي قيمتها يعتبر وقت الوجوب في قول ابي حنيفة
وفي قولها يعتبر قيمتها يوم الاداء درهمين ونصف ولو زادت قيمتها قبل
حولان الحول فانه يعتبر قيمتها وقت الوجوب بالاجماع وان انقضت قيمتها
عن ما في درهم لا يحجب فيها الزكاة لان النصاب ناقص في اخر الحول ولو كانت
الزيادة والنقصان في العين لا في السعير نحو ما اذا كان له ما يتأخر حنطة
ببلولة فاسدة قيمتها ما يتأخر درهم فبعد الحول قبل ادا الزكوة جفت وصححت
حتى صارت تساوي اربعماية درهم للحفاف بان ادي من العين ادي خمسة
اققرة حنطة كاملة لانا لو قلنا بان يودي اقل من خمسة يودي الى الزيادة وان
ادي من القيمة يودي قيمه الواجب خمسة دراهم بالاجماع واما في قول ابي حنيفة فلا
يشكل واما قولها فلا في زيادة العين وهي مستفادة بعد الحول للماض

ولو انقضت من عينها كما لو كانت له ما يتأخر حنطة ثم امتلأها ما بعد الحول
فانقضت حتى صارت تساوي مائة درهم فان ادي من عين الحنطة ادي
منها خمسة اققرة وان ادي من القيمة ادي درهمين ونصف واما في قولها
فلا يشكل وكذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله لان ما هنا بالنقصان من العين ملك
بعضه ولو ملك كله ملك بركة فاذا ملك بعضه ملك بركته
لبيضاء ولو كانت الزيادة في العين والنقصان في العين قبل الحول ثم حال
الحول او هي كذلك ففي الزيادة يحجب الزكاة زائدة لان تلك الزيادة
مستفادة في حال الحول فيضم اليه اصله والنقصان لا يحجب الزكاة لان النقصان
غير كامل ولو حال الحول على الحنطة وقيمتها ما يتأخر درهم فوجبت فيها الزكاة لا
في النصاب ثم استهلكها قبل اداء الزكاة يصير قدر الزكاة ديناً عليه
وهو خمسة اققرة حنطة ثم غلب سعر الحنطة او رخص فهو على هذا الاختلاف
الذي ذكرنا كما اذا كانت قايمة لان قيام المثل في ذمته كقيام العين في ذلك
واذا كانت له جارية للتجارة تساوي ما يتأخر درهم فحال عليها ثم غلب سعر
حتى صارت تساوي مائة درهم فان اراد ان يودي من عينها يودي ربع عشرة
الافقير ويكون بينهما وان اراد ان يودي من قيمتها لا القيمة فهو على الاختلاف
الذي ذكرنا في الحنطة واما اذا كانت الزيادة في عين الجارية لا في سعرها
فحوارها اذا كانت ايضا ادي العينين وقيمتها ما يتأخر درهم ثم اجل البياض
حتى صارت تساوي اربعماية درهم فان ادي من عينها يودي ثلث عشرة بخلاف
الحنطة لان اذا من العشر عن ربع العشر لا يكون رباً وفي الحنطة اذا ادي
اقل من خمسة اققرة رباً وكذلك يودي خمسة اققرة وان زادت يودي الحول او وقع
النقصان في عين الجارية فحوار يكون جارية تساوي ما يتأخر درهم فذهب عينها

بعد الحول حتى صارت تساوي مائة درهم فان ادى من غيرها يودي ربع عشرة وان ادى
من القيمة يودي درهمين ونصف بالاجماع على ما ذكرنا في المحظوظة والاصل ان دين
الزكاة يسع وجوب الزكاة وبيانها وهو ان الرجل اذا كان له خمس من الابل
فلم يودي زكاتها سبعا فانه يزكي للسنة الاولى شيئا ولا شيء عليه للسنة الثانية
ولو كانت عشرة احوال عليها حولان يجب للسنة الاولى شيان والثانية شاة
وان كانت خمسة وعشرين يجب للسنة الاولى ابنت مخاض وللسنة الثانية
اربع شياه ولو كان له من البقر السابعة احوال عليها حولان يجب للسنة الاولى
تبيع وللسنة الثانية ولا شيء ولو كانت اربعون من الغنم احوال عليها حولان يجب
للسنة شاة ولا شيء للسنة الثانية ولو كانت مائة واحد عشرون من الغنم
احوال عليها حولان يجب للسنة الاولى شيان وللسنة الثانية شاة وكذلك هذا
في الدراهم والدنانير واموال التجار عندنا وعند رفرج لكل سنة
زكاتها مسايل الزيادات اذا كان احوال اربعون من الغنم فحج منها
شاة ثم ان المصدق اخذها لنفسه على وجه العجالة في حال الحول وترك الشاة
في يد المصدق فعليه ان يردّها بخلاف المسايل المقدمة لانه اذا اخذها
لنفسه فقد ملكتها ملكا فاسدا وخرج من ملك صاحب المال فلم يضره كيد
رب المال الا ترى انه لو باعها او وهبها جازت ان يملكها وزال ملك صاحب المال
عنها فصار ملكه اقل من اربعين شاة وظهر انه لا زكاة عليه وتبين ان الشاة
صارت معنوية على المصدق ان كانت قابله في يده استردّها لانه لم ينقطع حقه
عنها وان هلك في يده او باعها او وهبها وجبت عليها والتمس له اما اذا لم يخذ
لنفسه كانت يده كيد المالك فلها اجازة الزكاة فلم يخذ بعالمته ولكن باعها و
يصدق بثمنها كان تطوعا عن صاحب المال ولا يضمن المصدق لانه فعلا امر

فان كان الثمن في يده يتردد منه لانه تبين ان الزكاة غير واجبة عليه ولا علم
سلكه رجل اخرج زكاة ماله كما وجبت فاراد ذلك ان يدفعها الى الفقير فملك
من يده او من بيته هل يجب عليه شي ام لا الجواب نعم يجب عليه اخراج الزكاة
اذا ملك ذلك بعد وجوب الزكاة عليه في حولان الحول والله اعلم
باب من يجوز دفع الصدقة اليه ولا يجوز
واختلفوا ان الفقير احول ام المسكين قال بعضهم الفقير احول وقال بعضهم المسكين
احوج وروي عن ابي حنيفة انه قال الفقير هو المحتاج القانع الذي لا يطوف على
بواب المسكين الذي يطوف على الابواب والعاملين عليها هم السعياة ووالا قارب
اراد به المكاتبون والغاريون اراد به المديونين وفي سبيل الله اراد به الفقير
من اهل الجهاد و ابن السبيل اراد به المنقطع عن ماله ولا يجوز دفع الزكاة
الى من يملك نصابا من اي مال كان وصورة المصدق لا يجوز دفعها
الى الغني فيجب على الغني وخذ الغنا ان يملك ما في درهم فصاعدا فاضد عن
سكنه وخدمته وفرسه وسلاحه وثياب يديه وما شئت به وكتب العلم ان كان
من اهله وانما لم يعتد به في الاشياء لما روي عن الحسن انه قال كانوا يعطون الزكاة
لمن يملك الفرس والسلاح والدار والحادم فهذا يدل على اعتبار ملكة النصاب
سوى ذلك ولان الانسان منهي عن بيع ما يحتاج اليه من ذلك فوجودها وملكها
سواء واذ اثبت هذا قلنا اذا ملك زيادة على ذلك ما في درهم لم يجوز دفع الزكاة
اليه وقال النافعي يجوز دفع الزكاة لامن له مال كثير ولا كسب له اذا كان
مخاف الحاجة من شئ اخر او كان له من المال الذي لا يجب فيه الزكاة فضله عن
كفاة ما تساوي ما في درهم ولم يكن له دين يجب عليه صدقة النظر ويجب عليه
الا منحيه ولا حله اخذ الصدقة مقدار الكفاف ان يكون له دار يسكنها وان

وان كانت تساوي ما لا عطيما او خادم خديم و متاع ثياب كسوة
ولو كان له متاع وهو مستغنى عنه و قيمته ما يتا درهم يجب عليه صدقة الفطر
ولا كل له اخذ الصدقة ذكرها في العيون ولو كانت له حوائت و دار الفلة
ذكرها في الفناوي اختلافا بين ابي يوسف ومحمد وفي قول محمد اذا كانت غلته لا تكفي
ولا لعياله فهذا من الفقر وكل له اخذ الصدقة وفي قول لا يسد له كل اخذ الصدقة
وكذلك الارض او الكرم على هذا ان كانت غلته لا تكفي فهذا من الفقر ولو كانت
له كتب او مصحف قيمته ما يتا درهم قال بعضهم لا يعطى له الزكاة وقال اكثر المشايخ
انه يعطى له سواء كان كتب للفقه او كتب للادب او الحديث اذا كان يحتاج
الى حفظها و دراستها وان كانت قيمته ما يتا درهم بحال الصدقة
لانه يحتاج الى كتبه اذا لا يدر كتب مثل كتبه ولكن يدر مصحفا مثل مصحفة
ولو اشترى طعاما للقتل مقدار ما يكفيه سنة وهو تساوي ما يتا درهم
قال بعضهم لا كل له الصدقة وان كان عند طعام شهر تساوي ما يتا درهم
بحال الصدقة وقال بعضهم لا بأس به ولو كان عند قوت سنة لا يشترى الله
صلى الله عليه وسلم او خير لسانية محقوت سنة ولو كانت له كسوة شتاء وهو
بحاج اليها والصيف فان الصدقة كل له ذكره في الفصول في الفتاوى

كتاب صدقة الفطر دفع الحنطة
في صدقة الفطر افضل في الاحوال كلها سواء كان اياما لشدة او لم يكن لان هذا
هو موافقة السنة واختلفوا في وجوب صدقة على الصبي والمجنون اذا كان
لهما من المال مقدار ما يتا في قول ابي حنيفة و ابي يوسف في مالها صدقة فطر
انفسها و رفيقها يتولى اذا ذلك من مالها ابوها او اوصى اليها او جدها لالم
يكن لها اب ولا وصي اب ولا وصية او وصي احداهما بعد اكد اوصي

القاضي لما وكذلك في هذا الاختلاف في الاضحية عند ابي حنيفة و ابي يوسف يجب
وعلى قول محمد و زفر لا يجب صدقة الفطر لها عليها في مالها فان كان ابوها غنيا
يجب على الاب ولو اداها في مالها من لا يجب صدقة فطر ومهما اذ لم يكن لها مال
فان صدقة فطرها يجب على من اياها ان كان غنيا وان كان فقرا او كان ميتا
فلا يجب على احد في طامس رواية ولو كانت جارية بينهما جات بولد فادعيا
جميعا فيكون الولد ولدها والحارية ام ولدها ولا يجب عليها صدقة فطر الولد
الحارية ولكن يجب عليها صدقة فطر الولد الا ان على قول ابي يوسف يجب على كل واحد
منها صدقة فطر الكل وعلى قول محمد عليها جميعا صدقة واحدة ولو اشترى عبدا
بشرط الخيار للبائع او المثل ترك او لها جميعا او بشرط احدهما الخيار لغيره فمتر
يوم الفطر منه الخيار فان صدقة الفطر موقوفة فان تم البيع على المثل
وان فسخ فعلى البائع وفي قول زفر ان كان الخيار للبائع او لصاحبها او بشرط
البائع الخيار لغيره فعلى البائع وفي قول زفر ان كان تم البيع او انفسه
وان كان الخيار للمثل تركي فعلى المشتري تم البيع او انفسه ولو اشتراه
بعقد بات فمتر يوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض فان ما قبل
القبض فلا يجب على واحد منها اما على البائع لانه قد خرج عن ملكه بالبيع و وقت
طالع الحجر من يوم الفطر ان كان الملك للمثل تركي ولا يجب على المشتري
ايضا لان ملكه قد انفس قبل ثامه ولو رده المشتري على البائع بخيار روية
او عيب ان رده قبل القبض فيجب على البائع وان رده بعد القبض فيجب
على المشتري وان اشتراه فاسدا فانه يبطر ان مري يوم الفطر وهو عند البائع
فتجب صدقة فطره على البائع لان البيع الفاسد لا يوقع الملك للمثل تركي قبل القبض
وان كان في يد المشتري وقت طالع الحجر فصدقة فطره موقوفة ان رده على البائع

وان تصرف فيه المشتري ووجبت عليه قيمته فعلم المشتري وقد قال الصحابة
لا يجوز الاقطار الفطره الاعلى وجه القيمة وقال مالك يجوز له الباطنة
وهو احد قولي الشافعي دليلنا انه متولد من الحيوان فصارت كاللحم او
مختلج من اللبن كالخمر فان قيل في حديث اسعبد كذا خرج على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم صاعا من اقطار قيل له ذلك لا يخرج وذلك يحتمل ان يكون
اصلا ويحتمل ان يكون قيمة روي الحسن بن زيات عن ابي حنيفة وان ادى من
غير هذه الاشياء التي ذكرها يودي على اعتبار القيمة واداء القيمة في الصدقات
والندور والكفارات جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز ولا يجوز طعام الدابة
فيها ولا يجوز الا الدفع والتمليك وكذلك النكاح مسكته ومنها قالوا لو
ان رجلا كان له غنم للسايمه فقال عليه الحول ووجب فيها شاة وقال ابو حنيفة يجوز
الشيء كلها كان له ذلك قيل لا يكون هذا شيعة لان المقصود من ايصال النفع
لا الفقير وربما يكون باخذ الكلب اتع الا ترى ان الساعي اذا اخذ الصدقات
واجتمع عنده غنم كثير وخاف عليها الذئب فاخذ كل ما كان الشاة وليتول
به الى حفظ الغنم له ذلك والصاع عندنا حنيفة ومحمد سانية ارطال بالجراني
وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل لا خلاف بينهم لان رطل عند
ابو حنيفة ومحمد عشرة استار وعندنا يوسف ثلثون استارا والاستار ستة
درهم ونصف اصطلاحا لا حقيقة **كتاب**

الصوم الصوم في اللغة عبارة عن الامساك وفي الشريعة عبارة عن امساك
مفهومين وهو الامساك عن الاكل والشرب واجماع في زمان مخصوص وهو النهار عن
مسك مخصوص وهو الطاهر من الحيض والنفساء مع النية والاصل في وجوب

شهر
الاحد

ولا يجوز
ان يدفع
الشيء كلها
كان له ذلك
قيل لا يكون
هذا شيعة
لان المقصود
من ايصال
النفع
لا الفقير
ربما يكون
باخذ الكلب
اتع الا ترى
ان الساعي
اذا اخذ
الصدقات
واجتمع
عنده غنم
كثير وخاف
عليها الذئب
فاخذ كل ما
كان الشاة
وليست
به الى حفظ
الغنم له ذلك
والصاع عندنا
حنيفة ومحمد
سانية ارطال
بالجراني
وقال ابو
يوسف خمسة
ارطال وثلاث
رطل وقيل لا
خلاف بينهم
لان رطل عند
ابو حنيفة
ومحمد عشرة
استار وعندنا
يوسف ثلثون
استارا والاستار
ستة درهم
ونصف اصطلاحا
لا حقيقة

الصوم قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهو صوم رمضان لا يجوز الا
نية اما من الليل او قبل الزوال على ما ذكرنا عند علمائنا الثلاثة سواء كان مقبلا
او مسافرا وقال زفر لا يحتاج الى النية ان كان مقبلا وان كان مسافرا لا يجوز
الا بالنية من الليل ويحتاج الى تحديق النية لكل عندنا وقال مالك يكفي
نية واحد من اول الشهر الى اخره ومن راي هلال رمضان وحده تمام
وان لم يقبل الامام شهادة وذلك لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وقد رآه وكان
الملك متعبا بما علمه وان لم يشهد ذلك في حق غيره وقد قال الصحابة لو
افطر في هذا اليوم لم يكن عليه كفارة عندنا وقال الشافعي عليه الكفارة
لبنينا انه يوم مختلف في وجوب صومه فنعني براه جمع الكثير يقع العلم بغيرهم
وصورة المسئلة ولم تقدر الجماعة تقديرا في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف
انه قدر فيه علة القساسة في حاله وروى عن خلف بن ابي اسامة انه قال خمسة ايام
يلح قليل وقال بعضهم موكول للراي العاصي في الامام فان استقر قلبه في ذلك
قيل والا فله فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر ما روي
ابو هريرة ان النبي عليه السلام قال من شئ وهو صائم فاكل فليتم صومه
فان الله اطعمه وسقاه اذا اكل او شرب او جامع ناسيا فطن ان ذلك يفطره
ثم اكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة له وروى الحسن بن زياد
عن ابي حنيفة رحمه الله عليها انه قال لا كفارة عليه ويلزمه القضاء سواء كان
علما ان صومه لم يفسد او جاهلا به وروى عن ابي يوسف ومحمد انها قال ان كان
فذلك ان كان عالما بالخبر وبلغه خبر الناس ثم اكل بعد ذلك متعمدا فعليه
القضاء والكفارة ولو انه لم يحكم ثم اكل بعد ذلك متعمدا ان كان عالما بالخبر
وهو قوله عليه السلام افطر اجمع والجموع فافطر متئا ولا بالخبر واستغنى في نيتها

فافتاء بالخبر فقد يجب عليه الكفارة **هو** لو كان جاهلا بالخير ولم يستفت فقيرا
فعلية القضاء والكفارة **هو** ولو اغتاب انسانا ثم اكل بعد ذلك متعمدا فعليه
القضاء والكفارة بلغة الحديث **او لم يبلغ** ولو راي الهلال يوم الشك قبل
قبل الزوال او بعد الزوال فهو الليلة الحائية ولا يكون ذلك اليوم من رمضان في
ظاهر الرواية **وروي عن** ابي يوسف انه قال اذا راي الهلال قبل الزوال فهو
الليلة الماضية وتكون ذلك اليوم من رمضان **وان كان** بعد الزوال فهو الليلة
الحائية **ومن** اصبح في يوم رمضان ولم ينو الصوم من الليلة التي قبله ثم اكل
متعمدا او شرب او جامع امراته فعليه قضاء ذلك اليوم ولا كفارة في قول الحنفية
لان الكفارة انما تجب عليه بالافطار في الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز الا
بالنية **وقال** ابو يوسف ومحمد ان كان افطاره قبل الزوال فعليه الكفارة لانه
كان يمكنه ان ينوي فيكون صائما وان كان افطاره بعد الزوال فعليه ^{القضاء} الكفارة
بالاجماع **وروي عن** ابي يوسف في رواية اخرى ان كان افطاره قبل العزيمة
فعليه القضاء ولا كفارة عليه وان كان افطاره بعد الزوال فعليه القضاء والكفارة
ولو كان استقيا ملا الغم ففسد صومه سواء اعاد بعد ذلك او لم يعده واذا لم يملك
الغم فانه ينظر ان ذرعه القمى فلا يفسد صومه ولا ينقض الطهارة **وان اعاد**
الي خوفه فذلك لا يجوز في قول ابي يوسف لانه عاد ما لا ينقض الطهارة فلا يفسد
وقال محمد فسد صومه لانه وجد منه صنع حيث اعاد **ولو استقيا** دون ملا الغم
فلا يفسد صومه في قول ابي يوسف لانه لا ينقض الطهارة وعند محمد فسد صومه
عاد بعد ذلك او لم يعده لانه وجد منه صنع **وقال** ابو يوسف ان عاد فلا يفسد صومه
وان عاد ففيه روايتان عن ابي يوسف في رواية عنه انه لا يفسد صومه لانه لم
ينقض وضوءه وفي رواية اخرى عنه انه يفسد صومه لانه وجد منه صنع والخراج

والاعادة فوطئ الوجوب النعاسين **رواه** الطحاوي ولو جامع في الدور روي الكرخي
عن اصحابنا انه يجب عليه القضاء والكفارة وجعله كالاجماع في الفرج وفي وجوب الكفارة اذا
كان في الاجنبية اختلا فوطئ قوله الحنفية لا يجب وفي قولها **يجب** **رواه** الاقطع
ومنه اذا وطئ الموضع المكروه فعلى حنفية رحمه الله فيه روايتان وقال ابو يوسف
ومحمد فيه الكفارة **وهو** قال الكافي وجه الرواية القوي عن ابي حنيفة انه وطئ ايتان
به مال حال ولا يتعلق به على اصله **فلا يجب** فيه الكفارة كقول طي الميمنة وجه الرواية
الاخرى انه وطئ مقصود قضاء كالوطئ في الفرج وجه قولها انه وطئ متعمدا **كذلك**
صلها فتعلق به الكفارة كالوطئ في الفرج لانه وطئ متعلق بالانقباض من
غير انزال **ولو اتى** بهيمة فانزل فعليه القضاء دون الكفارة وان لم ينزل فلا
يفسد صومه بالايديج بخلاف الاراج في احد السيلين من بني اقم اذا
توارث الحشفة وجبت عليه الكفارة **انزل** او لم ينزل ولو جامع فيها دون الفرج
ان انزل فعليه القضاء ولا كفارة **عليه** وان لم ينزل فلا يفسد صومه **وحكمه** **المكروه**
واذا جامع امراته في نهار رمضان متعمدا لم يفسد صومه القضاء والكفارة بالاجماع وكذلك
يجب على المرأة اذا كانت هي طاو عته وان كانت مكروهة فلا كفارة عليها وعلى الرجل
الكفارة وقال الشافعي لا كفارة على المرأة وان طاو عته **ولو وجدت** الكفارة
عليها وعليه ثم سافرت او سافرت آخر النهار لا يسقط الكفارة عليها **ولو مرض**
في ذلك اليوم مرضا يبيح له الافطار سقطت عنه الكفارة وكذلك المرأة اذا افطرت
ثم حاضت في ذلك اليوم او نشت سقطت عنها الكفارة **ولو سافرت** في ذلك اليوم
مكروها ذكر الاختلاف بين ابي يوسف في قول رزق سقطت الكفارة **وفي** قول ابي يوسف
لا تسقط الكفارة **وقال** ابو يوسف في نفسه مرضا يبيح له الافطار اختلف
المشايخ فيه **قال** بعضهم لا يسقط وقال بعضهم يسقط وذكر في المتن انه اذا اجم

بني النظر ثم غرم على الصوم ثم اكل متعمدا لا كفارة عليه عند حنيفة وعند
ابن يوسف عليه الكفارة وقال زفر في العجوة كلها عليه القضاء والكفارة
لان عند يكون صاها بغير النية اذا كان مقبلا ولو علم ان ذكره فامنع يومه
قال بعضهم لا يفسد صومه وقال بعضهم يفسد صومه وعليه القضاء
وهو اختيار الفقهاء والليث وروي عن محمد بن ابراهيم او اخرج امراته قبل الصبح
نزع منها فامني بعد الصبح قال لا يفسد صومه وهو من زلة الاحتياط ذكر الليث
في المساوي ومن راي هلال الفطر وحده لم يفسد صومه وقد قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا تقفوا مواقف التهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم يصوم
مومن فطره يوم تظفرون وطاقم يفتن ان النظر لا يجوز الا في اليوم الذي
يفطر فيه جماعة التائب اما هلال فالحج فاذ كان بالامانة فانه لا يقبل
في الشهادة به الا رجلين او رجل وامرأتين لا ناسا شهادة تنفعه لادى فصار كما
لشهادة بالحقوق ومضغ العسل لا يفسد الصائم ويكفي وقد قال اصحابنا
بنا ان المسكة من صنوعة على علك قد اصيل فاما اذا مضغ علكا لم يلتام فطر
لانه لا يلتام في فيه الا ما انفصل اجرامه وذلك يطل الصوم صح وقيل هذا غلط
سرة اما اذا لم يعلك ينبغي ان يفسد الصوم لانه لا يؤمن ان يدخل جوفه ماوه
قبل هذا اذا كان ايضا اما اذا كان اسودا فينبغي ان يتقنع ان كان يعلو كما لانه
يفتق في الفم ولا يؤمن ان يدخل منه في الجوف شيء ولو راي هلال شوال
وحده لم يفسد ولا يفسد صومه ولو اضر في هذا اليوم يجب عليه القضاء لانه اضر
في يوم يجب ان يصوم فيه ولا كفارة عليه لانه اضر في يوم يجب ان يصوم فيه وان اكل العجوة
فعلية ولا كفارة وان اكل الخطه فعلية القضاء والكفارة وان اكل العجوة
فعلية القضاء ولا كفارة وان اكل ورق النخلة كان ما يوكف عليه القضاء والكفارة

وان كان الا يوكف ولا كفارة عليه وعليه القضاء ولو خرج من اسنانه دم وخل حلقه
او ابتلعه ان كانت الغلبة للدم ينقض صومه وعليه القضاء ولا كفارة وان كانت
الغلبة للبراق فلا شيء عليه وان اكل الميتة ان كانت ميتة قد دودت و
انتثت فعليه القضاء ولا كفارة وان كانت غير ذلك فعليه القضاء والكفارة
ولو اكل لحما غير مطبوخ فعليه القضاء ولو اكل لحما غير مطبوخ قال بعضهم
عليه القضاء والكفارة وهو كاللحم وقال بعضهم لا كفارة عليه ولو اخرج اللز
من فيه ثم ابتلعه عليه القضاء ولا كفارة وكذلك اذا ابتلع براق غيره لان هذا
ما يعاف منه فصار كما اذا اكل العذرة ولو دخل اصبعه في دبره قال بعضهم
ينفسد صومه قال الفقهاء ابو الليث لا يفسد صومه لان الواضع ليس بالاجماع
فصار كالحثبة وروي عن محمد بن ابراهيم او اخرج امراته قبل الصبح
خارجا فلا يفسد صومه وكذلك اذا ابتلع حنطا وطرفه في يده ثم اخرجه فلا شيء
عليه ولو ابتلعه كله عليه القضاء ذكر هذه المسئلة في المساوي لا بأس بالسواك
للصائم غدة وعشيه بالربط واليا بر جميعا وعند الشافعي يكره بعد الزوال
ان الصائم اذا عالج ذكره حتى امني عليه القضاء هو المختار لانه وجد الاجماع
معنى ذلك انه ان يفعل ذلك خارج الرضخ ان اراد الشهوة فلا يفعل
لقوله عليه السلام لا يلد بلعون وان اراد تسكين ما به من الشهوة ارجوا ان
لا يكون عليه وبال مسئلة شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس وجا يوم عرفة
يوم الخميس كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم اضحى حتى لا يصح فيه وصيام
فيه ولا يعتد على قول من قال ان يوم الاصحى يكون في اليوم الذي كان فيه
اول يوم رمضان معتد قول علي رضي الله عنه انه قال يوم يحرم يوم صومكم
لانه محرم انه قال ذلك العام العام الذي قال فيه لا على الاطلاق اول يوم رمضان

الى عشرة ذى الحجة ثلثة اشهر فلو وافق يوم النحر يوم الا ان تم شهران
من الثلثة ونقص الواحد فاذا انت الشهر الثلثة ماخرت عنه واداء
نقصت الثلثة او شهران تقدم عليه فلم يصح الاعتداد عليه **٥** الدموع اذا دخل
في الصوم فهذا على وجهين اما ان كان قليلة كالقطرة او قطرتين ويجوز ذلك
او كان كثيرا حتى وجد ما يوجب فيه وجع فيه واجتمع شيء كثير وابتلعه ففي الوجه
الاول لا يفسد صومه لانه لا يمكن التحريك وفي الوجه الثاني يفسد لانه يمكن التحريك
عنه وكذلك اجواب عرق الوجه لو دخل في الصوم **٥** الدم اذا خرج بين
سنان ودخل في الجاني والرجل صائم فهذا على ثلثة اوجه اما ان كانت الغلبة
للبراق او كانت الغلبة للدم او كانا شواء ففي الوجه الاول لا يفسد وفي الوجه
الثاني يلزمه الفضل وان الكفارة ان الغالب حلم الكل وان كانت
سواء كان يكون المسئلة على القياس والاستحسان على قياس الطهارة فليز
القضا استحسانا ترجيحاً للفساد واحتياطاً للصيام **٥** الصائم اذا ابتلع
سمية بين اسنانه او يتناولها من خارج ففي الوجه الاول لم ينتقض صومه
لانه قليل فحتم ينزله الريق وفي الوجه الثاني انتقض صومه ويكفي وجوب
الكفارة والمختار ان يجب ان ابتلعها ولم يمتصها لانها من جنس ما ينبغي بها **٥**
رجل اخذ لقمة من الخبز لياكلها وهو ماسي فلامضغها ذكر انه صائم فابتلعها
وهوذا ان ابتلعها قبل ان يخرجها من فيه فعليه القضاء والكفارة وان اخرها
بمعاذها فعليه القضاء ولا كفارة وبه اظهروه الفقهاء ابو الليث لانها مادامت في فيه
فهي في حال ابتلاعها واذا اخرها صار كاليعاف منها **٥** الصائم اذا دخل المخاط
ازنه من راسه ثم استشه فادخل خلفه على نحره منه قال لا شيء عليه الا ان
يجعله على كفه ثم يبتلعه فيكون عليه القضاء لان هذا بمنزلة ريق الصائم **٥** اذا ابتلع براق

غيره في رمضان كان عليه القضاء والكفارة لان الناس يعافون البراق بعد ما خرج من الفم
فصار كمن اكل قذرا او نجسه **٥** صائم عمل على التبريم فادخل اليه سيم في فيه فخرجت منه خضرة
الصبح او صفرة او حمرة فاختلط بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلع الصائم
هذا الريق وهوذا اكره صومه وقطر لانه اكل الصبح فعليه القضاء **٥** صائم دخل حلقه ذباب
وهوذا اكره فلا شيء عليه لانه لم يوجد الفطر لا صورة ولا معنى اما الصورة المضعف والمضعف
واما المعنى اصح البعد **٥** وان اكل لحما بين اسنانه متغيرا فذلك لا شيء عليه وقاله
عليه التضا لانه اكل ضار كما لو اخرج بم اكل ولنا العليل تابع الحشاش فصار يعني الريق والخبز
والكثير له والحد الكثير الفصل بقدر الحمصة فصاعدا **٥** رجل خاف ان لم يظفر تواد
عينه وجعيا او حاة شدة فانه يظفر لانه زيادة المرض سبب للوصول الى التنفص الصائم
اذا اكل الطين هذا على وجهين ان كان طين غير المرمية يلزمها القضاء ولا كفارة
لانه اوطار ناقص **٥** ان كان ارضيا فعليه القضاء والكفارة لانه اوطار كامل لا يفسد
كل للدوام لانه اذا اكرمت زوجه في شهر رمضان على الجماع مجامعها مكرها ذكر
هنا انه يجب عليها القضاء والكفارة لان الرفح لا جامعها الا بعد اللذة والانتشار وان
جا الانتشار نال الاكرام بخلاف ما لو اكلها وغلب عليها حيث لا يجب عليها الكفارة
لان الرفح جامعها وان كانت لا يجي اللذة او له الامرة وقد ذكر مرجع الاصل انه لا كفارة
عليه وهو الصحيح هذا اوطار يعضد وبه يفتي **٥** رجل اصبح مسابا متطوعا فدخل
على اخ من اخوته فسأله ان يظفر لابس ان يظفر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من اوطر نحو اخيه كتب له ثواب صوم يوم ومن قضى يوم اكتب له ثواب صوم يوم
يوم **٥** رجل قال لله على ان اصوم شهر فعليه صوم شهر كامل لانه التزم شهر امكن
مطلقا ولو قال لله على ان اصوم الشهر وجب عليه قضاء بقية الشهر الذي هو فيه لانه
ذكر مع فانيصرف اليه فان نوي شهر فهو كاتوى لانه نوي ما يحتمله لفظة

رجل قال لله تعالى ان اصوم هذا اليوم ثم افعليه ان يصوم فلك اليوم حتى يتم شهر ربيع
ان كان ذلك اليوم يوم غير فعليه ان يصوم كل خمس حتى يصلي شهر فليكون الواجب
صوم اربعة ايام او خمسة لانه اوجب صوم هذا اليوم الذي في الشهر لا يكون الا اربعة
او خمسة والذي لو قال لله تعالى ان اصوم يوم الاثنين سنة فعليه ان يصوم كل اسبوع
مرة الى سنة اذا قال لله تعالى ان اصوم جمعة ينظر ان اراد ايام جمعة يلزمه سبعة
ايام وان اراد به وان اراد به يوم الجمعة وذلك وباديها يوم الجمعة لكن ايام
لان الجمعة تذكر وباديها ايام الجمعة وذلك وباديها يوم الجمعة لكن ايام
الجمعة اغلب فانصرف المطلق اليه **رجل قال** لله تعالى على صوم او صدقة درهم ان
قدم غايبي لو شفي مريضى ونحو ذلك فعلى قبله وجوب الشرط لا يجوز
النذر واما الذي اختلفوا فيه وهو انه اذا اوجب على نفسه صوم يوم الخميس
فصام يوم الاربعاء جاز وكذلك الصدقة على هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز
وقال محمد لا يجوز واجمعوا انه لو قال لله تعالى ان تصدق بدينار يوم الخميس فتصدق
يوم الاربعاء جاز **رجل قال** لله تعالى على صوم هذه السنة او طر يوم الفطر والآخر
في ايام الترمذ وقضاهم وعليه الكفاية ان اراد به دينيا لما قلنا **رجل اصاب**
يوم النحر صابرا ثم افطر لا شيء عليه وروي عن لا يوسف وجمعه لعلنا قالوا
عليه القضا اعتبارا للشروع بالانذار وجه ظاهر الرواية ان المولى لم يحفظ
فلا يجب القضا وقد روي عن مالك انه قال ان كان بين رمضان ونسبته من
شوال وقال ما رايته احدا من اهل العلم والفقه يصومها ولم يبلغنا احدا من الملة
جواز وان اهل العلم يكرهون ذلك وكافون بعبثه **من ماوي** ولا ينبغي لاحد
ان يسأل الناس وغند قوت يومه لان السؤال لا يجوز الا الضرورة ولا ضرورة
فما واهل العلم **من سرح** الاستسجاء بيقوله صلى الله عليه وسلم لا يكمل الصدقة لغني ولا لذي
قوة

سوي سم الغنا عنا ان غنا يحرم به اخذ الصدقة وقبولها وعنا يحرم به السؤال
ولا يحرم به الاخذ من غير مسئلة **اما** الغنا الذي يحرم به الاخذ والقبول وهو ان
يكون يحل له لو جوب صدقة الفطر والاضحية وكما يحرم عليه الاخذ والقبول كذلك
يحرم على المتصدق ان يتصدق عليه ان كان عالما بحاله يقينا او باحتماله
ولا سقط عنه الزكاة بالتصدق عليه وكل الاغنيا صدقة الاوقاف اذا ما هم
ذكر الكسوة في تحريمه واما الغنا الذي يحرم به السؤال وهو ان يكون له
قوت يومه فصاعدا لا كماله ان يسأل الناس ولو لم يكن له قوت يومه ولا ما
يستتر به عورته حل له ان يسأل لان اكمال حالة الضربة والله اعلم

كتاب

اشياء الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة واجبات الحج خمسة وجوز راح
مع ثلثها وكن يلزمه الدم والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بمنى وروي
البحار والمحاق او التقصير وطواف الصلوة وما سواها سنن واداب لقوله عليه السلام
ايتا عبد حج ولو عشرين حج فعليه حجة الاسلام اذا عتق **ايتا صبي** حج ولو عشرين حج فعليه
حجة الاسلام اذا بلغه فاما الاعرابي حج ولو عشرين حج فعليه حجة الاسلام اذا هاجر
يعني قبل الاسلام **مسئلة** ولو ان فقيرا لا يجب عليه الحج حج ما شيا بالسؤال فانه
يكون ذلك عن حجة الاسلام حتى انه لو استغنى بعد ذلك لا يلزمه حجة الاسلام
ثانيا **اما** المسلم اذا ارتد ونحوه بالله حسب جميع اعماله ما كان بينه وبين الله
تعالى مثل الصلوة والصوم والحج ويجب عليه حجة الاسلام بعد ما اسلم اذا ار
سجعت شرار طه **ولو صلى** صلوة العشاء ثم ارتد ثم اسلم قبل طلوع الفجر
فعليه قضا العشاء فيصير ككافر في ذلك الوقت **والافضل** ان حج عن الميت
من قد حج مرة عن نفسه حجة الاسلام لانه ارفع للخلاف واهدي لافور الناس

ولو ارجع عنه ضرورة جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز ويكون الحج عن الحاج وهو ضامن
 النفقة ولو ارجع عنه امرأته جاز وقد اساء لان المرأة ناقصة الافعال ولو ارجع عنها
 اوامة باذن سيدتها جاز وقد اساء ومن احرى بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلوع
 النحر من يوم النحر فقد فاته الحج وذلك لقوله عليه السلام الحج عرفه فمن ادرك العرفة
 بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفه بليل فقد فاته الحج الحج في اللغة عبارة عن
 القصد وفي الشريعة عبارة عن قصد البيت على صفة مخصوصة والمناسك جمع
 النسك والنسك ما يتقرب به الانسان الى الله تعالى مسله الحج المأمور
 يتفق من حال الميت فاهيا وجايبا الى بلد الميت ويرد باق النفقة الى الوصي بهذا الم
 يوسع الميت عليه فاما اذا وسع بان يجعل الباقى صلة له بعد رجوعه لا بأس بذلك
 المأمور بالحج اذا حج ما شيا فالحج عن نفسه وهو ضامن من النفقة لان الحج المعروف
 ان يحرك بالان المعروف بالحج بالزاد والرجلة فانصرف الوصية اليه محرم
 اخذ قلعة راسه فقتلها او القها اطعم لها كسيرة محرم اضطرب ان يتيه وصيد
 باكل الميتة ويبيع الصيد في قول ابي حنيفة فحرم لان اكل الصيد ارتكاب الخطو
 دين ارتكاب الذبح واكل الميت لانه ميتة حلال وان وجد صيد اقذبحه
 محرم فانه ياكل لحم الصيد ويبيع الميتة في قول محمد لانه ميتة حلال والاخر ميتة حقة
 وان وجد صيدا حيا ولحم كلب فانه ياكل لحم الكلب ويبيع الصيد في اكل الصيد
 ارتكاب المحضوري وان وجد صيدا حيا ومال انسان يبيع الصيد ولا
 ياخذ مال المسلم لانها استوياح الحرة لان الصيد حرام حلاله تعالى مال المسلم
 يتناوله حرام حقا للصيد كان الترجيح لحم الصيد كحاجة العبد وان وجد لحم انسان
 وصيدا يذبح الصيد ولا ياكل لحم الانسان استحيانا لانها ما استوياح الحرة لان لحم الانسان
 حرام حقا للشرع وحقا للعبد او الصيد حرام حقا مثل حصي الكوفة وهو ان يرمى

باصبعيه الى خلفيه والمحفوف وهو ان يرى الى قدومه ان حج الغيرة عن الغيلة يجوز
 في حاله القدرة ويجوز في حاله الضروة اما في حاله القدرة لا يجوز لان هذا عبادة بدنية
 ولا يجوز فيها النيابة كما الصوم والصلاة ويجوز في حاله الضروة لان لها تعلقا
 بالمال في حاله الضروة ان يكون الرجل مريضا فصار انسانا ان حج عنه حج عنه ومات
 من مرضه ذلك فاما اذا اهل اقبل ذلك وح ذلك اذا مات واوصى بحج عنه
 الميت اذا فاته قضا ما دريته بامر لا يجوز وقد مر هذا من قبل وفروا بين من
 الحج عن الميت والفرق ان الصلوة عبادة بدنية ولا يجوز فيها النيابة في الحج ايضا
 لا يجوز الا ان التمسب لانه يقوم مقام الترخيص المباشر عند الحاجة والسبب
 عبادة مالية جاز ان يجوز فيها النيابة كاد الزكوة والله اعلم

كتاب البيوع

هو عبارة عن ايجاب وقبول في مالين ليس فيه معنى التبرع البيع يبيعه صحيح وهو
 المعروف فيما بين الناس ويبيع فاسد لدخول الجمالة اضطر فيه ويبيع باطل
 لدخول الحرام فيه اما البيع الصحيح يملك بنفس العقد واما البيع الفاسد
 يملك بالتصرف واما الباطل لا يملك بحال والاعراض للمساكين اليها بعت هذا
 الشيا ب هذا الشيا بعت هذا الخنطه بهذا الشعيرة رجل باع الزرع وهو يقل
 فهذا على ثلثه ان باع على ان يقطعوه المشتري او يرسل دابته فباكله او يتركه
 حتى يدرك ففي الوجه الاول والباقي جاز لان شرط ما يقتضيه العقد وهو الوجه
 الثالث لان شرط ما لا يقتضيه العقد ولذلك لو اشترى رطبة فقال بالثا
 رسية سبب ان هو ايضا على هذه الوجوه الثلث هو المختار وبه اخذ الفقهاء
 البيت وان باع تصلي حنطة حنطة جزاء او كيلة جاز وان لم يشترط الترك في
 لاضه لانه ليس من جنس الخنطه فجاز بيعه في افان قال ومن باع دارا دخل في البيع

مفتاح اغلاقها وذلك لان المفتاح هو بعض الغلق يدل ان من باع غلقا دخل
المفتاح في بيعة من غير تسمية لما لم يتفق بالغلق والفتح داخل في بيع الدار فذلك
مفتاحه رجل اشترى قصبة شراءا باننا فلم يتبضه حتى صار حيا بطل البيع قول
ابن حنيفة لما قلنا وفي قول ابن سفيان لا يطل النواذر ولو اشترى صدقة او سلة
فوجد فيها لولة فهو للبائع ولو اشترى دجاجة فوجد في رطبها لولة فهو للبائع
وعن ابن سفيان كل شيء يوجد في حوصلة الطير فهاياكله الطير في المذبح
وان كان من غيره فلبائع ولو اشترى دجاجة حية مع اللولة في رطبها وقد
كان راحا المشتري حين ابتاعها لا يجوز لان لا يمكن تسليم اللولة الا بضرر وان
كان الدجاجة ميتة فباع اللولة في رطبها جاز من منع اخر رجل باع دجاجة فوجد
المشتري في رطبها لولة فاللولة للذي باعها لان اللولة ليست من اجزاء الدجاجة
وان باع الدجاجة مع اللولة وقد كان راحا المشتري حين ابتاعها فالبيع فاسد
لانه لا يمكن التسليم الا بضرر وان كانت الدجاجة ميتة فباع اللولة في رطبها
جاز لانه يمكن تسليمها من غير ضرر رجل ابتاع دجاجة في رطبها لم يجد مالاً
توجد عليه القيمة اما من بيت المال او من قرابته ولا يشق رطبته فرق بين هذا
وبين الحمل اذا مات واضطربت في رطبها شيء فكان رايهم انه حتى يشق رطبها
والفرق ان في المسئلة الاولى ابطال حرة الاعلى وهو الحدي لصيانته خربة الادى
وهو المال في المسئلة الثانية لا مسلة رجل ذبح كلبه ثم باع لحمه جاز وكذلك
اذا ذبح حمارا وباع لحمه على ما اخترنا من الجواب ان هذا اللحم طاهر فرق بين هذا وبينها
اذا ذبح خنزيرا وباع لحمه حيث لا يجوز والفرق ان لحم الكلب المذبح والحمار
المذبح مستفقع به في الجملة بان يطعم سنوره لانه طاهر ولحم الخنزير لانه لیس
ان يطعم لانه نجس ووفق بين الكلب المذبح والحمار المذبح وبين الميتة منها

والفرق ان لحم الميتة ليس مستفقع لانه ليس له ان يطعم سنوره لان اطعام السنور
نوع اسقاع وقد قال عليه السلام لا تشفعوا من الميتة بشيء ولا يجوز بيع لبن امرأة
في قدح وقال السافعي يجوز وليس الحكة والحمة سواء في طاهر الرواية في بيع
ابن سفيان انه اجاز بيع لبن الامة والمسلمة تعرف في المختلف ولا يجوز بيع شعر
الخنزير ويجوز الاشتفاع به للخرزين للخرز لان فيه ضرورة لان ذلك العمل
لا يتأتى بغيره ولا ضرورة في تجويز البيع واذا وقع في الما القليل لم نجس عند
لانه حل الاشتفاع به للخرز يدل على طهارته ويجس عند ليه يفسد لانه نجس العين
الا في حاله الضرورة ولا ضرورة في هذا وكذلك لا يجوز بيع شعور الناس
لانه جزء من الادوي كالدس وكذلك الاشتفاع بها لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لعن الله الواصلة والمستوصلة وهي التي فصل شعرها بنفسها لتر
به وكذلك لا يجوز بيع جلود الميتة قبل ان تدبغ لانه محرم الاشتفاع بالكرامة
قال عليه السلام لا تشفعوا من الميتة باهاب وهو اسم لغير المذبح فاذا دبغه فلا
باس بيعه والاشتفاع به رجل باع من على انها جارية فاذا ما و غلام فلا بيع بها
لان الذكر والانثى من بني ادم جنسان مختلفان لتفاوت العاقتين
العقد بالمسمى وهو معدوم ولو اشترى بهيمة على انها ذكر فاذا اظهر
انثى صح لان الذكر والانثى من غير بني ادم جنس واحد لتقارب العاقتين
العقد بالشار البية وهو موجود في بيع العقد وثبت الخيار ان كان المذبح
انقصر وصار هذا كما اذا اشترى فصاعا انه ياقوت فاذا ما هو ذجاج كان البيع
باطلا لانها جنسان مختلفان ولو اشترى عبد اعلى انه خيار فاذا اهل غير خيار
صح البيع لان الجنس واحد وثبت له الخيار رجل اشترى عبدا محررا او خنزيرا
فقتضه واعتقه او وهبه فهو جاري وعليه القيمة واصل هذا ان البيع الفاسد

يتعقد مفيدا للمالك عند اتصال القبض به عندنا وعند السافعي لو باطل
 فان باع هذا المشتري من آخر بيعا صحيحا كان جائزا نافذا ولا يكون الاول حق
 والاسترداد من يد البايع ولو اجر هذا المشتري من غيره كان للبايع حق النقص
 مسلم امر نصرانيا ببيع غم له فباعها فهو جائز وقال ابو يوسف وكما لا يجوز
 وكذلك لو امر نصرانيا بشراء غم او خنزير فاشترى جاز عندنا وعند مالك لا يجوز
 ومتى جاز عندك ومالك وخلال محر وسبيا مختورا لا باس ببيع السرقة وتكره
 بيع العذرة وهذا في العذر والخالصة اما اذا كانت مخلوطة بالتراب فلا
 باس بيعها وهذا كله مذهبنا وقال المشافعي لا يجوز بيع السرقة ايضا لانه
 نجس فشابة العذرة وجلد الميتة قبل الدباغ ولنا ان السرقة منتفعة به فيجوز
 بيعه كالشوب النجس وانما قلنا ذلك لان الناس يلقونه في الاراضي لا يستكنار
 الرثع وما كان مشفعا كان مالا فيجوز بيعه بخلاف العذرة لان الناس لا يشتعون
 بها ولا يحرقونها وانما يشتعون بالمخلوط بالتراب وذلك مال عندنا فيجوز
 بيعه ونجاسة العين تمنع الاكل لكن لا تمنع الانتفاع والمنفعة مال **و**
 مسلم باع غمرا واخذ منها وعليه دين فانه يمكن لصاحب الدين ان يأخذ منه
 لانه بطل البيع فيبيح ملكا للمشتري وان كان البايع نصرانيا فلا باس به
 لانه مع البيع فصار ملكا للبايع **و** سلطان اكرم رجلا فمضى باع عبدا له وبعده
 وان اكرمه على طلاق او عتاق او نكاح جاز **و** قال السافعي لا يجوز اذا
 لم يجر البيع عندنا فاذا اتصل به القبض افاد الملك عندنا ما لنا الثلثة كما
 في البياعات الفاسدة وقال زفر لا يبيد كالمبيع بشرط الخيار للبايع **و**
في خيار الشرط وخيار المشتري
 لا يمنع خروج المبيع من ملك البايع الا ان المشتري لا يملكه ولا يدخل في ملكه

عندنا حنيفة وصورة المسئلة فائدة الاختلاف الذي ذكرنا ان شرط الخيار اذا كان
 للمشتري فالبيع لا يدخل في ملكه عندنا حنيفة ومالك انما ظهر في مسالك
 احدها انه اذا اشترى خورم محرم منه على انه بالخيار ثلثه ايام لم يعتق عليه
 لانه لم يدخل في ملكه وعندنا يعتق عليه لا حين اشتراه لونه الثمن
 وبطل خياره لانه دخل في ملكه بحسب السنعة **و** وكذلك الاختلاف في من اشترى
 جارية زوجته وقد ولدت منه بشرط الخيار عندنا حنيفة لا تصير ام ولد
 وخياره على حاله الا اذا اختارها صارت ام ولد بالشري وعندنا تصير
 الجارية ام ولد بالشرا فيبطل خياره ولونه الثمن **و** وكذلك الاختلاف في
 من اشترى زوجته على انه بالخيار ثلثه ايام لا يفسد النكاح منها **و** قول
 لا حنيفة **و** قولنا يفسد النكاح **و** وكذلك الاختلاف في من اشترى
 جارية على انه بالخيار ثلثه ايام وقبضها فحاضت عندك ومدة او حصل بعض
 الحيض **و** مدة الخيار فاختارها وصارت للمشتري ولا تجزى بتلك الحيضة
 من الاستبراء وعليه ان يستبرأ بحيضة اخرى عندنا حنيفة وعندنا تجزى
 بتلك الحيضة من الاستبراء **و** يظهر الاختلاف في من اشترى شيئا بعينه
 على انه بالخيار ثلثه ايام فقبضه باذن البايع ثم اودعه مدة الخيار عند البايع
 فملك المبيع في يد البايع مدة الخيار او بعدها هل ملك على البايع ويبطل البيع
 قول لا حنيفة **و** قولنا يملك على المشتري ويملك الثمن **و** هلاك المبيع
 قبل القبض يبطل البيع عندنا حنيفة وعندنا ملك المشتري فملك
 مودعا ملك نفسه **و** لو كان الخيار للبايع فسلمه الى المشتري ثم ان المشتري
 اودعه البايع مدة الخيار لم يملك في يد البايع قبل جواز البيع او بعد بطل البيع
 بالاجماع **و** ولو كان البيع بائنا فقبضه المشتري باذن البايع او غير ذلك

والثمن منقودا او موحلا وله فيه خيار روية او خيار عيب فاودعه البائع فملك
عند البائع ملك على المشتري ولو تم الثمن بالاجماع لا خيار الروية وخيار
العيب لا يمنع وقوع الملك فصار مودعا ملك نفسه **و** يظهر الاختلاف
ايضا بعد ما دون له في التجارة استوى من حر سلعة بدراهم معلومة على انه
بالخيار ثلثه انما ثم ان البائع ابراه من الثمن القياس ان لا يصح ابراهه لانه
لا يملك الثمن في الاستحسان مع ابراهه ففي قول لا خفيه خياره على حاله
ان شاء اختار السليبه ويكون له بغير ثمن وان شافيه وعاد الى البائع
بغير ثمن وعند ما يطل خياره ولا يملك الفسخ والرد لان مذهبنا ان
المبيع دخل في ملك الصديق والتمسك منه للبائع بغير رد
ليس من اصل ذلك وعندنا خفيه لم يملك فيكون في الفسخ والرد امتناعا
تتمليك **و** يظهر الاختلاف ايضا في شترى من ذمي فمرا او خنزيرا
فان الشرا لا يجوز ان يكون باقيا او شرط الخيار للبائع او للمشتري ولا
يجوز ان اسلم او اسلم احدهما قبل قبض بطل البيع والحوال كلها سواء
كان العقد باقا او بشرط الخيار لها او لا حدها لانها اسلام واحكام غير مقصور
والاسلام يلاح احكامه القايمة بالرد والفايتة بالعقد **و** لو اسلم او اسلم
احدهما بعد القبض فانه يظن ان كان العقد باقا لا خيار له فيه حال العقد
ولا يطل لانها اسلام واحكام مقبوض **و** لو كان البيع بشرط الخيار فاسلم
البائع بطل البيع لما ذكرنا ان المبيع لم يخرج عن ملكه والاسلام منه اخرجه
عن ملكه بالعقد وقوله الا ان يكون الا حرا حاضرا ليس صحيحا بشرط ان
يكون عالما وان لم يكن حاضرا **باب** خيار العيب
والاباق والبول والفرش والسرقة عيب عند الخفيف في الصغير ما لم يبلغ وانما

بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعود بعد البلوغ وذلك لان هذه الافعال من عادة
الصبيان من غير معرفه بوجوب الامتناع منها والظاهر ان خلق الصبي
ينتقل عنه بالبلوغ فاذا بلغ وامتنع من ذلك لم يكن ما سبق عيبا ولا يرد به وان
عادته تبين انه كان يفعلها طبعيا لا عادة وذلك عيب يرد به وقد قالوا
ان الخنثى في الصغير عيب لانه نقصان في الخلقة وذلك لا يحلف الصغير
والكبير **و** الخنزير ذهان هو الذي يربو بفعل **و** اذا حدث عند المشتري
عيب لم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان العيب وصورة
نقصان العيب وازدت معرفه قدره فثبت السلعة صحيحة وقومتها
وبها العيب فما نقص من قيمتها يرجع بقدره من العوض الذي في مقابلة السلعة
مثل ان ينقص من قيمته العشرة فيرجع بعشر العوض او ينقص منها الربع فيرجع
جمع بربع الذي في مقابلةها او ينقص منها الخمس فيرجع بخمس العوض او ينقص
منها الثمن فيرجع بثلث العوض او ينقص منها سبع الفقه فيرجع بسبع الثمن
وعلى هذا القياس **و** يانه اذا اشترى ثوبا قيمته مائة بعشرة دراهم فوجد به عيبا
ينقص من قيمته عشرة دراهم فانه يرجع المشتري على البائع بعشر الثمن وهو درهم
و لو كان ما وجد من العيب ينقص من ثمنه درهمين درهمان رجح الثمن وهو درهم
هان **و** لو كان اشترى الثوب بمائة درهم وقيمته مائة درهم فان كان العيب
ينقص من قيمته العشرة وهو عشرة دراهم فانه يرجع المشتري على البائع بعشر
الثمن وهو عشرة دراهم وكذلك لو كان العيب ينقص الخمس وهو عشرة
درهما فانه يرجع المشتري على البائع بخمس الثمن وهو اربعون درهما وكذلك على هذا
القياس **و** صورته ان يقوم وبه عيب الاول ثم يقوم به عيب وكما نقص
نقص من القيمة تؤخذ من الثمن مثاله ان يقال بدون هذا العيب يسوى

٩٨٨
والظاهر ان خلق الصبي ينتقل عنه بالبلوغ فاذا بلغ وامتنع من ذلك لم يكن ما سبق عيبا ولا يرد به وان عادته تبين انه كان يفعلها طبعيا لا عادة وذلك عيب يرد به وقد قالوا ان الخنثى في الصغير عيب لانه نقصان في الخلقة وذلك لا يحلف الصغير والكبير

ثلثين ومع هذا العيب يسوي عشرين فقد نقص من القيمة الثلث فيؤخذ من الثلث
 الثلث مثال اخر ان يقال بدون هذا العيب يسوي ستين ومع هذا العيب
 يسوي اربعين فقد نقص من القيمة الثلث فيؤخذ من الثلث الثلث وعلم هذا
 فنحن مسابيل كثير نصيب ان شاء الله **باب سب السبع الفا**
 اذا كان احد العوضين او كلاهما محرما فالبيع فاسد يريد به اذا كان ملكا محرما
 واختير وبيع المدين والمكاتب وام الولد واما جعل هذه المحرمات مبيعا فهو باطل
 ومعرفة الثمن كلما دخل فيه الباطل واما بطله الاول وهو المحرم والميتة والدم فالبيع
 باطل سواء جعله مبيعا او مباحا واما اذا كان كلاهما محرما فالبيع باطل والفرق
 بين الباطل والفاسد يعرف في موضعنا النتاج ان يبيع ما سئل به فهو باطل
 والتحلك موجود ببيعه فاسد فوضيعة القايض باطل والباقي فاسد بحرخته اي
 محارفة السوم اذا اطمئن قلوبهم على من ولما اذا لم يطمئن فلا باس بالخش
 يزيد ولا يشتري واما المهرجان فلا اعزها وقيل هو عبد المحوس وقوله بامر
 البايع لاحترازه عما قبض فانه لا يملك هو العقد عوضا عن كل واحد منهما مال
 يريد ان لا يكون البيع بغير ثمن ولا يكون الثمن مبيعا ولا دما ولا جراحا ولا
 صلح في البيع الفاسد ان كلما يملك كما يجازي يملك بالبيع الفاسد اذا
 اتصل به القبض باذن البايع وكل مالا يملك بالبيع الحائز لا يملك بالبيع الفاسد
 بيان هذا وهو ان من اشترى عبدا محرما او مختيرا او ثوبا او مالا فاسدا
 ملك المشتري العبد اذا قبضه باذن بايعة ولا يملك المشتري المحرم والمختير
 اياها وكذلك لو اشترى من رجل عبدا يدبر او مكاتب او بام ولد او ثوبا فاسدا
 ملك المشتري العبد اذا قبضه باذن البايع لا يملك المشتري المدين والمكاتب
 وام الولد اياهم وان قبضهم باذن البايع وكذلك لو اشترى من رجل عبدا بالغير

بغير اذن صاحبه وثنا بام ملك المشتري العبد العبد ولا يملك الاخر ما قبض حتى يجز
 ماله البيع فيه وكذلك لو اشترى من رجل عبدا بشرط او بام غير مفروض من بئر او
 حوض او اشترى بطلا غير محصور فهو على ما ذكرنا واما البيع الباطل فهو ان يشتري
 مالا بميتة او بدم او بهراقة بول فقبض ما اشترى باذن البايع فانه لا يملكه
 ولا يجوز تصرفه فيه واختلف المشايخ في المقبوض انه مضمون ام امانة قال بعضهم
 يكون امانة لانه قبضه باذن صاحبه بعقد لا عبرة له فصار امانة عنده وقال بعضهم
 يكون مضمونا عليه لان هذا لا يكون اذون جالا من المقبوض بسوم العقد والمقبوض
 بسوم العقد مقبوض ولا يقع به الملك للقايض واما البيع الموقوف فهو ان يبيع ملك
 الغير بغير اذن صاحبه ولا يقع الملك للمشتري وان قبض باذن البايع الا باجازه
 ماله البيع قال ولا يصلح التلقي السلف في البلد التي يضر ذلك باهلك ولا باس
 به في البلد الذي لا يضر ذلك باهلك وصورته وهو ان واحدا من اهل المصر اخبرني
 قافلة كبيرة عظيمة واهل المصر تحط وجذب فلقاها من ذلك الواحد واشترى منهم
 جميع ما يشارون وادخله المصر وبيعه على ما اراد من الثمن ولو تركهم وادخلوا ما يشارون
 بائعهم وباعوا من اهل المصر متفرقا توسع اهل المصر بذلك فاذا كان الامر على ما وصفت
 فهو مكروه وان كان اهل المصر لا يتصرفون بذلك فانه لا يكون وقال بعضهم صورته
 ان يلقاهم رجل من المصر فاشترى منهم بارخص من سعر المصر وهم لا يعلمون سعر
 المصر فالشرا جازي الحكم ولكنه مكروه ولانه غرم سوار تصرفه اهل المصر او لم يتصرف
 به وكذلك بيع الحاضر للبادي في بلد يضر ذلك باهلك ولا باس وصورته ان الرجل
 اذا كان له طعام وعلف واهل المصر تحط منها وهو لا يبيعها من اهل المصر حتى يتوسعوا
 ولكنه يبيعها من اهل البادية بثمن غال وهم لا يتصرفون بذلك وهذا مكروه واما

اذا كان اهل المصرة سعة فلا يتضررون ولا يابسون بها منهم والله اعلم
باب الاقاله **الاقالة** عتارة عن الرفع
 يقال اقال الله عتوته بمعنى رفعها والرفع للبيع هو الفسخ والى وهو فسخ حق المتبا
 قدين بيع جديد حق غيره عند حنيفة وعن ابن حنيفة رواية اخرى انها بيع بعد
 القبض القبض وفسخ قبله وقال ابو يوسف هو بيع بعد القبض وقبله فسخ
 الا في العقار فانها بيع في الحقل والكلين وقال محمد ان كانت بغير جنس الثمن الاول
 بالثمنه فهي بيع وان كان بمنزلة الثمن الاول باقل منه فهي فسخ بالثمن وبطل شرط
 النقصان وقال زفر هي فسخ في حق المتعاقدين وغيرها وفائدة ان كان الفسخ
 لا يجب الشفعة وان كان البيع يجب الشفعة في جميع المواضع ويجوز التصرف فيه قبل
 القبض **باب المراكحة ولا يصح**
 المراكحة والولاية حتى يكون العوض ماله مثل سبل الكيل والوزني احتلارا
 عن الثوب والشاه فانه لا يجوز اقالته وقال ابو يوسف في طفيفها وقال محمد لا يحط
 لا يحط فيها وضوره المسله اذا باع الرجل مراكحة او ثولية ثم علم المشتري كذبا
 كانت من البايع في نفسه زادهما عليه وصورة المسله وهو ان الرجل اذا اشترى
 بتسعة دراهم شيئا وقبضه ثم قال لرجل اشترته بعشرة فوليته كما اشترته
 او باعه مراكحة بربح زباده درهم قال ابو يوسف يحط فيها قوله وانما انه ليس للمشتري
 خيار فسخ العقد سواء كان العقود عليه محل للفسخ او ليس محل وبأنه البيع
 يرجع في الولاية بالخيانة وهو درهم وفي المراكحة بالخيانة وحصلها من البيع
 وهو درهم في شتر درهم وقال محمد لا يحط فيها جميعا قوله وان المشتري بالخيار
 ان شاء رضي بيمين الثمن وان شاء ردّه على البايع ورجع عليه جميع الثمن وهذا اذا كان العقد

محل للفسخ ومن لم يكن محلا للفسخ بطل خياره ولزمه جميع الثمن وابو حنيفة رحمه الله فرق
 بينهما فقال في المراكحة مثل قول محمد من التولية مثل قول ابو يوسف يقسم البيع
 على راس المال وعلى الخيانة تسقط الخيانة وما اصابه من البيع اذا اشترى ثوبا
 بعشرة وقبضه ثم باعه من غيره مراكحة بخمسة وسلم للبيع واشتد الثمن ثم استراه
 بعشرة فاراد ان يبيعه مراكحة يوطئه البيع الذي ربح وهو خمسة وسبعة مراكحة
 على خمسة عندنا حنيفة لكن لا يقول اشترته بخمسة لانه يكون كاذبا كما يقول
 اقام على خمسة والآن ابيعه بربح كذا وعندنا يبيعه مراكحة على عشرة فاما اذا
 كان البيع بربح عشرة بان باعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراكحة
 ابن حنيفة لانه اذا حط عنه البيع لا يبق الثمن وعندنا يبيع مراكحة على عشرة ويتعلق
 لا سمحوا في ذلك يعني يستحق البيع بمقابلة كل الثمن الاصل والزيادة وفائدة
 ويظهر في اربع مسائل منها ان له ان يحبس البيع حتى يبيع كل الثمن ومنها
 ان وجد شيئا بالبيع يرد بكل الثمن ومنها ان هلك بعض البيع سقط حصته من كل
 الثمن ومنها لو استحق البيع يرد كل الثمن ولو استحق بعضه فخصته وعندنا
 والشافعي الزيادة هبة لا يتعلق به حكم اصله وكل جواب عنه بجانب الثمن فذلك
 في جانب البيع **باب بيع المواضع**
 قال المواضع بيع مثل المنزل الاول مع نقصان معلوم والاصل فيه ان يصغر قدر الصيغة
 الى راس المال ثم يسقطها من الجمله ويكون الثمن ما بقي مثال ذلك اذا اشترى
 ثوبا بعشرة فباعه بوضعية دة بازدة فانك عمل كل درهم من راس المال اربعة عشر
 جزوا فيكون الجمله مائة وعشرة فيسقط فستطمنعا عشرة لانه شرط عشرة
 من احدى عشر فيبقى مائة جزو ويكون كل درهم على احدى عشر جزوا فيأخذ من ذلك
 عشرة اجزا فيصير جمله الثمن تسعة دراهم وجزو من احدى عشر جزوا من درهم على

هذا القياس بحري الباب من منج آخر رجل اشترى ثوبا بعشرة وباعه بوضيعة
 دة بازدة على ثمنه قال ثمن تسعة دراهم وجروا من احد عشر جزوا من درهم والوضيعة
 عشرة اجزاء من احد عشر جزوا من درهم ومعرفة اجعل كل درهم على احد عشر جزوا
 فيصير العشرة ما به جزو وذلك تسعة دراهم وعشر جزو من احد عشر اجزاء
 من درهم وان باعه بوضيعة دة دوازدة قال ثمن يكون ثمانية دراهم وثلاث
 الوضيعة درهم وثلاث دراهم ونحو ما مر وان باعه بوضيعة عشر
 فاجعل كل درهم على عشرة جزوا ثم اطرح جزوا من كل درهم فيكون المخرج عشرة
 اجزاء يبقى تسعون جزوا فيكون تسعة دراهم وعلى هذا القياس ان باعه
 بوضيعة منج اول من منج آخر من باب العيب رجل اشترى بطيخا او عصا
 او قنارا او خيارا او جزا ففسد فوجد فاسدا فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله لانه
 ثبت ان له ليس بالمال وان انتفع به من فساد لم يرد لان الكسر عيب وقال
 الشافعي يرد لان الكسر حصل بتسليمك البائع واذا لم يرد عندنا يرجع بنقصان
 العيب هذا الا اذا وجد كل فاسدا فان وجد البعض فاسدا لا ينتفع به
 فان كان ذلك كثيرا فهو كالخمر والميتة يضمن الى ما هو مال على الفاسد
 المعلوم وان كان قليلا ففي القياس كذلك ولا يستحسن جعل
 هذا المكان الضرورة فان جملة ذلك لا يخلو عن الشيء الفاسد فلو رطل به
 لما سلم بيع ابتداء رجل اشترى جارية فوجد بها قرحا فاذا واهلها كانت دابة
 فوكها في حاجته فهو رطل لانه دليل المسالك فلو ركبها ليردها ولو لم يستقمها
 ركب اول شترى لها علفا فليس ركبها في الركوب بل في مجرى على اطلاقه وفيها يحرك
 على ما لا لم يكن كبد منها يد اما الركوب للفقير والرجل كبد اما الصبي منها او العجز
 فكان ذلك من اسباب الرد اما ان الركوب لحمل العلف لم يبدأ بان كان العلف

١١٠

في وعاء واحد فاما اذا كان في عدلين فلاحقة الى الركوب فصار راصيا من منج آخر
 وقد قال اصحابنا اذا اشترى ما لولده ففسد فوجد فاسدا وان كان واحد ففسد
 فوجد معيبا فان كان ما داخلة لا ينتفع به فالبيع باطل وان كان ينتفع به
 لانه معيب لم يهلك رده بعد الكسر يرجع بنقصان العيب وقال الشافعي
 اذا كان الكسر مقدارا لا يعلم العيب لانه فله الرد من العيب من قبله
 لئلا ان الكسر لو كان بفعل اجني منج الرد فاذا كان بفعله منج الرد اصله
 سائر العيوب ولانه جني على المبيع منج الرد كما لو قطع الثوب قال ابو حنيفة
 اذا اشترى الرجل باقة او بقرة او شاة على اهل البون ثم جلبها مرة بعد مرة فليس
 له بنقصان لئلا انها مصرية فانه يرجع على البائع بنقصان عيبها وليس له ان يرد
 عليه دون لئلاها مع لئلاها وانما لم يكن حق الرد لان الدين زيادة منفصلة
 متولدة منه وذلك منج الرد بالعيب كما اذا وجد بها عيبا اخر وهذا قول الحنفية
 ومحمد وهو قول ابو يوسف الطائفة وروى عن اصحابه الاملا عن ابو يوسف
 انه يرد لها وصاعا من تمر ويجلس لئلاها وهو قول الشافعي فاجمعوا انه لو وجد العيب
 بها عيبا اخر دون النقص فانه لا يرد لها بالعيب ويرجع بالنقصان اخرج
 في معرفة هذه الرواية الثانية ناكث وهو روى عن رسول الله عليه السلام انه قال
 اشترى شاة فوجدها محفلة فوجد النظمين الى ثلثة ايام فز بعض الروايات
 قال بخير النظمين الى ثلثة ايام ان رخصها امسكها وان شحطها ردها ورد
 معها صاعا من تمر ومعنى قوله محفلة يعني مشدودة الصرع ليجتمع لئلاها اياما
 وقوله باحد النظمين قال بعضهم النظر الاول عند اكله الاول والنظر
 الاخرى عند اكله الاخرى ومعنى قوله بخير النظمين اي نظرت لنفسه باله
 حثارة والامساك نظرة للبائع بالرد عليه والفتح ولو اشترى بقرة او شاة

في العلف

مستلثة الصرع وهو يري انها لبون بغير شرط ثم خلتها مرة اخرى فليتين له بتقصير
لبنها انها كانت مصرة والمصرة هي ان يجعل البائع ضربها في خرقة اياما ولم
يكلبها فاجتمع لبنها وامتد ضربها ثم باعها ولم يبين انها مصرة اختلف فيه
المشايخ قال بعضهم هذا منزله الشرا على انها لبون ثم وحدها مصرة فله ان يرجع
بخصته العيب على البائع وجعلوا نفس الثبوت عينا فيها قال بعضهم لا يكون
منزله الشرا على انها لبون ولم يجعلوا له الثبوت عينا فيها والاصح ثم ان الظاهر
وي اجاز البيع بهذا الشرط وهو ان يشتريها على انها لبون وجعل ذلك في الشرط
التي يرجع الي بيان صفة الحقود عليه وذلك الكسحي في مختصره انه اذا
اذا اشترى بها على انها طوب والبائع فاسد وقد ذكرنا فيما تقدم والله اعلم

باب الزيادة في الربا في اللغة علة

هو الزيادة في الشريعة عبارة عن عقد فاسد بصفه كان هنالك زياده اولها ان لا
تري ان بيع الدرهم بالدرهم نسا او لا تري ولا زياده فيمنه فاذا عدم الوصفان
الجنس والمعنى المضمون اليه ان على الربا ذات وصفين احدهما الجنس والآخر
الكل في المكملات والوزن في الوزومات كالوباء الثوب المروي بالمروي
بحوز متفاضلة ونسب المروي بالمروي بحوز متفاضلة لا يبيد ولا يجوز
نسا والمروي بالمروي بحوز متفاضلة يبيد ولا يجوز نسا واذا وجد
حدهما وعدم الآخر حل التفاضل وهم النساء كما في خطه مع الشيعه ومطاط
وهو الكيل ولم يوجد الآخر وهو الجنس معنى اخر فاذا عدم الوصفان الجنس
والمعنى المضمون اليه حل التفاضل والنسا كما في خطه بالدرهم الدقل هو
التمس وعقد الصرف ما وقع على جنس الاثنان مثل الذهب بالذهب وما سواه
ما فيه الربا يعتبر فيه التعيين مثل الخطه بالشعير والشعير بالخطه اذا وقع

قبل القبض جازيه كما كيد بالصفر والخطه بالجنس مع القطن المالحج بالقطن
الذي فيه حب لا يجوز الا مثله مثل ذلك بيع التمر بالتمر المشقوق لان
النسب عليه اللزوم قال التمر بالتمر كدبت من غير فصل الى خطه بالجنس والخطه
والدقيق بالحنبر والحنبر بالدقيق بحوز متفاضلة ونسا ويا لمن الحنبر غير
حالة الكيل وصاروزيا هذا اذا كان نقدا وان كان احدهما شبه
ان جعل الخطه او الدقيق نسبة والحنبر نقدا اجاز بالتفاوت وان كان
على العكس لا يجوز عند احنيفه يوزن وعند ابو حنيفة يوزن بوزن يوزن على الخطه
في حوز السلم في الحنبر وزنا والفتوى على قول ابو يوسف انه يجوز من نسي
وبيع الخطه بالحنبر او الدقيق بالحنبر روي عن ابي حنيفة انه قال لا خير فيه
لا يدايبه ولا نسا وعند ما يجوز كيف ما كان وروي عن ابي حنيفة انه قال لا بأس
بان يسلم الحنبر في الخطه واما استقراض الحنبر روي عن ابي حنيفة انه قال لا
يجوز لا وزنا ولا عددا وروي عن ابي حنيفة انه قال يجوز وزنا ولا عددا
وروي عن محمد انه قال يجوز وزنا وعددا او قال محمدا من الدناء استقراض
الحنبر والكل من دكان الحجام والخطه للمرأة اذا باعها حديد كدبها
نحاسا بنحاس وغيرهما من الوزنيات متفاضلة لا يجوز عندنا وعندك يجوز
ولو باعها وزنا بوزن وهو ما كول او مشروب كالدهن والزيت والبن والكل
وما اسبه ذلك لا يجوز الا وزنا بوزن في قولهم جميعا اما عندنا لو جرد الوزن
وعنده لو جرد الطعم والجنس بانفراده كرم النساء عندنا وعند السافغ
لا يحرم وبيانه اذا باع ثوبا بغيره او بغيره بغيره نسا لا يجوز عندنا وعند
بحوز وكذلك لو باع حيوانا بغيره نسا فهو على هذا الاختلاف وعليه هذا
من باع قفيز جص بغيره جص لا يجوز عندنا لو جرد الكيل والجنس وعندك يجوز

لعدم الطعم ولو باع بطيختين أو تفلحة بتفاحتين أو بيضه ببيضتين
أو حوزة بحوزتين أو حنطة من الحنطة بحنطتين حوزة عند الكيل وعند
لا يجوز لوجود الطعم وكذا إذا باع حنطة أو تفلحة بتفاحة حوزة وعند الكيل
مسألة ولو استقرض فلوسا رايه وقبضها ثم كسدت وصارت لا يروج فعلى
المقرض رد ما قبض من الفلوس عند حنيفة وعند ما عليه رد قيمتها
تعين قيمتها وقت القبض عند يوسف وعند محمد يوم الكسب إذا باع
بها حنطة حنطة وهما عتيقان أو حنطتان أو واحداهما عتيقة والآخر حنطة
وكذلك إذا باع حنطة مقلية حنطة مقلية أو دقيق حنطة بدقيق حنطة
أو سويق حنطة بسويق حنطة وتساويها في الكيل فإنه يجوز وكذلك حكم
الشعير بالشعير على هذا وكذلك إذا باع تمر بتمر كلاهما عتيق أو حنطة
أو واحداهما عتيق والآخر حنطة وتساويها في الكيل حوزة بالجماع وكذلك لو باع
بها عتيقا بعنب أو زيبا برنسب وكذلك حكم ما أشبه ذلك من الكمالات إذا
بيع بحنطة وأما الوجه الذي لا يجوز تساويها في الكيل أو تفاضلهما وهو أنها
إذا باع حنطة مقلية حنطة غير مقلية أو باع الحنطة بدقيق الحنطة أو
بسويق الحنطة أو تمر مطبوخا بتمر غير مطبوخ أو حنطة مطبوخة حنطة
غير مطبوخة فلا يجوز تفاضلهما وتساويها ولو باع حنطة مقلية حنطة
يايسة أو حنطة ندية حنطة جافة حوزة في قول الحنيفة وإيوسف فإذا
تساويها في الكيل وقال محمد لا يجوز فأبو حنيفة مراء على أصله لأن أصله
أنه يعتبر التساوي في الكال ولا يعتبر النقصان الواقع في المال كما قال في بيع
الرطب بالتمر ومحمد أيضا مراء على أصله لأنه جعل النقصان الواقع في المال
معتبرا في الكال كما في بيع الرطب بالتمر ولو باع حنطة مقلية حنطة مقلية

أوردته بندي عند الحنيفة وإيوسف حوزة إذا تساويها في الكيل وعند محمد لا يجوز
مسألة ولو باع لحم الأبل لحم الغنم أو لحم البقر أو لبنها بلبن الغنم أو لبن البقر
حوزة كيف ما كان ولا يجوز نسيته لأن الوزن جمعها وإذا اشتد حيوانا بلحم
من خلاف حنيفة جار كيف ما كان بعد أن يكون عتيقا بعين وقال الشافعي لا يجوز
بيع اللحم بالخبز إن سوا كان اللحم من حنطة أو من خلاف حنطة ولا زبنا
بمن المولى وعبد يريده عهد ما دون في التجارة والله أعلم

باب الكوارع وهو الكيل وعدد أو بالوزن حوزة أو بالخطب حوزة ما باع ولا في
الرطوبة حوزة يعني نسيته وتقدر الأجل في المتعاقدين ذلك الكسري
وذكر الطحاوي أقله ثلثه أيام وعن محمد أنه مقدّر شهر لأنه ادعى
الأجل وأقصى العاجل وأما التي في المسلم فيه شرط أحدها إعلام المسلم فيه
بأن حنطة كقول حنطة أو شعيرة ونوعه كقول حنطة سقية أو جبلية
ربيعي أو حرثي أو صفته كقول حنطة حنطة حنطة أو وسط حنطة أو أبيض ومقدار
كقول حنطة أو وقف حنطة والمسلم في الفلوس عدد حنطة ظاهر الرواية وروى عن
محمد أنه أربط السلم فيها أنها ثمن والسلم في الثمن لا يجوز والسلم في اللحم لا يجوز
عند الحنيفة وإن بين موضعهما وعندهما حوزة إذا بين موضعهما والسلم
في الألبان والشحم جائز بالأجماع ولا يجوز السلم في الثمن أو قارأ إلا إذا سلم بتيان
معلوم من قيامين التجار ولا يختلف يجوز ولا يجوز السلم في القات حرما ولا
أو قارأ لأنه متفاوت من سمح لغره ولا بأس في السلم في الفلوس عدد إلا أن
نسيته بطلت بامطلاح المتعاقدين وهذا قول الحنيفة وإيوسف وقال
محمد لم يتطّل فلا يجوز السلم وحل السلم إلى طلبة درهم في حنطة مائة مهادين

على المسلم اليه وما به نقد بالاسلم في حصه النقد جاز في حصه الدين باطل ولا يجوز
الشركه وصوره مسلم فيل يشاركه لاصح ولا الوليه في السلم فيه ما يبيع لا حريه
التمن بكتاب **الرهن** الرهن الرهن
في الشريعة عبارة عن عقد وثيقه بال وهذا يتميز من الكمال لانها عقد وثيقه بدينه
ويتم من المبيع في يد المبيع لانه وثيقه وليس بعقد والاصل في جواز قوله في مال
فرهن مقبوضه وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم استوى من يودي طلعنا و
هذه حريه ولا يصح الرهن الا بدين مضمون احتراز عن دين المكاتب والدين
على عهد ماذون ولا يصح الرهن الا بدين مضمون وهو الذي ذكره صحيح
لا يصح الرهن الا بالدين او بالاعيان المضمونه اما ما كان منها امانه كالحيوان
والودائع فليست مضمونه وقد ثبت ان الرهن يقتضاه الضمان فالرهن
مضمون لا يوجد فيه معنى الرهن فلم يصح واما الاعيان المضمونه فلعان
ما كان منها مضمونا بنفسه وهو ما يجب عند هلكه مثله ان كان له مثل
اوقيه ان لم يكن له مثل او اذا صاع الرهن في يد المهرن او في يد الكسبي
عليه يعني في يد العدل فانه ينظر الى قيمه الرهن في وقت القبض والدين فان
كانت قيمته مثل الدين سقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته اكثر من الدين
سقط من الدين ايضا وهو الفضل امس وان كانت قيمته اقل سقط من الدين
قدر قيمه الرهن ويخرج المهرن على الرهن بفضل الدين وهذا كله عندنا و
عند الشافعي يملك الرهن امانه ولا يسقط من الدين شيء مفرغا غير مشغول
بمتاع الواهب او غيره مفرغا عن غير يربط به الا يكون متاعا وصورة
في رجل رهن جارية بالف فولدت ولدا يساوي خمسين ثم ماتت الام يقسم الالف على
الام والام والولد ان لا تملكه يسقط بارايي لهم وهي ستايه سنة وستون وبلغ

ويُدفع الى المهرن بس مائة وثلاث وثلاثون وثلاث درهم ويأخذ الولد وان كان الام تساوي
خمسين والولد تساوي عشرين والدين مائة ثم ماتت الام فانه يسقط من الدين خمسين
والناتج الدين بحاله وهو مضمون بخمسين رهون خمسين ولو اراد الا فكال لا يأخذ حتى
يودي بانه الدين الرهن جارية وقيمته الف وهي رهن بالف فولدت ولدا قيمته الف
فالدين يقسم في الظاهر نصفان ولا يجوز الزيادة في الدين عند حقيقه ومعه ورثه
ولا يصير الرهن رهنا بها وصورة المسله نحو ان يرهن عند رجل عبدا بالف درهم
تساوي الفين ثم استقرض الرهن من المهرن الف الف اخرى على ان يكون العبد رهنا بها جميعا
فانه يكون رهنا بالالف الاول خاصه ولو هلك بملك بالالف الاول لا يملك بها
لا يبين وان كانت قيمته الفين ولو قضاها الرهن الف فقال انما قصيتها من الف الاول
فانه ان يسترد العبد ولا يجوز اخذ الرهن بالاعيان التي هي امانه كالوديعة في
يد المودع والعارية في يد المستعير والمستاجر في يد المستاجر ومال المضاربة والرضا
في يد المالك الامانات وليس له ان يحبس رهنا فان هلك بين قبل اكبر ملك
امانة وان هلك بعد اكبر ملك مضمونا عليه وكذلك لو اخذ رهنا بالقصاص
فالرهن باطل على ما ذكرناه فان هلك بين قبل اكبر ملك امانه وان هلك بعد
اكبر ملك مضمونا ولا يسقط القصاص بهلاكه وفي الموضع الذي يجوز اخذ الرهن
لا يجوز الا مقبوضا لقوله تعالى فرهن مقبوضه وقد قالوا اذا اخلف الرهن والمهر
نهن فقال الرهن رهنه خمسين وقال المهرن بالف فالقول قول الرهن من بينه
لان الرهن لم يعرف انه علق بعين الرهن اكثر من خمسين والدعي المهرن اكثر
فلك فالقول قوله مع بينه فمقد ان يتعلق بملكه ولانه لو قال لم ارهنه كان القول
قوله فذلك اذا قال رهنته بقدر دون قدر **الرهن**
ويجوز له احتراز عن العازل فانه يصح وان اجاز وهو يعقل السع اي يعرف قيمة

البيع بقدر ان يشترى بذلك القيمة اي ما يشاء من مثله **والجواب** بحال يعني سواء
اجاز الاول او لم يجز له يجوز البيع **لزمها** صانده مال نفسه **ويؤثر** اي يعلم ولم يبر
فيما سوي ذلك كالغصب والجنابة والافراز استهلكه مال اخر **الحجة** اللغة هي
المنع والاطلاق في الشريعة يتناول المنع على وجه مخصوص **قوله** تعالى ولا تقربوا مال
اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشدّه وقال بعض السلف لاشد ثمانية عشر
سنة وقال بعضهم هو اثنان وعشرون سنة وقال بعضهم هو خمسة وعشرون
سنة واقل ما قالوا ثمانية عشر سنة **فوجب** ان يتعلق الحكم عليه **مله** الناقية الاصل
ثلثين دينار وقية التام ستة دنانير والدين ثمانية عشر دينار **ان** تقسم ثمانية عشر
دينارا على قيمه الاصل وهو ثلثين دينار وعلى قيمه التام وهو ستة دنانير **ان** لا سدر
تعطى لكل سنة تلك دنانير **صورة** اخرى قيمه الاصل خمسة عشر دينار وقية التام
خمسة دنانير والدين ثمانية دنانير تقسم بالارباع وعلى هذا فقس مسائل كثيرة **وهو**
اخر قيمه الاصل ثلثين دينار وقية التام ستة دنانير والدين اثنان وعشرون دينار
بالاسداس خمسة اسداس يقع على الاصل وهو عشرة والاسداس يقع على التام وهو
سهمين فقس على هذا **صورة** اخرى قيمه الاصل اربعين وقية التام ثمانية والدين ثمانية
تقسم الدين بالاسداس يقع على الاصل خمسة اسداس **وهو** عشرة اسهم ويقع على قيمه التام
ويقع على قيمه التام وهو ثلثين دينار **باب**

الافراز

وان قال كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد عشر درهما وذلك لان قوله
كذا كذا عبارة عن عدد واذا قال كذا كذا في حلة رثتها على حلة من غير عطف وقية
بعوله درهما واقل ذلك احد عشر **والثقة** عشرة فحل افراز على الاقل لانه متيقن
قال وايقال كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما وذلك لان
ذكر عدد امعطوفا على عدد بواو العطف وفتر درهما واقل في كل احد عشر

واكثر **ثقة** وتسعين فحل افراز على الاقل لانه متيقن **رواية** الاصول **روان**
قال له على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه خمسة واحد وقال زفر بن
خمسة وعشرين الوجه قولهم ان حقيقة الضرب ما فيها له مساحة والاعداد لا مساحة
لها فلم يقع فيها الضرب وانما يذكر ذلك فيها على وجه التشبيه ومعناه خمسة دراهم
اذا فتمت الى مثلها اربع مرات كانت خمسة وعشرين وذلك لم يثبت له لفظ الا فراقلم
يلزمه **وجه** قول زفر ان قوله خمسة في خمسة في العادة يعتبر به عن خمسة وعشرين
فصار خمسة وعشرين عبارة فيلزمه باحد ما يلزمه بالاخرى قال فان اردت
خمسة مع خمسة لزمه عشرة لان يكون بمعنى مع قال الله تعالى فادخلني عبادي
اي مع عبادي فاذا قصد ذلك صدق خمسة في خمسة يريد به تكثير الاخر **ان** الحجة
خيمه تضرب للنساء في السفر فيكون خريشته **و** الوصية بالحمل والحمل جائزة اذا
ولدت لما يعلم انه كان موجودا في البطن وقت الوصية اما الوصية بالحمل جائزة كما
اذا اوصى بها في بطن حاربه ولم يكن ذلك المولود من المولى او اوصى له بها في بطن
دائمه فان الوصية جائزة اذا علم انه كان موجودا وقت الوصية ومعرفة انها
اذا ولدت اول من ستة اشهر من وقت موت الموصي وذكر الطحاوي انه يعتبر المدة
من وقت الوصية ولو ولدت لسته اشهر بعد الموت او لاكثر فان الوصية باطله
لجواز ان يكون المولود حدث بعدها اذا كانت الحاربه في العدة **مخبر** اذا حمل
ثبوت النسب يعتبر سنتين وان لم يكن في العدة **مخبر** اذا حمل من ستة اشهر
في الحاربه وفي الداه سوان ولو اوصى بالحاربه لرجل او باخ رثتها لاخر فانه يجوز
اذا ولدت لاقل من ستة اشهر **و** كل واحد منهما ما اوصى له به وان ولدت لاكثر
من ستة اشهر بعد موت الموصي او لسته اشهر **مخبر** لا يجوز الوصية في الولد
وذلك لا ما يكون للموصي بالحاربه **و** اما الوصية بالحمل فهي نحو ما اذا اوصى بثلث

ماله لما في بطن فلانة فانه اذا اولدت لاقل من ستة اشهر من وقت موت الوصي ذكر
 الطحاوي انه يعتبر وقت الوصية هو كذلك لو اوصى بثلاث ماله لما في بطن دابة فلان
 لينفق عليها فان الوصية جارية اذا قبل ذلك صلاحها وبغير فيه المدة على ما ذكرنا
 ولو اقر بالمال لما في بطن فلانة فذلك على ثلثة اوجه في وجه يجوز في قولهم جميعا وفي وجه
 اختلفوا فيه اما الوجه الذي يجوز في قولهم فهو اذا اقر بالمال بين السبب كما اذا
 قولهم جميعا قال لما في بطن فلانة على الف درهم لان استهلك ماله واسرفت او غصبت
 فهذا كله سبب صحيح يجوز اقرار به **واما الوجه الذي لا يجوز اقراره في قولهم**
كما اذا قال في بطن فلانة الف درهم لان استقرضت منه ماله فهذا لا يجوز لانه
احال في كذبه واما الوجه الذي اختلفوا فيه في كما اذا قال في بطن فلانة
على الف درهم مطلقا فهذا الاقرار باطل لان الاقرار بالدين المطلق محرم على المداينة
وذلك بحال من الولد الذي لم يلد بعد فهذا على قول لا حيفه وان صرفه وعلى قول
محرم هذا الاقرار صحيح ومن اقر بغيره بولد مثله لمثله وصور المسئلة ان يكون
المقرض منه اثني عشر سنة ونصف لان اقل ما يبلغ الرجل اثني عشر سنة واقل مدة الحمل
سنة اشهر وان كانت امرأة بشرط ان يكون المقرض اكره منه تسع سنين ونصف
لان اقل ما بلغت المرأة تسع سنين واقل مدة الحمل سنة اشهر وهذا اذا اقر
بحمل جارية او حمل ساه لرجل مع الاقرار ولنه ذلك لان هذا الاقرار له وجه صحيح
يكن حله عليه وهو ان يكون اوصى به له مالك الجارية ومالك الشاة فيجب
حله عليه **كتاب الاجارة**
 الاجارة عقد على المنافع بعوض وهذا الذي ذكره صحيح وهي خلاف النكاح لانه
 عقد على استباحة المنافع بعوض **قال اصحابنا اذا استاجر دابة الى الكوفة**
 فسلمها المجرر وامسكها المستاجر يبعدا حتى مضت مدة ملكه فيها المسافر الى

الكوفة فلا اجر عليه وان ساقها معه الى الكوفة ولم يركبها وجب الاجر وقال الشافعي
 الاجرة في الوجهين دليلنا لان العقد وقع على مسافة قال تسليم في غيرها لا يستحق به
 البدل كما ان العقد لو وقع على مدة فسلم في غيرها لم يستحق البدل **الا حذر هو الاجرة**
 وان كان الصانع مستدبا اي متعصبا لهذا العمل **الحرف** يحيط كل وقت عند **هنا** اذا
 اقامه اي ينصبه **يشرح** اي يعينه وهو ان يجمع بعضهم على بعض وعليها ان تصلح
 طعام الصبي وصوره للمسئلة وجهان احدهما ان لمضغ الطعام ثم يعطى للصبي **والا حذر**
 باكل الطعام حتى لا يضر للصبي **لنه** واذا قصد الفساد او بخرع البراء وصوره الفصد
 يقصد في العروق **وهو** صورة البرع ينزع في الغم رجل استاجر رجلا ليذهب الى البصرة
 في بيعه فذهب فوجد بعضهم قد مات فحاج من بقي فله الاجر بحسب ما ذكره
 ان يكونوا معاومين لانه اوفى بعض المعقود عليه وان استاجر له يذهب بكتابه
 الى فلان بالبصرة ويحكي كونه فوجد فلانا قد مات فرد الكتاب فلا اجر له وقال
 محمد له الاجرة الذهاب **هنا** وان استاجر رجلا يذهب بطعام الى فلان بالبصرة
 فذهب فوجد فلانا ميتا فرد له الاجر له بالاجماع والفرق لمحمد ان حمل نقل الطعام
 على يقال به الحذر لان في اقامته حرجا وقد نقضه **اما** حمل الكتاب فليس به حمل
 يقابل به الاجر ليس به وخفة موثقة وانما يقابل الاجر بقطع المسافة وقد قطعها
 له في الذهاب ولها انه قابل الاجر بنقل الكتاب وهو الغرض وقد نقضه فبطل
 الاجر كله ومسئلة الطعام **رجل** استاجر دابة الى الحيرة فجاوزها الى القادسية
 ثم ردها الى الحيرة فنفتت فهو ضامن والجارية كذلك وذكر في الوديعة ان المودع
 دفع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق يبرأ عن الضمان **هنا** منهم من قال لا فرق
 بين الاجارة والجارية والوديعة لان الوضع المسئلة فيها اذا وقع العقد الذهاب
 لا غير فاذا انتهى الى الحيرة انتهى العقد وبقيت الدابة امانة في يد المودع لم يسبب

الضمان فاذا جاوزها صار ضمانا لحدوث سبب الضمان وبالعقد الى الحبرة ما
ودها الى مالها ولا الى نائب مالها في الحفظ لانه غير مأمور بذلك من جهة المالك
في الوديعة حين عاد الى الوفاق فقد ردّها الى نائب المالك في الحفظ لانه امر مطلق
حتى لو استأجر ذاهبا وجائيا وعاد به عن الضمان لانه نائب عن المالك في الحفظ
بعد الرد الى الحبرة ومنهم من قال بين الاجارة والعارية والوديعة فرق حتى
لا يبرأ فيها كيف ما كان في الوديعة يبرأ رجل استأجر حمارا لحمل له متاعا
في طريق كذا فاخذ في طريق غيره يسلكه الناس فهلك المتاع فله ضمان
عليه وان بلغه له الاجر وهذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت لانه حينئذ لا يصح
التعيين لعدم الفايده لكن في الكتاب اطلاق لان الطريق اذا كان يسلكه
فيها الناس قل ما يكون بين الطرفين تفاوت فان حمل به في البحر فيما يحمله
الناس ضمن لان بينهما تفاوتا فاحشا وان بلغ له الاجر لانه اذا اسلم بقي التفاوت
صورة فلا ينسحب وجوب المسمى رجل استأجر ارضا ليزرعها حظه فزرعها رطبة
ضمن ما تنفعها ولا اجر عليه لان الرطبة لا تعرف نهايتها واستعمال الارض بها
غير استعمال الحنطة فصار غاصبا ضامنا بكل حال ولا يجب الاجرة رجل استأجر
رجلا لحمل له دنانير الفرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه في المكان
الذي حمل قيمته ولا اجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسر واعطاه من الاجر بحسابه
وقال زفر الشافعي لا يضمن شيئا ولقب المسئلة ان الاجير المشترك يضمن ما تلف
يصنعه عندنا خلافا لما وكل اجير مشترك وطوال الذي يعمل في العجامة الناس
ضامن لما جنت به خالف اولم يخالف على الاختلاف الذي قلنا وما هلك يد
من غيره صنعة فلا ضمان عليه ولا اجر له سواء كان المهلك بسبب يمكن التحرز
عنه كالسرقة كالسرقه والغصب او لا يمكن التحرز عنه كالحرق والغال

والغارة الغالبة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يضمن ما هلك ان كان نسبت
التحرز عنه واجبر الواحد امين في قولهم جميعا حتى ان ما هلك من عمله ولا ضمان عليه
ايضا الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ لا يجبر
المشترك هو ان يتقبل العمل من غير واحد ويجبر الواحد ان يتقبل العمل من الواحد والعقد
في اجير المشترك انما يقع على تسليم العمل لا على تسليم النفس والعقد في اجير الواحد يقع
على تسليم النفس اليه في الدقة لا على تسليم العمل ولو استأجر حمارا الى موضع كذا فتركه
رجله في الطريق فسقط وانكسر فانه يضمن في قولهم لان ذلك من جنابة يده لان الواجب
عليه ان يحفظ رجله وينظر الى موضع يوق فيه الا عند زفر والشافعي فانه لا يضمن
ولو زحجه الناس حتى انكسر فانه لا يضمن بالاجماع لان ذلك بدونه الحرق والغالب
ولو انه هو الذي زاحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه
قيمته وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازا ما حمل وان شاء ضمنه قيمته في
ذلك المكان الذي عمله وروي عن ابي حنيفة انه قال يضمن احوال قيمته محمول وقت
الكسر ويحيط عنه من الضمان مقدار الاجرة الى ذلك المكان لان الشيء يد
امانة وانما صار مضونا عليه بالكسر ولو هلك بالكسر الشيء في هذا الحال
من غير تعدي منه ضمن عندهما ولم يضمن عند ابي حنيفة وكذلك هذا الحكم في
المكاري والحال اذا سلم المكاري الدابة الى صاحب المال فلا ضمان عليه لانه
ملكه في يد صاحب المال فلا ضمان عليه والراعي بمنزلة الاجير المشترك اذا
كان يراعي للعيامة فالتلف من سوقه وضربه اياها في خلاف العادة فانه يضمن
لانه من جنابة يده واذا ساق الدواب على السرعة فارد حواشي القنطرة ودفع
بعضها بعضا فسقط في الماء وعطب فانه يضمن لانه من جنابة يده ومن
استأجر دابة الى مكان معلوم مجاور عن ذلك المكان فانه يصير خالفا

وبما خلا في بصير ضامنا ثم اذا اعد وسلم الدابة الى صاحبها فانه يجب عليه الاجر والضرر
ولا يجب المحل له لما جاوز من الموضع المعاون صار تخالف في الضمان والضرر
لا يجتمعان عندنا الا ترى انه اذا هلكت بحب عليه الضمان سواء استعملها او لم
يستعملها ولو عاد الى ذلك المكان هل يرتفع الخلاف وكان ابو حنيفة يقول او لا يرتفع
وهو قول زفر فخرج وقال لا يرتفع واجمعوا اصحابنا انه اذا خالف في الوديعة ثم ترك
الخلاف انه يبرأ عن الضمان ولو استأجر دابة الى مكان معلوم فلم يذهب في حصر
في داره حتى مضت المدة وهلكت فانه يجب الضمان ولا يجب الاجر لانه حسب ما في موضع
غير ماذون فيه وكذلك لو استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها الى
مكان اخر فانه يضمن اذا هلكت وان كان اقرب منه لانه صار مخالفا وان
لم يهلك فلا ضمان عليه ولا يجب الاجرة ايضا لان الاجر والضمان لا يجتمعان عندنا
ولو ان رجلا استأجر دابة الى مكان معلوم فذهب من غير الطريق العام فانه يضمن
ان كان الناس يسلكون من ذلك الطريق فانه لا يصير مخالفا ولو ذهب
من طريق لا يسلك الناس فيه فانه يضمن اذا هلكت واما اذا لم يهلك فبيع
موضع المعلوم ثم رجع وسلم الدابة الى صاحبها فانه يجب عليه الاجر **رجل استأجر**
ارضا او استأجرها فاحرق الحصاة فاحرق شيئا في ارض اخرى لقوم اخرين
فلا ضمان عليه لان تحصيل شرط التلف اذا كان غير متعده فيمقتضي كمال
التلف اليه كتاب الشفعة
الشفعة مأخوذة من الضم ومنه الشفع الذي هو خلاف الوتر والشفاعة سميت
شفاعة لانها تضم المشفوع اليه اهل التوراب فلما كان حق الشفعة يضم
الشفيع المالك للمشفوع الى ملكه يسمى ذلك شفيعه والاصل في ثبوت الشفعة
قوله عليه السلام المشفع في كل شيء ثم اخلط في نفس البيع معناه الدارين

رجلين هم اخلط في حق البيع معناه طريقهما واحد وشهرهما واحد او يصالح عليها رجل
ادعي على رجل دارا او دراما فانكر المدعي عليه او سكت ثم يصالحا على دار اخرى
يجب الشفعة في دار الذي بذلك الصلح ولا يجب في الدار الاولى ولا في الدار التي
ادعي في قوله عنها يكون بذلك الصلح او منقول لا يجب الشفعة وان كان
المصلح عن امر ارجح الشفعة في صورتين وان باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقضي
بالشفعة بطلت يعني اذا باع داره الذي كانت تشتق الشفعة بسببها باعها
قبل ان يقضي له بعد الاثبات وقرار الشفعة وكذلك ان ضمن الدرك يعني الشفع
ضمن المشتري عن البايع العبد لا يستحق وان ابتاع منها سبعا ثم ابتاع بقية
فالشفعة للجار في السهم الاول دون البايع وصورة المسئلة يعني باع دارا بابه دينار
في السراي يكون ثلث الدار بابه ثم اظهر انه باع النصف بتسعين فتول الشفع
الشفعة لكونها غالبة ثم باع النصف الاخر بعشرة فقال في الكتاب ان له الشفعة
في السهم الاول اي كان له ان يخلط السهم الاول فاذا ترك فليس له ان يخلط السهم الثاني
لان المشتري صار شريكا وسريكا اولى من الجار بصورة اخرى انه لا حاجة الي
هذا الجمل فانه لو باع نصف الدار ثم باع النصف الاخر فله الشفعة في الاول دون البايع
او يعتق عليها عبدا وصورة المسئلة رجل قال لعبد اعطني هذه الدار هو الدار الاحبي
والاحبي يشترط ان اعتق عند العتق والعبد يطلب الدار من الاحبي بطريق
المهبة والاحبي يعطي داره بغير علة لا رطل الشفعة ان يبيع او يملك الدار بغير
والكرم عشرها مشاعا بالكر الثمن ثم يبيع منه تسعة اعشارها ببقية الثمن حتى
ان الشفع له الشفعة في عشر خاصة بتمسك ولا يثبت الشفعة في التسعة الا
عشار لان المشتري حين اشترى تسعة اعشارها كان شريكا بالاعشار وهذا الجمل
انما يكون للجار والخلط لان الشريك اولى منها ولا يتخالف بها للشريك لان الشفع

لو اجزله حظه والاخر شعير باع الشريك نصف حظه ونصف الشعير ونصف
 السعير ونصف الحظه او لاخره اطلر والاخر كنان باع نصف كنان ونصف اطلر
 ونصف اطلر ونصف كنان والحيلة يجوزها عندنا ان يبيع كل واحد منهما
 نصف ماله بنصف مال صاحبه وصلا مال كل واحد منهما بينهما نصفين وحصلت شركة
 ملك بينهما ثم اذا عقد بعد ذلك عقد الشركة جاز وكذلك لو باع صاحب العروق
 نصف عروضة بنصف دراهم صاحبه وثقابضا وخطا جميعا فصارت الدرام بينهما
 وللعروض بينهما عقدان عليها عقد الشركة فيجزو وكذلك لو كان مالهما وثقت
 ما يختلط بالخط كالحيثي والوزني كلاهما حشر واحد فخطا جميعا وقعت
 بينهما شركة بالاموال ثم يعقدان عليها عقد الشركة فيجزو والشركة بالاموال على
 الدرام والذئاب حائرة عند علمنا الثلثة سواء كان راس مالهما مختلط بالخط
 او لا يختلط نحو ان يكون راس مال احدهما من الدرام الصحيح ورأس مال الاخر
 ذئاب او راس مال احدهما من الدرام الصحيح ورأس مال الاخر المكسور والله اعلم

كتاب المضاربة

الضربة الارض وهو السفر وانما سميت بذلك لان المضارب يستحق الزرع بالعمل
 والسعي واهل المدينة يسمونها مقارضة والدليل على جوازها ان النبي صلى الله
 عليه وسلم بعث والناس يعقدونها فلم ينكر ذلك كما لم ينكر سائر العقود وقد
 نصت هو النقد

كتاب الوكالة

الوكالة في اللغة عبارة عن الحفظ ومنه قولهم حسبنا الله ونعم الوكيل بعناء نعم الحافظ
 وضمان الرهن على قول من يفسره انه ينظر الى الثمن الذي اعطاه واني
 قيمة المبيع المحبوس فان كان قيمته اكثر فالفضل امانة وان كان اقل جاز على
 للوكيل بالفضل وضمان المبيع على قول محمد تفسيره الوكيل مع الموكل ينزله البائع

المشتري فالوكيل كالبائع والوكيل كالمشتري ثم لو ملك البائع يده البائع يفسر
 البيع ولا يجب الثمن على المشتري فكذا هذا لا يجب على الموكل وذكره الحاشي الكبير
 في حاشيته مثل قول محمد وقال في ضمنه فان العيب حد الجنون المطبق عند محمد
 كامل وعند ابو يوسف شهر وعن ابو يوسف اكثر من يوم قال والمقدار الذي يتغابن
 الناس فيه نصف العشر او اقل منه وان كان اكثر من نصف العشر فهو لا يتغابن الناس
 فيه كذا اعتبر محمد في جامع الكبير ابواب الزروع هو روي عن نضر بن يحيى انه قال قد
 ما يتغابن الناس فيه في العروضة ثم في الحيوان والحوار والعبد والسلع ده
 يار دة في العقار والدور دة ودارده والزيادة على ذلك ما يتغابن الناس في مثلها وقد
 قال ابو حنيفة اذا وكله بشرا عبيد فاشترى عبدا اعني او مقطوع اليدين بقيته
 جاز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز له قال الشافعي وجه قول ابو حنيفة انه عبيد
 لو عينه جاز له شراؤه بالاجماع فجاز شراؤه ما طلق الوكالة كالبصير وقد
 اذا دفع اليه عشرة دراهم فقال اشترى بها طعاما فانه لا يجوز ان يشتري
 الا بالخطبة والديق ولا يجوز ان يشتري بها القاكهة واللحم ولا الخبز ايضا
 والاصل في ذلك ان الطعام المطلق اسم للخطبة وديقها وقد قالوا لو دفع اليه دراهم
 كثيرة ومناك ولينه فقال اشترى بها طعاما فاشترى بها الخبز جاز لان الكثير
 يحتاج اليه في الوليمة ولا يحتاج الى الطعام والامر بهذا مجول على العار ودله

كتاب الكفالة

له احوال كثيرة ومنه قالوا للحنفية التي يعهد بها الكارط كغلا وكفاله ان لا يعنى ضمها
 الى نفسه فاما ضم صاحب الحق الى الدينين الى الاخرى في التوثيق مع ذلك كفالة
 والدليل على جواز الكفالة قوله صلى الله عليه وسلم الرقيم غارم وبعث النبي صلى الله
 عليه وسلم والناس يعقدونها فافترق على ذلك ما ذاب له اي ما وجه عليه المذكور

له دين **المكفول** به هو الدين او الشخص الذي عليه الدين **والمكفول** عنه
من عليه الدين هو الكفيل هو المترم الدين عن هو عليه **والكفالة** اسم العقد
المكفول عنه وهو الذي عليه الدين والمكفول له وهو الذي له الدين
والكفيل وهو الذي ثبت عليه الدين بالكفالة **فالمكفول** به وهو الدين
عنه اشياء لا تقع الكفالة به بالودائع والعقاري والموال المشتركة وبالبيع الباي
وبالاجارة وبالحجارة بعينها وبالبيع وبذل الكتابة وبالسعيانة التي يجب على متعق
البعض فهو كالكفالة عند ائتمنه وبالحجارة والقود وبكل ما هو مائة **كتاب**
الحوال الحواله جارية بالدور اما

الدليل على جواز ما فقوله عليه السلام من اجل على ملي فليستع ولانه عقد صان فكان
جائزا كالكفالة واما قوله بالديون فصحيح لان الحواله مأخوذة من التحول وتحويل
الدين من ذمة الى ذمة ممكن فاما الاعيان فالحق المتعلق ما هو التسليم
ذلك لا يمكن تحويلة الى غيب فلهذا لم تقع الحواله فيها وصحت في الدين **المحتمل**
فاعلى الحواله هو المحتمل قابل الحواله **والمحال** عليه من طالب بالدين **المحال** الحال
رواية الطحاوي من الحواله محتاج الى معرفة اشياء اربعة المحال هو الذي عليه الدين
الاصلي **والمحال** له هو الطالب الذي له الدين **والمحال** عليه وهو الذي قبل
الحواله **والمحال** به وهو الذي اقبل به **والمحال** له **والمحال** له **والمحال** له **والمحال** له

كتاب **القضاء** **القضاء** الاصل في حواز الصلح
قوله تعالى ولا جناح عليهما ان يتصالحا بينهما صلحا والصلح خير وهو عام ومن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا اجل حراما
او اخرج حلالا ومن عمن رضي الله عنه ردوا الخصوم كي يصطالحوا فان فصل
القضايا بينهم يورث الضعفين فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يثبت في البيا

وقايدته بردها اليه وحياز الروية وتجيب الشفعة والصلح لا يجوز في سبع اشياء **الاول** والصلح
من الشفعة والاختيار ودعواه الطلاق والنسب والرق والولاية **الثانية** رجل ادعى على
رجل احد افضالته على مال على ان يقر له به **والثالثة** رجل ادعى على رجل احد افضالته على مال
ليقر به **والرابعة** رجل ادعى على رجل شفعة او خيارا فانكر النشأ او انكر الطلب فصالحه على مائة
ليقر به **والخامسة** امرأة ادعت ان زوجها طلقها نكشا وانكر الزوج فصالحها على ان تلتب
نفسها **والسادسة** ادعى ان مولاه اعتقه فصالحه على مائة درهم يدفعها اليه العبد
على ان يبرأ من الدعوى وكذلك لو كان اهل عطاء الديوان فتنازعه الخرفيه **والسابعة** ادعى انه
لها فصالحه المدعي قبله على دراهم معلومة لم يجر ذلك لو ادعى على رجل القاف فانكره
فامسطلحا على ان يحلف المدعى عليه وهو يري يحلف بالله او بالطلاق **ثم اقام المدعي**
البينة اخذها والصلح باطل ولو اصرطحا على ان يحلف المدعي بالله على دعواه على انه
متى حلف فالمدعي عليه ضامن لما حلف المدعي لم يستحق المال والصلح باطل **كتاب**

كتاب **الصلح** **الصلح** الاصل في ذلك حواز الله
تعالى فان طعن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه منيامريا وقال النبي عليه السلام تهادوا
تحابوا او اجتمعوا **والصلح** هو ان يذبح هبة لاجني او يزيد زيادة متصلة لا
يرجع في الاصل ولا في الفرع كالشتم والجلد **والصلح** وزيادة متصلة وصورة كالولد والتمر
واللبن يرجع في الاصل دون الفرع **والصلح** زيادة متصلة متولدة
من الاصل او غير متولدة منه **والصلح** ولو ازدادت زيادة متصلة لا يرجع
فيرجع في الاصل ولا يرجع في الزيادة **والصلح** رجل امراه على عبد او جارية او عين من
الاعيان فزادت ثم ورد الطلاق عليها قبل الدخول بها فانه لا يخلوا اما ان يكون
في يد الزوج او في يد المرأة ولا يخلوا اما ان يكون الزيادة متصلة متولدة من الاصل
كالشتم والكبر والخص في الاحمال او كانت بيضا احدى العينين فاخلى البياض او كان

اخر من فكل ما او كان اصم فسمع او كانت تخيل فامتارت او كانت ارضا فزرعها
ما ان يكون الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل كالثوب اذا صبغ او كانت دارا فبناها
بنا او ارضا فخرس فيها غراسا واما ان يكون الزيادة متصلة متولدة من الاصل
كالولد والارض والعقرو والوبر اذا جزوا الصوف والشجر اذا ازيل والنرا اذا جرد
والزرع اذا حصده واما ان يكون الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل كالعلمه و
الكسب واما اذا كان المهر في يد الفرج فان كانت الزيادة متصلة غير متولدة
من الاصل كما لو صبغ الثوب او بناها بنا صارت المراه بذلك قابضة ولا ينصف في
عليها نصف للقيمة يوم حكم بالقبض فان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل
ومتصلة متولدة منه ورد الطلاق قبل الدخول بها فان الاصل ينصف والزيادة
ينصف بالاجماع وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كالهيئة والكسب والخلقة
فان الاصل ينصف والزيادة كلها للمراه قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وز قول ابي يوسف
ومحمد الاصل والزيادة تنصف واما اذا كان الزيادة بعد القبض فان كانت متصلة
متولدة من الاصل فانه منع التنصيف وللزوج عليها نصف القيمة يوم سلك بها هذا
قول ابي حنيفة ولينسند وقال محمد لا منع التنصيف وان كانت متصلة متولدة
من الاصل فانه منع التنصيف بالاجماع وان كانت متصلة غير متولدة منه فالزيادة
للمراه والاصل بينهما نصفان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم وردت الطلاق قبل
الدخول واما قوله نكحت فالنكاح يعبر بها عن المهر والعرجان والعرجانته في
لورثته من بعد وصفه العرجي ان يقول هذه الدار لك عرجي او عرجك او هي لك حياتك
فاذا ماتت فهي رد على وكل ذلك مبة والشرط باطل وهي له في حياته وبعد موته والا
صل في ذلك ما روي عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعمر عرجي حياته
فهي له ولحقه من بعد وروي من طريق اخر قال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرجي لحيته

من بعد ليس للعرجي فيها شيء واذا ثبت ان الشرط باطل بقيت العرجي مجردة وهي
المعنى المبة فيصح ما يصح به الهبة وبطل ما يبطل به الهبة قال والرقبي باطل عند
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هي جائزة وبه قال الشافعي وصفه الرقبي ان
يقول هذه الدار لك رقبتي فيكون عارية عند ابي حنيفة ومحمد اذا سلمها وعند ابي يوسف
هي مبة وقوله رقبتي باطل وجه قوله ما روي شرح ان النبي عليه السلام اجاز العرجي
ورد الرقبتي ولكن للملك في الرقبتي متعلق بخبره من معناه ان مث قبله في
ذلك وان مث قبله في في الملك لا يجوز تعليقه بخبره حال الحياة وليس كذلك
العرجي لانه اوجب الملك في الحال وانما علق الفسخ في طهر الفسخ بخبره في ماله بخبره
التمليك ان النبي عليه السلام اجاز العرجي لاهلها والرقبي لاهلها وهذا يجوز على
انه اجازها عارية ومن نذر ان يتصدق بماله تصدق بحسن ما تحب فيه الرقبة كمن له
شاة الاسامة يحب تصديقها وان لم يبلغ نصفها كالا بوا البقرة وهذا الذي ذكر
استحسان والقياس ان يلزم ان يتصدق بجميع ماله لان اسم المالك يتناول القليل
والكثير وسائر الجواهر ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بجميع ذلك
لان المال عبادة عابدة وذلك موجود في جميع الاموال وقد قالوا انه ليس كذلك
مقتضى ما يعلم انه يكفيه الى ان يكسب كتاب **الوقف** وقد قالوا انه ليس كذلك
الاصل في جواز الوقف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ولا النبي صلى الله عليه وسلم ان
اصبت ارضا فخير لم اصب مالا قط انفس منه فاما من في وقال ان شئت حبست
اصلها وتصدقت بثمرتها وروي انه قال له تصدق باصلها لا باع ولا يوجب ولا يورث
فجعلها عمر رضي الله عنه للفقراء والمساكين وقد روي عن علي بن ابي بكر وعثمان
واكثر الصحابة رضي الله عنهم انهم وقفوا فالعجوة على من له السكنى اي ولد له
واكل ثماره الفدان والكرام والفرس والكرام الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال اما خالد فقد حسر ادعاءه واقر ان سبيل الله تعالى **كتاب الغضب** حقيقة الغضب هو اخذ
مال الغير بغير اذنه فواجب بهذه الصفة فهو غضب وما وجد خلافها فليس
بغضب وسواء علم الاخذ بذلك او لم يعلم فاذا كان مع العلم بتعلق به الضامن
والماتم فاذا كان مع الجهل بتعلق به الضامن دون الماتم لم يكن الغضب فيه
وهو يظن انه له ولكن ملك شيئا بوجه من وجوه الملك ثم ظهر ان ذلك لغير
من ملكه من جهة فقد ظهر ان الماتم لا يكون الا مع القصد بؤكد ذلك قوله
صل الله عليه وسلم رفع عن امي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد رفع مآثم
الخطا وقال عليه السلام من غضب شبرا من ارض طوقه الله تعالى يوم القيامة
من سبع ارضين وكذلك لو زرع الغاصب في الارض المغصوبة فالخراج له ويضمن
نقصان الارض بالاجماع واما اذا كان المغصوب منقولا فملك بيده الغاصب
واسهل حقه الغاصب فانه ينظر ان كان المغصوب مثليا وجب على الغاصب
مثله وان كان غير مثلي بحسب قيمته يوم الغضب وروى عن ابي امامة ان النبي
رحمه الله وهو من كبار اصحابنا انه لو غضب ارضا وبنى فيها وقبعت البناكين
ثم جاءته الارض لا يجب رد الارض ويغرم قيمتها وعلى هذا الحاجة اذا ابتلعت الارض
انه يعتبر اهل الضررين وكذلك الفصل اذا ادخله بيتا فلبس حتى لا يخرج
الا ينقص البنا يعتبر اهل الضررين وعلى هذا اذا غضب جارية بالزنى فلبسها بغير
في يد الغاصب فالملك باختيار ان شاؤا قيمتها ما يساوي بالري وان شاؤا اخذوا
الجارية وان كانت الارض تنقص بقلع الزرع والبنا فالملك ان يضمن له قيمة البنا
والزرع متعلقا ويكون له لان صاحب الاصل قال اصحابنا اذا حفر بئر في ملك غيره
فليس له ان يطعمها ولا للمالك ان يطالبه بطمها ولكنه يضمن النقصان فان ابراه

من الضامن بري منه وقال الشافعي للمالك مطالبة بطمها وردت اياها فان اراد الغاصب
طمها وردت اياها ولم تنفع الغاصب للمالك فللغاصب ان يطعمها وان ابراه المالك في
الطمان فامتنع فبقي وجهان لنا انه جبا على عقار غيره فلم يكلف اصلاحه ولم يملك
اصلاحه بغير رضاه اصله اذا نقص حارطه وقال انا انبي **وعلى هذا اذا فتح**
قبض غيره فليس له ان يحطه وقد قال اصحابنا اذا فتح القفص وطار ما فيه لم
يضمن الا ان يكون في حقه وقال الشافعي ان طار من فوره ضمن لنا انه طار باختياره
من غير تنفير فلم يجب على الفاعل ضمان كما لو مكث ثم طار ولانه سبب غير ملج لان
القفص قد يقم فله يطير فاذا انضم فعل الحيوان لم يضمن به المال كمن فتح باب
البيت فابق العبد فان قبل توصل الى الاتلاف بفعله فلزمه الضامن كما لو
نزع وكما لو فتح راس الزق فسال فيه قيل له يبطل بالعبد اذا حبسه مولا ففتح
رجل حتى هرب واما اذا نزع فقد اجزاء فامتل فبعده اليه واذا لم يتفرقه فقد
حصل الخروج باختياره فصارت كالمكث ثم طار واما اذا فتح راس الزق
وهو مبيع فقد باشر الاتلاف لانه لا يجوز ان يماسك وان كان حاملا
فذاب بالحر وقد وجد الاتلاف بفعله غيره فلا يلزمه الضامن وقد قالوا لو
ان رجلين اودع كل واحد منهما رجلا الذي ذرع فخطط المودع المالكين قال ابو حنيفة
لا سبيل لهما على اخذ هذه الدراهم ولهما على المودع مثلهما وقال ابو يوسف ومحمد
هما باختيار ان شاؤا اخذاهما بالعين سوى هذين الاثنين وان شاؤا اخذاهما
الاثنين وسبيل ابو القاسم عن رجل زرع في ارضه شجرة فجاء اخر فزرع عليه
حنطة بغير امر صاحب الشجرة فنبثا جميعا قال الاقط لاصحاب الشجرة الخارج
وهو للمزارع الباز وعليه ان يغرم لصاحب الشجرة بازاء الشجرة الارض بغير مزرعة
وغیر مزرعة وسبيل ابو بكر الاسكاف كيف يعرف نقصان الارض قال ابن

يستاجر ويملك يباع قبل ان يزرع ويملك يستاجر بعد ما يزرع قال ابو القاسم يملك يباع
الساعة ويملك يباع قبل ذلك فيغرم ما بين ذلك من النقصان وجل يملك عنه
الاراع فدفع منها شاه وقال دعتها وهي ميتة وقال صاحب الشاه لا يذبحها
وهي حية قال قول قول الراعي ميتة فلا يوكل واما القول قوله لانه انكر النقصان
بدفع سبب الضمان اما كل اكل لا تعلم ثبت المبيع وهو الذكاة رجاء عدم
بنا رجل وقيمة البناء مائة وقيمة الربا التهمم ثلثون قال مالك بالخيار ان شاء
ضمنه مائة وصار التراب للهادم وان شأضمنه سبعين ولا شيء للهادم من تراب
المهدوم او غضب غلة ما قيمته خمسمائة فخصاه فانه يساوي النانان المالك
بالخيار ان شأضمنه خمسمائة يوم حصاه وترك الغلام له وان شأأخذ الغلام
ولا شيء عليه او دجاجة ابتلعت لولة فصاحب الدجاجة بالخيار ان شأاعطاه
قيمة اللولة وان شأاعطاه الدجاجة واخذ قيمتها من صاحب اللولة رجل غضب
جارية شابة ناهدة فانكسرت يدها ياخذها ويضمن النقصان او غضب ثوبا فخرقه
خرقا يسيرا ياخذ ويضمن النقصان او غضب جارية فولدت يده ونقصه
الولادة ياخذها ويضمن النقصان فان كان في قيمه الولد وفايا النقصان فيجب النقصان
به او غضب عبدا فابق او زنا فرد من الباقي ياخذ ويضمن نقصان ما لم يضر العبد
بالباقي والنا ان لم يكن يوق قبله ولا رنا او غضب ابنة من صغرا وكسرا فانكسرت
ان كانت تباع عدد اياخذها ويضمن النقصان وان كانت تباع وزنا ان شأأخذها
ولا شيء له وان شأتركها وفمن قيمتها من الذهب والفضة والاعمال
كتاب الوديعة الدليل على حواز الوديعة
قوله تعالى ونيا ونوا على البر والتقوى هذا من التعاون على البر وقد قال النبي عليه
من ائتمن امته فالبرودها ولا خلاف في ذلك بين الامم قال ابو جعفر الوديعة

امانة غير مضمونة والعارية امانة وعند الشافعي مضمونة والشيء المستأجر يد
المستأجر امانة والعهد الموصي بقبضته لرجل ويجوز له ان يمسك به الموصي له بالخدمة
مسلمة ثلثه او دعوار جلا مالا وقالوا لا تدفع الى رجل مئنا حتى يجتمع كلنا فدفع نصيب
احدكم اليه فهو ضمان في قول ابي حنيفة رجه للذلة لا يتعين نصيبه الا بالقسم
وهو لا يملك القسم رجل له على آخر الف درهم الدين فاسل رسول يفيض
دينه فذهب وقبض منه الدين ودفعه الى المرسل فان كرر المرسل دفعه اليه فالقول قول
الرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبض اليه من ماله لان الرسول مودع ولوان رجلا
أخذ حمارا من الجبانة بغير امر صاحبه فاستعمله ثم رده الى الجبانة وكان مع الحمار خشن
فاكل النبي الخشن من ضمن وانما استعمله اليها خاصة فاجوب فيمان لم يتعرض للخشن
سوى انه ساق الدم فلم يساق الخشن معه فلا اعيان او جانيا ولا ضمان وان كان حين ساق
الحمار وساق الخشن معه فهو ضمان من قبضه الخشن ومن استودعه ثلثة نفر داهم وماسو
اهما ما يقسم ثم جاحلهم يطلب نصيبه منها قال ابو حنيفة ليس له ان يعطيه منها شيئا
حتى يحضر واجمعا لان ذلك قسمة على الغائب وذلك لا يجوز وعندنا يدفع نصيبه اليه
ولا يكون هذه قسمة الغائب حتى انه لو هلك الباقي يد المودع كان للغائب ان
يسارك القابض فيما قبض ولو هلك المودع كان القابض فليس له ان يسار له
الغائب في الباقي ولوان المودع سافر بالوديعة ان كان الطريق نحو قاضيه وان
كان غير نحو لا يضمن الا اذا انها صاحب المال عن السفر به فحينئذ يضمن
وروى عن ابي يوسف ومحمد انها قال اذا كانت الوديعة لها حمل وموتة فساخر بها يضمن
وق قول ابي حنيفة لا يضمن سواها كان لها حمل وموتة او لم يكن له ولوان رجل اودع عنده
رجل وديعة اجد بها جارية والاخر غلاما ثم جاوزا رعا وادعى كل واحد منهما الغلام
لنفسه وقال المودع ولا ادري لا بها هو فانه يدفع الغلام اليها ثم يضمن قيمه الغلام بينهما

كتاب العارية

على جوارحه ان النبي عليه السلام استعار من صفوان بن امية درعاً له ولان النافع يصح
 فليكنها عوض فصح فليكنها بغير عوض كالاعيان ولا خلاف في ذلك بين
 الامة رجل استعار دابة فردعها مع عبد او اجير او مع عبد رب الدابة او
 جيره فصاحت لم يضمن وان ردعها مع الاجنبي ضمن لان المستعير في حق العين مخرج
 والموقع لذلك الدفع الى من في عياله وعبد في عياله وكذلك اجير اذا كان مساً
 نة او مشاهرة اما اذا كانت مياومة فلا لأنه في معنى الاجنبي وكذلك عبد رب
 الدابة واجيره ولم يفصل بين عبد الذي يقوم عليه وبين عبده الذي لا يقوم عليه
 وهما سواء في حق ان لا يضمن المستعير رجل ان يعير دابة من انسان على ان
 يحمل عليها عشرة نخاتيم خطه فحمل عليها خطبا او خشبية او شاماً يكون اشق على
 الدابة من الخطه ضمن وكذلك لو حمل عليها اجراً او حديد او حجارة ما يكون
 انك انظر الدابة واعقر حتى عطبت الدابة ضمن لانه خالف ولو حمل عليها عشرة
 نخاتيم شعير او دخن او اذن ما يكون مثل الخطه او اخف القياس ان يضمن وهو
 قول زفر في الاستحسان ان لا يضمن له ليس بخلاف بعيد اعتباره فلما رضي
 صاحبه حمل الخطه بها فهو ارضى ارايت لو امره بحمل عشرة نخاتيم نفسه فحمل المستعير
 عشرة نخاتيم خطه غيره اليس انه لا يصير مخالفاً كذلك هذا لو حمل عليها من
 الخطه اكثر مما سمي من القدر فعطبت فانه ينظر ان زاد زيادة لا تطيق حملها
 ضمن جميع القيمة لانه ابلغها وان زاد عليها زيادة تطيق حملها ضمن من قوتها بازاء
 الزيادة يجوز ان يحمل عليها احد عشر نخاً ضمن من جميع قوتها جزوا من احد عشر
 جزوا وكذلك لو استعارها لغيرها بنفسه فليس له ان يعير غيره فاذا اعادها
 غيره فعطبت يضمن فمقتضى ان ركب بنفسه واراد في غيره فعطبت ضمن قيمة الدابة

لانه حال في النقص الا اذا كانت الدابة كمال يعلم انها لا تطيق حملها جميعاً حينئذ يضمن
 جميع القيمة لانه ابلغها وكذلك لو استعار ثوباً ليلبسه بنفسه فالسعر فخرق
 او افسد ضمن لان الثامر يتلف وتون في اللبس فقد خالف شرط المغير خلافاً في
 اعتبار من ولو استعار من اخر دابة ليحمل عليها عشرة نخاتيم شعير فحمل عليها عشرة
 نخاتيم خطه فعطبت ضمن قيمتها لان الخطه انقل من المستعير وحمل الاجارة
 حكم العارية ففي كل موضع يضمن العارية يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة
 وفي كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاجارة ويجب الاجرة المستاجر

كتاب اللقيط

جاء في الاصل في ذلك ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال اللقيط حر وعقده وملكه
 للمسلمين وعن عمرو بن عثمان رضي الله عنه مثله قال رحمه الله اللقيط اسم لغني بني ادم
 اللقيط من جن بني ادم هو اذا التقطه لقطه فانه يعرفها سنه سواء كان الشيء حياً
 ونفساً في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال المتعريف على
 خطر المال ان كانت مائة ونحوها فانه يعرفها سنه وان كانت عشرة ونحوها
 فانه يعرفها شهراً وان كانت ثلثة ونحوها فانه يعرفها جمعة او قال عشرة ايام
 وان كان درهما ونحوه يعرفه اياماً وان كان دانق ونحوه يعرفه يوماً وان
 كانت ثمة او كسرة ونحوها تصدق مكانها والتعريف انما يكون على البواب

كتاب اللقطة

الاصل في جواز اخذ اللقطة قوله صلى الله عليه وسلم من وجد لقطة فليشتد فوي عدل او روي
 عن ابن عمر وجدها فيها مائة دينار فامر النبي عليه السلام بتفريتها ولم ينكر عليه
 اخذها فذلك دليل على جواز اخذها وقد قال اصحابنا يستحب اخذ اللقطة ولا يجب
 ومن اصحاب الشافعي من قال يجب اذا خاف اصاعتها ويستحب اذا لم يخف

كتاب أخبار المولات

لانتقاع الماعنه او لغلبه الماعليه وما اشبه ذلك مانع الزراعه وهذا الذي ذكره صحبه وانما سميت مولاتا لبطون الانتفاع بها تشبها بالحيوان اذا مات فيبطل الانتفاع به وكل ما بطل الانتفاع به فهو موات فلو طرأ على اي احد اليد او العين موضع الدليل النافع اسم حله ويستغنى بالحل عاونا اي قديلا اقصى اي اخره ومن حجر ارضا اي منعه وعلل عنه اي جنب وايضا مال وحاد وصد

كتاب المازون

في التجاره للعبيد ما روي ان النبي عليه السلام كان يركب الحمار ويحجب دعوه المازون ومعلوم انه لا يحجب دعوه المحور عليه فدل انه كان يحجب المازون وروى انه كان للعباس رضي الله عنه عشرون عبدا كل واحد يجر بعشر الف درهما وقد قالوا لو كان بيد العبد المازون مال فقال المولى هو مالي وعلى العبد دين فالقول قول العبد لان بيد العبد يد الغرماء فكان الغرماء والمولى يقتسمون فيما بينهم فلا يقبل قول المولى فيه لو كان المال بيد المولى ذوبيد العبد فهو بينهما نصفان لما بينا ان يد العبد يد لنفسه فصارت كالا حني وان كان معها يد اجنبي فالمال سهم اثلاث لان كل واحد منهم له فيه يد صحيحه والنسأ وي في اليد تقتضي التساوي في الملك وان كان العبد لادين عليه فالمال بين المولى وبين الاجنبي نصيبين لان العبد الذي لادين عليه يد لمولاه فصارت كالا حني ممسك للشيء بيده والاجنبي يد واحدة فيكون بينهما ولا يخرج بزاده احد من الدين

كتاب المازون في اللغة مفصلة

من الزرع وفي الشريعة عبارة عن العقد على الزراعه ببعض الخارج وتسمى ايضا مخايرة وقبل في اشتقاق هذا الاسم انه مأخوذ من المزارعة لانه يقال للمزارع خبير وقيل انها مأخوذة

من معاملته النبي صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر ما روي رافع بن خديج ان النبي عليه السلام نهى عن المخايرة وعن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخايرة قال قلت وما المخايرة فقال ان تأخذ ارضا بثلاث مثله او ربع او نصف ولا تملك عقد على المثل فبعه ببدل معدوم وذلك لا يصح اجماله لانه حقيقه حواري المعاملة والمرادة ان يستاجر العاقل باجرة معلومة لا مدة معلومة فاذا انقضت تلك المدة يستوجب الاجر سواء حصل هناك خارج او لم يحصل ثم يتراضيان على بعض الخارج مكان الحجر فيجوز وكذلك هذا المزارعة ولو دفع البذر في ارضه لغيره للراعي وعنه ارضه من جهة الملك او من جهة الاجارة او من جهة العارية او بوجه من الوجوه على ان يخرج منها فانه لا يجوز وروى عن ابي يوسف انه يجوز لتعامل الناس واكمله في ذلك ان تأخذ ارضه من اربعة ثم يستعين بصاحب الارض ليعمل له فيجوز ذلك وما حصل يكون بينهما على الشرط ولا يجوز مع ما بينت ارضه من اربعة اجزاء اذا قطعه فخرمه يجوز بيعه وله ان يتردد من ارضه وكذلك لا يجوز احارة المزارعي فان اراد اجماله جواز فانه يباع بما قطعه معلومة من ارضه ثم يبيع له الكل

كتاب النكاح

حقيقه في الوطى يقول العرب نكاح الشيان اذا تداخلا وقالوا انكحنا الفرافسي يضر بون ذلك مثلا لمرحوم عليه فينظرون ماذا يكون منه وهو في الشرع ايضا حقيقه في الوطى بخايرة العقد لان العقد الذي يتوصل به الى الوطى يسمى نكاحا ولا يسمى العقد الذي لا يتوصل به الى الوطى نكاحا فاعلم انه محاذ فيه وقد قال السافعي هو في الشرع عبارة عن العقد ولا بأس بان يجمع بين امرأة وابنت زوج كان لها من قبل وصورة وهو ان كل شخص لو جعل احدا مازلا والاخرى اثني ايها ما كان جائز النكاح بينهما جاز اجمع منهما اذا كانا اثنتين وان كانا محوز

النكاح بينهما فلا يجوز الجمع بينهما الصابي استقل من هذا الدين إلى هذا الدين والو
ثنيات كافر وهو بعد الصنم يكون عليها صورة الناس المحوسس كافر وهو بعد
النار قال أبو حنيفة رحمه الله عليه يجوز لغير العصباء من الأقارب التزوج وهذا
الذي ذكر مثل الأم والأخت والحال وهو رواية أبي يوسف ومحمد عن أبي حنيفة وقد قال
أصحابنا جميعا إذا عدم الولي فالولاية إلى الإمام وأكلم لقوله صلى الله عليه وسلم
السلطان وبي من لا ولي له ولأن التصرف في مصالح المسلمين إلى الإمام ثم كلوا
في غيبة المنقطعة روي عن أبي يوسف أنه قال بين شهر فصاعدا وما دونه ليس
بغيبه منقطعة وعن محمد بن إسماعيل في رواية قال من الكوفة إلى الري وهو خمسة
وعشرون مرحلة في رواية من بغداد إلى الري وهو عشرين مرحلة هكذا روي
ابن سبعة عن أبي يوسف رواه الطحاوي عنده مختص وقال بعضهم الغيبة
المنقطعة هي مائة سفر وقال بعضهم من جابلستان إلى جابلقاوها مائة
أحد مائة بالشرق والآخر بالمغرب وهذا قول ذكر إذا كان لا يدرى ابن هون
غيبه منقطعة أي انقطع خبره وقال بعضهم إذا كان في موضع لا يختلف
إليه القوافل فهي غيبة منقطعة وهو فوق الفقيه أبو جعفر الهندواني رحمه الله
فقال إذا كانت مسيرة شهر فهي غيبة منقطعة سواء اختلف إليه القوافل
أو لم تختلف وإن كان أكثر من مائة السفر وأقل من مسيرة فانه ينظر إن
كانت القوافل تختلف فهي غير منقطعة وإن كانت لا تختلف إليه القوافل
فهي منقطعة وقال أبو بكر محمد بن الفضل إمام بخارا إذا كان الولي في موضع
تغيب الصغيرة خاطب لغيره قبل استطلاع رايه فهي غيبة منقطعة وإن كانت
لا يغيبها ذلك قبل استطلاع رايه فهي غيبة غير منقطعة وهذا أقرب إلى الصواب
ويجب المتعة لكل مطلقه واحدة التي تطلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر واحدة

المتعة أربعة وأحد منها واجب وهو التي تطلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر وهو الواجب
منها مستحب وهي التي تطلقها بعد الدخول ولم يسم لها مهر واجب مهر مثلها ومتعة
سخت وهو الواجب منها ستة وهي التي تطلقها بعد الدخول فوسمتي لها مهر والمتعة
سنة والواحد منها لاسنة ولا مستحبة وهي التي تطلقها قبل الدخول وقد سمي
لها مهر والمتعة لاسنة ولا مستحبة فلهما نصف المسمى ثم المتعة أربعة
متعتان في الحج ومتعتان في النكاح فاما اللتان في الحج أحدهما مشروعة
والأخرى منسوخة فالمشروعة منها ما ذكرناه والمسوخة منها فسخ إجماع
بفعل العبرة وهذا كان مشروعا ثم نسخ وصورته وهو أنه إذا دخل بك بإجماع قبل
وقت الحج فإذا أراد أن يخرج من إجماع فانه ياتى بفعل العزم ويحل ثم إذا جاء
وقت الحج أحرم لك بلية ثم نسخ ذلك فاما اللتان في النكاح أحدهما مشروعة
والأخرى منسوخة أما المشروعة فهو أن الرجل إذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم
طلقها قبل الدخول فان لها المتعة واجبة معتبر بحالها وهي ثلثة أثواب درع
وخمار وملحفة ولو طلقها قبل الدخول والمهر كان مسمى أو طلقها بعد الدخول
والمهر مسمى أو غير مسمى فاستحيت له أن تمنعها من ذلك بثلثة أثواب على قدر
حال الرجل فهذا فاسد لا يجوز وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباحه
في عروته عرا حيث اشتد على الناس العزوبة ثم نهى عنه وليس عليه أن يزوجها
بيت الزوج معناه ليس له أن يكتفها رجل تزوج امرأة على الف إن أقام بها وعلى
الألفين إن أخرجها إلى بلدة أخرى قال أبو حنيفة الشرط الأول جواز اللان
فأسده فإن أقام بها فلها الف وإن أخرجها فلها مهر مثلها يعني إذا كانت الثمنية
أقل من مهر مثلها وقال زفر ليس له إلا مسمى لا يزداد على الفين فلا يتقص من الألف
وقال أبو يوسف ومحمد الشرطان جائزان وقال زفر الشرطان فاسدان

ومنكحة الاب حرام بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فالنكاح في اللغة مباركة
 عن العقد والوطي فكل من عقد عليها الاب عقد اجابا يحرم على الابن ولما اذا كان
 العقد فاسدا فاتها لا يحرم مجرد العقد الا اذا اتصل به الدخول بها او النظر الي
 الفرج بالشهوة او اللبس بالشهوة فيحرم على الابن وكذلك العطي بالزنا واللبس
 عن شهوة في الاجنبية والنظر الى الفرج عن شهوة بوجوب حرمة المصاهرة
 كذلك اذا ووطي الامة حرام كان او جلال فانها حرم على الابن وكذلك منوط
 الابن من الرضاع حرام بالخبر وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب المتبعة وهي مقدرة بثلاثة اثواب درع وخمار وملحفة وانما يشتر
 ذلك على حسب حال الزوج في اليسار والاعسار عند بعضهم ولكن الاصح ان
 يعتبر على قدر حالة المرأة في اليسار والاعسار كما ان مهر المثل يعتبر كالمهر والمتعة
 بثلاثة اثواب درع وخمار وملحفة على اعتبار حالها فان كانت سفلة فمن الكرياس
 وان كانت وسطا فمن القنز وان كانت مرتفعة الحال فمن الخير **سهم** قال واذا تزوج
 الرجل امرأة على وصيف ابض كان جازيا ويتبع ذلك على الجسد لان الابيض عندكم
 عبارة عن الجسد ثم هذا لا يخول اما ان يتزوجها على عبد او امة ويذكر منقبتها
 او لا يذكر فان ذكر الصنف جديا او وسطا او رديا يقع على ذلك ولو جابية
 ذلك يجبر على القبول ثم الجسد عندكم الرومي والوسط السندي والردي الهندكي
 واما عندنا فالجسد هو التركي والوسط هو الصقلاني والردي بالهندكي ثم على
 قول ان حنيفة الجسد قيمته خمسون دينارا والوسط قيمته اربعون دينارا و
 الردي ثلثون دينارا **وما** على قولها فانه يعتبر على قدر الفلذ والرجح في البلدان
 وليس هذا باختلاف علم وانما اختلاف زمان ففي زمان ابن حنيفة كان الجسد
 قيمته خمسين لا يختلف ذلك ومنها كان يختلف ذلك فاجاب كل واحد على عرق

زمانه

وهذا من ايصاح شرح التبريد ولوتزوج امرأة مدة معلومة فالنكاح ومبي المتعة
 وقال زفر النكاح جازي موبدا والشرط باطل لانه لا ياصل النكاح جازي و
 صفة بوصف لا يلحق فصح الاصل ولغا الوصف كما لو اطلق شهر او هذا من اقطاع
 واما اذا تزوج امرأة مدة معلومة فالنكاح ايضا باطل وهذه المتعة وقال
 زفر النكاح جازي وهو موبد والشرط باطل كما لو تزوجها على ان يطلقها
 بعد عشرة ايام وهذا لا يصح وهذا من استيجان ونكاح المتعة غير جازي وهو ان
 يتزوجها مدة معلومة كما اذا قال تزوجتك سنة كذا وقول زفر النكاح جازي
 والشرط باطل لان المتعة هي الاستمتاع المثل ونكاح المتعة وصورة المتعة
 زمان معلوم ايضا يقول مادام الكون في هذه المدينة امتعني نفسك ونكاح
 المتعة غير جازي وهو ان يتزوجها مدة معلومة كما اذا قال تزوجتك سنة
 بكدي وقول زفر النكاح جازي والشرط باطل ونكاح الموقعة باطل وصورة
 الموقعة مثل عشرة ايام او شهر او عشرين يوما او سنة مقصورة زمان معين
 واذا اسلمت المرأة دارا لم تقم الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض فاذا حا
 ضت بانت من زوجها واحتاج تحيض ثلث حيض اخر حتى تنقضي عتتها ولا يحرم
 اذا تزوج اختين ثم اسلم فان تزوجها عقد واحد يفرق بينهما وان تزوجها
 في عقدين فنكاح الاول جازي والباقي فاسد قول ابن حنيفة وله يوس
 وقال محمد بن حنبل فيها جميعا **دعي** تزوج ذمية على حر او خنزير ثم اسلم او اسلم
 لخدمة قبل القبض ان كانت الخنزير عينا او الخنزير عينة فلها من ثلث عند ابن حنبل
 وان كان بغير عينا فلها من الخمر القيمة وفي الخنزير من المثل هو قال ابو يوسف
 فلها من المثل في الخمر كلها وقال محمد لها القيمة في الخمر كلها رجل اتى بامرأة
 فحبلت منه فلما استبان حبلا تزوجها الذي زنى بها فالنكاح جازي فان جاز

باطل

بولد بعد النكاح لسته أشهر فصاعدا ثبت النسب منه ويرث منه لأنها
 جاءت بولد بعد النكاح لسته أشهر فصاعدا لم يولد له رجل تام عقيب نكاح صحيح
 وان جاءت لأقل من ستة أشهر لا ثبت النسب ولا يرث منه لأنها ما جاءت لمدة
 تام رجل زوج ابنته وجمعتها فأتت الابنت فرغم ابوها ان الذي دفع اليها من
 الجهاز كان ماله وان لم يسمها منه وانما اعلمها منه فالقول قول الزوج وعلي
 الاب البينة لان الظاهر شاهد الزوج ان الظاهر ان الاب اذا جهر ابنته
 يدفع المال اليها بطريق الملك فلا يصدق الابينة وصار كمن دفع ثوبا
 الى قنار ليقتصر ولم يذكر له اجر اخذ الاجارة شهادة الظاهر كدي ما
 هنا **كتاب الرضاع والاصل في تعلق**
 التحريم بالرضاع قوله تعالى وامهاتكم الا ان ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة
 وقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والتحريم يتعلق
 بتكثير الرضاع وكثير عندنا وهو قول علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر
 رضي الله عنهم وقال السافعي يتبع التحريم تحريم رضعات وهو قول عائشة رضي
 الله عنها وابن الزبير وقال نفاة القياس ثلث رضعات وهو قول زيد بن ثابت
 دليلنا قوله تعالى واخوانكم من الرضاعة ولم يفصل الام اخته من الرضاع
 صورته امرأة ارضعت صبية ولها الصبية اخ يجوز لهذا الاخ ان يتزوج
 بهذه المرأة ام اخته من النسب صورته امرأة تزوجت بزوجه وولدت بنتا
 منه وكان للزوج ولدا اخر من امرأة اخرى لا يجوز ان يتزوج بهذه المرأة وان كانت
 ام اخته من النسب اخت ابنه من الرضاع يجوز صورته امرأة ارضعت صبيا
 وكان للصبى وللمراة بنتا يجوز لهذا الاب ان يتزوج بنت هذه المرأة واخوته
 ابنه من النسب صورته رجل تزوج بامرأة وكان لها بنتا وولدت من هذا الرجل ولدا

فهذا البنت المرأة اخت ابنه من النسب فلا يجوز ان يتزوج وهو الابنية وامراه ابنه
 من الرضاع صورته كان للبن من الرضاع تزوج بامرأة ثم طلقها لا يجوز هذا الرجل
 ان يتزوج بهذه المرأة كما في النسب ويجوز ان يتزوج باخت اخيه من الرضاع
 كما في النسب وصورة النسب رجل له ابن وامراه لها بنت فتزوج بالمرأة فولدت
 ولدا فهذا الولد بالنسبة الى ابن الزوج اخ لاب والى بنت المرأة اخت لأم فيكون
 بنت المرأ بالنسبة الى ابن الزوج اخ لأخت اخيه من النسب فيجوز ان يتزوج بها
 واما اخت اخيه من الرضاع فقد ذكرنا من قبل فلا يبعد منه الرضاع ولو تزوج
 صبيتين رضيعتين ثم جاءت امرأة فارضعت لهما معا او على التقاطف حرمتا عليه
 وحسب عليه لكل واحدة منهما نصف المهر ويرجع بذلك على المرضعة ان تعذر الثمار
 وان لم تعذر فلا يرجع ويجوز له ان يتزوج ابنتها ولو تزوج بثلث صبيات ثم جاءت
 امرأة فارضعتن جميعا او ارضعت واحدة على واحدة ثم ارضعت الثنتين
 جميعا حرمتن عليه جميعا يجب عليه لكل واحدة نصف المهر ويرجع بذلك على
 المرضعة ان تعذر الثمار ولو ارضعت كل واحدة منهن على واحدة بعد
 واحدة او ارضعت الثنتين معا ثم ارضعت الاخرى حرمت عليه الاوليان
 ويجب عليه لكل واحدة نصف المهر والاخرى امرأته وروى عن محمد في الفصول كلها
 انه يرجع على المرضعة تعذر الثمار او لم تعذر ولو ان رجلا تزوج امرأة ثم
 قال هي اختي من الرضاع او اختي من الرضاع او امي وابنتي من الرضاع ثم قال
 او هممت او اخطأت او غلطت او نسيت او كنت فها على النكاح وان قال
 مما كاذبت حق فرق بينهما فان كان قبل الدخول يجب نصف المهر وان كان
 بعد الدخول يجب لها كمال المهر والنفقة والسكنى وان صدقته المرأة على
 ذلك فلا مهر لها اذا كان قبل الدخول وكذلك لو اقر الزوج بهذا قبل النكاح قال

هذه احق من الرضاع او امي من الرضاع ثم قال او همت او نسبت حازه ان
يتزوجها ولو قال هو حق كما قلت فلا يجوز ان يتزوجها ولو تزوجها فرق
بينها ولو جحد الاقرار فشهد ساطدان على اقراء فرق بينهما **المرة** اذا ولدت
من الزنا فنزل لها لبن فارضعت صبيا فان الرضاع يكون منها خاصة لان الزاني
وكل من لا يثبت منه النسب لا يثبت منه الرضاع وكل من ثبت منه النسب
يثبت منه الرضاع هو كذلك اذا نزل للبكر لبن ولم يزوج قط فان الرضاع يكون منها
خاصة ثم على قول ان حنفية الى بلدين شهر سنتين ونصف فبعد ذلك لا يكون رضاعا
سواء قطعه او لم يقطعه وعندنا الى سنتين فبعد ذلك لا يكون رضاعا سواء قطعه
او لم يقطعه وقال بعضهم الى خمسة عشر سنة وقال بعضهم الى اربعين سنة وقال

بعضهم الى جميع العمر **كتاب الطلاق**

في اللغة عبارة عن ازالة اليد وهو ما خذ من الاطلاق يقول اطلق ابني وطلقت
اسيري وطلقت امراتي فاعل الجميع واحد وانما فصلوا بينها للاختلاف المعنى
فقالوا المرأة طلاق وفي غيرها اطلاق والطلاق في الشرع عبارة عن معنى هو
ضوء لحل النكاح والدليل على وقوع الطلاق قوله تعالى الطلاق مرتان وقوله
تعالى وطلقوهن لعدتهن وقال النبي عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي
والمعتوه رجل قال كل امرأه تزوجها فهي طالق فتزوج امرأه وطلقت ثم تزوجها
وتزوجها لم يطلاق في المرة الاخيرة لان كلمة كل توجب عموم النساء لا عموم التزويج
وحيث وان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق طلق في كل مرة يتزوجها لانها اوجبت
عموم التزويج فان طلق ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك اخر طلق ايضا والمنع
دفع وخارجا ومنع على اعتبارها فان كانت سفلة فهي الكراهية وان كانت وسطا
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد

فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد

هذا هو الصحيح في الطلاق
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد

على نصف المهر الممل ولا ينقص من خمسة دراهم لان المنع وجبت على وجه التخفيف وا
قل ما يجب في العقد نصف المهر فوجب ان ينقص عنه وانما ينقص من خمسة دراهم لان
المنع يجب على وجه العوض واول عوض ثبت في النكاح نصف العشرة والكسابات
لثلاثة اقسام في هذا الباب ما يصلح جوابا لا غير بله امر كل بيدك اختاري اعتدي
وما يصلح جوابا لورد لا غير سبعة اخر جري اذهبي اغري قومي يعني استنري تحمري
وما يصلح جوابا لورد او شبيه خمسة عليه برة بقة باين حرام وروى عن
ابن ابي شيبة انه اخذ القسم الاول خمسة اخرى حلت سبيلك وسرحتك ولا ملك لغيرك
عليك واحتج بملكه في تفسيره عليه يقال انت عليه عن كل خير وبهية ايضا على
هذا وبهية وبان اي يكون ابرم مطوع الاثر وان وجد الشرط في غير ملك انحلت
اليدين فلم يقع شيء وهذا الذي ذكره مثل ان يقول ارفضة ان دخلت
الدار فانت طالق فدخلت الدار مع بقا الرضعة وقع الطلاق وانحلت اليدين
لوجود الشرط في الملك ولو ان الزوج طلقها قبل وجود الشرط وانقضت عليها
ثم دخلت الدار فانه لا يقع عليها شيء ويحل اليدين وذلك لان اليدين متعلقة
بالشرط وقد وجد فاحلت اليدين تبين ذلك ان انحلت لا يحضر بالملك
الاخرى انه لو قال لامرأته انت طالق ان دخل هذا العبد الدار مع باع العبد فدخل
الدار وقع الطلاق واذا لم يحضر بالملك انحلت اليدين بوجود الشرط وان لم يملك
في ملكه فاما وقوع الطلاق فلا يكون الا في ملك ولم يوجد فلم يقع
واذا قال لها انت طالق بملكه فهي طالق في كل البلاد وكذلك انت طالق في الدار وذلك
لانه لم يعلق طلاقها بشرط وانما خص طلاقها بملكه والطلاق لا يختص
بمكان دون مكان والمطلق في مكان مطلقته في كل مكان واذا لم يختص بالمكان
الذي ذكره وقع في اكله قال ومن قال لامرأته وهي غير مدخول بها انت طالق واحد

هذا هو الصحيح في الطلاق
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد
فانما من القرب وان كانت مرفوعة كمال فمن الابرسم وقد قال اصحابنا ان المنع لا يتردد

تعد واحدة كانت طالعا **اشترى** اعلم ان كلمة قبل صفة التقديم بعد صفة التأخر وكلمة
مع كلمة صحبة وقران ومتى وقع تطبيقه واخرى اخرى يقع واحدة ان كانت غير
مدخول بها ومتى ذكر اسمين وانضم بينهما حرف الصفة ان الحق بها المافى صفة المذكور
اخرى وان لم يلحق بها فهي صفة للمذكور ولا ثم ان كان ذلك من صفة التقديم تقدم
وان كان من صفة التأخر والمسايل يخرج على هذا اذا قال لامرأة انت طالق واحدة
قبلها واحدة تقع تطليقتان لانه اوقع الواحدة واخبر ان قبل هذه الواحدة واحدة
لحري فاتباعه صحيح والسناد الى ما قبل باطل ولو قال واحدة قبل واحدة
يقع واحدة لانه اوقع واحدة واخبر ان هذه الواحدة قبل واحدة بحري بعد
فبانت بهذه ولا يقع اخرى ولو قال انت طالق واحدة بعدها واحدة يقع واحدة
لانه اوقع واحدة واخبر ان بعدها اخرى وقد بانت بهذا فلا يقع اخرى
ولو قال بعد واحدة يقع تطليقتان ثم هذه الفصول كلها ان كانت المراد مدخول
بها يقع تطليقتان ولو قال انت طالق واحدة او مع واحدة او معها واحدة يقع تطليقتان
سواء كانت المراد مدخول بها او غير مدخول بها لان كلمة مع صحبة وقران واذا
قال لها انت طالق بركة فهي طالق في كل البلاد وكذلك انت طالق في الدار وذلك لانه
لم يعلق طلاقها بسترط واما خص طلاقها لمكان والطلاق لا يختص بمكان
دون مكان والمطلقة في مكان مطلقته في كل مكان واذا لم يختص بالمكان
الذي ذكره وقع في احوال ومن طلق امرأته بتطبيقه بآينه كلع او باسواه
ثم طلقها وهي في العدة وقع الاصل في هذا ان الصريح يلحق الصريح والباين يلحق
الصريح والصريح يلحق البائن والباين لا يلحق البائن الا اذا كان على وجه البناء وتفسيره
اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثم قال لها انت طالق وهي في العدة يقع ولو قال لها
انت باين يقع ايضا اذا نوى به الطلاق ويكون باينين ولو قال لها انت باين

ثم قال ومن في العدة انت باين لا يقع ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت باين ثم طلقها
او طلقها ثم دخلت الدار ومن في العدة وقع الطلاق عند ثا وعند ثا وعند ثا لا يقع
ولو قال لها اولد انت باين او طلقها ثم قال لها ان دخلت الدار فانت باين ونوى
الطلاق فدخلت الدار ومن في العدة لا يقع الطلاق ومن قال لامرأته انت طالق
امين في اشهر فهذا على ملته اوجه ان نوى به الصريح والوعاء يقع تطليقتان بالاتفاق
وان نوى بالواو او مع يقع ثلث وان نوى به حساب الضرب يقع ثلثان عند ثا وعند
زفر يقع ثلث ومن قال لامرأته انت طالق ليله القدر فهذا على وجهين اما ان كان
الكالف عاميا لا يعرف لغيره العلماء او فقيها يعرف ففي الوجه الاول تطلق
امرأته في ليله السابع والخمسين من شهر رمضان من هذه السنة لان العولم يعرفون
تلك الليلة ليلة القدر هو به ورد كثير من الاخبار وفي الوجه الثاني الاحتياط في
معروف عنده ما ان كان الكالف حلف في نصف رمضان لا تطلق حتى يحل النصف
من رمضان من السنة الثانية وعند له حنيه حتى يمضي كل رمضان من السنة الثانية
لان عند له حنيفه له ليلة القدر عسى يتقدم ويتأخر فليحل في هذه كانت النصف
الاولي وفي السنة في النصف الثاني وعليه الفتوى **امرأه** قالت لزوجها طلقني
وطلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقك فهي ثلث نوى اولم ينو لانه امر ثلث
تطليقات وهذا يصلح جوابا لكل ولو قال طلقني طلقني فقال طلقك
فان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلثا فثلاث لان اللفظ يحتمل الذكر الاول
وحتمل الابتدأ فانها كنوى الزوج ومن طلق امرأته بتطبيقه بآينه كلع او باسواه
ثم طلقها وهي في العدة وقع الاصل في هذا ان الصريح يلحق الصريح والباين يلحق الصريح
والصريح يلحق البائن والباين لا يلحق البائن الا اذا كان على وجه البناء وتفسيره
اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثم قال لها انت طالق وهي في العدة يقع ولو قال لها
انت باين يقع ايضا اذا نوى به الطلاق ويكون باينين ولو قال لها انت باين

لها انت باين يقع ايضا اذ انوى به الطلاق ويكونان باينين ولو قال لها انت باين ثم
قال لها انت طالق يقع ايضا ويكونان باينين ولو قال لها انت باين ثم قال لها وبي
في العدة انت باين لا يقع ولو قال لا مرته اذا دخلت الدار فانت باين ثم طلقها
او خلعها ثم دخلت الدار ومضى في العدة وقع الطلاق عندنا وعند من لا يقع
ولو قال لها اولك انت باين او خلعها ثم قال لها ان دخلت هذه الدار فانت باين
ونوى الطلاق فدخلت الدار ومضى في العدة لا يقع الطلاق ولو قال لا مرته
واسه لا اقربك سم قال قبل مضي اربعة اشهر انت باين ونوى الطلاق او خلعها
يقع الطلاق ثم اذا مضى اربعة اشهر ومضى في العدة ولم يفرها وقع الطلاق لان
هذا على وجه البناء لو خلعها او لا ثم قال لها انت ونوى الطلاق لا يقع وكذلك اذا
قال لها واسه لا اقربك لا يقع الايلا ولا ينعقد وكل حكم عرفته في الطلاق
الصريح فذلك اذا قال انت واحدة واعتدي واستبري رجل لان هذه الا
لفاظ في معنى الصريح **كتاب الرجعة**
ولو اغتسلت بسوء احوار بطل رجعتها بنفس الغتسال بالافتاق ولو لا كل احوارها
ان يفرها ولا يجوز لها ان تتزوج بزوج اخر ولا تنكح بذلك ما لم يتيمم ولو لا
غتسلت وبقي من جسدها عضو لم يصيبه الماء كان القياس ان تبطل الرجعة
لان بنا بطلان الرجعة على الشهوة والاحتسان لا تبطل الرجعة ولو بقيت
لمعة بسيرة نحو اصبع او اصبعين او نحوهما فان في قياس هذا الاحتسان لا تبطل
وكفى في هذا الاحتسان تبطل الرجعة ولا تخل الزوجان ان يفرها ولا يجوز لها
ان تتزوج بزوج اخر ما لم يغتسل تلك المعة او يفض عليها وقت صلاة كاملة اذ
الصلوات اليها مع القدوة على الغتسال واما اذا بقي المضمضة والاستنشاق
فقال محمد ايها من الزوج ولا تخل الزوجان لان المضمضة تخل في وجهها والرجعة

فيه الاحتياط فلا يجوز اثباتها بالشك وقال ابو يوسف ورواه هشام عنه له
الرجعة ولا تنه عضو غسله فصار كسابر الاعضاء ولو قال لها رجعت فقالت بحجة
له فدا بعضه عني لا تنكح الرجعة في قول ابي حنيفة وقولها تنكح الرجعة واجمعوا
انها لو سكنت ساعة ثم قالت انقضت عني تنكح الرجعة كقوله انكح الرجعة باللام
فقالا تنقضت عني فقال الزوج يحيا لها موصولا بكلامها رجعتك لا تنكح
الرجعة **كتاب الايلا** الايلا في اللغة
عبارة عن اليمين قال الشاعر قليل الايلا يا حافط اليمينه اذا بدرت منه الالية
برت وهو في الشرع عبارة عن اليمين على ترك وطئ الزوجة مدة مخصوصة قالوا
شرعي فيه معنى اللغة والدليل على ان هذا الايلا بقوله تعالى للذين يولون من نسائهم
الاية وقد كان الايلا طلاق اهل الجاهلية فجعلته الشريعة طلاقا موقفا
يتعلق بمضي المدة اذا علم فيها الغي اذا ثبت هذا تكلمناه ما ذكره الكتاب
رجل قال لا مرته واسه لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فنكح
لانه جمع بينهما حرف الجمع ولو جمع بلفظ الجمع كان بوليا فكذلك اذا جمع بجمع
وصار كمن قال يعت منك هذا العبدان شهر وشهر يصير منزله قوله الى شهرين
وكذلك قال في الجامع الكبير اذا قال والله لا اكلمك يوما يصير منزله قوله
الى ثلثة ايام كذا هذا وكذا لو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين فهو
مولى لما قلت فان مكث يوما ثم قال والله لا اقربك شهرين لم يكن بوليا
لانه لما مكث بينهما يوما كان احبا يا اخي والله اعلم **كتاب الخلع** الخلع على امراته
بعينه او ميتة فالخلع واقع لوجود القبول منها ولا شيء عليها لان المال الذي
سقط عنها بالطلاق ليس بالمتقوم اذا اشقا الزوجان معناه اذا اختلفا في
حان

تتشوف معناه تلفت على بينه وعلى سياره لطلبه الزوج ثم الحلم اذا كان بالمهر
فانه يصح فان كان غير مقبوض سقط عن الزوج وان كان مقبوضا فانها تزوجت
وان كان الحلم على مال غير للمهر والنفقة المأصية وكذلك لو كان هذا بلفظ
المبارات وهذا قول ارحيفه رحمه الله عليه وفي قول محمد لا يكون براءة ولو كان
بلفظ الحلم او بلفظ المبارات وفي قول ابو سفيان ان كان بلفظ المبارات
فكما قال ابو حنيفة وان كان بلفظ الحلم فكما قال محمد ولو خلعها على نفقة
العدة فانه يصح ولا يجب النفقة كالف ما ابرأت الزوج عن النفقة فان كان
النفقة ما ضيقه جاز الا برا اما مستقبل فلا يصح الا برا والفرق بينهما ان نفقة
النكاح ابرأت قبل وجوبها لاها تحب يومها يوم واما ما ضيقه فقد ابرأت
عند وجوبها لاها تحب بهذا العقد واما السكني فلا يصح الا برا عنه
لانه يجب حقا لله سبحانه وتعالى في هذا رواه الاقطع قالوا الحلم والمبارات
يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالنكاح
عند ارحيفه وقال ابو يونس في المبارات مثل ذلك وقال في الحلم لا يسقط
به الاما سميما وبه قال السافعي وقال محمد لا يسقط منها الاما سميما **او**
كتاب الظهار حقيقة الظهار في الشرع
ان يشبه زوجته او عضوا منها يعتبر به عن جميعها او جزوا منها يعتبر بها
له النظر اليه من المرأة حرم عليه تكاثرها على التام اهل اللغة لا يعرفون
هذه الشرايط فالاسمي شرعي فيه معنى اللغة وقد كان الظهار طلاقا واجاهلية
فنقله الشرع الى محرم برفع بالكفارة الاصل في كتاب الظهار وهو ان يكون
المضاف من جهة المرأة عضو قابل للطلاق يعني يقع الطلاق كالرأس
والوجه والزوج والمضاف من جهة الام عضو لا يحل النظر اليها على التام

كالظهر والبطن فعلى هذا لو قال راسك كظهر امي يكون ظهرا لان الرأس
حل للطلاق والظهر لا يحل النظر اليها ولو قال ظهر كزاس امي لا يكون
ظهرا لان الرأس حل للنظر اليها وكذا لو قال انت على صدر امي او كساقها
او بطنها او عضدها او عنقها لا يكون لان ظهرا لان النظر الى هذه الاعضاء لا
وكذا لو قال يدك كظهر امي او رجلك او شعر ك او ظفر ك لان هذه
الاعضاء ليس محل للطلاق وكذا الخواب والاخت والوجه والخاله وبنيت البنت
وبنت الاخت وبنت الاخ يكون مظاهرا اذا شتهها بوضو لا يحل النظر اليها
مثل البطن والخص والظهر واما الصدر وغيره من الاعضاء اذا شتهها لا يكون
مظاهرا وكذا اذا شته هذه الاعضاء ولكن المضاف من قبل المرأة لا يكون قابلا
للطلاق واما اذا اضاف الى ظهر الرجل بان قال انت على كظهر امي او ظهر
ابني لا يكون مظاهرا لان النظر الى هذه الرجل جائز وكذا لا يظهر
احبي لان الرجل مع الرجل يجوز النظر الى هذه الاعضاء ولو اضاف الى
بطن اخيه والى ظهره فان قال انت على كظهره لا يكون مظاهرا لان
النظر ليس محرام على التام واما الامة المحسنة والوشية ولو شتهها
بوضو لا يكون مظاهرا لان النظر الى هؤلاء ليس محرام على التام يجوز
ان تسلموا واما الاخت من الرضاغة او الام من الرضاغة فان النظر الى
هؤلاء ليس محراما لولا اضاف الى هؤلاء فانه يكون مظاهرا لانه شتهها
المحللة بالمحرمه ولو اضاف الى امته بان قال ظهر ك كظهر امي او ظهر
لا يكون مظاهرا لان النظر الى هؤلاء حلال وكذلك المذبة والمكته
وام الولد على هذا وكذا لو شته بالمحرمه التي ثبت احرمه بالضميمة فانه
يكون مظاهرا لان النظر محرام على التام وذلك بشرط ان شته

بعضه لا كل النظر إليها وهذا كـ إذا كان الرجل من أهل الطلاق بأن يكون
بحاله لو طلق يقع طلاقه ٥ أما إذا كان لا يكون من أهل الطلاق بأن كان مسياً
أو مجنوناً لا يكون مظاهراً هو كذلك إذا كان اجنبياً بأن علق الظهار بأن قال
تزوجتك فأنبت على ظهري فتزوجها لا يكون مظاهراً والمالك شرط وكذا
الابن والعم والجد والابن المالك شرط والحرة ليس من شرطها لأن طهار العبد صحيح
الأنثى لا يكون كفارة إلا الصوم ولدي المالك كاتب والمذبح على هذا يصح طهاره
مذاكل يثبت الحرة ٥ وأما الكفارة لا يجب لمجرد الظهار وإنما
الكفارة واجبة بالعود لا بنفس الظهار حتى أنه لو طاهر ولم يرد به الجراح لا
يكون واجبة فأيدته لو ماتت هذه الحالة لا يكون عليه إلا تم والعقاب ولا يوجب
من براءة وإنما إذا أراد العزم على الوطئ يجب الكفارة لقوله تعالى ثم يعود
والعود هو الجرم والكفارة والله أعلم ٥ ومن سمع وصورة هو أنه إذا امراته
أو سمع عضواً منها يعتريه عن جميع البدن أو جزواً شيئاً من الجملة وشبهه
بعضو محرم من محاربه فإذا فعل ذلك يكون مظاهراً والافلا وهو أن يكون
المضافة من جهة المرأة عضو قابل للطلاق يعني يقع الطلاق كالرأس والوجه و
العين والروح والمضاف من جهة الأم فصولاً كل النظر إليها على ما يبدى وكذلك
أن شبهها ببعضو محرم ممن لا كل النظر إليها كالجها كالسوار كانت من جهة النسب
أو من جهة المرضاع أو من جهة المصاهرة فانه يكون مظاهراً ومن شرط صحة
الظهار أن يكون الرجل عاقلاً بالغاً مسلماً الرجل العاقل البالغ المسلم إذا
طاهر من امراته مع طهاره منها سوار كانت المرأة حرة أو أمه أو مدبرة
أو مكينة أو أم ولد أو ولد أو كاتبة وكفارته كفلة الحرة المسلمة
لو طاهر ولو طاهر من أمه أو مدبره أو من أم ولد فانه لا يصح طهاره ما لا
يأبى

٢٢٠
فهو أن يطعم ستين مسكيناً ممن يستوفى الطعام اكلتين مشبعين غذا وعشاً أو
سجوراً غذا أو سجوراً وعشاً أو غداً أو عشياً أو سحورين وسوار كان الطعام
كان مادوماً أو غير مادوم فانه يجوز ٥ ولو أعطى ثلثين مسكيناً كل مسكين صاعاً من حنطة
فانه لا يجوز إلا عن ثلثين وعليه أن يعطي ثلثين مسكيناً ٥ ولو أعطى مائة مسكيناً
كل مسكين مداماً من الحنطة فعليه أن يكمل لأحد الفريقين كل مسكين نصف
صاع من حنطة ٥ ولو أطعم ستين يوماً مسكيناً واحداً كل يوم اكلتين مشبعين
بحوز وروي عن أبي يوسف وغيره رواه الأصول أنه لا يجوز ولو أطعم مائة وعشرين
بدفعه واحد فعليه أن يطعم أحد الفريقين اكله مشبعة ٥ ولو أعطى ستين مسكيناً
كل مسكين صاعاً من طهارة أو أوطار من فانه لا يجوز إلا عن أحدهما قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وقول محمد يجوز عنها جميعاً ولو كانت الكفارة من جنسين
مختلفين فانه يجوز بالأجماع ٥ ولو أطعم ثلثين ثم جامع امراته فانه يطعم ثلثين مسكيناً
آخر والأجماع لا ينقص الطعام لأن الله تعالى لا يذكر فيه من قبل أن يتامساً ٥ وأوطار
من امراته وهو معسر ثم أصبح بعد ذلك أوطار منها وهو موسر ثم أعسر بعد ذلك
فانه يعتبر وقت التكفير لا وقت الطهارة ٥ الكفارة أربعة كفارة الأوطار وكفارة
شهر رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة اليمين ٥ ثم كفارة الأوطار وكفارة
الظهار واحد عتق رقبة مؤمنة أو كفرة إن قدر عليها وإن لم يقدر على ذلك فصيام
شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع
من حنطة أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر على ما يتنازع صدقه ويجوز طعام الأمانة
وفي كفارة الصل عتق رقبة مؤمنة ولا يجوز فيه الكفارة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
بعض ولا أطعام فيها ٥ وكفارة اليمين إذا كان موسراً تخير بين ثلثة أشياء عتق
رقبة مؤمنة كانت أو كفرة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم على ما ذكرنا

في كتاب الايمان فان عجز عن هذه الاشياء الثلاثة فصيام ثلثة ايام متتابعات
 وانما يعتبر في حالة المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء ولا يعتبر وقت
 وجوبها فان كان وقت الاداء موسرا في لا يجزئ الصيام وان كان معسرا وقت الوجوب
 وان كان معسرا وقت الاداء يجزئ الصيام وان كان موسرا وقت الوجوب
 ولو افطر في شهر رمضان سارا ان كان في يوم واحد يلزمه كفارة واحدة
 بالاجماع وان كان في رمضانين يلزمه لكل يوم كفارة بالاجماع وورد في الطحاوي
 عن ابي حنيفة رحمه الله النواذر انه يلزمه كفارة واحدة ولو كان في رمضان
 واحد فافطر في يومين ثم في يوم آخر ان كفرا الاول تلزمه كفارة اخرى بالاجماع
 وان لم يكفر الاول قال اصحابنا تلزمه كفارة واحدة وقال المشافعي تلزمه لكل
 يوم كفارة على حد واحد ولو افطر في يوم ووجبت عليه الكفارة فاعتق لذلك
 رقبته ثم افطر في يوم آخر واعتق له رقبته ثم استحققت الرقبه الاولى فان الرقبه الثانيه
 فيه تكون عنها خفيفه ولو استحققت الرقبه الثانيه فعليه ان يعتق مكانها اخرى
 لان بطل اعتاقه فصا ركاه لم يعتق وكذلك لو افطر في اليوم الثالث فاعتق له رقبه
 ثم استحققت الثالثه فعليه ان يعتق اخرى للثانيه والثالثه ولو استحققت الاول
 ولم يستحق الثانيه والثالثه فالثانيه تكون عنها خفيفا وكذلك على هذا القياس
 وسيل محمد بن مسلم عن رجل نظر الى فروج ام امراته او ابتغى الى موضع منابت الشعير من
 الفرج من شهوة هل تحرم عليه امراته ام لا قال نعم لان منابت الشعير من الفرج ولا
 يراد به النظر الى الشق الخاصه قال الفقيه وقد روي عن محمد بن عمار قال اما تحرم
 اذا نظر الى موضع وذكر جماعه من فقها اصحابنا انه اذا نظر الى فرجها ومثي قاته لا تحرم
 وتاخذ كل لويطة الى موضع الجماع لا يوجب الحرامه والله اعلم
كتاب اللعان واذا اولدت ولدين في بطن واحد فنفى

ولو استحققت الثانيه ايضا فعليه ان يعتق مكانها اخرى

الاول واعترف باللعان ثبت نسبها وخذ الزوج اما ثبتت نسبها فلا بد له من احد فلو ثبت
 نسب بعضه دون بعض كل لولد الواحد واما وجوب اللعان فلا بد له من الاول فقد قذفها
 فاذا اعترف باللعان فقد وصفها بالعنفه فصار مكذبا لنفسه في كل ما اعترف بالاول
 ونفى اللعان ثبت نسبها ولا عن وقال ان افعى لا يكذب اما موت نسبها فلا يثبت
 اللعان فلا بد له من الاول فقد وصفها بالعنفه فلا بد له من اللعان فقد وصفها بالزنا فكانه
 قال في عنيته ثم قال هي زانية فيلزمه عن اذا كان الزوج عبدا او كافرا او صوميا
 اذا اسلمت المرأة الكتابية فقد قذف زوجها قبل عرض الاسلام عليه او كانت ممن لا يكذب
 قاذفها بسل الصغيره مثل الزانية ومثل المجنون ولو ان رجلا خلف ان لا يفعل احراما
 ابدا وعنى به الوطء فتزوج امرأة نكاحا فاسدا وطبها قال لا كنفه له ليس كحرام
 مطلق وكذلك ان قذف غيره ماخذ او زنت فخذت وموتة المسلم بعد اللعان
 ارتدت المرأة ثم سبي المسلمين من دار الحرب الادار الاسلام ثم زنت المرأة تحت عليها
 الحد لانها ما بقي الاحصان وصورة الاخر لا يعتاق قبل الدخول بها ثم قذف الرجل
 الاخر يجب عليه الحد لانه خرج من الاحصان او زنت المرأة حب الحد لانها
 ما بقي الاحصان بعد اللعان لئلا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 اربعة لا لعان بينهم وبين ازواجهم اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوك
 تحت الحر والحره تحت المملوك ولانه ليس من اهل الشهادة ولا للعان بينه وبين
 زوجته كالصبي والمجنون ولان الامة لو قذفها اجنبي لم يجب عليه الحد
 المملان لان لا تحتجان ابدا تفسيره عند ابي حنيفة ومحمد لا تحتجان ابدا اما
 من اهل اللعان فاذا اخرج من ان يكونا من اهل اللعان نحو انهما اخرا او احدهما
 او كذبت المرأة نفسها او الكذب الزوج نفسه او قذف احدهما انفسا فخذ او وطئت
 المرأة حراما حل له ان يتزوجها عند ابي حنيفة ومحمد وعند يوسف والمافعي ليس
 له ذلك والله اعلم

كتاب العدة قال الله تعالى اذا طلقتم النساء فطهرن

لعدهن الا به الرجل اذا طلق امراته طلاقا رجعيا او باينا او ثلثا بعد ما دخل بها وهي حرة مسلمة او كباينة ينظر ان كانت من تحيض فعدها ثلث حيض وان كانت لا تحيض فعدها ثلثة اشهر ولو كانت امة او مدبرة او مكاتبة او مستسعاة على قول ابي حنيفة ينظر ان كانت من لا تحيض فعدها شهر ونصف وان كانت من تحيض ينظر ان كانت من لا تحيض فعدها شهر ونصف وان كانت من تحيض فعدها شهرين هذا اذا طلقها فاما اذا مات عنها زوجها ينظر ان كانت من لا تحيض فعدها ثلثين هذا اذا طلقها فاما اذا مات عنها زوجها ينظر ان كانت حرة فعدها اربعة اشهر وعشر اسواق كانت من تحيض او من لا تحيض مسلمة كانت او كتابية صغيرة كانت او كبيرة مدخولة بها او غير مدخولة ولو كانت امة او مدبرة او مكاتبة او ام ولد او مستسعاة على قول ابي حنيفة عدتها شهرين وخمسة ايام ام ولد اذا مات عنها سيدها او اعتقها فعدها العدة ثلث حيض ان كانت من تحيض وان كانت من لا تحيض فعدها ثلثين ان كانت من تحيض وان كانت من لا تحيض فعدها ثلثة اشهر في العتاق والوفاء جميعا عندنا وعند الشافعي عدة ام الولد حيضه واطرة وان كانت من لم تحيض فثلاثة اشهر واجمعوا ان الامة والمدبرة اذا مات عنها سيدها او اعتقها فلا عدة عليها هذا اذا كانت المراه حايلا فاما اذا كانت حاملا في الفصول كلها من اول الباب الى اخره فان عدتها تقضى بوضع الحمل في الطلاق والوفاء جميعا في الحرة والمملوكة وعدة ام الولد ولو طلق امراته طلاقا رجعيا وهي مملوكة لم تعتق في العدة فانه تحول عدتها الى عدة الحرة من وقت الطلاق ولو طلقها طلاقا باينا او ثلثا ومات عنها زوجها لم تعتق في العدة فانه لا يتحول عدتها الى عدة الحرة ولا تحب العدة على الرابثة ولها ان تزوج حاملا كانت او حايلا الا انها اذا كانت حاملا فان زوجها لا يترها الا بعد وضع الحمل هذا قول ابي حنيفة

ومحمد وقال ابو يوسف في الحايل كذلك فاما في الحامل فانها لا تزوج ما لم تضع حملها مسلمة والشبهة في الفعل في ثمانية مواضع طارئة ابيه وامه وزوجته والمطلقة ثلثا ومضى في العدة والمطلقة طلاقا باينا كالطلاق على مال وام ولد قد اعفها وهي في العدة وجارية المولي في حق العبد والجارية المرهونة في حق المرحوم في رواية كتاب الكدود ففي هذه المواضع اذا قال ظننت انها تحل لي سقط الكد وان قال علمت انها علي حرام وجب الكد والشبهة في المحل في ستة مواضع ان طلق الاب جارية ابنة والمطلقة طلاقا باينا بالكنيات لا اختلاف في الصحابة رضي الله عنهم ان الكنيات بوابن او رواجع والجارية المبيعة في يد البائع قبل التسليم والجارية المجهولة مهر في حق الزوج قبل التسليم والجارية المشتركة بينه وبين غيره والجارية المرهونة في حق المرحوم في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع لا يجب وان قال علمت انها علي حرام ثم في كل مواضع كانت الشبهة في الفعل لم يثبت نسب الولد منه وان ادعى ان الفعل باع نفسه وان سقط الحد لا شتباه الامر عليه وفي كل موضع كانت الشبهة في المحل ثبت النسب منه اذا ادعى ان الشبهة في المحل تخرج الولد من ان يكون زنا فثبت النسب عند الدعوة **باب الاستبراء** ومن اشترى جارية ومضى عدة من الزوج عدة وفاء او طلاق وبقي من عدتها يوم او بعض يوم وانقضت عدتها بعد فسخ المشتري فلا استبراء عليه وان انقضت عدتها قبل الفسخ فلا حل له حتى يستبرأ ومن اشترى جارية قد حاضت قبل ذلك وارفع حيضها لا يحل طهرها قال ابو حنيفة ليس له ان يطأها حتى يعلم انها غير حامل ثم جامعها لان الوجود في البطن لا يفي اكثر من سنتين وقيل هذا معنى قول ابي حنيفة والارطام لا يفي يعلم انها غير حامل وهو اختيار الطحاوي وقال ابو يوسف يستبرأ ثلثة اشهر او اربعة

في قولنا انما يحل طهرها قال ابو حنيفة

لانه كان بها جبل فظهر بها هذه المدة فلما لم يظهر دل على فراغ زوجها من الولد وقال
محمد ستر بها شهرين خمسة وروي عنه انه يستر بها اربعة اشهر وعشرة ايام
والله اعلم **مسألة** عدة النساء من جهين اما من وجه الطلاق او من وجه الوفاة
وعدة الرجال من تسعة اوجه الاول اذا كان له اربع سنوة فطلق احدها
لا يحل له ان يتزوج بامرأه اخرى ما لم ينقض عدتها **والثانية** اذا كانت له امرأة
واحدة فطلقها لا يحل له ان يتزوج باحدها مادامت العدة باقية **والثالثة**
لث اذا اشترى جارية لا يحل له ان يقربها ما لم يسترها بحبسه **والرابعة** ان
يدخل في دار الحرب فيتزوج حرة لا يحل وطبها ما لم تحض حيفه عند ليحييه
ولي يبعدها **والخامس** ان تخرج الحرة مهاجرة ولها زوج في دار الحرب لا عدل عليها
عند ليحييه رجلا وله ان يتزوج من ساعتها وفي قول لم يفسد ونكحها
كلها ان يتزوج ما لم ينقض عدتها **والسادس** اذا تزوج اكلما لا كل الزوج
ما لم ينقض عدتها للزوج ان يقربها ما لم ينقض **الحكم** **والسابع** في حال نفاس المرأة
والثامن في حال حيض المرأة **والثاسع** ان يرضى الرجل بامرأة ثم تزوجها فعد
ان حيفه وان يفسد لا يجب عليه الاستبراء وعند محمد لا كل للزوج ان يقربها
حتى يسترها بحبسه **مسألة** امرأه طلقها زوجها فلزمها اربع عدات كيف يلوون
هذا فان هذه امة صغيرة وطلقها زوجها يجب عليها الاعتداد بالاشهر
شهر ونصف فلما دنا مدة انقضاء العدة بالاشهر بلغت ما يحض فانقضت عدتها
من الاشهر الى الحيض لان العدة على الاصل قبل الفراغ من البدل بوجوب انتقضاء
البدلية فلما ارادت انتقضاء العدة بالحيض اعتقت فلزمها عدة الحرة
لث حينئذ فلما تقاربت انتقضاء عدتها بثلاث حيضات عنها زوجها فعليها
عدة الوفاة وهذا تحويل في الحقيقة من باب العدة واذا طلق المعتدة بشبهة

فعلها عدة اخرى صورته رجل طلق امرأته فحاضت حيفته ثم وطئها رجل يشبه فعلها
ان يعتد ثلث حيض يكون حيفتان لتام عدة الزوج الاول ولها مهر كامل
عن الزوج الاول ولها مهر المثل على الثاني وحيفته للزوج الثاني **مسألة** وصورة اخر رجل
طلق امرأته فوطئها بشبهة قبل الحيض يجب عليها ثلث حيض بين الزوجين فطلعت
العدتان **وصورة** اخر رجل طلق امرأته فحاضت حيفتين فوطئها رجل يشبه يجب
عليها ثلث حيض والله اعلم **اربعه** من النساء لا عدة عليهن المطلقه قبل الدخول في الحرة
دخلت دارا بامان وترك زوجها دار الحرب والاختان يتزوجها بعقد واحد
ينفسخ بينهما والجمع بين اعشرين من اربع سنوة بنفسه **باب** **النفقات** الاصل في وجوب
نفقة الزوجة قوله تعالى لينفق **مسألة** وسعة من سعته وقوله تعالى وعلى المولود له رزق
وكسوته وقوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يضعن حملهن
وان نشرت انتقلت من منزل الزوج فلا نفقة لها **مسألة** اذا كان زوجها اكلما
صورته بان يتزوج باب ابيه بام **مسألة** ونفقة الصغير وان خالف دينه وصورة
اذا اسلم بين الكتابي او اسلمت امرأته وسنها ولد صغير **مسألة** ثم الاصل بعد هذا
كل من كان يجوز جمع الميراث وهو معسر فانه يجعل كالميت فيكون نفقة
على الباقيين على قدر مواريتهم وكل من يجوز بعض الميراث لا يجعل كالميت
فيجعل النفقة على قدر ميراثه **مسألة** رجل معسر من وله ابن معسر من او
هو صغير وله ثلثة احوه متفرقين بان نفقة الاب على اخيه لانه وابيه وعلى اخيه
لانه اسد اسد سدها على الاخ من قبل الام **مسألة** وخمس اسد اسدها على الاخ من قبل الاب
والام وجعل الاب كالميت ولو كن ثلث اخوات متفرقات فنفقة الاب عليهن
اخراس ثلثة اخاسها على الاخت من قبل الاب والام وخمسها على الاخت من قبل الام

على قدر موارثهن فلو لم يكن ثمة أو جعل الأب كالميت فنفقة الابن في الحالين عليه
لا يبه وامه دون الآخرين لان الميراث له ولو كان مكان الابن والمسك كالميت
فنفقة الاب على اخيه لأمه واميته وعلى اخته لاميته وامه لان البنت لا يجوز جمع
الميراث فلا يجعل كالميت فكان الوارث معها الا لأب وام والاخت
لأب وام فكان النفقة عليها وكذلك نفقة البنت على العم لأب وام لانها وارثاها
الرجل اذا كان مفقودا او غائبا وله مال حاضر عند انسان فالقاضي لا يقضي
بالنفقة من ماله الا الوالدين والمولدين والرفقة ثم صاحب اليد اذا دفع بغير
اذن القاضي ممن وان دفع باذن القاضي لا يضمن وان قضى لهم القاضي بالنفقة
واستوثق منهم بكتاب فهو حسن مكدي ذكره كتاب المفقود ولو كان هذا
المال عندهم فما كان من جنس النفقة فليهم ان يتنازلوا والله اعلم **و**
كتاب العتق العتق عبارة عن إسقاط
الحق عن الرق واسقاط الحقوق مختلف اسماءها باختلاف أنواعها فيقال
في إسقاط الحق عن البضع طلاق وعن الرق عتاق وإسقاط ما في الذمة براءة
وفي إسقاط الحق عن القصاص والجحامة عتق ومن عتق من عبده جزوا فان
أبا حنيفة رحمه الله كان يقول يعتق ذلك الجزؤ ويسعى في بقية قيمته الاصل
عند له حنيفة ان العتق يتجرى فاذا عتق بعبدة لا يعتق كله
وكذلك التدبير والكتابة يتجرى عند له حنيفة واجمعوا ان الطلاق
والاستيلاء والعتق عن دم العبد والشفعة لا يتجرى وكذلك النسب
وعند له يونس ومحمد العتق لا يتجرى فاذا عتق بعبدة عتق كله والكتابة
في العتق مثل قوله قد خرجت من ملكي لا سبيل لي عليك او قد خلعت
سبيلك او يقول لامته قد اطلقتك لان جميع ذلك تحت العتق
غيره

ولذلك اذا ورثناه وصورة المسك امرأة لما عتق وهو ابن زوجها ثم مات المرأة
وتركت زوجها وأخاها فهذا العبد ميراث بين الزوج والزوج فيعتق نصيب
الزوج لانه لأمه مسك واذا أتت أم ولد بولد كان ابن مولد ما وقد ذكرنا
ان الفرائس ثلاثة فرائس قوي وفرائس وسط وفرائس ضعيف فالفرائس القوي
فرائس الرحمة ثبت النسب من غير دعوى ولا يشترط الا باللعان وفرائس الوسط
فرائس أم الولد ثبت النسب من غير دعوى ويشترط بغير لعان وفرائس الامة
فرائس ضعيف لا يثبت النسب فيه الا بالدعوى ومن قال لعبد انت حر او مدبر
فانه يقر بالبيان فان قال عبث الحرية يعتق وان قال عبث التدبير صار
مدبرا وان مات قبل البيان والقول في الصحة عتق بصفه محانا من جميع المال
ونصفه بالتدبير من الثلث ان خرج عتق وان لم يكن له مال غيره عتق ثلث
النصف محانا ويسعى في ثلث النصف وهو ثلث الكل ولو كانا عبدا فقال
احد لآخر او مدبر ومات قبل البيان فلا مال له غيرها والقول في الصحة
عتق ربع كل واحد عتق ربع كل واحد محانا من جميع المال وربع كل واحد
بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد نصف قيمته على كل حال والله اعلم **و**
باب التدبير حقيقة التدبير هو ان يعاقب عتق
ملوكة بموته على الاطلاق وهو ما خرد من العتق الواقع عن دبر من الاستيلاء
والدليل على جوازه انه عتق معاق بشرط فصار كعليقة بدخول الدار ولحق
الموت بوثق زوال الاملاك والتدبير يقع من دخول المدين في ملك المورثه فهو
ملوصا بها ولو جمع بين مدبر وعبد فقال احدكم مدبر بلعوا الفضة لانه خرج فخرج
الاخبار ولو جمع بين عتق ومدبر فقال اثنان منك مدبر ان يصرف في
احد المدبرين للاخبار ويصرف لاه العتق مدبرا كانه قال احده عتق

مدبر فيوم بالبيان وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بين العبد بنصفين
وهذا كالمجموع بين عبد وحر فقال انسان منك حر ان انصرف احدهما الى الحر والآخر
الى الاموال فيعتق احد العبدين لا غير كانه مال احد العبدين حرة فيوم بالبيان
فان مات قبل البيان عتق من كل واحد نصفه **و** والله اعلم **م**

كتاب الاصل في حوز الكفاية
قوله تعالى فكاتبوهم فان علمتم فيهم خيرا **خبر** وان كان يلفظ الامر فعند جميع الفقهاء
المراد به الذب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد كوث على مائة دينار
فاداهما الا عشرة دنانير فهو عبد وهذا يدل على حوز الكفاية والكفاية سند
اليها غير واجبه والدليل عليه حوز عتق العبد وبيعه بالاجماع ولو وجب الكفاية
لم يحز والذي روي في عمر بن الخطاب رفع الدرة على اشر من مال كعنه طائفة
عبد له يسمى سيرة الكفاية ومال له كاتب فليس على على انه كان يعتقد
وجوب الكفاية على المولى وجوب الاتوي انه قد ياتر على حمة الذب والاد
شاد دون الايجاب فلا يحمل على الايجاب بالشك **ن** تسله عبيد بين طين
دبر احدهما ام اعتقه الاخر وهو موثر فان ثلث الذي دبره ضمن المعتق نصف قيمته
وان ثلثا استسعا وان ساء اعتق فان اعتقه احدهما ثم دبره الاخر لم يكن
له ان يضم المعتق ويستسعي العبد او يعتق ومال المولى وجوب ومحرم له
عليها اذ ادبر احدهما فعتق الاخر باطل ويضمن نصف قيمته موصرا كان او
معتق فان اعتقه احدهما فقتدبر الاخر باطل ويضمن نصف قيمته ان كان
المعتق موصرا وان كان معتق سعي العبد في ذلك مريض كات عبد
على الفين الى سنة وقيمتها الف مائة فلم يحز الورثة فانه يودي بثلثي الاثنين
حالة والباقي فالى اجله او بر رقبة او بدينار **م**

ان قال
يودي بثلثي الاثنين
فانه يودي بثلثي الاثنين
فانه يودي بثلثي الاثنين

يودي بثلثي الاثنين حاله او بر رقبة او بدينار **م**
على الف فلا يوجب ما زاد عليه فاذا كان له ان يترك ما زاد عليه كان له
ان يوحده بطريق الحوي **و** ولما البذل كله بدل الرقبة فصار كان الرقبة
قيمتها القادوم فاذا اجل يصح في ثلثه وان كاتبه على الف الى سنة وقيمتها
الفان ادي بثلثي الاثنين او بر رقبة بالاجماع لانه يترجى بالالف واخر الف
اخرى وهو في معنى التبرع فيصح في الثلث وصورة الكفاية اذا اشترى ام
ولده دخل ولدها في الكتابة ولم يحز معها اذا روج عبد من امته واستولاهما
العبد ثم فارقه ام المولى كاتب العبد ثم اشترى امه دخل ولدها في الكتابة
لان امومية الولد يستند الى حال الذكاح فبين انها ام ولده **م** والوالد
المولود في الكتابة يدخل في الكتابة وكذلك ولد الماشرك في الكتابة
وللمولى ان يطالب الاصل دون الولد لان الولد لم يدخل قصدا وانما دخل بغيره
ليس له ان يطالب الثلث في حال قيام المتبوع الا ان ملك الولد من كسب
الاب والام فله ان يودي الكفاية من كسبه الوارث فان ادي يعتق ويعتق
الولد هذا اذا صح اذى يعتق ولومات قبل الادار عن مال فالولد المولود
يقوم مقامه ويسعى عن النجوم كالاب **و** العقرة في الجوار اذا ذكر براديه المهر
وفي الكارية اذا كانت بكثر عشر قيمتها واذا كانت ثلثا نصف عده
قيمتها ذكر المخرج في الاصل او باع عن الصيانة وموان عليهم **م**

كتاب الاول في العتاق والعتاقه وولا
مولاة **و** فولد العتاقة وهو سبب ثبت بالعتق من المعتق والمعتق يوجب
الكف من احد الجانبين والدليل على ثبوت هذا الحكم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال الولد لحيمة كلحمة النسب فافتضى تعليق القرابة كما يتعلق بالنسب **م**

وعتق المسلم والنصراني واليهودي والمجوسي في استحقاق الولاء بذلك كعتاقه
للمسلم سواء هذا خلافا لما ان يكون المعتق مسلما او ذميا او حرييا فان
كان المعتق مسلما والمعتق مسلم ثبتت الولاء منه ويرث الاعلى من
الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى ولو كان العبد ذميا جاز وثبتت الولاء
ايضا وكون المعتق كافرا لا يمنع ثبوت الولاء لان الولاء كالتبني
والكفر لا يمنع النسب ولكن لا يرث منه لان المسلم لا يرث من الكافر
الا اذا اسلم للمعتق قبل الموت ولو كان العبد حرييا كما اذا دخل المسلم دارا حرب
فاشتري عبدا حرييا فاعتقه فانه لا يعتق بالقول ما لم يخل سبيله في قول
حنيفة وفي قول لم ينفذ يعتق بالقول وقول محمد مضطرب فاذا اعتقه
وخل سبيله اعتق الا انه لا يثبت الولاء منه عند لم يحنف ومحمد وقال
ابو يوسف يثبت الولاء منه استحياسا به ولو كان المعتق حرييا فاعتقه
الا بالتخليه بالانفاق وان اعتق بالتخليه لا يثبت الولاء في قول لم يحنف ومحمد
وفي قول لم يحنف يثبت الولاء منه وكذلك تدبير باطل وما لا
يستلذه فحايروا وصارت ام ولد لا يجوز بيعها ومن شرط انه سايه مغيث
السايه في الحيوان كما لمعتوق في الادمي اي جعلها بلامالك بل كما
ومن تزوج من العجم معتقة من العرب فولدت له اولادا فولدوا لوالدها
صورة المسلمة جارية اعتقها العجمي ثم تزوجها العجمي فولدت اولادا فولدوا
لذي اعتقها وعقد الولاء ان يقول انت مولاي جنباتي عليك وجناتي
علي وميراثي لك ان مت فاذا مات كان ميراثه للاعلى ان لم يكن له وارث
ويرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط ميراث الاعلى لنفسه **ووالله اعلم**
كتاب الدييات الدييات جمع دية وهي بدل النفس

وهي مصدر ايضا ودية المقتول دية اي ادبت دية فالدية المال المود او دية
والقصاص من القتل يزار القتل والحد الطرف بارا الطرف واقتصر
الولي استوفى القصاص من اقصد السلطان من القاتل او فاه قصاصه واستقار
القاضي ساه ان يقيد القاتل بالقتل القود في القتل والقصاص فيه الشجاج
جمع شجة وهي فعله من الشج وكسر الهمزة والشجاج في الراس والوجه
عشر الاولي الحارسة اي التي تحرم الجداي تحديسه ولا يخرج ولدم وقيل
هي التي تقشر الجلد قليلا وقيل شقه ومنه قيل حرص القصار الثوب اذا
خوقه بالدق **م** الدامغة وهي التي تكدش الجلد وتخرج الدم كالدمع
في العين ولا تسيله **م** ثم الدامة وهي التي تكدش الجلد وتخرج يسيل الدم
ثم الباضعة وهي التي ترفع الجلد اي تقطعه ويصل الى اللحم وهي التي ياخذ
في اللحم وقيل تشق اللحم شقا خفيفا ثم الملاحمة وهي التي تقطع الجلد وتوتر
في اللحم وقيل ياخذ في اللحم ثم السمحاق وهي التي تقطع اللحم وتصل الى الجلد
الرقبة التي بين اللحم وبين عظم الراس واسم تلك الحلة ايضا سمحاق الرقبة
من ذلك قيل للغم الحفيف سماحيق **م** ثم الوضعة وهي التي تقطع تلك القشرة
الرفيعة ويوضع العظم اي تظهر **م** ثم الهاشمة وهي التي تشق العظم اي تفسره
ثم المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع بعد الكسر **م** ثم الامة
وهي التي تنقل الى ام الراس اي اصله وهو الذي فيه الدماغ وما هنا شجة
اخرى بعدها وهي الدامغة وهي كرح الجلد وتصل الى الدماغ وانما يذكر
الدامغة لان الانسان في الغالب لا يعيش معها ومنه من يبدل بالدامغة
والصحة ما قلنا وام فلان شجة امه والارش دية الجرح **م** من
كتاب الجنائيات الجنائية عبارة عن فعل ما ليس للانسان فعله ولا كنهه بالشعر

وبالعرف اختص كل نوع منها باسمه والقصاص واجب يقتل كل مخون الدم
على التأييد اذا قتل عمدا معناه احترازاً عن المستامين والجرى اذا رجع الى دار
الامان ولا يثبت التغليب لانه ابل خاصة وصورة حكومة العدل
ان يقدر الحر عبداً وبه هذا العيب ثم يقدر ولا عيب به كلما نقص من قيمته
يؤخذ من دية مثاله بان يقال لو كان عبداً ومعه ليس هذا العيب كان
يساوي الفاء والآن مع هذا العيب يساوي خمسمية فقد نقص نصف القيمة
يؤخذ نصف الدية فقال الطحاوي يقوم الحر لو كان عبداً ولو صحح
ثم يقوم وبه الشجة فما نقص من القيمة فهو ارشها من دية الحر لان الحر
لا يمكن تقويمه والقيمة في العبد بمنزلة الدية في الحر فوجب ان ينقص
من دية الحر ما تنقص من قيمة العبد صحيح ومن وثق قاصداً على ابيه سقط
وصورة المسئلة رجل قتل ابوا امرأة ثم ماتت المرأة قبل القصاص وظلت ابنا ورث
قصاص من ابيه سقط القصاص وصورة اخر رجل طلق امراته ولها ابن ثم
تزوجت زوج اخر فمات باين قصير فلما الابن اخبر بكم ثم تزوج هذا الابن
ثم مات وجا ابن اخر وقتل هذا الابن ابوا احد من هذا الاخيرين لم يورث
القصاص هذا الاخ لام وهو ابن القاتل من ابيه سقط القصاص وصورة
اخر والقصاص واجب يقتل كل مخون الدم على التأييد اذا قتل عمدا وصورة
يعني حرام ابدلاً مثل دم المسلم والذي معناه احترازاً عن المستامين والجرى
اذا رجع الى دار الحرب بالامان وكل عيب سقط فيه القصاص بشبهة
فالدية في مال القاتل وصورة المسئلة اذا قضى القاص على رجل بالقصاص فقال
القاتل في حجة ثم جئن سقط القصاص **في** وقال ابو يوسف ومحمد من البصر
ما يابقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلال ما يحتاجه كل حله ثوبان كل بقرة

في القصاص
ويعني حرام ابدلاً
مثل دم المسلم

قيمته خمسون درهماً كل شاة قيمته خمسة دراهم كل حلة قيمته خمسون درهماً
او طيب الدابة واوطاها صاحبها على الوطي كدمت الدابة اي عصبته
نحت يديها او رجلها اي اذا ضربت كصاحبها بالتمام اي مدها الى نفسه
زلق اي زلقه لا شرع كثيراً اخرج الى الشارع اي الى الطريق الاعظم وخطا
في الفعل وهو ان يرمي عرضاً فيصيب ادمياً فيفسد العرض والغرض الهدف
والهدف الشارة والشارة امانج بالتركي وغرة الجنين عبداً او فرس
قيمته خمس مائة درهم وغرة الشئ لكرمه من شئ اخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد روي عبد الرحمن بن صالح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى الجنين
غرة في عبداً او امته او خمس مائة درهم وغرة الجنين لامة اذا كان ذكراً
نصف عشر قيمته لو كان حيلاً لان الغرة خمسين ديناراً للذكر والانثى
لا تختلف وخمسين ديناراً اذا نسبت الى دية الرجل يكون نصف عشر وان
نسبت الى دية المرأة يكون عشرها فكذا في جنين الامة الواحدة متحد
فانما يختلف باختلاف النسب لان القيمة هاهنا كالدية فمن واد
ثبت وجوب الغرة قال اصحابنا مقدرة بحسمية وقال الشافعي بستمائة
وهذا الاختلاف مع اتفاقهم على انها نصف عشر الدية الا ان الدية عندنا
مقدرة بعشرة الاف درهم فنصف عشرها خمسمية درهم وعند مقدرة
بائني عشر الفا فنصف عشرها ستماية وقد قال اصحابنا يستوي فيه الذكر
والانثى لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بالغرة ولم يفصل لانه يتعذر التميز
بينهما فسقط اعتباره ليعذر به ولو اختلفت جنيتان تحت عترتان فان كان
احدهما حياً مات والاخر خرج ميتاً تج غرة ودية وعلى الضارب الكفارة
فان ماتت الام ثم خرج جنينتان تج دية الام وحدها الا اذا خرجا

حينئذ ينسب ما يتجرب ثلث ديات فاعتبر على هذا القياس هذا كله اذا كان
 الجنين حياً **و** اما اذا كان الجنين ميتاً فان كان ذكراً تجب
 نصف عشر قيمته **و** ان كان انثى تجب عشر قيمتها **و** روي عن ابي بصير
 انه قال لا تجب شيئا الا بقصان الدم كله حينئذ يهايم وحينئذ المسلمة وذلك
 سواء **و** لو كان الضارب وارثا لم يورث ولا يجب الكفارة عندنا وعند
 الشافعي تجب الكفارة هذا اذا خرج ميتا وان خرج حياً **م** مات من تلك
 الضربة تجب الدية كاملة ويجب الكفارة **و** لو ماتت الام ثم جرح الولد
 ميتاً تجب دية الام ولا تجب في الولد شيئا **و** لو جرح الولد حياً ثم ماتت تجب
 ديتان ويورث الولد من دية الام لانه مات بعدها فلا تورث الام من دية الولد لانها
 ماتت قبله **و** لو كان الولد حياً وماتت ثم ماتت الام تجب ديتان وتورث
 الام من دية الولد **و** لعله اعلم **من** سائر الجنايات رجل شتم نفسه **و** شتمه رجل
 وعقر اسداً واصابته حية فأت من ذلك فعل الجاني ثلث الدية لان فعل الانسان
 لم يفسد نفسه ليس يهدر وانما هدر حكمة للشئ في الاثمي من قتل نفسه لم يكن هدر
 حتى قال ابو حنيفة **و** محمد يغسل ويصلى **و** قال ابو يوسف يغسل ولا يصلى عليه
 كما اذا قتل غيره وهو ظالم فانه يغسل ولا يصلى مما يقولون بان تمام القتل اياهم
 بالموت وعند الموت هو ليس بهل للمائم فثبت ان جنايته على نفسه ليس
 بهدر لكن لا يلزم به ضمان **و** ففعل اليهايم هدر اصلاً والهدر في مقابلة
 ليس بهدر جنس واحد فصار كانه تلف بلثه لا بفعل احد وبلثه بفعل نفسه
 وبلثه بفعل الجاني فيلزم الجاني ثلث الدية لكن في ماله لان فعله عهد
 وما يجب اليه لا يتحمل العاقلة رجل احرق ثورا فاقا فيه انسانا والقائه
 نار لا يستطيع الخروج منها فيجلبه القصاص لان يخرج ويبضع كالسيف

الثاني
 في الجنايات
 التي لا تورث

ضمان من مسلم في المسلمين الثقات فقتل مسلم مسلماً من اصحابه ظن انه مشترك فلا قود
 عليه لانه وقع خطأ منه وعليه الكفارة لانه اراق دماً معصوماً ويجب الدية المذكور
 في السير الكبير **و** شاة لقصاب فقتل عنها ففيها ما نقصها وفي عين بقر الخمر
 وفي عين جزور ربع القيمة وهكذا في عين الحمار والبغل والفرس لان الشاة
 لا تسك الا الاكل فصارت معنى اللحم فلا يعتبر الا التقصان وهذه الدية
 لها منافع كثيرة سوى الاكل والضرب فصار في معنى الدية في كان شيها بالاد
 دمي لكن لا يتفع بها الا بربعة اعين فصار كما لو كان اربعة اعين فيجب
 في العين الواحد ربع القيمة والله اعلم **من** رجل ساق دابة فوقع السرج على رجل
 فقتله ضمن لانه قاصد للحفظ فتعبد بشرط رجل سار على دابته فوقف لدور
 او لبول فوطب انسان بروثها او بولها لم يضمن لان صاحب الدابة لم يباشر الخلف
 وانما يضمن بالشيب والمبست انما يضمن اذا كان متعلّياً **و** وقف
 الدابة كذلك ليس تعدي لانه لا يد من ذلك فان اوقفها لغرض ذلك
 فعطبت بروثها انسان او بهيمة يضمن لان الوقت لا مراح تعدي او مباح
 مقيد بشرط السلامة **من** رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام
 صاحب الثوب فاسترق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب لان
 الجالس لم يكن له ان يجلس عليه فصار جانياً **و** الجالس فصار الثوب مشقوقاً
 بكذبة في قيامه وبامساك بفعله فيجب عليه نصف الضمان **من** رجل حف بئر
 في الطريق فوقع فيها انسان فأت جوعاً أو غماً فلا ضمان على الحافر عند
 حنيفة لانه مات من الجوع الا انطوت من السقوط وعند ابو يوسف ان مات
 غماً ضمن وان مات جوعاً لا وهي سكة الكتاب **و** كذلك اذا دفنه حياً وقبره
 فأت فهو على هذا وعند محمد ضمن في الحالين جميعاً **و** الاصل فيه ما روي عن

انه قال من بلغ حدًا غير حد فهو من المعتدين ولا يجوز تبليغ غير الحد
بالاجماع فاما اذا فعل ذلك فبادون الفرج ودر المرأة او فعل ذلك مع
الغلام فانه يحكم في ذلك بحكم الزنا قول له يورث ومجران كان محصنا
يرجم وان كان غير محصن جلدًا وعند له حنيفة يجب التعزير ولا يجزئ
ولو اتى بهيمة فانه يعزر ولا يحد فان كانت البهيمة له ذكوت ولو
توكل وليس هذا عن اصحابنا في كتبهم الا ان محمد بن الحسن روي عن عمه ابن
الخطاب رضي الله عنه انه قال لم يحد واطى البهيمة وامر بالبهيمة حتى احرق
بالنار ثم التعزير على مراتب الاشراف كالدهاقنة والافراد والتعزير اشرف
الاشراف كالفقهاء والعلماء والتعزير الوسائط من الناس وتعزير الخسا
يس من الناس فتعزير اشراف الاشراف الاعلام لا غير وطوان يقول القاضي
بلغني انك تفعل كذا وكذا فلا تفعل كذا وتعزير الاشراف الاعلام واجتر
لا باب القاضي وتعزير الوسائط من الناس كاهل السوق ونحوهم
الاعلام والمجر الى باب القاضي والحبس وتعزير الخسايس من الناس
الاعلام والمجر والحبس والضرب مع ذلك ملة سكة فهادور في اصحاب
الدور الشلح فرتوب انسان فوات فرق بعضهم بين السكة النافذة وغير
النافذة ولكن الصحيح انهم لا يفتنون لان الناس فيه يلوي عام وبه جرت
العادة بين الناس وبه اخذ الفقيه ابو الليث ملة رجل ضرب رجلا
باهرة او ما اشبهه فوات فلا قود عليه لان مثل هذا لا يقصد به القتل غا
لبان ولو ضرب به بالمسلة ففيه القود رجل جامع جارية لا جامع مثلها فوات
منها فان كان الواطى زوجها كان عليه المهر والدية على العاقلة وان كان
غير زوجها كان على عاقلة الديمة **و الله اعلم واحكم**

منه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الفروج

في اللغة عبارة عن المنع ومنه قيل للثوب حداد لاجل المنع الذي يكون منه وتبي
اللفظ الذي يفيد العنق وجمعه حداد لانه لمنع من دخول غيره وهو الشير
نعة عبارة عن عقوبة مقدرة يستوفى لحق الله تعالى ولما كانت هذه العقوبة
موضوعة للمنع عن الفعل المنهي عنه سمي حد او لم يشتم القصاص حد لانه
يستوفى لحق الادمي ولم يشتم التعزير حد لانه غير مقدور لا يبلغ بالتعزير
اربعة سوطا وهو قول له حنيفة **و محمد** وقال ابو حنيفة لا يبلغ
بالتعزير ثمانون سوطا والتعزير لا يبلغ اربعين سوطا قول له حنيفة
لي يوسع ثلث روايات في رواية كما قال ابو حنيفة وفي رواية خمس وسبعين
سوطا وفي رواية تبلغ بها تسع وتسعين سوطا وقول محمد مضطرب

الاحصان

الابن الحزين البالغين المسلمين العاقلين فقد جامعها بعد بلوغها ونكاح صحيح
وهي على هذه الصفة حتى لو كانت المملوكة ونكاح صحيح وهي على هذه الصفة
حتى لو كانت المرأة المدكوجة امه او صغيرة او مجنونة او مكنته او كذا
بينة قد دخل بها لا يصير محصنا لانه لم تكمل النعمة فلا يتم الاستغناء عن الحرام
بوطي هو كذا روي عن ابو حنيفة انه يصير الزوج محصنا بوطي الكتابية
لان وطيا كامل بخلاف المجنونة والصغيرة لان وطيا ناقص لنقصان
حالمها ووطي الامة ناقص لنقصان الذود واج وجه طاهر الرواية قوله عليه السلام
لحد يفه رضي الله عنه وقد تزوج يهودية دعها فانها لا يحصنك ولان
الذود واج لا يتكامل مع اختلاف الدينين فلا ثبت الاحصان الا
ان تسلم ثم يدخل بها بعد الاسلام فحينئذ يصير محصنا ومن وطى وطيا

والاحصان الزوجان يكونان ابنا عاقلين او مسلمين او مجنونا او مكنته او كذا
بينة قد دخل بها لا يصير محصنا لانه لم تكمل النعمة فلا يتم الاستغناء عن الحرام
بوطي هو كذا روي عن ابو حنيفة انه يصير الزوج محصنا بوطي الكتابية
لان وطيا كامل بخلاف المجنونة والصغيرة لان وطيا ناقص لنقصان
حالمها ووطي الامة ناقص لنقصان الذود واج وجه طاهر الرواية قوله عليه السلام
لحد يفه رضي الله عنه وقد تزوج يهودية دعها فانها لا يحصنك ولان
الذود واج لا يتكامل مع اختلاف الدينين فلا ثبت الاحصان الا
ان تسلم ثم يدخل بها بعد الاسلام فحينئذ يصير محصنا ومن وطى وطيا

حراما في غير ملكه لم يقدافه وصورة المسئلة وهذا الذي ذكره في الزنجر
 امره ان كانا فاسداً يجمع على فساد وهو يعلم او لا يعلم والثاني او بطارية
 مشتركة والثالث او يشترى جارية فيطبخها ثم يبيع وهو لا يعلم بغير البائع
 والذابع او بطارية يذبح ثم يعلم ان المرأة ممن لا تحل له نكاحها وهذا مستمر
 على قولهم في كل وطح حرام في غير ملكه ان احد يسقط عن قاذفه الا في مسئلة
 واحدة وهي المحوسبي اذا تزوج بامه ثم اسلم فقدفه قاذف خذ عنه له خفيه
 وقال ابو يوسف في هذا كذا والشبهة في الفعل بانية مواضع ان يطا
 حارية ابنة وامه وزوجته والمطلقة لثا وهي في العدة والمطلقة طلاقا
 بانيا كالطلاق على مال ولم ولد قد اعقها وهي في العدة وجارية المولى
 في حق العبد والجارية الموهونة في حق المهر في رواية كتاب الحنفية
 ففي هذه المواضع اذا قال ظننت انها تحل لي سقط اكد وان قال علمت
 انها علي حرام وجب الحذف والشبهة في المحل في ست مواضع اربط الاب
 حارية ابنة والمطلقة بانيا بالكنائيات لا خلاف الصحيح به رضي الله عنهم
 ان الكنائيات بواين او راجع والجارية المبيعة في يد البائع قبل التسليم
 والجارية المشتركة بينه وبين غيره والجارية الموهونة في حق المهر
 في رواية كتاب الرهن ففي هذه المواضع لا يجب اكد وان قال علمت انها
 علي ثم في كل موضع كانت الشبهة في الفعل لم يثبت نسب الولد منه
 وان ادعى لان الفعل نأ في نفسه وان سقط اكد لا شبهة الا في عليه وفي
 كل موضع ولا قطع في الدفاتر كلها الا في دفاتر الحساب معناه الكاغذ
 تساوي عشرة دراهم واختلفوا في المقدار الذي يجب به القطع فقار
 اصحابنا لا يجب القطع في اقل من عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم

وعن ابي بصير في سيرة واخ سعيد الخدري فيما قيمته اربعين درهما وعن عكرمة اربعة
 اواق وقال مالك ما لك ما لك ثلثون درهما عن الحسن البصري يقطع في القليل
 والكثير وهو قول الخوارج وقال السافعي ربع دينار او ما قيمته ربع دينار
 دليلنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يقطع السارق الا في من المحزن وقد
 اختلف السلف في قيمته فروي عطاء عن ابن عباس قال كان فيه المحزن الذي
 قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وقال بعضهم قيمته ثلثة دراهم
 وعن ابن عمر بن مالك رضي الله عنه قيمته خمسة دراهم لقوله عليه السلام لا قطع
 اقل من عشرة دراهم وعنه ايضا لقوله عليه السلام لا مهر اقل من عشرة
 دراهم كانت الشبهة في المحل يثبت النسب منه اذا ادعى لان الشبهة في المحل
 كرجح الولد من ان يكون زنا فثبت النسب عند الدعوى الباطل الذي ليس
 من العرب **كتاب السرقة**
 عبارة عن اخذ المال على وجه الاستحفا فان كان على غيره وجه الاستحفا سمي نهبا
 وخلسة والاصل في وجوب القطع على السارق قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق سرق البيضة فقطع
 يده المختلس السالب على غفلة والخاطف على غيره بسوط لانه له السوط
 مجلد يتخذ من الجلود لا ثمة له يعني راس السوط عقده ولغه امر كذلة
 الداعر معناه اللص الداعر معناه اخر الخائن القناع معناه رماح
 بين العقدين فارغ ولهذا سمي قنقا والساج والابنوس والصندل خشب
 مهروف ولا قطع على خاين ولا خاينه الخاين رجل امين يسرق في بيته
 والخاينه هي المرأة امينة يسرق السرقة منه وهو المتاع السارق هو
 اللص المسروق وهو المتاع القرض القطع بسنة العذر جلد البكارة

والطرس هو الورق والجلد ايضا تساوي عشرة دراهم من باب الاشرية الختم جرا
اخضره والمزقة جزار وقد علوا في جواني الزفت والنقير الخشب قد نقر بها
ولو طرصة وهي خارجة من الكسم لم يقطع وان ادخل في الكسم وطرها وقطع
لانه اذا طرها وكان الرباط خارجا والدرهم داخل فلم يترك الجز هو الكسم
واذا كان الرباط داخل والدرهم على ظاهر الكسم فادخل يده وطرها فقد مثل
الجزز بادخال يده لان هتك الجز على ما يلين به هذا جواب الكتاب في الطر
فاما اذا حل الرباط واخذ الدرهم فالمتبايحتان كان الرباط خارجا
والدرهم في باطن الكسم قطع لانه احتاج الى ان يدخل يده وان كان
على العكس لم يقطع لانه ادخل يده لحل الرباط فبقيت الداه خارجة فاذا اخذها
من الخارج لم يصير هاتك المحرم ولو كان والله اعلم بالصواب

كتاب الصيد والابايع الاصل جواز

قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسمكة وحرم عليكم
صيد البر على المحرم واحله للحلال ما دُمتم حُرما فاحل لله صيد البحر عاما
للحلال والمحرم وحرم صيد البر على المحرم واحله للحلال وقال الله تعالى واذا
حللتهم فاصطادوا فذل ذلك على جواز الاصطياد في الجملة ولم يبين ما يوك كل
من ذلك وقد بين ذلك النبي صلى الله عليه وسلم على ما ياب فيما بعد وقد
ستفدنا بعموم الاله جواز صيد ما يوك كل وما لا يوك كل ليشفع كل شعرة
ودبره وعظمه الذكوة على ضربين ذكوة اختيار وذكوة اضطرار
وذكاه رفاصية وسعية وذكوة ضيق وضرورة فمضى قدر على ذكوة الاختيار
لا حل له ذكوة الاضطرار ومن عجز عن ذكوة الاختيار حل له ذكوة الاضطرار
م ذكوة الاختيار ما بين الله والحيين والله هو الصدر والحيين عطا

الذوق والذمكاه بينهما والسنة في الشاة الذبح وكذلك البقرة والسنة في الابل
التحر ولو نحر ما يجب في الذبح او ذبح ما يجب فيه النحر جاز ولا كنه ترك
السنة ثم الذبح اربعة الحلقوم والمري والودجان فان قطع الكل
جاز وان قطع بعضه قول له حنيفة اذا قطع الثلث وترك الواحد جاز اي
ثلاث كان وفي قول محمد لا يجوز حتى يقطع من كل واحد اكثره وفي قول
له يوجب اذا قطع الحلقوم والمري والودجان فان قطع الكل جاز وان
قطع بعضه وفي قول له حنيفة اذا قطع الثلث وترك الواحد جاز اي ثلاث كان
كان وفي قول له حنيفة محملا يجوز حتى يقطع من كل واحد اكثره وفي قول
له يوجب اذا قطع الحلقوم والمري واحد الودجين جاز والا فله يجوز
ونكره ان يبلغ نال ذبح النخاع وهو عظم العنق هذا اذا ذبح من قبل الحلقوم
فاما اذا ذبح من قبل القفا فان قطع الكل والاكثر من كل واحد قبل ان
ان يموت جاز واذا قطع مات قبل ان يقطع الكل والاكثر فانه لا يحل هذا
كله ذكاة الاختيار واما ذكوة الاضطرار وهو الطعن والجرح وانهار الدم
في الصيد وفي كل ما كان في عله الصيد من الاهلي كلابل اذا نذت او وقع البير
فلم يقدر على مجز فيطعن في اي موضع قدر عليه فانه يجوز وكل كلمة في الذبح
يتعلق بثلاثة اشياء الذابح والمذبوح والذبح اما الذابح فينبغي ان يكون
مسلم او كتابيا او كتابيا هو اليهودي والنصراني والصابي على قول
له حنيفة وعلى ابي يوسف ومحمد الصابي كالمجوسي والثني ومن ليس
في اهل الكتاب لا يحل ذبايحهم وكذلك المرتد والمردة وكذلك المحرم
لا يحل ذكاه الصيد في اكل كان او في الحرم والحلال اذا ذبح في الحرم لا يوك
ايضا ولو ذبح عبد الصيد من الاهلي فانه يحل وان يكون يضبط التسمية

ويغفلها صغيرا كان او كبيرا ذكرنا ان كان او انش وان كان لا يقدّر على الذبح
ولا يعقل التسمية لا يحل والتسمية عندنا شرط للحل فان تركها عدا لا يحل
وان تركها ناسيا يحل هذا عندنا شرط للحل فان تركها عدا لا يحل وقال مالك
لا يوكّل لنا ما روي ان النبي عليه السلام سئل عن نسي التسمية على الذبيحة
فقال صلى الله عليه وسلم اسم الله على لسان كل مسلم ولكن الناسي غير
مخاطب بما نسيه وعند الشافعي حل في الحالين جميعا واستقبال القبلة
سنه بالاتفاق وديحة اهل الكتاب انا نحل اذا ثبت انه مذبح فاما
اذا دبح بين يديك فان سمي الله تعالى فلا بأس بكلمة وان سمي باسم المسيح فانه
لا يوكّل هذا الذي ذكرناه الذاب ويركز ان يذكر مع اسم الله تعالى
اسم غيره بان يقال عند الذبح اللهم تقبل من فلان وهذه المسئلة على
ثلاثة اوجه وجه محرم ووجه يكره ووجه لا بأس به اما الاول ان يذكر
مع اسم الله تعالى اسم غيره على سبيل العطف والشركة بان يقول
بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله وفلان لان الله تعالى قال وما اهل
لغير الله وهذا اهل لغير الله تعالى وقال ابن مسعود رضي الله عنه جردوا
التسمية عند الذبح وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم موطنان لا اذكر فيها
غير اسم الله تعالى عند العطاس وعند الذبح فان قال بسم الله ومحمد رسول الله
صار الذبح ميتة واما الوجه الثاني ان يذكر غير اسم الله تعالى مقرونا
به في الظاهر من غير عطف ولا شركة بان قال بسم الله محمد رسول الله
لان الشركة لم توجد فلم يكن الذبح واقعا فلم يحرم الحش لوجود اهل
بغيره واما الوجه الثالث ان يكون موصلا عنه صورة ومعنى قبله او بعد
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم تقبل هذه عن امه محمد من شهدك

27
بالوجد اسمه ولي بالذبح قال لا بأس بالذبح في الحلقوم كله واصله
واسفله لان النبي عليه السلام قال الذكاة ما بين اللبنة والحمية وما بينهما هو الحلقوم
قصا بذهب الشاة في ليلة مظلمة فقطع من الحلقوم او اسفل منه حرم
اكلها لانه ذبح في غير المذبح لان المذبح هو الحلقوم فان قطع البعض ثم علم
فقطعه مرة اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول فهذا على وجهين اما ان قطع
الاول بتمامه او قطع شيئا ففي الوجه الاول لا كل لانه لما قطع الاول بتمامه
كان موته من ذلك القطع اسرع من القطع الثاني ووجه الثاني لانعدام
هذا المعنى قال هشام سالت محمدا عن سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض من
ميتة قال ان كان الرأس وجه خارجا من الماء الحلال لانه موضع النفس
وان كان موضع الرأس في الماء فان كان ما على الارض النصف او اقل
لم يوكّل وان كان ما هو خارج من الماء اكثر من النصف اكلت
ومن رمى ضيدا بسيف وقطعه بنصفين يوكّل كلا النصفين وان قطعه
ثلاث اواربع وان كان مريالي العجز يوكّل الميان منه ولا يوكّل البا
وان كان مريالي الرأس يوكّل الميان والميان منه وان ضربه على الرأس
فقطعه بعضه وابانه فان كان قطع الرأس بنصفين يوكّل الميان والميان
منه وكذلك اذا كان الميان اكثر من النصف وهذا اذا كان ابارا واما اذا
كان بعضه متعلقا ببعض فان كان يقات بالجلد فهذا والميان سواء
وان تعلق بالحم يوكّل في الأحوال كلها مسله الدجاجة الميتة
هذا اخرج من بطنت بيضه يوكّل عندنا سواء استدقشرها او لم يشد عند
الشافعي ان استدقشره فذلك وان لم يستدقشره ولا يوكّل ولو ماتت
شاة فخرج من ضرعها لبن يوكّل عندنا حنيفة وعندنا يوسف فخرج لبن
كل

كخافسة الوعاء وعند الشافعي لا تؤكل لكونها ميتة ولو كان انفة
 فذلك اذا كانت مابغة وان كانت صلبة يؤكل ويستعمل عند
 حنيفة في الاحوال كلها وعلى قولها ان كان مابغا لا يستعمل وان كانت
 صلبة يغسل ظاهرها ويستعمل وقال الشافعي لا يستعمل في الاحوال
 كلها الموتوخة والمتروكة والنطحة لا تؤكل اذا وجد ميتا ولم
 يدرك ذكاته واما ادرك ذكاته فانه كل بعد ان وجده على الحياة
 لا اذا كان الخروج منه كما خرج من الحية وقال ابن قتيبة في حياضها مثل
 حياء المذبوح او اقل لا يحل وان كان اكثر من ذلك جاز وذكر
 الطحاوي ان علي بن ابي طالب لم يبق معه الا مطرب الموت فذبحها
 هكذي فانه لا يحل وان كانت تعيش المدة كاليوم او بعضه
 حل وهذا موافق لما ذكرنا من الرواية لا محالة وقال ابو يونس ان كان
 يعلم انه ميت لا محالة من ذلك لم يحل فان كان يعيش بعد تردى فذبحها
 فانه يؤكل وروي عنه في رواية اخرى انه قال ان كان به من الحياة مقدار
 ما يعيش به يوما او ليلة او اكثر يؤكل والا فله من كتاب الاقطع
 والتي يشق السبع بطنها فادركها حية فذبحها جاز اكلها كانت الحياة
 حية او ميتة قول للحنيفة رحمه الله وقال ابو يونس فاذ بلغت الحد
 لا يعيش مثلها لم يؤكل وان دبح وقال محمد بن ابي يعقوب اليوم او اكثر
 فذكاها اكلت وان كانت لا تبقى الا بقا المذبوح وان دبح وقد ذكر
 الطحاوي في الحيوان يضطرب للموت انه لا يحل بالدخ في قوله وهذا اليوم
 يصح عند الحنيفة لان الذكاة عند ثبت حكمه ميتا الحياة واما
 اذا ادرك الصيد صاحبه حيا فلم يتمكن من ذبحه لضيق الوقت او لفقد

ويدرك في الصيد والحيوان يضطرب للموت

الآلة

الآلة تخفى مات لم يؤكل وقال الحسن بن زياد يؤكل ذلك استحسانا و
 قال الشافعي وجه قولهم انه لما ثبت يده عليه ذاك حكم معنى الامتناع ويطل
 اعتبار حكم جرح الكلب وصار كالشاة اذا ادركها وقد مرضت ف
 تت في وقت لا يشع ليدنحها انها لا تؤكل وجه الاستحسان ان الذبح
 هو الاصل والجرح بدل عنه والبدل لا يستقط حكمه بالتكثير من استعمال
 الاصل فاذا ادركه في وقت لا يقدر على ذبحه لم يثبت حكم الاصل في حقه
 فبقى حكم البدل نقل هذا من منفسد القرآن الذي صنعه الشيخ الامام الرازي
 هدا العالم الى اللث رحمة الله عليه والتحقيق وهي الشاة التي تحنق فتموت
 وكان بعض اهل الجاهلية يستحلون ذلك وياكولونها ثم قال و
 الموتوخة يعني حرم عليكم اكل الموتوخة وهي التي تضرب بالخشيب
 فتموت واصلة في اللغة هو الاشراف على الهلاك فاذا ضرب بالخشيب حتى
 اشرف على الموت تركه يقال وقدره ويقال فلان وقيد وقدرته
 العبادة اي ضعف واشرف على الهلاك ثم قال والمتروكة وهي الشاة التي
 تحن من الجمل وتتردى في بئر الموت ثم قال والنطحة وهي الشاة التي تطلق
 صاحبها فتقتلها ثم قال وما اكل السبع وهي فرسية السبع محمد بن
 الله هذه الاشياء كلها على المؤمنين ثم استثنى فقال الاما ذكيتهم
 يعني اذا ادركتم ذكاته فذكيتهم قبل ان يموت فلا بأس باكله
 وقال القتيبي اصل الذكاة من التوقد يقال ذكيت النار اذا اقيت عليها
 شيء من الخشب وانما سميت الذكاة ذكاة لانها صارت كحال يتنقع
 بها وقال الزجاج اصل الذكاة ما من الشيء وقوله الاما ذكيتهم يعني
 ادركتم ذكته على التام فاكل قوم مجرى النفس والمرى مجرى الطعام

والودجين بحرى الدم ويجوز الذبح بالليطة هو شق القصبة والموتة
هو الحبر الحاذها الخناج معناه العرق الذى لا اقصى العنق الضبع
سرتلان واكتنه معناه جرحه حرقا قوى **الضبة** سوسماره من شح
اخرو ويكره اكل لحم الفرس عند لح حنيفة رحمه الله عليه وعند السافى
لا يكره **حمة** الحنيفة رحمه الله عليه قوله تعالى والخيول والبغال والحمير لئن
كبوها وزينها وذكرها مع البغال والحمير وهما لا يوقلان ويتن منفعتهما
للكروب والزينة فلا يدلان لجلها لانه ذكره في كتاب الصلاة فقال بول
الفرس في الحار ليسا وليد سوا هذا يدل على انه حلال كراهية تنزيه
بدليل حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انها ناسوا الله صلى الله عليه وسلم
عن اكل لحوم حمير الاصلية ولم ينه عن اكل لحوم الخيل ولو كان حراما
لنهي عنه ايضا ولو كان غير مكروه لبيته بلفظ صريح **حمة**
النشاف في دليل حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انها ناسوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم حمير الاصلية واذن بناء على اكل لحوم الخيل
وقد كان ياكلون في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حتى
ان عمر بن الخطاب فرأوا انهم ياكلون المهر وياكلون الفلوة فسئل
عن ذلك فقالوا انا ناكل الفلوة والمهر لان الساعة قريب فقال عمر
لا تفعلوا فان الله عز وجل اخبرني بهذا دليل على انه حلال ولا كراهية من طحاوي
وما كان في البحر لا يوكل الا السمك في عموم اجناسه فانه يوكل الا
الطائر منه وهو الذي مات انفه من غير افة حلت به وعند الشافعي
يوكل والحمار الا اهلي لا يوكل والحمار الوحشي حلال لا يتناقض في لحم
الفرس ذكرها هنا ان عند الحنيفة يكره اكله وكذا في الجامع الصغير

وذكر في كتاب الصلاة انه سوى بوله مع بول بيا يوكل لحمه وقال بول الفرس
والحمار ليسا بسوا في هذا دليل على انه حلال ولا كراهية
تنزيه وعند سوا لا يكره من فتاوى حسام الشهيد رحمه الله عليه مسله رجل
ذبح شاة وقال عليها بسم الله واسم محمد لا يحل لانه اهل لغير الله ولو قال بسم
ومحمد رسول الله فهذا على وجهين اما ان قال بالخفض او بالرفع ففي الوجه
الاول لا يحل وفي الوجه الثاني كل الاول ان لا يفعل ذلك لانه العدم تجريد
التسمية **رجل ذبح شاة** وقال بسم الله واسم فلان لا يحل هو المختار لما قلنا
في المسئلة الاول **رجل ذبح شاة** وقال بسم الله واسم فلان لا يحل هو المختار لما قلنا
اما ان قصد ذكر اسم الله او لم يقصد وقد ترك الماء ففي الوجه الاول يحل
وفي الوجه الثاني لا يحل لان في الوجه الاول قصد التسمية والعرب قد
يخذف حرفا ترجيما وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية **مسله** كل شئ ذبح يجوز
بيع جلده الا الخنزير لان الذبح في حق اللحم لا في حق تطهير الجلد بالذبح وجلدهما
عدي الخنزير يطهر بالماء فيطهر بالذكاة وكذلك لحمه طاهر
لو اتقى في الماء لا يتنجس الماء واذا صلى مع ذلك اللحم يجوز **مسله** اكل
الخطاف والفاخته والعقيق لا بأس به لانه ليس يد يناب من المسباع ولا
يدي تخب من الطيور **اكل الهدد** لا بأس به لانه ليس يد تخب من الطيور
العري ارض هو الخجل الذي يصاد به حمار الوحش ثم كل محد من الحديد او
النخشب او غيرهم اصاب كذا فخرج فهو في معنى وان اصاب بغير الحديد
منه كان قتله فلا يوكل **السمك** اذا قتل حر الماء او برده قال ابو
حنيفة رحمه الله عليه لا يوكل كالسمك الطائر هو قال محمد رحمه الله
يوكل وهذا اظهر وارفق بالناس **والله اعلم**

كتاب الأضحية الحقوق والواجبات

على من فيها ما يجب فيه التملك كالركاء ومنها ما يجب فيه الاتلاف كالعوق والأضحية من جنس اعتق لان الواجب فيها الاتلاف والأضحية عند له حنيفة ومحمد وزفر والحسن بن زياد واحدي الروايتين عن أبي يوسف واجب **ق**ه وذكر أبو يوسف إجماع أنها سنة مؤكدة وهو قول الشافعي وجه قوله تعالى فصل لربك وآخرو هذا يخبر قرن بالصلاة وما ذلك إلا الأضحية من سمع أخدا لأضحية واجبه عندنا وعند الشافعي ليست بواجبة وذكر الطحاوي الاختلاف أيضا بين أصحابنا في قول له حنيفة رحمه الله عليه واجب ومن قولها سنة مؤكدة ثم شرط وجوبها عندنا أن كل من يجب عليه صدقة الفطر يجب عليه الأضحية ومن لا فلا وقد ذكرنا في كتاب الزكاة من يجب عليه الأضحية ومن لا يجب **هـ** مسله وقت الأضحية قال هي جائزة في ثلثة أيام يوم النحر ويومان بعده وقال الشافعي ثلثة أيام بعد فهي عنده أربعة أيام مسأله الأضحية ثم أنا يجوز في الأضحية الثني فصاعدا من كل شيء من البقر والأبل والضأن والمعز والثني من الجبل التي أتت عليه أربعة أحوال وطعن في الخامسة من سمع آخر خمس سنين وطعن في السادسة **سنة** ومن البقر التي أتت عليها حولان وطعن في الثالثة ومن الغنم والمعز الذي أتت عليه حول وطعن في الثانية **هـ** وأجذع لا يجوز إلا من الضأن إذا كان ضخما عظيما وأجذع من الضأن هو الذي أتت عليه ستة أشهر وقد قال الفقهاء إن أجذع من الغنم ماله ستة أشهر والثني من الضأن والمعز ابن سنة **هـ** وأجذع من البقر ابن سنة **هـ** والثني ابن سنتين **هـ** وأجذع من الجبل ابن أربع سنين **هـ** والثني ابن خمس سنين ولا يجوز في الأضحية

مقطوعة الأذنين أو أجزائها إن كان الذئب يكسأه وكذلك ذاهبة إحدى العينين لا يجوز ومقطوع بعض الأذنين أو أجزائها إن كان الذاهب الثلث أو أقل جاز وإن كان الثلث منه لا يجوز في قول له حنيفة رحمه الله عليه والطحاوي جعل الثلث حدا للكرامة في قول له حنيفة وهو واحد الروايتين عنه ومن قول له أبو يوسف ومحمد إن كان البائع الثلث من الذاهب جاز والأقل لا وقال أبو يوسف ذكرت في قول هذا في حنيفة رحمه الله عليه فقال قول مثل قولك وما عرفت من الجواب في قطع الأذن فهو حرام في قطع الذنب والآلية **ق** ولا يجوز إلا كل من الدماء الأربعة من دم المتبع ودم الأضحية ودم القران ودم التطوع إذا بلغ محله وهو الحرم ولو مضى الوقت ولم يسقط ويكون مسيا في صدقة الفطر لأنه لا تسقط بمضي الوقت إلا إذا عين الأضحية فبعد ذلك بمضي الوقت لا يسقط والتعيين هو النية عند الشراء والقول إذا كان في ملكه وبالشرايين في جرد النية ولا يحتاج إلى القول وإذا كان في ملكه فإلم يقل أضحي بها لا يتعين عليه وإذا تعين ثم مضى الوقت لا يجوز الذبح ولكن يتصدق بعينها حية كما هو إذا ذبح لا يحل له الأكل ويتصدق باللحم وقيمة النقض **هـ** مسله رجل له مائة درهم فاشتري بعشرين درهما أضحية يوم الثلاثاء لا وهلك الأضحية يوم الأربعاء وجاء يوم الخميس وهو يوم الأضحية ليس عليه أن يفي لان الأضحية إنما يجب في اليوم الأضحي وهو فقير في يوم الأضحي والله أعلم لا حل أن يحرم صوف أضحية ولا كل لبنها ولا ينتفع بها ولكنه يطبخ ضرعها بالمال البارد حتى تنقاص ولدها يقوم مقامها في الوجوب حتى أنه لو ذبح مع الدم بعد ذبح الأم يجوز **هـ** ولو ذبح قبل ذبح الأم لا يحل له أكله **هـ**

ولو باع الاصحبة لا يجوز عند ابو يوسف وهي كالوقف ويجوز عند حنيفة
ومحمد وشاذلي بثمنه اخرى ويتصدق بفضل ما بين القيمتين **مسألة** رجل
دعى القصاب ليفضي عنه فضي القصاب عن نفسه فهو الامر لان ثمة القصاب
قد لفت وصارت كأنها لم تكن **مسألة** الفقير اذا اشترى لصحبة فشت
فاشترى مكانها اخرى ثم وجد الاول فعليه ان يضي بها كذا في الغنى
والفوق ان الوجوب على الفقير بالشرا والشرا قد تعود فتعد الو
جوب والوجوب على الغنى بايجاب الشرع والشرع لم يوجب الاصحبة
واحدة **مسألة** الفقير اذا اشترى لصحبة فصاعت ليس عليه اخرى
ولو كان غنيا وجب ان الوجوب على الفقير بالشرا والشرا يتناول هذا
العين فوجبت التخصيص بهذا العين فلا يسقط الوجوب بهلاك العين
مسألة قال اصحابنا اذا ارضع جدى بلبس خنزير فانه لا يكره لان لحمه
لا يتغير **الجدي** اذا كان يرتى بلبس الانسان او بلبس الخنزير ان علفا يلبس
لا بأس به لانه منزله الحلاله والحي لاله اذا اصب على ما علف لا بأس بالذي
ها هنا **وسئل** عن احمد عن وقت الاصحبة **قول** سعيد بن المسيب
يوم الاصحى ويوم بعدك وقال الحسن البصري وعطاء وقت الاصحبة
اربعة ايام يوم الاصحى وثلاثة ايام بعدك **وقول** ليعلم الخبيث ان الله ايام
يوم النحر ويومان بعدك وهو قول له حنيفة واصحابه وعامة العلماء
هذا **مسألة** وسئل عبد الله بن المبارك عن زوج الحامة اذا كان
لرجلين احدهما انثى والاخر ذكر **قال** الفراء لصاحب الدنثي وهو
قول عثمان بن ظهير **ماروي** عن له حنيفة رحمه الله عليه في الحمار الذي
نزاع على الوحشي فانه يوكل ولدها **ولو** نزل الوحشي على الاهلي فتحت

ولم يوكل ولدها والله اعلم **وما** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صحوا
بالشباب الا ان يعسر على احدكم فليذبح الجذع من الضان **وقال** رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعم الاصحبة الجذع من الضان **وقال** رسول الله صلى الله
عليه وسلم ابو بردة الذبح قال له النبي صلى الله عليه وسلم انها شاة لحم
فقال يا رسول الله عندي غنق خير من هذا شاتي **لحم** فقال صلى الله
عليه وسلم بحري عنك ولا بحري عن احد بعدك **وهو** والله اعلم
كتاب **اليمين** **اللغة مشتقة**
من القوة ومنه قول الشاعر اذا ما راياه رفعت لحي وتلقاها
عراية باليمين **فلا** كانوا يتوثقون بالايان **سواء** ذلك يميناً وقد
قبل انها مأخوذة من اليمين التي هي الجارحة لانهم كانوا يعاهدون بدفع
ايانهم فان شئت من ذلك **الداعر** معنى اخر **الخاتمة** **الداعر** معناه القدر
الداعر معناه المفرغ **المخون** من ينسج لحد الايمان جمع يمين
والجمع يمين اليد اليمنى واليمين القوة قسمي القسم ليمانهم كانوا يتصا
فخون باليمين من ايديهم عند الحلف والمعاقبة تأكيد الاسم العقد
صفقه على ما مر في المكاتب او لان الحلف يتقوى بالقسم على ما يريد
من تحصيل او امتناع **واللعن** من الايمان ما الغي اي ابطاله ولو
حلف لا يدخل دارا فدخلها بعد ما صارت صحراء لم يحث لان الصفة
في الغايب شرط الا اذا كان جيطانها قائمة حينئذ حث واما
البيت اذا حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم سقفه
حث لان الوصف قد زال **ولو** زال جيطانها لم يحث لانه زال الاسم
لانه لا يسمى بيتا بعد زال الجيطان بخلاف الا لان هناك سمي دارا

بعد زوال الحيطان قال الشاعر الدارداروان رالت حوايطها والبث
ليس بيت بعد تدهيم مسله رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم فاراد ان يصلي
الفرايض فصلى جماعة لانه اذا صلى جماعة لم يقرأ القرآن فلا يحنث وان
فاته ركعة فتضاها حنث لانه قرا القرآن وان اراد الوتر وكان في غير
رمضان ينبغي ان يعتدي برجل يوتر حتى لا يحنث رجل حلف ان لا
ينام حتى يقرأ كذا وكذا فنام جالساً لا يحنث لانه لا يتراد به ذلك لا
تعد لا يمكن التجرد منه مسله امرأة سمعت زوجها يطلقها ثلثاً ولا تقدر منع
نفسها منه يسعها ان تقتله متى علمت انه يقرأها لانه لا يمكنها دفع شره عن نفسها
الا يقتله لكن ينبغي ان يقتله بدواً لانه ان قتلته باله الحرب يح
عليها القصاص ولا يقتل نفسها لانه لا يمكنها الاصل يقتله مسله
رجل قال لامرأته ان لم تصلي الساعة ركعتين فانت طالق فقامت وكثرت
للصلاة فحاضت او قال لها ان لم تصومي غداً فانت طالق فلما فصامت
من الغد فحاضت حنث في مبيته لانه تحقق شرط الحنث رجل قال لا
مراته انت طالق ملثاً او لا وفارسيته ياني لم يقع الطلاق لانه ادخل
الشك فيه وهو الواقع فدخل الشك في الايقاع وكذلك اذا قال
ملثاً وفارسيته مكشراً لان هذا استثناء ولا يقاء اذا الحقه الاستثناء
لا يبقى ايقاعه رجل قال اللعب بالشطرنج لهذيب الخاطر غير محرم ثم قال
بالفارسية اكراين بازي من كفتور خرامشت از كتاب ياز
خير يا از قياس زين وزي از وي سه طلاق وقع الطلاق على امراته
لان اللعب بالشطرنج حرام باثار الصابة وبقياس صحيح مسله
امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوج ان كنت كوسجاً فانت طالق ثلثاً

واراد به التعليق روي عن ارحميه رحمه الله عليه انه بعد اسنانه ثلثة
ان كانت اسنانه ثمانية وعشرين وقع الطلاق لانه كوسج لان اسنانه
اذا كان ثلثين او اثنين وثلثين يكون وجهه وافر افر كان وافر
الكذب فان كانت اسنانه ثمانية وعشرين ناقصه لم يكن وجهه
وافر وكان خداه منضمتين والمختار انه ان كانت لحية
خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لان هذا هو الكوسج في المتعارفين
باب **الزوجين يختلفان في متاع البيت**
الاصل ان اليد على ضربين يد حقيقية ويد حلية فاما اليد الحقيقية فالعبرة
بمجرد اليد واما اليد الحكيمة فالعبرة فيها بالقوي ثم يد الزوج ما هناه
متاع البيت يد حكيمة اذا اختلف الزوجان في متاع البيت وروي عن محمد
بن الحسن في رواية ابن سماعه انه قال في هذه المسئلة سبعة اقوال من
الفقهاء السبعة كل واحد منهم يوجب قوله قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
ما كان يصلح للرجال فهو للرجال وما كان يصلح للنساء فهو للنساء وما كان
مشككاً فهو للرجل في حياته والباقي منها بعد الوفاة وهو قول ابو يوسف
للزوجة مقدار جهاز مثلها والباقي للزوج في الحياة والوفاء جميعاً وهو قول
محمد ما كان يصلح للرجال فهو للرجل وما كان يصلح للمرأة فهو للمرأة وما كان
مشككاً فهو للزوج او لو رثته من الزوج في الموت والطلاق جميعاً وهو قول
ذفر ما كان يصلح للرجال فهو للرجل وما كان يصلح للنساء فهو للمرأة وما كان
مشككاً فهو بينهما نصفان وهو قول الشافعي واحد قولي ذفر وهو قول ابن
ابن لم يلبس كله للزوج وللزوجة ثياب جسدها وهو قول الحسن البصري
كله للمرأة وللرجل ثياب جسده ومعنى قولنا ان الرجل والمرأة ان

تجعل في يده حتى يكون القول قوله مع بينه وعلى الآخر البينة هذا اذا
كانا حزين او كلاهما ملوكين او كلاهما مكاتبين ولو كان احدهما
حرًا والآخر ملوكًا او مكاتبًا فمتاع البيت للحري منهما قول ابي حنيفة
وعندهما ان كان المول بحرًا فكذلك وان كان مازونا او مكاتبًا
فهما كالخدين ولو كان الزوج حرًا والمرأة مكاتبه او امه
او مدبرة او ام ولد وقد اعترف قبل ذلك ثم اختلف في متاع البيت
فما اخذت قبل العتاق فهو للرجل وما اخذت بعد العتاق فهو للحزين
ولو كان الزوج مسلمان والمرأة كتابية فهما كالمسلمين ولو اقرت المرأة
فقلت ان هذا المتاع اشتراه لي زوجي فلا كلام لها بعد ذلك ولو كان
البيت ملكا لاهلها واختلف في متاع البيت ولا يختلف الجواب
ولو كان للرجل اربع نسوة نظر ان كثر في بيت واحد فمتاع النساء
بين النسوة ارباعا وان كثر في بيوت مختلفة كل واحد منهن سكن
بيتا على حدة فمتاع كل بيت بعينه بينه وبين المرأة التي تسكنه ولو ان
رجلا طلق امراته في حال حيوتها بثلث او طلقها بائنا ثم مات الزوج ف
لمشكل لورثة الزوج ولو طلقها بائنا او بثلث ومرضه ثم مات بعد انقضاء
العدة فلا كلام لها في المشكل لما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق
فاذا مات الزوج بعد الطلاق كان لوارثته وان مات قبل انقضاء العدة
فالمشكل للمرأة لان الحق ثابت لها مادامت العدة كالميراث ثابت لها
فصار كان الزوج مات وبقيت المرأة كان لها قول ابي حنيفة واما غير
المشكل على ما ذكرنا من الاختلاف **مسألة** وقطاع من اهل البيت
في اول رجل راكب على بعير وفي وسطه آخر وفي آخره آخر فادعى كل واحد منهم

ان الاكل له فالأكل الذي هو راكب عليه ملك كل واحد منهم باعتبار اليد
ظاهرا وانما البائع كان بين الاول والاوسط فهو ملك الاول لانه تحت يده
فيقتضي له بالملك ظاهر **مسألة** ما كان بين الاوسط والآخر فهو ملك الاوسط
الى آخره فهو ملك الاوسط كما ذكرنا حرجا للاحر على الظاهر باعتبار اليد
اذا لم يتم البينة فلما اذا قاموا بالبينة جميعا على ما ادعوا والاكل للذي هو ركب
الاول يقتضي بين شريكه نصفان لانها خارجان وقد اقاما البينة
على ملكه ذلك والمراتب ذواليد والبينة بينه اخرج لاي بينة ذي اليد على ما
عرف **مسألة** وكذلك الاكل الاوسط والآخر واما ما بين الاول والاوسط
فيقتضي الى الاوسط والآخر بينهما نصفان لانها خارجان والذي بين الاوسط
والآخر فنصفه للاحر والنصف الآخر بين الاوسط والاول نصفان
لان ذلك في يد الاول والاوسط في يد كل واحد منها نصفه فالاول
والآخر يدعيان على الاوسط ما في يده فيقتضي بينهما نصفان لانها خارجان
عن ذلك وكذا في يد الآخر فالاول والاوسط يدعيان ذلك فيقتضي بينهما
نصفان لانها خارجان عن ذلك فحصل الاحر الربع مرة ومرة الربع فيصير له
نصفان وبقي في يد الاول والاوسط في يد كل واحد منهما الربع فاستقام
الحساب ونظير هذا ما ذكر في الاصل **مسألة** دار في يدي رجل ادعى
كل واحد منهما ان الدار له فجادل ودعى ان الدار له واقام كل واحد منهم البينة
على ما ادعى فيقتضي نصفه للخارج والنصف الاخر بينهما لما ذكرنا **مسألة** رجل طلق
وقال ان دخل عبيدي هذا الدار فهو حر فقال النضراني ان دخل هذا العبد
الدار فامرته طالق فتشهد نضرانيان على الدخول فلا تجاوا اما ان كان العبد
مسلمانا ونضرانيان فان كان مسلمانا لا يقبل شهادتهما لان هذا شهادة النضراني

على المسلم فلا يقبل وان كان بغيره قبل على الطلاق امرأة النهراني ولا يقبل
على العتق لما ذكرناه من الفتاوى ولا ينبغي ان يلجأ بين يدين معاوية و
يطعن فيه لان النبي عليه السلام نهى عن لعن المسلمين ومن كان من اهل
القبيلة لا كل واحد ان يلجأه الرسول عليه السلام لا من احوال الناس
باعلامه الله تعالى اياه ولا يعلم بذلك غيره ولان احدا وان كان فاضلا فقا
تله لا يكفر بقتله فلان تعود لسانه بالخبر كان افضل من ان تعود با
للعن **مسئلة** لو شهد شاهدان على شاهدين وشاهدان على شهادة
على شاهدين ثم رجع واحد من هذين وواحد من هذين فنصف الضمان على الرا
جعين في رواية هذا الكتاب وقيل هو قول لم يوسف وهو ظاهر الرواية لانه
بقي ما هبنا من حفظ نصف وقال في الجامع الكبير على الراجعين ثمان
ونصف من ويقال هو قول محمد لان احد الباقين بقي بنصف الحق لان
صاحبه لو لم يرجع كان لا يتعدى منه شي واما الاخر فقد بقي بعض الحق
بنصفه لانا لو قلنا بقي بنصفه كان في الباقيين تمام الشهادة وليس كذلك
لانها لو شهدا في الاثنا احدهما على الاخر والاخر على الاخر لم يقبل فليذلك
في الاشهاد فثبت انه بقي بعضه لا بنصفه ومعرفة ذلك البعض ان هذا
الباق امان يكون من الاربعة الاصول فيحفظ ربع الحق او كل واحد الباقيين
الذين شهدوا على شهادة اصل واحد فيحفظ ثلث الحق ثم هو اقوى من احد الذين
شهدوا على شهادة واحد لان القاضي لا يقضي شهادة لان ذلك غير ضروري
واذا اعتبر الحالين وهو يقوم بربع الحق في حال وبثمنه في حال يجعل كانه ثمن
ونصف المتيقن من الشك فينصف بثلث ويضم الى النصف الذي بقي به
الاخر فيكون وجه خمسة اثمان ونصف ووجب على الراجعين ثمان ونصف بينهما
بالسوية

لانه ليس احدنا اولى من الاخر قال ابن سماعه كرر علينا محمد بن الحسن بن
المسلة وقال لنا فهمت قلنا نعم فلما قمنا من بين يديه ما صحبنا الى عنقه البار
والله اعلم بالصواب **مسئلة** رجل ضرب عبده فقال قتلتني له اخرا انت لست
بمسلم فقال لا ان تعد ذلك بكفر وان اراد جوابه او جري على لسانه غلطا
لم يكفر ولو قال الرجل انا مؤمن ان شيا الله ان قال ذلك من غير تاويل
كفر وتفسره ان يقول لا ادري اخرج من الدنيا مسلما ام لا ان اراد
به الاستشهاد الكمال فانه ليس بمؤمن لان استشهاده يبطل كله **مسئلة**
مسئلة رجل ادعى دارا في يدي رجل واقام عليه بينه وادعى الاخر
النساء واقام على ذلك بينه فالمسلة على وجهين اما ان شهد شهود الدار
بالعروة والنساء جميعا او شهدوا على العروة في الوجه الاول يقضي بالعروة
والنساء بينهما نصفان لانها يدعيان ذلك واقاما على ذلك بينه فاستويا
في الحجة فاستويا في الاستحقاق وفي الوجه الثاني يقضي بالعروة له و
النساء الاخر **مسئلة** انقاع ضرب صوت المذموم كضرب بالقصيب عن غير
ذلك حرام لانه من المذموم وقد قال عليه السلام انقاع المذموم حرام معصية
والكلوس عند ما فسق والتلذذ بها كفر وهذا خرج على وجه التشديد
لوعظ الذنب الا ان يسمع من غير اختياره فيكون معذورا والواجب عليه الا
يحتراز ما امكنه حتى لا يسمع لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ادخل اصبعه في اذنيه فقبيل يد العالم والسلطان العادل جليسة
من عبد الله بن المبارك وقبل راسه وقال من يحسن هذا غيرك واما يقبل
بدغيرهم قال بعضهم ان كان الرجل يامن على نفسه وينوي حسنة
وما هو تعظيم المسلم وانه لا بأس به والمختار ان لا يخصه فيه عن الشك

رجل اجر ثلثه ايام وروح كل يوم مثل راس المال وتصدق كل يوم بدرهم
فلم يبق له شيء فهدى رجل هذا رجل راس ماله اربعة دنانير ونصف
مسألة رجل اجر ثلثه ايام فخرج كل يوم مثل راس المال فتصدق بثلثه
ايام كل يوم بدرهمين فلم يبق شيء من راس المال ولا من الروح فلم
كان راس المال من هذا الجواب كان راس المال درهم ونصف
وربح ثلثه ايام كل يوم درهم ونصف فيكون اربعة دراهم ونصف
فهدى راس المال وهو درهم ونصف يكون ستة دراهم فتصدق
كل يوم بدرهمين ثلثه ايام فلم يبق له شيء **مسألة** رجل قال
لرجل استاجر لي عشرين ظهرا من الدواب بعشرين درهما البعير بها
كل بعير درهمين وكل بغل بدرهم وكل حمار بنصف درهم قال
استاجر عشرة من الحمار خمسة دراهم وخمسة بعير بعشرة وخمس بقال خمسة
دراهم فاستقام **مسألة** رجل مات وترك ثلث بنين وترك خمسة عشر
خابية خمسة منها مائة خلة وخمسة منها الى نصفها خلة وخمسة منها خالية
وكلها مستوية فاراد البنون ان يتسوا الخواص على السواء من
غير ان تزيوا عن مواضعها فالوجه في ذلك ان يعطى احد البنين خابيتين
مائتين وخابية الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطى الباقى كذلك وبقي
خمس خواب احد مائة واحد بها خالية وثلث الى نصفها خلة ويعطى
الابن الثالث كذلك لان المساواة في ذلك يقع **مسألة** رجل مات
وتولدت ثلث بنين وثلثين من الغنم عشرة لكل واحدة ولد واحد وولد
لكل واحد ولدان وعشرة لكل واحد ثلثه او طريق القيمة ان يعطى
الابن الواحد عشرة لها ولدان فنصيبه عشرة وعشرون ولدا ويعطى الابن

الثاني خمسة لها ولدان وخمسة من التي لها ولد واحد فيكون ثلثين ويعطى الابن
الثالث كذلك نصيبه والله اعلم **مسألة** عن محمد بن سلمة ان هارون الرشيد اخلفه
رضي الله عنه له جارية حسنها وجمالها فاعجب بها وقصد ميثرا بها فبلغ الي زبيدة فخاصمته
في ذلك وحلفته ان لا يشرها ولا يامر بشرائها ولا يقبلها صبي ولا يوكل احد بقبولها
ثم انه لم يصبر على ذلك وعزم ان يصبر له احدى فسال الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم
رحمة فيه ثم اشاروا عليه بان يوسف فدعا فساله ان يمله فقال ابو يوسف لو سئلت
اجبتة ساعة سالتني عنها لكن اردت ان اعزو العلم في قلبه وعينه فامر هارون الرشيد
ان يخلى له ست يدخل فيه فبات تلك الليلة بين يديه شمع ووكل هارون الرشيد برطلا
يتعلل به دخاله وينظر ما يصنع فحمل ابو يوسف يسال نفسه عن المسألة ويقول سالتني
امير المؤمنين عن كذا فاجبتة بهذا ولم يزل يتردد هذا الكلام والموكل به يسمع حتى
كاد الفجر يطلع صاح ابو يوسف صيحة فقال ادركت ادركت فلا سمع الموكل به صيا
حة عد الرشيد فاحبره فدعا سائعيه فقال ادركت يا امير المؤمنين فقال كيف فقال
تشرى نصفها وتوهب نصفها فلا كنت في ميثرك فجازاه هارون الرشيد خيرة فبعث
الى منزله بعشرة الاف درهم فقال ابو يوسف سبحان الله ليلة سهرت به الاف
درهم اذا امرت بالدنيا بغير لادرامهم فرجع الخازن الى هارون الرشيد فاحبره فقال
هارون الرشيد اجعلوه دنانير فحمل اليه عشرة الاف دينار **مسألة** رجل
اشترى جارية واراد ان يحل له وطبها والحال من غير استئجار فاحبسه فيه ما حكى
عنه الهادي امير المؤمنين انه اراد بحاربه ذات جمال في غاية الظرف قال اليها قبله
ولم يشرها بها بل عظيم فسال الفقهاء عنها فقالوا لا بد من الاستئجار فتجوز ذلك
امير المؤمنين فقال واحد من القوم رحمه الله لو كان اياخيه رحمه الله عليه في حيا
لكان من هذه الحيلة فقال وليس من اصحابه من يسال لعله يفتي فذكر ابو يوسف

فوجه اليه حتى احضره فسأل الهادي عن تلك الواقعة فقال ابو بصير رحمه الله
وما قالوا في تلك الواقعة يا امير المؤمنين قال يقولون لا تخل الوطى ولا اللبس
الا بعد الاستبراء او يفتقها فتزوجها في الحال وليست احب الي هذين الامرين
فقال ابو بصير رحمه الله عليه الوجه في امرها ان يا امير المؤمنين
بشرها ثم يزوجهما من بعض عبيده ثم يقبضها من يابرها ويا امرزوجهما بان
يطلقها قبل ان يخلوا بها ولا تلمها العبد من الزوج وتخلد لك في الحال
ففرح الهادي بذلك وامر بعشرة الاف درهم محل معه **مسئلة مناظره**
وعن وكيع الجراح قال رايت ابا حنيفة وسفيان الثوري وشعير بن كرام
وما لك بن مقول وجعفر بن ابن زياد والحسن بن صالح اجتمعوا
في وليه بال كوفه وصنع قد جمع فيه الشرافا والموالي وقد زوج ابنته من
ابني رجل فلما اجتمع الناس خرج عليهم المولى قال اصيبنا مصيبة قالوا
وما هي قالوا احب الكتفها قال ابو حنيفة رحمه الله عليه وما هي قال غارطنا
فوقعت الى كل واحد منها غارة امراته فقبل اصابها فقال الرجل نعم قال
سفيان الثوري وما بأس هذه قد وقعت وقد حكم امير المؤمنين علي رضي الله عنه
فقال علي كل واحد من الرجل العقر باصابة من المرأة وتزوج كل واحد
من امراتين الى زوجهما فلا شيء عليهم غير ذلك والناس سكتوا عليه
بفتون من سفيان الثوري ويحتجون قوله وابي حنيفة رحمه
في القوم ساكتة فالتفت اليه شعير بن كرام فقال فيها يا ابا حنيفة وما
فقال عني ان يقول غير هذا فقال ابو حنيفة علي بالصبيت فاحضر فقال لوط
منها تحت ان تكون المرأة التي بايت معك زوجتك فقال نعم
يسال الآخر ايضا قال نعم ثم قال لا اول ما اسم امراتك التي بايت عند اخيك

في التور

فقال فدلته بنت فلان فقال قل لي طالق وقال له اخر هكذا ثم ان ابا حنيفة
رحمة الله عليه خطب خطبة فزوج كل واحد منها المرأة التي متها ثم قال
بارك الله لكم فيها فشيئ الناس من فتوة فقام شعير بن كرام وقفا في
وقال ابو موفى على حبه وسفيان الثوري ساكت لا يقول شي ثم رفع بعض
الروايات زياده على قول ان ترجع كل واحد منها الى زوجها بعد ثلثة قرو
وفي رواية ابو حنيفة ولكل واحد من امراتين صداقا ونصف صدقا قال بال
حول وصدقا للنكاح المجلد ونصف صدقا بالطلاق قبل الدخول
على الزوج **مسئلة** راجع حلف ان لا يبيع هذا العبد ولا يهبه ثم احتاج الي
بيعه بيع نصفه ويهب نصفه نظير ما حلف عن القاضي اسماعيل بن عمار
بن له حنيفة رحمه الله عليهم انه سئل عن رجل اخذ لقه فوضعا في
فقال له رجل امراتي طالق ان اخرجهما من قبل وقال له اخر امراتي طالق
ان اكلتها فليف يضره قال ياكل بعض اللقمة ويلق البعض لم يحث
ونظير ما حلف عن له حنيفة رحمه الله عليه انه قال للحسن بن زياد
اسال عن شي ان اجبتي عنه فانك تقدر على تعلم الفقه ثم قال ولدت
امراه ولدين لا حيتين ولا ميتين ولا عتقين ولا عبيدين ولا ابنيين ولا
اسودين فرح الحسن بن عنده ثم غدا اجاب اليه ثم قال له ان الولدين احدهما
ابيض والاخر اسود واحدهما حر والاخر عبد واحدهما ذكرا والاخر انثى واحدهما
حر والاخر ميت والله اعلم **مسئلة** رجل في يده عتق وجوزات فقال
لجاريته ان اكلت هذه الخمسة والافات حرة فذبحها ودفن الخمسة
ثم اتى الى امراته وقال ان اكلت هذه الخمسة والافات طالق فام تاكله
واحدة منها حتى يختلط كلهما بعضها ببعض ولا يفرق بعضها ببعض

فلو اكل الجارية كلها طلقت المرأة ولو اكلت المرأة كلها عقت الجارية فالجيلة
فيه ان يبيع ممن ينق به فبامر المرأة ان تاكلها ثم يترى الجارية ولا يعتق
مسئلة حكي عن عيسى بن جعفر رحمه الله عليه قال كنا جالساً عند ابي حنيفة
رحمه الله عليه فساله اعرابي فقال واؤ واؤ واؤ وان فقال ابو حنيفة رحمه
الله عليه لا بد واؤ وان فقال اعرابي بارك الله فيك كما بارك فيك ولا ولا
فتحير القوم كلهم فلما فرغ من المجلس فسالوه عنه فقال من على الذين
اذا انتم لم تعرفوا وانتم الفقهاء والابيه والعلماء سألني اعرابي فلم تعرفوا
السؤال ولا الجواب سألني اعرابي انه الصلاة واؤ واؤ وان يعني
في التحيات لله والصلوات والطيبات فقلت لا بل واؤ وان يعني في التحيات
والصلوات والطيبات فقال بارك فيك كما بارك فيك ولا ولا يعني كما
في شجر زيتونه لا شرقية ولا غربية **مسئلة** حكي ان رجلاً جاء الى
ابي حنيفة فقال ما تقول في رجل يقول لا ارجوا من الجنة ولا اخاف الله
تعالى واصلي بلا ركوع ولا سجود وابغض الحق واحب الفتن
فقال ابو حنيفة رحمه الله عليه لا محالة ما تقولون في هذا الرجل
فقالوا هذا القايك اشر رجل في الدنيا فهو كاذب كافر قبيح ابو حنيفة
رحمه الله عليه ثم قال هو من عالم ثم قال للسائل ان اخبرتك بهذا
تكف شراً لسانك فقال نعم فقال لا ارجوا الجنة ولا اخاف النار
فانه يرجوا من رب الجنة وتخاف من رب النار واما قوله اكل الميتة
والدم باكل الطحال والسمل وقوله اشهد بالم ارة فهي شهادة ان
لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله فهو لم ير الله ولا رسوله
قوله لا اخاف الله تعالى معناه لا اخاف ظلم الله وجوده لانه لا يظلم

خاف من النار والجنة واللعن واشهد بالم ارة

ولا يجوز قال الله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وقوله اصلي بلا ركوع ولا سجود
اصلي على الجنازة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله يبغض الحق يبغض
الموت وهو الحق قال الله تعالى وجاءت سكرة الموت بالحق وقوله احب
القتل يعني الدنيا فالقلوب محولة على حب الدنيا والولد وتلك الفتنة
العظيمة على قلوب المؤمنين قال الله تعالى انما ابوالكم واولادكم فتنه لكم
مسئلة وان سئل عن رجل باع شيئاً في السوق فاعانه غيره ثم طلب
الرجل من البائع الاجر هل له ذلك فان قال نعم ولا فقد اخطأ والصواب
ان يقول ينظر الى عادة السوق فان كانوا لا يعينون مثل ذلك الا باجر
يقضى للعين باجر المثل فان اعانه وكانوا يعينون مثل ذلك بغير اجر فلا
شيء عليه له **مسئلة** رجل استاجر رجلاً ليعلم القرآن والفرائض
وعنده ذلك بحسب الاجر لوجود شرط الوجوب وانما لا يكسر اخذ الا
حجرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لان ماثل من القرآن
بينهم فكان التعليم واجبا كي لا يذهب القرآن وبه اخذ النقيب
ابو الليث رحمه الله عليه وجماعة من المشايخ **مسئلة**
رجل استاجر رجلاً ليعلم القرآن ولده وكان المتقدم من اصحابنا
لا يجوزون ذلك لان هذا اخذ الاجرة على الرضا فانه باطل وكان
المشايخ يقولون انما لم يجز لان لهم عطيات من بيت المال واليوم
اندرس ذلك فجاز ذلك وكبحر اب الصبي على اعطائه للعلم ان يطالبهم
بذلك واما اخذ الاجرة على الاذان لا يجوز لان ذلك لا يشغله عن
امر العباد **مسئلة** رجلان دخلتا الصلاة احداهما تقرأ والاخر
مقيم فاقتدي احداهما بالآخر فناما فلما انتهيا لا يدري من الامام ومن المقتدي

كيف احكم فيه ينظر ان كان في الركعة الاولى في فسدت صلاتها وان كان في الركعة
الثانية فالسافر هو الامام وان كان في الركعة الثالثة والرابعة فالقيم هو الامام
ولو ان اما صلي يقوم ثم انه قال بعد صلاة في صليت يوما بغير طهور فليكن حكم
فيه الجواب ان كان قد مضى الشهر او اكثر فانه لا يصدر قوله ولا
يعيدون الصلاة وان كان قد مضى دون الشهر فانه يعيدون الصلاة
قال محمد بن مقاتل في رجل صلي بالناس شهرا ثم قال كنت مجوسا قال صلاتهم
حايمة ويضرب هذا ضربا شديدا ويحبر على الاسلحة **مسألة** رجلان لا يجوز
واحد منهما لا يجوز امامته ولا يجوز اقتداؤه والاخر لا يجوز امامته ولا
او الجواب ان هذا الذي لا يجوز امامته ولا اقتداؤه وهو رجل
اعمى او صم لا يصير ولا يسمع صوت الامام واما الذي لا يجوز امامته ولا اقتداؤه
ومؤثر رجل كسر ساقه واخرج الطبيب عظم ساقه ووضع في موضعه عظم
الكلب ونبت ذلك العظم بقدرة الله فانه لا يجوز امامته لان ساقه
عظم الخمس وهو اكثر من قدر الدرهم ويجوز اقتداؤه لانه ضرورة له من الطاعة
مسألة ثلثة نفر في السفر احدهم جنب والاخر حائض والثالث ميت
ومعهم من الما قدر ما يكفي يغسل احدهم قايما لهم الحق في جوابه على ثلثة اوجه
اما ان كان الما مباحا او ملوكا لواحد منهم على الخصوص او كان ملوكا لهم جميعا
من تركا فان كان ملوكا لواحد منهم على الخصوص فانه الحق به منهم
وان كان مباحا غير ملوك لاحد فالحسن او في ان يغسله افرض من
الحائض ويكون الما للمراة والمرأة لا تكون اباما له وتيمم الميت لا يغسل
سنة وان كان الما لهم جميعا تركا بينهم فلا ينبغي ان يغسل لان الميت فيه
نصيحة **مسألة** ثلثة فرقة في واحد منهم غسل في الماء دبر وفي الثالث دبر

فاخذ رجل من كراه واحد قدر مئين واختلط سم وجد فيها فارة فاقى قرة
يكون نجسا الجواب ينبغي ان يضع الفارة المينة بخلاف الشمس فان
كان يحوي منه الدمن من حوا الشمس فقرة الدمن نجسا وان كان يبقى بعلقة
الجعد ولا يحوي منه شيئا فقرة العسل نجس وان كان ملط لا يحرك
ولا يجرد فقرة الدنس نجس **مسألة** **الاستئناء**
هنام عن محمد بن رجل قال لامرأة انت طالق استئين واربعالا خمسا قال
تطلق ثلثا **مسألة** ولو ان رجلا قال لامرأة انت طالق ثلثا وثلثا الاربعالا
ابو حنيفة رحمه الله عليه هي ثلث وهي كقوله انت حرة وحرة ان شالله
تعتق ويبطل الاستئناء وقال محمد استئنا الاربع من كل ثلث تطليقات
استئنان الاستئناء لا يجوز الا اقل من الاقبح ولو قال انت طالق ثلثا
الا ثلثا الا واحدة يقع واحدة رجل قال لامرأة انتئين وواحدة الاولى
قال زفر يقع ثلثا وقال ابو يوسف استئنان ولو قال لامرأة انت طالق
ثلثا الا واحدة وواحدة فان قول زفر يقع واحدة وقول ابو يوسف يقع
ثلثا وصار كانه قال انت طالق ثلثا الا ثلثا لذلك لو قال لها انت طالق
ثلثا الا استئين وواحدة وواحدة فان قول زفر يقع واحدة وصح
استئنا استئين وفي قول لم يوسف يقع ثلثا واذا قال الرجل
لامرأة انت طالق عشرة الا واحد يصح تسعا الا ثلثا فصار كانه
قال انت طالق عشرة الا واحدة فيقع ولو قال انت طالق عشرة
الا تسعا الا واحدة فصار كانه قال انت طالق عشرة الا ثلثا يقع
ستين **مسألة** الحسين بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله عليه رجل قال لامرأة
انت طالق استئين ونصف الا نصف كان الاستئناء باطلا لان

الاستثناء لو كان ولو قال انت طالق ثلث الاستثناءات طالق ثلثا قال
محمد بن كتاب التقيات رجل قال لامرأته انت طالق استثنى نصف الاستثنى
يقع واحدة لان اكثر الطلاق موبق واستثنى ولا يكون استثناء
محمول اذا قال لفلان علي درهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال
دراهم اضعافا مضاعفة فعليه ثمانية عشر درهما ولو قال دراهم اضعاف
فهي تسعة ولو قال علي عشرة دراهم واضعافها مضاعفة فعليه ائوز
درهما وعن محمد اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير
الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمين ولو قال غير
درهمين فعليه اربعة اشتمل الكل من الكل باطل ولو قال انت
طالق ثلثا الواحدة وواحدة وواحدة وقع الثلث وبطل الاستثنى قول
لي حنيفة رحمه الله عليه وقال ابو يوسف ومحمد يقع الاستثناء الاول
والثاني وبطل الثالث ويقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة ووا
حدة وواحدة الا ثلثا بطل الاستثناء وكذلك لو قال الواحدة ولو قال
انت طالق اثنين واستثنى الاستثنى مع الاستثناء وقعت ثنتان
في قول لي يوسف ومحمد رحمه الله عليه وقال زفر بن ربيع ثلث وفي
عن محمد اذا قال انت طالق اثنين واستثنى الا ثلثا قال هي ثلث
وكذلك اذا قال سين واربعين الا خمسة ولو قالت انت واحدة
واسين الاستثنى وقع الثلث في قول لي يوسف ومحمد ولو وقع اكثر
من الثلث كان الاستثنى من جملة الكلام لا من جملة الثلث التي تحل
بوقوعها بخوان يقول انت طالق عشرة الا تسعيا وقعت واحدة ولو قال
الا ثمان وقعت ثنتان ولو قال الا سبعة وقع الثلث الاستثناس

68
الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا الاستثنى الواحدة وقعت
ثنتان ولو قال لفلان علي عشرة دراهم الا ثلثه دراهم الا درهمين
ثمانية دراهم الله استثنى من الثلث المستثناة فيبقى درهمان ثم استثنى
درهمين من العشرة فانه ثمانية والاستثناس من المستثناة الحاق
المستثناس منه والمستثنى منه كان سبعة فالحقابه درهما فصارت
ثمانية ولو قال له علي عشرة دراهم الا سبعة دراهم الا خمسة
دراهم الا ثلثه دراهم الا درهم فانك تنظر الى المستثنى الاخير
وهو درهم تستثنيه من الذي يليه وهو ثلثه دراهم فيبقى منها درهمان
من الذي يليه وهو خمسة دراهم فيبقى منها ثلثه دراهم ثم استثنى الباقي
وهو ثلثه دراهم من الذي يليه وهو سبعة فيبقى منها اربعة ثم استثنى
الباقي وهو ثلثه دراهم من الذي يليه وهو سبعة فيبقى اربعة فما اقر
به فيبقى ستة دراهم فيلزمه ذلك ولو قال له علي لفلان عشرة دراهم
الا سبعة لم يلزمه الا ثلثه دراهم ولو قال له علي عشرة دراهم سكت
ثم قال الا درهم كانت عليه عشرة دراهم وكان استثناه بعد السكوت
باطلا والله اعلم بالصواب وان قال له علي خمسون درهما وثوبا
ان نصب الثوب لزمه خمسون ثوبا مع خمسين درهما لانه عطف وان
رفع الثوب لزمه ثوب واحد لانه عطف على الجملة وان خفض لم يلزمه
الثوب اصلا لانه لا حن او عجب اعرايا غير موجب وان قال له علي
مائة غير درهم بنصب الراء لزمه تسعة وتسعون درهما لانه مستثنى
مما خرج المستثنى من المستثنى منه وان رفع الراء لزمه مائة درهم
لانها اصف للمائة والصفة للتقرير وان قال انا قاتك زيد او قاطع

يد أو أكل طعامه ونون المضاف وهو الاسم الأول لم يلزمه شيء لأنه يدل على
المستقبل فكان نوعاً لا موحياً وإن حذف منه النون لزمه القصاص
والضمان لأنه يدل على الماضي فكان مخبراً بما قد وقع فيكون مقراً
ولو قال لفلان علي كذا أن دفع لزمه درهم واحد لأنه خبر المستدل أن
نصب الدرهم لزمه عشرون درهماً لأنه أول عدد واحد منصوب على
التفسير وإن خفض الدرهم لزمه مائة درهم لأنه أول معدود مخفوض
بالاضافة وإن قال كذا كذا درهمان أن دفع لزمه درهم واحد التلويح
للتوكيد وإن خفض فكذلك فيكون لاحقاً خفض الدرهم لا يلزمه
المائة لأنه محتمل أن يكون مراداً بالضافة ويغني عن تكرير محتمل
ولا يلزمه المائة بالشك وإن نصب فهي الملك المعروفة **مسئلة**
ولو قال له علي عشرة دراهم الأسبعة لزمه ملته دراهم الأصل في هذا أن
الاستثناء ضرورة استثناء تحصيل واستثناء تعطيل وكلاهما لا يصح
مفصولاً وإن كان موصولاً فإن استثنى التعطيل يعطل حكم الكلام و
صار كأنه لم يتلفظه وهو أن يقول إن شاء الله أو قال ما شاء الله أو قال
إن لم يشأ الله **و** أما استثناء التحصيل فالألفاظ المستعملة في الكتب
لأولئك سوى وإنما يصح هذا الاستثناء بشرط أن يتحصل الخلق
له شيء بعد الاستثناء فيصير متكاملاً بالحاصل بعد الاستثناء نحو أن
يقول لفلان علي عشرة دراهم الأسبعة دراهم لزمه درهم واحد كأنه
قال له علي درهم وللدرهم اسم درهم وعشرة الاستثناء هذا ظاهر الرواية
وروي عن ابن عباس قال استثناء أكثر المسمى لا يصح ويلزمه جميع العشرة
ولو قال له علي عشرة دراهم الأسبعة دراهم فالاستثناء باطل ويلزمه

جميع العشرة ولو قال لفلان هذا درهم وليس باستثناء لأنه لم يتحصل من
اقتداره شيء والوجه في الأقوال باطل هذا إذا كان الاستثناء من جنس المشتق
منه فاما إذا كان الاستثناء من خلاف جنس المشتق منه مع الاستثناء
وإن أتى جميع المسمى نحو أن يقول نساً مطوالت لا هو ولا وليس له نساً غير
مطولة مع ولم تطلق واحدة منهن هو كذلك لو قال عبيدي أحراراً لا هو ولا
وليس له عبيد غيرها ولا لم يمتق واحد منهم ولو قال عبيدي أحراراً لا
عبيدي لم يصح الاستثناء وعقوا كلامهم وكذلك لو قال أوصيت بثلث مالي
الألف درهم ومات وثلث ماله ألف درهم مع الاستثناء ورطلت الوصية
ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان الألف درهم مع الاستثناء ورطلت الوصية
ولا يصح الاستثناء ولو قال له علي عشرة دراهم الألف درهم لزمه درهم
لأنه استثنى درهمين من الألف درهم فيبقى درهمان ثم استثنى الدرهمين
من العشرة فيلزمه ثمانية دراهم فصارت ثمانية وهو هذا كما قال الله تعالى هذا آل
لوط أنا لله وهم أجمعين لا امرأته فاستثنى آل لوط من المملكين واستثنى
امرأة لوط من آل ولحقها بالمملكين ولو قال له علي عشرة دراهم الألف
سبعة دراهم الألف درهم الألف درهم لزمه درهمان فانه ينظر إلى المشتق
الأخير وهو درهم واحد يستثنى من الذي يليه وهو ثلثة دراهم فيبقى منها درهمان
ثم يستثنى الباقي وهو درهمان من الذي يليه وهي خمسة دراهم فيبقى منها ثلثة
دراهم ثم يستثنى الباقي وهو ثلثة دراهم من الذي يليه وهي سبعة دراهم فيبقى
منها أربعة دراهم ثم يستثنى الباقي وهي أربعة دراهم فيبقى منها درهم
فذلك الحكم إذا دخل الاستثناء استثناء وان طال على هذا القياس **مسئلة**
قال ولو قال له علي عشرة دراهم إلى شهر وقال المقر له بل هي حاله وكان القول

قول المقر له انه اقر وادعى الاجل فاقراره صحيح ودعواه باطلان ولو قال كملت لك عشرة
 دراهم الى شهر وادعى المقر له انه كفيل له بها حالة القياس ان يكون القول قول المقر له
 كالمسك له الاولى وبه اذن له بوجاهة الاستحسان القول قول المقر وهو قول
 له حنفية ومحمد لانه ادعى موضع الكفالة لان الكفالة عند الناس في الغالب
 انما يكون موجلة وكذلك صدق دعوى الاجل قال ولو قال له على عشرة
 دراهم وسكت ثم قال الادراهم كان عليه عشرة دراهم وكان استثناءه باطلا
 لانه لما سكت اعطى الكلام حكم الصحة ولم يملك كارتطاله بالاستثناء الا
 ترك انه لو قال بعد السكوت ان شاء الله لا يبطل اقراره ولو قال لفلان على
 كرتخطة وكنت شعير الا كرتخطة وقبيل شعير فان استثنى كرتخطة بطل
 بالاجماع لانه استثنى جميع المسمى ويبطل استثناء القفي من التخيير ايضا قول له
 حنفية رحمه الله عليه لانه لما الغى استثناء كرتخطة صار كأنه سكت ثم
 استثنى قبيل شعير فلم يقع عندنا وعندنا جميع لان الكلام موصول لذلك هذا
 الاختلاف اذا قال لعبد انت حر وحر ان شاء الله عنق العبد ولغى
 سناؤه قول له حنفية رحمه الله عليه لان تكرير لفظ التحرير لغو
 فصار كأنه سكت ثم قال ان شاء الله عنق العبد وعنه لا يقع لان
 الكلام موصول قال ولو قال له على عشرة دراهم كان عليه احد عشر دراهم
 وهذا جواب الاستحسان وفي القياس يلزمه درهم والبيان اليه العشرة
 وكذلك لو قال لفلان على عشرة دراهم ان شاء الله استثنى
 ولو قال على عشرة دراهم لزمه ثلثه عشر دراهم بالاجماع قياسا بالاجماع
 وكذلك لو قال له على عشرة دراهم او ديناران فهو على هذا التفصيل
 ولو قال لفلان على من درهم اتي عشرة كانت عليه تسعة دراهم في قول

له حنفية رحمه الله عليه وعنه ايلزمه عشرة دراهم في قول رفس
 يلزمه ثمانية دراهم وكذلك لو قال ما بين درهم الى عشرة دراهم قال ولو
 قال لفلان ما بين هذا الدرهم الى عشرة الى هذه الدراهم وانشأ الى الدرهم
 من الحاشين فلمقر له ثمانية في قولهم ولو قال بين مدين الحارطين فالحارطان
 لا يدخلان في قولهم جميعا وكذلك لو وضع بين يديه عشرة دنانير عشرة
 دراهم فابو حنيفة رحمه الله عليه جعل الكيل الذي لا يدخل من افضلها ويقول
 عليه اربعة دنانير وخمسة دراهم وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه خمسة دنا
 نير وقال زفر يلزمه من كل جنس اربعة ولو قال له على عشرة دراهم
 الا عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم وتسعة دنانير وكذلك لو قال من
 عشرة دنانير الى عشرة دراهم او الخمر فهو سوار وفي قولهم يلزمه كله
 وكذلك الاختلاف في الوصية والطلاق ولو قال على دنانير الدر
 اعلم بان الاستثناء اذا كان من جنس ما اقر فان الاستثناء يقع بالا
 جماع وان كان الاستثناء من غير جنس ما اقر به القياس ان لا يجوز الا
 سناؤه وهو قول محمد وزفر وقال ابو حنيفة وابو يوسف عني ان كان
 ما استثنى ماله مثل من حنسه كالكيلى والوزني والعددي المتفاوت
 نحو ان يقول لفلان على دينار او درهم او قال الا قفيل حنطة او الامية
 جوز فان الاستثناء صحيح ويخرج ما اقر به ما استثنى وان كانت
 فيه ما استثنى ياتي على جميع ما اقر به فلا يلزمه شي ولو كان ما استثنى ماله
 له مثل من حنسه نحو ان يقول لفلان على دينار او ثوب او الاشاة
 لم يقع الاستثناء ويلزمه جميع ما اقر به بالاجماع وابو حنيفة وابو يوسف
 رحمه الله عليه افرق بين المسلمين في المسئلة الاولى ما اقرت ديناً

وما استوفى ذلك فقد تجانس من هذا الوجه ولا تجانس في المسئلة
 الثانية من جميع الوجوه فلذلك لم يصح الاستثناء وضح في الاولي وكذلك هذا
 الاختلاف في الوصية نحو ان يقول اوصيت لفلان الف درهم من الدنيا
 تأمروا على هذا الاختلاف والله اعلم بالصواب **و**
 والاحتياط اخذ الثقل ونحوه في عتقه اي جعل فيه شيئا يعلم به انه ابون
 الجعل اي مرد جعل لا يتق واجب عندنا وعند ان افقي غير واجب
 مقداره اربعون درهما اذا رده من مسيرة سفر ثلثة ايام فصا
 عدا وان رده ما دون مدة السفر فانه يرجع له على قدر عناية وتعبه
 واصل ذلك ما روي محمد بن الحسن في كتاب الاباق عن ابي عمير
 والشيبياني انه قال كنت قاعدا عند عبد الله بن مسعود فخرجنا فقلنا
 ان فلانا قدم باباق من القوم فقال القوم لقد اصاب اجرنا فقال عبد الله
 وجعلنا ارشانا من كل اس اربعين درهما واخذ الابق افضل
 من تركه اذ كان الرجل يقوى على اخذ فادخله ثم هلك في يده
 ان اشهد انه انما اخذ له ردة على صاحبه فلا ضمان عليه ان لم يشهد
 فهو ضمان على ما ذكرنا من الاختلاف في اللفظة **و** الجعل واجب
 واجب في ردة المديون وام الولد الا اذا مات المولي قبل ان يصل اليه
 فلا جعل لهما عتقا ولا جعل في ردة المكاتب وانما يجعل الجعل على السيد
 للرد والمسلم اليه حتى ان رجلا لو اخذ ردة فلما انتهى الى
 المصرايق منه فاحذره آخر فرده على السيد فان الجعل يستحقه
 الثاني ولو كان الراد اثنين والعهد واحد فاجعل الواجب
 وكذلك اذا كان اليدين اثنين والعهد واحد فاجعل على ما قدر

ملكها ولو كان العبد اثنين والسيد واحدا او اكثر فعليه جعلان وان جازما
 لا يتقوله ان يتسكنه بالجعل فان هلك في يده لا ضمان عليه اذا كان مسكنا بالجعل
 ولو جازما لا يتقوله وقد مات السيد فان له الجعل في تركته فان كان عليه دين يحيط
 بماله فله الجعل وهو الحق حتى يوطى الجعل فان لم يكن له مال غيره مع العبد
 ويدي بالجعل ثم قسم الباقي بين الغرماء بالجعل ولو كان الذي جازمه وهو
 الميت وليس هو من عياله وقد اخذ وسار به بئنه ايام في حياته فان له الجعل
 في قول الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف لا جعل له فان اخذ في حياته ولو كان
 العبد يساوي اربعين درهما او دونه فانه ينقص من قيمته درهم واحد
 قول الحنفية ومحمد وهو قول لي يوم من الاول ثم رجع وقال يجب عليه جعل
 اربعين درهما وان كانت قيمته درهم واحد وان كان الراد دارم بمحم
 من المرد وهو عليه فانه يظهر ان وجد الرجل عند ابيه فلا جعل له سواء كان
 في عياله او لم يكن وكذلك المرأة والفرج وان وجد الاب عند ابنه وان
 لم يكن في عياله فله الجعل ان كان في عياله فلا جعل له وكذلك الاخ
 وسائر ذوات الارحام اذا وجد عند اخيه ان كان في عياله فلا جعل له وان
 لم يكن في عياله فله الجعل والله اعلم القطار مكة مسك الثور ذهبا او
 فضة وقيل هو سبعون الف دينار وقيل ثمانون الف دينار وقيل الف دينار
 او قية وقيل القطار حلة من المال وقيل هو المال الكثير والقطاير
 جمع قنطار والقطاير المقطرة المفضضة والله اعلم بالصواب

كتاب السير الشبهاء والعرو

في مسائل امور الحج والسير جمع وهي الطريقة سميت هذه الامور بهذا لان
 معظمها الشبهاء اي العرو والعرو القصد الي العبد والعرو المرأة والعرو

الاسم منه وجميعها غزوات **الحمد** ولحب والدليل على وجوبه قوله تعالى فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم وقولهم وقاتلوهم حتى لا يكون قسمة ويكون الدين لله فان
انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين وقوله قاتلوا امة الكفر اتم لا ايمان لهم لعلهم
يتقون **وقال النبي صلى الله عليه وسلم** بني الاسلام على خمس وذكر الجهاد في جملتها
ويكره اخراج ذلك في سرية السر بغير القليل ولا بعد راي لا ينقض العهدة
ولا يغلو اي لا يكونوا ولا يغلو اي لا يقطعوا اليد والرجل **البند** معناه الطرح
وانقاده والنقض ولا يمتثلوه معناه اي لا يجمع المال **المن** عطية بغير راي
ولا من عليهم معنى اخذت ثلثه **والرد** الذي يعين وان نذر بغير راي هرب
او جعل **غار** الفرس اي هرب ولا بأس بان يغفل الامام في حال القتال معناه
ان يزيد السلب المقتول على ماله **ويحرض** معناه يرغب في القتال يقال
حرصه وحرصه وحثه وبغته على الشيء اذا رغبه فيه ولا يسهم لراجله
الراجل اسم الناقة فنفت اي هلكت **ولكن** يرضع لم معناه فليس لهم
فيه سهم ويطلب قلوبهم **كما سقط** الصنعي معناه كان النبي صلى الله عليه وسلم
يختار في الغنيم قبل القسمة على حظه معناه حرام على حظه ببق على حاله نحو
رات هو حرام **الحرب** قهرا وان ونصف كل فقير مكره **وما اوجف** معناه
يوجف اي يافا فاذا الغارا غارة على الشيء يجبل او ركاب والركاب هو الحال اذا
كان عليها ركابا **هروا** الامرا عا حالا فحال غريبات وملحبا الامام معناه جمع
المال فيسدد منها الثغور معناه در بند **فيه** جمع من الرجال **واستع** متولهم
يعني الذين هم يرون **كبر** بزره **من كتاب ادب القاضي** يسار احد هما معناه
لا يتخذ القاضي السيرة الحكيمة هو الجور فضته القاضي هو فخره **الحكم** نظر
القاضي اي فتحه **من كتاب القسمة** فليس له ان يستطرق اليه لا بطريق

واذا الجردوها اي صبروها **الحجز** وهو دار الاسلام **واذا كان** سفلا لا علو
له وعلو لا سفلا له وسفلا له علو قدم كل واحد على حدة هذا الذي ذكر
قول محمد **وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه** بحسب في القسمة كل ذراع من السفل
الذي لا علو له بذراعين من العلو الذي لا سفلا له **وقال ابو يوسف** وذراع من
السفل بذراع من العلو واذا ثبت هذا قال ابو حنيفة رحمه الله عليه
اذا درعت مائة ذراع من السفل الذي له العلو ومائة ذراع من السفل الذي
لا علو له حسبتهما ستة وستين ذراعا وثلثي لان العلو عنده بنصف السفل
فاستقط من ذراع السفل المنفرد الثلث ثم يذرع العلو الذي لا سفلا له
فاذا كان مائة ذراع حسبته ثلثة وثلثين وثلثا لان العلو المنفرد له
منفعه واحدة **ولما قال في البيت** الكامل الذي له علو وان لكل ذراع عنده
ملك منافع فيكون ثلثة اذرع من العلو وبذراع ونصف من السفل الذي
لا علو له **وقال ابو يوسف** اذا درعت مائة ذراع من السفل الذي لا علو
لا علو له جعلتها خمسين ذراعا من السفل والعلو وكذلك العلو المنفرد **و**

كتاب **الكر اه على ما تولى به معناه**
خوف حذر فرج **و** يورى به معناه ان يستتره وان الم المعصية معناه
الم المروءة بالمعصية ولم يصير عليها **باب قسامة الخطه الارض**
التي قسمها الامام بن الغائبين الخطه معنى اجر الملك القديم فان لم تشيع
القبيلة اي ضاقت القبيلة **الافضاء** يخرجها الى ارض فضاء معناه الى ارض
لا عيارة لها **العشر** مع الخراج لا يمتنع **الحكم** مع العقر لا يمتنع
والاجر مع الضمان لا يمتنع **والقطع** مع الضمان لا يمتنع **والوصية** مع
الم لا يمتنع **وزكاة التجارة** مع صدقة العطر لا يمتنع **والنصار**

مع الذبحة لا يجتمعان والكلد مع الهم لا يجتمعان والكلد مع النفي لا يجتمعان
 هذا كله عند لي حنيفة رحمه الله عليه ثمانية مسئلة في ابنه مسئلة
 لا يجتمعان وعند الشافعي يجتمعان **النهر** الذي يصب في بحر
 السلطان هو قبل ما يفتح الخرائن لاجل غشيه **الستوة** ثلثة طبقات طبقة
 فوقاني الخماس وحتاني الخماس والوسطاني الفضة من **كتاب الدعوى**
 تهاوت البيتان اي سقط الستان وصاحب البداوي ولا يسعه اي
 لا يجوز له ان يفعل **يسعه** يجوز له ان يفعل وان لم يعصيه معناه المأذون
 بالمعصية وقيل بعضهم ذراع النبي صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله محمد رسول الله
 قدره كل حرف باصبع واحد **القرار** اذا اقرت حمل جارية او حمل شاة
 صحت اقراره وصورة المسئلة موصي له يقول الميت هو بقر بقر بقر
 ان الميت اقر على هذا ان اجار الورثة جاز **التبرع** معناه اجر الذي اخذ
 من العبد ثلث القطعة الذي سبكه رجل تزوج امرأة فجات ابن ثم
 ماتت الزوجة فتزوج زوجة اخرى فجات منها ابنا فهاجر اب ولابن الابن
 اخذت فله ان يتزوج ابن الاول اخذت اخيه من الاب حار و هو اخذت
 اخيه من الام اذا كان سيدها ابريسا ولحمته قطنا او جزا او شاة
 بعنا جوا الحاريط يسمى رقت **وخارج** الحاريط يسمى رشتا
 وعدل عنه اي حث وايضا مال وحاد وصدق الصابي ازيد
 بكيش شونكه الصابيون جمع والورق الفضة سوار ملكسراو
 صحيح التبرع قطيعة سوار من الذهب او الفضة الذي اخذ من
 العبد **كتاب الحرة والناحية**
 على حاضر يبقى على حاله محصورات ما حر لم **الحرة** معناه وبر حرة

والفضل اصل العرجة شجرة شيت في الحجاز وها هنا اسم رجل من
 الانصار **الزتم** اسم الخيط **الخامك** المختصر الذي لا يلتفت اليه
 شمة مخلوق **الهوان** اسقاط الحرمة **المترتبة** المسطرة
 ولبن الرمال الاناث من الخيل **الدودي** النحر الخمر وهو ما بقي
 في اسفل الاواني **انجر** اي نهاء الوسيطة هو الطريق **السلط**
 مان من البيع **المتر** معروف بيل **التشيعي** ازالة الغيط بياض
 الغرض من العدة غير متقوم اي لا دية له **سراية** الجناية اي
 وصولها الى الروح ونفاذها **اندمت** اي برئت الطاح ضد الضاح
 فاحلوا انكشفوا **الغلة** هو الكسب **القطعة** تزل التعرض **الحناج**
 البنيان الخارج عن الدار الى الطريق **الدرب** هو الطريق او حطة
 يعني دقت يدها **العرض** طرق الناس وان كان لا يشعر
 اي لا يعلم **خشم** قبيله من العرب **عذرتها** بكاء رثاها **الشمة** اسم
 لشخص من بني ادم ذكر اكان او انثى غير مرغى اي غير محفوظ
 سؤم وهو المثال **العقيقة** الوليمة عند الولادة وهو ان يذبح
 عن الغلام في اليوم السابع شاتين وعن الانثى شاة وهي مباحة
 على اصحاب لي حنيفة رحمه الله عليه **مسينونه** عند اصحاب
 الشافعي نلت اي سببتك **الافتراس** هو الاكل **الاستحاج**
 هو علامات الكفار **السند** القابض العبد ما خوذ من يده
 شيئا اذا القيته من يده **الحرد** ضد الصعود واذا احرزوها
 اي صبروها **الحزن** وهو دار الاسلام لا تزوج الحنانة ولا المنانة
 اي امرها **اما الحنانة** فهي التي تحن الى زوجها الاول **واما المنانة**

تكون لها مال فيمن عليك بالمالها لو اما الخيانة فالمرء صحيح
 البدن التي لها ابن ليها ونهارها واما الزناقة التي تدور في الارفة
 فاما القفارة فالتى لا تستقر مكان واحد واما الزنوق فالمرأة الصغيرة
 التي احسنت اليها لم تغفل وان اسارت اليها لم تصبر واما الزنوق
 الزنوق فالمرأة المسالمة رجلها كانت زرنوق ويستغنى عليه
 الماء والزنوق يستغنى بها الماء من الحرب البيرة الحرب والله اعلم
كتاب فيه ما فيه ملج في معانيه في علم رضاء فيه في الكتاب
في لعلم الفقه قد ركبوا الجمل من الخذلان واشتغلوا بيلم لم
 اذا ناظرهم لم يلق فيهم سوي حرفين لم لا نسلم مثل العلم كمثل
 الزرع زرع عبد الله بن مسعود عباس وحصد علقه ودسته
 حاد وطحنه ابو حنيفة وعنه ابو يوسف وخبره محمد وسائر
 الناس ياكلون الى يوم القيامة **من فوايد الفرائض الكرماني**
في الله الا قسط هو الا عدل والعدل هو الا قسط الحق
 النقي نوع من الغنية الاسراف مجاوزة الحد الزيادة والتقدير
 عكسه وهو مجاوزة الحد النقصان المباشرة هو المازح وهو يخلو
 من مستر البشارة والبشارة طاهر الكمال ومنه اشتقاق البشارة
 باول خبر خير كان او شرا الا انه اغلب فيه خبر الخير عرفا والوضع
 ما ذكرنا بدليل قوله تعالى بشر المنافقين بان لهم عذابا اليما وقال
 عليه السلام بشر قابل ابن صفيته بالنادي والوسيلة في اللغة هو الطرقة
 وما ينشفع به فكما يتوصل به الى غيره فهو وسيلة ونسبه جدتين
 بينهما ابن هذا الغلام ابن خال امه لو امه بنت عمه ابيه وقد تزوج

مثل كلب الماء ويقل قول الفاسق في العائلات وصورة المسئلة مسام شارب
 الخمر اوزان او نيران او محوسي قال وكلني فلان بان بيع هذا الحيوان يبيع
 قوله لا يقبل في اخبار الديانات وصورة المسئلة مسام شارب الخمر اوزان
 او فاسق قال هذا الما ظاهر لا يقبل قوله الامتدادة العدل صورة
 ولا يقبل في اخبار الديانات وصورة المسئلة مثل ان خبر رجل مسلم بخاسة
 الماء فانه لا يجوز له ان يتوضا به وان كان غير ثقه وعلبه على طنه صدقه
 فالاول ان يثبته وان يتوضا حازه وكذلك رجل تزوج امرأة فاحبرها رجل
 ان بينهما رضاع فالاول ان يفارقها لان شهادة الواحد لا تثبت في الرضاع
 ولكن يلزمه التمسك والله اعلم **الموعود**

كتاب الوصايا
 الوصايا جمع وصية وهي اسم من اوصى ووصى والوصاء الوصية والوصية
 صاء والوصايا جمع وصية والوصاية مصدر الوصي واوصى ازيد بكذا
 اي جعل له ذلك من االه بعد موته فزيد موصاله وذلك الشيء موصا
 به واوصى لي زيد جعله وصيا فزيد موصا اليه واوصى بعمل كذا
 او بولاء الى فلان جعله تحت ولايته وحمايته فالعمل او الولد موصا
 به وفلان وصي فلان اذا اريد به الاسم دون الصفة وكذلك الوكيل
 من سمى اخر الوصي هو الموصي اليه وهو الذي جعل امينا على مال الميت
 وورثته والتصرف في ذلك بالاصح والموصال من مذك له الوصي
 تخفيا والموصي مثله هو فاعل الوصية والوصية هي الاوصاء لشخص
 اليه والموصي به هو المال والموصي عليه هم الورثة وقد يكون المال
 ايضا وتفسير الوصية بالعقود هو انه اذا اوصى بحق هذين العبد

وقيمة احدى الف درهم وقيمة الاخر الفان وليس له مال غير هذين العبد
 فان اجازة الورثة بعقتان معا فان لم يجزوا اعتقا من الثلث والثلث المار
 الف درهم فالالف بينهما على قدر قيمتهما ثلثا الف للذي قيمته الفان ويسعى
 الباقى والثلث للذي قيمته الف ويسعى الباقى وكذلك في المجازات اذا كان
 له عبدان فقيمة احدى الف ومائة وفيه الاخر مائة واوصى بان يباع
 احدهما من فلان مائة والاخر مائة من فلان اخر فهاضما حصلت المجا
 بات لاهلها بالف والاخر بمائة وذلك كله وصية لاهلها حصلت
 في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا
 اجازة للورثة جازت مجازاتها بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما على قدر
 قدر وصيتها احدىهما يضرب فيه بالالف والاخر بمائة وذلك في الذم
 المسئلة كما اذا اوصى بالف دينار والاخر بالف دينار وثلث ماله الف فان
 الثلث بينهما اكل واحد منهما يضرب بجميع وصيته انما يضرب الموصي له
 في طين الموضع بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لجوار ان
 يكون له مال اخر يخرج هذا القدر من الثلث والله اعلم رجل له ثلث عبد
 الواحد قيمته مائة وعشرة والاخر قيمته مائة والاخر قيمته مائة وعشرة
 ولو حارب لم اعتق ثم حارب قسم الثلث بين المجازتين نصفين لثنا واما
 في الترخية ثم ما اصاب المجازات الاخيرة قسمت بينهما وبين العتق
 لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثم حارب ثم حارب قسمته
 الثلث بين الاول والمجازات فما اصاب العتق قسمه بينه وبين العتق الثاني
 لان المجازات مع العتق الاول تسلبها مع العتق الثاني اقدم واحكام
 مسئلة اذا اوصى الرجل لذوي وراثته او لاقربائه او لاشبهاءه او لاجامه

واما طرحنا سها حتى يخرج المسئلة لانا ولم نطرح سها ادى الى ما لا يتناهى
 ليس في احكام الله ما لا يتناهى كما طرحنا سها الدوركي لا يودي الى ما لا يتناهى
 ثلث المال سبعة عشر فكان جميع احد وخمسين واذا اردت معرفة النصيب
 فخذ النصيب وذلك سها واضربه في ثلثه فتصير ثلثه سها اضرب ثلثه في ثلثه فان
 اصل المال مصر وباه ثلثه فصار تسعة ثم اطرح منه سها كما طرحت من اصل المال
 فيبقى ثمانية فهو النصيب فيكون لصاحب النصيب ثمانية من سبعة عشر
 بقي تسعة ثلثها لصاحب ثلث ما بقي وذلك ثلثه يبقى ستة فاصله عن سها
 الوصايا فيضم الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلثين فيصير كله اربعين لكل
 ابن ثمانية **مسئلة** ولو قال مكان ثلث ما بقي ربع ما بقي فالفرصة من تسعة
 وستين والنصيب احد عشر وربع ما بقي ثلثه وحركه على طريقة الجشور وان
 تاخذ عدد الثنين خمسة وتريد عليها فتصير ستة ثم اضرب في مخرج ذلك اربعة
 فتصير اربعة وعشرين ثم اطرح السهم الزايد فيبقى ثلثه وعشرين فهذا ثلث
 المال وجميع المال تسعة وستين واذا اردت معرفة النصيب فخذ النصيب
 سها واضربه في ثلثه فتصير ثلثه سها اضربه في مخرج الربع فتصير اثنى عشر
 ثم اطرح سها فيبقى احد عشر فهذا هو النصيب يبقى من الثلث بعد النصب
 اثنى عشر فاعط الوصية بربع ما بقي من الثلث وذلك ثلثه يبقى من الثلث
 تسعة اسهم فاصله عن سها الوصايا فيضم الى ثلثي المال وذلك ستة و
 اربعين فتصير خمسة وخمسين بين الثنين لكل ابن احد عشر
 مثل ما كان لصاحب النصيب **مسئلة** ولو قال خمس ما بقي فالفرصة من تسعة
 وثمانين والنصيب اربعة عشر وخمسة ما بقي ثلثه وحركه على ملاكرها
مسئلة رجل مات وترك خمسين وواوصى لرجل ثلثي نصيب اهلهم

ولاخر ثلثي ما يبقى من الثلث فالثلث سبعة عشر والنصيب اربعة عشر والباقي
 بعد النصيبين من الثلث ثلثة يعطى ثلثي ما يبقى سهان من ذلك يبقى سهم ورد
 الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلثين فيصير خمسة وثلثين ويحركه على طريقة
 الحشوان تاخذ عدد البنين وذلك خمسة وتزيد عليه بالنصيبين سهان
 لان الموصي له بالنصيبين لثله البنين فكان البنين سبعة فيصير الف
 يضة من سبعة ثم اضربه في ثلثة لاجل الثلث فيصير احدى عشرين ثم اطرح منه
 اربعة سهمين بالوصية بالنصيبين وسهمين بثلثي ما يبقى من الثلث كخرج
 المسألة فيبقى سبعة عشر وهو ثلث والثلثان اربعة وثلثين فخرج المال
 احدى وخمسين واذا اردت معرفة النصيب فالوجه فيه ان ياخذ النصيبين
 وذلك سهان وتضربها في ثلثة فيصير ستة لان الوصية تنفذ من الثلث
 ثم اضربه في ثلثة لاجل ثلثي ما يبقى من الثلث فيصير ثمانية عشر وهو النصيبان
 ثم اطرح منه اربعة مثل ما طرحت من الاول يبقى اربعة عشر فهو النصيب
 يبقى الى تمام الثلث ثلثة فاعط ثلثي ما يبقى من الثلث سهان يبقى سهمان
 ضل عن الوصايا يرد الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلثين فيصير خمسة وثلثين
 بين البنين الخمسة مستقيم لكل ابن سبعة وهو نصف النصيبين والباقي
مسألة رجل مات وترك ثلث بنين واوصى رجل مثل نصيب اجد هم
 الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فالفرصة من تسعة وثلثين
 والثلث ثلثة والنصيب بعد الاستثناء تسعة ويحركه على طريقة
 الحشوان تاخذ عدد البنين وهي ثلثة ثم تزيد عليه سهان بالنصيب
 فيصير اربعة ثم اضربه في ثلثة لان المستثنى ثلثة فصار اثنان عشر
 ثم زد عليه احدى وهو النصيب فيصير ثلثة عشر فهذا الثلث الما والباقي ستة

وعشرين واما معرفة النصيب الكامل ان تاخذ النصيب وذلك واحد
 تضربه في مخرج الثلث فيصير ثلثة ثم تضرب ثلثة في ثلثة لكان الثلث
 فصار تسعة ثم تزيد عليه واحد كما اردنا في الثلث فصار عشرة فهو النصيب
 الكامل فاعط لصاحب النصيب عشرة من الثلث وهو ثلثة عشر يبقى ثلثي الثلث
 بعد النصيب ثلثة ثم استخرج من النصيب بسبب الاستثناء ثلث ما يبقى
 من الثلث وذلك واحد فجمع الى ما يبقى من الثلث فيصير اربعة فهذا الار
 بعة فضلة عن الوصية فقسمها الى ثلثي المال فبلغ ثلثين لكل ابن ثلثين
 عشرة من النصيب الكامل قبل الاستثناء حصل للموصي له بعد الاستثناء
 تسعة **مسألة** ولو ترك خمسة بنين واوصى رجل مثل نصيب اجد هم
 الا ثلث وربع ما يبقى من الثلث بعد النصيب فحركه على طريقة الحشوان
 ان تاخذ عدد البنين خمسة ثم تزيد عليها واحد فصار ستة ثم تضرب
 ستة في مخرج الكسرا الحز والمستثنى وهذا مثل الثلث والربع وذلك
 اثنان عشر فصار اثنان وسبعين ثم تزيد ثلث مخرج المستثنى وربعه
 وهو اثنان عشر وثلثة وربعه سبعة فصار تسعة وسبعين وهذا الثلث
 المال والثلثان مائة واثنية وخمسين واما معرفة النصيب وذلك
 سهم وتضربه في مخرج الثلث وذلك ثلثة ثم تضربه في مخرج السهم المستثنى
 وذلك اثنان عشر فصار ستة وثلثين ثم تزيد عليه مثل ثلثة وربعه
 وهو سبعة فصار ثلثة واربعين فهو النصيب يبقى الى تمام الثلث ستة
 وثلثين فاعط بالنصيب ثلثة واربعين ثم استخرج من ثلث ما يبقى
 وربعه بعد النصيب وذلك احدى وعشرين ووضعه الى ما يبقى وهو
 ستة وثلثين فصار خمسة وخمسين ثم ضمه الى ثلثي المال وذلك مائة

وثمانين فبلغ ما في خمسة عشر فاعط لكل ابن ثلثه واربعين
 مثل ما اعطيت بالنصيب قبل الاسترجاع والموصاله اثنان وعشرون
مسألة رجل مات وترك خمس مائتين واوصى لرجل بمثل نصيب اثنين
 الثلث وربع ما بقي من الثلث بعد النصيبين بحسب ما على طريقة الحسوان
 ماخذ خمسة وتزيد اثنين يصير سبعة ثم تقرب سبعة في اثنا
 عشر يصير اربعة وثمانين ثم تزيد اربعة عشر فيصير ثمانين وعين
 فهذا هو ثلث المال والثلثان مائة وستة وتسعين واذا اردت
 معرفة النصيب ماخذ اثنين وتقرب في ثلثه فيكون ستة ثم تقرب
 ستة في اربعة فيكون اثنين وسبعين ثم تزيد اربعة فيصير ستة
 وثمانين يبقى من ثلث المال اثنا عشر والثلث والرابع سبعة من اثنا
 عشر تاخذ من النصيبين سبعة الذي استثنى ويضعها الى اثني
 فيصير تسعة عشر ثم تضعها الى ثلثي المال وهو مائة وستة وتسعين
 فيصير مائتين وخمسة عشر على خمس مائتين لكل ابن ثلثه واربعين
 مثل ما كان النصيبين **مسألة** رجل اوصى لزوجته كل
 المال ولأخيه كل المال يصح مسئلته من اثنا عشر عند له خنيفة
 راحة لله عليه وعندها يصح من اربع وثمانين وللزوجة اثنين
 وثلثين ولأخيه اثنين وخمسين **مسألة** واذا اوصى لرجل بنفس
 ماله ولاخر ماله ولاخر ربع ماله فلم يحج الورثة فالثلث يقسم بينهم
 على اربعة عشر سهمها عند له خنيفة لله عليه وعندها يقسم الثلث على
 ثلثه عشر سهمها وعند له خنيفة يصح المسئلة من ثلثه وثلثين وعندها
 يصح من ثلثه وثلثين **هو** الله اعلم بالصواب **من شيخ آخر**

254
 واما تفسير الشجاج الحارصة وهي التي تخدم الحلة ولا تدمي ثم الدامعة
 وهي التي تدمي وتسيل **مسألة** الدامعة وهي التي تخدم الحلة وتدمي الا انها
 لا تسيل **مسألة** الباضعة وهي التي تشق وتقطع اللحم **مسألة** المتلاحمة
 وهي التي تقطع اللحم وهي فوق الباضعة دون الكساجق وزوي
 عن لم يعرف انها هي التي تشق الحلة ولا تاخذ من اللحم شيئا فزوي
 عن محمد انه قال انها هي التي لا تشق الحلة ولا تقطعه ولكن يسوده
 ويجمع فيها الدم ثم التسمحاق وهي التي تقطع اللحم وتصل الى الحلة
 الرفيعة التي بين العظم واللحم **مسألة** الموصحة وهي التي توضع
 العظم **مسألة** الهاشمة وهي التي تسم العظم اي تحسره **مسألة**
 المنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع **مسألة** الامعة وهي التي
 تصل الى لم الرأس وهي الدماغ **مسألة** الحايضة وهي التي تصل الى الجوف
 ففي هذا كله اذا برأ وصح ولم يبق له اثر فلا شيء عليه في العبد
 والمخطا الادوية روي عن كريب بن عبد الله انه قال تحت مقدار ارجل الطبيب
 ولما اذا بقي له اثر وكان فهادون الموصحة ليس له اثر في مقدر
 ولكن فيه حكمة على ان يقوم له كان عبدا وليس به اثر
 لم كان قيمته ثم يقوم وبه اثر كما ينقص الاثر من قيمته
 ذلك القدر من نقصان القيمة من الدية ان كان ربع عشر القيمة
 فيجب ربع عشر الدية والله اعلم **مسألة** فان قيل الا مان ذكر ام
 اني فان قيل ذكر فانين زوجته فان قيل اني فصل ابن زوج الا اني
 فان قيل ذكر وانني فصل ابن زوج اولادها الجواب فقل الا مان
 غير ذكر وانني ولكن يكونه مثل الذكر والا نبي الايمان او اروه

الهداية صنع الرب وهو منزلة الذكاء والافراد صنع العبد وهو منزلة الانثى
 واولادها طاعة وخيرات واعمال الصالح ولكن الهداية والافراد منزلة
 من الذل والانثى والله خلقكم وما تقاون **مسألة** رجل صاح على رجل
 وهو واقف على السطح فوقع من صحته فمات هل يجب الدية ام لا **أوه**
 الجواب وبالله التوفيق ان كان بالغاً ما وجب عليه الدية وان كان
 غير بالغ او مغوم فسقط من صحته وجب الدية على الصاحب والله اعلم
نوع اخر من فوائد الجامع الصغير وجهه على جرحهم اي جرح قتل
 استغنى قتله واستغنى موتهم معناه الهارب **وخطامها وزمانها معني**
 واحد وهو خطامها **الفرض القطع بسببه** الغزاة جلد البكا
رقة المادة حادثة الجمل اي سبب الجمل **نظ على مسلك واحد**
 التدارك المبادرة الى الشيء قبل فواته **مرافقة** الي منافع
 حيز الارض ما يحورها وجمع حدودها **اظلة** قنطرة شبي خارج الدار
 فيعقد عليها غرقة او صفة **القرام** هو الشقة المخططة **النيرة**
 الكسامة من الصوف المخططة **وطام معناه** يكون مقدماً يوم القيامة
 الفتور الكسل **الماء** هو المورور بالشيء من غير ملزمة له **او عدله**
 معاف هو الكسبي المخططة ثوب اليمان او بركة **دانوا من الدين** العا
 يقة الرفيعة في جمالها وهي العاليه في جمالها **الدارة** اي دالمه
 الرفيع هو الفان المستاس هو الجماع **التعريس** التزول اخر الليل
 في البراجه **البريرة** اسم الحارثة لعابسة رضي الله عنها **صادف** اي
 وجاهها **الضرة** الزوجة على الزوجة **التقويض** هو التملك
 التعم تستغرق الاوقات **الحديقة** البستان من الخلة خاصة

الفناحول الدار وكان ادعى اطلب لجوب الجدار **السفاح** هو
 الزنا **الوقاية** ما يكون على الدار فيقيه الانكشاف **الثنية** التي
 لوها لون التراب **التوزيع** هو التقسيم **تصدى** اي تعرض لعقبة
 العقل يدل **الدم** **السكة** هو الوسط **الحيلة** الدزن هو الوسخ
 الترضيع هو التضم **الصغينة** هو العداوة **الممنوط** هو المعانق
 بالملك **المجاء** الدافع **الامر** بامضاء الحكم **الحزن** هو القطع **يلحق**
 يصادف وحاصله لم يوجد **الملك** **القارعة** ساحة الطريق
 المغرة تراب الاحمر يصنع به **الهجوم** الاقدام على الشيء بلا اذن
 التطرق المرور في الطريق **او طاس** اسم الموضع ما ثور المنقوس
 التمرد الخروج عن الطاعة **ارجمهم** اخرجهم بغير اختيار **الميرة** الز
 يادة **والرخان** **التعست** العناد والعناد مجاوزة الحد لا يشع
 اي لا يعم **الحظر** احتمال التلف **العاير** الهارب الجافل والشارد
 ويقال عار الفرس وحفل النعام وشرذ البعير مثل ابن العبد
 المتقضي ما يقع من ضرورات العقد **الاقتضا** هو الاستيفاء
 والمقتضا هو السبب المشت للحكم **العوام** كالزناير وما اشبهها
 من الدود ونحوها **يشوبه** يمازجه **وخالطه** التفت ازالة الوسخ
 رقم ثمنه المكتوب عليه **عدل** زحلي يريد به لون الدقلى كما قال في كتاب
 الصلح ثوبا يودى يريد به انه منسوب الى صراحة اليه **البروك** الصنع
 وختم يعنى كتب بخطه **تكتس** اي اخذ له بيتا **الحرم** هو السر
 المحل المتروك من الخيلات من غير ترجيح **سمحت** اي سهلت **الهرادي**
 تيايق من قصص تعلق على الكايط **الكوبة** الطاقة زايغة زقينة
 اخشب

المستطيلة **ف**تحجبنا اي مستورا **ب**صد منع شغبت **ا**الحدة **و**الخصوة
فخذ صاعشر **ق**الفرق **ب**ا يقال شغبتا للقبيلة للعليا ثم القبيلة ثم
القبيلة البطن ثم الفخذ ثم العجارة ثم العشير ثم القبيلة ثم وهم
الاعلام والهابا وولدهم وهو معنى قوله تعالى وفصيلته التي تؤبه **و**
العليا قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل والاسباط بنو اسرائيل
كالقبائل **و**بنو اسرائيل **و**ولد اسحق **و**البعثة هو البرقة على
غفلة ما لا تارة الحال **و**المطل منع الحق مع القدرة على ايقافه ما طلته
منها اي دخلها **و**الملي القادر على العنا **و**القصر هو الحبس **و**محال
الاخذ في الطريق كغيره **و**الاجراوة امضاوة **و**التملك ان
ملكك لغيره **و**التملك ان يملكك من غير ضمنه اي باطنه
فكنى ضد الصريح **و**الاعنيان احد العوض **و**ابتغى طلب **و**اقتضت
طلبت **و**البذل هو الاغطاء **و**اريا معلف الداب **و**مديد زمان
طويل **و**الكناية ضد الصريح **و**ارض بيضاء ارض لزرعة بلا بستان
المخاتيم مقدار معلوم **و**الكرب حرث الارض سكة واحد **و**شي
حرثا مرتين **و**او يكرى اي يشرح **و**للمتفرقة السهل والراحة **و**الجد اول
واحد **و**جدوا وهو الدهر الصغير **و**قال بعضهم البحر وقال بعضهم نه الصغير
الوفاق ضد الخلاف **و**فنفقت اي هلكته **و**من علمهم احسن
اليهم **و**ولا يمين عليهم اي لا يحسن عليهم بغير شيء **و**المضيب المكسور الذي
قد اصطلح اصلي بالذهب والفضة **و**الثقة الذي تحت الداب الدابة
انودحاي دليل علامة الثوبة ما الذهب والفضة اصله طلي **و**الذهب
والفضة المعروفة والثروة والثروة **و**الوسادة مخدة **و**المنزلة هو الزيادة

256
الغلام بنت عمته وتزوجت الحارثية ما بن خالها **و**لا يرد اي لا يحاي لا يكون
السنقط ما ليس تمام **و**اقرانه امثاله **و**السن من سعة المخرج معناه
ووسعة **و**ينتمى الي الميت اي ينسب الي الميت **و**فتيه لغيبا اي في
شفاهم سواد وواحد العيس **و**سراية العتق معناه مشى العتق
من امه الي ولده **و**ومعنى اخر تبع الولد **و**مساس الحاجة الضرورة
فاضطرت دعت الضرورة **و**ومجازه ان الحاجة مشته ولصقت به الحر
ثومه مجتمع **و**الحج **و**لاحياء الله اي لا يسلم الله عليه **و**وتياه مبالغه
في ذلك **و**ملكيا معناه طويل **و**الحبر العالم **و**احصى الشيء احاط بعبده
ووالرمال جمع رمل **و**وعالج اسم رمل معروف **و**اليوب **و**والعول الزيادة
ووالارتفاع والمراد هنا ان يجاوز سهام الميراث سهام المال نحو ان يكون
في المسكة نصف وثلثان كزوج واختين او ثلثان وثلث ونصف كلختين
وواولاد ام وزوج **و**بأهله اي لا عنته **و**اما **و**تفسير الفرائض **و**الفرض
في اللغة عبادة عن التقدير قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم
ويقال فرض القاضي النفقة اي قدر وكذا يستعمل للقطع **و**يقال فرضت
القارة الثوب اي قطعه فسمى الفرائض لان سهام الميراث كلها مقدرة
والفرض **و**التقليد **و**الفرائض جمع فرضه وهي الاضياء المقدرة المستامة
لا صحاها اجزا من قوله تعالى في اية الموارث **و**الموارث فرضته لله
والعصبة ذرية الرجل يبيه من قولهم عصبو ابيه اي احاطوا به وقبلوه
من العصب الذي فارسته **و**ي بالدرك سار وسكر لان الانسان في شدة
يقوى باقارب الارب كما يقوى الحيوان بالعصب وقبل العصبة الذكور
الذي يدل على الميت بذكر اي يتوصل اليه **و**مسائل التفسير

من قوام شبيب بالمرأة قال فيها شجرا مطريا وهو بن الشبيب الذي
هو مصدر الشبيب سمي تشبيبا لانه عمل اهل الشبيب وقيل
التشبيب هو التشبيط مأخوذ من شباب الفرس وهو ان ينشط
يديه جميعا وهذه المسألة ينشط الشارع فيها اي يحدث له النشاط
وقيل هو من قولهم شبت النار او قد لها وهذه المسألة تزكي الخاطر
من نسخ آخر التشبيب هو الوصف والبيان وهذا الباب لبيان
حال بنات الابن في الميراث اصله ان بنت الابن تقدر عصبية بابن
الابن سواء كان الذكر في درجتها او اسفل منها **والناسخ من**
النسخ وهو النقل والتحويل لانه لما مات بعض الورثة قبل قسمة التركة حوّل
الحساب الى مقدار اخر اى ارت **آخر** والتركيبة التعديل والزي
والذاكي الظاهر وروى عن قتاده انه قال الكلا له من ولد ولد
ولا والد كذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما وروى عن بكر الصديق
رضي الله عنه انه قال اني رايت رايّا فان يكن رايّا صوابا فمن الله وان
يكن خطأ فمن نفسي ومن الشيطان الكلا له ما عدا الولد والوالد قال
الزجاج الشيخ اللغة هو ابطال شيء واقامة شيء اخر قوله تعالى وقاتل
ان كان رجل يورث كلاله اي وان وقع ميت بينا لم ير له على كونه ميتا
لا ولد له ولا والد له كلاله مصدر الكل وهو الذي لا ولد له ولا والد له
وله اخوات واخوه **الصحابي** من راي النبي صلى الله عليه وسلم وشاهد
والتابعين من راي الصحابة ولم يري النبي صلى الله عليه وسلم والسلفي من راي السلف
بعينه ولم يري الصحابة **و** ابو حنيفة رحمه الله عليه ولد في النخعة ودار
ما بين لا يشهد راي جماعة من الصحابة وكان سلفية لانه تفقه في التابعين

اولدوى ارحامه فان اباه حنيفة رحمه الله عليه يعتبر فيه خمسة اشياء
ان يكون ذارح محرم وابنين فصاعدا ما سوي الوالدين والمولودين
من لا يرث الاقرب والاقرب **و** ابو حنيفة كان يقول يدخل فيها جميع ذارح
المحرم منه الاقرب والابعد فيه سواء ثم رجع وقال كل من يحجبه
اباه اقصى ابن الاسلام دخل في الوصية وهو قول محمد **و** قال ابو حنيفة
ابن خالد السمي امام اهل البصرة انه يدخل فيها كل من يحجبه واباه
الى ثلثه **اباه** وقال بعضهم يدخل فيها كل من يحجبه واباه الى اربعة
ابن وانما قال ابو حنيفة رحمه الله عليه انه يعتبر فيها كل ذي رحم
محرم لان الموصي قصد بالوصية صلة القرابة لانه ما ورثها قال الله تعالى
ان الله يامر بالعدل والاحسان وايتادي القربي **و** رجل له ستائة درهم و
امته تتساوي ثلثائة درهم فاوصى بالجارية لرجل ثم مات فولدت ولدا لبيبا
ثلثائة قبل القسمة فللموصي له الام ومثل الولد وقال له ثلثا كل واحد
وقال ابو حنيفة رحمه الله عليه ياخذ ذلك من الام فان فضل شيء اخذ من الولد
وصوره المسألة فيه الجارية ستة دراهم وقبيل الولد ثمانية عشر دراهم
وياخذ من قيمته الثلثة شفعة وهو درهمين يكون ثلث المال **مسألة الزنار**
اذا اوصى بان يباع العبد من فلان بالثمن درهم واوصى بجميع ماله لآخر
ومات وليس له غير هذا العبد فان عند ابو حنيفة رحمه الله عليه
المعنى له بجميع لا يضرب الا بثلث المال والثلث وصاحب البيع يضرب
جميع العبد بثلث فيقسم الثلث بينها على اربعة فلما صار المال بينها
على اربعة صار الثلثان على اربعة والثلث على اربعة فصار الثلثان
الى الموصي ماله من ذلك وبيع احد عشر مائة للموصي لانه يبيع

بأحد عشر سهما من الألف فيدفع ثلثه اسهم من الثمن إلى الموصي بالمال المحايات
 أحدها إذا أوصى بأن يباع العبد بائة درهم من فلان وقبضته الغد ومن
 وأوصى بربقيته لآخر وليس له مال غيره **مسألة** في رجل جعل العبد على اثني عشر
 عرسها كذا كذا **مسألة** أول الباب فرفع نصفه من العبد إلى
 صاحب العبد الرقبة وهو سهم واحد من اثني عشر يباع أحد عشر سهما من
 صاحب البيع ثلثي قيمة العبد لأنه قد جازأ له ما أكثر من الثلث فلا يجوز
 أكثر من ثلث ماله فيباع ثلثي القيمة وهو ثمانية اسهم فيكون المحايات
 ثلثه اسهم ولصاحب الرقبة سهم واحد فصارت وصيتهما أربعة
 اسهم للموصي له بالبيع ثلثه اسهم وسهم للموصي له بالرقبة وصار للورثة ثمانية
 اسهم من القيمة وفيه يوسف ومحمد **مسألة** في رجل جعل العبد على ستة
 اسهم للموصي له بالرقبة سهم يباع خمسة اسداس العبد ثلثي القيمة وهو
 أربعة اسهم فصار للموصي له سهم واحد من المحايات قدر ما ضرب في الثلث
 ولصاحب الرقبة سهم واحد وللورثة أربعة اسهم والله اعلم بالصواب
مسألة وإذا أوصى لرجل ثلث ماله ولآخر نصف ماله ولم يكن الورثة
 فالثلث بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله عليه وقال لا يقسم الثلث
 منها على خمسة اسهم سهما لصاحب الثلث وثلثه اسهم لصاحب النصف
مسألة ولو أوصى بالانسان بجمع ماله ولآخر ثلث ماله فإن لم يكن
 الورثة قسم الثلث بينهما نصفين عند أبي حنيفة وقال لا يقسم منها اباعا
 لما مر **مسألة** وإذا أوصى لرجل نصف ماله ولآخر ثلث ماله ولآخر ربع ماله
 ولم يكن الورثة فالثلث يقسم بينهم على اربعة عشر سهما عند أبي حنيفة وعند
 يقسم الثلث بينهم على ثلثة عشر سهما فإن أوصى لأحد ثلثا الثلث لآخر بالسد

بالثلث بينهما الثلثا **مسألة** فإن أوصى لأحد ما بجمع ماله ولآخر ثلث ماله فلم يكن الورثة
 فالثلث بينهما على أربعة اسهم عند أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله
 الثلث بينهما نصفان **مسألة** ولو أوصى لرجل ثلث ماله ولآخر ثلث ماله فلم يكن
 الورثة فالثلث بينهما نصفان **مسألة** وإذا أوصى لرجل نصف ماله ولآخر ثلث
 ماله ولآخر ربع ماله فلم يكن الورثة تصح عند أبي حنيفة ولأبي يوسف من ستة
 وثلثين وعند محمد يجمع من ثمانية اثنين وثلثين **مسألة** رجل أوصى لرجل
 وحقه كل المال ولآخر كل المال يجمع مسئلته من ثمانية عشر عند أبي حنيفة
 رحمة الله عليه **مسألة** رجل استأجر جارية تساوي الغد درهم بالف
 درهم فقطع رجل يدها قبل القبض فالتوى بالخيار أن يشتريها أو يبيع
 وإن شاء أخذ الجارية وإذا لم يشرع واشتبع الجاني لا يرش فإن أخارا أخذ
 الجارية واشتبع الجاني فلم يقبضه حتى ما غدر بان مات الجاني ففلسا قول
 أبي يوسف الأخير ليس للمشتري أن يرجع على البائع ما بشئ ولو أنه يبيع و
 هذا قول أبي حنيفة وروى عنه الحسن بن زياد وفي قول محمد التوا
 على البائع ويرطرح عن المشتري نصف الثمن واختاره أشع الجاني لم يشره
 القبض في قول أبي يوسف وفي قول محمد لا يكون **من مسائل المحرط**
باب مثل النصب رجل مات وترك خمس بين فوا
 حي لرجل مثل نصيب أحدهم ولآخر ثلث ما بقي من الثلث فالفرصة من أحد
 خمسين لصاحب النصيب ثمانية وأصاحت ثلث ما بقي ثلثة ولكل ابن ثمانية
 وكركه على طريقه الخشوان تجعل كل نصيب سهما ثم تزيد عليه سهما لاصحاب
 حب النصيب لأن وصيته مثل وصية نصيب أحدهم فتصير ستة ثم تضاف
 في ثلثة حاجتك الثلث يبقى فتصير ثمانية عشر فطرح منها سهما فيبقى سبعة

ولنا

Süleyman	Küçükhançer
AMCA ZADE	
HÜSEYİN PASA	
E-KIKAYINO	196